تاريخ

الحركات القومية

الجزء الثالث

يقظة القوميات الأوربية

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

دار الفكر

علي مولا

تاريخ
الحركات القومية

يقظة القوميات الأوربية

الجزء الثالث

الوحدات القومية

تأليف وتعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

دار الفكر الحديث . لبنان

الطبعة الأولى
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م

إلى

جامعي الشمل ولامي الشعث

بناة الوحدة القومية

العز والخلود

الحركات القوميّة الأوربيّة
في النصف الثاني من القرن التّاسع عشر

القسم الأول

الوحدات القومية

المقـــدمة

نمت العاطفة القوميـــة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، بالرغم من اخفاق الحركات القومية في ١٨٤٨ ، وايدت القوميات بقوى نشيطة حية ، وساعدت على تقوية عاطفة التضامن بين أعضاء الأمة الواحدة . ولقد وضحت هذه القوة بتأثير بعض الأوساط الفكرية التي حاولت أن تحيي ذكريات الشعب التاريخية وان تري هـذا الشعب بأن له في الماضي وجداناً قومياً نشيطاً ، وانـه يجب بالتالي إظهار هـذه الارادة القومية في الحاضر . ونمت هذه القوة أيضاً بتأثير الصحافة اليومية . ولا شك في أن نمـو الصحف لعب دوراً كبيراً في نمـو العاطفة القوميـة لأن الجرائد وضعت الأفكار ، التي طرحتها الأوساط الفكرية ، في متناول الشعوب ، وجعلتها تفكر في مصيرها القومي .

وكلما قويت عاطفة التضامن أوجدت عند معظم الشعوب عاطفة حية في الشرف القومي ، ومعنى واضحاً للمصير القومي ، وفي الوقت ذاتـه رغبة في توكيد خصائص المزاج القومي في نظر الأجنبي .

بدأ نمو هـــذه العاطفة القومية في منتصف القرن التاسع عشر وتمثل بحركتين : من جهـــة ، حركة متجهة نحو المركز ، ومن جهة أخرى، حركة منبعثة عن المركز .

لقد دفعت الحركة الأولى شعوب القومية الواحدة التابعـة لدول مختلفة ، الى الاتحاد في دولة واحدة ، كما في تشكل الوحدات القومية .

وكان من نتيجتها اقامة دولة واحدة قوية مقام تجزئة السيادة التي ترى في بعض مناطق اوربة .

ودفعت الحركة الثانيـــة ، أي الحركة المنبعثة عن المركز ، الشعوب الخاضعة لسيطرة خارجية ، الى التحرر من هـــذه السيطرة . وهذه قضية **الاقليات القومية** .

وهاتان الظاهرتان نراهما باستمرار في تاريـخ الحركات القوميـة .

المظهر الأول . – كان للمظهر الأول أي تشكيل الوحدات القومية دور مسيطر في الفترة الواقعة بـين ١٨٥٠ و ١٨٧٠ . وقـد وجدت ولاشك في بعض أجزاء اوربة حركات أقليات قومية ، ولكنها كانت قليلة الأهمية ، لأن حركة تشكيل الوحدات القومية كانت طاغية . ولا حاجة بنا لجهد كبير لفهم ما يمثل في تاريخ اوربة ، تشكيل الوحدة الألمانيـة وتشكيل الوحدة الايطالية ، ولكنها لم تتحققا بشكل واحد : ففي تشكيل الوحدة الألمانية ، لم تزل كل السلالات التي كانت على رأس الدول . بل توضعت فوق السلالات الموجودة سلطة عليا وهي السلطة الامبراطورية الألمانية وتشكلت الدولة الاتحادية الألمانية . وفي ايطاليا ، على العكس ، زالت السلالات الواحدة بعد الأخرى ، وتأسست المملكة الايطالية بشكل وحدة . ولكن الأهمية الدولية لكل من هاتين الدولتين كانت متماثلة بشكل محسوس : وهي انشاء دول كبرى في مناطـــق أوربية كانت تسودهـا التجزئة الارضية . ومن الواضح ان هذا الحادث كان من طبيعته أن يغير توازن القوى في أوربة بصورة عميقة .

المظهر الثاني . – وهو قضية الاقليات القومية . فقد كان دورها مسيطراً بعد ١٨٧٠ ، وظهرت في مناطق متعددة من أوربـة حتى عام

١٩١٤ وما بعدها . ففي الدول « غير القومية » ، أي الدول التي تضم شعوباً مختلفة من حيث اللغة والدين والتقاليد ، أخذت هذه الشعوب اللامتجانسة تشعر بالتدريج بالاختلافات التي تفصل فيما بينها ، حتى ان بعض جماعات هذه الشعوب ارادت أن تستعيد حريتها ونموها الثقافي ونموها السياسي . وقد أثارت وغذت هذه اليقظة الشعور القومي عند هذه الشعوب ، على يد قليل من الناس ، وهم المفكرون دوماً ، من اساتذة وكتاب وكنسيين . فقد شجع هؤلاء الرجال الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها على الحفاظ على فرديتها والاستمرار بالتكلم بلغتها ، والتمسك بتقاليدها . بالرغم من أن هذه اللغة وهذه التقاليد كانت تختلف عن لغة وتقاليد الوسط الذي تعيش فيه هذه الشعوب . وكانت نتيجة الدعاية التي قامت في الاقليات القومية نضال يومي بين الاقليات القومية وحكومة الدولة التي يعيشون فيها : كالنضال في القضية المدرسية : ففي أي لغة يجب أن يكون التعليم ؟ ونضال في المحاكم : ففي أي لغة يمكن التعبير أمام المحاكم ؟ ونضال في تدارك الموظفين : فهل يلزم الموظفون بمعرفة لغة الشعب الذين هم مكلفون بادارته أو يكتفى بمعرفة اللغة الرسمية للدولة التي هم عمالها . وهذا النضال اليومي القائم على حوادث صغيرة ، ومنازعات صغيرة غدى حالة جزع دائم في بعض مناطق أوربة ، حتى توصلت شعوب الاقليات بالتدريج الى المطالبة باستقلالها الذاتي بل واستقلالها التام الناجز ، ويقصد بالاستقلال الذاتي الحق بان تسن قوانينها بنفسها ، أي السلطة ، على الاقل ، في بعض القضايا ، باعداد تشريعها الخاص في مجالس منتخبة . ويقصد بالاستقلال الحالة التي لاتكتفي فيها هذه الشعوب بطلب حرية أعظم من النمو السياسي ، بل تريد الانفصال عن الدولة التي عاشت في ظلها حتى الآن .

اذا ألقينا نظرة على خارطة أوربة استطعنا أن نعين بسرعة المناطق التي توضع فيها قضايا من هذا النوع . واذا اقتصرنا على أوربة الغربية وجدنا قضية الاقليات القومية في **ايرلندة** ، في **الالزاس - لورين** في الدور ١٨٧١ - ١٩١٤ . ونجد أيضاً قضايا مشابهة ، وان كانت أقل أهمية ، **في اسبانيا** حيث نجد « **نزعة استقلال ذاتي** » وحتى في بعض الاوقات نزعة « انفصالية » في كاتالونيا ، ونزعة استقلال ذاتي عند البشكنس (الباسك) الاسبان . ونرى قضايا من هذا النوع في البلاد الاسكاندينافية : قضية الدانيماركيين في شلزفيغ الذين ادمجوا في الامبراطورية الالمانية وأخذوا يطالبون بالانفصال ، وأيضاً قضية قومية يفكر بها قليلاً ، وهي الانفصال الذي حدث في ١٩٠٥ بين النورفيج والسويد .

وأخيراً يوجد نوع آخر من القضايا تختلف قليلاً عن التي ذكرناها آنفاً وهي قضية القوميات في باجيكا : **الفلاماندیون من جهة ، والفالون من** جهة اخرى . والاصيل في هذه الحركة ، هو أن الفلاماندين الذين كانوا يتقدمون بمطاليبهم الى الحكومة البلجيكية ، لايؤلفون أقلية في البلاد ، بل ، بالعكس ، يؤلفون الاكثرية ؛ ولكنهم يصرحون بأن الحكومة البلجيكية لاتعطي اللغة الفلاماندية والشعب الفلاماندي المكانة التي يستحقانها في الادارة وفي الحكم .

هذه هي بعض القضايا التي وضعت في البلاد التي تهمنا مباشرة . ولكن ينبغي ألا ننسى قضية قوميات النمسا - هونغاريا ، وفي اوربة الشرقية ، القضية البولونية والقضية الفانلادية ؛ وفي البلقان ، قضية ماكدونيا . وقد نشر رجل عظيم الخبرة في القضايا الدولية وهو **نيقولا بوليتيس** مقالاً قدر فيه عدد الأوربيين الذين يمكن أن يعتبروا في عام

١٩١٤ أقليـــات قومية ، بـ ٦٠ مليوناً ، أي شعوباً غير راضية عن تبعيتها لدولة غريبة عنها وتريد الانفصال ، أو على الأقل ، تريد الحصول في داخلها على الاستقلال الذاتي . ونرى من ذلك أن نسبة هذه الأقليات عظيمة أي ان ١٣ إلى ١٤ ٪ من سكان اوربة في عام ١٩١٤ كان يعيش في هذه الظروف . وفي ذاك ما يرينا أهمية القضية .

لقد كان لقضية الأقليات القومية تأثير غير منازع على السياسة الدولية . وذلك لعدة أسباب :

أولاً ، لأنها أضعفت الوضع الدولي لبعض الدول ، مثل النمسا — هونغاريا ، ولاحظ هذا الحادث وزراء الخارجية في الدولة النمساوية — الهونغارية : فقد كانت النمسا — هونغاريا تشعر بشقة وعناء عندما تريد أن تسلك سياسة خارجية قوية لأن هذه السياسة لا تحظى برضى جميع شعوب النمسا — هونغاريا ، لا سيا وأن هذه الشعوب كانت لها تطلعات مختلفة وعاطفة قومية مختلفة . وان دولة في هذه الظروف ، دولة لا تشعر حكومتها بأن وراءها شعباً متجانساً متلاحماً مستعداً لدعمها في حالة أزمة ، إن دولة من هذا النوع ترى نفسها متصاغرة في خلافاتها الدولية . وهذا مثل آخر نأخذه من القضيــة البولونية وما تمثله بالنسبة إلى سياسة روسيا الخارجية في القرن التـاسع عشر : ففي حالة أزمة دوليـة ، كان قيصر روسيا مضطراً دوماً الى أن يتساءل : وإذا قمت بالحرب فماذا يجري في بولونيا الروسية ؟ هل سيكون بولونيو الامبراطورية الروسية أوفياء مخلصين أو انهم يفيدون من الوضع للقيام بحركة ثورية ؟ ولا شك في أن هذا الاعتبار كان يثقل باستمرار على السياسة الخارجية الروسية . وكذلك كانت القضية الايرلندية تثقل باستمرار ، بين ١٨٧١ و ١٩١٤ ، على سياسة بريطانيا العظمى الخارجية : ففي ١٨٨٧ ، عند التهديد بوقوع خلاف فرنسي —

الماني ، كانت الحكومة الانكليزية أكثر حذراً مما كانت عليه في العادة . وكانت أكثر رغبة في تجنب نزاع دولي ، لأن قضية ايرلنده كانت تشغلها كثيراً . وإذا تأملنا في أوراق **اللورد سالزبوري** المنشورة نرى الدليل على هذا القلق : فقد كتب : « إن المصاعب الكبرى التي نواجهها الآن في ايرلنده لا تمكننا من أن نسمح لأنفسنا القيام بسياسة خارجية جريئة على القارة » . وفي تموز ١٩١٤ أيضاً ، عندما ظهر في الأفق السياسي منظور الحرب الأوروبية ، أي في ٢٣ تموز ١٩١٤ ، كانت القضية الايرلندية خطيرة في نظر الانكليز . وإذا قرأنا ذكريات **ونستون تشرتشل** عن الحرب العالمية الاولى ، التي لعب فيها دوراً هاماً ، نرى قصة مجلس الوزراء الذي عقد جلسته في لندن في ٢٤ تموز ١٩١٤ وفيها يروي ونستون تشرتشل ، أن النقاش قام بين الوزراء في قضية ايرلنده ، حتى انه رسم مصور لكونتيات ايرلنده ووضع على الجدار ليتمكن جميع الوزراء من متابعة مختلف مظاهر القضية . وفي هذا النقاش عرضت على الوزير الأول البرقيات التي تبين خطورة الحالة في اوربة ، وتنبىء بانذار النمسا – هونغاريا إلى صربيا . وتري قصة ونستون تشرتشل ، بشكل يلفت النظر جداً ، كيف أن الوزراء يشعرون بعناء عندما يريدون رفع أعينهم عن مصور ايرلنده لينتقلوا إلى حوادث أخطر بكثير جرت بين النمسا – هونغاريا وصربيا . وظلت قضية ايرلنده مسيطرة على الأفكار . وفي هذه الحالة نرى أن قضية الأقليات القومية تؤثر مباشرة على السياسة الخارجية .

ثانياً ، لقد كان من طبيعة قضية القوميات أن تثير المنازعات بين الدول . لنأخذ حالة النمسا - هونغاريا وايطاليا : فعلى الأرض النمساوية – الهونغارية نجد شعوباً ايطالية « أقليات قومية » ترجو الارتباط بالمملكة

الايطالية . فاذا دعمت الحكومة الايطالية مطالبهم وقعت في خلاف مع النمسا – هونغاريا . ولذلك كان لقضية القوميات أهمية عظمى في القضية البلقانية ، في قضية البوسنة والهرسك .

ثالثاً ، تستطيع قضية الأقليات القومية أخيراً أن تغير توازن القوى تغييراً عميقاً إذا قويت الحركة وأصبحت قادرة على تقويض الدولة . وهذه حال حركة الأقليات القومية في دولة النمسا – هونغاريا التي أصبحت على شفا الانهيار . ويجب لا ننسى أن السفارات الأوربية أدخلت منذ ١٨٩٠ – ١٨٩٥ في حساباتها امكان تداعي النمسا – هونغاريا . وفي ذلك ما يدل على منظور قطيعة خطيرة جداً في التوازن الأوربي .

ومن هنا تظهر لنا أهمية قضية الأقليات القومية في العلاقات بين الدول ، وكيف كانت هذه القضية عنصر شغب واضطراب في العلاقات الدولية .

وفي عرضنا لمرحلتي القضية : تشكل الوحدات القومية من جهة ، وقضية الأقليات القومية من جهة أخرى ، نريد أن ندرس الحركات القومية أي اننا سنحاول أن نفهم تيارات الرأي العام . ولكن محاولة اعادة بناء تيار الرأى العام ، إنما هي بالنسبة للمؤرخ عمل غير يقيني .

وهذا ما يجعلنا نصرح نحن المؤرخين الذين نعمل على حركات الرأي بأننا سنخدع في أكثر الاحتمالات . ومع هذا يجب أن نحاول أن نرى مطاليب الشعوب ، وتنظيم حركات الرأي والمقاومة التي لاقتها ، كما يجب علينا أيضاً أن نفحص الانعكاسات السياسية لحركات الرأي هذه : انعكاسات السياسة الداخلية ، أي الانعكاسات التي تحدث في نطاق دولة ؛ وانعكاسات

السياسة الدولية . والخطة التي نريد اتباعها في دراستنا هي الآتية : ففي القسم الأول ندرس تشكل الوحدات القومية الكبرى أي الحركة القومية الألمانية والحركة القومية الايطالية ، ولا نتابع القضية حتى تشكل الامبراطورية الألمانية ، وتأسيس المملكة الايطالية فحسب ، وإنما نلاحظ أيضاً نمو الحالة بعد هذين الحادثين . وفي القسم الثاني ندرس قضية الأقليات القومية في اوربة الغربية والوسطى أي قضية ايرلنده ، وقضية الالزاس ــ ـ لورين ، وقضية القوميات في البلاد الاسكاندينافية اي قضية شلزفيغ والنورفيج ، والقضية الفلاماندية ، وأخيراً القضية الكاتالانية . وفي الختام نعطي لمحة مقتضبة عن الدور الذي لعبته قضايا القوميات أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

اليقظة القومية في ١٨٥٩

لقد رأينا كيف تمثلت القضية الألمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر : فبموجب معاهدات ١٨١٥ وميثاق الكونفدراسيون الجرماني ، الذي أدخل في هذه المعاهدات ، شكلت الدول الألمانية ، وعددها ٣٨ دولة ، كونفدراسيون دول . وكانت القضية المعروضة على بساط البحث معرفة ماذا كان من الممكن أن يبقى هذا الكونفدراسيون أو أن تحل محله دولة ألمانية واحدة : ففي النظام الذي وضع عام ١٨١٥ حافظت دول الكونفدراسيون الجرماني الثماني والثلاثون على سيادتها ، وشكلت عصبة دائمة ، نوعاً من عصبة أمم . وألفت ، لدراسة قضاياها العامة ، هيئة مركزية تسمى **الدياط** . وكان هذا الدياط مجلس « مندوبين ذوي صلاحيات واسعة » ، مجلس مندوبين عن الحكومات . وعندما كان الدياط يتخذ قراراً ، وما كان ليتخذ قرارات هامة الا باجماع الاصوات ، فان هذا القرار لاينفذ الا اذا قبلت كل دولة من الدول الثماني والثلاثين الألمانية ان تنفذ هذا القرار .

ولم تكن المصالح الجماعية للدول الألمانية محميــة حقاً في نظام هذا الكونفدراسيون الجرماني . فمن ذلك أن هذا الكونفدراسيون لم يستطع

أن يعد جيشاً ألمانياً ، وإنما استطاع وبكثير من العناء ، أن ينشيء بعض الحصون الاتحادية . ولذا توطد الرأي في ألمانيا بأن النظام الموضوع عام ١٨١٥ غير قادر على أن يؤمن للدول الألمانية وضعاً كافياً على الصعيد الدولي .

في عام ١٨٤٨ ، قامت محاولة لتحويل هذا النظام واقامة الوحدة الألمانية . وأدت هذه المحاولة ، على الورق ، الى التصويت على دستور ينص على أن تشكل الدول الألمانية ، عدا النمسا ، امبراطورية . ويجب أن تكون هذه الامبراطورية اتحادية أي يجب أن تحافظ كل دولة فيها على سيادتها في بعض القضايا : ولكن هذه الدول ، في القضايا المتعلقة بالدفاع القومي والسياسة الخارجية والجيش والجمارك وبالعلاقات الاقتصادية الدولية وبالنقل ، تحول سيادتها الى الحكومة المشتركة ، حكومة الامبراطورية الألمانية .

وصوت المجلس القومي الألماني في فرنكفورت على مشروع الدستور في بداية عام ١٨٤٩ ، وانتهى باخفاق تام ، لأن ملك بروسيا ، الذي قدم إليه تاج الامبراطورية الألمانية ، رفض هذا التاج وحاول ان يتناول القضية بشكل آخر ويؤلف اتحاد دول ألمانية تحت إدارته. ولكن الحكومة النمساوية أحرجت بروسيا لابداء رأيها فاضطرت أن تتخلى ، في آخر ١٨٥٠ ، عن خطتها في الوحدة الألمانية . وهذا ماسميناه « تراجع اولمتز » . ونذكر هذه المقدمات لأنها ضرورية لفهم مانريد إيضاحه من حوادث آتية .

لقد وضعت غداة « تراجع اولمتز » قضية وهي : هل من الممكن أن محاولة الوحدة، التي تمت في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ وأخفقت أن تتناول بنفس

الشكل أو بشكل آخر . وسنرى أولاً كيف كانت حالة ألمانيا بعد ١٨٥٠ ومن ثم كيف ظهرت ، في العام ١٨٥٩ « يقظة قومية » أي حركة رأي عام جديدة لصالح الوحدة الألمانية .

١ ــ تعمير الكونفدراسيون الجرماني غداة ١٨٥٠

لقد نظر الى هذه القضية من وجهتي نظر : من وجهة النظر السياسية ومن وجهة النظر الاقتصادية .

من وجهة النظر السياسية ، تقرر في اولمتز تعمير الكونفدراسيون الجرماني ، على ان ينعقد مؤتمر للأمراء لهذه الغاية في درسدن في شهر كانون الأول ١٨٥٠ . ولكن هل يعاد انشاء الكونفدراسيون بالضبط وبنفس الشكل الذي كان عليه قبل ثورة ١٨٤٨ أو يحاول تبديل نظامه ؟

ومن وجهة النظر الاقتصادية ، انشأت بروسيا منذ ١٨٣٤ الاتحاد الجمركي « التسولفراين » بين معظم الدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، ولكن النمسا كانت ترى قبل ١٨٤٨ الخطر الذي يمثله الاتحاد الجمركي بالنسبة لها ، وحاولت أن تدخل فيه ، فهل سيوسع الاتحاد الجمركي حتى يشمل النمسا ؟

وفي أي الشروط توضع هذه القضايا ؟ اذا سلمنا بالانظمة السياسية التي ادى اليها « العهد الرجعي » ، بعد اخفاق الحركة الثورية في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، وجدنا أن الرأي العام ، الذي كان قوة كبرى للحركة الوحدوية في ١٨٤٨ ، لم يكن لديه أي وسيلة عمل .

في النمسا ، لايوجد نظام دستوري ، والنظام ، الذي أعد أثناء الثورة في ١٨٤٩ ، لم يطبق . والنظام ، الذي وجد في النمسا ويحافظ عليه حتى ١٨٥٩ ، كان يسمى « نظام باش » ، باسم وزير الداخلية ، ثم رئيس

مجلس الوزراء النمساوي في ذلك العصر ، وكان يمتاز بفقدان أي هيئة تمثيلية ، لأن مجلس الدولة النمساوي كان يسميه الامبراطـور عوضاً عن أن يكون منتخباً . ومن جهة ثانية ، كما يمتاز بفقدان كل حرية صحافة وكل حرية في مظاهرات الرأي : لقد كان نظام باش نظام ضغط وقهر وارهاق ، نظام رقابة ضابطة .

في بروسيا ، ان الدستور ، الذي صوت عليه في كانون الأول ١٨٤٨ أثناء الثورة ، عدل عام ١٨٥٠ ، وأوجد نظام دستوري . ولكن رئيس مجلس الوزراء ، مانتويفل كان ضيق الفكر ، ولم يفهـم إلا النظام التسلطي الاستبدادي ، ولذا طرد الموظفين الأحرار وضيق ، ما أمكن ، الحريات العامـة . وكانت الرقابـة البوليسية تسري حتى على المراسلات والحياة الخاصة .

وفي الدول الألمانية الأخرى ، باستثناء بافـاريا ، الغيت الاصلاحات الليبرالية التي منحت أثناء الثورة عام ١٨٤٨ .

أما الهيئة المركزية في الكونفدراسيون ، أي دياط فرنكفورت ، فقد قرر ، في شهر آب ١٨٥١ ، أن يشكل لجنة تكلف بمراقبة السياسة الداخلية في الدول الألمانية . وسميت هذه اللجنة « اللجنة الرجعية » أي « لجنة رد الفعل الرجعي » ، وكان يراد منها اجبار الدول على أن تحذف عندها جميع القوانين التي من طبيعتها ، حسب تعبير الدياط ، « تعكير النظام العام » . كما تقرر أن الدياط ، في حالة اضطرابات داخلية في دولة المانية ، يستطيع أن يرسل مفوضين من قبل الكونفدراسيون ليعيد الأمن إلى نصابه ويوطد النظام .

وفي هذه الظروف كانت قضايا الانشاء (التعمير) متعلقة بالحكومات فقط ، لأن حركات الرأي العام لم تكن لها واسطة للظهور .

العمران السياسي. — في كانون الأول ١٨٥٠ كان على مؤتمر الأمراء الألمان أن ينعقد في درسدن لدراسة « تعمير » الكونفدراسيون . وقد عقد هذا المؤتمر جلساته في درسدن من كانون الأول ١٨٥٠ إلى أيار ١٨٥١ . ووجد نفسه أمام مشروع نمساوي وضعه الأمير شفارتزانبرغ ، رئيس مجلس وزراء النمسا . وكان هذا المشروع يهـــدف إلى إدخال الامبراطورية النمساوية كلها في الكونفدراسيون الجرماني ، مع أن معاهدات ١٨١٥ نصت على أن البلاد الألمانيـة وحدها والبلاد التشيكية يجب أن تتبـع الكونفدراسيون ، على حين أن كل القسم الهونغاري في الامبراطورية ، على العكس ، يجب ألا يؤلف جزءاً من الكونفدراسيون . وأرادت النمسا أن تضع على رأس هذا الكونفدراسيون الجديد «ديركتوار» مؤلفاً من خمسة أعضاء وأن يكون رئيس هذا الديركتوار مندوب النمسا.

إلا أن مشروع شفارتزانبرغ أخفق ، لأن الدول الالمانية «الوسطى» وقفت ضد مبدأ الديركتوار ، ولأن بروسيا ، من جهتها ، قررت عدم دخول الامبراطورية النمساوية بكاملها في الكونفدراسيون . وبعد شهور من المناقشات العابثة لم ينته مؤتمر درسدن إلى شيء . ولذا لزم الرجوع إلى الحالة التي وجدت قبل الثورة ،أي ان الدياط الجرماني اعيد توطيده في نفس الشروط السابقة. وظل الكونفدراسيون الجرماني أيضاً عاجزاً كما كان في السابق .

والتجديد الوحيد بالنسبة للنظام السابق لعام ١٨٤٧ كان توقيع بروسيا والنمسا على معاهدة تحالف ، في ١٦ أيار ١٨٥١ . وبموجب هذا الصك تتكافل كل من بروسيا والنمسا اراضيها ، سواءً ألفت هذه الأراضي جزءاً من « البُند » أي، الكونفدراسيون الجرماني،أو لم تؤلف جزءاً منه .

ولكن هذه المعاهدة لم تبق سارية المفعول إلا مدة ثلاثة أعوام ولم تجدد في العام ١٨٥٤ .

ومن الوجهة السياسية لم يعط مؤتمر درسدن أي حل ، على حين أن الرأي العام الألماني كان ينتظر منه شيئاً آخر. وبعد الحوادث الثورية في ١٨٤٨ و ١٨٤٩ لم يفكر أحد بأنه سيرجع بكل بساطة إلى الحالة التي كانت في ١٨٤٧ .

وظلت المنافسة قائمة ، بين بروسيا والنمسا ، في داخل الدياط وفي هذا الدور نفسه ، بين ١٨٥٢ و ١٨٥٩ ، أصبحت هذه المنافسة مكشوفة ، وفسحت مجالاً لمنازعات شخصية بين رئيس الدياط الذي كان ممثلاً للنمسا ، الكونت **تون** ، وممثل بروسيا ، **بسمارك** ، وكانت هذه بداية حياة بسمارك الدبلوماسية . كان الكونت تون يريد الحفاظ على تفوق النمسا في الكونفدراسيون ، وكان مناصراً للسلام ، ولكنه كان يحرص بشدة على بقاء الامتيازات النمساوية . أما بسمارك ، رغم أنه شاب ، وكان عمره ٣٦ عاماً ، فكان يمارس ، بفضل قوة شخصيته ، نفوذاً قوياً جداً في الدياط وفي الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنه لم يكن لديه في تلك الآونة أي أحكام مسبقة ضد النمسا ، بل كان متعاطفاً ، في ١٨٥٠ ، مع « تراجع اولمتز » . وكان يرى بأن الحكومة البروسية أحسنت في تخليها أمام النمسا وعدم قيامها بالحرب . ولكنه ، أثناء اقامته في دياط فرنكفورت ، أدرك بأن النزاع بين النمسا وبروسيا محتوم : وجعل حياة رئيس الدياط قاسية ، محاولاً أن يظهر ، في كل مناسبة ، أن بروسيا مساوية للنمسا .

ولم يكن من هذا التنافس بين بروسيا والنمسا إلا نتيجة واحدة :

وهي شل البرلمان تماماً . ولنضرب على ذلك مثلا جرى بالضبط عام ١٨٥٢ في قضية متميزة وهي **قضية الاسطول الحربي** : ففي عام ١٨٤٨، لم يكن للكونفدراسيون الجرماني اسطول . ولا عجب في ذلك،لأنه لم يكن له جيش أيضاً . وأثناء ثورة١٨٤٨ ومحاولة الوحدة الألمانية انشأت الحكومة الموقتة الألمانية اسطولاً حربياً صغيراً بسبب الحرب ضد الدانسيمارك . وكان من اللازم الحفاظ عليه والعناية به . غير أن الدياط لم يتوصل إلى الاتفاق على الشكل الذي يمكن به دفع تكاليف العناية بالسفن ، لأن الدول الألمانية الجنوبية ، التي ليس لها سواحل ، لم تكن لتهتم مطلقاً بهذا الاسطول . هذا ولما كان الاجماع لازماً لاتخاذ قرار ، لم يتعين أي حل . وأخيراً ، بيع الاسطول الحربي الصغير بكل بساطة بالمزاد العلني . وهذا دليل على أن الكونفدراسيون الجرماني والدياط ، الذي كان هيئته المركزية ، كانا عاجزين عن تحقيق أي شيء . وبالاجمال ، عاد الكونفدراسيون الجرماني فسقط في الروتين القديم : وذلك لأن الدول الألمانية ظلت منقسمة ، ولأن الدياط بقي عاجزاً أيضاً في الأعوام ١٨٥٢ و ١٨٥٤ و ١٨٥٦ كما كان قبل ١٨٤٨ .

العمران الاقتصادي . — كانت القضية المطروحة معرفة ما إذا كان التنظيم الاقتصادي الألماني سيبقى بالشكل الذي أخذه قبل عام ١٨٤٨ . وكان هذا التنظيم الاقتصادي يمتاز بوجود **الاتحاد الجمركي** (التسولفراين)، وهو الاتحاد الذي شكل بين الدول الالمانية ، تحت ادارة بروسيا ، ولم تدخله النمسا . واستطاعت بروسيا ، في العام ١٨٥١ ، أن تتم تنظيم الاتحاد الجمركي : فمن ذلك أن هانوفر ،احدى الدول الهامة فيألمانيا الشمالية، بعد أن لم تكن حتى الآن داخلة في الاتحاد الجمركي، قبلت الاشتراك به .

وهكذا استمرت السياسة البروسية في نموها في الطرق المألوفة .

وبذلت الحكومة النمساوية جهداً كبيراً للحصول على دخول النمسا في التسولفراين ، وتم هذا الجهد بخاصة بتوجيه وزير التجارة النمساوي .

وقد أدركت الحكومة النمساوية أن وجود التسولفراين خطراً عليها لا من الوجهة الاقتصادية فحسب ، بل أيضاً من الوجهة السياسية . فاذا اعتادت الدول الألمانية أن تعالج القضايا الاقتصادية تحت ادارة بروسيا ، فمن المؤكد أنها تستطيع بسرعة قليلة أو كثيرة أن تتوصل أيضاً الى معالجة القضايا السياسية تحت ادارتها . ولذا طلبت حكومة فينا ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥١ ،اصلاحاً كاملاً للنظام الجمركي الألماني : فمن ذلك أن شفارتزانبرغ ، الذي مازال رئيساً لمجلس الوزراء النمساوي في ذلك الحين ، ومات بعد قليل ، دعا جميع الدول الألمانية الى « مؤتمر جمركي » يعقد في فينا . وكان يراد من هذا المؤتمر ان يدرس ابرام معاهدة تجارية بين النمسا والتسولفراين ، بل وإبرام اتحاد جمركي بين النمسا والدول التي تجمعت تحت ادارة بروسيا .

رفضت بروسيا أن تسهم في مؤتمر فينا ودعت الدول المشتركة بالتسولفراين الى عقد مؤتمر آخر . وهكذا وجدت الـ ٣٦ دولة ألمانية نفسها أمام دعوتين : دعوة من بروسيا تقترح عليها تجديد التسولفراين ، ودعوة من النمسا تقترح إنشاء اتحاد جمركي جديد على أن يشمل الامبراطورية النمساوية . وقد قبلت دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، وبعض دول من ألمانيا الوسطى ، بمملكة ساكس ، مثلاً ، أن تشخص الى اجتماع فينا . اعلنت الحكومة البروسية ، في ٢٧ ايلول ١٨٥٢ ، بأنها لاتقبل بتجديد التسولفراين مع الدول التي تقبل الاقتراحات النمساوية .

ولذا كانت الدول الألمانية مضطرة أن تجيب وتختار : فاذا قبلت اقتراحات النمسا ، قررت بروسيا طردها من التسولفراين ، والواقع أن الأوساط الاقتصادية في ألمانيا الجنوبية كانت قلقة جداً ، ورأت أن قطيعة التسولفراين ستكون نكبة عليها ، وأخيراً ردت الاقتراحات النمساوية . وانتهت الأزمة بحل تسوية : وذلك بأن قبلت بروسيا فقط ، في شهر شباط ١٨٥٣ ، بابرام معاهدة تجارية نمساوية - بروسية ، ولكنها رفضت بصراحة دخول النمسا في التسولفراين .

وهكذا تصور ألمان الجنوب قطيعة التسولفراين ، بل والتهديد البسيط بهذه القطيعة ، نائبة . ولذا كانت بروسيا تتصرف ، في الواقع ، بواسطة ضغط اقتصادي يمكن أن تعطيها يقيناً بفرض ارادتها . ولاشك في أن بروسيا ، بعد أن وضعت نفسها ، في التسولفراين ، على رأس الحركة الاقتصادية الألمانية ، قد أمنت لنفسها التفوق في عمل الوحدة الألمانية كله : وقد قال اقتصادي ألماني : « إذا أخذت بروسيا ، بالقوة ، في ١٨٦٦ ، دوراً مسيطراً ، فقد فتحته سلفاً من قبل بتفوقها على الصعيد الاقتصادي » .

وبالاجمال ، إذا ألقينا نظرة عامة على قضية اعادة إنشاء الكونفدراسيون في ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، نرى أن السياسة النمساوية اخفقت : ان النمسا التي حازت ، عند تراجع اولمتز ، نصراً مبيناً على بروسيا ، لم تستطع أن تجن ثمار هـذا النصر ، ولم تستطع أن تنجح في ادخال الارض النمساوية بتمامها في الكونفدراسيون الجرماني ، كما لم تستطع أن تنجح في إدخال النمسا في الاتحاد الجمركي . ولكن ، إذا استطاعت بروسيا أن تقوض الخطط النمساوية ، فان هذا الفوز بقي سلبياً . فقد ظلت المنافسة البروسية - النمساوية تشل كل جهد في اصلاح الكونفدراسيون الجرماني .

أمام هذه الحالة ، ظهر الرأي الليبرالي ، رأي الرجال ، الذين كانوا ، في العام ١٨٤٨ ، يتمنون الوحدة الألمانية ويحاولون تحقيقها ، فاقداً شجاعته فاتر العزم . ويجب أن نفكر ، لفهم هذا اليأس ، أن كثيراً من زعماء الحركة الثورية لعام ١٨٤٨ ، هاجروا لدى رد الفعل في عام ١٨٥٠ : ذهبوا إلى انكلترا ، وحتى إلى امريكا ؛ ووجد مايقارب ٣٠٠،٠٠٠ مهاجر ألماني عام ١٨٥٢ . وغادر أكثر المناضلين في الحركة الثورية ألمانيا . ولذا اختلت أطر هذه الحركة تماماً ، وسحق الرأي الحر ، ولم يصدر عنه رد فعل . ووجدت عاطفة الحزن والنفور ، التي تلت اخفاق الثورة ، تعبيرها في الأدب ، حتى ان تشاؤم شوبنهاور ، هذا التشاؤم الذي ظل حتى الآن غير مفهوم ، قد نجح بعد ١٨٥٠ لأنه كان يتجاوب مع حالة الرأي في ذلك الحين .

ولذا لم يبق إلا ملجأ واحد في ألمانيا ، في وسط هذا اليأس العام الذي منيت به الأفكار الليبرالية والقومية ، وهو بلاط الأمير ارنست ساكس ـ كوبورغ ـ غوطا ، الذي كان أخاً لملك بلجيكا ليؤبولد وأيضاً الأمير البيرت انكلترا ، زوج الملكة فكتوريا . فقد ضم الأمير ارنست ، في غوطا ، عاصمة أمارته ، عدداً من الكتاب الأحرار المجندين للوحدة الألمانية . وكان هؤلاء الكتاب ينشرون ، في غوطا ، مجلة صغيرة تسمى « رسول الحدود » وظلت ، خلال سبعة أو ثمانية أعوام ، التعبير الوحيد للحركة الوحدويه الألمانية . واستمر هؤلاء الكتاب السياسيون في التعبير عن ايمانهم بمستقبل ألمانيا ، ولكن عملهم لم يكن له كبير أهمية ، وذلك لأن الجمعيات السياسية كانت محرمة في كل الدول الألمانية .

٢ — اليقظة القومية عام ١٩٥٩

بعد سني اليأس ، سني الخبل ، يرى ، في ١٨٥٩ ، ظهور حركة رأي عام . وترجع هذه اليقظة إلى عدة أسباب :

١) **النمو الاقتصادي** . ـ وهو السبب الذي يفكر به قليلاً ولا شك ، لأنه أقل ظهوراً من غيره ، ولكن دوره نافذ وأكيد .

بدأت الصناعة الكبرى الألمانية بالنمو في الدور الواقع بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ . ومن الممكن أن نقول ان الحركة الصناعية الالمانية بدأت منذ هذا التاريخ . فقد بدأت بنمو انتاج الفحم ، ومنذ ١٨٥٠ ، كانت ألمانيا في الصف الثاني في أوربة كمنتج للفحم ، وتأتي مباشرة بعد بريطانيا العظمى . ولا نجهل أن الفحم كان في أساس صناعة القرن التاسع عشر ونمو الصناعات المختلفة : ففي صناعة المنشآت الميكانيكية ، بلغت اليد العاملة بين ١٨٤٨ و ١٨٦٠ الثلاثة أضعاف ؛ وفي الصناعات النسيجية ، ازداد عدد الانوال بمقدار خمسة أضعاف بين ١٨٥٠ و ١٨٦٠ ؛ وفي صناعة السكر ، وجد في عام ١٨٤٧ ست وتسعون مصنعاً ؛ وفي ١٨٦٠ ، وجد مائتان وسبع واربعون مصنعاً .

وفي الوقت نفسه حصل تقدم في وسائل النقل : فقد كانت ألمانيا ، في العام ١٨٥٠ ، تملك ٦٠٠٠ كم من الخطوط الحديدية ؛ وفي العام العام ١٨٥٦ كان عندها ١٤٠٠٠ كم ، وفي هذا الحين انشئت شبكة حديدية تصل الدول الالمانية كافة ، على حين أنه لم يكن في العام ١٨٤٨ إلا بعض خطوط حديدية ذات طابع محلي : ففي ١٨٥١ انشيء خط مونيخ ـ ليبزيغ ـ برلين ؛ وفي ١٨٥٩ خط ألمانيا الجنوبية الكبير في

كولونيا ماراً على طول الراين . وفي هذا الحين أيضاً اقيمت الاتصالات الحديدية مع فرنسا بواسطة فورباخ ومع سويسرا وحتى مع الحدود الروسية .

كانت نتيجة هذه الحركة الاقتصادية هامة جداً : أولاً ، لأن سهولة السفر ، التي نتجت عن وجود طرق حديدية ، فتحت أفق الفكر عند الألمان وسمحت بانتشار الصحف بسرعة ؛ ومن جهة ثانية،ان نمو الانتاج كان يصحبه نمو الطبقة الرأسمالية . وكان هؤلاء الرأسماليون الالمان ، كبار الصناعيين و كبار التجار ، يرغبون بانشاء دولة ألمانية قوية لتستطيع هذه الدولة الالمانية أن تحمي ، في نظر الاجنبي ، مصالحهم الاقتصادية ، وان تكون قادرة أيضا على خلق نظام نقدي عـــام . ولاشك في أن النمو الاقتصادي أوجد ، في بعض الاوساط التجارية والصناعية ، جواً ملائماً لفكرة الوحدة الالمانية .

٢) الأزمة الدولية عام ١٨٥٩ . - وهي السبب القطعي . فقد وضعت في هذا العصر قضية اللومباردبا - البندقية ، وهذا الاقليم مأهول بالايطاليين ، ولكنه كان تابعاً للامبراطورية النمساوية ، وكان ملك بيمونت - ساردينيا يحلم بمحاربة النمسا ليخلص اللومبارديين - البندقيين ، حتى ان نابوليون الثـــالث بعد مقابلة بلومبيير قبل بدعم هذه السياسة الساردية . ومنها كانت حرب فرنسا والدولة البيمونتية - الساردية ، ضد امبراطورية النمسا ، هذه الحرب التي كانت ترمي إلى امتلاك لومبارديا والبندقية . وكانت القضية الموضوعة أمام الكونفدراسيون الجرماني أثناء هذه الأزمة هي الآتية : هل ستقوم الدول الألمانية بمناسبة هذه الحرب باظهار سياسة عامة ؟

ولا نريـــد الآن أن نتكلم عن قصة هذه الأزمة ، ولكننا نكتفي بأن نأخذ منها ما يهم موضوعنا .

حاولت النمسا ، عندما رأت اقتراب شبح الحرب ، أن تحصل على مساندة الدول الألمانية الأخرى . ومن الواضح أنه كان لها فيهـا مصلحة كبيرة . وبينما نرى دول جنوب ألمانيـا تظهر عطفها على النمسا ، نجد أن بروسيا رفضت أن تزج بنفسها في هذه القضية وأعلنت حيادها .

وبعـد أن أخفق الجيش النمساوي اخفاقه الأول ، عادت حكومة فينا فألحت في طلباتها : حاولت أن تحصل على نجـدة بروسيا . وكان ملك بروسيا فريديريك ـ غليوم الرابع ، منذ ١٨٥٨ ، في حالة صحية لا تسمح له بممارسة سلطته ، وكان الوصي ، أخوه الأمير غليوم ، وهو الذي أصبح فيما بعد الامبراطور غليوم الأول ، يرى أن الحرب الايطالية أصبحت خطرة ويخشى من أن تقلب فرنسا الوضـع الراهن الأرضي ، في اوربة ، الذي وضعته معاهدات ١٨١٥ . وتصور « **وساطة مسلحة** » ولكنه لم يشأ القيام بهـذه الوساطة في الحال ، لأنه أراد أن يحصل ، مقابل الخدمة التي يقدمها للنمسا ، على تنازلات في القضية الألمانية ، كأن يحصل مثلاً ، على تقسيم رئاسة الدياط بين بروسيا والنمسا . ولذا تحفظ في جوابه .

وبعد أن أخفقت النمسا ، في **ماجنتا** وفي **سولفيرينو** ، اصرت الحكومة النمساوية على طلبها أيضاً ، وأرسلت إلى برلين رجلاً عظيماً ، الماريشال **فيندشغراتز** ، ليحاول اقناع الحكومة البروسية وحملها على مساعدته . ولكن الحكومة البروسية فضلت العمل من جهتها : فقد قررت استنفار ست قطع من الجيش البروسي وحشدها على الراين ، وتجنيد هذه القطع الست يؤلف خطراً على فرنسا ولكنه ، من جهـة ثانية ، لا ينـــجد النمسا نجدة مباشرة .

وبالتالي ، ان الحرب الفرنسية ـ النمساوية لعام ١٨٥٩ التي انتهت ، في تموز ١٨٥٩ ، بمقدمات السلام في **فيلا فرانكا** ، قد دارت رحاها دون أن تأتي الدول الألمانية لنجدة النمسا . ومع ذلك فان السياسة البروسية خدمت النمسا ، لأن استنفار قطع الجيش البروسي الست على الراين جعل نابوليون الثالث يفكر في أمره ؛ وهذا سبب من جملة الأسباب التي دفعت نابوليون الثالث إلى ابرام مقدمات الصلح . والجدير بالذكر ، في هذه المناسبة الهامة ، أن الدول الألمانية لم تستطع أن تقرر الاتفاق على شيء .

لقد أثارت أزمة ١٨٥٩ الرأي العام في البلاد الألمانية ، لأن كثيراً من الألمان فكروا بأن المانيا بحاجة ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى أن تكون قوة دولية . وقد دلت تجربة حرب ١٨٥٩ على أن الكونفدراسيون الجرماني كان عملياً عاجزاً في السياسة الدولية بسبب اختلاف بروسيا والنمسا . وكان بعض الألمان يتساءلون ما اذا كانت المانيا ، بسبب هذا العجز ، ستصبح مجالاً لتوسع اطماح نابوليون الثالث . وكان الرأي العام يشتبه بنابوليون الثالث لأنه كان يريد تعديل الوضع الراهن الأرضي في اوربة .

حركة الرأي . — وفي الوقت الذي انتهت فيه حرب ١٨٥٩ شوهدت في المانيا يقظة حركة رأي لصالح الوحدة . فقد تحرك الرأي العام من جديد حول القضايا التي كانت تعالج من قبل في ١٨٤٨ : قضية علاقات بروسيا والنمسا ، قضية مستقبل الدول الألمانية . وكان النقاش يجري لمعرفة ما إذا كانت بروسيا ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، قامت بواجبها كدولة المانية ؟ أو ما اذا كان يجب عليها ، كدولة المانية ، أن تأتي لنجدة النمسا ؟

وعلى العكس ، يصرح آخرون ، بأن النمسا تحارب لقضية ليست في مصلحة المانية بل للحفاظ على اللومبارديا والبندقية الاقليمين الايطاليين ، وان الدول الألمانية ، بالتالي ، ليست بحاجة لأن تزج نفسها بهذه الحرب . وظل نزاع الأفكار بين من يرون أن النمسا مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالشعب الألماني بحياتها ، وتاريخها ، وبين من لا يعتقدون بذلك .

وقد ظهرت ، في حركة الأفكار هذه ، الاتجاهات القديمة التي عبر عنها من قبل في العام ١٨٤٨ .

الاتجاه الاول . — اتجاه الوحدة الألمانية تحت ادارة بروسيا مع ابعاد النمسا . وهذا هو الاتجاه الذي كان اتجاه دساتير ١٨٤٨ ، اتجاه « ألمانيا الصغرى » .

الاتجاه الثاني . — اتجاه الوحدة الألمانية التامة التي تشمل جميع الألمان بما فيهم المان النمسا . ولكن هذا يؤدي إلى تفتيت الدولة النمساوية ، أو ، على الأقل ، إلى إعادة بناء الدولة النمساوية على أساس اتحادي (فيدرالي) تستطيع فيه النمسا الألمانية أن تشترك في الدولة الاتحادية الألمانية مع بقائها عضواً في الامبراطورية النمساوية .

الاتجاه الثالث . — وهو اتجاه من يرغبون الوحدة الألمانية بشكل تشمل فيه الامبراطورية النمساوية . وهذا هو مشروع شفارتزانبرغ القديم الذي ينص على ادخال الامبراطورية النمساوية كلها في اتحاد الدول الألمانية ، بالرغم من أن أكثرية الشعب ، في هذه الامبراطورية ، كانت سلافية وغير ألمانية .

كان انصار « ألمانيا الصغرى » أي انصار الاتجاه الأول يساقون

خاصة من بين الأوساط الليبرالية في المانيا الشمالية والمانيـــا الوسطى . وأنصار « المانيا الكبرى » أي المانيا مع ادخال النمسا ، يساقون بخاصة من المانيـا الجنوبية ومن الأوســاط الـكاثوليكية : وعلى العموم كانـت الـكاثوليكيون أنصار المانيا الكبرى لأنهم لا يريدون أن يخاطروا ويجدوا أنفسهم في امبراطورية ألمانية أكثرية شعبها بروتستانتية .

ومما يلفت النظر أن نرى رجلاً لعب دوراً رئيسياً في حركة ١٨٤٨ ، وهو هينريك فون غاغيرن ، الذي كان رئيس المجلس القومي وطلب التصويت على مشروع « المانيا الصغرى » ، يغير أفـكاره ، في العام ١٨٥٩ ، ويصبح نصيراً « لألمانيا الكبرى » ، ويريد تفاهماً بين النمسا وبروسيا بغية اصلاح الكونفدراسيون .

كانت نقطة استناد فكرة المانيـا الكبرى عند المحافظين . فقد كانت الطبقة النبيلة ، مالكة الأطيان ، الفلاحين المالكين ، وعند البورجوازية الصغرى في المدن الصغرى ، بينما كانت فكرة المانيا الصغرى أي المفهوم « البرومي » تجد نقطة استنادها في الأوساط الصناعية والتجارية التي تريد نظاماً قوياً .

الجمعية القومية . – وفي غضون ذلك قام فريق من أحرار الدول الألمانية في الشمال ، نخص بالذكر منهم : **بينيغسن** ، الهانوفري الحر ، **ويوهان ميكيل** ، وهو محام من غوتنغن ، وأخيراً **شولتز ديليتزش** الاقتصادي ، وقرروا في مؤتمر عقدوه في آب ١٨٥٩ أن ينشؤوا بمســانده الدوق ارنست ساكس – كوبورغ – غوطا ، الذي سبق أن تـكلمنا عنه ، جمعية سياسية ، وأن ينشئوا لها فروعاً في كل المانيا ، وأن تؤثر على الصحافة وعلى البرلمانات . وقد انشئت هذه الجمعية السياسية فعلاً في ١٦ ايلول ١٨٥٩ في فرنكفورت – على – الماين ، على طـراز « الجمعية القومية » التي كانت توجد في ذلك الحين في ايطاليا . وكان برنامج هذه الجمعية القومية

« **ناسيونال فراين** » تحقيق الوحدة حسب الشعار « المانيا الصغرى » أي تحت ادارة بروسيا . وقد لاقت عناءً كثيراً في اعداد برنامج واضح ، لأن جميع أعضائها ، إذا كانوا على اتفاق على مبدأ المانيا الصغرى ، لم يكونوا على اتفاق على الشكل الصحيح الذي يجب اعطاؤه الدولة الألمانية ، دولة المستقبل . وقامت هذه الجمعية القومية بالدعاية بوسائل قانونية ، وجعلت مقرها في **كوبورغ** ، لأن مجلس الشيوخ في مدينة فرنكفورت رفض السماح للجمعية بالاستقرار في هذه المدينة . وانشأت جريدة ، وكانت تحلم بخاصة ،بتنظيم حزب سياسي كبير ! وهو الحزب الذي سيكون فيما بعد تحت اسم « الحزب القومي الليبرالي » .

وعلى العموم ، ان ألمانيا الشمالية وألمانيا الوسطى ، جهزت « **الجمعية القومية** » بالمشتركين . ومع ذلك، وجدت كتلة الجمعية،في المانيا الجنوبية ، وكان على رأسها **كارل براتر** الذي شارك في مذاهب الجمعية ، وكانت هذه الكتلة تأخذ اعضاءها من البورجوازية البروتستانتية . وعقدت «الجمعية القومية» مؤتمرات سنوية في ايلول ١٨٦٠ ، وفي آب ١٨٦١ ، للتعريف ببرنامجها وقصدها .

لقد هيأت الجمعية القومية الرأي للحل الاتحادي الفيدرالي تحت ادارة بروسيا ، وشكلت مدرسة تعلمت فيها البورجوازية البروتستانتية . ولكنها لم تنجح في إثارة حركة جماهيرية ، واعترف مؤسسوها بذلك . وضمت الجمعية بسرعة ٢٥٠٠٠ عضو ، ولم تتجاوز هذا الرقم إلا قليلاً، لأنها كانت تتطلب رسم اشتراك عالياً . وكان أعضاؤها مفكرين ، وقانونيين ، وتجاراً ، وصناعيين . ولذا كانت تكتلاً بورجوازياً ، ينظر الكاثوليكيون والديموقراطيون وبعض المحافظين البروسيين اليه بحذر وريبة ، ولا سيما بعد أن كشفوا تغلغل النفوذ اليهودي في الجمعية القومية .

الفصل الثاني

الحركة القومية الالمانية
من ١٨٦٣ الى ١٨٦٥

لقد استيقظت الحركة القومية الالمانية في ١٨٥٩ واستهدفت هدفاً مزدوجاً : من جهة ، تحويل نظام الكونفدراسيون الجرماني الذي وضع عام ١٨١٥ ، وجعل المانيا دولة اتحادية بعد ان ظلت حتى الآن **كونفدراسيون دول** ؛ ومن جهة أخرى ، توكيد قوة المانيا في الخارج .

وتتصف الحركة القومية الألمانية ، في الدور الممتد بين ١٨٦٣ و ١٨٦٥ ، بصفتين متتابعتين : اولاً ، عجز الحكومات الالمانية عن تحقيق تحويل الكونفدراسيون ؛ ثانياً ، توكيد القوة الالمانية في قضية الدوقيات الدانياركية . ومن البديهي اننا لانويد ، في هذه المناسبة ، ان نعالج التاريخ الدبلوماسي للتنافس النمساوي ـ الالماني ، لأن هذا يؤلف موضوعاً خاصاً ، ولكننا نويد ان نعالج مايهم الحركة القومية الالمانية .

١ ـ قضية اصلاح الكونفدراسيون

كان الرأي الألماني يطالب ،في العام ١٨٥٩ ، باعادة صهر الكونفدراسيون الجرماني . ودرس هذا الصهر مرتين : في ١٨٦٢ وفي ١٨٦٣ من قبل

حكومات الـ ٣٨ دولة المانية ، واريد تحويل كونفدراسيون الدول ، الذي وطد عام ١٨١٥ ، بشكل يعطيه قوة ونفاذاً لايملكها . واخفقت محاولات الاصلاح في الحالين وذلك بسبب الظروف التالية :

محاولة ١٨٦٢ . – في آخـــر ١٨٦١ ، قدمت الحكومة الساكسونية ، التي يرأسها بوست ، للدياط الجرماني ، الذي كان يمثل الهيئة المركزية للكونفدراسيون ، مشروع اصلاح يتضمن النقاط الآتية :

أ – ابدال الدياط بمؤتمر وزراء جميع الدول الألمانية وعقده برئاسة النمسا وبروسيا بشكل متعاقب ، بينما كانت رئاسة الكونفدراسيون ، حتى الآن ، خاصة بالنمسا وحدها .

ب – انشاء برلمان الماني تنتخب اعضاءه المجالس التشريعية الموجودة في جميـع الدول الألمانية (لاندتاغ) .

حـ – تنظيم محكمة اتحادية لتسوية الصعوبات التي قد تنشأ عن تفسير صك الاتحـاد .

ولكن الحكومة النمساوية رفضت هذه الخطة الاصلاحية التي اقترحتها الحكومة الساكسونية ، لأن النمسا كانت تريد الاحتفـــاظ برئاسة الكونفدراسيون لها وحدها دون منازع .

ووضعت الحكومة البروسية بدورهـا مشروع اصـلاح يقترح جمع الدول الالمانية كلها ، الا النمسا ، في دولة اتحـــادية ، تحت ادارة بروسيا ، ويكون لبروسيا في هذه الدولة الاتحادية قيادة الجيش وممارسة السلطة التنفيذية الاتحادية . اما النمسا ، التي وجدت نفسها مبعدة عن الدولة الألمانية ، فقد اقترحت الخطة البروسية عليها تحالفاً مع الاتحاد الألماني . والفائدة التي يؤمنها هذا الاتحاد الى النمسا هي انـه يضمن لها امتلاك جميـع اراضيها ، حتى الاراضي غير التابعة للكونفدراسيون الجرماني .

رفضت النمسا هـذه الخطة البروسية ودعمتها في هذا الرفض بافاريا وفرتامبرغ وهانوفر وساكس وحتى دوقيـتي هس .

وأخيراً اقترحت النمسا نفسها خطة اصلاح : فقـــد اوحت بانشاء « ديركتوار الرايـخ » ،أي ان يوضع على رأس الكونفدراسيون هيئة من خمسة اعضاء : ممثل عن النمسا ، وواحد عن بروسيا ، وثلاثة من الدول الألمانية « المتوسطة » : بافاريا ، هانوفر ، ساكس . واقترحت ، عدا ذلك ، انشاء برلمان الماني تنتخبه مجالس (لاندتاغ) مختلف الدول . ولكن بروسيا عارضت هذه الخطة النمساوية معارضة صريحة ورسمية .

هذا ولما كان من المستحيل تحقيق اتفاق بين الدول الألمانية الرئيسية على وضـع خطـــة لاصـلاح الكونفدراسيون ، فقـد توجب الحفاظ على « الوضـع الراهن » .

ولنلاحظ ان هذا الشقاق كاد ان يؤدي الى نزاع ولكن الظروف الداخلية ، في ذلك الحين ، في بروسيا وفي النمسا ، لم تكن مهيأة : ففي النمسا كانت الأزمـة الدستورية الـتي وضعت مشكلة العلاقات بـين النمسا وهونغاريا موضع نزاع . ولا نريد الأن ان ندخل في تفصيلات هذه الأزمة التي لاتهمنا مباشرة . وفي بروسيا وجد نزاع دستوري، بين الوزارة ومجلس النواب ، في موضوع التصويت على الاعتمادات العسكرية واصلاح الجيش . وبسبب هذه المصاعب الداخلية لم تشأ كل من بروسيا والنمسا ان تندفع في رأيها حتى النزاع .

وفي غضون ذلك ، في ايلول ١٨٦٢ ، وهـذا التاريـخ أساسي في تاريخ الوحدة الألمانية ، أصبـح بسمارك رئيساً لمجلس الوزراء في بروسيا . فقد عهد الملك غليوم الاول اليه برئاسة الوزارة لأسباب سياسة داخليـــة

بصورة أساسية . وكان بسمارك ،في ذلك الحين ، يتمتع بشهرة الرجل القوي. وكان الملك يحرص على اصلاح الجيش ، فأراد ان يعتمد على هذه القوة لاخماد مجلس النواب البروسي . ان شخص بسمارك والطبع الذي عرف عنه ، والقوة التي برهن عليها من قبل ، وبخاصة الحزم في وجهات نظره في القضية الألمانية ، لأنه كان منذ عدة سنوات ، منذ ١٨٥٦ تقريباً ، مناصراً حازماً لتحقيق الوحدة الألمانية **دون** النمسا ؛ ان كل ذلك كان من طبيعته ان يؤثر على مجرى القضية الألمانية . ولكن بروسيا ، في العام ١٨٦٢ ، لم تكن بعد في حالة تدفعها إلى الالتزام حتى الأعماق لسببين : اولاً ، لأن الأزمة الداخلية البروسية مازالت مستمرة ؛ ثانياً ، لأن بسمارك ، منذ وصوله الى الوزارة ، اتخذ موقفاً فظاً حيال مجلس النواب البروسي : فقد صرح بأنه اذا لم يتوصل الى تحقيق اصلاح الجيش برأي البرلمان ، فسيحققه دون الاهتمام بالبرلمان . واذا رفض البرلمان ان يصادق على اعتمادات الموازنة ، فسيحكم **دون موازنة** . وقد ضايقت هذه الازمة عمل بسمارك كثيراً في الاشهر الاولى من حكمه .

ومن جهة اخرى ، ان ثورة البولونيين ضد سيطرة القيصر ربما كان من طبيعتها اثارة النزاع الدولي .

محاولة ١٨٦٣ . – افادت الحكومة النمساوية من هذه الظروف التي تضعف وضع بروسيا ، وقامت ، في العام ١٨٦٣ ، بمحاولة جديدة لاصلاح الكونفدراسيون الجرماني .

اقترح الامبراطور فرانسوا - جوزيف عقد اجتماع للأمراء الألمان ، وانعقد هذا الاجتماع في ١٦ آب ١٨٦٣ في فرنكفورت ، وكان هدفه

دراسة هذا الاصلاح . وهذا المؤتمر هو مؤتمر **امراء** ، كما نلاحظ ، وليس « **دياطاً** » والمحاولة الاولى للأصلاح ، وهي محاولة ١٨٦٣ ، قام بها الدياط الجرماني ، أي مجلس مندوبي الحكومات الالمانية ، أما المحاولة الجديدة وهي محاولة ١٨٦٣ فقد كانت على يد مؤتمر الأمراء الألمان انفسهم ، لامندوبيهم . وكان امبراطور النمسا يرى بانه يستطيع ، بتحدثه مع الامراء الالمان ، رأساً لرأس ، ان يتوصل الى غاياته بشكل أفضل .

وباستثناء ملك بروسيا ، نجد ان الأمراء الألمان ، عدا امير ليب وأمير آنهالت ، أي أميري دولتين لا أهمية لها ، قبلوا دعوة امبراطور النمسا . وعندما امتنع ملك بروسيا ، جاء فرانسوا - جوزيف لرؤيته ، في ٢ آب ، في غاشتاين ، لدعوته الى الاجتماع ؛ ولكن الملك رفض المجيء للاجتماع ، وبالرغم من اصرار النمسا ، تمسك برفضه . وفي الحقيقة ، ان الملك غليوم الأول ، لو ترك وقواه الوحيدة ، لكان اميل الى الشخوص الى اجتماع فرنكفورت ، ولكن بسمارك ، وزيره الاول ، عارض في ذلك بعنف وصرح بتقديم استقالته ، اذا شخص الملك الى اجتماع فرنكفورت . ولذا انحنى الملك امام ارادة بسمارك . وكان الحديث صاخباً ، - لأن الملك ما كاد يخرج الا وأمسك بسمارك بنضدة صغيرة وطرح بها في الهواء الى الطرف الآخر من الغرفة ، وكان ذلك منه ، كما قال ، بكل بساطة « تخفيفاً عن اعصابه » . وأخيراً انتصر بسمارك : لان ملك بروسيا رفض الذهاب الى اجتماع فرنكفورت .

انعقد الاجتماع ، واقترحت الحكومة النمساوية خطة لاصلاح الكونفدراسيون ، وعادت فيها الى خطتها في العام ١٨٦٢ ، اي الى انشاء حكومة ادارة « ديركتوار » للكونفدراسيون تضم خمسة اعضاء تحت

رئاسة النمسا ، واجتماع برلمان الماني يقوم مقام الدياط . ويتشكل هذا البرلمان من مندوبي المجالس التشريعية (لاندتاغ) الالمانية . واخيراً انشاء محكمة اتحادية .

وفي ٨ ايلول ١٨٦٣ ، صوت على الخطة النمساوية في مؤتمر الأمراء بـ ٢٤ صوتاً مقابل ٦ ، وبين الاصوات المعارضة وجدت دولة لها بعض الأهمية : وهي دوقية باد الكبرى . وصوتت جميع الدول « الوسطى » لصالح الخطة النمساوية . ولكن هذا التصويت كان يرافقه حذر هام : وهو ان الأمراء اعربوا عن رغبتهم في ان يبلغ امبراطور النمسا هذا المشروع الى بروسيا ، بالرغم من انها رفضت دعوة اجتماع فرنكفورت ، ويحاول ان يتفاهم معها . ولذا فان النجاح الذي احرزته الحكومة النمساوية لم يكن الا ظاهراً . ومن الممكن ان يتساءل ماذا كانت الدول الالمانية ستستمر في السير مع النمسا مع بقاء بروسيا جانباً .

والواقع انه قامت ، في ذلك الحين ، مظاهرات واضحة جداً في الرأي الألماني ضد الخطة النمساوية : فمن ذلك ان « **الجمعية القومية** » ، الخط القومي الأكيد الذي انشىء في الظروف التي ذكرناها آنفاً ، القت بنداء الى الشعب ضد الخطة النمساوية . وهذا النداء يقول : ان فرنسوا - جوزيف لايستطيع ان يزعم بأن سيكون امبراطوراً المانياً ، الا اذا كان مستعداً للاعتراف بالأسس التي وضعها الدستور الألماني عام ١٨٤٩ ، الدستور الثوري ، الذي لم يطبق مطلقاً . وعدا ذلك ، اجتمع مندوبو المجالس التشريعية الألمانية ، وعددهم ثلثمائة تقريباً ، في فرنكفورت ، في ٢٢ آب ١٨٦٣ لدراسة الخطة النمساوية : ولم يرفضوها بصورة مطلقة ولكنهم وضعوا لقبولها شروطاً لاتقبلها النمسا ، لأن هؤلاء النواب كانوا

يرغبون بأن ينتخب البرلمان الالماني مباشرة من قبل الأمة لا ان يعين من قبل المجالس التشريعية الألمانية ؛ ويرغبون ايضاً تحقيق مساواة مع النمسا وبروسيا في الكونفدراسيون . وبالتالي ، فان الجوهري من كل ذلك هو ان ما من احد في الرأي الالماني ، في ذلك الحين ، كان يعتبر أن من الممكن القيام باصلاح للكونفدراسيون دون رضى بروسيا ؛ وقد ابعدت بروسيا نفسها عن اجتماع فرنكفورت . ولكن الرأي الالماني ، كان يرى ، بالرغم من كل شيء ، بأنه من اللازم ان تطلب موافقتها .

بلغت الحكومة النمساوية مشروع الاصلاح ، في ٢٢ ايلول ١٨٦٣، الى الحكومة البروسية . فأجابت بروسيا بوضع ثلاثة شروط مبدئية :

١ - ارادت بروسيا ان تكون مساوية في الحقوق للنمسا في الكونفدراسيون ، أي أن تكون رئاسة الكونفدراسيون متناوبة بين بروسيا والنمسا .

٢ - ارادت بروسيا ان تحتفظ بحقها في الا تعلن الحرب على دولة أخرى ، حتى ولو قرر البرلمان الفدرالي الحرب ؛ او بتعبير آخر ، أرادت الحكومة البروسية ان تحتفظ باستقلال سياستها الخارجية . ومن الجلي ألا يقبل هذا الشرط .

٣ - لقد طالبت بروسيا ، كما قال قبل قليل اعضاء المجالس التشريعية الألمانية ، بان يكون البرلمان منتخباً من قبل الشعب لا معيناً من قبل اعضاء هذه المجالس التشريعية .

عندئذ طلبت الحكومة النمساوية ، في بلاغ ،في ٢٦ ايلول ١٨٦٣، من جميع الحكومات الالمانية ، ان تشكل كونفدراسيون دون بروسيا، لأن بروسيا لا تريد أن تقبل بالخطة النمساوية ، واقترحت النمسا ان توضع

بروسيا خارجاً . ولكن الامراء لم يقبلوا ولم يتصوروا امكاناً لكونفدراسيون الماني دون بروسيا . ولم يكن هذا منهم قضية مبدأ ، بل قضية منفعة ، لأن هؤلاء الأمراء الألمان كانوا يفكرون بأن سيادتهم تكون أكثر احتراماً فيما اذا كان للكونفدراسيون « رأسان » متساوي وبروسي ، في تنافس دائم . وعلى العكس ، اذا كان للكونفدراسيون رأس واحد ، وهو النمسا ، فانهم يجازفون في ان يجدوا انفسهم أكثر خضوعاً لزعيم الكونفدراسيون .

واخفقت الخطة النمساوية في آخر الأمر . حتى ان الأمراء ، الذين وافقوا عليها مبدئياً ، لم يتمسكوا بهذه الموافقة عندما رأوا أن بروسيا مصممة على البقاء جانباً . واقتنع الرأي الألماني ، بان لا وحدة ممكنة باي شكل من الأشكال ، اذا لم تعط بروسيا موافقتها ، وهذا الاقتناع هام بالنسبة للمستقبل .

وفي الوقت نفسه ؛ بذلت الحكومة النمساويه جهداً ، دون جدوى أيضاً ، لمحاولة كسر الاتحاد الجمركي الألماني ، التسولفراين ، وكانت المناسبة ابرام معاهدة تجارية بين فرنسا وبروسيا وقعت في ٢٩ آذار ١٨٦٣ . وبعد ابرام هذه المعاهدة ، اضطرت بروسيا ان تعدل تعرفات التسولفراين الجمركية ، لدراسة اصلاح التعرفات ، فافادت الحكومة النمساوية من ذلك لتدعو من جانبها دول جنوب المانيا لعقد مؤتمر في مونيخ ، وتقترح على هذه الدول تشكيل اتحاد جمركي مع النمسا . واذا ما نجحت هذه الخطة النمساوية فان التسولفراين يفقد قسماً من اعضائه الذين ينفصلون عنه . وهذا ما يجعلنا نقدر اهمية هذا الحادث .

ولكن الحكومة البروسية تفادت مباشرة هذه الضربة : ففي ١٥

كانون الأول ١٨٦٣ صرحت بفسخ معاهدة التسولفراين ، واضافت مباشرة بأنها مستعدة الى انشاء هذا التسولفراين من جديد ، ولكن فقط مع الدول التي تقبل بالمعاهدة التجارية الفرنسية - البروسية .

على اثر ذلك ساد ذعر حقيقي في دول المانيا الجنوبية : ففي الاوساط الاقتصادية ، التجارية والصناعية ، تمسك الناس بشكل اساسي بالحفاظ على التسولفراين . وهذا التهديد كان كافياً لرد دول المانيا الجنوبية وتخليها عن اقتراح النمسا .

وهنا أيضاً يجب القيام بملاحظة ذات أهمية كبرى بالنسبة للمستقبل : وهي ان المصالح المادية للشعوب الألمانية كانت ، في الحقيقة ، مرتبطة ببقاء الاتحاد الجمركي الذي تشكل تحت ادارة بروسيا ، هذا الاتحاد الذي لم تشارك به النمسا . ولا شك في أن وجود التسولفراين ، والرابطة التي أوجدها بين المصالح الاقتصادية للدول الألمانية ، باستثناء النمسا ، هيأ بقوة الوحدة السياسية تحت ادارة بروسيا .

ومع هذا ، ففي آخر ١٨٦٣ ، بعد اخفاق كونفدراسيون فرنكفورت ، كان مستقبل القضية الألمانية غير يقيني : كانت بروسيا والنمسا تتبادلان اللوم ، وبدت ألمانيا منقسمة على نفسها أكثر من أي وقت مضى ، وعلى أي حال ، بـدا واضحاً أن الأمراء الالمان كانوا عاجزين عن حل قضية تحويل الكونفدراسيون ، وعاجزين عن ارضاء الاماني التي اعرب عنها الرأي العام منذ ١٨٥٩ .

٣ - قضية الدوقيات الدانيماركية

يراد بالدوقيات الدانيماركية دوقيات : شلزفيغ ، هولشتاين ، لاونبورغ . وكانت هذه الدوقيات الثلاث الواقعة في قاعدة شبه جزيرة جوتلاند ، في

ألمانيا الشمالية ، تابعة لملك الدانمارك بصفة **اتحاد شخصي** : كان عاهلها ملك الدانمارك ، ولكنها كانت تحافظ ، من وجهة النظر السياسية ، على نظام يختلف عن نظام الدولة الدانماركية الاصلية . واذا أخذنا باحصاء ١٨٦٠ وجدنا ان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع أن باقي الدانمارك كان يضم ١٫٦٠٠٫٠٠٠ نسمة ، أي أن الدوقيات ، في ممتلكات ملك الدانمارك تمثل الـ ٢/٥ تقريباً .

ومن وجهة النظر اللغوية في الدوقيات نرى أن سكان **هولشتاين** ٥٤٠٠٠٠ نسمة تقريباً ، ولغتهم اللغة الالمانية . وان سكان لاونبورغ ٥٠٠٠٠ نسمة ولغتهم الالمانية أيضا . أما **شلزفيغ** ، الواقعة في شمال هولشتاين، فيبلغ سكانها ٣٩٥٠٠٠: منهم ٢٥٠٫٠٠٠ نسمة تقريباًيتكلمون الدانماركية ، والباقي أي أقل من ١٥٠٠٠٠ يتكلمون الالمانية .

ومن الواضح ان قضية القوميات موضوعة في هذه البلاد ، لأنه يوجد في الشلزفيغ شعبان يعيشان جنبـاً الى جنب ومن قوميتين مختلفتين : دانماركية وألمانية . ونلاحظ أن دوقية هولشتاين ، منذ ١٨١٣ ، تؤلف جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني ، بالرغم من انها تابعة لملك الدانمارك ، بينما الشلزفيغ لاتؤلف جزءاً منه .

لقد وضعت قضية الدوقيات على الصعيد الدولي لسببين :

الأول ، السبب الاساسي ، وهو أن السكان الالمان في الدوقيات كانوا يحتجون بخاصة ، منذ ١٨٤٠ ، على السيطرة الدانماركية . ومنذ أن ظهرت العاطفة القومية الالمانية بقوة في ألمانيا أكثر من قبل ، كان من المنطق أن يظهر ألمانيو الدوقيتين عاطفتهم القومية بشكل أوضح . ووجدت في الدوقيات حركة تنزع إلى ربط هـذه الاراضي بالاتحاد

الجرماني ولكن كان يراد ايضاً ربط جميع الدوقيات ، حتى القسم الدانماركي : فقد دعمت جامعة كيل ، التي كانت المركز الفكري في الدوقيات ، بين ١٨١٥ و ١٨٤٠ ، فكرة « عدم قابلية قسمة » الدوقيات . وهكذا يجب أن نلاحظ ان ألمان الدوقيات لم يطالبوا بتطبيق مبدأ القوميات فقط ، بل كانوا يطالبون بأكثر من ذلك ، لأنهم لم يريدوا أن يلحقوا بالكونفدراسيون الجرماني المناطق المأهولة بالالمان في الدوقيات فحسب ، بل وأيضاً القسم الذي كان مأهـولاً بالدانماركيين في الشلزفيغ ، أي الشلزفيغ الشمالية .

الثاني ، السبب الثانوي ، وهو قضية وراثة ، وذلك ان ملك الدانمارك فريديريك السابع ، الذي وصل إلى العرش في كانون الثاني ١٨٤٨ ، لم يكن له وارث مباشر ، ولم يكن القانون الوراثي واحـداً في الدانمارك الاصلية وفي الدوقيات الدانماركية : فبموجب القانون الدانماركي ، يجب أن يعود عرش الدنمارك ، عند وفاة فريديريك السابع ، الى كريستيان آل غلوكسبورغ ، ابن عم الملك ؛ وبموجب عرف الدوقيات ، يجب أن يكون الارث ، بالنسبة للدوقيات فقط لا بالنسبة لمجموع المملكة ، الى فريديريك آل اوغستانبورغ الذي كان ابن عم الملك أيضاً ؛ ولكن العلاقات فسدت بينهما .

وقبل العصر الذي يشغلنا لفتت طويلاً قضية الدوقيات انتباه الدبلوماسية الاوربية ، ولنذكر الحوادث الأساسية :

في ١٨٤٨ ثار ألمانيو الدوقيات على الدانمارك بمناسبة الثورة الالمانية . وألف ألمانيو الدوقيات حكومة موقتة في كيل ، ودعمهم المجلس القومي الالماني في فرنكفورت . وفسح هذا القرار مجالاً لحربين قام بهما الجيش

البرومي ضد الدانيمارك ، باسم المجلس القومي الالماني ، وانتهت الحرب الاولى بهدنة ، في ٢٦ آب ١٨٤٨ ؛ وانتهت الثانية بمعاهدة برلين في تموز ١٨٥٠ . وبالرغم من أن بروسيا كانت منتصرة بقوة السلاح فقد تخلت عن الاستيلاء على الدوقيات لئلا تحرض الدول الكبرى ، وبخاصة ، لئلا تغيظ روسيا .

وفي ١٨٥٠ ، رفعت القضية أمام مؤتمر الدول عقد في لندن . وبعد مناقشات طويلة ، سوى هذا المؤتمر قضية الوراثة بمعاهدة ٨ أيار ١٨٥٢ ، وكانت الدول الكبرى ، بما فيها النمسا وبروسيا ، قد سوت سلفاً قضية الارث وعينت كريستيان آل غلوكسبورغ ليكون وارثاً ، وقررت في الوقت نفسه ، الحفاظ على سلامة المملكة الدانيماركية : ووعد ملك الدانيمارك ، معلناً ، بأن يمنح المساواة في المعاملة للألمانيين في والدانيماركيين في الدوقيات . ولم يدع الكونفدراسيون الجرماني لتوقيع هذه المعاهده .

وفي الواقع ، وضعت هذه التسوية على بساط البحث ، ويجب ان نقول ان الحكومة الدانيماركية كانت شيئاً في هذه القضية . لأنها لم تتمسك بدقة بتعهداتها ، وبذلت جهداً في « دنمركة » الدوقيات ، أي أنها حاولت ، بتأثير المدرسة وتأثير الكنيسة ، ان تنمي استعمال اللغة الدانيماركية ، وبالتالي كسب القضية لصالح العناصر الدانيماركية على حساب العناصر الألمانيه في الشلزفيغ . وعدا ذلك ، نص في دستور ١٨٣٤ ، على أن تلتحق الشلزفيغ بالدانيمارك ، وتندمج بها ، بينما كان نظامها حتى هذا التاريخ مغايراً . ولم الشلزفيغ لا الهولشتاين ؟ لأن ملك الدانيمارك عرف كيف ينقذ ما يمكن انقاذه : فقد رأى أن ما لا يدرك كله لايترك جله ، وكان يعلم بأنه لا يستطيع انقاذ الهولشتاين ، لأنها

مأهولة بالالمان فقط ، ولذا حاول انقاذ الشلزفيغ حيث كانت أكثرية السكان دانيماركية . ومن الطبيعي أن يحتج ألمان الدوقيات على هذه « الدمركة » .

وفي سياق هذه التعقيدات توفي فريديريك السابع ملك الدانيمارك ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وبسرعة هرع الامير كريستيان آل غلوكسبورغ ، الذي رشحه مؤتمر ١٨٥٢ ، واحتل العرش تحت اسم كريستيان الثاني . ولكن الامير اوغستانبورغ اعلن ، من جانبه ، بأنه دوق الشلزفيغ وهولشتاين ، بالرغم من القرارات التي اتخذها مؤتمر لندن ، واستنجد على عجل بالحكومات الالمانية بغية حماية حقوق الالمان في الدوقيات .

هذه ، باختصار ، عناصر قضية الدوقيات . أما النتائج التي نجمت عن هذه القضية فيما يتعلق بالحركة القومية الالمانية فهي كما يلي :

منذ أن استنجد اوغستانبورغ بالحكومات الالمانية ، اندفعت على الفور ، في ألمانيا كلها ، حمية العاطفة القومية . وفي كل مكان ، في ألمانيا الجنوبية ، اعرب الرأي العام عن ارادته بشكل صريح : وذلك بلزوم دعم حقوق الدوق اوغستانبورغ ، ودعم حقوق ألمانيي الدوقيات والانفصال عن الدانيمارك . وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٨٦٣ ، وجهت اللجنة الدائمة في « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) نداء الى الامراء الالمان والى الشعب الالماني لصالح اوغستانبورغ ، وطالبت بأن تعمل الدول الالمانية ، وبالتالي ، الدياط الذي كان لسان حالها ، كل ماهو ضروري « لخلاص » الدوقيات . وتألفت « لجنة مساعدة ألمانيي الدوقيات » في غوتنغن ، وهذه اللجنة ، التي يرأسها ميكيل ، أحد مؤسسي « الجمعية القومية »

جمعت المال والسلاح لنجدة المانيي الدوقيات . ومن جهة ثانيـة ، عقد أعضاء اللاندتاغات الالمانية ، أو ، على الأقل ، عـدد عظيم منهم ، في ٢١ كانون الاول ١٨٦٣ ، في فرنكفورت ، اجتماعاً وأعرب هذا الاجتماع عن ارادته في المعنى نفسه .

في ٧ كانون الاول ١٨٦٣ ، قـرر الدياط الجرماني ، لسان حـال الكونفدراسيون ، الاعتراف باوغستانبورغ دوقاً لشلزفيـغ وهولشتاين . وفي ١٢ كانون الاول ، احيطت الحكومة الدانيماركية علماً بقرار الدياط : فقد طلب بأن تجـــلو عن دوقيتي هولشتاين ولاونبورغ في مهلة سبعة أيام ، وتسلم ادارتها إلى **مفوضين** مدنيين يعينهم الدياط الجرماني ، وبتعبير آخر ، حاول الدياط الجرماني بانـذار الى ملك الدانيمارك أن يفصل في القضية الارضية . ولكن لنلاحظ أن الكونفدراسيون الجرماني ، في هذا العمل ، لم يتنكر لتوقيعـه ، لأنـه لم يشترك في صك ١٨٥٢ أي الصك النهائي لمؤتمر لندن .

وفي الواقع ، ان كل شيء يتعلق بموقف الدولتين الكبريين الألمانيتين : النمسا وبروسيا ، لأن الدول الألمانية الثانوية لم يكن لها جيش رصين . لقد حاولت أن ترسل بعض الجنود إلى هولشتاين ، ولكن حرب الدانيمارك ، في نظرها ، كان مشروعاً صعباً . وبالعكس إذا اشتركت النمسا وبروسيا ، سهل كل شيء .

قررت الحكومة البروسية أن تتدخل مباشرة . ولا شك في انها وجدت أمامها نقطة مربكة بالنسبة لها ، وهي أنها وقعت معاهدة ١٨٥٢ التي تعترف بحقوق كريستيان آل غلوكسبورغ في الارث الدانيماركي . ولكن ملك الدانيمارك ، من جهة أخرى ، لم يحترم تعهداته في موضوع « المساواة في الحقوق »

بين الألمان والدانيمارك . فأفـــاد بسمارك من هذا التعهد وقال ، بأنه يتدخل ، من جانبه ، لا لصـالح اوغستانبورغ ، بل لحمـــاية ألماني الدوقيات الذين لم تعاملهم الحكومة الدانيماركية كما يجب عليهـا أن تعمل. وكان هذا الموقف حاذقاً لأن بسمارك ، الذي كان ، في ذلـك الحين ، لا يرغب مطلقاً في اعطاء الدوقيات لدوق اوغستانبورغ ، بل كان يفضل كثيراً أن يضمها إلى بروسيا ، لم يأخذ على نفسه تعهداً حيال اوغستانبورغ.

أما النمسا ، فلم يكن لديها أي سبب مباشر للتدخل في هذه القضية ، والجدير بالذكر أن لديها من الأسباب ما يجعلها لا تعمل شيئاً ، باعتبار أنها دولة مؤلفة من عدة « قوميات » مختلفة ، وان التدخل لصالح ألمان الدوقيات ، باسم مبدأ القوميات ، يمكن أن يكون خطراً عليها من وجهة سياستها الداخلية . ومع ذلك فإن الحكومة النمساوية قررت بأنها لا تستطيع البقاء جانباً . ونظراً لحمية الرأي الألماني ، رأى الامبراطور ، بأنه إذا لم يعمل شيئاً ، فان الفرصة مواتية لأن يقال له بأن النمسا ليست «دولة ألمانية » لأنه لم يأت لنجدة ألمان الدوقيـات . ولذا فان الحكومة النمساوية قررت مكرهة أن تشارك في السياسة البروسية . حتى ان الوزير النمساوي للشؤون الخارجية ، رشبرغ ، رأى أن الحالة أخذت تصعب شيئاً فشيئاً بين النمسا وبروسيا ، فأراد أن يحاول تقارباً : ومن الممكن أن تكون قضية الدوقيات مناسبة لهذا التقارب .

تفاهمت النمسا وبروسيا ووقعتا ، في ١٦ كانون الثـــاني ١٨٦٤ ، معاهدة : واتفقتا على أن توجها إنذاراً إلى الدانيمارك مع مهلة ثمان واربعين ساعة ، واذا لم تجل الدانيمارك عن الدوقيات ، أن ترسلا اليها جيشـــاً نمساوياً - بروسياً ، مع العلم بأن هذا الجيش النمساوي البروسي سيعمل مستقلاً عن الجيوش التي أرسلها الدياط .

أرسل الانذار ، فرفضته الدانيمارك وبدأت الحرب . وإذا دامت هذه الحرب ، التي لا يهم تاريخها مباشرة موضوعنا ، عدة أشهر ، مع أن الدانيمارك بـ ١٦٠٠٠٠٠ نسمة كان عليها أن تناضل ضد دولتين كبيرتين ، فذلك لأن القتال لم يكن كل الوقت ،فقد عقدت هدنات موقتة عدة مرات. ولم تمدد الدانيمارك مقاومتها إلا أملًا بأن تأتي الدول الكبرى لنجدتها . ولكن انكلترا وفرنسا وروسيا لم تشأ التدخل بالسلاح للحيلولة دون سحق الدانيمارك . واضطرت الدانيمارك أخيراً ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ ، في **صلح فينّا** ، أن تتخلى عن الدوقيات لبروسيا والنمسا ، بما فيها الشلزفيغ الشمالية . وعليه فان صلح فينا لم يوقع على أساس مبدأ القوميات .

فسح مصير الشلزفيغ وهولشتاين في المستقبل مجالاً لتهديد بالحرب بين النمسا وبروسيا . ونقتصر هنا على ذكر الحوادث العامة : لم يكن للحكومة البروسية ، بعد صلح فينا ، إلا رغبة واحدة وهي ضم الدوقيات إلى بروسيا . ولذا وجب اقصاء اوغستانبورغ ، وصرح بسمارك بأنه لا يقبل بوجود الدوق اوغستانبورغ على رأس حكومة الدوقيات إلا بثلاثة شروط : وذلك بأنه يتوجب على الدوق أن يبرم اتفاقاً عسكرياً مع بروسيا ، وأن يقبل بدخول الدوقيات في التسولفراين ، وأن يتخلى لبروسيا عن ميناء كيل لتقيم فيه محطة بحرية . رفض اوغستانبورغ ودعمته النمسا . وكادت الدولتان ، بروسيا والنمسا ، أن تصلا إلى النزاع : كاد بسمارك أن يخلق حالة الأمر الواقع ، أي أن يصرح بضم الدوقيات إلى بروسيا ، ومن ثم أن ينتظر ردود فعل الحكومة النمساوية . وفي هذا ما يؤدي إلى الحرب رأساً . ولكن الملك غليوم ، في ذلك الحين، لم يشأ الحرب . ومن

جهة ثانية ، إن موقف ايطاليا وموقف فرنسا ، في حالة حرب نمساوية - بروسية ، لم يتضحا بشكل كاف ، ولذا قرر بسمارك أخيراً أن يؤجل حل القضية وعقد مع النمسا تسوية جديدة . وهذه التسوية هي اتفاق **غاشتاين** ، في ١٤ آب ١٨٦٥ ، وبموجبه تسلم الشلزفيغ لادارة بروسيا وكذلك اللاونبورغ وهولشتاين ، باستثناء كيل ، إلى إدارة النمسا . وكانت هذه التسوية موقتة وتعتبر نقطة توقف بسيطة في السياسة البسماركية.

انعكاسات قضية الدوقيات — . وإذا أردنا أن نعرف انعكاسات هذه القضية على الحركة القومية الألمانية وعلى العاطفة القومية الألمانية ، وجدنا أن « الجمعية القومية » ، في ٣١ تشرين الأول ١٨٦٤،أي بعد صلح فينا مباشرة ، عقدت اجتماعاً سنوياً . وفي هذا الاجتماع نوقشت قضية الدوقيات فأثارت أحكاماً مختلفة .

لقد كان بعضهم ، ولسان حالهم ميكيل ، يصرحون بأن الدوقيات يجب أن تشكل **دولة** جديدة في الكونفدراسيون الجرماني. وأن يكون على رأسها الدوق اوغستانبورغ . وبالتالي يعارض هؤلاء السياسةالبروسية ، ويصرحون بأن بروسيا ليس لها حق في تسوية قضية الدوقيات لصالحها الشخصي ، لا سيا وانها صرحت بأنها تتدخل لصالح المصالح الألمانية عامة، وليس لها الحق في أن تحتكر فائدة هذا التدخل .

أما الآخرون ، وبخاصة البروسيون ، فقد أعربوا عن رأيهم لصالح سياسة بسمارك .

ومن جهة ثانية ، لقد تدخلت قضية السياسة الداخلية البروسية في النقاش . فقد كان أعضاء « الجمعية القومية » احراراً بخاصة، ولذا غاظهم بعنف الموقف الذي اتخذه بسمارك في « النزاع الدستوري » حيث اساء

معاملة البرلمان البروسي، وهذا سبب آخر في عرقلة سياسته في قضية الدوقيات .

وأخيراً ، تبنت « **الجمعية القومية** » تقريراً يتضمن نص تسوية تعلن أنها لصالح **استقلال الدوقيات** ، دون ضمها إلى بروسيا ، ولكنها تقبل مع ذلك باحتلال بروسيا لمحطة كيل الملاحية . وبالاجمال ، ان الجمعية القومية ، أي الكتلة الهامة من أنصار الوحدة الألمانية ، قد اعلنت بالأكثرية أنها ضد سياسة بسمارك . ولذا انتقد اتفاق غاشتاين بعنف حار في المانيا .

وأظهرت الدول « الوسطى » الألمانية استياءً عنيفاً ، لأن النمسا وبروسيا سوتا قضية الدوقيات « موقتاً » دون أن تستشيراها . وعبرت العصبات السياسية الألمانية ، في الدوقيات نفسها ، عن تظلمها ، لأن اتفاق غاشتـاين يبعد ، في الواقع ، الدوق اوغستانبورغ . وأخيراً صرح أحرار ألمانيا الشمالية ، وحتى أحرار البروسيين ، بأن اتفاق غاشتاين كان اعلان حرب على الرأي العام ، لأنه يشكل خرقاً للحق ولا يعترف باستقلال الدوقيات .

إن ما نستطيع استنتاجه من هذه القضية هو أن « خلاص » الدوقيات من السيطرة الدانماركية كان نجاحاً وفوزاً **للفكرة القومية** الألمانية . وقد تجاوز هـذا الفوز هدفه ، لأن بروسيا والنمسا لم تكتفيا بفصل الاراضي المأهولة بالألمان عن الدانيمارك ، بل انهما فصلتا أيضاً أرضاً ، الشلزفيغ الشمالية ، مأهولة بالدانيمارك . ولكن بروسيا ، التي حصلت على هذه النتيجة ، أخذت الآن تبحث عن استغلالها لصالحها الشخصي ، وتتحدى العواطف التي أعربت عنها أكثرية الدول وأكثرية الرأي العام الألماني .

ولذا فان قضية الدوقيات ، في عام ١٨٦٥ ، عكرت بشدة الحركة القومية الألمانية ، ولكن بشكل موقت فقط .

وظلت الحالة في المانيـــا مبلبلة جـداً بعد اتفاق غاشتاين ، لأن هذا الاتفاق لم يعط قضية الدوقيات إلا نتيجة موقتة ، ولأن قضية اصلاح الكونفدراسيون ، بعد اخفاق ١٨٦٢ و ١٨٦٣ ظلت معلقة دومـاً . وظل الخصام النمساوي - البروسي يغذي في المانيا تهـديداً بالخلاف . وكان بسمارك يرجـو هـذا الخلاف ويتمناه ، كما كان مصمماً على اثارته في أول فرصة ملائمة .

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في المانيا

أصل ازمة ١٨٦٦

لقد رأينا كيف ابرمت التسوية بين النمسا وبروسيا بشأن قضية الدوقيات ، باتفاق غاشتاين . وبالرغم من ابرام هذا الاتفاق ، الذي لم ير فيه بسمارك ألا وسيلة موقتة ، فقد هيأ نزاعاً مع النمسا - هونغاريا . ووجدت قضيتان في أساس هذا النزاع النمساوي - البروسي وهما : قضية الدوقيات من جهة ، وقضية اصلاح الكونفدراسيون الجرماني ، من جهة اخرى .

قضية الدوقيات . — لقد قرر اتفاق غاشتاين تقسيم ادارة الدوقيات بين النمسا وبروسيا : للنمسا ادارة هولشتاين ، ولبروسيا ادارة الشلزفيغ . وباعت هذه التسوية بثمن بخس حقوق الدوق اوغستانبورغ الذي كان يطالب بسيادة الدوقيات : فقد قام الدوق اوغستانبورغ وأنصاره بدعاية ضد اتفاق غاشتاين . وعارضت الادارة البروسية في الشلزفيغ هذه الدعاية بينما تركتها الادارة النمساوية ، في الهولشتاين ، تعمل ماتشاء . ولم تهتم النمسا بقضية الدوقيات الا لتمنع بروسيا من الفوز التام ، وقلما كان يهمها نجاح دعاية اوغستانبورع . ثم طلبت الحكومة البروسية الى الحكومة

النمساوية ان تتفق معها لقمع دعاية اوغستانبورغ . فأجابت النمسا ، بأن كل واحدة منها حرة في العمل كما يحلو لها في منطقة ادارتها . وهذا معناه عدم اتفاق النمسا وبروسيا على قضية الدوقيات .

قضية اصلاح الكونفدراسيون الالماني .– لقد قدر بسمارك ان قضية الدوقيات وحدها ليست أرضاً صالحة لاثارة نزاع مع النمسا – هونغاريا ، ورأى ، لوضع هذا النزاع في ظروف حسنة ، ان من الضروري وضع قضية أخرى وهي قضية اصلاح الكونفدراسيون . وقد اثيرت هذه القضية في ١٨٤٨ ، وأخفقت محاولة الاصلاح في ذلك الحين . ولكن الرأي الألماني ، منذ ١٨٥٩ ، كان يطالب من جديد باصلاح الكونفدراسيون ، ورأى بسمارك ان يقترح ، كأساس لخطة الاصلاح ، انشاء **بارلمان** الماني تنتخبه الشعوب الألمانية بالتصويت العام . ولكن النمسا عارضت هذه الخطة .

وفي ٢٨ شباط ١٨٦٦ انعقد مجلس التاج البروسي ، أي مجلس الوزراء البروسي بحضور ملك بروسيا ، وقرر الحرب اذا لم تتخل النمسا عن موقفها وتتنازل . وقر الرأي في هذا المجلس أن تؤجل الحرب ريثما يتخذ بسمارك اعداداته الدبلوماسية الضرورية . وكان يراد من ذلك معرفة موقف الدول الكبرى الأوربية في حال نزاع بين النمسا وبروسيا .

موقف الدول الكبرى .– لم يترك موقف روسيا مجالاً لشك : وكان يعتقد بأن تبقى محايدة . ولا شك في انها، في ١٨٥٠ ، اثناء أزمة اولمتز اظهرت تفضيلها للنمسا ، ولكن الحوادث تطورت منذ ذلك الحين : ففي ١٨٦٥ عقد اتفاق بين بروسيا وروسيا بشأن القضية البولونية ، وكان هذا الاتفاق يسمح لبسمارك بأن يأمل بأن تدع روسيا النزاع يقوم بين

النمسا وبروسيا دون ان تتدخل . أما انكلترا فقد كان بسمارك على يقين من انها ستبقى محايدة ، لأنها لم تكن لتهتم بشكل كاف في حوادث أوربه الوسطى لترغب بالتدخل .

وفي الحقيقة ان الدولتين اللتين كانتا ترغبان في هذا التدخل هما ايطاليا وفرنسا : فقد كانت لايطاليا مصلحة مباشرة بالدخول في النزاع ، لأنها بعد حرب الاستقلال الايطالي ، في عام ١٨٥٩ ، حررت لومبارديا دون البندقية التي ظلت اقليما نمساوياً . ولذا كان من المنطق ان تصبح ايطاليا حليفة لبروسيا ، لتستفيد من هذه الحرب النمساوية ـ البروسية ولتسترد البندقية . ولكن موقف ايطاليا كان يتعلق بشكل عريض بالموقف الذي تتخذه فرنسا . وهكذا حامت جهود بروسيا والنمسا حول فرنسا .

جهود بروسيا ـ لقد قام بسمارك بمحاولات مع نابوليون الثالث في **بياريتز**، في تشرين الأول ١٨٦٥ ، ولم تؤد مقابلة بياريتز الى نتيجة واضحة ، ولكن بسمارك عاد منها بانطباع : وهو ان محادثات نابوليون الثالث اقنعته ان فرنسا ، في حالة حرب نمساوية ـ بروسية ، لانهتم بخاصة بالقضية الايطالية ، وبالتالي ، يمكن ان تشجع التحالف بين ايطاليا وبروسيا . وهذا ماحدث فعلاً : ففي ٨ نيسان ١٨٦٦ ابرم التحالف بين ايطاليا وبروسيا ، وتم بمساعدة نابوليون الثالث الذي وعد الحكومة الايطالية ، بان بروسيا ، لمغامرة ما ، اذا تخلت عن التحالف الذي ابرمته ، فان فرنسا ، على أي حال ، لن تترك النمسا تسحق ايطاليا .

وربما كان نابوليون الثالث مستعداً للذهاب الى ابعد من ذلك : فقد حاول ، بين نيسان وحزيران ١٨٦٦ ، ان يرى ما اذا كان هنالك امكان للتحالف بين فرنسا وبروسيا ، ولكن نابوليون الثالث كان يريد ان

يدفع له ثمن هذا التحالف : كأن يطالب ، في مثل هذه الحالة ، بتعويضات أرضية على الضفة اليسرى لنهر الراين . ولم يشأ بسمارك ان يعطي هذه التعويضات الأرضية ، وبالتالي لم تؤد المفاوضة الفرنسية - البروسية الى شيء .

جهود النمسا - أما النمسا فقد بذلت جهوداً دبلوماسية لدى فرنسا لتحاول اقناع الحكومة الفرنسية بمنع التحالف الايطالي - البروسي . ولم تنجح في ذلك . لذا عادت الحكومة النمساوية الى خطة أكثر تواضعاً وحاولت ، على الأقل ، الحصول على حياد فرنسا . ووعدت فرنسا بهذا الحياد باتفاق سري وقع قبيل الحرب في ١٢ حزيران ١٨٦٦ : وذلك بان وعدت فرنسا بان تبقى محايدة ، أي الا تدعم بروسيا في نزاع نمساوي بروسي بشرط واحد : وهو ان تتخلى النمسا ، ولو كانت منتصرة ، عن البندقية لنابوليون الثالث ، الذي يتنازل عنها مباشرة لايطاليا ، وتعويضاً لذلك ، تستطيع النمسا ، اذا كانت منتصرة ، ان تحصل على توسعات أرضية في المانيا .

وفي هذه الشروط ظهرت الحالة الدبلوماسية . وتسارعت الحوادث في بداية حزيران ١٨٦٦ : فقد قررت الحكومة النمساوية احالة حل قضية الدوقيات الى الدياط الجرماني ، الهيئة المركزية للكونفدراسيون . ولكن بسمارك صرح بأن هذا القرار يؤلف انتهاكاً للمعاهدة التي ابرمت بين النمسا وبروسيا ، في كانون الثاني ١٨٦٤ ، بمناسبة قضية الدوقيات . وادخلت الحكومة البروسية مباشرة جيوشها في الهولشتاين أي في قسم الدوقيات الذي سلم لادارة النمسا . فأجابت الحكومة النمساوية بعرض هذه القضية الجديدة أمام الدياط ، لأن صك الكونفدراسيون الجرماني ، كما ابرم في عام ١٨١٥ ، يحرم على دولة من الدول الأعضاء في الكونفدراسيون

ان تهاجم أرض دولة أخرى عضـــواً ، وكانت الهولشتاين عضواً في الكونفدراسيون . وبموجب صك ١٨١٥ ، رفعت النمسا هذا الخلاف الى الدياط ، وطلبت من الحكومات الألمانية أن تقرر النفير ضد بروسيا ، وصرحت ان بروسيا ، خرقت الصك الاتحادي . وعند التصويت ، في ١٤ حزيران ١٨٦٦ ، انقسمت الدول الالمانية : فقد صوتت دول الجنوب وبعض دول الوسط أيضاً ودولة واحدة ، هانوفر في المانيا الشمالية ، لصالح النمسا . وصوتت الدول الأخرى ، وكانت دولاً صغيرة ، لصالح بروسيا . وانقسمت المانيا الى قسمين . ولم تنفجر الحرب بين بروسيا والنمسا فحسب ، بل وأيضاً بين بروسيا والدول الالمانية التي صوتت للنمسا . وهذا يعني « حرباً أهلية المانية » .

ونقتصر ، في حرب ١٨٦٦ ، على ذكر المراحل الأساسية : كانت بروسيا وايطاليا متحالفتين ، وتستطيعان أن تضعا في خط القتال نحو ٥٤٠٠٠٠ رجل . وتستطيع النمسا ، مع حلفائها الالمان ، أن تضع في خط القتال نحو ٤٧٠٠٠٠ ، ولكن على مسرح العمليات الأساسي ، أي حدود بوهيميا ، وجدت الجيوش النمساوية والبروسية متساوية عددياً .

سحق الجيش البروسي دون صعوبة جيوش الدول الألمانية التي دعمت النمسا . وكانت المعركة الكبرى في **لانغنزالتسا** ضد الجيش الهانوفري الذي كان يحاول أن ينحدر نحو الجنوب لينضم الى الجيوش البافارية . ووضعت الدول الألمانية خارجاً عن القضية بسرعة . ومن جهة أخرى ، على الجبهة الجنوبية ، أخفق الجيش الايطالي رغم تفوقه العددي الواضح على يد الجيش النمساوي في **كوستوزا** . وقامت على مسرح العمليات الأصلي ، في ٣ تموز ، أي بعد ثمانية عشر يوماً من بدء الحرب ، معركة **سادوفا** أو **كونيغراتز** ، كما يسميها البروسيون عموماً . وفي سادوفا غلب

الجيش النمساوي بقضه وقضيضه واضطر الى الانطواء باضطراب كامل ، نحو فينا . وقدرت القيادة النمساوية بأنها لاتستطيع الدفاع عن فينا ، ومن المحتمل ان تضطر الى الانطواء بجيوشها نحو هونغاريا .

وخلافاً لكل ما كان منتظراً ، لان العالم كان يعتقد بحرب طويلة الأمد ، غلبت النمسا في أقل من ثلاثة أسابيع . وكان يراد الآن معرفة تسوية السلام : ففي ٤ تموز ، غداة سادوفا ، اتجهت الحكومة النمساوية نحو نابوليون الثالث واستنجدت بوساطته . وكان نابوليون الثالث نفسه في حالة مربكة جداً : فقد ترك الحرب النمساوية — البروسية وشأنها ، على حين أنه كان بامكانه أن يمنعها لو كان حليفاً لأحد الخصمين ، ولكنه كان مقتنعاً بأنها ستدوم طويلاً . إلا أن النصر البروسي كان سريعاً للغاية ، فما العمل ؟ هناك حل : وهو استنفار الجيش الفرنسي ، وحمل الجيوش الفرنسية على الراين والقول الى بروسيا : « مكانك » ، إلا أن الحكومة الفرنسية أبعدت هذا الحل بعد مناقشات دامت طويلاً في سان كلو ، حيث ظل نابوليون الثالث طوال يوم ٥ تموز . ولم يجرأ على استنفار الجيش الفرنسي ضد بروسيا واكتفى بتدخل دبلوماسي .

وفي ١٤ تموز اقترح نابوليون الثالث على الدولتين المتحاربتين : النمسا وبروسيا ، « أسس السلام » وهي كما يلي :

آ — حل الكونفدراسيون الجرماني الذي وجد منذ ١٨١٥ .

ب — في الاراضي الالمانية التي كانت تشكل الكونفدراسيون ، يجب في المستقبل ، كما قال نابوليون الثالث ، تمييز ثلاثة أقسام :

١ — الاراضي الواقعة في شمال خط نهر الماين ، ويجب أن تؤلف كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا .

٢ — دول المانيا الجنوبية : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى وقسم من دوقية هس الكبرى ، ويجب أن تبقى مستقلة .

٣ — الاراضي النمساوية ، وهذا يعني أن النمسا ، منذ الآن فصاعداً، أبعدت عن القضايا الجرمانية .

وأخيراً اقترح نابوليون الثالث ، في جملة اقتراحاته ، ضم الدوقيتين ، شلزفيـع وهولشتاين ، الى بروسيا .

وكانت اقتراحات نابوليون الثالث نفسه موضوع مفاوضات خلال عشرة أيام . واضطرت الحكومة البروسية أن تقبل الأسامي ، أي أنها اضطرت أن تعدل عن الاستيلاء على المانيا الجنوبية ، ولكنها حملت جهودها كلها على نقطة أخرى : ولعلنا نعلم تعقيد الخارطة السياسية في المانيا الشمالية وكيف قسمت الاراضي البروسية الى قسمين . لذا طلبت الحكومـة البروسية السماح بضم عدد من الدول الالمانية الى بروسيا بشكل تستطيـع فيـه تحقيق استمرار الاراضي بـين قسمي الاراضي البروسية . وانتهى نابوليون الثالث في هذه النقطة بالتنازل ، لأنه كان يرجو ، بالمقابل ، الحصول على تعويضات .

وفي هذه الشروط وقعت ، في ٢٦ تمـــوز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح نيكولسبورغ بين النمسا وبروسيا واتبعت هذه المقدمات ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، بصلح براغ . وقد أسس هذا الصلح على المبدأ الذي سبق وقلناه وهو : أن يكون كونفدراسيون المانيا الشمالية تحت ادارة بروسيا ، والمانيا الجنوبية مستقلة ، والاراضي النمساوية منفصلة عن المانيا ، ومن جهـــة أخرى ، تستطيع بروسيا ان تضم عـدداً من الاراضي في المانيا الشمالية .

ولم يبق على الحكومة البروسية الا أن تقـــيم « كونفدراسيون »

المانيا الشمالية » . وقد أخذ هذا الكونفدراسيون دستوراً ووضع هـذا الدستور موضع التنفيذ في اليوم الأول من تموز ١٨٦٧ .

وأدت أزمـــة ١٨٦٦ ، وهذه هي الفكرة الأساسية ، الى تقويض « المانيا الكبرى » نهائياً ، أي الى التخلي الكلي عن الصيغة التي بموجبها تستطيع المانيا أن تشمل الاراضي النمساوية . وبالمقابل ، لم تساعد أزمة ١٨٦٦ بسمارك على تحقيق الوحـدة الالمانية تحت شكل « المانيا الصغرى »، أي المانيا التي تضم كل الاراضي الالمانية ماعدا النمسا . وفي الواقع ، كان على المانيا الجنوبية ، حسب صلح براغ ، ان تبقى مستقلة . وهذا حل ناقص ، ويجب أن نقول ، إذا كان هذا الحل على ما هو عليه فذلك ، لحد كبير ، بسبب تدخل نابوليون الثالث الدبلوماسي . وقـد فهم بسمارك انـه اذا أراد أن يتجاوز هذه الارادة الفرنسية فعليه أن يجازف بالحرب ولم يشعر بنفسه أنه في حالة تمكنه من القيـــام بها في تلك الآونة .

ويرتبط بتـــاريخ الحركة القومية الألمانية في هذه الحرب قضيتان :
أولاهما ، قضية الخلاف النمساوي - البروسي الذي نشب في منتصف حزيران ١٨٦٦ وانتهى أخيراً « بتمزق » ألمانيا في حرب بين الدول الألمانية ، لأن هذه الحرب لم تكن حرباً بين النمسا وبروسيا فقط . وقد نتساءل عن الأسباب التي دفعت الدول الألمانية « الوسطى » أو الدول الألمانية الصغيرة إلى تحزبها ، إذ ربما كان بامكانها أن تبقى محايدة بين النمسا وبروسيا .

والقضية الثانية ، هي أن الخلاف النمساوي - الهونغاري كان من نتيجته إنشاء كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، تحت إدارة بروسيا . وبهذه المناسبة نتساءل ماهو موقف الأمراء الألمان ، وموقف الشعوب الألمانية .

٢ — تمزق ألمانيا عام ١٨٦٦

لم تقف الدول الألمانية حيال النزاع النمساوي - البروسي محايدة ، بل تحزب بعضها للنمسا والبعض الآخر لبروسيا ، ولفهم هذا « التمزق » يجب أن ندرس من جهة موقف الرأي العام ، ومن جهة أخرى موقف الحكومات الألمانية .

موقف الرأي العام . - إذا تذكرنا الحركة القومية عام ١٨٥٩ وجدنا أن أنصار الوحدة الألمانية كانوا من الأوساط الليبرالية . فهل باستطاعة بسمارك أن يعتمد على الأحرار في بروسيا وعلى الأحرار في الدول الألمانية الأخرى لتحقيق الوحدة لصالح بروسيا ؟ من الوجهة النظرية يمكن أن يكون الأمر كذلك ، بيد أنه ، في الواقع ، كان مستحيلاً بسبب السياسة الداخلية البروسية : فمنذ ١٨٦١ قام في بروسيا نزاع خطير جداً بين البرلمان وحكومة الملك ، ولم يكن من مجيء بسمارك الى السلطة ، في ايلول ١٨٦٢ ، إلا أن جعل هذا النزاع حاداً أكثر من قبل : فقد رفض البرلمان للحكومة الاعتمادات الضرورية لتحقيق الاصلاح العسكري ، فقرر بسمارك أن يتجاوز ، أي أن يحكم دون أن يصوت البرلمان على الموازنة ، وجبى الضرائب دون أن يسمح البرلمان بجبايتها . وحكم بسمارك اذن في شروط غير قانونية ، ومناقضة للدستور تماماً . ومنذ ايلول ١٨٦٢ كان العراك عنيفاً بين بسمارك والأكثرية الليبرالية في البرلمان البروسي . وفي شباط ١٨٦٦ أيضاً ، ظل كل واحد من الفريقين على مواقعه . ورفض البرلمان مرة ثانية التصويت على الاعتمادات ، واجاب بسمارك مرة أخرى : سأعمل كما لو صوتم عليها . لااستطيع ان أمنع الدولة من السير ، وعليه فستسير الدولة ولو في ظروف معاكسة للدستور .

وفي أيار ١٨٦٦ ، أي قبـل قرابة شهر من بداية الحرب النمساوية - البروسية ، كان البرلمان البروسي منحلاً ، وفى الحملة الانتخابية قام الاحرار البروسيون ، خصوم بسمارك في السياسة الداخلية ، بحملة على هذا الغرض : وهو عدم التصويت على أقـل اعتماد للحرب ضد النمسا مادام بسمارك في السلطة .

وكان على بسمارك ، في بروسيا ، أن يقف أمـــام معارضة تبدو مصممة وتلحق كل قرار من القرارات في السياسة الخارجية بذهاب رئيس مجلس الوزراء ومغادرته السلطة . وكان لهذه الحال انعكاسات هامة في الأوساط الليبرالية في ألمانيا ، في خارج بروسيا ، وكان الاحرار في ألمانيا الجنوبية ، وفي هانوفر ، يتابعون عن كثب مراحل هذا الخلاف الدستوري البروسي ويشجبون موقف بسمارك . وعدا ذلك ، عندما يدرس الاحرار الألمان القضيتين المثارتين بين بروسيا والنمسا ، قضية الدوقيات وقضية الاصلاح الفدرالي ، لايحبذون وجهة النظر البروسية ، ويرون أن الدوق اوغستانبورغ أهل تماماً لحـكم الدوقيات ، وان نتيجـة السياسة البسماركيـة إزالة اوغستانبورغ في ظروف غير مقبولة . وفي موضوع الاصلاح الفدرالي ، اقترح بسمارك اقامة برلمـان ألماني تنتخبه الشعوب الالمانية بالتصويت العام ، ويبدو أن هذا الاقتراح كان « بلفاً » ، حتى ان الاحرار في ألمانيا الجنوبية وفي غيرها بادروا الى القول بان اقتراح بسمارك كان مخاطرة من جانبه ، لأن بسمارك كان في بروسيا يكافح الليبرالية بعنف لامثيل له ، ويقترح الآن اقامة برلمان منتخب بالتصويت العام في المانيا . فكيف يمكن الوثوق بصانع الرجعية في بروسيا ، ليحقق ، في نطاق ألمانيا المستقبل ، نظاماً ليبراليا ؟ ولقد أدلى بهذه الحجج ميكيل

أحد زعماء الحزب الليبرالي في هانوفر وزعماء الحركة الليبرالية في مملكة فرتامبرغ أيضاً .

منذ ١٨٥٩ ، كما نعلم ، وجدت المنظمة الكبرى ، وهي « الجمعية القومية» التي انشئت للدعاية لفكرة الوحدة الألمانية، فما هو موقف هذه المنظمة قبيل حرب ١٩٦٦ ؟ في ١٤ حزيران ١٨٦٦ نشرت «منظمة الجمعية القومية » منشوراً قالت فيه : « من اذن ،بيننا ، يستطيع بجد أن يعتقد بأن بروسيا ، تحت هذا التوجيه ، توجيه بسمارك ، في الظروف الداخلية التي توجد فيها مستضعفة بسبب الاستياء العميق لشعبها الخاص ، وليس الشعب في داخل البلاء فحسب ، بل الشعب المسلح ، تستطيع أن تخرج منتصرة من هذا النزاع الرهيب ؟ وليس في مصلحة حزب ، بل في مصلحة بروسيا ونصرها ، نطلب كشروط مبدئيـة التخلي عن هذه السياسة وعن الذي يجسدها » . والمقصود بالسياسة ، سياسة النزاع ضد الليبرالية ، والذي يجسدها هو بسمارك . وصرحت رابطة « الجمعية القومية » ، هيئة انصار الوحدة الالمانية ، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب النمساوية - البروسية ، بقولها : نصر بروسيا ؟ نعم اننا نرجوه ، إذا لم يكن بسمارك ، وقبل كل شيء يجب أن ينصرف بسمارك !

لقد كان بسمارك يعلم بأن ليس له مايرجوه من الاحرار ، ولهذا اقترح إقامة برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام . لأن خصومه الليبراليين كانوا كلهم بورجوازيين تقريباً ، وكان بسمارك يفكر بأنه يستطيع بالتصويت العام أن يجد في الجماهير الشعبية نقطة استناد ضد البورجوازية الليبرالية . وهذه هي السياسة التي فكر فيها عام ١٨٦٣ عندما جرت محادثات سرية بينه وبين الزعيم الاشتراكي الالماني **فرديناند لاسال** . ولم يكن لهذه المحادثات من نتيجة لأن لاسال قتل في مبارزة بعد ذلك بقليل .

اذن لقد كان رأي الأحرار الالمان « غير مناويء » لبروسيا ولكنه كان « مناوئاً لبسمارك » .

ومن جهة أخرى ، لم يكن هؤلاء الاحرار ليرجون انتصار النمسا مطلقاً . وفي الواقع ، ان هـذا النصر يعني بالنسبة لألمانيا ، دخول الجيش النمساوي في الاراضي الألمانية . وكان هذا الجيش النمساوي يضم نسبة من ١٥٪ الى ٢٠٪ ألمان وأكثرية سلافيين : ان فكرة رؤية قسم من المانيا يحتله سلافيو النمسا كانت غـير محتملة من أكثرية الالمان . وعدا ذلك ، ان النصر النمساوي يمكن أن يعني بالتأكيد عصر رد فعل ورجعية ربما لايقـل عن الرجعية التي يمكن أن تنتظر من بسمارك نفسه . ولذا فان الرأي الالماني ، في أكثريته العظمى ، لايتمنى النصر النمساوي .

ومن المنطق أن يقول هـذا الرأي العام : ان هذه الحرب بين النمسا وبروسيا ، هـذه الحرب بين دولتين المانيتين ستكون حرب « قتل الاخـوة » . ولذا ينبغي تجنب هـذا النزاع ، لاسيا وان الحرب النمساوية ـ البروسية يمكن أن تمثل بالنسبة لالمانيا خطراً خطيراً جداً ، لأن الدول الأجنبية ، وبخاصة فرنسا ، يمكن أن تفيـد منها للتدخل . واذا دامت الحرب النمساوية ـ البروسية طويلاً ، وكان جميع الناس يعتقدون بانها ستدوم عدة أشهر ، تكون المخاطرة بتدخل فرنسا عظيمة . وهذا هو الحساب الذي أجراه نابوليون الثالث : فاذا ترك هذه الحرب وشأنها فذلك لأنـه فكر بأنهـا تدوم طويلاً ، وانه يستطيـع أخيراً أن يتدخل بشكل نافـع ومفيد .

وكان الرأي الالماني مجمعاً في هـذه النقطة : فلم يكن ليريد التدخل الاجنبي في قضايا ألمانيا . حتى ان كثيراً من الالمـان كانوا يفكرون ،

بأنه يجب عليهم ، إذا لم يستطيعوا منع الحرب النمساوية ـ البروسية ، أن يكونوا محايدين على الأقل . هكذا كان يفكر البافاريون والفرتامبرجوازيون والهانوفريون ، أولاً ، لأنه لم يكن لهم مصالح مباشرة في الحرب ، وبخاصة ، لأنه كان يوجد في المانيا قوى عسكرية لم تكن مشتركة في الحرب النمساوية ـ البروسية وتستطيع ، عند مقتضى الحال ، ان تعارض التدخل الفرنسي .

موقف الحكومات . ـ لفهم موقف الحكومات يجب اولاً معرفة الوضع الحقوقي للقضية : ان الميثاق الاتحادي ، أي الميثاق الجرماني لعام ١٨١٥ ، الذي أنشأ الكونفدراسيون ، يصرح في المادة الحادية عشرة ، بأنه يحظر على كل دولة ألمانية أن تهاجم دولة ألمانية أخرى . ولذا اذا هاجمت بروسيا النمسا ، فان بروسيا ترتكب خطأً وتخرق الميثاق . وفي حالة خلاف بين الدول الالمانية يجب أن يعرض الخلاف على الدياط ، وهذا الدياط يستطيع أن يسمي لجنة لمحاولة تهدئة الخلاف ، واذا لم تنجح هذه اللجنة ينبغي رفع القضة لمحكمة خاصة للتحكيم ، يسمى أعضاؤها من بين أبناء مختلف الدول الألمانية . وعلى هذه المحكمة التحكيمية أن تعطي حكمها . فاذا لم تحترم هذا الحكم احدى الدولتين المعنيتين ، فعلى الدياط عندئذ أن يقرر ضد هذه الدولة « التنفيذ الفدرالي » أي عليه أن يعطي الامر باستنفار جميع الدول الالمانية ضد هذه الدولة التي خرقت الميثاق . ان نصوص الميثاق الاتحادي تجعل ، حقوقياً ، الحفاظ على الحياد أمراً صعباً جداً . واذا صرح الدياط بأن دولة ما ، بروسيا مثلاً ، خرقت الميثاق الاتحادي فعلى جميع الدول الالمانية الاخرى ، مبدئياً ، أن تزحف للدفاع عن الميثاق الاتحادي .

لم تكن هذه النقطة الحقوقية أهم من غيرها ، بل القصد معرفة ماذا

كانت الدول الالمانية « الوسطى » تعتبر أن من مصلحتها تعديل المانيا بشكل يضعها تحت تفوق بروسيا .

موقف الدول الالمانية . — لمعرفة هـذا الموقف يجب أن نعرف موقف الدول الهامة منها :

موقف بافاريا . — كان موقف بافاريا هاماً جداً . فقد كانت دولة « متوسطة » هامة أكـثر من غيرهـا . وكانت نفوسها في ذلك الحين أربعة ملايين ونصف نسمة . ونظراً لموقعها الجغرافي بين الاراضي النمساوية والاراضي البروسية ، كانت لها أهمية ستراتيجية . وأخيراً كان الرأي في بافاريا يستطيع أن يؤثر على رأي الدول الاخرى في الجنوب . وفي بافاريا كان الوزير الموجه **فون در بفوردتن** ، ولم يكن شخصياً صديقاً للنمسا . وكان مستعداً لابقاء بافاريا في موقف مستقل « حيال الدول الكبرى »، ويشك كثيراً في قيمة الجيش النمساوي ولذا كان يتمنى الحياد . وعدا ذلك ، كانت مصلحة بافاريا في إبقاء الحالة كما كانت موجودة ، أي كونفدراسيون « برأسين » نمساوي وبروسي . لأن هذا الحل يترك للدول « الوسطى » ، « للدول الوسيطة » الكثير من الاستقلال ، ويمكنها دوماً أن تلعب على الصعوبات بين الدولتين الكبيرتين .

ولكن ملك بافاريا ، لويس الثاني ، الذي وصل الى العرش في ١٨٦٤ كان متهيئاً لمساعدة النمسا ، ومعادياً جداً لاقتراح بسمارك الذي يقتضي إنشاء برلمان ألماني منتخب بالتصويت العام .

تقبلت الحكومة البافارية العروض من الجانبين : عرضت بروسيا بأن اذا صممت بافاريا على البقاء محايدة فان بروسيا تقدم لها قيادة جيوش المانيا الجنوبية في المستقبل في اليوم الذي يتم فيه اصلاح الكونفدراسيون

الجرماني ؛ وفي الوقت نفسه اثرت الحكومة البروسية على الرأي العام البافاري باعطاء منح ومكافآت لبعض الجرائد البافارية لتدعم وجهة النظر البروسية . أما الحكومة النمساوية فقد سعت لدى بلاط بافاريا ولدى اعضاء البرلمان البافاري ، وعرضت على بافاريا منظور التوسع الأرضي في الحالة التي تقرر فيها دعم النمسا ، وأخيراً ، في ١٤ أيار ١٨٦٦ ، قررت الحكومة البافارية أن تدفع عروض بروسيا ، وإذا كسرت بروسيا الميثاق الفيدرالي بالهجوم على النمسا ، فانها تقرر النفير ، ولكن في اليوم الذي ترتكب فيه بروسيا خطأ بشكل مكشوف .

موقف دوقية هس الكبرى . — وفي دوقية هس الكبرى ، كان الوزير الكبير **دالفيغخ** مصمماً على مساندة النمسا لأنه كان يرى بان النزاع بين بروسيا والنمسا لا يمكن اجتنابه ، وإذا كان هنالك ما يخاف منه على دوله هس ، فهو التفوق البروسي .

موقف مملكة ساكس . وكان لمملكة ساكس أيضاً أهمية ستراتيجية كبرى جداً لأنها تدخل مباشرة بين الاراضي النمساوية في بوهيميا والاراضي البروسية ، فاذا ارادت بروسيا أن تهاجم النمسا ، فيمكنها أن تفعل ذلك ، بالبداهة ، من سيليزيا ، ولكن كان من فائدتها أن تفعله باجتياز الاراضي الساكسونية . ولذا كانت الساكس في حالة خطرة بخاصة . وكان الرأي الساكسوني يرغب بحرارة في السلام ، وبالتالي ، بحياد ساكس . ولكن الملك جان ووزيره الأول **بوست** كانا يكرهان بسمارك وتقلقهما المشاريع البروسية . وكانا يريان بأن مصير ساكس يصبح قلقاً ومضطرباً للغاية في حالة تفوق بروسي في المانيا . ولذا لم يرغبا بالحفاظ على الحياد . وجرت مفاوضات قاسية جداً بين الساكس

وبروسيا . وهددت بروسيا باقحام المرور من ساكس إذا لم تشأ ساكس ان تمنحها حق المرور لجيوشها . وهكذا إذا صرحت الساكس بانها محايدة فلن تكون مطمئنة من أن هذا الحياد يمكن ان يضمنها لأن الحكومة البروسية ، عندئذ ، لا تتردد بخرق حياد الساكس . وفي هذه الظروف قدر الموجهون الساكسونيون ان الشيء الوحيد الذي يجب أن يفعلوه هو أن يكونوا بجانب النمسا ، وان هذ هو الحل الأقل خطراً .

موقف مملكة هانوفر وهس الناخبية (اوهس-كاسّل).— وهذان البلدان عظيما الأهمية ، بسبب وضعها الجغرافي : وفي الواقع ، ان القسم الجنوبي من هانوفر ، منطقة غوتنغن ، يفصل قسمي الاراضي البروسية ، وكذلك الهس الناخبية كانت ايضاً واقعة في « ممر » فولدا والفيزير ، أي بين قسمي الارض البروسية . وكان وضع هاتين الدولتين حرجاً ايضاً ، لأن الحكومة البروسية ، عند استنفار جيوشها ، كانت مضطرة ، لتمرير جيوشها أن تجتاز أرض هانوفر وأرض هس — كاسّل . وبموجب المعاهدات كان لها الحق في ذلك في زمن السلام : وفي هانوفر وهس — كاسل وجدت طرق تسمى « طرق المراحل » وكان للجيوش البروسية عليها حق ارتفاق للذهاب من قسم لآخر من الأرض البروسية ؛ ولكن في حالة الحرب ، إذا اعلنت هانوفر او هس ـ الناخبية انها محايدتان فمن غير الممكن مرور الجيوش البروسية عبر أراضيها . وقد تصور جورج الخامس ، ملك هانوفر ، في بادىء الأمر ، حل « الحياد » في مجلس عقده في ١٣أيار ١٩٦٦ . ولكن كان من الطبيعي أن يكون هدفاً ايضاً لتوسلات الجانبين .

عرضت الحكومة النمساوية عليه ، بأن هانوفر إذا اسهمت في

في الحرب إلى جانب النمسا فان النمسا تقدم اليه هولشتاين التي لا تتمسك النمسا بها ولا تحرص عليها،لأنها لا تعلم ما تفعل بها ، ورغبت إلى هانوفر ايضاً أن تبدأ حالاً بتجنيد جيشها لتمنع بروسيا من احتلال « طرق المراحل » .

وعرضت الحكومة البروسية على هانوفر أن تضمن أرضها وسيادتها ، شريطة أن تراعي «الحياد الكامل» . وكان بسمارك يريد بالحياد الكامل الحياد دون استنفار الذي يسمح لبروسيا أن تدخل جيوشها في هانوفر لاحتلال « طرق المراحل » .

تردد ملك هانوفر طويلاً . ورفض أن يعد بروسيا بالحياد الكامل ، وقال ان هذا الحياد يعاكس ميثاق الكونفدراسيون الجرماني . ولم يعد النمسا بشيء أيضاً لأن هانوفر منعزلة وقد تخاطر باجتياح البروسين لها ومهاجمتها من جميع الجهات قبل أن يكون للنمساويين من الوقت ما يجعلهم يأتون لنجدتها . ولكن بسمارك ، اثناء هذه المفاوضات توصل إلى ان يطلب من الحكومة الهانوفرية حق المرور للجيوش البروسية عبر أراضيها ، حتى عندما تعلن الحرب على النمسا . وطلب أيضاً من الحكومة الهانوفرية الحق لبروسيا في استعمال الخطوط الحديدية الهانوفرية لنقل جنودها . عندئذ رفض ملك هانوفر مصرحاً بأنه يدافع عن حقوق سيادته ، وليس له حق في أن يقوم بالتنازلات التي طلبتها بروسيا . وكان الرأي في البلاد قلقاً والاضطراب شديداً ، لأن الأحرار البافاريين - وبخاصة ميكيل ، خصم بسمارك ، في ذلك الحين ، ولكنه كان معادياً للنصر النمساوي - كانوا يقدرون أن الموقف الوحيد الذي يجب اتخاذه هو لزوم الحياد .

اما هس الناخبية فقد تبنت موقفاً مماثلاً لموقف هانوفر : ورفضت أن تعد بروسيا بترك الجيوش البروسية تعبر أرضها ، وصرحت بأنها ستتكيف مع القرار الذي يتخذه الدياط الجرماني أي أنها ستستنفر إذا اعطى الدياط الجرماني الأمر بالنفير .

وفي ١٤ أيار ١٨٦٦ عقد ممثلو الدول الوسطى اجتماعاً في **بامبرغ** واقترحت حكومة دوقية باد ـ الكبرى أن تتفاهم جميع الدول للحفاظ على الحياد. فاعترض عليها بأن الحفاظ على الحياد يعادل التخلي عن دوقيتي شلزفيغ وهو لشتاين إلى بروسيا ، والتخلي أيضاً عن الساكس إلى بروسيا ، إذا اجتاحت الجيوش البروسية الارض الساكسونية ، كما كان منتظراً ، وأرفض اجتماع بامبرغ دون أن يتخذ قراراً . وعندما تمت القطيعة ، في حزيران ، بين بروسيا والنمسا وطلبت النمسا من الدياط وساطته ، انقسمت أصوات الدول الألمانية : صوتت للنمسا : بافاريا ، الساكس ، هانوفر ، فرتامبرغ ، دوقيات هس الثلاث : هس الناخبية ، هس دارمشتات ، هس ناسو . وأخيراً مدينة فرنكفورت الحرة . وصوتت الدول الأخرى لبروسيا باستثناء دوقية **ساكس — ماينينغن** المجاورة للاراضي البافارية التي صوتت ضد بروسيا . وبالاجمال ، ان الدول التي صوتت لبروسيا كانت بخاصة الدول التي وجدت مباشرة إلى جانب الأرض البروسية وتخاف منها . إلا أن هانوفر والساكس وهس الناخبية وحدها مع كونها مجاورة لبروسيا تجرأت وصوتت ضد بروسيا معتمده على دعم الجيش النمساوي .

وصرح بسمارك مباشرة ، بمذكرة الى الدياط ، بأنه يعتبر الكونفدراسيون الجرماني باطلاً . وفي الوقت نفسه صرح ، في مقال ،

في الجريدة شبه الرسمية : « الصحيفة الالمانية » ، بأن هـــذا التخريب للكونفدراسيون يجب أن يكون مقدمة « لتعمير » . وظلت بروسيا تحبذ الوحدة الألمانية ، واذا « مزقت » المانيا فلتعيد خياطتها بشكل أفضل بعد ذلك . وقال بسمارك يجب أن نصنع وحدة « المانيا الصغرى » أي وحدة جميع الاراضي الألمانية ، ما عدا النمسا ، التي يجب ان تطرد من الكونفدراسيون . وقد أجاب ملك بافاريا على ذلك ، في نداء القى به في ٢ تموز ، بان خصوم بروسيا يكافحون « لحياة المانيا » ، لانهـــم يريدون أن تظل الدول الألمانية ، بما فيها النمسا ، تشكل كلاً . وهكذا نرى مفهومين متعارضين : فمن جهة ، النظرية الـــتي يمكن أن تسمى « **النظرية المحافظة** » ، النظرية التي تريد ابقاء حالة الأمور الموجودة على حالها ، أي اتحاد جميع الدول الالمانية بما فيها النمسا ، في جمع من الدول ، في كونفدراسيون ؛ والنظرية الثانية ، **نظرية بسمارك** الـتي تقول : ان الكونفدراسيون لا يمكنه أن يعمل ، وغير قابل للحياة . وما يجب عمله هو طرد النمسا . وعندما تطرد ، يجب بناء البلاد الألمانية من جديد وبتنظيم أكثر جداً ، تحت شكل « المانيا الصغرى » . ولنشر الى أن بسمارك لم يفعل هذا العمل وجميع الدول الالمانية الوسطى ضده ، ولأن جميع الدول ذات الأهمية : بافاريا ، فرتامبورغ ، هانوفر ، دوقية هس ، ساكس ، تحزبت ضد بروسيا ، بل فعله أيضاً دون مساندة الرأي العام الذي كان ، في غالبيته العظمى ، معادياً لبسمارك ، ان لم يكن معادياً لبروسيا ، وعلى كل حال ، معادياً لحرب نمساوية - بروسية ، يعتبرها حرب اخوة يقتل فيها الأخ أخاه .

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

انشاء اتحاد المانيا الشمالية

لقد اضطر بسمارك لأسباب ترتبط خاصة بموقف فرنسا ان يطرح مشروع الوحدة الألمانية ، ويحدد أطماح بروسيا ، ويكتفي ، عوضاً عن تحقيق « المانيا الصغرى » ، أي الوحدة التي تضم جميع البلاد الألمانية عدا النمسا ، بتشكيل اتحاد المانيا الشمالية وترك دول المانيا الجنوبية مستقلة . ولمعرفة كيفية تحقيق هذه الوحدة الجزئية التي نصت عليها معاهدة براغ ، يجب ان نلاحظ حالة المانيا الشمالية في منتصف العام ١٨٦٦ ، بعد صلح براغ ، وكيفية اعداد دستور المانيا الشمالية .

١ ـ حالة المانيا الشمالية

قبل معالجة قضية تنظيم كونفدراسيون المانيا الشمالية كانت السياسة البروسية مضطرة لتسوية قضيتين أوليين : فعلى الصعيد الأول ، كان يجب انهاء النزاع الدستوري البروسي الذي دام منذ ١٨٦١ ، وهذه النقطة أساسية اذا أرادت بروسيا أن تستميل رأي الأحرار ؛ وعلى الصعيد الثاني ، كان يجب تسوية قضية علاقات فرنسا مع الدول الالمانية التي يجب ان تؤلف كونفدراسيون الشمال أي الدول الواقعة شمال خط نهر الماين .

تصفية النزاع الدستوري البروسي . - لم ينته النزاع الدستوري منذ ١٨٦١ وتفاقم عندما وصل بسمارك إلى رئاسة مجلس الوزراء في بروسيا ، في ايلول ١٨٦٢ . ومنذ ذلك الحين كانت الحكومة البروسية تعمل في ظروف غير قانونية : لأن البرلمان البروسي رفض أن يصوت على الموازنة وجبى بسمارك الضرائب دون أن يصوت البرلمان على قانون المالية .

وقد شعر بسمارك ، منذ النصر الذي أحرزه على النمسا ، بضرورة التخلي عن الموقف الذي اتخذه في كفاح الأحرار ، لأنه لم يشأ ان يلقى مقاومة الأحرار في الأراضي الجديدة التي تريد بروسيا أن تضمها اليها . وهـذا العداء يمكن أن يزيد في صعوبة تمثل الدول المضمومة ، لأن المحافظين في هذه البلاد كانوا متعلقين بالسلالات الحاكمة ، وبالتالي معادين جداً لبروسيا . ، فاذا لم يستمل بسمارك الأحرار إلى جانبـه ، فمن الممكن أن يكون الناس كلهم ضده . ولم يشأ بسمارك أن يورث البرلمان القادم لكونفدراسيون المانيا الشمالية جميع الأفكار التي كونها البرلمان البروسي عنه . ولم يشأ أيضاً أن يعطي للعالم مشهد نزاع بين ممثلي الأمة والحكومة ، لأن الانعكاسات قد تكون خطرة على مستقبـل الوحده الألمانيـة .

لذا دعا ، في ١٠ تموز ١٨٦٦ ، أي بعد ستة أيام على معركة سادوفا ، عدداً من الوجهاء الأحرار في مختلف الدول الألمانية ، وبخاصة **بنفيسن وميكيل** ، زعيمي « الجمعية القومية » (ناسيونال فراين) وأبدى لهما استعداده للبحث عن تقارب مع الاحرار البروسيين .

وكان الأحرار البروسيون ، بدورهم غير مصممين ، كما كانوا حتى الآن ، على استمرار النزاع مع الحكومة ، ومنذ بداية حرب ١٨٦٦ ، كان

بعضهم يميل الى التقارب مع بسمارك لأسباب تتعلق بالسياسة العامة ، باعتبار أن بسمارك يستطيع أن يكون محققاً للوحدة ، ولذا ينبغي الكف عن مكافحته . وازداد عدد هؤلاء المنشقين بعد نصر سادوفا ، وكما هي العادة، يوجد دوماً في الجماهير أناس يميلون مع الغالب. غير أن آخرين غيرهم يتنازلون لاعتبارات انتهازية . ولقد أعطى النصر بسمارك شعبية كبرى ، فاذا استمر الاحرار في حركتهم ضـده ، خاطروا بانصراف الناس عنهم وعدم فهمهم فلا يتبعهم الرأي العام ويخسرون شعبيتهم . وعدا ذلك ، حل البرلمان البروسي في ربيع ١٨٦٦ ، وجرت الانتخابات الجديدة أثناء حرب ١٨٦٦ ، بين الانتصارات الاولى البروسية ونصر سادوفا : وقد سجلت هـذه الانتخابات تراجع الاحرار بشكل واضح وسقط عددهم من ٢٥٣ الى ١٤٨ بينما ارتفع عدد المحافظين من ٣٣ الى ١٤٢ . وهذه النتيجة ترجع الى أن الاحرار لم يترددوا ، في عز الحرب ضد النمسا ، أن يقوموا بحملة انتخابية على الغرض التالي : وهو عدم التصويت على الاعتمادات العسكرية مادام بسمارك في السلطة . وهـذه الاستشارة الانتخابية كانت ، بالنسبة للأحرار ، انذاراً . وشعروا بأنهم، اذا اضطروا لحل البرلمان البروسي الجديد،فان الانتخابات،في هذه المرة ، يمكن أن تدور وتنقلب نكبة عليهم . ولذا وجد بين الاحرار البروسيين اتجاه يحبذ الهدوء .

والحادث له الذي مغزاه ومعناه هو أن بسمارك قرر القيام بالخطوة الاولى : فقد قال غداة سادوفا الى ولي عهد (كرونبرانس) بروسيا ، ابن غليوم الاول ، الذي كان معادياً للسياسة البسماركية ، بأنه يريد أن يظهر لين القناة ميالاً للمصالحة في سياسته الداخلية . وبعـد ان درس

بسمارك القضية مع الوزراء البروسيين ، تبنى فكرة « مشروع قانون السماح » وهذه العبارة مقتبسة عن الحقوق العامة الانكليزية ، ويراد بها التصويت اجمالاً على قانون يمسح بالاسفنج جميع التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة البروسية منذ ١٨٦١ . وقد وجد أن الحكومة البروسية ، كانت تحكم ، في السنوات الاخيرة ، دون أن تكون عندها موازنة نظامية ، ولكن ، من جهة أخرى ، كان يطلب إلى البرلمان البروسي ان يوافق بعد فوات الأوان على هذا الشذوذ .

ولنلاحظ ان هذه العبارة « قانون السماح » تعني ان الحكومة تعترف بأنها تصرفت بشكل غير قانوني ، وبالتالي ، يبدو انها تتضمن ، بالنسبة للمستقبل ، بألا تلجأ الحكومة البروسية الى طرق مماثلة . . ولذا لاقت هذه الفكرة معارضة بعض الوزراء البروسيين . فقد صرح وزير التجارة ووزير العدل بأن الحكومة اذا طلبت ، قانون السماح . فهذا يعني الاعتراف بأن سلوكها فيه ما يؤخذ عليه . وأمام هذه الحجج تردد ملك بروسيا الحريص جداً على سلطته ، كثيراً في قبول هذا الشكل من السلوك . ولكن بسمارك قاوم جيداً . وقد كتب من الاركان العامة البروسية رسالة الى زوجته قال فيها : « لقد توصلت الى حل مع أعدائي . بل مع أصدقائي ... » وبدأ بسمارك يتخلى عن سياسة المحافظين الخلص ورأى بأنه يجب أن « يضحي » ويقوم بالخطوة الاولى بغية المصالحة مع الاحرار . ورأى أيضاً بأنه في الحالة التي وجد فيها ، والجاه الذي خوله اياه هذا النصر ، يستطيع ان يسمح لنفسه بهذا العمل الذي قد يبدو من آخر غيره تراجعاً . وحصل أخيراً على موافقة الملك .

ناقش البرلمان البروسي « لاندتاغ بروسيا » ، الذي دخل دورته في ٥ آب

١٨٦٦ ، مشروع قانون السماح في ١٤ اب ١٨٦٦ : وكان النقاش حاراً وحاداً ، لان بعض الاحرار أرادوا الحصول من الحكومة على ضمانات المستقبل . وفي الحقيقة ان مشروع قانون السماح يبدو انه يقتضي من الحكومة ألا تجدد ، في المستقبل ، طرقاً مماثلة . واراد بعض الاحرار أن يقال ذلك صراحة ولم يكن بسمارك مستعداً لذلك ، ولم يشأ أن يدفع التراجع حتى هذا الحد ولكنه صرح بأنه يتمنى التهدئة لانه قال : ان المانيا بحاجة اليها في الآونة الحاضرة أكثر مما في السابق » .

وصوت على « مشروع قانون السماح » في ٣ ايلول ١٨٦٦ بـ ٢٣٠ صوتاً ضد ٦٤ . وهذا الحادث له أهميته لا في السياسة الداخلية البروسية فحسب ، بل في تاريخ الحركة القومية الالمانية . ففي ذلك الحين تم الشقاق في « الاحزاب القديمة » بين من ظلوا خصوماً لبسمارك وبين من قبلوا أن يتبعوا بسمارك لانه انتصر على النمسا وبدأ تحقيق الوحدة الالمانية .

حدث الانقسام في وسط المحافظين وفي وسط الاحرار . وبين المحافظين من ظل حتى الآن يدعم بسمارك ، ووجد عدد عظيم منهم ، وصرحوا بان الحكومة اخطأت في البحث عن المصالحة مع الاحرار وصوتوا ضد « مشروع قانون السماح » والمحافظون الآخرون ، على العكس ، تبعوا بسمارك . لذا انقسم حزب المحافظين الى قسمين : الجناح المناوىء لبسمارك ، الذي احتفظ باسم حزب المحافظين ، والجناح الآخر ، الجناح الذي تبع بسمارك وأخذ اسم « الاتحاد المحافظ الحر » . كذلك انقسم الاحرار وقبل أكثرهم التسوية مع بسمارك ، وأخذ هؤلاء بعد قليل من الزمن ؛ اسم « الحزب القومي الليبرالي » وأصبحوا نقطة استناد

هامة للحركة الوحدوية ؛ والآخرون ، على العكس ، « التقدميون » صوتوا ضد « مشروع قانون السماح » .

والحادث العظيم هو أن بسمارك ، ابتداء من ذلك الحين ، كانت تسانده أكثرية الاحرار في بروسيا ، على حين انه منذ وصوله الى السلطة كان في عداء عنيف معهم . وهذه المصالحة تعتبر حادثاً أساسياً بالنسبة لعمل الوحدة الالمانية .

وضع بروسيا حيال دول المانيا الشمالية الاخرى . — ان صلح براغ ، الذي انهى حرب ١٨٦٦ ، اعطى لبروسيا الحق في أن تضم لصالحها بعض دول المانيا الشمالية ، وهذه الدول هي : أولاً دوقيتا هولشتاين وشلزفيغ ، ثم هانوفر وهس الناخبية . ولهاتين الدولتين أهمية عظيمة لان أراضيها تعترض بين قسمي المملكة البروسية ؛ وأخيراً هس ناسو ومدينة فرنكفورت الحرة ، اللتين كانتا كالسابقتين حليفتي النمسا أثناء الحرب .

وتقرر الضم بقانون بروسي صدر في ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ . ومما يلفت النظر ان ملك بروسيا تردد طويلاً قبل أن يوقع هذا القانون ، وعلى الاقل فيما يتعلق بهانوفر وهس الناخبية ، لأن غليوم الأول كان محافظاً دقيقاً جداً ومحترماً لحقوق السيادة وقد عز عليه أن يحرم العاهل الآخر من عرشه . ومع ذلك فقد تنازل أمام حجج بسمارك ووقع القانون .

وعليه فان الوحدة الجغرافية للأرض البروسية ستتحق . ولكن سكان هذه الاراضي المنضمة كانوا يختلفون جداً عن سكان بروسيا من وجهة نظر العقلية وبخاصة عن سكان بروسيا القديمة ، بروسيا

« اليونكرز » ، بروسيا كبار الملاكين ، أصحاب الأطيان . وكان لهذه البلاد المنضمة تقاليدها وشعورها بفرديتها ، ولها عادات إدارية لاتتفق مطلقاً مع التعاملات الفظة التي عرفت بها الديوانية البروسية . ان سكان هانوفر وهس الناخبية بخاصة ، حيث توجـــد طبقة بورجوازية وطبقة فلاحة مماثلتين للطبقات الموجودة في البلاد الرينانيـة ، وحيث توجد ، من جهـة أخرى ، طبقة نبيلة واكليروس وفيين للسلالات المحلية ، كانوا أقل استعداداً لقبول الضم . ولذا كان على بروسيا أن تتوقع أن « التمثل صعب » .

شلزفيغ وهولشتاين . - وفي الدوقيتين : شلزفيغ وهولشتاين ، حتى في القسم الألمـاني من هاتين الدوقيتـين أي هولشتاين والقسم الجنوبي من شلزفيـغ ، يمكن القول إجمالاً أن ثلث السكان قبـــل بضم بروسيا دون احتجاج وبقي ثلث السكان موالين ، في أعماق قلوبهـــم ، إلى دوق اوغستانبورغ ، أي انهم كانوا يفضلون أن يصبحوا أعضاء دولة في الكونفدراسيون الجرماني ، دولة مستقلة وذات سيادة ، عوضاً عن أن يصبحوا سكان اقليم بروسي بسيط . أما القسم الشمالي من شلزفيـغ المأهـول بالدانيارك فيجب أن يجري فيـــه ، بموجب صلح براغ في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، استفتاء يسمح للسكان بأن يقرروا ماإذا كانوا يريـدون أولاً أن يكونوا مرتبطين بالدانيارك أو يفضلون أن يكونوا مرتبطين بكونفدراسيون ألمانيا الشمالية : ولم يجر هذا الاستفتاء . ولنا عودة على هذه النقطة .

فرنكفورت . - أما مدينة **فرنكفورت** الحرة فلا تحب البروسيين عدا عن أن هذه المدينة الحرة كانت ، حتى الآن ، مقراً للدياط ، وكانت في الكونفدراسيون الجرماني لعام ١٨١٥ عاصمة ، فاذا ، ماضمت الى بروسيا أصبحت مدينـــة اقليمية بروسية بسيطة . وكان بورجوازيو

فرنكفورت حساسين بهذا الانحطاط وأبدوا استياءهم بحرارة عالية جداً ، بينما ظلت الجماهير الشعبية لامبالية .

هانوفر . – ولكن الحالة الصعبة كانت حالة **هانوفر** أكبر الدول المنضمة . ففيهـا قبل قسم من السكان الضم أو ، على الأقـل ، سلم به ، لأنه قدر أن يجـد فيه فوائد مادية . وفي الأول من تشرين الأول ١٨٦٦ صرح مجلس من وجهاء هانوفر بأنه يقبل الاندماج ببروسيا شريطـة الحفـاظ على النظام البلدي للمدن الهانوفرية . وكانت هـذه النظرية نظرية بنيغسن وميكيل ، أي نظرية زعيمي الأحرار الهانوفريين ، وكلاهما مؤسسان « **للجمعية القومية** » . ولنلاحـظ أننا نرى هنا مثالاً مميزاً لتطور هؤلاء الاحرار : كان ميكيل وبنيغسن في العام ١٨٦٥ ، أثناء اتفاق غاشتاين ، ينتقدان بشدة عظيمة السياسة البسماركية ، أمـا الآن فينحنيان أمام النصر البروسي ، وكانا مستعدين ، كواقعيين ، لتوجيه بسمارك في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية .

ولكن إذا قبل قسم من السكان الضم دون أن يحتـج ، فان قسماً آخر احتج ، اما عن كره للبروسيين ، واما أكثر من ذلك أيضاً ، عن ولاء للسلالة الهانوفرية . لقد ألقى ملك هانوفر ، جورج الخامس ، باحتجاج ضد ضم بروسيا ، وبعد هذا ، اضطر أن ينصرف ، وغادر البـلاد الى الخارج . وحتى بعد مغادرته وجدت ، في قلب الطبقة النبيلة ، وبين ضباط الجيش الهـانوفري ، مقاومـة للضم . ومقاومة في قلب الفلاحين لسبب بسيط جداً وهو أن الفلاحين يكرهون الخدمة العسكرية البروسية ، لأنه لايوجد في هانوفر خدمة عسكرية إجبارية . وتشكلت عصبة وارادت ان تنشيء « جوقة هانوفرية » لتحاول مقاومة بروسيا . وفي تشرين الأول ،

تشرين الثاني ١٨٦٦ كان الاضطراب شديداً ، ووجدت ضجة في الشوارع الرئيسية في مدينة هانوفر ، وغالباً شتائم للجنود البروسيين . وهذا الحزب الهانوفري المقاوم لضم بروسيا أخذ اسم حزب « الفيلف » .

أعطت الحكومة البروسية الأمـــر بتعليق الموظفين الهانوفريين عن وظائفهم ممن يصرحون بأنهم معادون لبروسيا ، وأمرت أيضاً بايقاف الضباط المحتجين وسجنهم في حصن **ميندن** . وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٨٦٦ وجه ملك بروسيا انذاراً إلى الضباط الهانوفريين واعطاهم الخيار : اما الدخول كضباط في الجيش البروسي ، وأما إحالتهم على التقاعد . أما وقد نفي الملك جورج الخامس ، فقد أصبح الضباط في حل من يـــمين الولاء التي اقسموها له ، وبذلك أذعن عدد عظيم من هؤلاء الضباط الهانوفريين : وقبل ٤٢٥ منهم الدخول في الجيش البروسي ، واحيل الآخرون على التقاعد (المعاش) .

وابتداءً من ذلك الحين ، هدأ الاضطراب . ولكن عشرات الالوف من الناس ، في هانوفر ، ظلوا في أعماق قلوبهم ، معادين لبروسيا . ومنذ ١٨٦٧ وجد في الريخشتاغ الألمـــاني حتى ١٩٠٣ ، نواب هانوفريين محتجون (حزب الفيلف) ، ولم يكونوا كثراً . وتنوع زعماؤهم بين خمسة وعشرة ، وليس بالأكيد أن جميع الذين يصوتون للنواب الفيلف كانوا خصوماً للوحدة الألمانية . ومن المحتمل ، كما يحصل دوماً في مثل هذه الحالة ، ان المستائين ، لأسباب لاعلاقة لها بقضية الوحدة ، كانوا يصوتون للفيلف ببساطة لأن في ذلك واسطة لمكافحة الحكومة . ودام الاحتجاج خمساً وعشرين عاماً .

رأى بسمارك ، أمام هذه المعارضة ، بأن يضحي . وقد أيقن بأن

يجد أمامه صعوبات اذا أراد أن يفرض الادارة البروسية بفظاظة على هـذه الاراضي المنضمة . ولذا تدخل بشكل تحفظ فيه الادارة البروسية في أطرها جميع الموظفين الهانوفرين الذين يقبلون خدمة بروسيا . ثم اتخذ عدة اجراءات في اللامركزية الادارية : فقد قبل بانشاء « مجالس اقليمية » في هانوفر ، وهنا ايضاً ، نأت السياسة البسماركية عن نظرات المحافظين البروسيين الذين كانوا يريدون أن يطبقوا ، حيال هانوفر ، طرقاً أكثر صرامة وحزماً .

وبعد تحقيق هذا الضم أصبح سكان بروسيا خمسة وعشرين مليون نسمة . بينما كان كونفدراسيون المانيا الشمالية بكامله ثلاثين مليوناً فقط . وبالتالي ، لم يكن إلى جانب بروسيا ، في كونفدراسيون المانيا الشمالية ، الا دول صغيرة جداً ، باستثناء مملكة ساكس . وكانت هذه المملكة خصماً لبروسيا اثناء حرب ١٨٦٦ ، ولذا ، فرض بسمارك عليها طوعاً مصير هانوفر . ولكن ساكس كان يحميها نابوليون الثالث ، ولم يجرأ بسمارك أن يذهب إلى أبعد من ذلك : وقد نصت معاهدة ٢١ تشرين الأول ١٨٦٦ على أن تدخل الساكس في كونفدراسيون المانيا الشمالية وان تجبر على الدخول فيه . ولكنها دخلته على قدم مساواة واحدة مع الدول الأخرى أي مساوية لدول المانيا الشمالية التي كانت اثناء حرب ١٨٦٦ حليفة بروسيا .

٢ — تنظيم اتحاد المانيا الشمالية

نظم كونفدراسيون المانيا الشمالية ببطء : فقد دامت المناقشات خلال ستة أشهر ، من آخر تشرين الثاني ١٨٦٦ حتى شهر أيار ١٨٦٧

ودخل دستور الكونفدراسيون رسمياً في حيز التنفيذ في أول تموز ١٨٦٧، أي بعد عام على سادوڤا .

وألغت معاهدة براغ الكونفدراسيون الجرماني لعام ١٨١٥ ، أي أنها جعلت منه «صفحة بيضاء». وقررت أن تبقى الدول الالمانية في الجنوب مستقلة وأن تدخل الدول الالمانية الواقعة في شمال خط الماين في « اتحاد المانيا الشمالية». وكان يراد معرفة الشكل الذي سيعطى الى كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن هنا نرى أهمية المشكلة بالنسبة لقضية الوحدة .

ومن الطبيعي أن يرجع رجال العصر إلى ما يسمى في اللغة الحقوقية « السابقات » . وقد وجدت سابقتان : فمن جهة ، الميثاق الاتحادي لعام ١٨١٥ الذي نظم وجود الدول الألمانية ، حسب الخطة العامة ، حتى عام ١٨٦٦ ؛ ومن جهة أخرى ، الدستور الألماني لعام ١٨٤٩ ، الدستور الذي صوت عليه المجلس القومي في فرنكفورت اثناء الحوادث الثورية في ١٨٤٨ ، ولكنه لم يطبق . ونتساءل ما هو الفرق بين النظامين ؟

ان نظام ١٨١٥ يؤلف ، بين الدول الألمانية، رابطة بسيطة: فقد حافظت الثماني والثلاثون دولة ألمانية على سيادتها واتحدت فيما بينها ببساطة بتحالف بغية حماية الأمن الخارجي والحفاظ على السلام الداخلي في هذه الدول . ولتأمين التلاحم بين الـ ٣٨ دولة الألمانية ،وجدت ، بموجب ميثاق١٨١٥، هيئة عامة نسميها **الدياط** . وكان هـذا الدياط مجلس مفوضين ، مجلس مندوبين عن الحكومـــات ليس لهم أي سلطة شخصية ، ويمثلون رأي حكومتهم فقط . وبالتالي لم يكن ، في نظام ١٨١٥ ، سلطة تنفيذية عامة للدول الالمانية . وعندما يطرح الدياط التصويت ، ليصبح « القرار » نافذاً

يجب أن تريد كل من هذه الدول الثماني والثلاثين ان تطبقه . وبالاجمال ، ان نظام ١٨١٥ لا يؤلف بين الدول الألمانية « اتحـاد دول » ، بل نوعاً من « عصبة أمم » . ولا يوجد تشريـع عام للدول الألمانيـة : فكل واحدة منها تعيش حسب قوانينها الخاصه . ولا يوجد جيش عام : وفي حالة حرب يؤلف جيش الكونفدراسيون بجمع الجنود ، من مختلف الدول ، ووضعهم إلى جانب بعضهم .

وعلى العكس ، ان النظام الذي وضع في الدستور الميت ـ الوليد لعام ١٨٤٩ كان يؤلف ، على الورق **دولة اتحادية (فيدرالية)**، والمقصود بالدولة الفيدرالية هو أن تحافظ الدول الألمانية في نظام ١٨٤٩ على بعض الفردية ، ولكنها لا تحافظ على سيادتها التامة . لقد ظلت صاحبة سيادة في بعض القضايا التي لم تكن اهم من غيرها ، ولكنها ، بالنسبة للأخرى ، تفوض سيادتها إلى الحكومة الاتحادية . وتتألف هذه الحكومة الاتحادية ، من مجـــلس منتخب بالتصويت العام ، ومن سلطة تنفيذيـة تسلم إلى امبراطور ينتخبه المجلس . وكما رأينا ، ان نظام ١٨٤٩ لم يستطع السير والعمل ، لأن المجلس القومي قدم التاج الامبراطوري إلى ملك بروسيا ، فريديريك ـ غليوم الرابـع ، ورفض الملك هذا التاج .

لم يشأ بسمارك الخيار تماماً بين هذين النظامين :

وضعت القضية لمعرفة مـــا اذا كان لبسمارك دور هام في تهيئة نظام كونفدراسيون المانيا الشمالية : والواقع انه كان بعد حرب ١٨٦٦ منهكاً بالتعب العصبي الذي ناله من الحرب واضطر ان يذهب للراحة اكثر من شهرين في جزيرة روغن ، ولكنه ، بالرغم على هذه الراحة ، رسم قبل مغادرته أساس دستور المستقبل ، وأعطى الأفـكار العامة ، ولم يتم

توضيح النص إلا بعد عودته إلى برلين . وفي الفترة الفاصلة بدأ سن الدستور وعرضت عليه مشاريع . ولكن بسمارك أخيراً ، في ذهابه ووصوله كان يراقب العمل بنفسه . ولا نزاع في أنه أراد أن يعطي إلى كونفدراسيون المانيا الشمالية الشكل الأصيل الذي كان له .

وقد فضل بسمارك نظام الدولة الاتحادية على نظام كونفدراسيون الدول، ولكنه لم يشأ القطيعة بشدة مع العادات القديمة . وأراد أن مشروعاً غير مركزي كثيراً . وكانت فكرته الخلفية أن يضع مشروعاً لا يغيظ كثيراً دول المانيا الجنوبية ، هذه الدول التي ظلت مستقلة ، ولكن بسمارك ، كما سنرى ، كان يأمل في أن يجذبها اليه في وقت قصير لاحق ويدخلها في الكونفدراسيون . ولذا احتفظ بسمارك ما أمكن ، بالمظهر الخارجي لنظامه بهيئة كونفدراسيون دول ، ولكنه أدخل فيه بعض احكام داخلية ظاهرة قليلا ، بعض احكام « مطاطة » أدت ، عملياً ، إلى جعل كونفدراسيون المانيا الشمالية **دولة اتحادية** .

ولم يشأ بسمارك في فكره، أن يستعمل كلمة « امبراطورية » ، كما لم يشأ انشاء امبراطور الماني ، لأن في ذلك ما يؤكد تفوق بروسيا بوضوح . واكتفى بتأمين هذا التفوق بوسائل اقل ظهوراً .

مبادىء مشروع الدستور . — ان المبادىء التي استوحى منها مشروعه الذي وضع في ١٤ كانون الأول ١٨٦٦ ، وأتى متأخراً بسبب مرض بسمارك ، كانت كما يلي :

المبدأ الأول . — أن يعهد بالسلطة التشريعية الاتحادية إلى مجلسين: **البندسرات والرايخشتاغ** . والبندسرات، والكلمة تعني» مجلس الكونفدراسيون ،

كان بالجملة ، الدياط القديم ، او على الأقل ، يشبهه كثيراً : لقد كان **مجلس ممثلين** للامراء المشاركين في كونفدراسيون المانيا الشمالية . وعلى العكس ، كان المجلس الآخر ، **الرايخشتاغ** ، مجلساً **منتخباً** يمثل السكان ، وينتخب بالتصويت العـام ، لأن بسمارك كان يحـذر البورجوازية الحرة ، ويفضل أن يعتمد ضدها على الجماهير الشعبية . ويمثل البندسرات في هذا النظام نعرة الدول ؛ وعلى العكس ، يمثـل الريخشتاغ الفكرة القومية ، فكرة الوحدة .

المبدأ الثاني. ـ أن يعهد بالسلطة التنفيذية الى رئيس الكونفدراسيون ويكون هذا الرئيس ملك بروسيا ، ولا يحمل لقب امبراطور ولا يكون مبدئياً إلا الأول بين أمثاله الامراء . ولكن هذا الرئيس خول سلطات هامة جداً : حق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، والقيادة العليا للقوى المسلحة ، واخيراً ، تقرير « التنفيذ الفيدرالي » ضد عضو مقاوم عنيـد في الكونفدراسيون . ويساعد رئيس الكونفدراسيون **مستشار** (رئيس مجلس الوزراء) لا وزير امـــبراطورية . ويجب أن يكون المستشار المفوض الفيدرالي السامي الوحيد . وهذا المستشار يعطي أوامره في كل القضايا بواسطة وزراء مختلف الدول : فاذا كان القصد مثلاً قضايا مالية يعطي أوامره لوزير مالية بروسيا ، أو وزير مالية ساكس ...الخ.

المبدأ الثالث. ـ تنظم العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل لايستطيع فيه الرايخشتاغ أن يفرض ارادته على رئيس الكونفدراسيون ، ولذا فان هـذا المستشار ، الذي يمثل الرئيس ، « غير مسؤول » أمام الرايخشتاغ ، أي ان الرايخشتاغ لايستطيع قلبه واسقاطه .

وبالاجمال ، أمن هـذا النظـام تفـوق بروسيا في الكونفدراسيون

وتفوق السلطة الملكية في النظام الفيدرالي . وعليه فان كونفدراسيون المانيا الشمالية ، في نظام بسمارك ، كان نظاماً أصيلاً . انه نظام دولة فيدرالية ولكن دولة فيدرالية يتصرف فيها أحد أعضائها ، وهو بروسيا ، بارادة متفوقة .

لقد ناقش الامراء أولاً هذا المشروع الذي وضعه بسمارك . وطالت المناقشات . وفيما عدا بعض التنظيمات التفصيلية ، قبل الأمراء هذا المشروع ثم عرض على المجلس التأسيسي ، « الريخشتاغ التأسيسي » الذي انتخب عن عمد لدراسة الدستور وحل بعد ذلك . ولا توجد في هذا الرايخشتاغ التأسيسي أكثرية واضحة ، ولكن بسمارك استطاع ان يعتمد على ائتلاف القوميين ـ الليبراليين والمحافظين الاحرار ، أي على الذين صوتوا ، في عام ١٨٦٦ ، على « مشروع قانون السماح » .

افتتحت المناقشة ، في الرايخشتاغ التأسيسي ، في ٩ آذار ١٨٦٧ . وتناول النقاش بخاصة ثلاث قضايا :

١ ـ ماهو اختصاص السلطة الاتحادية (الفيدرالية) بالنسبة للسلطات في حكومة كل دولة . ولقد سبق وقلنا انه يوجد في كل دولة اتحادية تقسيم للصلاحيات بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الدول : وكان القصد معرفة النصيب الذي يعطى للحكومة الاتحادية والنصيب الذي يترك لكل دولة . وقد طلب الرايخشتاغ التأسيسي توسيع سلطات الحكومة الاتحادية . وكان في هذه النقطة أوسع من بسمارك نفسه ، لأن القوميين الليبراليين ، الذين كانوا ممثلين للحياة الصناعية والتجارية ، كانوا يرغبون تقوية الوحدة من وجهة النظر الاقتصادية . ولذا طلبوا بأن يكون للحكومة الاتحادية اختصاصات تتعلق بالملاحة ، والخطوط الحديدية ، والتجارة ، وايضاً ، حق جباية الضرائب المباشرة .

٢ - والنقطة الثانية التي حام حولها النقاش هي المناقشة في « الهيئات الاتحادية » . وفي هذه النقطة ايضاً ، كان وضع اكثرية الرايخشتاغ التأسيسي يلفت النظر ، وذلك لأن القوميين - الليبراليين ، وهم بورجوازيون ، كانوا يخشون التصويت العام ، ولكن بسمارك قاوم جيداً ورفض التصويت الضريبي . وبهذه المناسبة القى خطاباً ظل شهيراً ، انتقد فيه بتهكم لاذع ، النظام الانتخابي البروسي ، نظام « الثلاث طبقات » الذي يفيد عن سعة الناس الاغنياء . ولكن اليس عجيباً ان يرى بسمارك وهو يحول هذا النظام ، مع انه كان نفسه « نتاج » وسط محافظ بروسي ! ولكن المبادىء لاتهمه في ذلك الحين ، لأن ما يريده هو ألا تكون البورجوازية الصناعية والتجارية قوية جداً في الحياة السياسية في الكونفدراسيون ، ولهذا السبب كان يريد التصويت العام .

٣ - والنقطة الثالثة كانت قضية سلطات الرايخشتاغ بالنسبة للحكومة الاتحادية . وكان قسم عظيم من الرايخشتاغ التأسيسي يرجو اقامة نظام برلماني ، أي نظام يكون فيه المستشار مسؤولاً أمام المجلسين . ولكن بسمارك عارض في ذلك بصراحة ، لأنه لايريد أن يجد نفسه تابعاً للبرلمان .

وأخيراً اضطر بسمارك في سياق هذه المناقشات أن يقوم بعدد من التنازلات التفصيلية التي اضطرته الى توسيع مشروعه قليلاً في اتجاه أكثر ليبرالية . وقد قام بهذه التنازلات لأنه شعر ، بأنه اذا أراد أن ينتهي ، وينتهي بسرعة ، الا يكسر شيئاً . وشعر بأنه اذا كان « في برد » أو في نزاع مع الرايخشتاغ ، فان ذلك يكون سبباً في تأخير توطيد الوحدة الالمانية .

وصفوة القول ، ماهي الصفة المميزة لدستور كونفدراسيون المانيا

الشمالية الذي طبق حرفياً على الامبراطورية الألمانيـة عام ١٨٧١ ؟ كان كونفدراسيون المانيا الشمالية دولة **اتحادية** ، أي دولة تخضع فيها حكومات الدول الخاصة الى حكومة أعلى وهي الحكومة الاتحادية . وكان في اختصاصات هـذه الحكومة الاتحـادية القضايا العائدة للقوى العسكريـة والبحرية وتوجيه العلاقات الخارجية والاقتصاد والجمارك والنقل ، بما فيها البريد ، والنقد (العملة) ، والتنظيم المصـــرفي ، وشرطة الاجانب . واحتفظت الدول بالباقي أي بالتعليم العام ، والعبادات ، والاشغال العامة والعدل . اذاً كانت الاختصاصات الأهم من غيرها في أيدي الحكومة الاتحادية . أما « الهيئات » فكل دولة تحتفظ ، من أجل العلاقات الداخلة في نطاقها ، بالنظام الذي تريده ، كأن تحتفظ بمجلسها ووزارتها ونظامها الانتخابي .

السلطات الاتحادية ـ أما السلطات الاتحادية فهي **البندسرات** وهو مجلس مندوبي الدول ، ولكن كان لبروسيا في هذا المجلس ١٧ صوتاً من ٤٣ صوتاً في الكل . **والرايخشتاغ** يتألف من ٢٩٧ نائباً منتخباً بالتصويت العام ، وأخيراً ، **رئيس** الكونفدراسيون ، وهو ملك بروسيا ، الذي يملك الاختصاصات التي ذكرناها آنفاً وهي : قيادة القوى المسلحة ، وحق اعلان الحرب ، وابرام المعاهدات ، وحق تسمية الموظفين الاتحاديين ، وتقرير التنفيذ الفيدرالي .

كان هذا الدستور عمل تسوية ، عمل تنازلات متبادلة ، واذا كان بسمارك يرغب بحرارة ان ينتهي بسرعة ، فذلك لأنه لا يريد أن يبقى عند هكذا الحد . فهو يرى أن انشاء ونفدراسيون المانيا الشمالية ليس إلا بداية . وفي سياق مناقشات الدستور قام ميكيل ، نائب

هانوفر الليبرالي ، الذي شايع بسمارك الآن ، وأدخل ، بتعديل ، مادة اضافية الى الدستور ، وتقول هذه المادة : « ان اتحاد دول الجنوب أو واحدة منها بالكونفدراسيون يكون بناء على اقتراح الرئاسة الاتحادية وفي الطرق المنصوص عليها في التشريع الاتحادي » . وعليه فان دستور كونفدراسيون المانيا الشمالية يضع اذن اصولاً لادخال دول الجنوب ، آجلاً ، في الكونفدراسيون . وقد احترس بسمارك من أن يبدي رأيه في تعديل ميكيل لئلا يلفت النظر . ولكننا نعلم تماماً رأيه : ففي حزيران ١٨٦٧ قال الى أحد أصدقائه : « ان اتحاد المانيا الشمالية ليس الا موقتاً وانتقالاً نحو وحدة المانيا كلها ، و سيبلغ عما قليل هذا الهدف الاسمى » .

الفصل الخامس

قضية المانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ إلى ١٨٧١

لم تسمح أزمة ١٨٦٦ لبسمارك ان يحقق الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » . ولذا أراد ، بعد ١٨٦٦ ، ان يدخل ، في اتحاد المانيا الشمالية ، دول الجنوب : بافاريا ، فرتامبرغ ، دوقية باد الكبرى ، دوقية هس - دارمشتات الكبرى وتقع هذه الدوقية الأخيرة في قسم منها في جنوب نهر الماين وفي القسم الآخر في شمـــاله . وكان سكان دول المانيا الجنوبية كلها ثمانية (٨) ملايين نسمة ، بينما كان اتحاد المانيا الشمالية ثلاثين (٣٠) مليون .

لقد قبل دستور اتحاد المانيا الشمالية في المادة ٧٩ احتمال اتحاد دول الجنوب ، ولكن كانت هنالك عقبة : وهي الوعد الذي قطعته بروسيا على نفسها ، بمعاهدة براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ ، باحترام « الاستقلال الدولي » للدول الألمانية الجنوبية . وتقول المادة ٤ من معاهدة براغ هذه: « يصرح جلالة امبراطور النمسا بأنه يقبل بأن تعقد الدول الألمانية الواقعة في جنوب هذا الخط ، خط الماين ، اتحاداً على أن تكون صلاته القومية مع كونفدراسيون المانيا الشمالية موضع تفاهم لاحق بين الجانبين ، وأن يكون له وجود دولي مستقل » . ان معاهـــدة براغ تنص اذن على « اتحاد » بين دول الجنوب، اتحاد يؤمن لهذه الدول الحفاظ على استقلالها .

وفي الحقيقة ، ان هذا النص لم يكن واضحاً تماماً ولكنه يبعد دخول دول الجنوب في اتحاد المانيا الشمالية ، وإذا أخذت الحكومة البروسية على نفسها هذا التعهد، في معاهدة براغ ، حيال النمسا ، فقد أخذته بناء على طلب واضح من فرنسا : لأن نابوليون الثالث ، أثناء وساطته بين النمسا وبروسيا ، في ١٤ تموز ١٨٦٦ ، أشار إلى أن أساس سلام المستقبل الحفاظ على **استقلال دول الجنوب** .

لذا أراد بسمارك أن يزيل هذه العقبة . ولكنه لا يستطيع ذلك إلا في الحد الذي تقبل فيه دول الجنوب نفسها أن تكون مستعدة له . ولدراسة هذه القضية يجب أولاً أن نرى الجهود التي بذلها بسمارك ونجاحاته الاولى في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، ومن ثم كيف تأكدت ، بعد عام ١٨٦٧ ، مقاومة الدول الألمانية الجنوبية ، وأخيراً ، كيف أن بسمارك استطاع ، بفضل حرب ١٨٧٠ -- ١٨٧١ مع فرنسا ، أن يحقق الوحدة الألمانية بشكل « المانيا الصغرى » .

١ — جهود بروسيا

أدت السياسة البسماركية في ١٨٦٦ - ١٨٦٧ إلى نتيجتين هامتين جداً : من جهة ، ابرام معاهدات تحالف سرية بين اتحاد المانيا الشمالية ودول الجنوب الالمانية ؛ ومن جهة أخرى ، انشاء « برلمان جمركي » (تسولبارلمان) .

معاهدات التحالف السرية . — في الوقت الذي ابرمت فيه بروسيا مع النمسا ، في آخر تموز ١٨٦٦ ، مقدمات صلح نيكولسبورغ لم تبرم هذه المقدمات إلا مع النمسا وحدها فقط . أما الدول الألمانية

الأخرى ، ونربد بذلك الدول التي أعربت عن نياتها في صالح النمسا ، فلم يكن بينها وبين بروسيا إلا هدنة . ولذا يجب على دول الجنـوب الألمانية هذه أن تطلب إلى بروسيا شروطها في الصلح . وتستطيع بروسيا أن تبالغ في طلبها بهذه المناسبة . ومع ذلك ، فقد كان بيد دول جنوب المانيا ضمان وهو : الوعد الذي قطعه اتحاد المانيا الشمالية على نفسه بألا يمتد الاتحاد الى جنوب خط الماين .

وعنـدما تفاوض بسمارك مع دول الجنوب الألمانيـة بأمر الصلح ، لم يطلب من هذه الدول تنازلات أرضية ، واكتفى بأن يفرض عليهـا غرامة حربية . ولكنه أضاف ، سراً ، طلباً آخر وهو ابرام معاهدة تحالف . وللحصول على هذه النتيجة ، أفاد بسمارك أولاً من الحالة المعنوية التي وجدت فيها حكومات الجنوب الألمانية وقد اربكتها الحوادث التي جرت من قريب ، وكانت تعتمد ، حتى الآن ، على النمسا ، ولكن النمسا كانت في هزيمة كاملة ، ولذا كانت سلالات الجنوب قلقة جداً على المستقبل . واستخدم بسمارك عنصراً آخـر : وهو الخوف من فرنسا : ففي تموز ١٨٦٦ ، عندما أعلن بسمارك ، في المانيا الشمالية ، عن عزمه على ضم بعض الأراضي ، وبخاصة مملكة هانوفر وهس الناخبية ، كان مضطراً إلى طلب موافقة نابوليون الثالث . وقد أعطى نابوليون الثالث هذه الموافقة ، وطلب ، بالمقابل ، تعويضـــات ارضية . وقدم طلب التعويضات أولاً في ٢٣ تموز ١٨٦٦ ، ووضحه في ٢٩ منه . وبالاجمال طلب نابوليون الثالث لفرنسا أراضي السار (سارلوي وساربروك) وطلب أيضاً لانداو ، في بالاتينا البـافارية ، وكذلك الأراضي الهسية الواقعة على الضفة اليسرى لنهر الراين .

لم يجنب بسمارك ، لأول وهلة ، مطاليب فرنسا ، ولكنه رتب الأمور بشكل تسير فيه ببطء حتى ابرام الصلح مع النمسا . وبعد ذلك، قامت بين فرنسا وبروسيا معركة دبلوماسية طويلة انتهت في عام ١٨٦٧ أثناء قضية اللوكسمبورغ . وأخيراً لم يحصل نابوليون الثالث على أي تعويض أرضي . وهذا الأمر لا يدخل في موضوعنا ، ولكن الذي يهمنا هو أن نرى كيف انعكس هذا المطلب الفرنسي على قضية المانيا الجنوبية : لقد استخدم بسمارك طلب التعويضات الفرنسي ليفزع دول الجنوب ويريها بأنها إذا بقيت منعزلة ، فلها ما تخشاه من فرنسا ، وان من مصلحتها المفهومة جيداً ، أن تحصل على حماية بروسيا لها . واضاف ، إن هذه الحماية تفترض وجود تحالف بين بروسيا ودول الجنوب .

فرتامبرغ . — كانت فرتامبرغ أول دولة قبلت بالتفاوض . فقد وقعت ، في ١٣ آب ١٨٦٦ معاهدة سلام مع بروسيا . وتنص هذه المعاهدة ، في موادها العامة ، على أن تدفع فرتامبرغ غرامة حربية إلى بروسيا ، وأن تقبل الدخول في الاتحاد الجمركي . وعدا ذلك وجد اتفاق سري يقرر منذ الآن على أن يكون بين فرتامبرغ وبروسيا تحالف هجومي ودفاعي مع ضمانات متبادلة على اراضيها ، وفي حالة حرب ، يجب على فرتامبرغ أن تضع قواها المسلحة تحت تصرف بروسيا ، وتحت قيادة ملك بروسيا .

دوقية باد الكبرى . — والدولة الثانية ، في الجنوب ، التي قبلت التعاهد كانت دوقية باد ـ الكبرى . لقد كان دوق باد الاكبر صهراً لملك بروسيا غليوم الأول . وكان يخشى كثيراً جوار فرنسا . لأن بلاده متاخمة للالزاس ، ولذا أراد أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشمالية : لأن في ذلك ، على ما يبدو ، خير ضمان له ضد فرنسا .

ولكن بسمارك لا يريد ذلك . لأن ادخال دوقيـــة باد الكبرى في الكونفدراسيون يعني التخلص من الوعد الذي قطعـــه لفرنسا . واذا كان على استعداد لمخالفة هذا الوعـد ، فهو لا يريد أن يفعله إلا سراً . وأخيراً وقعت دوقية باد الكبرى مع بروسيامعاهدتين في ١٧ آب ١٨٦٦ : معاهدة عامة تقتصر ، كالمعاهدة التي ابرمتها فرتامبرغ ، على الكلام عن غرامة حربية ؛ ومعـاهدة سرية تنص على تحالف دفاعي وهجومي بين دوقية باد الكبرى وبروسيا .

بافاريا . — وفي بافاريا ، كانت القضية حرجـة جـداً لأن بافاريا كانت أهم دول ألمانيا الوسطى . وقـد رأى بسمارك أن يقول للحكومة البافارية ان بروسيا تريد أن تأخـذ أرضاً من بافاريا : وطلب تقريباً نصف بلاد فرانكونيـا العليا ، ومنطقة بيروت وبامبرغ ، وكان ذلك منه لانتزاع البافاريين ، وفجأة بدل نغمه : بين للحكومة البافارية اطماع نابوليون الثالث في بالاتينا البافارية ، أي القسم الواقع من بافاريا على ضفة نهر الراين اليسرى . فانحنت الحكومة البافارية ووقعت ، في ٢٢ آب ١٨٦٦ ، معاهدة على مثال المعاهدة المبرمة بين بروسيا وفرتامبرغ . ويجب أن نفكـر بأن بافاريا لاتستطيـع أن تبقى ، في أوربة ، دولة منعزلة ، فهي بحاجـة إلى دعم دولة كبرى . ولايمكن أن تجـد هذا الدعم في النمسا ، أو أن تطلبه من فرنسا ، لأنه ، مامن أحـد ، في بافاريا ، في ذلك الحين ، يفكر بتحالف فرنسي : ولذا تستطيـع ، عند مقتضى الحال ، أن تجد عند بروسيا وحدها ، الحماية التي تريدها .

دوقية هس دار مشتات الكبرى . — كانت الحالة في هذه الدوقية خاصة لأن دوق هس الأكبر كان صهراً للقيصر ، زوج اخته ، وقـد تدخـل القيصر في القضية ليوصي ملك بروسيا بأن يكون معتدلاً حيـال

هس - دار مشتات . واستعمل بسمارك الطريقة نفسها التي استعملها مع بافاريا : كشف لدوق هس الأكبر المشاريع التي ينويها نابوليون الثالث على قسم من الأراضي الهسية الواقعة على ضفة نهر الماين اليسرى . وانتهى بأن حصل ، في ٣ ايلول ١٨٦٦ ، على توقيع معاهدة ، وبموجب هذه المعاهدة ، دخلت الهس العليا ، أي القسم الهسي الموجود في **شمال** خط الماين ، في اتحاد ألمانيا الشمالية ، ولم يستطع أحد أن يقول في ذلك شيئاً . ومن جهة أخرى ، قبل دوق هس الأكبر أن يعهد إلى ملك بروسيا بالقيادة العليا للجيوش الهسية في حالة حرب ؛ وأخيراً تنازلت دوقية هس الكبرى لملك بروسيا عن أرض صغيرة جداً وهي مدينة وقصر **هومبورغ** .

ولم يعلم أحد ، في ذلك العصر ، خارج الحكومات المعنية ، بهذه التحالفات السرية . واذا قرأنا التقارير التي وجهها سفير فرنسا في بروسيا بينيدتي للحكومة الفرنسية، في آب وفي ايلول ١٨٦٦ ، وقد نشرت هذه التقارير في مجموعة الاصول الدبلوماسية لحرب ١٨٧٠ ، وجـدنا أن بينيدتي لايأتي بأي تلميح لامكان تحالفات سرية ، حتى انه يصرح بأن دول الجنوب محظوظة جداً ، وانها أبرمت السلام مع بروسيا في شروط « معتدلة جداً » . ولذا ، يمكن أن يقبل بأن الحكومة الفرنسية في ذلك الحين لاتعلم شيئاً . وربما تكون قد تلقت بعض القرائن الغامضة ، بعد ذلك بقليل ، ابتداء من شهر تشرين الثاني ١٨٦٦ ، ولكن القرائن الدقيقة الاولى ، تلقتها في شباط ١٨٦٧ ، عندما عقد وزراء الحربية في دول ألمانيا الجنوبية مؤتمراً في **شتوتغارت** وقرروا وضع نظام عسكري قلدوا فيه نظام بروسيا . وان نسخ النظام العسكري، لدول الجنوب ، عن نظام الجيش البروسي ، يدل على أنه يوجد ، بين بروسيا وهذه الدول

شيء أكثر من الصداقة بقليل ، وعلى مايبدو ، ابرام تحالف . وجاء اليقين في آخر آذار ١٨٦٧ . وكانت بروسيا وفرنسا ، في ذلك الحين ، في نزاع دبلوماسي بسبب قضية اللوكسمبورغ .

ولا نريد أن ندرس هنا هذه القضية . حسبنا ان نقول أن نابوليون الثالث كان يبحث دوماً عن « تعويضات » أرضية . وقـــد ظن بأنه يستطيع أن يجدها في دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، وكانت هذه البلاد تابعة الى ملك البلاد المنخفضة . وحاول بسمارك أن يدخل في روع نابوليون الثالث بأن هذه القضية يمكن أن تتحقق ، وتركه يبرم اتفاقاً بين فرنسا وملك البلاد المنخفضة . ثم أحرج بسمارك نابوليون الثالث واضطره إلى التراجع .

وفي غضون ذلك نشر بسمارك في « الجريـدة الرسمية » لبروسيا ، معاهدات التحـالف السرية التي أبرمت بين بروسيا ودول ألمانيا الجنوبية . ومن البـديهي أن يكون هذا العمل ضربة قاسية جداً للسياسة الفرنسية . وقبـــل ذلك بأيام أكد وزير الدولة روهير في الهيئة التشريعية بأن السياسة الفرنسية ، في القضايا الألمانية ، ترمي الى الحفـاظ على الأقسام الثلاثة ، أي على كونفدراسيون ألمانيا الشمالية ، النمسا ، وبين الاثنتين كتلة دول الجنوب المستقلة . ولاشك في أن بسمارك ، بنشره معاهدات التحالف السرية ، كان يريد أن يضرب نابوليون الثالث « ضربة مخزية » ومع ذلك لم تحتج الدبلوماسية الفرنسية .

وهكذا أرتبطت دول ألمانيا الجنوبية ببروسيا بحلف عسكري .

إنشاء البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) . ـ لقد قطعت حرب ١٨٦٦ ، في الواقـع ، الاتحـاد الجمركي البروسي . وفي شهر آب

١٨٦٦ ، استعـــادت دول ألمانيا الجنوبية أماكنها في الاتحاد الجمركي . ولكن بسمارك أراد أن ينظم هذا الاتحاد الجمركي من جديـــد : فسخ معاهدة الاتحاد الجمركي ودعا دول ألمانيا الجنوبية إلى عقد مؤتمر في برلين لدراسة كيفية تجديد هـذه المعاهدة . وتبنى بسمارك في هذا المؤتمر خطة التنظيم الجديد . فحتى الآن ، عندما يبرم الاتحاد الجمركي معاهدة تجارية فان هذه المعاهدة لاتقبل إلا إذا صادقت عليها حكومات جميع الدول الالمانية الاعضاء في هذه التجمع . إلا أن بسمارك اراد منذ الآن أن ينظم « سلطة تشريعية » للاتحاد الجمركي أي « **برلمان جمركي** » يتألف ، من جهة ، من نواب رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية ، ومن جهة أخرى ، من الـ ٨٣ نائباً عن دول ألمانيا الجنوبية الذين ينتخبون بالتصويت العام على أن يصوت في هذا « البرلمان » بالأكثرية المطلقة : وبالتالي ، فان المعاهدة التجارية ، والقانون الجمركي اللذين يوافق عليهما البرلمان الجمركي (تسولبارلمان) يدخـلان آلياً في حيز التنفيذ دونمـا حاجة الى قانون خاص يصوت عليه في كل دولة من الدول .

لقد كان من طبيعة هذا « البرلمان الجمركي » أن ينشيء وحدة قوية أكثر قوة وثباتاً بـين الشمال والجنوب من وجهة النظر الاقتصادية ، وان يقيم أيضاً تعاوناً وثيقاً بين جميع الألمان . وهذه خطوة نحو الوحدة السياسية . وقد تبنت دول الجنوب الخطة البروسية ، في صيف ١٨٦٧ ، وهكذا فان معاهـ ة الاتحـاد الجمركي المبدلة على هذا النحو جـددت في ٨ تموز ١٨٦٧ .

ولكن كان يجب ان تصدق برلمانات دول المانيا الجنوبية على هذه المعاهدة الجديدة للاتحاد الجمركي : ففي **دوقية باد الكبرى** اوصى الدوق الاكبر بحرارة بالتصديق وعبر ، للمرة الثانية وعلناً هذه المرة ، عن رغبته في ان

يرى دوقية باد تدخل في اتحاد المانيا الشمالية . ووافق المجلسان في الدوقية الكبرى على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة بالإجماع تقريباً . وفي **فورتامبورغ** هاجم قسم من الرأي العام بشدة هذه المعاهدة . وكان يخشى من أن تصبح فرتامبرغ « تابعاً » لبروسيا . وفي **بافاريا** تشكلت معارضة ضد المعاهدة ، ولكن عندما خشي فقدان الارباح الناجمة عن الاتحاد الجمركي ، صادق مجلس النواب على المعاهدة في ٢٢ تشرين الأول ١٨٦٧، بأكثرية قوية جداً .

وفي الوقت الذي تم فيه تبادل التصديق ، في برلين ، في تشرين الثاني ١٨٦٧ ، على معاهدة الاتحاد الجمركي الجديدة ، صرحت الحكومة البروسية بانها لا تمنح تصديقها إلا بشرط واحد وهو ألا تطرح معاهدات التحالف مرة ثانية على بساط البحث . وهكذا ربطت السياسة البروسية قضية التحالف العسكري بقضية الرابطة الاقتصادية : وعلى الرابطة الاقتصادية أن تخدم في الحفاظ على الرابطة العسكرية التي اقيمت بين الدول الألمانية .

وكان بامكان بسمارك أن يكون راضياً عن هاتين النتيجتين اللتين حصل عليها دون انقطاع . وكان يأمل بدخول دول الجنوب بسرعة في اتحاد المانيا الشمالية . ولكن لما يشأ أن يستعجل كثيراً ، وكان يرى أن من الأفضل أن يصبر حتى يقتنع الالمان أنفسهم بالفوائد التي يمكن أن يجدوها في الاشتراك باتحاد ألمانيا الشمالية . لم يشأ أن ينهي كل شيء ، وعلى الأقل ، كان يقول انه يريد ذلك « بقرار حر » من دول الجنوب دون أن يقوم بأي قسر أو إكراه . وان تشكيل الامبراطورية والوحدة المعنوية ، في رأيه ، يجب أن يذهبا معاً اذا أريد تحقيق أثر دائم .

وفي ٧ ايلول ١٨٦٧ ، صرحت الحكومة البروسية ، في بلاغ ، بأنها تبادر بالذهاب إلى الأمام في كل رغبة تبديها حكومات الجنوب « في كل ما يتعلق بتوسيع وتمتين العلاقات بين شمال المانيا وجنوبها ». وتترك إلى هذه الدول كل الحرية في اتخاذ أي قرار لاجراء هذا التقارب » . وهكذا أكد بسمارك علناً ، في صك رسمي ، بأنه لا يجبر دول الجنوب على الدخول في اتحاد المانيا الشمالية .

٢ — مقاومة المان الجنوب

وضع الرأي العام في المانيا الجنوبية . — بعد هذا الفوز الذي أحرزه بسمارك في ١٨٦٧ ، لاقت السياسة البسماركية مقاومات في دول الجنوب . ولا بد لنا قبل كل شيء من أن نتعرف على حالة الرأي عند سكان الجنوب . ففي غداة حرب ١٨٦٦ ، ارتبك المان الجنوب بالحوادث وبالهزيمة النمساوية وأقلقتهم ، من جهة أخرى ، التعويضات الأرضية التي طلبتها فرنسا . ولذا قبلت ، دون عناء ، معاهدات التحالف السرية . ولكنها عندما اعتقدت أن بامكانها الحفاظ على استقلالها فضلت هذا الحل بالطبع .

لقد قرر بسمارك ، في تموز ١٨٦٧ ، انشاء برلمان جمركي ، واجريت الانتخابات لهذا البرلمان في آذار ١٨٦٧ وكانت فرصة للأحزاب السياسية ، في المانيا الجنوبية ، لتفصح عن رأيها مع أو ضد وحدة سياسية مع اتحاد المانيا الجنوبية .

في دوقية **باد الكبرى** صرح الرأي العام ، في مجموعه ، بأنه يحبذ الوحدة الالمانية ، أي دخول دول المانيا الجنوبية في كونفدراسيون المانيا

الشمالية . وفي دوقية هس الكبرى ، أو على الأقل ، فيما بقي منها ، لأن القسم الشمالي كان تابعاً لاتحاد المانيا الشمالية ، وجد اتجاه قوي جداً لصالح الوحدة الألمانية . وفي فورتامبرغ ، وجد حزب لصالح الوحدة ، وكان هذا الحزب يضم البورجوازية الصناعية والتجـــارية ، والرعاة البروتستانتيين والضباط . ووجـد أيضـاً اتجاه معاد جداً لبروسيا ويضم العناصر الديموقراطية . وبالاجمال ، ان ثلاثة أرباع الناخبين تقريباً كانوا يعادون الوحدة الألمانية . وفي بافاريا وجدت كتلة يمكن أن نسميهـا الكتلة « القومية – الليبرالية » (بالمشابهة مع الحزب القومي – الليبرالي في اتحاد المانيا الشمالية) ، وكانت تحبذ الوحدة . وكانت نشيطة بخاصة في فرانكونيا . ولكن وجدت مقاومة قوية جداً من جانب الكاثوليكيين . وكانت الدعاية البروسية تعمل كثيراً في بافاريا وقامت في مونيخ بنشر جريدة تسمى « صحيفة المانيا الجنوبيـة » ، يديرهـا بافاري ، وكانت الحكومة البروسية تدفع له اجره . ولدينا الدليل على ذلك بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية . وفي الانتخابات كان ثلثا الناخبين معادين للوحدة الألمانية ، ومحبذين الحفاظ على استقلال دول الجنوب .

وبالاجمال ، في هذا البرلمـان الجمركي الذي يجب أن يضم اكثر من ٨٠ نائباً من نواب المانيا الجنوبية ، وجـــد ٤٩ منهم منــــاوؤون لبروسيا . ولنلاحظ أن هؤلاء المناوئين لبروسيا كانوا متفقين على الحفاظ على الاتحاد الجمركي لأنهم يرون بأن لا حياة اقتصادية ممكنة لدول الجنوب خارجاً عن الاتحاد الجمركي ، ولكنهم لا يريدون أن يذهبوا إلى ما وراء الصعيد الاقتصادي ولا يقبلون بفكرة الوحده السياسية .

رأي حكومات دول المانيا الجنوبية . – في بافاريا ، لقد وصل

الملك لويس الثاني إلى العرش منذ قليل من الزمن وكان عمره في ١٨٦٧ ، واحداً وعشرين عاماً . كان رجلاً مثقفاً ، نبيل الطباع ، ولكنه خال من أي تجربة ، ويشعر بتفاهته ، كما يشعر بغطرسة ملكية كبيرة حتى يخضع إلى مجالس . كان لويس الثاني موسيقياً متحمساً ، ومعجباً كثيراً بموسيقى فاغنر ، ويهتم بالموسيقى اكثر من اهتمامه بقضايا الدولة ، وقد احتفظ بعاطفة سامية جداً بكرامته كملك ، وكان متعلقاً جداً باستقلال بافاريا . وعدا ذلك ، كان هـذا الملك غريب الأطوار والأفكار ، وزادت هذه الغرابات عنده في السنوات التالية ، ولوحظت عليه في١٨٦٧ : ولنذكر مثلاً أنه لا يريد أن يخدم إلا بخدم مقنعين لأنه صرح بأنه لا يحب أن يرى وجه الناس . ولم يكن للويس الثاني نفوذ مستمر في توجيه الأمور السياسية في دوله . ولكنه كان قادراً على المعارضة بقوة مقاومة عظيمة لبعض القرارات .

اتخذ لويس الثاني وزيره الأول ، ابتداءً من ٢٩ كانون الاول ١٨٦٦ ، الامير كلوفيس هوهنلوهه ، ولم يكن هـذا الامير بافاري المولد ، ولكن كانت له مصالح في بافاريا ، لأنه كان يملك فيها املاكاً كبيرة . وكان كاثوليكياً ، ولكنه كاثوليكي « ليبرالي » في قضية علاقات الكنيسة والدولة . وكان فكراً ناعماً ومستقلاً جداً . ولنشر إلى أن كلوفيس هوهنلوهه سيصبح بعد ثلاثين عاماً مستشاراً للامبراطورية الالمانية بعد بسمارك . وكان هوهنلوهه يرى أن دخول بافاريا في كونفدراسيون المانيا الشمالية سيتم حتماً يوماً ما ، ولكنه يريد أن يلحق هذا الدخول ببعض شروط ويحصل لبافاريا على درجة من الاستقلال الذاتي . ومع ذلك ، كان مضطراً أن يأخذ بعين الاعتبار حالة رأي الشعب البافاري . وكانت اكثرية هذا الشعب ، الثلثان تقريباً ، في عواطفها مناوئة لبروسيا .

في **فورتامبرغ** ، كان الملك شارل قليل النفوذ ، وكان وزيره **فادنبولو** في اعماقه ، مناوئاً لبروسيا ، ولكن الوزراء الآخرين أدركوا أن فرتامبرغ لا تستطيع أن تبقى طويلاً مستقلة ؛ وبخاصة كان في محيط الملك ، بعض ضباط ينصحونه بتنظيم الجيش الفرتامبرجوازي على نمط بروسيا . ولكن الحزب المناوىء لبروسيا يعتمد على الملكة **اولغا** وكانت أميرة روسية ، ابنة القيصر الكسندر الثاني ، وبالتالي ، اخت القيصر الحاكم . كانت اولغا متفوقة جداً على زوجها ، وترغب بصيانة استقلال التاج الفرتامبرجوازي . ولكن الحكومة الفرتامبرجوازية كانت تحذر كثيراً بافاريا ، لأنها تخشى أن ترى نفسها تابعة للحكومة البافارية ، ولذا كانت لاتتعلق ببروسيا ولا تتعلق ببافاريا أيضاً .

وفي **دوقية هس الكبرى** ، كان الدوق الاكبر مناوئاً لبروسيا وكان وزيره الأول **دالويك** . وقال ذات مرة ، ولكن هذا الحادث لم يبرهن عليه : « لاأنتظر الا شيئاً ، وهو وصول بنطلونات حمراء » . لقد كان يرجو اذن وصول الجيش الفرنسي الى دوقية هس الكبرى . وكان مناصراً قديماً لفكرة « المانيا الكبرى » ، أي المانيا « مع ادخال النمسا » . وقد وقع معاهدة تحالف مع بروسيا ، ولكنه يأسف لذلك ، ويرجو أن يتحرر منها ذات يوم .

وفي **دوقية باد الكبرى** ، كان الدوق الأكبر صهر غليوم الأول ، ولكنه كان ، كما رأينا ، مناصراً متحمساً للوحدة الألمانية ، ولا يطلب الا ان أن يدخل دوقية باد الكبرى في كونفدراسيون المانيا الشمالية حال قبول بسمارك .

وهكذا تعطي هذه اللوحة انطباع الشك وعدم اليقين . لقد كانت قوة الظروف تدفع دول الجنوب نحو الاتحاد مع كونفدراسيون المانيا

الشمالية وبخاصة على الصعيد الاقتصادي . ولكن ، من جهــة أخرى ، كانت هذه الدول تخشى تفوق بروسيا السياسي ، وفي الاعماق ، ترغب الحفاظ ، اذا استطاعت ، على نظام مستقل او نصف مستقل.

ولقد فكر كاوفيس هوهنلوهه ، وزير بافاريا الأول ، بحل « وسط ». وفي آذار ١٨٦٧ وضع مشروعاً : وأراد بموجبه أن يقيم بين دول الجنوب كونفدراسيون على نمط الكونفدراسيون الجرماني القـديم لعام ١٨١٥ ، على أن يكون بالامكان اشتراك كونفدراسيون المانيا الشمالية في هـــذا الكونفدراسيون الجنوبي . ويتـــألف الكونفدراسيون الذي تصوره هوهنلوهه من خمسة أعضـاء : كونفدراسيون المانيـا الشمالية ، بافاريا ، فرتامبرغ ، باد ، هس الجنوبية . ويقـول هوهنلوهه « وهكذا تتحقق الوحدة ، مع الحفاظ على حقوق سيادة دول الجنوب . غير أن بسمارك بعد أن اطلع على هذا المشروع ، صرح بأنه غير مقبول ، لأنه يسمح لدول الجنوب بالحفاظ على استقلال سياستها الخارجية ، ولأن قرارات هذا الكونفدراسيون يمكن أن تخضـع لموافقة خمسة برلمـــانات : رايخشتاغ كونفدراسيون المانيا الشمالية وبرلمانات دول الجنوب الأربـع .

ولذا ، فان فكرة الوحدة الالمانية لم تسجل أي تقدم . وعلى العكس ، في آخر ١٨٦٨ ، وفي ١٨٦٩ ، وفي بداية ١٨٧٠ يلاحظ تقهقر . وقد طبعت في المانيا ، قبل ١٩٣٩ بقليل ، مجموعة الوثائق الدبلوماسية التي تتعلق بسياسة بروسيا الخارجية في الدور المحصور بين ١٨٥٩ و ١٨٧٠ ، وفي هذه المجموعة ، نجد التقارير التي كان يتلقاها بسمارك من عماله الدبلوماسيين في المانيا الجنوبية وفيها نرى معلومات معبرة عن الحال .

وفي الاول من ايلول ١٨٦٨ ، صرح ممثـل بروسيا ، في بافاريا ،

بأن « المعارضة التي يدبرها خصوم بروسيا تنتظم تدريجياً بقوة ». فقد وجد اتجاه معاكس في أوساط الشبيبة ، ولكنهم من رجال الجيل الأكبر سناً وكان دورهم موجهاً. وكان هؤلاء مناوئين لبروسيا صراحة. وفي ١٤ شباط ١٨٦٩ ، كتب ممثل بروسيا في مونيخ ايضاً : « منذ اللحظة القصيرة ، التي ظهرت فيها العاطفة القومية الألمانية في ربيع ١٨٦٧ ، لم يكن من هذه العاطفة إلا أن تناقصت تدريجياً ، **ودون أزمة جديدة**. ولا أرى وسيلة لايقاف هذا التطور . النعرة في نمو ، وسوء الظن القديم ، والحقد القديم ، ضد بروسيا ، يفوق غيره » . ولكن لنلاحظ هذا الحذر : « دون أزمة جديدة ، ولا أرى وسيلة » ، وهذا يعني أن ممثل بروسيا في مونيخ يرى انه اذا حدثت أزمة جديدة دولية ، فان رأي دول الجنوب يعود محبذاً للوحدة الالمانية . وكتب الوزير البروسي نفسه في مونيخ ، في كانون الاول ١٨٦٨ : « نرى ضدنا حزب البلاط والكاثوليكيين والديموقراطيين ، وبالتالي كل العالم تقريباً » .

وفي انتخابات تشرين الثاني ١٨٦٩ ، حصل الحزب المناوىء لبروسيا ، الذي يسمى ، في بافاريا ، « الحزب الوطني » ، على أكثرية واضحة في مجلس النواب البافاري . وقدم هوهنلوهه استقالته ، لأن أكثرية المجلس كانت مؤلفة من كاثوليكيين اكليركيين جداً ، بينما هو نفسه لم يكن اكليركياً . وقد احتجزه الملك ، ولكن الاكليركيين هاجموا الوزارة بمناسبة قضية التشريع المدرسي ، وحصلوا على تصويت عدم ثقة ضد هوهنلوهه . فقرر هذا عندئذ أن ينسحب وحل محله الكونت براي وكان مناوئاً لبروسيا .

في فورتامبرغ ، زادت الانتخابات في عام ١٨٦٩ عدد الديموقراطيين

وكان هؤلاء الديموقراطيون مناوئين لبروسيا . وفي كانون الثاني ١٨٧٠ ، حاولت هذه الاكثرية في بارلمان فرتامبرغ تقويض القانون العسكري الذي سن عام ١٨٤٧ وكان تقليداً للقانون البروسي . وطلبت عريضة مغطاة بـ ١٥٠٠٠٠ توقيع الى الحكومة الفرتامبرجوازية أن تقيم في فرتامبرغ ، مقام النظام العسكري البروسي ، النظام العسكري السويسري أي نظام الميليشا العسكرية ، وضحت الوزارة : وقبلت ان تخفض الاعتمادات العسكرية ، وبخاصة ، صرحت الى مجلس النواب بان فرتامبرغ تبقى حرة في تقدير « حالة الحلف » في معاهدة التحالف المبرمة مع بروسيا وهكذا عرضت فرتامبرغ من جديد قضية المعاهدات المبرمة على بساط البحث .

وفي **هس - دارمشتات** ، ظل الوزير **دالويك** يضع كل أمله في في فرنسا . وقام باتصالات سرية ، ولا شك ، مع الجنرال الفرنسي **دوكرو** ، قائد الجيش في ستراسبورغ ، وادخل دوكرو في روعه الامل بتدخل فرنسا في جنوب المانيا . ودالويك هذا هو الذي اعرب ، في آذار ١٨٧٠ ، الى الارشيدوق النمساوي **البيرت** عن أمله في ان يراه يدخل جنوب المانيا مع جيش نمساوي ، في حالة حرب فرنسية - بروسية ، وأخيراً ، يوطد الوضع القديم لبيت آل هابسبورغ » . وهكذا كان الوزير الأول في هس - دار مشتات يفكر أيضاً بتحالف نمساوي لم تكن النمسا نفسها لتفكر به مطلقاً .

وظلت حكومة **باد** وحدها في صالح بروسيا ، واستمر دوق باد الاكبر يعرب ، في كل مناسبة ، عن رغبته في الدخول في كونفدراسيون المانيا الشمالية .

ان الانطباع السائد ، في ربيع ١٨٧٠ ، وعبرت عنه جريدة بافارية ،

هو « ان آلة بسمارك معطلة » ويراد بذلك ان الوحدة الالمانية لم تتقدم أبداً . وكان غليوم الأول متشائماً وقال : « هل ستتم الوحدة ؟ ومتى ؟ » وبدأ يشك في ذلك بجد . أما بسمارك ، فقد اعتقد زمناً طويلاً أن تأتي دول الجنوب نفسها وتطلب ارتباطها بكونفدراسيون المانيا الشمالية ، ولكنه ادرك ، في ١٨٦٩ – ١٨٧٠ ، بأنه مخدوع ، وان الهدف الذي حلم به ، كان يتقهقر عوضاً عن أن يتقدم . فهل كان مستعداً لاتباع النصيحة التي أسداها اليه ممثله في مونيخ بقوله : « دون أزمة جديدة ، لا أرى الواسطة . . . » وكان منطقياً أن يقول بسمارك بينه وبين نفسه : اضم دول المانيا الجنوب ، أي لضم الرأي الالماني حول بروسيا ، لابد من أزمة خارجية تكون مناسبة ، ان حرباً مع فرنسا هي الواسطة الحسنة لانهاء الوحدة المعنوية لألمانيا . ويخيل أن بسمارك قد حفظ هذا الحكم ، ومع ذلك فليس لدينا ادلة مطلقة ، ولن توجد هذه الادلة أبداً ، لأنه من النادر أن يعهد رجل الدولة الى الورق بأفكار من هذا النوع .

٣ — تأسيس الامبراطورية الالمانية

ان دراسة الحرب الفرنسية - البروسية والشروط التي تفجرت فيها ، لاتعنينا بالذات وانما نريد أن نكتفي هنا بتسجيل أهمية هذه الحرب في في القضية التي تهمنا وهي الحركة القومية الألمانية .

لقد أدت الحرب بين فرنسا وبروسيا بالطبع إلى تنفيذ معاهدات التحالف السرية المبرمة في شهر آب ١٨٦٦ بين اتحاد ألمانيا الشمالية ودول الجنوب : زحفت جيوش دول الجنوب تحت قيادة بروسيا ، وحملت مع الجيش البروسي على فرنسا . وقد قوت حرب ١٨٧٠ معنوياً الوحدة الألمانية . وكان منطقياً أن تخرج الوحدة منها . ولا أحد يشك في ذلك .

فمنذ الأشهر الأولى عبرت الصحافة الألمانية في الغالب عن هذه الأمنية واذا لم توجد العقبة في الرأي العام ، ابتداء من ذلك الحين ، فقد ظلت موجودة من جانب السلالات .

وليس ضرورياً أن ندخل في كثير من التفصيلات في هذه الموضوع ، لأن ذلك ، في الحقيقة ، معجب ومسل أكثر ماهو هام ، ولأن القضايا كانت قضايا حب ذات وأنانية وقضايا أشخاص .

ان ما يهمنا بالذات هو أن نعرف كيف تغلب بسمارك على الصعوبات السلالية .

منذ النصر الألماني في سيدان واستسلام نابوليون الثالث ، في ٢ ايلول ١٨٧٠ ، بدأت قضية « تعمير » ألمانيا توضع فعلاً : أراد بسمارك أن يفيد من الظروف لانهاء الوحدة الألمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » أي دون النمسا . ولكن بأي طرق ؟ لقد وجد في محيط بسمارك بعض أشخاص يقولون له : « ان بروسيا رأس الائتلاف الالماني المنتصر . فيكفي أن تقول لدول الجنوب : هاكم ماقررت ، امتثلوا ! » . ولكن بسمارك لم يشأ استعمال هذا الأصول . لقد فضل أن يحصل من سلالات الجنوب على اقتراح الوحدة بنفسها . ولم يكن هذا دون عناء ، وبخاصة من جانب بافاريا . وقال بسمارك إلى الملك ، ولكن سراً ، بطريق عدة وسطاء ، بأنه ينتظر مبادهة من دول الجنوب : وأكد ذلك بقوله : « انني مستعد لاحترام حرية تقريرها ، ولكنني آمل بأن تقوم نفسها بمبادرة طلب الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية » : ان دوق باد الأكبر ، الذي كان يطلب ذلك منذ ثلاثة أعوام ، طلبه حالاً . وقررت فرتامبرغ الدخول في ١٠ ايلول ١٨٧٠ . ولم يكن لدوقية هس الكبرى كبير أهمية في ذلك الحين لأنها كانت معزولة .

بقيت بافاريا : وقـــد أرسل بسمارك إلى مونيخ ، في ٢٣ ايلول ١٨٧٠ ، مفاوضاً ، دلبروك ، واجرى محادثات مع أعضاء الحكومة البافارية . وصرحت الحكومة البافارية بأنها تقبل الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية إذا قبل بسمارك أن يجعل لبافاريا وضعاً خاصاً ، لأن بافاريا طلبت أن تحتفظ بأن يكون لها حق في تمثيل دبلوماسي مستقل ذاتي ، وجيش ذاتي ؛ وعدا ذلك طالبت بثمانيـــة أصوات في البندسرات ، أي مجلس الكونفدراسيون .

رأى بسمارك أن هذه المزاعم مفرطة ، ولكنه انتهى ، خلال المفاوضات التي تمت في فرساي ، الى أن جعل بافاريا تقرر ، وأعلم الملك لويس الثاني بأن الحكومة البافارية إذا لم تقبل بشروط أقل سعة مما كانت تطلب أولاً ، فان بروسيا تستطيع تماماً أن تتفق مـــع دول الجنوب الأخرى وتترك بافاريا منعزلة . وانتهت الحكومة البافارية بالتنازل ووقعت في ٢٣ تشرين الثاني ١٨٧٠ ، معاهدة قبلت فيها الدخول في كونفدراسيون ألمانيا الشمالية . وهـذه المعاهدة تدع لها الحق في أن يكون لهـا جيش مستقل وتمثيل دبلوماسي مستقل ، شريطة أن ينفذ الممثلون الدبلوماسيون البافاريون في الخارج تعليمات الحكومة المركزية ، وبالتالي ، كان هـذا التنازل إرضاء شكلياً تركه بسمارك للبافاريين .

وأثار الشكل ، الذي أعطي لهذه الوحـــدة الالمانية ، قضية اللقب الامبراطوري . لقد اكتفى بسمارك ، في ١٨٦٧ ، بأن يعطي لملك بروسيا لقب رئيس الاتحاد ، أما الآن فقد رأى من الضروري أن يعطى لقب امبراطور ، لأن هذا اللقب له أهميـــة معنوية ويطبع تفوق ملك بروسيا على السادة الألمان الآخرين . وكانت هذه القضية معقدة أيضاً : فقد وضع ملك بافاريا صعوبات ضخمة قبل أن يقبل بأن يأخذ ملك بروسيا لقب امبراطور . وهنا أيضاً ، استعمل بسمارك كثيراً من

المهارة ، وقال إلى ملك بافاريا : « انظر إلى الحالة كما هي ؛ ان ملك بروسيا سيكون امبراطوراً ، شئت أولم تشأ ، وبالتالي ، ان مايمكنك عمله بشكل أفضل ، لأن هذا ينقذ انانيتك ، هو أن تقدم له بنفسك لقب امبراطور . وانتهى ملك بافاريا بأن سلم بهذه الحجة ، ولكن بعد تردد طويل . ووجه الملك لويس الثاني إلى ممثله في فرساي ، مشروعين في رسالتين موقعتين بتوقيعه : في إحدهما يرفض وفي الآخر يقبل ، وترك الممثل البافاري حراً في أن يسلم مايريد . ومن الطبيعي أن يختار ممثله أقل الخطرين ، وسلم الرسالة التي قدمت لغليوم الاول لقب امبراطور.

هكذا حلت القضية ، على مايبدو ، ولكنها لم تحل تماماً ، لأنه كان يراد معرفة ماإذا كان ملك بروسيا يأخذ لقب **امبراطور المانيا او امبراطور الماني** : وهذه القضية خطيرة ، لأن لقب امبراطور المانيا يتضمن ، في نظر الأمراء الالمان ، تفوقاً أعظم من لقب « امبراطـــور ألماني » . وقرر بسمارك لقب « امبراطور ألـماني » . ولكن غليوم الأول كان مقتنعـاً بان اللقب « ملك بروسيا » أفضل من لقب امبراطور ، ولكنه أراد ، إذا كان لابد له من قبول اللقب الامبراطوري ، أن يكون « امبراطور المانيا » . وعندما وقع صك تأسيس امبراطورية المانيا ، في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ في **قاعة المرايا في قصر فرساي** ، لم يكن ليعلم بعد ، حتى الدقيقة الأخيرة ، ماذا كان ملك بروسيا سيأخذ لقب « امبراطور الماني » أو « امبراطور ألمانيا » . حتى ان دوق باد الاكبر ، الذي كان مكلفاً بالهتاف هوخ التقليدية لم يعلم بعد بأي لقب يجب أن ينادي . وكان يجب أن يتكلم بذلك ، في أركان القاعة إلى غليوم الأول ، والى بسمارك. وأخيراً ، باعتبار أن نظام الاحتفال قد نظم سلفاً ، اضطر الدوق الاكبر

ان يلفظ « يعش » دون أن يستطيع التوفيق بين محدثيه . ولكن غليوم الاول كان مستاءاً جداً ، حتى انه ، عندما انتهى الاحتفال ، وخرج من القاعـة ، بعد أن صافح الشخصيات الحاضرة ، لم يصافح بسمارك صانع هذه الوحدة الالمانية ، وبدونه لم يأخذ لقب امبراطور . والواقع ان غليوم الأول أخذ لقب امبراطور ألماني ، لالقب امبراطور ألمانيا .

الفصل السادس

قضية الوحدة الألمانية

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

لقد فسحت قضية الوحدة الألمانية ، في الدور الواقع بين ١٨٧١ – ١٩١٤ ، مجالاً لنوعين من القضايا : قضايا من نوع داخلي ، أي قضايا تعود إلى بنية الدولة الاتحادية الألمانية ، وقضايا من نوع خارجي تعود إلى التوسع الممكن لهذه الدولة الألمانية .

١ – القضايا الداخلية

ان دستور اتحاد المانيا الشمالية ، كما وضع في ١٨٦٧ ، قد حوفظ عليه تماماً تقريباً في دستور الامبراطورية التي تأسست عام ١٨٧١ : والامبراطورية الألمانية ، حسب هذا الدستور ، دولة اتحادية . وقد وضعت لهذه الدولة دوماً قضية دقيقة : وهي قضية العلاقات بين حكومات كل من الدول الألمانية والحكومة الاتحادية . واخذت هذه القضية في الامبراطورية الألمانية ، مظهراً خاصاً ، لأن دولة بروسيا ، بين الدول الاعضاء في الامبراطورية ، كانت ، بنفوسها ، أهم بكثير من الدول الأخرى . وكانت قضية العلاقات بين بروسيا وحكومة الامبراطورية أو ، كما يقول الألمان ، بين بروسيا و « الرايخ » كما يلي : هل بروسيا ، التي تضم ثلثي سكان الامبراطورية ، وملكها في الوقت نفسه امبراطور الماني ، تستطيع

ان تفرض ارادتها على حكومة الامبراطورية أو ، على العكس ، ان حكومة الامبراطورية هي التي تفرض ارادتها على بروسيا .

ولاجتناب الخلاف والشقاق ، نص بسمارك على أن تتحد وظيفة مستشار الامبراطورية مع وظيفة رئيس مجلس بروسيا ، أي ان بسمارك كان في الوقت نفسه رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ومستشاراً للامبراطورية الألمانية . ولكن من الممكن أن نعرف المحذور الذي يمكن أن يتضمنه هذا « الاتحاد الشخصي » بين رئاسة مجلس بروسيا ومستشارية الامبراطورية. فبسمارك ، باعتباره مستشاراً للامبراطورية ، كان مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار رأي الريخشتاغ ، المجلس المنتخب بالتصويت العام ؛ وباعتباره رئيساً لمجلس وزراء بروسيا ، كان مضطراً أن يحسب حساباً لرأي لاندتاغ بروسيا المنتخب حسب نظام انتخابي ـ سنتكلم عنه فيما بعد ـ يؤدي الى نتائج مختلفة جداً عن نتائج التصويت العام . ولذا فان الأكثرية في الريخشتاغ والأكثرية في لاندتاغ بروسيا ، كانتا مختلفتين دوماً . وكان بسمارك متجاذباً بين الريخشتاغ ولاندتاغ بروسيا .

وخلال مرتين قامت محاولة لفصل وظيفة المستشار ووظيفة رئيس مجلس وزراء بروسيا،وحاول بسمارك نفسه هذا الفصل خلال بضعة أشهر،في وقت كان فيه متعباً . ثم ان خلفه كابريفي حاول أيضاً هذا الفصل ، ولم تنجح هذه المحاولة . فاذا وجد رئيس لمجلس وزراء بروسيا يختلف عن مستشار الامبراطورية، فان الاختلاف يكون بين رئيس مجلس وزراء بروسيا والمستشار، ولذا لزم الرجوع الى النظام الذي تصوره بسمارك في الأصل وهو : الاتحاد الشخصي بين رئاسة مجلس وزراء بروسيا ومستشارية الرايخ ، بالرغم من الأحداث التي يقتضيها ويحتملها .

وتبدو أهميـة القضية في رؤية المحاولات التي قامت بين ١٨٧١ و ١٩١٤ لتقوية **وحدة** الدولة الالمانية من وجهة الميكانيكية الحكومية ، وبالتالي لتأمين تفوق الرايـخ بقوة أكثر على الحكومة البروسية . وفي هذا الاعتبار تجب دراسة ثلاث نقاط : قضيـة وزراء الامبراطورية ، وقضية ماليـة الامبراطورية ، وقضية النظام الانتخابي البروسي . وهذه القضايا مختلفة ومتنوعة ، ولم يتفق المؤلفون الالمان عليها .

قضية وزراء الامبراطورية . - أثنـاء انشاء الدستور كان **وزير الامبراطورية** الوحيـد ، المستشار بسمارك . وكان إلى جانبـه مكاتب (دواوين) تعالج القضايا العائدة لاختصاص الحكومة الاتحادية ، ولكن لمن يجب التوجه لتنفيذ الاوامر ؟ كان يتوجـه إلى الوزراء في كل دولة من الدول . ومن جهة أخرى ، كان الوزراء البروسيون ، على العموم ، يمثلون باسم المستشار أمـــام الريخشتاغ ، ويدافعون عن مشاريع القوانين . إلا أن هذا النظام بدل شيئاً فشيئاً : فقد أنشأ بسمارك وزارات امبراطورية تسمى رسميـاً « مكاتب امبراطوريـة » : مكتب الشؤون الخارجيـة ، مكتب البحرية الامبراطوريـــة ، المكتب الامبراطوري للخطوط الحديدية ، المكتب الامبراطوري للبريد والبرق ، والعدل ، والمالية . وعلى رأس هذه المكاتب وضع **امناء الدولة** . ويرتبط أمناء الدولة هـؤلاء بالمستشار مباشرة ويساعدونه . وبالتالي ، فقـد أدى إنشاء المكاتب الامبراطورية ،أي الوزارات الامبراطورية ، في الواقع ، الى تضييق اختصاصات الوزراء البروسيين ، وذلك لأن الوزراء البروسيين ظلوا حتى الآن يقومون بوظيفة وزراء امبراطورية في بعض الأحوال ، وهذا العمل يعتبر بلا منازع تقدماً في اتجاه **الوحدة** .

ومن جهة أخرى ، كان بسمارك يعين في الغالب أمناء الدولة ، أي

وزراء الامبراطورية ، كممثلين لبروسيا لدى **البندسرات** . وهذا العمل أيضاً كان وسيلة غير مباشرة لالحاق بروسيا بالرايخ . وكانت بروسيا تتصرف في البندسرات بـ ١٧ صوتاً على ٤٢ . وهذه الـ ١٧ صوتاً كانت تحت تصرف المستشار الذي كان الوقت نفسه رئيساً لمجلس الوزراء البروسي. ولم يكن بسمارك ، من أجل التعليمات التي يعطيها إلى هؤلاء المندوبين في البندسرات ، ليتخذ أبداً رأي مجلس الوزراء البروسي . ولذا فان ممثلي بروسيا في البندسرات كانوا في الواقع ممثلي السلطة الاتحادية أكثر مما هم ممثلو الدولة البروسية .

وتساءل بسمارك ، بعض الوقت ، ما إذا كان هنالك مجال للذهاب الى أبعد من ذلك وانشاء **مجلس وزراء الرايخ** . وحاول أن يعمل في هذا الاتجاه . ولكنه عدل بسرعة ، لأنه رأى بأنه اذا انشأ مجلس وزراء الرايخ ، فمن الممكن أن يكون ذلك فرصة للرايخشتاغ ، بأن يطالب باقامة نظام برلماني لايريده بأي ثمن .

وظلت الحالة ملتبسة ، ومع ذلك ، يجب الاعتراف ، فيما يتعلق بالسياسة الداخلية ، بأن فكر بسمارك لم يكن مطمئناً وحازماً كما كان في السياسة الخارجية . ولذا ترك الى خلفائه ، في هذا الاعتبار ، حالة غير معروفة جيداً . وبعد سقوطه في ١٨٩٠ نما التنافس بين بروسيا وحكومة الامبراطورية ، لأن المستشارين لم يكن لهم نفس الجاه الشخصي الذي كان لبسمارك : فقد تفاقم الاختلاف بين الفكر البروسي وفكر المانيا الجديدة . وقد أضعف هذا الاختلاف سلطة المستشار ، لأن الوزارة البروسية كانت تدافع بشدة وحدة عن امتيازاتها حيال مستشارية الرايخ .

قضية مالية الرايخ ــ كانت الموارد ، التي تتصرف بها حكومة

الامبراطورية لدفع نفقات الحكومة الاتحادية ، تأتي من حصيلة الجمارك وحصيلة بعض ضرائب الاستهلاك ، مثل الضرائب على التبغ والبيرة والملح وضريبة الطابع ، وهذه الموارد لاتكفي لدفع النفقات . وكانت حكومة الامبراطورية تستنجد بما كان يسمى « التكاليف التسجيلية » . ولبيان ذلك يكفي أن نقبل مثلاً أن الموازنة الاتحادية كانت في عجز ، في سنة من السنين ، بمائتي مليون مارك . ولذا كان يجري توزيع هذه المائتي مليون مارك بين الدول الاعضاء في الامبراطورية بنسبة السكان في كل من هذه الدول ، وبعد ذلك تتكيف كل دولة كما تريد لدفع حصتها من هذا التكليف في صناديق الامبراطورية . ولهذا النظام محذور : وهو أن حكومة الامبراطورية تجد نفسها ، لحد ما ، في حالة تبعية حيال الدول . ويستطيع مندوبو الدول ، في البندسرات ان يبدو ملاحظات على رقم التكليف الذي طلب منهم ، اذا بدا لهم أن هذا الرقم مبالغ فيه ، وهذه الملاحظات يمكن أن تؤدي الى مناقشات بين حكومة الامبراطورية وحكومة هذه الدولة أو تلك .

فكر بسمارك باصلاح مالية الرايخ لاعطاء الحكومة الاتحادية موارد خاصة مستقلة عن « التكاليف التسجيلية » التي تدفعها الدول ، ولهذه الغاية — ولكن في جزء فقط — قرر في ١٨٧٩ زيادة الرسوم الجمركية والزام المانيا بسياسة حماية جمركية . هذا ولما كانت حصيلة الرسوم الجمركية تدفع في صندوق حكومة الامبراطورية ، فالزيادة تجهز حكومة الامبراطورية بموارد أكثر أهمية مما في السابق . ولكن البندسرات لعب على بسمارك لعبة سيئة : فقد قبل بزيادة الرسوم الجمركية وصوت على تعديل يوزع بموجبه فائض الحصائل ، التي تتجاوز رقماً معيناً ، بين الدول .

ولم يعط الاصلاح الجمركي موازنة الامبراطورية فـــائدة عظيمة ، لأن الدول أفادت من الوجهة الضريبية أكثر بكثير من الامبراطورية .

ثم استؤنفت المحاولة ، فيما بعد ، في ١٩٠٨ ، وقام بها في هـذه المرة المستشار **بولوف** . فقد وضع مشروع اصلاح من شأنه تجهيز حكومة الامبراطورية بموارد جديدة تأتي عن **ضريبة الارث** . وقال بولوف ان هذا الحل عادل ، من الوجهة الاجتماعية ، وافضل من زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض دون تمييز على جميـع طبقات السكان . أما الضريبة على الارث ، على العكس ، فتصيب بخاصـة الناس الأغنياء . ولكن عندما طرح هـــذا المشروع للمناقشة ، في ٢٤ حزيران ١٩٠٨ ، أمام الرايخشتاغ ، صوت المحافظون « ضده » كما صـــوت « ضده » الوسط الكاثوليكي ، لأنه كان ، في ذلك الحين ، في خلاف مع بولوف ويأمل في اسقاطه . واجل المشروع بأقلية ضعيفة : ١٩٥ صوتاً ضد ١٨٧ صوتاً ولم يتم اصلاح المالية الاتحادية . وعلى اثر هذا الاخفاق قـــدم بولوف استقالته كمستشار . وهنا ايضاً تم الوصول بالاجمال الى نتيجة سلبية .

الاصلاح الانتخابي البروسي . ــ لقد بينا المحاذير التي يبديها « اختلاف الأكثرية » بين الرايخشتاغ واللاندتاغ البروسي . كان الرايخشتاغ يساق بالتصويت العام ، بينما كان اللاندتاغ البروسي يساق حسب نظام معقـد للغاية يسمى « نظام الطبقات » . ولمعرفـة مجريات الأمور يكفي أن نأخذ دائرة انتخابية معينة : فعندما تجمع كل الضرائب الـــتي تدفعها هذه الدائرة الانتخابية المعينة ،ولتكن مثلاً ٩٠٠٠٠٠ مارك ، يقسم المجموع إلى ثلاث شطائر ، كل واحدة منها ٣٠٠٠٠٠ مارك ، ثم تؤخذ قائمة الناخبين وقد كتب إلى جانب اسم كل منهم رقم الضريبة التي يدفعها . ثم توضع

قائمة الناخبين الذين يدفعون ضرائب أكثر من غيرهم ، حتى مبلغ ٣٠٠٠٠٠ . وعندما نصل إلى هذا المجموع ، نتوقف . وهـذا الفريق من الناخبين الذي ألف على هذا النحو يشكل الطبقة الاولى . ثم يؤلف بنفس الصورة ، حسب رقم الضريبة المدفوعة من كل واحد من المكلفين طبقة ثانية وثالثة من الناخبين . فاذا وجد ، في دائرة انتخابية معينة ، ناخب يدفع ١٠٠٠٠٠ مارك ضريبة ، وثلاثـة يدفع كل منهم ٥٠٠٠٠ مارك وخمسة يدفع كل منهم ١٠٠٠٠ مارك ضريبة ، فان هؤلاء الثمانية ناخبين الذين يدفعون جميعـاً ٣٠٠٠٠٠ مارك ضريبـة يؤلفون ، وحدهم ، « الطبقة **الاولى** » من الناخبين . و « الطبقة » الثانية يمكن أن تتألف من مائتي ناخب ، مثلاً . ثم ان جميع الذين لايتبعون الطبقة الاولى ولاالثانية ، يكونون في الثالثة وعددهم كثير بالطبع .

كانت كل طبقة تنتخب عدداً من الناخبين « من الدرجة الثانية » . « الطبقة » الأولى تنتخب ، مثلاً ، ثلاثة ناخبين من الدرجـة الثانية ، و « الطبقة » الثانية ثلاثة ، والثالثة ثلاثة أيضاً . فاذا وجد في الطبقة الأولى ثمانية ناخبين ، فإن صوت كل واحد منهم له أهمية عظيمة ، ولكن، في الطبقة الثانية ، حيث يكون الناخبون ٢٠٠ أو ٣٠٠ ، فانهم يمثلون قليلاً جداً . وفي الطبقة الثالثة ، حيث يكونون مثلاً ٣٠٠٠٠ ، فانهم يمثلون أقل من ذلك أيضاً ، لأنهم لاينتخبون مع ذلك إلا ثلاثة ناخبين من الدرجة الثانية . وعندما ينتخب الناخبون من الدرجـة الثانية النواب للاندتاغ البروسي ، فمن البديهي ، في هذا النظام ، أن يعتبر صوت الأغنياء أكثر بكثير من صوت الناس الذين يكون دخلهم متواضعاً ومحدوداً .

وقد صرح بسمارك في ١٨٦٧ أن هذا النظام مضحك تماماً ولكن هذا المضحك نما وتفاقم مع الزمن . ففي الأحياء الغنية ، في برلين ، حيث

يقيم كبار الصناعيين وكبار أصحاب المصارف كان عدد أفراد الطبقة الأولى صغيراً جداً ممن يملكون موارد ضخمة ويدفعون ضرائب ضخمة ، ونجد في الطبقة « الثالثة » اناساً يملكون ثروة محترمـــة ، ولكنهم يجدون أنفسهم في مكان بسيط لأن الطبقة الأولى والثانية « ممتلئتان » ، حتى اننا نجد أسماء بعض الوزراء مكتوبة في الطبقة الثالثة للناخبين ، لأنهم يكسبون من المال أقل بكثير مما يكسبه صناعي كبير أو صاحب مصرف ضخم .

وفيما يتعلق بنتائج هذا النظام ، وجد في ١٩٠٨ — ١٩٠٩ في الطبقة الأولى ٤٪ من الناخبين تقريباً ، وفي الثانية ١٣و٥٪ وفي الأخيرة ٨٢و٥٪ والنتيجة ، هي أنه لايوجد تقريباً اشتراكيون في لاندتاغ بروسيا : ففي ١٩٠٨ وجـد ٧ ؛ وفي ١٩٠٩ ، وجـد ٣ ، بينما كان الاشتراكيون كثراً في الرايخشتاغ . ومن الطبيعي أن تطلب أحزاب اليسار ، في الرايخشتاغ ، حذف نظام « الطبقات » . وصرحت بأنه كان من اللازم أن يساق اللاندتاغ في بروسيا كما يساق الرايخشتاغ أي بالتصويت العام . وعلى العكس ، كانت أحزاب اليمين ، المحافظون ، راضية جـداً عن هذا النظام الذي يؤمن لها في لاندتاغ بروسيا ، نفوذاً مسيطراً .

وضعت قضية اصلاح النظام الانتخابي البروسي بشكل حاد في الفترة الممتدة من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠. وتحت تأثير الثورة الروسية لعام ١٩٠٥ نظم الحزب الاشتراكي ، في بروسيا ، وفي كثير من مدن ألمانيا ، مظاهرات كبرى لاصلاح النظام الانتخابي البروسي. حتى ان ملك بروسيا ، الامبراطور الألماني ، في خطاب العرش الذي وجهه إلى اللاندتاغ في تشرين الأول ١٩٠٨ ، رأى ضرورة الاصلاح الانتخـابي . وفي شباط ١٩١٠ قدمت الحكومـة البروسية مشروع اصلاح . ولكن هـذا المشروع كان يحافظ على نظام الطبقات ، وعدله اللاندتاغ آخذاً بعين الاعتبار بعض عناصر جديدة : فمن

ذلك أنه يمكن منح « ترقية » « طبقـــة » للناخبين الحائزين على ألقاب جامعية أو الذين مارسوا وظائف بلدية . ولكن لم يكن كل هذا ناجعاً : فاذا طبق هـذا النظام الجديد فربما تضم الطبقة الأولى ٧٪ من الناخبين عوضاً عن أن تضم ٤٪ ؛ والطبقة الثانية تضم ١٧٪ عوضاً عن ١٣٪ ، ولا تتغير الحالة . وكان هذا النظام خجولاً جداً ولا يحقق مطلقاً المساواة في الهيئة الانتخابية. ولذا كوفح هذا المشروع كثيراً وسحبته الحكومة. وهنا أيضاً لم يعمل شيء .

وهكذا ظلت القضية الأساسية ، قضية العلاقات بين بروسيا والرايخشتاغ، دون حل . وقبيل حرب ١٩١٤ وجد في ألمانيا جـــدل شديد في هذا الموضوع ، وحاولت أحزاب اليسار أن تعرض على الرايخشتاغ قضايا يبدو أنها كانت بصورة عادية من اختصاص اللاندتاغ البروسي : ففي ١٩٠٥ ، قام اضراب عظيم لعمال المناجم في حوض الرور ، وكان هذا الاضراب أعظم اضراب ألماني شهده الدور الذي يهمنا . فقد وجدت مناجم الرور في الأرض البروسية . وكان يراد معرفة هل ستناقش القضية أمام اللاندتاغ البروسي أو أمام الرايخشتاغ ؟ وقـــدم الاشتراكيون أمـام الرايخشتاغ استجواباً ، لأنهم كانوا يعلمون جيـداً أن عرض القضية أمام اللاندتاغ لايفيد في شيء ، لأن الاكثرية كانت فيه محافظة . وأخيراً ضغط الرايخشتاغ على الحكومة البروسية لترضي عمال المناجم إرضاءاً جزئياً . وكان في صالح أحزاب اليسار أن ينمو هذا الأسلوب . وعلى العكس ، قاومت العناصر المحافظـة وارادت ان تتمسك بروسيا بالدور الذي رسمه الدستور لهـا في الامبراطورية وعارضوا جميع النزعات التي تهدف الى المركزية .

ومن الممكن القول ان النظام الدستوري الالماني ظل « ناقصاً » ولم

يتم . وتوجد فيه قضية عتيدة ، وهي قضية معرفة ماذا كانت حكومة الامبراطورية تستطيع أن تكره الحكومة البروسية على اتخاذ موقف معين ، أو أن الحكومة البروسية ستظل مستقلة . لقد رأى بعض المؤرخين أن هذه الحالة حرجة جداً ، حتى انهم قالوا بأن هذا سبب من الأسباب التي من أجلها قامت ألمانيا بحرب ١٩١٤ . ويبدو في نظرنا أن هذا الرأي مبالغ فيه ، لأن الرأي العام الالماني لم تستهوه هذه القضية ، ولم تكن القضية الألمانية ، عام ١٩١٤ ، قضية داخلية ، بل كانت قضية خارجية .

٢ ـــ القضايا الخارجية

لقد حقق بسمارك ، في ١٨٧١ ، الوحدة الالمانية بشكل « ألمانيا الصغرى » ، أي ان الامبراطورية الالمانية لم تشمل جميع الشعوب الناطقة بالألمانية . فقد وجدت شعوب ناطقة بالالمانية في البلاد البالطيكية نتيجة لاستعمار قديم قامت به الطرق الرهبانية التوتونية في العصر الوسيط . ووجدت جماعات ألمانية في هونغاريا في منطقة بحيرة بالاتون : وهم ألمان هاجروا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر . ووجدت أيضاً جماعات ناطقة بالالمانية في ترانسلفانيا . ولا نريد ان نتكلم عن الشعوب الناطقة بالالمانية في سويسرا .

ولكن وجود النوا الالماني ، في البلاد البالطيكية و في هونغاريا الغربية أو في ترانسلفانيا ، لم يكن بالقضية التي يمكن أن يكون لها كثير من الاهمية العملية في ذلك العصر ، بينما وجدت قضية يمكن أن تكون لها أهمية مباشرة : وهي قضية **المان النمسا** الذين تركهم الحل البسماركي

خارجاً عن الامبراطوريـــة الالمانية بعد أن كانوا تابعين من قبل للكونفدراسيون الجرماني منذ عام ١٨١٥ .

قضية ألمان النمسا . - في ١٨٧٠ - ١٨٧١ كانت النمسا الأصلية ، لأن النمسا وهونغاريا منذ ١٨٦٧ الفتا دولتين متحدتين فقط في عدد من القضايا المشتركة ، تضم مايقارب ١٩ مليون نسمة : وكانت الشعوب الناطقة بالألمانية تشكل جملة ٧ ملايين نسمة ، أي ٣٦٪ من رقم السكان ، بينما السلافيون ، أي : التشيكيون وبولونيو غاليسيا ، وروتين غاليسيا والمنطقة المتاخمة لجبال الكربات وسلافيو الجنوب ، يشكلون ٥٩٪ من السكان .

وكان الصعيد ، الذي توجد عليه الشعوب الناطقة بالألمانيـة بشكل جماهير كثيفة ، يتألف من النمسا - العليا والنمسا - الدنيا ، وستيريا ، وبلاد سالزبورغ ، والتيرول الشمالي ، ومنطقة انزبروك ، وأخيراً القسم الشمالي من كارانثيا . هـذه هي « بالاجمـال » المنطقة الألمانيـة من النمسا . ولم تكن المانية صرفاً ، لأنه كان فيها هنا وهناك « تسربات » عناصر سلافية : في فينا ، مثلاً يوجد ، في عـام ١٨٧٠ ، أكثر من ٦٠٠٠٠ تشيكي ، وكان للعنصر الألمـاني تفـوق عريض جـداً في هذه المنطقة . وخارجاً عن هذا الصعيد ، يوجد أيضاً جماعة المانيـة ، ولكنها منفصلة عن الأخرى ، في المحيط الجبلي لبوهيميا وهم : « ألمان السوديت » . ويوجد ألمان في مورافيا ، وأخيراً في سيليزيا النمساوية ، وبخاصة منطقة تروباو ، حيث أتى الالمان وشكلوا ما يقارب ٤٥٪ من السكان . وفي المناطق الأخرى من النمسا ، على العكس ، لا يوجـد المان : فلا نجـــدهم في غاليسيا أو في البوكوفين أو في كارنيول أو في دالماسيا .

وفي الدولة النمساوية كان التفوق السياسي بيد الألمان ، بالرغم من أنهم يؤلفون ٣٦٪ من السكان فقط . فالموظفون ، وعلى كل حال الموظفون المتوسطون والأعلون تقريباً كانوا دوماً المانا ، وكانت الألمانية لغة الادارة . وكانت « القوميات » غير الألمانية تنازع تفوق الألمان . ولا نريد أن ندخل هنا في تفصيلات السياسة الداخلية النمساوية ، ولكننا نريد أن ندل ببساطة على حادث مميز وهو : انه في حوالي ١٨٧٥ ، كان في الرايخسرات حزبان المانيان : حزب محافظ وحزب ليبرالي ، وسبعة أحزاب غير المانية : حزب تشيكي ، حزب بولوني ، حزب روتيني ، حزب سلوفيني ، حزب كرواتي ، حزب إيطالي ، وحزب روماني يمثل سكان البوكوفين ونرى في هذا ما نراه من تنافر واختلاط في الاعراق والسكان . ويظهر ذلك جلياً في البرلمان النمساوي . وهذه الحالة تدع مجالاً لصعوبات لا تنتهي . حتى ان تاريخ السياسة الداخلية للنمسا منذ ١٨٧١ كان مصنوعاً من مناقشات في قضايا اللغة التي يجب أن تستعمل في الادارة أو في التعليم ، أو أمام المحاكم . وكان الالمان طوراً يرفضون مطاليب القوميات وطوراً يضطرون إلى إرضاء هذه المطاليب جزئياً . وكانت القضية التي وضعت من وجهة نظر السياسة الألمانية هي الآتية : بما أن هؤلاء الالمان في النمسا يشعرون بأنهم في حالة عدم استقرار ، لأنهم كانوا أقلية بالنسبة إلى السلافيين ، أفلا يوجد مجال للتفكير بربط ألمان النمسا بالامبراطورية الألمانية ؟

لقد وضعت قضية « الانشلوس » على الصعيد النظري بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ولا بد لنا في هذه القضية من أن نرى وجهة النظر الألمانية من جهة ، ووجهة النظر النمساوية من جهة أخرى :

وجهة النظر الألمانية . — يجب أن نميز بعناية وجهة نظر بسمارك

ووجهة النظر التي كانت ، بعد سقوط بسمارك، وجهة نظر انصار الجامعة الجرمانية . ان هاتين الوجهتي نظر متعارضتان تعارضاً كاملاً .

لقد أوضح بسمارك رأيه في قضيـة ألمان النمسا ، في شهر حزيران ١٨٧٠ ، قبل انهاء الوحدة الألمانية ، بشكل « المانيا الصغرى » عندما قال في حديث له مع سفير النمسا : « ليس لنا أي مصلحة في أن نرى تداعي الملكية النمساوية - الهونغارية وأن نجد أنفسنا أمام هذه القضية غـــير القابلة للحل » : ماذا نضع مكانها ؟ كان بسمارك ينظر إلى القضية بالشكل التالي : إذا ضمت الامبراطورية الألمانية المان النمسا ، أي إذا حققت الانشلوس ، أثارت مباشرة قضيـة تفتيت الامبراطوريـة النمساوية - الهونغارية وانهيارها ، ويرى بسمارك بأنه ليس في مصلحة المانيا اثارة هذا الانهيار ، وبالتالي يفضل التخلي عن ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية.

وعبر بسمارك عن وجهة النظر هذه في شهر آب ١٨٧١ في مقابلة له مع امبراطور النمسا - هونغاريا ، فرانسوا - جوزيف ، في سالزبورغ فقد قال له : ان المانيا لا تفكر ولن تفكر أبداً بالاستيلاء على البلاد الألمانية في النمسا . وأخيراً ، في كانون الأول ١٨٧١ ، صرح من جديد إلى سفير النمسا ، **كارولي** ، بأنه يرغب في الحفاظ على علاقات طيبـة مع امبراطورية النمسا - هونغاريا ولا يفكر بـ« الانشلوس » .

لقد كانت تصريحات بسمارك باتة اذن . ولكن يجب ملاحظة الاعمال أيضاً ، ولقد كانت أعمال بسمارك واضحة : فمنـذ ١٨٧٥ حقق سياسة تسمى « وفاق الاباطرة الثلاثة » وادخل فيه معاً النمسا - هونغاريا وروسيا. ولم تدم هذه السياسة لأن الأزمة الشرقية من ١٨٧٧ -- ١٧٧٨ وضعت تعارضاً بين مصالح النمسا - هونغاريا ومصالح روسيا . واضطر بسمارك

أن يختار ، في ذلك الحين ، بين النمسا - هونغاريا وروسيا ، فاختار النمسا - هونغاريا . وفي ١٨٧٩ صرح : « ان تحالف المانيا والنمسا - هونغاريا سيكون أفضل ضمان للسلام في أوربة » . وبالفعل قام بسمارك ، في صيف ١٨٧٩ ، بمفاوضة مع وزير الشؤون الخارجية النمساوي- الهونغاري الكونت آندراسي . وهذه المفاوضة أدت ، بالرغم من معارضة الملك - الامبراطور غليوم الاول - فقد كان الامبراطور الألماني معادياً جداً ، في ذلك الحين ، لتحالف مع النمسا - هونغاريا، ولكن بسمارك خالفه - إلى معاهدة حلف ٧ تشرين الأول ١٨٧٩ ، المبرمة بين النمسا - هونغاريا والمانيا والموجهة ضد روسيا ، وظل هذا التحالف أساساً لسياسة بسمارك الخارجية وخلفائه ، كما كان « نقطة ثابتة » للسياسة الأوربية حتى ١٩١٨. ومن الواضح أن بسمارك،بعقده هذا الحلف مع النمسا - هونغاريا ، وضمانه النمسا - هونغاريا ضد الأخطار الخارجية ، يكون قد تخلى « بالعمل نفسه » عن كل فكرة ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . وهذا يعني التخلي الرسمي عن كل نزعة للضم ، أي « الانشلوس » .

وعدا ذلك ، يرى بسمارك ، وقد قال ذلك مراراً ، أن الامبراطورية الالمانية « مشبعة » ، حتى انها من وجهة النظر الأرضية - منتهية تماماً . وبرأيه ، أن لا مجال للبحث عن توسع جديد . وفي الواقع ، يجب الا نتصور أن بسمارك في هذا الدور ، كبسمارك السنوات السابقة : كان بسمارك السنوات السابقة حربياً ، ولكنه لم يكنه بعد ١٨٧٠ ، ولا يحرص على المخاطرة بحرب يمكن أن تضع على بساط البحث كل ما حصل عليه من فوائد . ولذا كان نصيراً لسياسة الاستقرار . وقد قال رادوفيتز، أحد أعوان بسمارك ، أحد أعوانه الخلص الذي عملوا معه بعد ١٨٧٠ ، في ١٨٧٩ ،

إلى سفير النمسا : « ترى ، ان عظمة بسمارك هي أنه فهم أن المانيا لا يمكن أن يكون لها عدو اخطر من الجامعة الجرمانية . وكان لجم الجامعة الجرمانية جهد بسمارك الدائم ، وتوجيه أصحاب المذاهب ، وأنصار الجامعة الجرمانيـــة العمليين ، أي الجنرالات المتعطشين للانتصارات والعسكريين المتحذلقين المتباهين . ان بسمارك يرى أنه اذا افسد عمله شيء، فذلك صياح هؤلاء المتعصبين الذين يطالبون بتوسيع الامبراطورية الالمانية باتساع نطاق اللغة الالمانية». ولقد كان موقف بسمارك ، على هذا الصعيد، واضحاً تماماً : انه لا يريد أن ينهي الوحدة الألمانيـة بضم ألمان النمسا .

ولكن إلى جانب هذه الارادة البسماركية التي حافظ خلفاؤه في الحكم عليها بمجموعها ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ، من وجهة النظر الألمانية ، قرع جلجل آخر وهو حركة الجامعة الجرمانية .

حركة الجامعة الجرمانية . - يرجع تاريخ هذه الحركة إلى ١٨٩١، بعد أن سقط بسمارك في آذار ١٨٩٠ : ففي ٩ نيسان ١٨٩١ انشئت، في برلين ، « عصبة أنصار الجامعة الجرمانية » . وكانت في الأصـــل منظمة تهتم خاصة بالتوسع الاستعماري . والدليل على ذلك أن أول رئيس لهذه العصبة كان الدكتور بيترز وهو استعماري الماني معروف جـداً . وكان له دور كبير في تشكيل افريقية الشرقية الألمانية . ولكن الجامعة الجرمانيه مالبثت أن غيرت صفتها ، وجعلت برنامجها دعم المشاريع الألمانية في الخارج « في جميع البلاد » وكما يقول البرنامج « حيث يوجد المان ». وطالبت بسياسية خارجية نشيطة ، قويـة في اوربة وفي خارج اوربه ، سياسة قوة .

ان ما يهمنا ، فيما يتعلق بموضوعنا من العصبة الجامعة الجرمانية ، هو

انها في الوقت الذي كانت تضم فيه اكبر عدد من المشتركين ، في ١٩٠١ ، كان عددهم ٢٢٠٨٠ . وفي ١٩١٣ لم يكن عندها اكثر من ١٧٧٠٠ مشترك. ولكن كان لهؤلاء المشتركين « وزنهم » لأن العصبة لم تكن لتضمم أياً كان ، بل كانت تنتقي على العموم اناساً من أصحاب النفوذ . ثم بدل بيترز بسرعة. وكان يدير العصبة فعلاً ، من ١٨٩٤ الى ١٩٠٨ ، هاسّ وكان استاذاً للاحصاء في جامعة ليبزيغ ونائباً في الريخشتاغ وعضواً في الحزب « القومي الليبرالي » . وعندما توفي هاس ، في ١٩٠٨ حل محله في توجيه العصبة هينريك كلاس الذي كان زمنا طويلاً مساعده . وما زال هينريك كلاس رئيساً بعد ١٩١٤ ، وظل كذلك اثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ .

برنامج الجامعة الجرمانية . يصرح برنامج عصبة الجامعة الجرمانية بأن التوسع « مرحلة ضرورية لنمو كل هيئة تكبر » . وعلى الامبراطورية الألمانية ان تبحث عن توسع في المكان ، وفي هذا مايعاكس المذهب البسماركي ، وان تبحث عن هذا التوسع على أساس فكرة القومية . وقد اعطى هاسّ في « كتابه السياسة العالمية » التعريف التالي للقومية : « جمع اناس من أصل مشترك ، يتكلمون لغة واحدة ، ونموهم السياسي والثقافي مشترك . وعندهم وعي بقرابتهم » .

ويصرح هاسّ : « يجب العمل على تواجد حدود الشرق وحدود الأمة » . ويقول : ان المانيا ليست بعد « دولة قومية » لانه يوجد خارجا عن حدود الرايخ جماعات من « قومية المانية » : المان النمسا ، المان هونغاريا ، المان البلاد البالطيكية . ويلحق بذلك السكان الناطقين بالألمانية في سويسرا . ثم انه يذهب شيئاً فشيئاً الى ابعد من ذلك ويصرح ، بعد كل شيء ، بأن الفلاماندبين والهولانديين يتكلمون اللغة القريبة من الألمانية ، « الالمانية المنحطة » ، وبالتالي ، يجب أيضاً ربطهم بالجماعة الجرمانية .

ويتوصل الى هذا ويقول : « الامبراطورية الألمانية في عام ١٩٠٥ تضم مايقارب ستين مليون نسمة : وخارج الحدود الأمبراطورية يوجد خمسة وعشرون مليون الماني . فاذا ارادت المانيا ان تصبح « دولة قومية » يجب ان تشمل الشعوب الناطقة بالألمانية » . وبهذه المناسبة ، يصرح هاس بانها تستطيع ان تشمل « بعض الشعوب الصغيرة » غير الألمانية ، غير القادرة على تشكيل « دولة مستقلة » كالشعب التشيكي. والفالونيين ، أي الشعوب الناطقة بالفرنسية في بلجيكا .

ومع ذلك يرى هاس ان بعض النتائج لايمكن ان تُبلغ مباشرة : وقال: في هذه الأونة لاداعي للمطالبة بالمان النمسا ،ولكن اذا أعطت النمسا امارات ضعف، فمن الممكن ان يكون الأمر بشكل مغاير . وكذلك لاداعي للمطالبة بالمان البلاد البالطيكية ، ولكن ، اذا وجدت روسيا في حرب مع دول أخرى ، فان الوضع يمكن ان يتغير . وبالمقابل ، كان من رأيه ان تسوى باسرع مايمكن قضية هولاندا و بلجيكا ، أي اجبار هذه البلاد على ان تشكل مع الامبراطورية الالمانية « اتحاداً فيدرالياً » . وادرك ان هذا يعني العمل على نقيض التقليد البسماركي . ولكنه كان يعلل بأن بسمارك مات في ١٨٩٨ ، ولاشيء يبرهن على انه لو عاش طويلا لما غير رأيه : وقال هاس : « ليس للوصية السياسية من قيمة الا للجيل الذي صنعت له » .

وعبر عن فكرة ربط المان النمسا صراحة آخرون من انصار الجامعة الجرمانية ، ولم يكونوا على رأس العصبة ، وعندهم حرية كلام اكثر من غيرهم : وهذه حال رايمر ، فقد ذكر في كتاب صدر في ١٩٠٥ واسمه « المانيا الجامعة الجرمانية »، بانه يجب دمج الاقاليم الألمانية في النمسا في جسم الامبراطورية الألمانية . وهذه أيضاً حال رجل معروف كثيراً وهو

فريديريك نويمان ، فقد كتب في كتاب نشره عام ١٩٠٥ : « ان الحل « المانيا الصغرى » الذي حققه بسمارك للقضية الالمانية ، كان أفضل حل في الماضي ، ولكنه ليس حلاً لجميع القضايا الالمانية في المستقبل » .

ولاننسى مع ذلك انه لايمكن ان يقبل بأن الحزب الجامع الجرماني يعبر عن رأي اكثرية الألمان أو عن رأي الحكومات الألمانية : فقد كان الاشتراكيون والكاثوليك يكافحون حزب الجامعة الجرمانية باستمرار. ومن جهة أخرى ، اذا نظرنا عن كثب العلاقات بين عصبة الجامعة الجرمانية والحكومة الألمانية ، قبل ١٩١٤ ، رأينا ان العصبة والحكومة كانت في الغالب على خلاف ، مثلاً ، بمناسبة القضية المراكشية ، ولايوجد الا نقطة واحدة كانتا فيها باستمرار على اتفاق : وهي السياسة التي يجب سلوكها في الامبراطورية العثمانية . اما في قضية المان النمسا ، فما من شك في ان الحكومة الالمانية اطرحت وجهات نظر انصار الجامعة الجرمانيـــة .

وجهة النظر النمساوية ـ . لقد كان رجال الدولة الألمان لايستطيعون بحق ان يتصوروا ربط المان النمسا بالامبراطورية الألمانية . ولكن وجد في النمسا أناس من هذا الرأي وهم رجال الكتلة التي تسمى « الحركة القومية الألمانية في النمسا » والتي سمت نفسها فيما بعد : « الحركة المناصرة للجامعة الجرمانية في النمسا » . وكان على رأسها رجل يسترعي النظر وهو **جورج شونرر** ،وكان نائباً في البرلمان النمساوي منذ ١٨٧٣ ، ويكاد يبلغ عمره في ذلك الحين الثلاثين عاماً . وكان شونرر يمتاز بصفات المحرض : فقد عرف كيف يوقظ الحركة ويجذب المشتركين . ولكن لم يكن عنده أي حس سياسي . ولنلاحظ انه لم يتعلق بتشكيل حزب اصلي

خاص . وكل مايريده هو خلق حركة رأي يمكن ان تؤثر على الأحزاب السياسية الموجودة .

لقد وضع برنامج حركته القومية الالمانية بشكل غامض في العام ١٨٨٢ وحرره مؤرخ شاب نمساوي أصبح فيما بعد معروفاً وهو فريد يونغ . وكان يقصد تقوية تلاحم القومية الألمانية في النمسا » ولذا اراد ان يغير الدستور النمساوي ، وينتزع ، من الارض النمساوية ، غاليسيا ،والبوكوفين ، وكارنيول وهي مناطق لايوجد فيها المان ، وان يعطي هذه المناطق نظاماً خاصاً ، وان ينظم دولة نمساوية المانية قوية حقاً من المناطق التي تكون فيها اكثرية عظمى من الألمان ، وأن يوجه سياسة هذه الدولة « في اتجاه المصالح الألمانية » فقط ، وان يجعل من التحالف مع الامبراطورية الالمانية قاعدة دائمة للسياسة الخارجية ، قاعدة راسخة لايمكن لأي حكومة ان تمسها .

وفي الواقع نمت الحركة نمواً بطيئاً : ففي انتخابات شباط ١٨٩١ ، احرز شونرر واصدقاؤه سبعة عشر مقعداً في البرلمان ، ونجحوا في اوساط الشبيبة ، وبخاصة الطلاب ، بينما اصطدموا بمقاومة ضخمة من جانب المحافظين الالمان ، حتى ومن الأحرار الليبراليين ، ولكن المقاومة الهامة آتت من الكاثوليك .

نمت دعاية شونرر كثيراً حوالي ١٩٠٠ لأن المنازعات ، في ذلك التاريخ ، كانت عنيفة جداً في النمسا : وخامر الألمان انطباع بأنهم مهددون شيئاً فشيئاً بصعود « السلافيين » . ونظم شونرر ، في ذلك الحين ، حركة متممة واعطاها اسم « **بعيداً عن روما** » .

وكانت نظريته تتلخص في انه اذا لم يرغب المانيو النمسا ، عموماً ،

بارتباطهم بالامبراطورية الالمانية ، فذلك لأنهم كاثوليكيون . فاذا نجحنا في صبغهم الى البروتستانتية ، جعلناهم يقبلون بسهولة فكرة الارتباط .

ولذا اراد تنظيم حملة كبرى لهذا الغرض ، واصطدم هذا البرنامج بمقاومة قوية في اوساط الحزب الكاثوليكي . واذا اخذنا بقول شونرر نفسه وجدنا أن هذه الحركة ،في الواقع، لم تقدم شيئاً عظيماً . فقد صرح بأنه حصل على ٣٢٠٠ صابىء حتى انه توصل ، في ١٩٠١ إلى أنه يرجو علناً تفتيت الدولة النمساوية ، والتصريح بأن مـايلزم هو تقويض امبراطورية النمسا ، وربط ألمان النمسابالامبراطوريةالالمانية. وقال بذلك في البرلمان، في خطاب ١٨ نيسان ١٩٠١ ، وكرره ، في ١٨ آذار ١٩٠٢ ، منهياً خطابه بتحية وجهها إلى آل هوهنتسولرن . وصرح أحد أعوان شونرر أيضاً ، في ١٩٠٤ ، بأنه يرجو تفتيت النمسا ــ هونغاريا واتحاد ألمان النمسا بالامبراطورية الالمانية .

والنتيجة هي أن الحزب الجامع الجرماني في النمسا ، حزب شونرر، حصل ، في انتخابات ١٩٠١ ، على ٢١ مقعداً . وهذه هي نقطة الذروة ، ومن ثم كان السقوط سريعاً جداً ، لأن كتلة أنصار شونرر رفضت أن تتبعه عندما صرح بأنه يرجو تقويض الدولة النمساوية . وفي انتخابات ١٩٠٧ ارتد جماعة شونرر إلى ثلاثة نواب .

وبالاجمال ، ان فكرة الجامعة الجرمانية ، في الحدود التي طبقت فيها على ألمان النمسا ، لم تجد سماعة عريضة قبل عام ١٩١٤ ، ان في النمسا ، وان في ألمانيا .ولكن الذي فاز وحده إنما هو فكرة **الاتحاد الاقتصادي** ، وفكرة الاتحاد الجمركي بين ألمانيا ، والنمسا ، وهونغاريا . وهذهالفكرة ، التي اطلقت قبل ١٩١٤ ، كادت أن تتحقق في ١٩١٨، ولكن هزيمة ألمانيا في ذلك التاريخ حالت دون تحقيقها .

الفصل السابع

الحركة القومية الايطالية

بعد ١٨٥٠

لدراسة الحركة القومية الايطالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، يجدر بنا ، قبل كل شيء ، أن نعين مدى امتداد الشعوب الناطقة باللغة الايطالية .

تحتل هذه الشعوب الناطقة بالايطالية ، في ١٨٥٠ ، ايطاليا كلها : سهل البو وشبه الجزيرة ، وعدا ذلك تحتل أيضاً بعض جزر البحر المتوسط : صقلية وساردينيا ومالطة ، ومع بعض التحفظ كورسيكا . وكانت صقلية بلا منازع ناطقة باللغة الايطالية . وفي ساردينيا توجد لهجة في أساسها ايطالية ، ولكن مع خليط ظاهر من التعابير الاسبانية . وفي مالطة كانت اللغة الايطالية لغة المثقفين : لغة الاكليروس ، والمحاكم ، ولكن الشعب المالطي ، في مجموعه يتكلم المالطية ، أي لهجة تختلط فيها الايطالية بكثير من الكلمات العربية . وأخيراً في كورسيكا - ويجب الا ننسى أن كورسيكا كانت خاضعة لسيطرة جنوة حتى التحاقها بفرنسا ، عام ١٧٦٨ - ظلت الايطالية ، حتى حوالي ١٨٣٠ ، لغة التعليم لأنه لايوجد حتى ذلك الحين ، في كورسيكا ، إلا مؤسسات تعليم خاص . ومنذ **قانون غيزو** ، في ١٨٣٣ ، وطد تعليم الفرنسية بانتظام في كورسيكا ، ولذا كان استعمال الفرنسية نحو ١٨٥٠ قليل الانتشار نسبياً في الجزيرة . وخارجاً

عن الادارة لم تكن جماهير الشعب ، في كورسيكا ، لتتكلم الايطالية الأصلية ، بل كانت تتكلم لهجات : ففي القسم الشمالي من الجزيرة وجدت لهجة قريبة من التوسكانية ؛ وفي القسم الجنوبي ، لهجة قريبة من لهجة ساردينيا .

وخارجاً عن القوس التي تشكلها جبال الألب ، وبالتالي خارجاً عن حدود ايطاليا الأصلية ، وجد سكان ايطاليون في قسم من شبه جزيرة ايستريا ، وبخاصة في تريستا القديمة ، واختلطوا بالشعوب الناطقة بالسلافية . وأخيراً توجد بزور ايطالية في بعض أقسام الشاطىء الدالماسي ، وهي بقية باقية من الاستعمار الذي مارسته البندقية في هذه المناطق في العصر الوسيط . ولكن هذه النوى الايطالية كانت جماعات صغيرة جداً في وسط الشعب السلافي .

ولنشر الى انه يوجد على السفح الجنوبي من جبال الألب منطقة صغيرة تطابق ، جغرافياً ، وادي الآديج الأعلى ، وهي المنطقة التي التي تسمى عادة « الترانتان » ، حيث يوجد في قسم منها ، شعوب ناطقة بالألمانية ، ولنا عودة عليها .

ولم يكن عند هذه الشعوب الناطقة بالايطالية أو اللهجات القريبة للايطالية ، خلال فترة طويلة من الزمن ، « عاطفة قومية ايطالية » نشيطة . وكان النظام السياسي في ايطاليا يمتاز بالتجزئة المفرطة ، وبالاجمال ، كانت روح المنازعات والروح البلدية عند الايطاليين أكثر مما كان عندهم من روح قومي .

في غضون الثورة الفرنسية والامبراطورية بسطت خارطة ايطاليا

السياسية وحولت . وفي ١٨١٥ سويت هذه الخارطة بمعاهدات فينا ، دون الرجوع إلى الحالة التي كانت قبل أزمة الثورة والامبراطورية . وأخذت الدول الايطالية حدوداً جديدة . ولم يتصور أحد ، في الأوساط الرسمية في ذلك الحين ، فكرة الوحدة . وكان مترنيخ يقول : « ان ايطاليا كتلة دول مستقلة جمعت تحت تعبير جغرافي واحد » .

كانت هذه الدول الايطالية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وظلت نفسها أيضاً في ١٨٥٠ كما يلي :

١ ـ **مملكة ساردينيا** واسمها الرسمي : « دول صاحب الجلالة ملك ساردينيا » ، وتضم على السفح الفرنسي لجبال الألب **السافوا** ، ولكن السافوا كانت ناطقة باللغة الفرنسية ، وكونتية **نيس** ، **والبيمونت** التي ضمت اليها جمهورية جنوة عام ١٨١٥ ؛ وأخيراً جزيرة **ساردينيا** . إن كل هذا يؤلف « **مملكة البيمونت - ساردينيا** » كما تسمى عادة ، ونفوسها اجمالا أربعة ملايين ونصف نسمة تقريباً .

٢ ـ **الدولة الحبرية** ، وتوجد في وسط شبه الجزيرة وتحتوي اللاتيوم أي الاراضي المباشرة الممتدة حول روما ، وكامبانيا البحرية وأومبريا ، في منطقة الآبنين ، والمارش ، من جهة البحر الادرياتيك ؛ وفي الشمال ، المنطقة التي تسمى رسمياً **القصادات** ببساطة ، لأن ادارة هذه المناطق مؤمنة بقاصدين رسوليين ، وفي الغالب يعطى إلى هـذه المنطقة اسم « رومانيو » ، ولكن هـذا الاسم ، رومانيو ، يطبق بخاصة على قسم من القصادات وعلى منطقة رافين . وكانت نفوس الدولة الحبرية حوالي مليونين ونصف نسمة .

٣ ـ **مملكة الصقليتين** وتضم الجزء الجنوبي كله من شبه الجزيرة ،

وجزيرة صقلية . ونفوس هذه المملكة حوالي سبعة ملايين ونصف نسمة . وتعتبر أهم دولة من ناحية رقم السكان .

٤ - وبين دول الكنيسة ومملكة البيمونت - ساردينيا ، توجد **دوقيات ايطاليا الوسطى** : دوقية توسكانا الكبرى ، وعاصمتها فلورنسا ، ونفوسها ١٬٣٥٠٠٠٠ نسمة . وفي ١٨٤٧ ألحقت أمارة **لوقا** ، التي ظلت حتى الآن مستقلة ، بتوسكانا ، ودوقية **بارما** ، وعاصمتها **بارما** ، وتضم أيضاً مدينة بليزانس ، ودوقية **مودينا** التي ضمت إليها ، في ١٨٢٨ ، أمارة ماسّا وكراره . وكانت نفوس مودينا نحو ٣٠٠٠٠٠ نسمة . ويضاف إلى ذلك **جمهورية القديس مارتن** الصغيرة في منطقة التخوم بين توسكانا والدولة الحبرية ، وهي دولة لا أهمية لها .

٥ - وأخيراً **أمارة موناكو** المشمولة في أراضي مملكة البيمونت - ساردينيا .

لم تكن هذه الدول الايطالية لتشمل جميع السكان الناطقين باللغة الايطالية ، لأن بعضهم كان يتكلم لهجة قريبة من الايطالية في كورسيكا التي أصبحت فرنسية منذ ١٧٦٨ ، ومالطة التابعة لانكلترا رسمياً منذ ١٨١٥ ، والتسّن المنطقة الواقعة مباشرة شمال بحيرة ماجور (البحيرة الكبرى) ، وبالرغم من أنها تقع على السفح الجنوبي لجبل الالب ويسكنها شعب ينطق الايطالية ، كانت ملحقة **بالكونفدراسيون الهلفيتي (السويسري)** . وفي ١٥١٢ ، أصبحت التسن أرضاً سويسرية عقب حادث يرتبط بحروب ايطاليا . ومن جهة أخرى ، منطقة ميلانو والبندقية ، أي القسم الأعظم من السهل الواقع بين نهر البو وجبال الألب ، وكانت تابعة الى امبراطورية النمسا ، وتشكل في داخل الامبراطورية النمساوية نيابة - **ملكية** . أما

منطقة ايستريا ودالماسيا ، فقد كانت أراضي نمساوية أيضاً ، ولكنها ادمجت في الادارة النمساوية العادية . وتمثل المنطقة « اللومباردية ـ البندقية » وحدها أربعة ملايين ونيف نسمة ، أي بقـــدر سكان مملكة البيمونت ساردينيا ، أو بما يعادلهم تقريباً .. وقد توطد نفوذ النمسا بقوة في القسم الشمالي من شبه الجزيرة ، لأنهـا كانت تملك ، عـدا ايستريا ودالماسيا ، المنطقة اللومباردية ـ البندقيـــة ، وتمارس نفوذها في توسكانا ، ودوقيـة مودينا ودوقيـة بارما اللتين كان على رأسيهما اميران نمساويان ، وأخيراً ابرمت مملكة الصقليتين بعد ١٨١٥ معاهدة تحالف سرية مع امبراطورية النمسا . وهكذا كان النفوذ النمـاوي مسيطراً في ايطاليا .

ولنشر في ١٨٤٩ ، بعد أن طردت الثورة البـــابا من دوله وتشكلت جمهورية روما ، الى ان الحكومة الفرنسية تدخلت لتقويض جمهورية روما ، ومنذ ذلك الحين بقيت في روما حامية فرنسية ، وكان النفوذ الفرنسي يمارس في الدولة الحبرية موازياً ومنافساً للنفوذ النمساوي . وترك النمساويون ، من جانبهم ، حاميات ، بعد ١٨٤٩ ، في القسم الشمالي من الدولة الحبرية ، في فراره وبولونيو .

بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، قامت حركة يقظة قومية في إيطاليا عرفت باسم « البعث » . ولكن هذا « البعث » وجد أنصاره بخاصة في الأوساط الفكرية وفي بعض الأوساط التجارية ولم يكن مطلقاً « حركة جماهير » . وفي ١٨٤٨ اشترك الايطاليون في الحركة الثورية التي هزت أوربة كلها . ولكن هذه الحركة أخفقت ثم استأنفت عملها بشكل جديد في العـــام ١٨٤٩ . وبعد ١٨٤٩ اخفقت الحركة الثورية تماماً أمام التدخل النمساوي : في معركة نوفارو ، في ٢٨ آذار ١٨٤٩ ، التي سحق فيهـــا الجيش البيمونتي ، وأمام التدخل الفرنسي ضد جمهورية روما وأخذ جنود الجنرال

أودينو روما ، في ٣ تموز ١٨٤٩ . وهذه الحركة القومية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، كما في السنوات السابقة ، لم تكن ، في الحقيقة ، إلا عمل أقلية . والمؤرخون الايطاليون على اتفاق للاعتراف بأن جماهير الشعب الكبرى ظلت لا مبالية .

وغرضنا بعد هذا أن نبين نمو الحركة القومية الايطالية بعد ١٨٥٠ .

١ - حالة الدول الايطالية بعد ١٨٥٠

إذا نظرنا إلى حالة هذه الدول الايطالية وجدنا تبايناً بين النظام السياسي لمملكة بيمونت - ساردينيا والنظام السياسي في الدول الأخرى ، أو البلاد الايطالية الأخرى .

البلاد اللومباردية - البندقية . - في عام ١٨٤٨ خسر النمساويون في بضعة أسابيع القسم الأعظم من هذه البلاد ، ولكنهم استردوا البلاد بعد ذلك بقيادة الماريشال راديتسكي الذي كان يوجه العمليات . وقد فرض راديتسكي على البلاد نظام قمع شديد جداً ، وكان هذا النظام قاسياً على المفكرين والنبلاء والاكليروس ، لأن هذه الأوساط بخاصة كانت خطرة على راديتسكي . وعلى العكس ، كان هذا النظام النمساوي ، في مجموعه ، يراعي الفلاحين ويداريهم .

في ١٨٥٠ ، وجدت في ميلانو منظمة سرية ثورية وظلت تمارس نشاطها رغم إخفاق الثورة . وكان رئيس هذه المنظمة **آتيليو ليغوي** ، وكان على صلة بلجنة المهاجرين الايطاليين التي يوجهها ماتزيني في لندن . وكانت هذه المنظمة السرية تضم في ميلانو كهاناً واغنياء . وصناعاً حرفيين ، ووجدت لها فروع في بادوا ومانتو . وكان رئيس المنظمة في هذه المدينة الأخيرة راهباً يدعى **تازولي** . وقد عقدت هذه

الكتل اجتماعاً ، في كانون الأول ١٨٥١ ، للقيام بمحاولة تنظيم حركة ثورية ، ولكن الشرطة النمساوية ، بفضل الرقابـــة التي تمارسها على المراسلات ، اكتشفت ، في كانون الثاني ١٨٥٢ ، هذه المؤامرات . وأوقفت الشرطة تازولي ووجدت عنده قوائم المشتركين . وقد حررت هذه القوائم باللغة المرقمة ، وكان للجنة أمين شاب ، فخاف على نفسه وأعطى الشرطة مفتاح الرقم . وكانت الاعتقالات عديدة ورفعت الحكومة النمساوية بحق الموقوفين دعوى كبيرة في مانتو وحكمت بالاعدام على عدد كثير منهم . ولكن الذين اعدموا كانوا تسعة أشخاص ، وكان تازولي بين هؤلاء التسعة .

وعندما انتهت هذه الدعوى ، في ٦ شباط ١٨٥٣ ، حدثت في ميلانو محاولة ثورة ، بايحاء من ماتزيني . وكما نعلم ، قضى ماتزيني شطراً من حياته في تنظيم محاولات ثورات ولم يشترك بها شخصياً الا مرة واحدة ، وكذلك لم يبرهن ماتزيني على كبير رباطة جأش ، وكان يعتمد ، في ذلك الحين ، على الجنود المجر الموجودين في الحامية النمساوية في ميلانو . ولكن هذا الأمل بـــدا دون جدوى . وهاجم جماعة من الثوار قصر ميلانو ، وكان الاخفاق مباشراً وأدى إلى الحكم على بعضهم بالموت .

مملكة الصقليتين . – كان الملك فردیناند الثاني ، ويسمى « الملك القنبلة » لأنه أمر بضرب مدينة مسينا بالقنابل بقساوة في العام ١٨٤٠ للقضاء على الثورة التي قامت ضده في صقلية . ورفع الملك « بومبا » بعد ١٨٥٠ ، دعاوى سياسية عظمى ضد أعضاء الجمعيات السرية التي قامت بحركات في ١٨٤٨ – ١٨٤٩ ، وبخاصة ضد ستمبريني ، الذي كان زعيم جمعية « وحدة ايطاليا » . ودامت هذه الدعـــاوى أشهراً عديدة . ودارت على الحكومة بالاضطراب ، لأن المتهمين لم يشعروا بحرج في أن

يكشفوا أمام المحكمة الاكاذيب والفساد والرشوة في الأوساط الحكومية. ووجدت مئات الاحكام ، وحكم على ستمبريني وحده بالموت ولم ينفذ الحكم . ولكن نظام السجون السياسية في مملكة نابولي ، حيث ترسل هذه المئات من المحكومين ، كان قاسياً جداً . وأثار هذا القمع احتجاجات في أوربة بأجمعها . وأعطاها غلادستون الليبرالي الانكليزي سناً خاصاً ، ولم يكن في ذلك الحين رئيساً للحكومة . ففي سياق رحلة إلى إيطاليا وجد وسيلة في ١٨٥١ ، لزيارة بعض السجون في مملكة الصقليتين . ووجه رسالة عامة إلى الوزير الانكليزي الأول ، **ابردين** ، وصرح فيها بأن النظام المفروض في هذه السجون كان « انتهاكاً للقوانين الالهيّة والبشرية » وان نظام « الملك بومبا » يطبق نظام التعذيب المعنوي والجسدي على أناس فاضلين وأذكياء » ، وإن النظام السياسي في مملكة الصقليتين يرتكب « اهانات عامة » ، حتى انه لايوجد في هذه المملكة « أي احترام للقانون » ، وختم كلامه بقوله : « إن هذا النظام دنيء وغير نبيل ، وإنكار لله قائم على نظام حكم » وقال : « يجب وضع مملكة الصقليتين « خارج الأمم المتحضرة » .

ولما كان هذا القدح صادراً من غلادستون ، أي من رجل له سلطته العليا جداً المعنوية والسياسية في أوربة ، فقد ترك اصداءً كبيرة . وقد أخذت هذه الاحتجاجات بعين الاعتبار ، وفي تشرين الاول ١٨٥٦ قطعت الحكومة الفرنسية والحكومة الانكليزية العلاقات الدبلوماسية مع ملك الصقليتين بصفة مؤيد (عقوبة) للنظام السياسي الذي فرضه على رعاياه .

ومع هذا كان يراد معرفة ما إذا كان يوجد حقاً ، في مملكة

الصقليتين ، حركات قادرة على أن تزعزع النظام القائم . وقد وجدت فيها حركتان : الحركة الليبرالية ، والحركة الماتزينية .

الحركة الليبرالية . - كانت الحركة الليبرالية تفكر بدعوة الأمير مورا إلى عرش نابولي ، وكان مورا ابن عم نابوليون الثالث وابن مورا ، صهر نابوليون الأول وملك نابولي في النظام النابوليوني ، وقد ثلّ عرشه في عام ١٨١٤ . ونظم الحزب **المورواتي** ، كما يقال آنذاك ، تنظيماً قوياً ونشيطاً في تشرين الأول ١٨٥٦ . ولكن ، لنشر إلى أنه اذا انتصر هذا الحزب المورواتي ، فلن يكون واسطة لتحقيق الوحدة الايطالية ، بل ، بالعكس ، لتأسيس « دولة مورواتية » في جنوب ايطاليا ، دولة يحميها نابوليون الثالث ، وتمنع تحقيق الوحدة . ولهذا السبب كان كافور معادياً لهذه الحركة المورواتية . ولحسن حظ كافور كان الانكليز يفكرون تفكيره ، لأن قضية جنوبي ايطاليا ، بالنسبة لهم ، قضية متوسطية ، أي قضية تتعلق بسياسة البحر المتوسط ، ولا يريدون في ايطاليا الجنوبية وفي صقلية دولة تابعة لفرنسا .

الحركة الماتزينية . وكان يوجه هذه الحركة **بانتيفينيا** ، وقد حاول القيام بثورة فاخفقت . وكانت تدعم هذه الحركة لجنة المهاجرين الموجودة في مالطة وزعيمها **نيقولا فابريتزي** ، صديق ماتزيني : وكانت هذه اللجنة تقوم بدعاية سرية ، وتحاول نقل الأسلحة ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً .

الدولة الحبرية . - لقد رأينا في العام ١٨٤٩ ان جيوش الجنرال اودينو اخذت روما ووطدت سلطة البابا السياسية على دولته ولم يدخل البابا روما الا في نيسان ١٨٥٠ ، وقد دخلها تحت حماية الحامية الفرنسية .

لقد بعث الامير لويس - نابوليون إلى مساعد معسكره ادغار في

برسالة ينصح فيها الحكومة الحبرية ويقول بأنه يجب ، قبل كل شيء ، اعلان العفو العـــام لكل من اشترك في الثورة ، ويجب « عصرنة » الادارة ، أي استعمال العلمانيين وحدهم في الادارة الحبرية التي ظلت حتى الآن بين أيدي الكرادلة ، وأخيراً تشكيل حكومة ليبرالية . ولكن البابا لم يأخذ بعين الاعتبار هذه النصائح الفرنسية ، بل انه صرح بأن الحركة الثورية لعام ١٨٤٩ كانت من صنع الأجانب، وأن شعوب الدولة الحبرية لا ترغب مطلقاً باصلاحات واسعة . وفي ١٨ ايلول ١٨٤٩ وعـد البابا بتحقيق اصلاحات ضيقة جداً : فقد وعد بتأسيس مجالس اقليمية وبلدية في الدول الحبرية ، وبأن يكون ، على رأس الدولة ، مجلس دولة ، ويكلف باعداد مشاريع القوانين ، لا بالتصويت عليها ، وأخيراً ، بامكان وصول العلمانيين إلى الوظائف الادارية .

هذا كل ما وعد به البابا **بيوس التاسع** . ولكن نظام الواقع لم يحترم حتى هـذه الوعود . وفي الحقيقة ، ان الوظائف العليا في الادارة ظلت محتجزة للكنسيين ، كما كانت الحل قبل ١٨٤٧ ؛ حتى ان البابا الذي أنشأ مجلس الدولة ، لم يستشره أبداً . وأخيراً ، إذا أعلن بيوس التاسع العفو العام ، فقداستثنى منه جميـع الذين كان لهم دور في مجلس الجمهورية الرومانيـــة أو الذين قاموا بالاحتفالات الدينية في جيش هذه الجمهورية ، وكان عددهم ٧٢٠٠ شخص ، ولذا لم يفيدوا من هذا الاجراء .. وكان هذا النظام قاسياً بلا منازع . وقامت المعارضة ضده في أوساط البورجوازية الليبرالية في القصادات وفي المارش ، وكانت رومانيو ، منـــذ ١٨١٥ ، مركز الاتجاهات الثورية . ومن البورجوازية الليبرالية ، امتدت أفكار المعارضة إلى بعض أوساط العمال .

الدوقيات . - في توسكانا ، كان الدوق الأكبر ليوبولد الثاني رجلاً

هادئاً ، ومن البديهي أنه رفع دعاوى سياسية كسائر السادة الايطاليين في ذلك العصر ، ولكنه لم يذهب إلى بعيد في الضرب على يد المحرضين . وفي دوقية **بارما** ، وفي دوقية **مودينا** كان السادة معتدلين نسبياً وظل الشعب هادئاً ، وفي امارة **ماسّا - كراوه** التي تؤلف جزءاً من دوقية مودينا ، كان عمال مقاطع الرخام ماتزينيين وشكلوا مركزاً ثورياً .

وهكذا وجدت ، في جميع هذه الدول ، بالرغم من توطيد نظام الضغط والارهاق والقمع ، بعض مراكز معارضة ثورية ، وكانت بخاصة مراكز ماتزينية ، وبالتالي مراكز جمهورية وحدوية ، ولكن لم يكن لهذه المراكز كبير اشعاع .

مملكة البيمونت - ساردينيا . - كان البيت السافوي ، الذي يحكم هذه المملكة ، حكيماً يحسن التصرف ، بالرغم من إخفاق الثورة ، فقد حافظ على النظام الدستوري والبرلماني ، لأن النظام ، الذي منحه شارل البير في آذار ١٨٤٨ ، ظل محافظاً عليه بعد ١٨٥٠ وأصبح ، فيما بعد ، دستور المملكة الايطالية . وكان يراد أن يعطى لهذا النظام الدستوري والبرلماني قاعدة ثابتة ومستقرة ، وتم ذلك بفضل الزعيم كافور .

كافور . - دخل كافور الحكومة ، في تشرين الأول ١٨٥٠ ، وزيراً للزراعة والتجارة ، ثم أصبح ، في ٤ تشرين الثاني ١٨٥٢ ، رئيساً لمجلس الوزراء ، وتوصل إلى تشكيل أكثريه حكومية بعقد ائتلاف بين حزبه الخاص ، حزب الوسط اليميني ، وحزب اليسار المعتدل الذي كان زعيمه **راتازي**. وهذا التحالف بين الوسط اليميني واليسار المعتدل الذي يسمى « كونوبيو » كان أهم عمل في حياته السياسية . وهكذا وجد في مجلس النواب في **تورينو** ، حزب ليبرالي كبير . وكانت غاية كافور

« أن يربي البلاد على الحرية » وأن يري أن المملكة الساردية قادرة على أحياء نظمها الليبرالية ، وإن هذه النظم الليبرالية يمكن أن تعطي عملياً نتائج طيبة .

ولا نريد أن نصر هنا على عمل كافور في السياسة الداخلية . حسبنا أن نقول انه قـام بجهد كبير في تنظيم الجيش ، والتنظيم الاقتصادي والأشغال العامة وغيرها . وإن مانريد أن نعينه ونقطع به هو الاتجاه الذي أراد أن يعطيه ، على الصعيد السياسي ، لنظام البيمونت - ساردينيا :

سياسته الدينية . - لقد وقف كافور « مناوئاً للكنيسة » وكان رد الفعل الرجعي في الدول الايطالية ، وفي روما ، وفي غيرهـا مطبوعاً باتجاه « اكليركي » . فاراد كافور أن يعدله بمـا يقابله ، ورغب في توكيد المعارضة الموجودة بين نظام الحرية ، مثل نظـام البيمونت - ساردينيا ، وأنظمة السلطة التي توجد في الدول الايطالية الأخرى . وهذا هو مفتاح سياسة كافور في القضية الدينية .

المبدأ الأول . - كان كافور يريد أن تكون الدولة كاملة السيادة ، ولذلك ينبغي ألا تدع للكنيسة ممارسة وظائف التعليم ، ووظائف الأحوال المدنية وغيرها . ولذا استصدر قانون الزواج المدني والقانون الذي ألغى فيه امتيازات الاكليروس في القضاء .

المبدأ الثاني . - والمبدأ الثـاني هو انه يجب على الدولة مراقبة الكنيسة ، وعلى الأقل ، مادامت الكنيسة لاتتفق مع النظم الليبرالية ، ولذا صـدر قانون شرطة العبادات ، وقانون ثان ، عام ١٨٥٤ ، يعاقب كل كاهن يهاجم نظم دولة البيمونت - ساردينيا اثناء ممارسة وظائفه .

المبدأ الثالث . - والمبدأ الثـالث يقـوم على ان كافور اراد ان

يمنع نمو اموال الوقف ، لأن امتلاك هذه الأموال يخول الاكليروس ، في رأيه ، كثيراً من النفوذ ، ولهذا السبب استصدر قانون نيسان ١٨٥٥ والغى بموجبه جميع الجمعيات الرهبانية ، عدا الجمعيات التعليمية وجمعيات الاحسان ، وصادر اموالها ليخصصها لأعمال الاحسان العلمانيـــة ، او ليستخدمها في زياده مرتبات الاكليروس الأدنى .

وفي الوقت الذي كان كافور يطبق هذه السياسة المناوئة للاكليروس وضع نفسه حامياً للأحرار في كل اجزاء ايطاليا : ففي ١٨٥١ ،استقبل في تورينو احراراً كانوا مضطرين الى الهجرة الى دول ايطالية أخرى، مثل غاريزي ، زعيم الحركة الجمهورية في توسكانا ؛ **وتومازيو** ، رفيق **مانين** في البندقية؛ **وماميان**ي وهو وزيرسابق للبابا بيوس التاسع، ولكنه اختلف معه منذ حوادث ١٨٤٩ . وقد اعطاهم كافور مرتبات من الدولة الساردية تساعدهم على العيش ، عندما صادرت اموالهم النمسا وحكومات الدول الايطالية الأخرى . ومن جهة اخرى ، انشأ لبعضهم كراسي جامعية في جامعة تورينو : فمن ذلك ان **مانتشيني** ، وكان منفياً نابولياً ،تسلم ،في في جامعة تورينو كرمي الحقوق الدولية ، وخصص درسه الأول ، في عام ١٨٥١ ، لدراسة نظرية « القومية » لتكون له فرصة للكلام عن الوحدة الايطالية .

ولم يتردد كافور ، بخاصة ، عام ١٨٥٦ ، في ان يغتنم الفرصة ويكشف أمام العالم النظم السياسية الايطالية . واتخذ هـــذا الموقف بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس ١٨٥٦ بعـد حرب القرم . وكانت البيمونت ـ ساردينيا حليفة فرنسا وانكلترا في هذه الحرب ضد روسيا.وقد عقد كافور هذا الحلف ليدل على ان للدولة الساردية جيشاً يساعدها على تبوء مقعدها في مؤتمر السلام . وفي مؤتمر باريس ١٨٥٦ قدم لممثلي الدول الكبرى مذكرة

يري فيها الحالة البائسة التي وجدت فيها الدولة الحبرية ومملكة الصقليتين . وقبل رئيس وفدفرنسا ، **والوسكي**، ورئيس الوفد الانكليزي، **كلازندون**، ان يدعى كافور . ولكن ممثل النمسا ، **بوول** ، عارض صراحة . وصرح بأن ليس للمؤتمر الحق في مناقشة هذه القضايا الايطالية ، لأنه انعقد فقط لتسوية السلام بين فرنسا وانكلترا وروسيا . ولذا اقتصر الكونغرس على التصويت على صيغة غامضة جداً يوصي بها حكومات الدول الايطالية باتخاذ « اجراءات رحيمة » . وبعد فهل كانت هذه المحاولة كضربة السيف في الماء ، أي جهداً ضائعاً دون نتيجة ؟ ليست تماماً ، لأن كافور تلقى عرائض اعتراف بالجميل من جميع انحاء ايطاليا . لقد وضع نفسه حامياً للايطاليين ، ورفع صوته باسم ايطاليا . وهكـــذا أصبحت البيمونت ـ ساردينيا ، يوماً فيوماً ، مركزاً تتجه اليه تطلعات كل من كانوا يرجون تجديداً في ايطاليا .

٢ ـــ يقظة الفكرة القومية

لقد استخدم كافور هذا الوضع الخاص للدولة الساردية ليجعل من هذه الدولة نقطـة تجمع وتشيع لكل من كانوا يتطلعون لاحياء الحركة القومية ، وحاول ان يجمع الأفـكار في ايطاليـا حول المملكة الساردية . وقـد نتساءل لأي هـدف ، ولأي فائدة كان يرمي ؟ يبدو ان فكر كافور لم يأخذ مباشرة أي شكل واضح دقيق . لقد حاول ان يتلمس بادىء بدء ، قبل الوصول الى بناء برنامج معين .

لقد كان كافور ، في بداية ١٨٥٦ ، يفكر ، قبل كل شيء ، على مايبدو ، في مصالح أسرة آل سافوا ، أي السلالة الحاكمة في البيمونت ـ

- ساردينيا ، اكثر مما كان يفكر في مصالح الايطاليين عموماً. ولدينا ثلاثة وقائع تؤكد هذا الانطباع :

١ - في شباط ١٨٥٦ ، كان كافور يفكر بترتيب يؤمن لبيمونت - ساردينيا امكان ضم دوقية بارما : وذلك بنقل دوق بارما الى مودينا ، وطرد دوق مودينا. وقد بلغ هذه الفكرة نابوليون الثالث ، ولكنه لم ينجح .

٢ - ومن جهة ثانية ، نعلم من وثائق عديدة ان كافور في آذار ١٨٥٦ كان يفكر بتنظيم « حزب بيمونتي » في صقلية يقوم بثورة ويعلن استقلال الجزيرة ومن بعد يلحق صقلية بالمملكة البيمونتية الساردية . وقد قال : انها فكرة جريئة ولكنها ليست غير معقولة » .

٣ - ولدينا ، من العصر نفسه ، رسالة موجهة الى **رتّازي** ، تلفت النظر ، لأن كافور يصرح فيها بأن مانين ، زعيم جمهورية البندقية ، في ١٨٤٨ - ١٨٤٩ ، « طوبائي » : « ان هذا رجل يريد وحدة ايطاليا وأضعاث احلام أخرى » .

يبدو اذن ان كافور ، في ١٨٥٦ ، كان يشك بامكان تحقيق الوحدة الايطالية .

وبعد ١٨٥٦ تطورت افكاره بسرعة : فقد اتجه نحو فكرة الوحدة الايطالية ، وبالطبع على ان تكون المملكة الساردية بزعامة بيت آل سافوا ، على رأس ايطاليا المستقبل . والدليل على هذا التطور هو انشاء « الجمعية القومية » .

الجمعية القومية . - ان فكرة انشاء رابطة لتنمية العاطفة القومية في جميع اجزاء ايطاليا ليست جديدة. فقد تصورها **مانين** قبل ١٨٤٨ والصقلي **لافارينا** ، احد زعماء ثورة صقلية ضد « الملك بومبا » ، في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ . وقد

هاجر منذ ذلك الحين وعاش في تورينو . لقد جاء لافارينا ، في ايلول ١٨٥٦ ، وعرض هذه الفكرة على كافور . وكان لافارينا ، في ذلك الحين ، يشك ويتساءل ما اذا كان بالامكان الوثوق بكافور كل الثقة . وكانت بين لافارينا ومانين بخاصة مراسلات نشيطة لتنظيم « الجمعية القومية » . ولنشر الى ان هذه المبادمة كانت سابقة « للجمعية القومية » الألمانية .

مبادىء الجمعية القومية الايطالية . – ان اول مبدأ لهذه الجمعية هو ان توضع جانباً ، في هذه الآونة ، كل مناقشة في السياسة الداخلية ، وبالتالي ايضاً ، كل مناقشة في الأشكال السياسية القادمة .

والمبدأ الثاني هو القيام بدعاية لصالح فكرة الاستقلال والوحدة وتنمية هذه الدعاية في الأوساط الشعبية التي لم تكن حتى الآن اوساطاً نشيطة في الحركة القومية .

والمبدأ الثالث هو الاعتماد على البيت السافوي ، اي على السلالة الساردية ، هذا البيت السافوي الوفي للقضية الايطالية . وكان موجهو « الجمعية القومية » يرون بأن مؤازرة السلالة الساردية ضرورية لها .

ونشر برنامج « الجمعية القومية » حسب هذه الأسس التي اتينا على ذكرها ، في الأول من ايلول ١٨٥٧ . ونظمت « الجمعية » مباشره تجمعات في كل اجزاء ايطاليا ، وكان ذلك سهلاً في البيمونت – ساردينيا ، لأن القانون ينص على امكان تشكيل جمعيات سياسية . ولذا كان للجمعية القومية فيها تنظيم عام . فقد كان رئيسها المركيز **بالافيتشيني** اللومباردي الأصل ، ونائب رئيسها **غاريبالدي** ؛ وأمينها منشىء الجمعية ، **لافارينا** . ولكن « الجمعية القومية » لم تستطع ان تتشكل علناً في البلاد الأخرى : فقد اضطرت ان تنتظم سراً . وكان للجمعية فروع سرية في لومبارديا – البندقية ، وفي توسكانا ، وفي دوقيتي بارما ومودينا ، حيث كانت البورجوازية

نشيطة جداً في هذا الاتجاه ، وفي رومانيو ، أي في القسم الشمالي من الدولة الحبرية . ولكن النجاح كان في مملكة الصقليتين اقل وضوحاً مما في غيرها. وبفضل لافارينا ، الصقلي الأصل ، استطاعت الجمعية القومية في صقلية ان يكون لها فروع ولكنها قليلة من العدد .

وكان عمل هذه الجمعية نافذاً ، لأنها ضمت جموعاً كانت ، حتى ذلك الحين ، متفرقة ومبعثرة ، وحببت بالبيت السافوي اناساً لم يفكروا بالوحدة تحت توجيه ملك ساردينيا، وما كانت هذه « الجمعية القومية » لتعمل شيئاً دون الرجوع سراً الى كافور . ولكن كافور لم يشأ ان يشارك ويزج فيها اسمه علناً . ولدينا منه رسالة مميزة مكتوبة في ١٨٥٧ الى لافارينا، وفيها يقول : « انني واثق من ان ايطاليا ستشكل دولة واحدة ، وان روما ستكون عاصمة لها ، ولكنني اجهل ماذا كانت مستعدة الى هذا التحويل العظيم، لانني لااعلم مناطق ايطاليا الأخرى انني وزير ملك ساردينيا، ولا استطيع ان اقول او اعمل شيئاً يمكن ان يشرك السلالة قبل الأوان. شكلوا الجمعية القومية اذا بدا الايطاليون ناضجين للوحدة ، واني لآمل بألا تجعلكم الفرصة تنتظرون طويلاً » . ولكنه اضاف في هذه الرسالة نفسها بأن اصدقاءه السياسيين « لايؤمنون بعد بنجاح المشروع » . وبالتالي ، يجب الاتقحم الأمور الئلا يفسد المستقبل : « لوسئلت عن « الجمعيةالقومية» لأنكرت كل علاقة بينها وبيني : وسانكرها كالقديس بطرس واقول : لا اعرفهـــا » .

فمن المؤكد اذن ان كافور شجع انشاء « الجمعية القومية » وكان على صلات وثيقة بلافارينا أمين سر الجمعية ، ولكنه لم يشأ ان يعترف رسمياً بهذه الرابطة لأنه لم يكن بعد واثقاً من الرأي الايطالي . ولكن ،

هذا يبرهن جيداً على انه كان في ١٨٥٧ يرجو الوحدة . ولم يقل بأنها وهمٌ أو أضعاث أحلام .

جذبت هـــذه الجمعية القومية الى « البيت السافوي »، أي الى سياسة كافور وهي الوحدة تحت ادارة السلالة الساردية ، مشايعات هامة ، وضمت الى هذه السلالة مشايعة بعض الجمهوريين ، وبخاصة مانين ، الرئيس السابق لجمهورية البندقية ، الذي انسحب الى باريس بعد ١٨٥٩ وكان يتمتع بجاه كبير . لقد شك مانين في البدء بكافور واعتبره « متبجح » ، فجاء كافور لرؤيته في باريس ، ليكسب وده ونجح ، حتى ان مانين صرح : « ينبغي قبل كل شيء، صنع ايطاليا ، هذه هي القضية الأساسية، واقول إلى البيت السافوي: اصنع ايطاليا ، وأنا معك ، وإلا فلا، وانا الجمهوري انصب أول راية التوحيد : ايطاليا مع الملك الساردي » . وهكذا يتخلى مانين عن أفكاره الجمهورية لأنــه يرى بأن الوحـدة قابلة للتحقيق بسهولة تحت إدارة البيت السافوي .

والمشايعة الأخرى التي أثارت ضجة كبرى كانت مشايعة غاريبالدي. فقد هاجر هذا بعد حوادث ١٨٤٨ - ١٨٤٩ إلى امريكا ، ثم عاد إلى إيطاليا حيث يتمتع بجاه بطل قومي . كان جمهورياً ولاشك ، ولكنه تحدث مع كافور في تموز ١٨٥٦ واعترف بانه كان من الواجب التعاون مع الملكية الساردية .

وبالمقابل ، رفض زعيم الحركة الجمهوري ، ماتزيني ، بعناد ، الانضمام إلى كافور ، وظل يعـــارضه معارضة شديدة ، وأكثر من ذلك ، حاول ، مرات عديدة ، القيام بثورات ، حتى في البيمونت - ساردينيا أو في جوارها . وكان لاجئاً في لندن ، كما رأينا ، ولكن كانت له في

جنوة جريدة «ايطاليا الشعب» وقد منع كافور هذه الجريدة من الصدور، وعندئذ دبر ماتزيني ، في حزيران ١٨٥٦ ، مؤامرة ، وأراد ثورة في جنوة ، وأخرى في ليفورنة ، ومثلها في أمارة ماسا ـ كراره ، وأراد ثورة في كالابر . وكما هي العادة كانت حركة ماتزيني واسعة للغاية ، ولكن لم تكن منظمة أبداً . وقد عرف كافور المؤامرة ، لأن المؤامرات الماتزينية لاتحترس جيداً وتتخذ احتياطاتها ، ولكنه لم يضطرب. وفي الواقع، قام بمحاولة : وذلك أن سفينة غادرت ميناء جنوة متجهة صوب ساردينيا وكان على متنها متآمرون ماتزينيون بين الركاب ، وقد استولى هؤلاء المتآمرون على السفينة ووجهوها نحو نابولي ، وأرسوا بالقرب من المدينة على هتافات : « تحي الجمهورية ، تحي ايطاليا » . ولكنهم تبعثروا مباشرة وقتل أحدهم . وفي الوقت نفسه ، جاء ماتزيني سراً إلى جنوة وأعد فيها ثورة . ولكن الحكومة الساردية علمت بذلك من الشرطة الفرنسية ، واتخذت إجراءاتها ، وفي ليل ٢٩ – ٣٠ حزيران ١٨٥٧ ، قبض على الثوار ، إلا ماتزيني ، فقد وجد وسيلة للهرب . ولم يكتم كافور غضبه ، وسمى ماتزيني متآمراً مفضوحاً ، ومجنوناً فظيعاً يجب القبض عليه » . وكتب : « إنني أحسن صنعاً باعدام ماتزيني بالرصاص إذا تم ذلك ! » . وكان يخشى من أن تسبب الحركة الماتزينية له تعقيدات مع الدول الأجنبية .

هذه هي حال الحركة القومية الايطالية في العام ١٨٥٨ . وقد أصبح لكافور الآن بواسطة « الجمعية القومية » نقطة استناد تساعده على جس نبض الرأي العام .

كان الدور ١٨٥٩ – ١٨٦١ دوراً حاسماً في تاريخ الحركة القومية

الايطالية ، وهو الدور الذي تشكلت فيه مملكة إيطاليا تحت ادارة البيت السافوي .

في ١٨٥٩ تم عقد تحالف بين فرنسا والبيمونت ـ سارديني ، وبعد هذه المعاهدة قامت حرب بين هاتين الدولتين من جهة ، والنمسا من جهة أخرى ، وأدت هذه الحرب إلى مقدمات الصلح في **فيلافرانكا** التي وقعت في ١١ تموز ١٨٥٩ ، وبموجبها تنازلت النمسا لفرنسا التي تنازلت بدورها لايطاليا ، عن لومبارديا .

وغداة مقدمات صلح فيلافرانكا ظهرت الحركة القومية الايطالية في دوقيات ايطاليا الوسطى : توسكانا ، بارما ، مودينا ، وفي القسم الشمالي من الدولة الحبرية : رومانيو ، وأدت في الواقع في آخر ١٨٥٩ ، حتى قبيل في آذار ١٨٦٠ ، إلى ضم هـذه الدوقيات ورومانيو إلى البيمونت — سارديني .

وأخيراً في عـــام ١٨٦٠ كان لمملكة الصقليتين وباقي الدولة الحبرية نفس المصير باستثناء روما ورقعة أرضية صغيرة حول روما .

وليس غرضنا في هـــذا البحث دراسة التاريخ الدبلوماسي للوحـدة الايطالية ، بل أن ماتريده هو أن نحاول إظهار الخطوط الكبرى للحركة القومية الايطالية في هذا الدور ، وبيان الظروف التي نمت فيها الحركة القومية ، وبالتالي دراسة المراحل الكبرى لهذه الحركة ، وأخيراً صعوبات الذوبان بين مختلف الشعوب الايطالية .

ظروف نمو الحركة القومية . — لقد شجع كافور ، في ١٨٥٧ ، تشكيل « الجمعية القومية » . لقد شجعها سراً ، ولكنه لم يشأ أن يلتزم معها إلى الأعماق ، لأنه لم يكن مطمئناً من نضج الايطاليين للوحدة ،

ولم يشأ أن يقحم شيئاً . ويجب ألا ننسى ان كافور إنسان واقعي يتكيف مع الظروف ، ولم يكن مقيداً بأي سياسة أو مذهب أو نظام أو فكرة مسبقة ، لقد كان رجلاً فطناً ذكياً حذراً يأخذ بعين الاعتبار حقائق عصره . انه حيسوب ، بالرغم من أنه في نواحي أخرى ، مولع وموله ، ولكنه يعرف كيف يلجم حماسه الخاص واندفاعه . ولم يكن رجلاً يتعلق بمثالية سياسية عظيمة ، ولكنه كان دبلوماسياً عظيماً ، وفعالاً عظيماً .

قرر كافور العمل في ١٨٥٨ ، واحاطت به الظروف التالية :

اولاً ، من وجهة **نظر السياسة الخارجية** ، كان كافور متأكداً بالبداهة ، بأنه سيصطدم بمقاومة النمسا ، فقد أرادت النمسا بالطبع أن تحتفظ بالمنطقة اللومباردية ـ البندقية ، وان تحافظ على النفوذ الذي كان لها على جزء من الدول الايطالية . وللقضاء على مقاومة النمسا ، رأى كافور أن من الضروري للبيمونت – ساردينيا الحصول على مساعدة دولة أجنبية . ففي ١٨٤٨ ، عندما قامت البيمونت – ساردينيا بالمحاولة الأولى ضد النمسا ، طبق شارل – البير سياسة : « **تصنع نفسها** » وأراد بذلك أن تعمل البيمونت – ساردينيا « بنفسها » وأن تعمل وحدها . وقد آلت هذه السياسة إلى اخفاق تام . وأخذ كافور بعين الاعتبار تجربة ١٨٤٨ وعرف أن البيمونت – ساردينيا لايمكن أن تنجح الا إذا اعتمدت على دولة أجنبية . وهذا الحل يقتضي **مجازفة** ، لأنه من النادر جداً ، في السياسة الدولية ، أن يعطى شيء في سبيل لاشيء : ان الدولة التي تدعم دولة أخرى تطلب دوماً أو تقريباً دوماً تعويضاً ، وقد قرر كافور الذهاب إلى هذا . ولكن ممن يطلب هذا العون ؟ لايوجد

إلا دولتان يمكن التوجه إليهما : فرنسا وانكلترا . ولكن عون فرنسا يمكن أن يكون حاسماً ، لأن انكلترا ، تملك اسطولاً بحرياً ، ولا تملك جيشاً ، ولقهر النمسا ، لابد من وجود جيش .

موقف فرنسا . — في فرنسا ، كان نابوليون الثالث يعطف على القضية الايطالية : فقد شارك ، في شبابه ، بالثورة التي قامت ، في ١٨٣١ ، في الدولة الحبرية ، واطلق النار . ومن جهة السياسة العامة ، كان يرغب في تعديل معاهدات ١٨١٥ وتوطيد النفوذ الفرنسي في ايطاليا ويأمل أن تكون تابعاً لفرنسا . ولكن نابوليون الثالث ، من ناحية أخرى ، كان مكبوحاً « بالقضية الرومانية » : ففي ١٨٤٩ قوضت الحملة الفرنسية التي يقودها الجنرال اودينو الجمهورية الرومانية ووطدت سلطة البابا ، ومنذ هذا التاريخ بقيت في روما حامية فرنسية لحمايته . ومن الواضح ، عند تحقيق الوحدة الايطالية ، أن توضع قضية روما على بساط البحث . وستكون روما بالضرورة تابعة قليلا أو كثيراً إلى هذه الدولة الجديدة ، وعاصمة لها . وقد اضطر نابوليون الثالث إلى التفكير بأن هذه « القضية الرومانية » من طبيعتها أن تجلب إليه صعوبات ضخمة في السياسة الداخلية الفرنسية ، لأن إلغاء السلطة الزمنية للبابا يمكن أن يثير احتجاجات الكاثوليكيين الفرنسيين . وهذا ما يوضح لنا موقف الامبراطور .

في الأصل ، كان نابوليون الثالث ، مع رغبته بحذف النفوذ النمساوي من ايطاليا وإبداله بالنفوذ الفرنسي ، لايريد تحقيق الوحدة الايطالية لصالح البيت السافوي ، بل كان يتصور فقط تشكيل كونفدراسيون بين الدول الايطالية . ودليلنا على ذلك البرنامج الذي وضع في بلومبيير في تموز ١٨٥٨ بين كافور ونابوليون الثالث ، وأيضاً الكلام الذي قاله نابوليون

الثالث ، في تموز ١٨٥٩ إلى الايطالي بيبولي : « لاأريد الوحدة بل الاستقلال فقط » .

لماذا لا يريد نابوليون الثالث تشكيل « **مملكة** » من نموذج وحدوي ؟ أولاً ، لأنه يرى بأن الوحدة غير قابلة للتحقيق بعد ، ولأن العاطفة القومية تبدو له مشكوكاً بها ، ويعلم بأنه يوجد في ايطاليا تقاليد بلدية قوية للغاية وبالتالي روح نعروية انفصالية قوية جداً . وكان يخشى ، إذا شجع الوحدة ، من الصعوبات الداخلية في فرنسا ، بسبب القضية الرومانية ، ويخشى أيضاً اللوم الذي يمكن أن يوجهه إليه الرأي الفرنسي اذا ماساعدت فرنسا على تشكيل أمة كبرى إلى جانبها . لأن إيطاليا هذه يمكن أن تكون ، في المستقبل ، خطراً على فرنسا .

وإذا كان نابوليون الثالث لايرجو ، في الأصل ، الوحدة الايطالية فقد تركها وشأنها ، وفي بعض الاحيان ، شجعها . وانتهى شيئاً فشيئاً إلى قبول هذا **الحل الوحدوي** ، لأنه كان مسوقاً بالحوادث وبكافور . ولذا يجب ألا نرى في نابوليون الثالث ، كما قيل ، نصيراً قاطعاً ، مطلقاً للوحدة الايطالية : لقد كانت فكرته كثيرة التنوع والألوان .

موقف انكلترا . ــ أما انكلترا ، فقد كان لهـا ، في القضية الايطالية ، مصلحة مباشرة ، باعتبارهـا دولة متوسطية ، ومن البديهي ، إذا تمت الوحدة ، ان يرى تشكل دولة جديدة في البحر المتوسط ، ربما تصبح ، فيما بعد ، دولة كبرى . وانكلترا ، الدولة المتوسطية ، يمكن أن تخشى هذه الاحتمال . ومن جهـة أخرى ، لم يكن لبريطانيا العظمى مصلحة في أن تستعيض في ايطاليا عن النفوذ النمساوي بالنفوذ الفرنسي ، لأن النمسا لم تكن دولة بحرية ، وبالتالي ، فان نفوذها في ايطاليا لايضايق

انكلترا . أما إذا سيطرت فرنسا ، الدولة البحرية ، على ايطاليا ، فيمكن أن تصبح أكثر خطراً على المصالح الانكليزية .

ومن ناحية أخرى ، يجب ان نحاول أن نرى القضية من وجوهها المختلفة : فقد كانت الحكومة الانكليزية ترجو بحرارة الحفاظ على السلام ، لأن هذا السلام كان ملائماً للتجارة البريطانية ، وبالتالي ، كانت ترغب في تجنب نزاع أوربي كبير ، يمكن أن تخاطر وتنجر إليه .

أما الرأي العام ، فكان محبذاً ، على العموم ، للقضية الايطالية ، بتقاليد ليبرالية ، وأيضاً ، لأن ماتزيني المهاجر ، كان يعيش في لندن ، حيث كانت له علاقات وبعض النفوذ .

وهذه المسلمات العامة توضح التناقضات والشكوك التي تلاحظ في موقف انكلترا .

في ١٨٥٩ ، وفي أثناء الحرب الفرنسية ـ الساردية ضد النمسا ، حاولت انكلترا أن تمنع هذا الحل لأنها كانت تخشى من أن يكون مقدمة لحرب عامة . وعندما رأت أنها لاتستطيع منع الحوادث من السير في مجراها ، ظلت محايدة ، ومحاولة توضيع الخلاف وتحديده . وفي النصف الثاني من ١٨٥٩ ، بعد مقدمات صلح فيلافرانكا ، كان رئيس الحكومة الانكليزية بالمرستون ، ووزير الشؤون الخارجية **جون رسل** وفي عهدهما ، وضعت الحكومة الانكليزية المبدأ : « ايطاليا للايطاليين » وإيضاح ذلك بسيط جداً : فقد كانت انكلترا تخشى النفوذ الفرنسي ، وان القول « ايطاليا للايطاليين » يعني نصح الايطاليين بالا يسلموا أمرهم إلى فرنسا وحدها . ولكن الحكومة الانكليزية ، في ذلك الحين ، لاترغب في الوحدة الايطالية . وكان بالمرستون يفكر فقط بانشاء مملكة

« ايطاليا العليا » التي تضم سهل البو ، وربما جزءاً من إيطاليا الوسطى وهذه الفكرة هي الفكرة التي كانت عنده في ١٨٤٨ . فقد كان يرى بأن بأن تكون مملكة ايطاليا هذه « ترتيباً طيباً » من وجهة النظر الانكليزية لأنها ستكون زبوناً للتجارة الانكليزية . ولكنه لايرغب مطلقاً أن تتحد إيطاليا الجنوبية مع ايطاليا الشمالية .

ومن جهة اخرى ، كان بالمرستون ورسل مستاءين للغاية ، عندما تنازلت البيمونت — ساردينيا ، في سنة ١٨٦٠ ، عن نيس والسافوا تعويضاً لفرنسا عن مساعدتها . فقد احتج بالمرستون احتجاجاً عنيفاً جداً ، حتى نه تكلم عن امكان حرب . ولكن انكلترا في الواقع ، لم تصر ، لأنها رأت نفسها وحيدة في رأيها ، ولم تدعمها أي دولة كبرى في هذا الموضوع.

وأخيراً ، في ١٨٦٠ ، عندما وضعت الحوادث قضية ايطاليا الجنوبية، خلصت الحكومة الانكليزية إلى قبول الوحدة ، وقبلت بذلك دون حماسة ، ولكن مع الاقتناع بأن تخدم المصالح الانكليزية ، وبأقل سوء ممكن . ولنتتبع ، في رسائل جون رسل الحجج التي دفعت الحكومة الانكليزية إلى اتخاذ قرارها : فاذا ظلت ايطاليا الجنوبية مستقلة ، خافت انكلترا من تنصيب أمير ، من عائلة نابوليون الثالث ، على عرش مملكة الصقليتين ، وهذا الاحتمال كانت تخشاه بخاصة ، وتفضل أن ترى ايطاليا الجنوبية منضمة الى البيمونت — ساردينيا من أن تراهـا تقع بين يدي أمير فرنسي . وعدا ذلك ، يرى جون رسل أن ايطاليا المتحدة يمكن يوماً ما أن « توازن فرنسا » في البحر المتوسط . وظلت هذه الفكرة صحيحة لمدة نصف قرن . وهذا كثير بالنسبة لفكرة سياسية ، لأن إيطاليا حتى ١٩٣٥ ، ظلت تسير « في ثلم » بريطانيا العظمى ، ولم

تجرأ على الابتعاد عن هذا الخط العام الذي رسمته السياسة البريطانية ، وذلك لأن الشواطىء الايطالية كانت تحت رحمة مدافع الاسطول الانكليزي .

ولكن الحكومة الانكليزية ، بتشجيعها الوحدة الايطالية ، أو ، على الأقل ، بقبولها ، في ١٨٦٠ ، وضعت شرطاً صريحاً ، وهو الا يتخلى كافور عن أي أراضي لفرنسا بعد أن بدا لانكلترا ان التنازل عن نيس والسافوا أكثر من كاف .

وهكذا نرى أن السياســـة الانكليزية كانت تتكيف باستمرار مع الظروف .

ظروف السياسة الداخلية . ـ كان كافور يشك، كما قلنا ، بنضج الرأي الايطالي ، ويعلم جيداً أن جمهور الشعب الايطالي كان سلبياً ، ولا يرجو شيئاً عظيما على الصعيد السياسي ، ولا يرغب بالوحدة ؛ ويعلم أيضاً بأن عليه أن يحسب حسابا للمقاومات في الأوساط التي لها رأي ، أي الأوساط « النشيطة » .

كانت المقاومة الاولى ، **مقاومة المانزينيين** ، الذين قاموا بعنف على سياسة كافور ولاموه في البحث عن دعم فرنسا . وقال المانزينيون ان هذا الدعم خطر على القضية الايطالية ، لأن فرنسا ستطلب بالبداهـــة « تعويضات » ولا يمكن أن يعطي النتيجـة التي يرجوها كافور ، لأن نابوليون الثالث ، في رأيهم ، لا يريد التخلي أبداً عن البابا ، ولا يريد مطلقاً انشاء دولة منافسة في المتوسط . ومن جهـة أخرى ، ظل المانزينيون مقتنعين بتفوق النظام الجمهوري ، وبالتالي ، لا يريدون قبـــول الوحدة تحت البيت السافوي .

وهناك مقاومة أخرى، وهي **مقاومة الاكليركيين** . فمنذ وطدت سلطة البابا الزمنية، عام ١٨٥٠، لم يعد بالامكان التفكير ببابا « ليبرالي » ، وبالتالي أصبح التوفيق غير ممكن بين وجود دولة الكرسي الأقدس والاتجاه نحو الوحدة الايطالية . وقبل ١٨٤٨ ، كانت في ايطاليا حركة تسمى الحركة «الغيلفية الحديثة» وتنزع إلى تحقيق الوحدة تحت ادارة البابا . وكان الناطق بهذه النظرية الأب جيوبرتي ، في كتاب شهير نشره عام ١٨٤٣ واسمه « تفوق ايطاليا» . ثم نشر جيوبرتي في العام ١٨٥١ مؤلفاً جديداً « بعث ايطاليا »، وصرح فيه بأن الحل « الغيلفي الحديث » أصبح الآن غير ممكن ، حتى ان جيوبرتي حبذ زوال سلطة البابا الزمنية .

ولذا قاومت الكنيسة الكاثوليكية الحركة القوميـــة الايطاليـة ، وكانت مستعدة لهذه المقاومة ، بقدر مـا كان لكافور نفسه من سياسة مناوئة للكنيسة في الدولة البيمونتية - الساردية . والواقع، في الانتخابات الساردية ، في شهر تشرين الثاني ١٨٥٧ ، ان الاكليركيين بذلوا جهداً كبيراً ضد كافور بناءً على كلمة الأمر التي أعطاها الكرسي الأقدس ، وحصل الحزب الاكليركي على مقاعد في المجلس التشريعي ، ولكنها غير كافية لزعزعة وضع كافور . وظلت العداوة مستحكمة .

وجد كافور في وضع صعب ، ولكنه استطاع خلاله أن « يبحر » ويكون ملاحاً بحذاقة ودقة عظيمتين ، باستخدامـه تارة فرنسا ، وتارة انكلترا وانتهازه الفرص المواتية .

المراحل الكبرى للحركة القومية . - وبعد هذا نستطيع أن نتساءل لأي حد ساعد الرأي العام دبلوماسية كافور وساندها ؟ ليس لدينا في هذا الاعتبار الا قرائن عامة جداً .

المرحلة الاولى : ضم لومبارديا الى البيمونت ـ ساردينيا . ـ انتزعت الجيوش الفرنسية لومبارديا من النمسا بمساعدة جيش البيمونت ـ ساردينيا وقد بذل الجيش الفرنسي في **ماجنتا وسولفيرينو** جهداً عسكرياً ضخماً بلا منازع . ولكن العاطفة القومية لم تلعب ، في خلاص لومبارديا ، إلا دوراً ثانوياً . ومن الواضح أن أكثرية سكان لومبارديا يتمنون الخلاص من السيطرة النمساوية ، ولكن ليس للتعبير عن الأماني تأثير حاسم على الحوادث ، ان التأثير الحاسم كان تأثير الجيش الفرنسي .

كانت الخطة التي رسمها كافور ونابوليون الثالث في بلومبيير عام ١٨٥٨ كما يلي : لقد صرح نابوليون الثالث بأن يحرر ايطاليا الشمالية كلها حتى **ايسونزو** ، أي حتى النهر الشاطئي الواقع على الحدود الغربية من شبه جزيرة ايستريا . وعندئذ تنظم ايطاليا من جديد كما يلي :

١ ــ يضم الجزء الشمالي كله وجزء من ايطاليا الوسطى إلى البيمونت ـ ساردينيا .

٢ ــ تنشأ « مملكة ايطاليا الوسطى » وتضم اليها توسكانا والمارش واومبريا ، أي أجزاء الدولة الحبرية .

٣ ــ تضم دولة الكرمي الأقدس روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

٤ ــ مملكة الصقليتين .

وعلى هذا ترد ايطاليا إلى أربع دول فقط . وقد نص مشروع بلومبيير على تشكيل كونفدراسيون من هذه الدول الأربع ، على أن يكون الحبر الأعظم رئيساً له .

وبعد الانتصارات التي احرزت على النمسا : ماجنتا في ٤ حزيران ، وسولفيرينو في ٢٤ حزيران ١٨٥٩ ، وقع نابوليون الثالث ، فجأة ، في

٨ تموز ، هدنة مع النمسا ، دون أن يشاور كافور ، وفي ١١ تموز ، مقدمات صلح فيلافرانكا . وبموجب مقدمات السلام هذه يجب على النمسا أن تتنازل عن لومبارديا لفرنسا التي تتنازل بدورها عن هـذه المنطقة للبيمونت ـ ساردينيا . ومن جهة أخرى ، يجب أن يرجع دوق توسكانا الأكبر ودوق مودينا إلى عرشيهما بعد أن طردا من دولتيهما أثناء الحرب. وعلى هذا نرى أن نابوليون الثالث لم ينفذ برنامج بلومبيير . لقـد نفـذ منه جزءاً فقط ، الثلث تقريباً ، وهوما يتعلق بلومبارديا . ومن العلوم ، في هذه الظروف ، الا يطلب الامبراطور تعويضات ، لأن التعويضات الموعود بها ، أي نيس والسافوا ، لا تعطى له ، بموجب الاتفاقيات التي اجريت قبل الحرب ، الا إذا بلغ سكان البيمونت ـ ساردينا أحد عشر مليون نسمة . وبما أن ضم اللومبارديا إلى البيمونت ـ ساردينيا لم يعط هذا الرقم من السكان ، فان نابوليون الثالث ليس له ما يطالب به .

لماذا اتخذ نابوليون الثالث هذا القرار المفاجيء ، ولماذا تخلى عن تنفيذ الخطة الاولى ؟ قبل كل شيء ، بسبب موقف بروسيا ، لأن بروسيا ، في آخر حزيران ، استنفرت ست قطعات من جيشها وحشدتها على الراين. ومن الممكن اذن أن يتساءل ما إذا كانت ستتدخل لصـــالح النمسا . وعندما احتج كافور ، مع بعض العنف ، ضد مقدمات صلح فيلا فرانكا ، اجابه نابوليون الثالث ، ببساطة ، بأنه في حالة لا تمكنه من تحمل « حرب مزدوجة » على نهر الراين وعلى نهر الآديج ، وأضاف : « في حياتي ينبغي الاكتفاء بما يمكن الحصول عليه » فثارت ثائرة كافور وقدم استقالته بعد أن صرح أن نابوليون الثالث « سود وجهه وسربله بالعار ».

المرحلة الثانية : قضية ايطاليا الوسطى . ـ بدأت الحركة القومية

في دول ايطاليا الوسطى ، أثناء حرب ١٨٥٩ . وهذه حوادثها بسرعة :

في **توسكانا** ، رفض الدوق الاكبر ، ليؤبولد ، وكان أميراً نمساوياً ، مساندة البيمونت - ساردينيا ضد النمسا . ولما هـددته المظاهرات في الشوارع ، فر في ٢٧ نيسان ١٨٥٩ . وشكلت حكومة مؤقتـة ، يرأسها **ريكازولي** . وعلى قدر اطلاعنا ، كان الرأي ، في توسكانا ، في ذلك الحين ، أبعد عن أن يكون مجمعاً : فقد وجد مناصرون نشيطون جداً لضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا ، ولكن وجد أيضاً ماتزينيون يرغبون بجمهورية ايطالية ، وبالتالي ، لا يريدون الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا. وأخيراً ، وجد مناصرون للحفاظ على استقلال توسكانا : وذلك اما إن يؤتى بقريب إلى الدوق الأكبر ويفرض عليه نظام دستوري ، واما أن يبحث في الخارج عن سلالة جديدة . وهناك آخرون يفكرون باستدعاء ابن عم نابوليون الثالث ، الأمير نابوليون - جيروم .

أرسلت الحكومةالساردية إلى فلورنسا مفوضاً فوق العادة، **بونكومباني** . وكانت مهمته بالطبع أن يعد انضمام توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا . ولكن نابوليون الثالث ، من جهته ، ارسل إلى توسكانا فرقة فرنسية ، ووضع على رأسها ابن عمه الأمير نابوليون . وفي الواقع ، ان الأمـير نابوليون الذي نعرف رسائله ، في ذلك الحين ، لم يظهر أى نوع من الحماسة لأن يكون دوق توسكانا الأكبر ، ولم يرغب مطلقاً بالانضمام إلى البيمونت - ساردينيا ، وكان يرى بأنه يجب البحث عن مرشح آخر .

ومع ذلك ، وبعد معركة ماجنتا ، أي عنـدما أصبحت الهزيمة النمساوية مؤكدة على وجه التقريب ، أصبح الرأي العـام في توسكانا يحبذ أكثر من السابق الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقية **بارما** وفي دوقية **مودينا** ، جرت الاحداث بنفس الشكل تقريباً : في ٩ حزيران في بارما ، وفي ١١ حزيران ، في مودينا ، أي بين ماجنتا وسولفيرينو ، فر السادة ، وتشكلت حكومات موقتة نادت بضم الدوقيتين إلى البيمونت - ساردينيا . وأخيراً ، في حزيران ، قامت ثورة في الجزء الشمالي من الدولة الحبرية ، أي في رومانيو في الوقت الذي انطوت فيه الجيوش النمساوية ، التي كانت تحتل حتى آنذاك بولونيو ، في الشمال ، بسبب الحالة العسكرية . وفر الكاردينال ، القاصد الرسولي الذي كان يحكم هذه البلاد باسم الكرسي الأقدس ، وتشكلت حكومة موقتة وعرضت على ملك البيمونت - ساردينيا فيكتور ايما نويل أن يأخذ على عاتقه توجيه الجيش .

ولكن مقدمات صلح فيلافرانكا الغت ، في الواقع ، هذه النتائج ، لأن المقدمات حرمت بأن يعود كل من دوق توسكانا الأكبر ومودينا إلى دولته ، ولم تكن قضية بارما موضع بحث .

وبعد مقدمات فيلا فرنكا تابعت الحكومة الساردية نفس السياسة في دوقيات ايطاليا الوسطى . وقدم كافور استقالته ، وكان راتزيني رئيساً لمجلس الوزراء في البيمونت - ساردينيا ، ولكن كافور كان في الواقع يوجه كل شيء : لقد ظل في الكواليس ، حتى انه استقبل في داره الريفية ، حيث انسحب ظاهراً ، سفراء أجانب . وكان كافور مصمماً ، حتى انه قال إلى أمين سر نابوليون الثالث الخاص ، على ان يمنع تنفيذ مقدمات الصلح . وشجع الحركة القومية في الدوقيات : وأعطى الأمر بالثورة بشكل يظهر فيه ارادة السكان بأعمال عامة .

وفي **توسكانا** جمع ريكازولي مجلساً تأسيسياً وصوت ، في ٢٠ آب ١٨٥٩ ، على ضم توسكانا إلى البيمونت - ساردينيا .

وفي دوقيتي مودينا و بارما أصبح فاريني البيمونتي دكتاتوراً ، وجمع مجلساً تأسيسياً ، وفي ٢١ آب ، صوت هذا المجلس على الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

وأخيراً ، في رومانيو ، لم يبق المفوض الذي سمته الحكومة الساردية في مكانه ، بل إن الكولونيل شيبرياني ، قام بايحاء من كافور ، ببادهة جمع مجلس تأسيسي ، وصوت هذا المجلس أيضاً ، على الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا . وبين هذه « الدول » الأربع : توسكانا ، مودينا ، بارما ، رومانيو ، تشكلت عصبة لتنظيم جيش مشترك وأعطيت قيادته إلى غاريبالدي .

أما نابوليون الثالث ، فبعد تردد طويل ، قبل الأمر الواقع ، وسلم بالا يرى تنفيذ مقدمات فيلا فرنكا ، وقبل بضم الدوقيات إلى البيمونت - ساردينيا . وظهر هذا الانقلاب ، في كانون الأول ١٨٥٩ ، بنشر كراس شهير يسمى : « البابا والمؤتمر » ، ويراد بذلك مؤتمر الصلح الذي يجب عقده في زوريخ للتصديق على مقدمات الصلح ، والذي ، في الواقع ، لم ينعقد أبداً . وكان مؤلف هذا الكراس لاغيرونيير . وقد كتبه بايحاء من نابوليون الثالث . ولكن منذ أن أعطت هذه الانضمامات الأرضية إلى البيمونت - ساردينيا أكثر من أحد عشر مليوناً ، أصبح للأمبراطور الحق بالمطالبة بالتعويضات التي وعد بها أثناء مقابلة بلومبيير ، ولم يقم كافور صعوبات بالتنازل لفرنسا عن نيس والسافوا .

وكرس الحل باستفتاءات ، في بارما ، ومودينا ، ورومانيو ، ووجد ٤٢٦٠٠٠ مع الضم ، مقابل ٧٢٦ ضده . وفي توسكانا أعطى الاستفتاء ٣٦٦٠٠٠ صوت مع الضم و ١٤٣٠٠ ضده ، في بداية آذار ١٨٦٠ . وكذلك اجريت استفتاءات في السافوا وفي كونتية نيس : ففي السافوا

وجد ١٣٠٠٠٠ صوت مع الضم إلى فرنسا و ٢٣٥ ضد و ٥٠٠٠ امتناع؛ وفي نيس ، ٢٥٧٠٠ « نعم » للانضمام إلى فرنسا و ٢٦٠ « لا » . وتمت هذه الاستفتاءات في نيس والسافوا في نيسان ١٨٦٠ .

وهكذا تمت التسوية على أساس مبدأ « حريـــة الشعوب في تقرير مصيرها » . ولكن الاستفتاء كما نعلم يعطي نتائج كثيفة ولا يكون دليلاً أكيداً على أن جميع الناخبين الذين أعطوا أصواتهم كانوا أنصاراً مصممين على وضع وأنهم أعربوا عن رأيهم لصالحه .

المرحلة الثالثة : قضية الصقليتين . - اتجهت الحركة القومية حالاً نحو مملكة الصقليتين . فقد توفي الملك فرديناند « الملك بومبـــا » في ١٨٥٩ . وخلفه ابنه فرانسوا الثاني ، ولكن طرق حكومة المملكة لم تختلف .

لقد وضعت القضية الصقلية في بادىء الأمر . فقد ثارت صقلية على ملك الصقليتين عام ١٨٤٨ ، وسلكت الحكومة فيها سياسة قمع قاسية للغاية ، وكان من الطبيعي أن تكون الظروف الاقتصادية والاجتماعية سيئة جداً في صقلية . وظهرت المعارضة ضد الملكية النابولية على اثر حوادث جرت في ايطاليا الشمالية . ووجد في هذه المعارضة ثلاث جماعات :

١ - أعضاء « الجمعية القومية » ، وكانوا أنصار الوحدة تحت سيادة البيت السافوي ، أي الانضمام إلى البيمونت - ساردينيا .

٢ - الماتزينيون . وقد كان لماتزيني في البلاد ممثل وهو **فرانشسكو كريسبي** الذي أصبح فيما بعد أعظم رجال السياسة الايطالية ، بـــين ١٨٨٥ و ١٨٩٥ .

٣ – الموراتيون ، وكانوا يرجون اعطاء عرش الصقليتين إلى ابن مورا صهر نابوليون الأول ، كما أسلفنا . وهذا الاتجاه الموراتي يمكن ، على ما يبدو ، أن يكون مدعوماً من قبل نابوليون الثالث ، ولكن الواقع لم يكن كذلك .

نشبت الحركة الثورية في ٤ نيسان ١٨٦٠ بتحريض المازينيين ، ولم يكن كافور يرغب بها في ذلك التاريخ . وكادت هذه الحركة أن تخفق لان حكومة الصقليتين كان عندها جيوش محلية ، وعملت هذه الجيوش بقوة . وعندئذ القى زعماء الحركة ، وبخاصة كريسبي ، نداء يطلبون فيه النجدة من الشعوب الايطالية الأخرى . وعلى اثر هذا النداء نظم غاريبالدي « حملة الألوف » الشهيرة . وقد حشدت هذه الألوف في جنوة ومنها ومنها أبحرت على سفينتين نحو صقلية .

طريقة كافور . – ويبدو أن كافور لم يكن ليريد تشجيع غاريبالدي، لأنه يخشى من أن يضع نفسه في وضع صعب حيال فرنسا . ولكنه من طرف خفي ، لم يدعه يعمل فحسب ، بل انه شجع هذه المغامرة. وكان هذا الوضع احرج وقت في حياته السياسية ، وقد قال ذلك فيما بعد . وكانت الطرق التي استعملها بسيطة : فعندما علم أن غاريبالدي سينطلق في فجر الغد ، من ميناء جنوة ، أعطى أوامر دقيقة ومشددة بأن يراقب الميناء، وارسلت الشرطة إلى الجزء الغربي ، بينما كان غاريبالدي يريد الاقلاع من الجزء الشرقي . وعندما أصبحت سفينتا غاريبالدي في البحر ، أعطى كافور أمره رسمياً إلى سفن الحرب الساردية بالقبض على السفينتين ، ولكنه ، في السر ، أوعز إلى القادة أن يدعوا سفينتي غاريبالدي تمران بأمان .

وباختصار ، رسا غاريبالدي في صقلية ، ولم تكن الجيوش النابولية كثيرة العدد في الجزيرة ، ولذا استطاع غاريبالدي أن يحررها بسهولة .

وفي منتصف آب ١٨٦٠ لم يكتف غاريبالدي بهذه النتيجة ، بل عبر مضيق مسينا وبدأ ، صاعداً نحو الشمال ، بحملة هدفها أخـــذ بونالي . وأوشكت هذه القضية الجديدة أن تثير تعقيدات دولية ، لأن نابوليون الثالث ، كان يريد معارضتها ، ولكن انكلترا منعته ، وانتهى الاسطول الفرنسي بترك غاريبالدي يعبر مضيق مسينا .

والمهم هنا هو وجهة نظر كافور . فعنـدما علم أن غاريبالدي نزل شبه الجزيرة اضطرب وقلق وتساءل ما إذا كان غاريبالدي خرج من يده وأخذ يعمل لحساب الماتزينيين ، وفي هذا الاحتمال خطر على البيت السافوي. وقد علم من بعض الوثائق ان كافور حاول ، في بداية آب ، أن يثير في نابولي ما أسماه « الثورة الطيبـــة » أي ثورة غـير ماتزينية ، وأوصى الرسول الساردي في نابولي أن يتصـل بسرعـة بكبار الموظفين النابوليين ، وأوصى بخاصة بـ « العناية » بزعيم الشرطة المعروف بفساده إذ بمساعدة هذا الزعيم يمكن القيام بالثورة الطيبة قبل وصول غاريبالدي والماتزنيين . ولكن القضية أخفقت ، لأن كبار الموظفـين النابوليين خافوا من المخاطرة . غير أنه من الممكن القيام بسهولة بحركة ارتداد عندما يطمأن بعدم الخديعة ، ولذا فضل كبار الموظفين النابوليين الانتظار للقيام بالانقلاب عندما تكون النتيجة أكيدة .

لم ينجح كافور اذن في عمليته ، ولذا غير خطته مباشرة : أرسل اسطولاً بقيادة الاميرال بيرسانو إلى شواطىء مملكة نابولي وأعطاه أمراً رسمياً بمساعدة غاريبالدي ما أمكن في زحفه نحو الشمال . ولكنه في الوقت

نفسه أوعز الى الاميرال الأمر **بالقبض** إذا أمكن على الحصون قبل ان يحتلها الغاريبالديون . وهكذا قام سباق بين الغاريبالديين والكافوريين . وربح غـــاريبالدي السباق . فقـد وصل في ٧ ايلول إلى نابولي . ولم يدافع الجيش النابولي عن نفسه . وهـذا دليل على أن النظام كان غـير شعبي . وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي نشر إعلاناً وأظهر فيه بعنف خلافه مع كافور ، وكانت هذه اللحظة لحظة حرجة جداً بالنسبة لكافور .

المرحلة الرابعة : قضية الدولة الحبرية . ـ وعندما وصل غاريبالدي إلى نابولي ، لم يكن مستعداً الوقوف فيها ، فقد هيأ المازينيون بالحال حملة على دولة الكرسي الأقـدس . وبينما كان غاريبالدي على الحـدود الجنوبية للدولة ، في الشمال ، في رومانيو ، كانت حركة أخرى في حيز الاعداد : فقد كان مازيني يدعى **نيقوتيرا** يعد فريقاً من ألفي رجـل وأراد به الدخول في المارش واومبريا ، وهنا أيضاً كانت الحالة حرجة : فاذا تم زحف الغاريبالديين والمازينيين فماذا يحدث : يجب ألا ننسى أن كان في الدولة الحبرية جيشان : جيش الكرسي الأقدس وجيش الحامية الفرنسية في روما . وقد نظم جيش الكرسي الأقدس . وكان البابا يعرف على أي شيء يحرص رأي السكان ، وأن ليس له مايعتمد عليه كثيرا على القوة العسكرية لرعاياه ، ولذا استنجد « بمتطوعـــين حبريين » وقد أتى الكثير منهـم من فرنسا . وكان على رأس هؤلاء المتطوعين الجنرال **لاموريسيير** . ومن الوجهة السياسية كان هذا الانتخاب موضع نزاع، لأن لاموريسيير، وهو جنرال فرنسي ممتاز في الجزائر ، كان ضد الانقلاب الذي قام بـه نابوليون الثالث في ٢ كانون الأول ، ولذا كان خصماً له . ومن جهة أخرى ، كانت في روما حامية فرنسية يقودها الجنرال **دوغويون** .

فاذا دخل الغاريبالديون والماتزينيون اشتبكوا مع جيش لاموريسيير ولم يكن لهذا العمل محذور من الوجهة السياسية العامة ، ولكن إذا تجرأوا على دخول روما نفسها ، فان الحامية الفرنسية ، التي تحرسها ولا تحرس غيرها ، تدافع عن نفسها ، وعندئذ يحدث صدام بين الايطاليين والحامية الفرنسية ، ونتيجة هذا الصدام على الأقل قطيعة دبلوماسية بين فرنسا والايطاليين . وعلى كل حال ، لايمكن الاعتماد على مساندة نابوليون الثالث ، لأن النمسا يمكن أن تفيد من هذا الوضع لمعاودة الحرب ضد الايطاليين . ولم يتردد كافور في القول بأن الحملة الغاريبالدية - الماتزينية إذا وقعت فسيخاطر بـ « نوفارو ثانية » وهي الواقعة التي هزم فيها الساردييون في عام ١٨٤٩ ضد النمسا .

لهذا السبب أراد كافور أن يسبق غاريبالدي ويدخل في الدولة الحبرية جيوشاً ساردية ويعطيها الأمر بقتال لاموريسيير ، دون الحملة الفرنسية في روما . ولما علمت انكلترا بهذه النية ، لم تعترض ولم يكن لديها أي سبب للاعتراض : فهي دولة بروتستانتية ولا مبالية بمصير دول البابا . ولكن ماذا يقول نابوليون الثالث ؟ ذهب الجنرال **جيالديني** للقاء الامبراطور وكان في **شامبيري** وأعلمه بنوايا كافور ، واذا أخذنا بقصة **جيالديني** رأينا أن نابوليون الثالث أجاب : « اعملوا ، ولكن اعملو بسرعة » . وحسب القصص الفرنسية : لم يجب نابوليون بشيء مطلقاً . ولكن أخيراً ، عندما اطلع على الخطة ولم يبد اعتراضاً ، اعتبر كافور هـذا كافياً . وباختصار أدخل كافور جيوشه ، من الشمال ، في الدولة الحبرية ، ووصلت الجيوش الساردية بسرعة حتى حوالي روما ، وقاتلت جيش لاموريسيير ، في ١٨ ايلول ١٨٦٠ ، في واقعة **كاستلفيردادو** ، ولكنها احترمت مدينة روما حيث كانت الحامية الفرنسية .

وكانت نتيجة هـذه الحملة اتفاق ٢ تشرين الأول ١٨٦٠ ، وبموجبه يتخلى البابا عن دوله إلا مدينة روما ورقعة أرض صغيرة حولها .

وهنا أيضاً كرست الأمور الواقعة بطريقة الاستفتاءات : ففي صقلية اعطى الاستفتاء أكثرية عظمى للانضمام إلى البيمونت – ساردينيا ، ووجد ٦٠٠ «لا» فقط . وفي مملكة نابولي وجد ١٠٠٠٠ «لا» ، وفي المارش واومبريا أي في أجزاء الدولة الحبرية التي ضمت وجد ١٥٨٠٠ «لا» ، وفي شباط ١٨٦١ ، تأسست مملكة ايطاليا قبل أربعة أشهر من وفاة كافور .

٣ – صعوبات الذوبان

تباين الشمال والجنوب . – لقد تصور الرجال ، الذين دعموا الفكرة الوحدوية ، أن إنشاء الدولة الايطالية أمر سهل . وفي الواقع ، ان هؤلاء الرجال يعرفون ايطاليا قليلاً : إنهم يعرفون ايطاليا الشمالية ولا يعرفون ايطاليا الجنوبية ، لأنه يجب ألا ننسى ، والايطاليون يعترفون بذلك ، أن كثيراً من الأقاليم دخلت « سلبياً » في الدولة الايطالية الجديدة ، بالرغم من المظاهر التي أعطتها أرقام الاستفتاءات . لقد كانت أكثرية السكان العظمى ، في أعماقها ، غير مبالية تقريباً . ولكن الأخطر من ذلك هو أن « اطر » المجتمع لم تكن دوماً محبذة للحـل الوحدوي الظافر : ففي ايطاليا الجنوبية ، في مملكة الصقليتين القديمـة ، كان كبار الملاكين ، وإيطاليا الجنوبية هي بلد كبار الملاكين ، يناصرون جميعاً تقريباً السلالة التي سقطت ، وكذلك كانت حال الاكليروس . وعدا ذلك ، بادر غاريبالدي ، أثناء مروره في مملكـــة نابولي ، إلى تسمية الموظفين ، ولكن هؤلاء كانوا في الغالب مغامرين ، ولا يبحثون إلا عن مـلء جيوبهم ، ولذا لم يكن ممكناً في هذه الادارة بناء أي أساس يعتمد عليه .

ومن جهة أخرى ، في لومبارديا وفي توسكانا أيضاً ، بلدي التقاليد القديمة ، بلدي الحياة البلدية القوية ، كانت رغبة السكان الحفاظ على ادارة مستقلة : ويرون أن الموظفين البيمونتيين ضيقو الفكر ، ومتعجرفون ، ويتهمونهم بأنهم يريدون أن يحتجزوا لأنفسهم الوظائف المفيدة في الادارة .

لقد كانت الصعوبة الأولى اذن ، معنوية ، أما الثانية **فاقتصادية واجتماعية** : لقد كانت الظروف الاقتصادية مختلفة جداً بين الشمال والجنوب في شبه الجزيرة . فبينما كانت الزراعة الايطالية ، في وادي نهر البو في حالة مزدهرة ، كانت أملاك الدوقيات الكبرى في ايطاليا الجنوبية سيئة الزراعة والفلاحة ، ولاتقوم فيها أعمال التجفيف وأعمال التحريج وغيرها . وكانت الصناعة في ايطاليا الجنوبية غير موجودة تقريباً . وأخيراً كانت وسائل النقل والطرق والخطوط الحديدية تنقصها تماماً الا قليلاً . ولم يكن الاسطول التجاري في نابولي مجهزاً ومعداً لدعم التنافس مع الدول المتوسطية الاخرى . وبالتالي تباين بين البيمونت — ساردينيا التي سلكت سياسة اقتصادية نشيطة جداً ، ومملكة الصقليتين ، البلد المتخلف ، حيث كانت الأكثرية العظمى للسكان فلاحين بائسين . وقال كافور نفسه : «إن تحقيق الانسجام بين الشمال والجنوب أصعب من النزاع ضد النمسا أو القتال مع روما » .

موقف الحكومة . — لمجابهة هذه الصعوبات نصح بعضهم كافور أن يوطد دكتاتورية موقتة . فلم يشأ كافور ذلك . فقد رأى وجوب البقاء والاخلاص للنظام الدستوري . ولكنه قبل ، من جانبه ، إصلاحاً إدارياً يعمر الادارة الايطالية على أساس لامركزية واسعة : أراد أن ينشىء مجالس اقليمية ذات اختصاصات في بعض القضايا : الأشغال العامة ، التعليم ، وغيرها ، بشكل يترك فيه درجة من الاستقلال الذاتي الاداري

لمختلف أجزاء المملكة . ولم يقبل مجلس النواب الايطالي هذا المشروع ، لأنه رأى بأن هذه المجالس الاقليمية يمكن أن تكون ملجأ لعواطف ذات نعرة خاصة ، ولذا فان خلفاء كافور ، بعد وفاته ، قسموا الدول الايطالية إلى ٥٩ إقليماً ، وأقاموا على رأسها محافظين . وهذا يعني أنهم أقروا نظام **المركزية** . ومن جهة أخرى ، طبقوا، على ايطاليا كلها ، القوانين التي كانت موجودة من قبل في البيمونت ــ ساردينيا ، وهذا ماأثار احتجاجات عدد من النواب اللومبارديين والتوسكانيين المعادين للهيمنة البيمونتية .

ولم توجد احتجاجات فقط ، بل وجدت أيضاً اضطرابات جدية جداً في ايطاليا الجنوبية :

في **البازيليكات** ، وجد تشكل عصابات أشقياء .. وكان هؤلاء فلاحين يشكون الجوع ، وحاولوا أن يفيدوا من القضية بطرق خارجة عن القانون ، ثم دخل هؤلاء الأشقياء في اطر خصوم الوحدة الايطالية . وساعدت الطبقة النبيلة والاكليروس ، أحياناً ، الأشقياء ، واضطرت الحكومة الايطالية أن ترسل إلى البازيليكات حملة عسكرية حقيقية وكان الضرب على أيدي هؤلاء الأشقياء « وحشياً » .

وفي **صقلية** ، وجدت حركة تمرد عندما أرادت الحكومة الساردية أن تطبق الخدمة العسكرية الاجبارية : ولم يسبق للصقليين أن قاموا بالخدمة العسكرية في الماضي ولم تعجبهم الخدمــة العسكرية في الجيش الايطالي . ولذا لزم أرسال حملة إليهم يقودها الجنرال **غوفونه** وأعلن هذا الأحكام العرفية وضرب على أيدي المتمردين بقوة قاسية .

وبالاجمال ، إذ لاحظنا في ١٨٦٢ ، المراسلة المتبادلة بين رجال الدولة

الايطاليين في ذلك العصر مع الملك ، رأينا أن رجال الدولة كانوا يخافون على المستقبل . وقد صرح **ديكازولي** ، الذي كان خلفاً لكافور بعض الوقت ، بأن من السهل القضاء على هـذه الاضطرابات لو لم يكن تحتها أيدي أعداء النظام ، وبخاصة ، لو لم يستطع هؤلاء الخصوم أن يجـدوا دوماً ملجأ في الدولة الحبرية ، أي في الرقعـة الصغيرة التي حافظ عليها البابا حول روما نفسها .

وهكذا ، لم تنته الوحدة من وجهة النظر الأرضية ، لأن قضية البندقية لم تحل في العام ١٨٥٩ ، ولأن قضية روما ظلت مفتوحة .

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

تشكلت مملكة ايطاليا ، فعلاً ، في آخر ١٨٦٠ ، ورسمياً في بداية ١٨٦١ ، وظلت قضيتان دون حل : من جهة ، قضية الأراضي الايطالية التابعة للنمسا ، أي البندقية وترانتان ، وجزء من ايستريا وبعض نقاط من الشاطى الدالماسي ؛ ومن جهة أخرى ، قضية روما . وتقلصت رقعة الدولة الحبرية للغاية ، ولكن مدينة رومـــا وارضاً صغيرة حولهـا بقيتا مستقلتين .

إن النجاح الجديد ، الذي حققته الحركة القومية الايطالية ، في ١٨٦٦ ، كان في ضم البندقية التي لم يحررها نابوليون الثالث في العـام ١٨٥٩ . وقد أحرزت الحركة القومية الايطالية هذا النجاح بفضل أزمة دولية وهي الحرب النمساوية — البروسية التي تكلمنا عنها ، ولكن العاطفة القومية الايطالية لم ترض كل الرضى ، لأن مملكة ايطاليا بعد أن انتزعت من النمسا في العام ١٨٦٦ البندقية ، كانت تتطلع إلى ضم **الترانتان** .

وفي دراستنا لهذه القضية ، يجب أن نلاحظ ظروف السياسة الايطالية قبيل هذه الأزمة ، ثم ندرس الخطة الايطالية ، وأخـيراً اخفاق هـذه الخطة جزئياً .

١ — ظروف السياسة الايطالية

لقد اصطدم تشكيل مملكة ايطاليا ، كما رأينا ، ببعض الصعوبات التي ترجع إلى أن وحدة الشعب المعنوية لم تكن مؤمنة في كل مكان. وهذه وجهة نظر يجدر عدم نسيانها . ولكن يجب ألا ننسى أيضاً أن الدولة الايطالية منذ أن فقدت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، كان نظامها ضعيفاً . وذلك يرجع لعدة أسباب :

أ) تفتت الاحزاب . — ان نقص تنظيم هذه الأحزاب السياسية ، ونقص تجربة النواب ، الذين كانوا ينتخبون عمومـــاً من قبل الجماعات المحليـة ، ويساقون (يجمعون) بصعوبة ، لأنه لم يكن لهـم تعويض برلماني ، ولأن المرشح للنيابة كان عليه أن يترك مشاغله الشخصية ليأخـذ مكانه في المجلس . وكانت النتيجة عدم استقرار الوزارات ، فبين موت كافور ، في حزيران ١٨٦١ ، وبداية ١٨٦٦ ، تشكلت في مملكة ايطاليا ست وزارات ؛ ومن ثم تغيير الأشخاص بخاصة ، لأن جميع الوزارات متلونة بالأفكار الكافورية أي باللون الليبرالي المعتدل .

ب) الازمة المالية . — كانت مملكة ايطاليـا مضطرة لتخصيص نفقات عظيمة نسبياً للأشغال العامة ، والتعليم العام ، ولتنظيم الجيش ، حتى انها في العـام ١٨٦٣ انفقت ١٢٥٠ مليون ليراً ، على حـين ان الدول الايطالية منفردة في العـام ١٨٥٩ ، لم تنفق إجمالاً ، إلا ٦٢٥ مليون . وتضاعفت النفقات بسبب الوحدة ، وكانت النتيجة العجز . وبلغ هذا العجز ٣٥٠ مليون لير ، ولم يتوصل إلى سده ، وتفاقم مع الزمن .

وقد أثار عجز الحكومة الايطالية الانتقادات من كل مكان واصطدمت الوزارات المتعاقبة بمعارضتين : معارضة اليمين ومعارضة اليسار .

معارضة اليمين . — كانت معارضة اليمين **معارضة الاكليركيين :** ولم تكن لهم قوة كبيرة في البرلمان أو لم يكن لهم شيء تقريباً ، لأن الكاثوليكيين الايطاليين ، منذ ذلك الحين ، تبنوا ، في الانتخابات ، طريقة الامتناع . وإذا لم يكن لهم الا قليل من النواب الذين يمثلون الحزب « الاكليركي » في البرلمان ، فان هـذا الحزب له قوته في البلاد ، وبخاصة له اطره النشيطة في الجهاز الكنسي : من اكليروس نظامي واكليروس عصري ، وكانت الأديرة ، بخاصة ، مراكز معارضة للنظام الجديد . ولذا تقدمت الحكومة الايطالية ، في ١٨٦٤ ، بمشروع قانون ، وأصبح قانوناً في تموز ١٨٦٦ رهدفه حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها . ولنشر إلى أن نصف الجمعيات الرهبانية ، في البيمونت — ساردينيا قد حل بموجب قانون ١٨٥٥ ، ولكن هذا القانون ، في الاراضي الجديدة المنضمة إلى البيمونت - ساردينيا لم يطبق بعد: وكانت الأديرة عديدة جداً في صقلية ، وتوسكانا ، ولومبارديا . وبقي ، عند التصويت على القانون ، ٢٤٠٠ دير مع ٤٧٠٠٠ راهب .

ولا شك في أن حل الجمعيات الرهبانية ومصادرة أموالها كانت لها منافع مالية ، وقد قررت الحكومة ذلك لأسباب سياسية .

لقد منح القانون مرتباً صغيراً ، ٦٠٠٠ لير ، في السنة ، الرهبان ليساعدهم على سد رمق الحياة ، وقررت ، عدا ذلك ، أن تباع أموال الجمعيات الرهبانية ، وكانت أراضي بخاصة ، بشكل قطع صغيرة ، لتساعد على تشكيل ملكيات صغيرة ريفية . وبالجملة ، مر في ايطاليا ، في ذلك الحين ، شيء يماثل ما مر في فرنسا أثناء الثورة الفرنسية ، عند

بيع « الأموال القومية » . وبالطبع ، لم يكن من مصادرة أموال الجمعيات إلا زيادة معارضة اليمين .

معارضة اليسار . — وكانت معارضة اليسار هذه **معارضة الماتزينيين** . فقد استأنفت الدعاية الماتزينية عملها بكثير من النشاط عام ١٨٦٥ ، وفي الانتخابات البرلمانية في تشرين ١٨٦٥ ، غلبت معارضة اليسار مرشحي الحكومة العديدين ، أي الأحرار المعتدلين . والحادث الذي هاج الرأي العام والحكومة أكثر من غيره ، كان انتخاب ماتزيني . فقد انتخب نائباً عن مدينة مسّينا . ووضع هذا الانتخاب « قضية ماتزينية » : فقد صرحت الحكومة الايطالية أن ماتزيني غير قابل للانتخاب ، لأنه قام بمحاولات ثورة ، في ١٨٥٧ ، في جنوة ، وعقب هذه المحاولة ، حكم عليه بالموت غيابياً . وقالت الحكومة ان ماتزيني محكوم عليه بالموت ، ولذا لا يمكن أن ينتخب . وقامت ، في هذا الموضوع ، مناقشات كبرى في مجلس النواب الايطالي ، أثناء عرض صحة انتخاب ماتزيني : فقام بعض النواب ، وبخاصة كريسبي الماتزيني ، وقالوا بأن الانتخاب نظامي حسب الأصول ؛ وان الحكم بالاعدام على ماتزيني ، في ١٨٥٧ ، لا يمكن أن يكون له مفعول ، كما يقول كريسبي ، أولاً لأن الحكومة الساردية في العام ١٨٥٩ ، صوتت على قانون العفو العام ويجب أن يطبق قانون العفو العام على ماتزيني ، كسائر الناس ؛ وعدا ذلك ، لأن البيمونت — ساردينيا منذ هذا الحكم بالاعدام في العام ١٨٥٧ لا توجد كدولة : فقد امتصت في المجموعة الجديدة التي الفتها مملكة ايطاليا . واعتباراً من الآونة التي لم يوجد فيها ملك ساردينيا ، بل ملك ايطاليا ، لا يكون للحكم الذي حكم به على ماتزيني باسم ملك ساردينيا ، قيمة أبداً. ثم أضاف كريسبي حججاً عاطفية : فقد ذكر بالدور الذي لعبه ماتزيني

في نمو الفكرة الوحدوية في ايطاليا . كما ذكر بأن ماتزيني « قد ربى ، الايطاليين على احترام الواجب واحترام التضحية » خلال جيل كامل .

فرد عليه وزير الداخلية بقوله ان قبول صحة الانتخاب ، إذا قرر ، يعادل الموافقة على المبدأ الجمهوري ، وهذا ما لا تقبله الحكومة . وفي الواقع اعطى المجلس الحق للحكومة ، وطعن في انتخاب ماتزيني بـ ١٩١ صوتاً ضد ١٠٧ . وأعيد انتخاب ماتزيني للمرة الثانية ، وطعن من جديد في انتخابه . ولم ينقطع الخلاف بين الماتزينيين والحكومة الايطالية .

وبالتالي ، ضعف الوضع الداخلي في ايطاليا . ورأى كثير من أعداء الحكومة الايطالية ، في ١٨٦٥ ، أن الوحدة لن تدوم . وكان امير سر دولة الكرسي الأقدس المتحزب يعتقد بامكان حدوث حركة انفصالية نابولية ، ويرى بأن الوحدة الايطالية ستنحل ومن الممكن العودة إلى فكرة « الكونفدراسيون الايطالي » تحت رئاسة البابا ، أي ، إلى فكرة نابوليون الثالث في ١٨٥٨ ، وهذا هو رأي الوزير النمساوي هُوبنر أيضاً .

وفي ايطاليا ، كان الملك فيكتور ايمانويل ، الذي أصبح دوره نشيطاً منذ وفاة كافور ، لأنه كان في حياة كافور ، ممحياً بقوة شخصية وزيره ، ولأن رؤساء مجلس الوزراء كانوا رجالاً من المستوى الثاني ، يرى بأنه من المرغوب فيه اعطاء محول للصعوبات الداخلية بفوز خارجي : وهذا الاسلوب كلاسيكي اتباعي ، وقد استعملته حكومات عديدة في ظروف مختلفة ، ولكن ما هو الفوز الخارجي الذي يجب البحث عنه ؟ هل يجب البدء بمحاولة حل « قضية روما » أو البدء بمحاولة حل قضية الاراضي الايطالية التابعة للنمسا ؟ قرر الملك فيكتور ايمانويل نفسه الأخذ بالحل الثاني ، لماذا ؟ أولاً لأن هذا العمل يجب أن يكون مخصصاً لطرد

الاجانب عن الأرض الايطالية ، ومن الممكن أن يكون شعبياً ، حتى عند الاكاير كيين ، بينما يصطدم امتصاص روما بمعارضة جزء من الرأي العام ؛ وفي قضية الاراضي الايطالية التابعة للنمسا ، لا تجازف ايطاليا إلا بصعوبات مع النمسا ، على حين أنه إذا ، اختارت « القضية الرومانية » تخاطر أيضاً بصعوبات مع فرنسا ، لأنه مازالت توجد في روما حامية فرنسية . وقد قدر فيكتور ايما نويل جيداً بأنه يجب على مملكة ايطاليا ، مهما كلف الامر ، ألا تكون في خلاف مع نابوليون الثالث .

ومنذ أن قرر الملك أن يكون إلى جانب هذا الحل، وهو تحرير الاراضي الايطاليـة التي بقيت خاضعة للنمسا ، كان من الواضح أنه لا يمكن أن يأمل أن ينجح بغير السلاح ، أو، على الاقل، بظروف استثنائية جداً .

وإذا لاحظنا القوى المسلحة في ايطاليا ، في ذلك الحين ، وجدنا أن اللوحة غير مضيئة جداً . ولا شك في أن الحكومة قامت بجهد ضخم في تنظيم الجيش . فقد رأت أن هذا الجيش يمكن أن يبلغ ، في زمن السلام ٢٠٠٠٠٠ نسمة ، ولكن الصعوبات المالية اضطرتها إلى تخفيض اعتمادات الموازنة : ولم يكن بالامكان انشاء أطر كافية لتجنيد ٢٠٠٠٠٠ رجل عملياً في زمن السلام . أما اسطول الحـرب ، فبسبب التغييرات الوزارية الدائمة ، لا يوجد أي وحدة مفهوم في السياسة البحرية التي يجب اتباعها . ومع ذلك توصل الايطاليون إلى انشاء اسطول حربي : فقـد انشأوا بين ١٨٦١ و ١٨٦٥ اثنتي عشرة « سفينة خط » . ولم يكن لهذا الاسطول قواعد بحرية منظمة في البحر الادرياتيك. وكان الجهاز ضعيفاً جداً ، لأنه كان يعتمد ، في آن واحد ، على ضباط تابعين للبحرية الملكية الساردية القديمة ، وعلى ضباط بحرية نابوليين . وكان السارديون

والنابوليون لا يتفاهمون . ونضيف إلى ذلك أنه احتفظ بالنابوليين في الاسطول لأنهم تخلوا عن ملك الصقليتين فقط . ولكن الحكومة الايطالية، بعد أن أعطتهم هذا « التعويض » باعتبارهم تخلوا عن الملك ، تبرأت منهم، لأنها اعتبرت أن من ينسون يمينهم مرة يمكنهم أن ينسوها مرة ثانية . وهكذا نرى أن الحالة الفكرية كانت سيئة صراحة . وأخيراً كان القائد الأعلى للاسطول ، الأميرال برسانو رجلا متغطرساً وضعيفاً تماماً .

ونظراً لضعف الوسائل العسكرية والبحرية لم تستطع ايطاليا أن تفكر مطلقاً في ١٨٦٦ ، كما فكرت عام ١٨٥٩ ، بأن تحارب النمسا وحدها . ولذا لا بد لها من حلف ومن الاعتماد على سند خارجي . وقد واتتها الفرصة عندما اقترب النزاع النمساوي ـ البروسي .

٢ — خطة الحكومة الايطالية

التحالف مع بروسيا . ـ لقد ظهر معنا أن الحكومة الايطالية لا تستطيع وحدها أن تقوم بحرب جديدة ضد النمسا . لذا كان من المنطق أن تفكر بالبحث عن حلف مع بروسيا ، لأن بروسيا بخاصة ، منذ وصول بسمارك إلى السلطة ، كانت في صعوبات دائمة مع النمسا . وكان يتنبأ بخلاف نمساوي - بروسي . ولكن كان ينبغي على ايطاليا أن توفق بين التحالف مع بروسيا والحفاظ على الصداقة الفرنسية . ولم يشأ الملك فيكتور ايمانويل بأي ثمن أن يفسد علاقاته مع فرنسا . وكان يفكر بأنه ، إذا ، أفسد علاقاته مع فرنسا ، جازف بمجازفة خطيرة جداً : لأن فرنسا يمكن أن تعقد حلفاً مع النمسا ، وعندئذ لا تستطيع إيطاليا أن تعمل شيئاً أمام قوى فرنسا والنمسا مجتمعة ، ولو مع نجدة بروسيا .

ولقد رأينا ما جرى بين النمسا وبروسيا . ولعلنا نذكر أن الخلاف العتيد منذ ١٨٦٣ قد تفاقم في ١٨٦٥ ، وفي بدء ١٨٦٦ . واستطاعت الدبلوماسية الايطالية أن تجد في ذلك ظروفاً ملائمة : فمنذ آخر ١٨٦٢ طلب بسمارك من الحكومة الايطالية ، بواسطة رسول سري ، أن تعلمه عن موقف ايطاليا في حالة حرب نمساوية - بروسية . فأجابت الحكومة الايطالية مؤكدة على أنها في هذه الحالة تدخل في حرب ضد النمسا . وهكذا تم الاتفاق بسهولة على المبدأ .

ولكن ، بالرغم من قبول مبدأ التعاون بسهولة ، فان التحالف لا يبدو ، بادىء بدء ، سهل الابرام : من جهة ، لأن بسمارك يلاقي مقاومات في محيط الملك غليوم الأول ، الذي ظل طويلا ، معادياً للحرب ضد النمسا . الا أن هذه العقبة ذللت بعد مجلس التاج البروسي في ٢٨ شباط ١٨٦٦ : ففي هذا المجلس اتخذ القرار بالبحث عن التحالف الايطالي . ومن جهة ثانية ، ترددت الحكومة الايطالية ، هي أيضاً ، فقد كان رئيس مجلس الوزراء الايطالي ، في ١٨٦٥ وبداية ١٨٦٦ ، لامارمورا يتساءل ما إذا كانت هناك وسيلة للحصول على البندقية دون حرب ، وشاد ترتيباً يقتضي ، أن يقدم للنمسا ، مقابل التنازل عن البندقية لايطاليا ، تعويضاً في الأمارات الدانوبية وذلك بأن تعطى البغدان والأفلاق ، بدلاً عن البندقيـة . وسير لامارمورا غور فينّا بمهمتين : احداهما في ١٨٦٥ ، والأخرى في بداية ١٨٦٦ ، ولكنه اصطدم برفض . وتساءل رئيس مجلس الوزراء الايطالي أيضاً : ماذا تقول فرنسا التي لا يريد أن يقع معها في خلاف ؟ فطمن في الأول من ايلول ١٨٦٥ ، لأن نابوليون الثالث ، بعد أن أعلمه السفير الايطالي في باريس ، نيغرا ،

بالأمر أجاب بأنه يجب على ايطاليا في حالة قطيعة بين النمسا وبروسيا ، ان « تهتبل الفرصة » ، والا « تثبط همة بروسيا » بأي حال من الأحوال . وفي الحقيقة ، قال نيغرا ، سفير ايطاليا في باريس ، ان نابوليون الثالث يرغب في هذه الحرب النمساوية - البروسية ، لأنه يعتقد بأن هـذه الحرب ستكون حرباً طويلة ويمكن أن تتيح له فرصة التدخل الدبلوماسي .

وفي بداية ١٨٦٦ ، لا شيء يعارض المفاوضة مطلقاً . وعندما علم لامارمورا بأنه لا يستطيع الحصول على البندقية دون حرب ، لم يبق أمامه إلا شيء واحد لعمله وهو البحث عن التحالف البروسي . ومن جهة أخرى ، قرر مجلس التاج البروسي ، في ٢٨ شباط ، البحث عن التحالف الايطالي . وبدت القضية آنئذ بسيطة للغاية .

في آذار ١٨٦٦ ، أرسلت الحكومة الايطالية إلى برلين الجنرال غوفونه ، وكلفته بمهمة التفاوض بحلف مع بروسيا . وقد نشرت تقارير غوفونه إلى حكومته . وتدل هذه التقارير على أنه كان من الصعب التفاهم بين الجانبين : فقد أرادت الحكومة الايطالية أن تتعهد بروسيا بحرب مباشرة ، أو على الأقل ، بحرب في تاريخ ثابت . وقـدرت بانها إذا أبرمت الحلف مع بروسيا دون تحديد تاريخ الحرب ، فان الحكومة البروسية ، في هذه الفترة ، تبادر إلى اعلام النمسا بهذا الحلف وتنذر الحكومة النمساوية . بالضياع ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بالحرب إذا تنازلت النمسا لها عن الدوقيات . وقد أجرت الحكومة البروسية بالضبط هـذه المحاكمة نفسها في موضوع الايطاليين . فقد قدرت أن الايطاليين ، بعد ابرام الحلف ، يتجهون نحو النمساويين ويقولون لهم : أرأيتم ، اننا حلفاء بروسيا ، ولكن تنازلوا عن البندقية ، نتخل عن الحلف البروسي .

كان سوء الظـــن متبادلاً . وللخروج من الورطـــة قررت الحكومة الايطالية أن تتجه نحو نابوليون الثالث : أرسلت الى باريس ، في آخر آذار ١٨٦٦ ، الكونت آريسيه . وجرت في ٢٩ و ٣٠ آذار ١٨٦٦ بينه وبين نابوليون الثالث محادثات ، ولا نعرف قصة هذه المحادثات الا من الوثائق الايطالية ، لأن نابوليون الثالث لم يترك كلمة في هـذا الموضوع ؛ ومن المحتمل أنه لم يشـــأ أن يبقى منها أثر في المحفوظات الدبلوماسية الفرنسية . والجوهري في هـذه المحادثات هو : أن نابوليون الثالث نصح ايطاليا بابرام الحلف مع بروسيا « لعمل مشترك ومتواجد » ووعد ايطاليا بانه ، في الحالة التي تنكث بروسيا بتعهـداتها ، وتقوم بصلح منفرد مع النمسا ، فانه ، أي نابوليون الثالث ، لن يترك النمسا تسحق ايطاليا .

وهذا هام جداً بالنسبة للايطاليين ، فقد رأينا أنهم يخشون ، قبل كل شيء ، من أن تتخلى بروسيا عنهم . وقد كان انطباع الايطاليين ، أثناء حرب ١٨٥٩ ، أن نابوليون الثالث لا يتمسك بتعهداته ، وانه تخلى عنهم « في منتصف الطريق » وتساءلوا ما إذا كان الأمر كذلك مع بروسيا . لقد قبل نابوليون الثالث أن يعطي إيطاليا ضماناً وطمنها بان بروسيا إذا تخلت عنها ، فانه نفسه لن يترك النمسا تسحقها . وفي هذه الشروط تستطيع ايطاليا أن تبرم اتفاقاً مع بروسيا . وهكذا وقعت بين بروسيا وايطاليا معاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ .

تنص هذه المعاهدة « على أن بروسيا ، إذا اضطرت أن تشكو السلاح ضد النمسا ، فان الحكومة الايطالية تعلن هي أيضاً الحرب على النمسا ، في الحال التي تبادر فيها بروسيا بالعمل » .

ولا يوجد تقابل في هـــذه المعاهدة : لأن بروسيا هي التي تقرر وحدها وقت الحرب . ومن البديهي ، أن الايطاليين لم يتمكنوا من قبول هذا البند الا لأنهم حصلوا على الضمان من نابوليون الثالث .

ومن جهة أخرى ، لم تقبل المعاهدة إلا لثلاثة أشهر بعد التوقيع . وإذا لم تعلن بروسيا الحرب على النمسا في هذه المهلة ، ينحل الحلف .

وهذا القسم الثاني من المعاهدة ، كان بالاجمال ، تنازلاً لوجهة النظر الايطالية : فقد كان الايطاليون يرغبون بحرب مباشرة ، أو ، على كل حال ، سريعة ، لأن بروسيا وعدتهم بان الحرب ستقع في الثلاثة أشهر القادمة .

وأخيراً ، وعد الحليفان بعدم اجراء هدنة منفردة ، على الأقل ، وهذا هام جداً ، حتى تحصل ايطاليا على البنـــدقية وتحصل بروسيا على أراضي معادلة .

والجدير بالملاحظة أن المعاهدة الايطالية ـ البروسية في ٨ نيسان ١٨٦٦ ، لا تعد ايطاليا بمنطقة الترانتان ، وفي كل مكان ، طالب الايطاليون بسمارك بصراحة ، أثناء المفاوضات ، بان المعاهدة يجب ألا تعطيهم البندقية فقط ، بل الترانتان أيضاً . فرفض بسمارك ، وأجاب بأن الترانتان تابعة إلى الكونفدراسيون الجرماني ، وان البندقية ليست جزءاً منه ؛ وانه ، بالتالي ، إذا قبل المزاعم الايطالية على الترانتان ، قـــد يخاطر بالاساءة إلى الدول الألمانية الأخرى ، وقال بأنه بحاجة إلى هذه الدول الألمانية ، وعلى الأقل ، يأمل بمساعدتها ، لحرب مع النمسا . ولكن بسمارك اضاف بأن من الممكن جيداً أن تثار قضية الترانتان عند بـــدء الحرب . وترك للايطاليين أملاً للمستقبل ، ولكنه لم يأخذ على نفسه عهداً إلا فيما يتعلق بالبندقية .

ولكن هل يعطي ابرام هذه المعاهدة لايطاليا جميع الضمانات التي ترجوها ؟

الصعوبات من جانب بروسيا . — لقد لاقت ايطاليا بالحال صعوبات من جانب بروسيا : ففي الاول من شهر أيار ، أي بعد ثلاثة اسابيع على توقيع المعاهدة ، كانت الحكومة الايطالية قلقة، لانها رأت حركات الجيوش النمساوية في البندقية . فقـــد علمت الحكومة النمساوية بالحلف الايطالي — البروسي . ولذا رأت أن تتقدم وتهاجم الخصم الاضعف أي أيطاليا .

جاء الجنرال غوفونـه إلى بسمارك وكلمه بذلك ، وطلب منـه ماذا يحدث إذا قـــام النمـاويون **بمبادهة الحرب** وهاجموا ايطاليا . فأجاب بسمارك بأن معاهدة الحلف في ٨ نيسان ١٨٦٦ لم تنص على هذه الحالة ، لأنها نصت فقط على حالة حرب بين بروسيا والنمسا : وتعهدت ايطاليا أن تسهم بهذه الحرب ، ولم تقل المعاهدة أبـداً أن بروسيا تتعهد بأن تشارك في حرب بين ايطاليا والنمسا . اعترض الجنرال غوفونه بوجـود معاهدة حلف ، وبالتالي ، يجب أن يكون الالتزام متبادلاً : فأجـاب بسمارك بأنه يأسف ، وان النص لايقول بذلك ، عدا عن أن الملك غليوم الأول لم يقبل أبداً بتوقيع معاهـدة حلف تعطي لايطاليا هـذا الوعد ، لأنه يخشى من أن تجر ايطاليا بروسيا الى الحرب ، في تاريخ لايحسن اختياره ، ومع ذلك ، وبعد أن افزع بسمارك محدثه ، هدأه في آخر المحادثة ، وقال له : لقد تم التفاهم، ليس بيننا أي تعهد ، ولكن بالرغم من ذلك ، إذا هاجمتكم النمسا ، آمـل أن يكون بامكاني دفـع الملك غليوم الأول إلى التقرير بأن تمنحكم بروسيا مساندتها : وقال : وسأعمل منهـا قضية حكومـة ، أي سأقدم استقالتي والملك لايتنازل . وأخيراً ، وفي الغد ، وبعد أن شاور بسمارك الملك ، صرح إلى غوفونه :

لقد اتفقت على أن النمسا إذا هاجمت ايطاليا ، فان بروسيا تزحف مع ايطاليا .

وبالرغم من كل شيء ، لم يكن لامارمورا راضياً : فقد طلب أخذ توكيد مكتوب ؛ ولكن بسمارك رفض وصرح بأن بروسيا ليست ملزمة إلا بنص المعاهدة الموقعة ، وأما في الباقي ، فتستطيع أن تقوم بتعهد معنوي ، دون أن تأخذ على نفسها تعهداً كتابياً . ولذا ظل الايطاليون يشكون بأقوال بسمارك .

ويضاف إلى ذلك وجود خلاف آخر ، في آخر أيار ١٨٦٦ ، بين الحكومة الايطالية والحكومة البروسية : فقد كان بسمارك يرى ، في حال انفجار الحرب ، بأنه ينبغي محاولة إثارة المجر في هونغاريا ضد النمسا : فاذا وجدت « في ظهر » الجيش النمساوي ثورة مجربة لضايقته للغاية . ولكن الحكومة الايطالية لم تشأ ذلك لأنها ترى أن هذا المشروع لا يمكن تحقيقه. ولاحظ لامارمورا أنه اذا أراد المجر أن يثوروا ، فباستطاعتهم أن يفعلوا ذلك ، ولا أحد يمنعهم ، لأنه في اليوم الذي يستنفر فيه الجيش النمساوي في بوهيميا وفي البندقية ، لا تكون جيوش في هونغاريا . وهذه أيضاً نقطة عدم اتفاق بين ايطاليا وبروسيا .

الصعوبات من جانب فرنسا . — ومن جهة اخرى ، وجدت صعوبات من جانب فرنسا . لقد أدى نابوليون خدمة كبرى لايطاليا ، في ٣٠ آذار ١٨٦٦ ، بأعطائها ضماناً ، في الشروط التي أتينا على ذكرها. ولكن الحكومة النمساوية حاولت ، في أول أيار وحزيران ١٨٦٦ ، أن تفصل فرنسا عن ايطاليا : فقد عرضت على الحكومة الفرنسية أن تتنازل لها عن البندقية ، ومن ثم يتنازل نابوليون الثالث عنها إلى ايطاليا ، شريطة أن تتخلى ايطاليا عن الحلف البروسي . واعلم نابوليون الثالث الحكومة

الايطالية بهذا العرض في ٤ أيار : وفي أثناء ذلك حدث اضطراب في فلورنسا ، وتساءل بعض السياسيين في الأوساط الرسمية ماإذا كان يحسن قبول هذا العرض ، لأن فيه أقل مخاطرة ممكنة . ولكن آخرين أبدوا بأن الحلف ابرم حديثاً مع بروسيا ولايمكن العودة على الكلام المعطى . وأخيراً أجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بأنها تستطيع أن تتخلى عن الحلف البروسي .

عندئذ اقترح نابوليون الثالث على الايطاليين اسلوباً للعمل : قال لهم : ان معاهدتكم مع بروسيا غير مقبولة إلا ثلاثة أشهر ، تدبروا الأمر بشكل تطول فيه الأمور . وفي ختام الأشهر الثلاثة تستعيدون حريتكم . ولكن الحكومة الايطالية لم تكن مستعدة لاكثر من ذلك . ومع ذلك صرحت بأن تبقى محايدة إذا اخذت البندقية مباشرة من أيدي النمسا ، لا من أيدي نابوليون الثالث . هل كانت القضية قضية أنانية وحب ذات ؟ لا . لأن الايطاليين كانوا يخشون من أن يضع نابوليون الثالث ، في آخر لحظة ، شروطاً ، ويطلب هذا التعهد أو ذاك في « القضية الرومانية » . ولم يعمل شيء بين فرنسا وايطاليا في هذا الموضوع .

والنتيجة ، هي أن حكومة نابوليون الثالث قبلت أن تعقد ، في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، أي قبل بداية الحرب ببضعة أيام اتفاقاً سرياً مع النمسا : وبموجب هذا الاتفاق ، تعد فرنسا النمسا بحيادها أثناء الحرب النمساوية - البروسية . واذا انتصرت النمسا فيجب على أي حال التخلي عن البندقية إلى فرنسا لتعيدها إلى ايطاليا ، وبالمقابل يمكن للنمسا أن تتوسع في ألمانيا، بعد التفاهم مع الحكومة الفرنسية . وأخيراً تقول هذه المعاهدة نفسها يجب على النمسا ، حتى في حالة النصر ، الا تغير

« الوضع الراهن » في ايطاليا ، إلا بالاتفاق مع فرنسا ، أي الا تقوض مملكة ايطاليا ، إلا إذا قبلت فرنسا .

المعنى الصحيح للمعاهدة . — إذا أخذنا ببعض الوثائق النمساوية ، نجد أن نابوليون الثالث ، في ذلك الحين ، كان شديداً على الايطاليين : ان سفير النمسا في باريس ، ريشارد مترنيخ ، بن مترنيخ الكبير ، وقد نشرت له ذكريات هامة للغاية ، يقص ، في تقرير ٦ حزيران ١٨٦٦ ، حديثاً جرى له مع نابوليون الثالث : قال له الامبراطور : « نعم ، لقد أخطأنا وتركنا الثورة تنتصر في ايطاليا ، أي تركنا الايطاليين يصنعون الوحدة ، وأضاف نابوليون الثالث : « إذا هاجمت ايطاليا النمسا لا أطلب أفضل من أن تضرب النمسا ايطاليا وعقب هذه الهزيمة لا أعارض التغييرات التي يمكن أن تقوض الوحدة الايطالية ، على شرط واحد ، وهو أن تبقى اللومبارديا والبندقية ايطاليتين » . وهذا يعني أن نابوليون الثالث يقبل ، في ذلك الحين ، بحل من شأنه أن يضع على بساط البحث من جديد الوحدة الايطالية المتحققة في آخر ١٨٦٠ ، ويمكن أن يعيد ايطاليا إلى شكل اتحاد دول .

ومن الواضح ، أن الايطاليين لم يعلموا المعاهدة السرية المؤرخة في ١٢ حزيران ١٨٦٦ ، ولكن كانت لديهم بعض قرائن : فقد لفت انتباههم حديث لسفير النمسا في برلين ، في اليوم الذي قطعت فيه العلاقات الدبلوماسية ؛ فقد قال هذا السفير النمساوي إلى زميله الايطالي في برلين : « لن نكون اعداء دوماً ، وإذا ضربنا بروسيا ، كما نأمل ، فيمكنكم أن تثقوا بأننا سنتفق معكم على التنازل عن البندقية » . وهكذا نرى ، في اليوم الذي بدأت فيه الحرب ، أن الدبلوماسي النمساوي يقول إلى الدبلوماسي الايطالي : إذا غلبنا بروسيا ، وبالتالي غلبناكم ، باعتباركم

حلفاء بروسيا ، فسنترك لكم بالرغم من ذلك البندقية . لقد حذرت الحكومة الايطالية ، وفكرت بأن شيئاً يوجد تحت هذا التصريح . ومن البديهي أن تعطي الحكومة النمساوية هذا الوعد لفرنسا ، ولكن ماذا وعدتها فرنسا بالمقابل ؟ وظلت ايطاليا قلقة .

ومنذ ذلك الحين وضعت القضية التالية : لماذا فضلت الحكومة الايطالية أن تحارب وكان بامكانها ، في ٤ أيار ١٨٦٦ ، الحصول على البندقية دون حرب بعد ان وعدت النمسا بالتخلي عنها إذا بقيت ايطاليا محايدة ؟

لدينا ثلاثة أسباب :

١ — إن الرأي الايطالي كان مندفعاً للحرب ، وان فيكتور ايمانويل يرى في الحرب محولاً للصعوبات الداخلية .

٢ — إن الحكومة الايطالية تخشى من أنها إذا قبلت البندقية من يدي نابوليون الثالث ، أن يطالب بتعويض ، وبتعهدات بالنسبة إلى « القضية الرومانية » .

٣ — ان ايطاليا كانت تأمل ، إذا حاربت ، ألا تحل قضية البندقية فحسب ، وإنما قضية الترانتان ايضاً . ولا ننسى أن بسمارك جعلها تأمل بذلك.

إن الفرق الأساسي بين الحلين : الحل الودي والحرب هو أن ايطاليا : في حالة حرب يمكن أن تحصل على الترانتان ، بينما دون حرب ، لا تحصل إلا على البندقية .

٣ — التراجع الجزئي للخطة الايطالية

في ١٤ حزيران ١٨٦٦ جرى في فرنكفورت تصويت الدياط الذي أعلنت فيه بعض الدول الألمانية أنها بجانب النمسا ، والأخرى بجانب

بروسيا ، وبالتالي ، تمت القطيعة بين النمسا وبروسيا . وفي ليل ١٥ – ١٦ حزيران ، بدأت الجيوش البروسية الحرب : وبموجب معـــاهدة ٨ نيسان ١٨٦٦ يجب على ايطاليـا أن تدخل الحرب مباشرة . وقد فعلت ذلك .

العمليات العسكرية . – لقد جندت ايطاليا عدداً من الاحتياطيين وتوصلت إلى تجنيد ٢٢٠٠٠٠ رجل يضاف لهم ما يقارب ٤٠٠٠٠ متطوع غاريبالدي . وكانت الحكومة الايطالية تريد نصراً سريعاً . وبالرغم من نصائح نابوليون الثالث الذي ما فتىء يقول : « حاربوا ببطء ! دعو بروسيا تقوم بالجهد العسكري ! » كانت الحكومة الايطالية تقول ، إذا أردنا أن نحصل على ما نأمل أي على البندقية والترانتان فيجب علينا أن نفتحها . ولذا كانت مقررة على تسيير العمليات بكل نشاط ممكن ، ووضعت خطة حربية تقسم جيوشها إلى جيشين : الجيش الاول ويجب أن يتجمع في جنوب بحيرة غارد ، أمام الحصون النمساوية في منطقة الشكل الرباعي أي في : فيرونه ، بشييرا ، مانتو ، لانياغو ؛ والجيش الثاني ، يجب أن يحتشد في شمال بولونيو ويجتاز البو في منطقة فراره . وهكذا يستطيع الجيشان أن ينضما إلى بعضها بعد فتح منطقة الشكل الرباعي .

لم يوافق البروسيون على هذه الخطة : فقد نصح بسمارك الحكومة الايطالية أن تقوم بالهجوم الأساسي في اتجاه الترانتان ، لأنه ، كما صرح ، إذا وصلت الجيوش الايطالية حتى شعب برينير ، فسيكون ذلك خطراً على الجيش النمساوي . ولكن لامارمورا ، الذي كان رئيساً لمجلس الوزراء ، والذي أصبح قائداً أعلى للجيش ، بعد أن قدم استقالته كرئيس لمجلس الوزراء ، قال لا يملك المرء إلا ما يقبض عليه . إذن ما هـو الأهم ؟

البندقية أولاً ، فهو إذن يريد فتح البندقيـــة ، ولا يبالي بخطط بروسيا الستراتيجية .

وانقسم الجيش الايطالي إلى قسمين منفصلين عن بعضهما كثيراً ، وتحرك في ٢٣ حزيران . ولم يكن لدى القيـــادة النمساوية إلا ٨٠٠٠٠ رجل في البندقيـــة ، بينما كان للايطاليين ٢٦٠٠٠٠ ، لذا أرادت أن تفيد من انقسام الجيش الايطالي إلى قسمين : وقررت أن تهاجم الجيش الأهم ، وهو الجيش الذي كان يقوده لامارمورا ، قبل أن يكون للجيش الثاني ، الجيش الذي كان جنوب نهر البو ، متسع من الوقت يمكنه من عبور النهر . ولقد نجحت هذه الخطة النمساوية بتمامها . ويجب أن نذكر أن مرت بعض أمور فائقة للعادة : فمن ذلك أن القيادة الايطالية جهلت تماماً حركة الجيوش النمساوية ، بالرغم من وجود موظفيهـــا القائمين على عملهم ، وبالرغم من وجود شعب ايطالي، في البندقية ، يمكن أن يعطيها معلومات . فقد وجد ان موظفاً مدنياً كبيراً علم من ايطاليي البندقية بحركة الجيش النمساوي ، فاكتفى أن يخـــبر القيادة العليا بذلك في رسالة . وبالطبع استغرقت الرسالة يومين للوصول . وفي أثناء ذلك توصل الجيش النمساوي إلى الدخول في العمليات .

وفي الواقع ، في ٢٤ حزيران ، أن الجيش الايطالي ، الذي كان يزحف نحو منطقة الشكل الرباعي ، هوجم فجأة على جانبـه الأيسر ، من قبل الجيش النمساوي . وكان ذلك مفاجأة تامة : القى الملك فيكتور ايمانويل في المعركة كل ما كان عنده من احتياطيين . ولكن جيوشـــه كانت منهكة وبحاجة إلى نجدات . ووجدت فرقتـان ، في فيلافرنكا ، فاستنجد بهما الجنرال غوفونه قائد الجيوش التي كانت تعاني صعوبة . ولكن

الجنرالين اللذين يقودان هاتين الفرقتين لم يأخذا الأوامر من **القائد الاعلى**، فلم يتحركا . فضرب غوفونه واضطر إلى القتال متراجعاً . وهذه هي معركة **كوستوزا** .

وهذه الهزيمة الايطالية ترجع اساساً إلى أنه لم يكن يوجد **خطة عمل** : لم يكن عند قادة الفرق أوامر واضحة دقيقة . وكانت الجهود غير متلاحمة ، ولم يكن عند الجيوش المتحركة أمر بالتحرك في ساعة محددة . بل كان الأمر «بالزحف قبل الساعة الرابعة صباحاً » . ولم يكن للاركان العامة الايطالية ، حيث وجد الملك ، مقر ثابت . وعندما يحتاج اليه وترسل اليه الرسل ، لايعلم أين هو . ويضاف إلى ذلك ان الملك ، وكان شخصياً شجاعاً ، ولا مارمورا ، الذي لم يكن أقل منه ، عوضاً عن أن يبقيا في الأركان العامة ، كانا يذهبان إلى ميدان القتال ، وهنا ، عوضاً عن أن يعطيا أوامر عامة ، كانا يعطيان أوامر تفصيلية متناقضة غالباً. وباختصار كسر الايطاليون بالرغم من تفوقهم العددي غير المنازع. وكان لدى القائد الايطالي انطباع بهزيمة تامة ، على حين أن هذه الهزيمة لم تكن غير قابلة للشفاء . وفي الواقع ، خسر النمساويون من القتلى والجرحى اكثر من الايطاليين ، وفي خلال خمسة عشر يوماً ، ظل الجيش الايطالي مجمداً تماماً ، بعد أن انسحب حتى **نهر الاوليو** .

وفي أثناء ذلك ، باغتت معركة سادوفا : فقد سحق الجيش البروسي الجيش النمساوي بكامله في بوهيميا ، وانهزم الجيش النمساوي مدحوراً نحو فينا ، واضطرت القيادة النمساوية أن تسحب جيوشها من البندقية ، على عجل لتنقلهم إلى فينا وتحاول الدفاع عن العاصمة ضد الجيش البروسي . وبقيت بعض الحاميات ، مع قطعة جيش نمساوي في **الترانتان**

وتم الجلاء عن البندقية دون قتال تماماً . وعندئذ استطاع الايطاليون أن يعاودوا العمليات بنشاط : ودخل الجيش الايطالي البندقية ، حتى انه أرسل ، هذه المرة ، جيوشاً لتدخل ايستريا والترانتان ، ولكن الجيوش النمساوية في الترانتان دافعت عن نفسها .

العمليات البحرية . — وفي الوقت نفسه ، في ١٦ تموز ، تلقى الاسطول الايطالي أمراً بمهاجمة الاسطول النمساوي . وكان في ذلك نكبة له : فقد هزم الايطاليون شر هزيمة ، في ٢٠ منه في **ليسا** بسبب سوء حالة رجال الاسطول ، فقد كان ثلثاهم دون تدريب ؛ وبسبب سوء تسلح السفن ؛ وبخاصة ، بسبب سوء التفاهم بين الزعماء ، على حين ان الاسطول النمساوي الذي كان يقود الاميرال **تيغيتوف** ، كان موجهاً بصرامة . وخسر الاسطول الايطالي بعض وحدات وانسحب بالرغم من أنه ظل ، حتى بعد الخسائر التي تكبدها ، أكثر عدداً من اسطول الخصم .

الخيبة الدبلوماسية . — وبالرغم من هزيمة ليسا البحرية ، كان بامكان الايطاليين أن يأملوا بظفر سهل على اليابسة ، لعدم وجود شيء أمامهم . ولكن الخيبات الدبلوماسية أضيفت إلى الخيبات العسكرية والبحرية التي أصيبوا بها .

في ٤ تموز ، غداة سادوفا ، قدم نابوليون الثالث للمتحاربين وساطته ، فأجابت الحكومة الايطالية نابوليون الثالث بوضع شرطين على عرض الوساطة :

١ — أن تحصل ايطاليا على البندقية والترانتان .

٢ — الا يطالب نابوليون الثالث ايطاليا بأي تعهد في موضوع « القضية الرومانية » .

فزاد ذلك في ضغط نابوليون الثـالث ، حتى انه هدد الحكومة الايطاليـة بحلف فرنسي — نمساوي إذا لم تتنازل . ولكن الحكومة الايطالية قاومت جيداً .

وبالاجمال ، لم تشأ ايطاليا أن تتنازل لأنها كانت تأمل بفائدة أكبر : فقد كانت تفكر ، من يوم لآخر ، بفتح الترانتان ، لاسيما وان جيوشها قد دخلتها من قبل .

وفجأة ، شعرت الحكومة الايطالية بقلق من جهـة بسمارك : فقد علمت ، في حوالي ٢٠ تموز ، ان بسمارك كان يتفـاوض مع نابوليون الثالث . وقلقت كثيراً ، حتى انها أرسلت على عجل الجنرال غوفونـه ليحاول استيضاح نوايا بسمارك . وفي ٢١ تموز ، علم غوفونه ان بسمارك ، دون مشاورة ايطاليا ، قبل بابرام هدنة خمسة أيام . وفي ٢٦ تموز وقع بسمارك ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار المطاليب الايطالية ، هدنـــة نيكولسبودغ ، وتخلى عن حليفته . وكانت الجيوش الايطاليـة ، في ذلك الحين ، في الترانتان ، وتحتل قسماً منها . فما العمل ؟ رأى لامارمورا وجوب توقيـع الهدنة ، إذا وقعتها بروسيا ، ويجب التخلي عن الترانتان ، لأن الجيش الايطالي كان في حالة تحول دون متابعة الحرب وحـده . ولكن الملك أراد الاستفتاءفي القسم الذي كانت تحتله الجيوش الايطالية .

وبينما كان الملك ولامارمورا يتناقشان ، أرسلت القيادة النمساوية إلى الايطاليين نوعاً من « انذار » . وبادر النمساويون ، على عجل بعد أن وقعت الهدنة مع بروسيا ، إلى ارسال الجيوش الى الجبهة الايطاليـة . وصرحوا بأنه يتوجب على الجيش الايطالي أن يجلو عن الترانتان . كانت الحالة محزنة : وبعد خلاف عنيف بين الرجـال السياسيين ، اضطرت الحكومة الايطالية أن تذعن ، بعد أن املت بجواب مـلائم من فرنسا

فرفضت ، ومن بروسيا التي صرحت بأن هـذا لا يهمها . وفي ١٢ اب ١٨٦٦ ، وقع الايطاليون هدنة **كورمونز** التي تمت بمعاهدة السلام في ٣ تشرين الأول ١٨٦٦ . وقد تنازلت هذه المعاهدة لفرنسا عن البندقية على أن تسلمها فرنسا إلى ايطاليا ، ولكنهـا نصت على أن تبقى الترانتان اقليماً نمساوياً .

وهكذا ظلت النمسا تملك ، على السفح الجنوبي لجبال الألب ، حصناً عظيماً تستطيع منه أن تقوم بالهجوم على ايطاليا . وكان هـذا الوضع خطراً ، وارتاب به الايطاليون على الدوام ، ولكنهم فهموه في عام ١٩١٧ أكثر من أي وقت مضى ، أثناء هزيمتهم في **كابوريتو** ، لأن النمساويين إذا استطاعوا أن يفرضوا هذه الهزيمة على الايطاليين في ١٩١٧ ، فذلك بالضبط لأنهم يملكون حصن الترانتـان حيث يستطيعون أن يقيموا فيه حشوداً من الجيوش .

وهكـذا نرى أن الحكومة الايطاليـة لم تحصل على كل ما أرادت . ولا شك في أنها حصلت على الكثير ، لأن الايطـاليين لم يستطيعوا أن يرسموا على « لوحتهم » الا انهزامـاً في البر والبحر : في **كوستوزا وليسا** ، وبالرغم من ذلك ، كسبوا البندقية . ولكن يجب أن نفكر في حالة الرأي الايطالي : فبالرغم من الرضى ، الذي يجب أن يشعر به بشكل مشروع ، بسبب كسب البندقية ، كان خائباً بسبب الانكسارات العسكرية والبحرية ، وخائباً لأنه لم يستطع الحصول على الترانتان .

لقـد أرادت الحكومة الايطاليـة الحرب ، وكان بمكانها أن تحصل على البندقية دون حرب ، وما ذلك الا لأنها كانت تأمل أن تحصل بالحرب على البندقية وعلى الترانتان ، وكان هذا الأمل عابثاً .

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

كانت قضية روما عقبة كأداء في سبيل الوحدة الايطالية وكانت قضية أساسية : ففي آخر ١٨٦٠ فقد البابا تقريباً جميع أراضي دولته ، ولكنه احتفظ بمدينة روما وبرقعة صغيرة حولها . وكان من الصعب تصور وجود ايطاليا المتحدة دون أن تكون روما عاصمة لها . وقالت الحكومة الايطالية منذ ١٨٦٠ : « ان روما أعظم وأمجد عنصر في تاريخها وفي حياتها السياسية والمعنوية » .

ولا شك في أن الرأي العام الايطالي بجموعه كان يرغب في أن تكون روما عاصمة المملكة الايطالية : ولم تكن الاوساط الكاثوليكية أكثر تشدداً من غيرها في هذه الرغبة . وكان يتوسل إلى الحكومة الايطالية أن تعمل ، لاسيا وان أحزاب اليسار ، وبخاصة الماتزينيين ، كانوا يقومون بحملة شديدة في هذا الاتجاه . وإذا لم ترض الحكومة الرأي العام فقد استطاعت أن تشجع دعاية الماتزينيين ، رغم أنها كانت تخشاهم .

ومن جهة أخرى ، ان وجود الدولة الحبرية ، وان كانت صغيرة جداً ، كان يضايق سياسة الحكومة الايطالية ، لأن البابا ، وان ظل سيداً زمنياً ، كان باستطاعته ، في هذا الظرف أو ذاك ، أن يجد نقاط استناد لدى دولة أجنبية .

هذه هى الأسباب التي من أجلها منطقياً كانت الدولة الايطالية ترجو زوال سلطة البابا الزمنية . ولكن القضية كانت صعبة الحل ، لأن البابا ظل متعنتاً ، ولم يشأ أن يقبل حلاً توفيقياً للمصالحة . وكان للقضية أيضاً مظهر سياسة خارجية ، ولم تكن قضية تحتاج إلى تسوية بين الايطاليين ، لأنه يوجد في روما حامية فرنسية منذ ١٨٤٩ . ولم تجرأ الحكومة الايطالية على استعمال القوة ضد الدولة الحبرية ، وكانت تخشى أن تخاطر فتصطدم بالحامية الفرنسية ، وبالتالي ، بنابوليون الثالث . والحكومة الفرنسية ، من جانبها ، وان كانت تناصر حل المصالحة ، لأن القضية الرومانية أوقعتها في ورطة ، لم تجرأ أن تفرض على البابا هذا الحل ؛ ولم تجرأ ، لأسباب سياسة داخلية فرنسية ، لأن نابوليون الثالث كان بحاجة لأصوات الكاثوليك في الانتخابات .

وفي حل القضية الرومانية يجب تمييز مرحلتين :

دامت المرحلة الأولى من ١٨٥١ إلى ١٨٧١ ، ولم تشأ الحكومة الايطالية فيها استعمال القوة .

وقد حاول هذا الحل غاريبالدي مرتين خارجاً عنها ، واخفق في كل منهما :

وفي المرحلة الثانية ، في ١٨٧٠ ، استطاعت الحكومة الايطالية ، بفضل الحرب الفرنسية – الألمانية ، أن تحل بنفسها القضية الرومانية .

١ – المرحلة الاولى : حل غاريبالدي

حاول غاريبالدي ، في هذه المرحلة ، أن يحل « القضية الرومانية » خارجاً عن الحكومة الايطالية .

دوافع غاريبالدي - . إذا تصفحنا مراسلات غاريبالدي وبياناته نجد أفكارها « بدائية » جداً ، لأنه كان ، على الصعيد الفكري ، رجلاً بسيطاً . فهو يرى أن تنهي إيطاليا وحدتها ، والا تتوقف لاعتبارات دبلوماسية أو انتهازية ، وأن « تأخذ روما » . وعدا ذلك ، كان معادياً لنابوليون الثالث لأسباب كثيرة : أولاً ، لأنه يحفظ ذكرى حملة روما عام ١٨٤٩ ، وكان في تلك الفترة ماتزينيا ، وبالتالي ، متحزباً للجمهورية الرومانية التي قوضها التدخل الفرنسي ، وكان في الأصل جمهورياً وشجب انقلاب نابوليون الثالث في فرنسا ، انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ . وأخيراً ، كان غاريبالدي نيسياً ، أي من مدينة نيس ، ولا يغفر لنابوليون الثالث عمله في ضم هذه المدينة إلى فرنسا .

ولكن كان هنالك دافع آخر لعمل غاريبالدي : وهو أن غاريبالدي ما فتيء ، في مراسلاته ، وفي بياناته ، وبخاصة ابتداءً من ١٨٦٠ ، يكشف عن ما يسميه « ظلم الكهان » ولذا يجب القيام على هذا الظلم ، والكشف عن « تأثير الاكليروس السيء » المعادي ، كما يقول ، للوحدة المعنوية للأمة الايطالية . ولم يكن خصماً للسلطة الزمنية ، أو مناوئاً للكاثوليكية فحسب ، بل توصل إلى التبشير بنفسه والتبشير بأسلوب غامض ورمزي : فقد بشر بانجيل جديد نسخه تقريباً عن جان ــ جاك روسو ، في التبشير على مذهب إيمان النائب الرسولي السافوي وكان المعجبون يقولون عنه : « انه يتكلم كالنبي » واخترع « تعميداً » علمانياً للأطفال ، وانشأ عوضاً عن « صدقة القديس بطرس » ، « صدقة الحرية » . وكان يجمع الصدقات ليشتري بها أسلحة تساعده فيما بعد على القيام بحملة عسكرية على روما .

ولكن يجب الا يذهب عن البال أنه كان لغاريبالدي شعبية شخصية

واسعة ، وهذه الشعبية لا ترجع إلى أفكاره بل إلى سلوكه وأسلوبه ، والى ندائه المباشر الذي يوجهه للشعب ، وأيضاً إلى شجاعته البعيدة عن المنفعة . ولذا يمكن أن نتساءل ، حتى ان نابوليون الثالث نفسه سأل نفسه هذا السؤال عام ١٨٦١ ، ما إذا كان غاريبالدي أقوى من الحكومة الايطالية ، وما إذا كان بامكانه أن يتوصل إلى أخذ روما بالرغم من الحكومة الايطالية .

لقد قام غاريبالدي بمحاولتين : احداهما في ١٨٦٢ ، وانتهت باخفاق اسبرومونته ؛ والأخرى في ١٨٦٧ وانتهت بكفاح مانتانا . وبعد هذا يجدر بنا أن نرى الظروف التي قام فيها بمحاولتيه والنتائج التي حصل عليها.

محاولة غاريبالدي الاولى (١٨٦٢) . — في آخر ١٨٦٠ حاول كافور أن يتفاوض مع البابا : فقد أرسل إلى روما عامله **بانتاليوني** . واقترح كافور مبدأ وهو : أن يتخلى البابا عن كل الأراضي التي ما زال يمتلكها على أن يحتفظ بحقوق السيادة في ممارسة سلطته الروحية . واعترف كافور للبابا بحق ارسال السفراء واستقبالهم ، واقترح إبرام كونكوردات ، بين الحكومة الايطالية والحبر الأعظم ، يمكن أن تؤمن للكنيسة حريات واسعة من وجهة نظر التعليم والتبشير وتسمية الأساقفة .

قدم هذا المشروع للبابا ، ودرس ، وجرت مفاوضات سرية ، في كانون الثاني ١٨٦٠ . ولكن في ١٤ شباط ، صرح أمين سر الكرسي الأقدس الكاردينال **انتونيللي** بانه يرفض التسوية ، وفي ١٧ شباط ، صدرت مذكرة رسمية في « جريدة روما » تصرح بانه لا يوجد ولم يوجد مطلقاً مفاوضة بين الكرسي الأقدس والحكومة الايطالية .

وأمام رفض البابا ، اتجهت الحكومة الايطالية بالحال نحو الحكومة الفرنسية . وكان نابوليون الثالث ، في الحقيقة ، يرغب بسحب الحامية

الفرنسية من روما ، ولكنه ، من جهة أخرى ، لم يجرأ على أن يترك سلطة البابا الزمنية في دمار ، لأنه كان بحاجة إلى أصوات الكاثوليك ، في الانتخابات ، في فرنسا . وفي هذا ما يوضح لنا الأجوبة التي أعطتها الحكومة الفرنسية : فعن السؤال الأول ، الذي سأله كافور ، في ٢٤ كانون الأول ١٨٦٠ ، أجاب نابوليون الثالث بان مشروع الحكومة الايطالية لا يأخذ ، بعين الاعتبار ، حقوق الكرسي الأقدس ، ولذا ينبغي أن يحتفظ البابا بدولته « مهما كانت صغيرة » . وفي الحقيقة ، ان نابوليون الثالث وبما كان يرى طوعاً أن يحتفظ البابا بارض ضيقة في الفاتيكان شريطة الابقاء على مبدأ السيادة الزمنية ، ثم تغيرت وجهة نظر نابوليون الثالث ، ورغب بأن يسحب الحامية الفرنسية من روما ،ولكنه لا يستطيع أن يقاتل متراجعاً أمام الايطاليين . ولذا اقترح هذا الحل : وهو أن تجلو الحامية الفرنسية شريطة : أن تعد الحكومة الايطالية بألا تهاجم روما والا تترك « المتطوعين الايطاليين » ، مثل غاريبالدي ، يهاجمون المدينة .

وربما قبل كافور بهذا الحل ، لأنه يرى أن الأساسي كان في اطلاق الحامية الفرنسية من روما: فاذا ما ذهبت أصبحت الحكومة الحبرية عاجزة عن منع الحوادث ، وبسرعة قليلة أو كثيرة تزول السلطة الزمنية . ولكن كافور مات قبل أن ينتهي الى شيء في هذه المفاوضة . وفي فترة الاضطراب التي تلت وفاة رجل الدولة الايطالي ، اسقط الامبراطور المفاوضات . ويبدو ، في ذلك الحين ، انه استثمر مرض بيوس التاسع : وكان نابوليون الثالث يعتمد على وفاة البابا ، وفكر بأن البابا القادم سيكون أقل عنتاً ، ورأى من صالحه أن ينتظر ، ولكن بيوس التاسع لم يمت .

ولما لم تؤد هذه المفاوضة إلى شيء ، فكر غاريبالدي باستعمال القوة

لحل القضية الرومانية : ففي ربيع ١٨٦٢ قام بحملة خطب في مختلف أجزاء ايطاليا ، وبخاصة في تورينو وميلانو ، ورأى في جولته الحماسة في كل مكان . ففكر عندئذ أن يعـــاود ، حاجـــاً ، مراحل حملته الشهيرة في ١٨٦٠ ، «حملة الألوف» . وعندما وصل إلى جنوب نابولي ، أعلن عن عزمه على دخول الدولة الحبرية ، وألقى بكلمة الأمر : « روما أو الموت ! » ، ومع هذا لم يزحف إلى روما حالاً . عاد إلى صقلية حيث نظم جيشاً من المتطوعين . ولكن الحكومة الايطالية اعلمت بأنها تعاكس كل هجوم يقوم به الغاريبالديون على روما . ومن الممكن جداً أن غاريبالدي لم يأخذ هذا التهديد مأخذ الجد لأنه تذكر مامضى عام ١٨٦٠ عندما غادر جنوة مع « حملة الألوف » ، وقالت الحكومة الساردية ، في حينه ، ان غاريبالدي يخالف القانون وانها ستحاول ايقاف الحملة . ولكن كافور ، في الحقيقة ، كما رأينا ، ترك سفن غاريبالدي تمر دون أن يعترضها . ولذا كان غاريبالدي أميل ولاشك إلى التفكير بأن نفس الأمر سيكون في هذه المرة أيضاً . وفي ٢٤ آب ١٨٦٢ قال في خطاب له في صقلية : « انني انحني أمام الملك ، ولكنني عدو وزارة ليس فيها من الايطالية إلا الاسم ، وتبحث بخاصة على تأمين رضى الامبراطور نابوليون الثالث . لقد عزمت أما على دخول روما غالباً واما على السقوط تحت أسوار روما » .

وبالرغم من أوامر الحكومة الايطالية ، غادر غاريبالدي صقلية ، وعبر مضيق مسينا ، في آخر آب ١٨٦٢ . وكان معه ٣٠٠٠ متطوع . ودخل كالابر. وهنا توقف بضعة أيام بالقرب من نقطة نزوله في آسبرو مونته . وفي ٢٩ آب خرجت جيوش الحكومـــة الايطاليـــة فجأة وأحاطت بالجوقة الغاريبالدية . وجرى بين الطرفين اطلاق النار خلال فترة قصيرة .

وجرح غاريبالدي في ساقه . واستسلمت الجوقة حالاً . وأسر غاريبالدي ثم نقل إلى جنوة محاطاً بالاعتبار ، وبعد شهرين عفي عنه وعاد إلى جزيرته الصخرية الصغيرة **كابريرا** بالقرب من شاطىء ساردينيا . وبعد ذلك ، قام برحلة إلى انكلترا ، وأثارت هذه الرحلة حماساً فائقاً : ويزعم أن ٥٠٠٠٠٠ شخص كانوا لتحيته عند وصوله إلى لندن . ولا شك في أن غاريبالدي ، في ذلك الحين ، كان بحق حامل لواء المطاليب الايطالية .

وصفوة القول ، لم تؤد هذه المحاولة الاولى إلى شيء .

محاولة غاريبالدي الثانية (١٨٦٧) . - تغيرت الحالة منذ ١٨٦٢ ، على اثر المفاوضات التي تمت بين الحكومة الفرنسية والحكومة الايطالية على أسس اقتراحات كافور القديمة . فقد استأنف رئيس مجلس الوزراء الايطالي ، منغتي ، في بداية ١٨٦٤ ، سياسة كافور ، وفي المفاوضات التي أجراها مع وزير الدولة الفرنسي **روهر** ، استطاع أن يعرف أن نابوليون الثالث يرغب دوماً بحل تسوية . وتمت هذه المفاوضة على أساس مشروع كافور ١٨٦١ . ومن غير المفيد أن ندخل في التفصيلات ، لأنها لا تهمنا . حسبنا أن نقول ان منغتي ، بعد صعوبات طويلة ، انتهى مع فرنسا إلى إبرام اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ الذي يسمى عادة بكل بساطة « اتفاق ايلول » .

اتفاق ايلول . - ينص هذا الاتفاق على أن « تعد ايطاليا بألا تهاجم أراضي الكرسي الأقدس ، وأن تمنع كل هجوم آت من الخارج »أي آت من نقطة أخرى في ايطاليا أو من أرض واقعة خارج ايطاليا . ومن جهة أخرى ، تم التفاهم على أن تسحب فرنسا جيوشها من روما بالقدر الذي ينظم فيه البابا جيشه ، وفي أبعد حد في سنتين . وهكذا

ترك للبابا مهلة سنتين لتنظيم جيش يساعده على الدفاع عن نفسه بنفسه .

البروتوكول السري . - ويضم إلى اتفاق ايلول بروتوكول سري: فقد اتفق على ألا ينفذ الاتفاق إلا « عندما يقرر صاحب الجلالة ملك ايطاليا نقل عاصمته ، التي كانت حتى ذلك التاريخ تورينو ، إلى مدينة ايطالية أخرى » ، ومن المفهوم أن هذه المدينة لن تكون غير روما ، وأن يتم نقل العاصمة في الستة أشهر القادمة . وفي الواقع ، اختارت الحكومة الايطالية فلورنسا . ولعلنا ندرك الأهمية المعنوية لهذا العمل . فاذا غيرت العاصمة وتم الاستقرار في غير روما فهذا يعني التخلي عن روما .

ما هو المعنى الدقيق لهذا الاتفاق ؟ لقد اختلف التفسير الايطالي عن التفسير الفرنسي : إن التقرير ، الذي رفعه منغتي إلى ملك ايطاليا ، بعد توقيع الاتفاق ، يقول ، بالاجمال ، ان ايطاليا لا تتخلى عن تطلعاتها القومية ، وانها وعدت نابوليون الثالث بألا تحقق هذه التطلعات ، فيما يتعلق بروما ، إلا « بالقوى المعنوية » ، وأضاف منغتي ان هذه القوى المعنوية يمكن أن تعمل عندما لا يكون البابا محمياً بجيش أجنبي . ومن هنـــا نفهم إلى أي شيء ينزع تقرير منغتي . فهو يصرح : لنعتمد على ثورة في روما ، وعندئذ لا يلعب اتفاق ايلول دوره ، لأن الحكومة الايطالية تعهدت بحماية روما فقط ضد « هجوم آت من الخارج » . وإذا قلبت الحكومة الحبرية بثورة ، مصدرها في دولة الكرسي الأقدس نفسه ، فان نابوليون الثالث لا يستطيع أن يعمل شيئاً .

ولنلاحظ أن هذا المنظور للثورة في روما لم يكن مطلقاً فكرة « في الهواء » : لأن البابا نفسه كان يتوقع الثورة في اليوم الذي تغادر فيه الجيوش الفرنسية . وقد قال ذلك ، في ١١ تموز ١٨٦٥ ، إلى العامل الدبلوماسي الفرنسي في روما : « إن الثورة لا تلبث ان تنفجر بعد

ذهابكم ، ولذا ينبغي أن تعودوا » . والحق يقال ، لا شيء ، في اتفاق ايلول ، يجبر الجيوش الفرنسية على العودة إذا انهارت السلطة الزمنية اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وعلى العكس ، إذا كان القصد هجوماً آتياً من الخارج ، فان اتفاق ايلول ينكسر ، ويكون لنابوليون الثالث كامل الحق في أن يقول : « انني أعيد حاميتي إلى روما » .

التفسير الفرنسي . – بعد توقيع اتفاق ايلول ، احتجت الحكومة الفرنسية على التفسير الايطالي ، وصرحت بأن ايطاليا لا تستطيع أن تتملك روما اثر ثورة ، حتى ولو كانت عفوية . وهكذا كانت الدولتان الموقعتان على اتفاق ايلول في خلاف على المعنى الذي يجب اعطاؤه إلى هذا الاتفاق .

وكان غاريبالدي ، دون شك ، معارضاً بشدة لاتفاق ايلول . فقد صرح منذ توقيع الاتفاق « بأنه يستهزىء تماماً بالمعاهدات مع بونابرت » . وفي تشرين الثاني ١٨٦٤ ، كتب ، في رسالة وجهها إلى انكليزي: «اتفاق واحد للابرام مع بونابرت : ليطهر البلاد من حضوره ، لا في سنتين ، بل في ساعتين » . وفي آب ١٨٦٥ كتب غاريبالدي إلى نائب ايطالي : « لا وجود لايطاليا ما دام البابا في روما : وهل يمكن أن يعيش حيوان بغير قلب ؟ » وأضاف : ان اتفاق ايلول « فضيحة » و « خيانة » .

وبالرغم من هذه العبارات الحماسية ، فقد تريث غاريبالدي في العمل، لأنه وجد، في١٨٦٦، عملاً آخر لنشاطه . ففي هذه السنة وضعت قضية البندقية ، وقد رأينا ، خلال حرب ١٨٦٦ ، أن غاريبالدي أسهم في العمليات على رأس جوقة من المتطوعين . ومن جهة أخرى، لا يستطيع بالبداهة أن يعمل شيئاً إلا عندما ينفذ اتفاق ايلول: ان هذا الاتفاق الموقع في ١٥ ايلول ١٨٦٤ ينص على ذهاب الجيوش الفرنسية عند ابعد حد في

مهلة عامين . وهذا ماحدث : فقد أجلت الجيوش الفرنسية عن روما في الحد الأخير ، في ايلول ١٨٦٦ ، ففي هذا الحين يستطيع غاريبالدي أن يفكر من جديد بالعمل .

وإذا حاول غاريبالدي أن يأخذ روما فعلى أي دعم ، وماهي العقبات التي يجب أن يحسب حسابها؟ . أما الدعم فيمكن أن يجده في قسم من الرأي العام : لأن اتفاق ايلول لم يكن شعبياً في ايطاليا . فقد احتج الماتزينيون بخاصة بعنف على هذا الاتفاق . ووجد في اليسار الماتزيني ، لا الماتزيني ، حركة رأي ترغب بانهاء الوحدة ، وبالتالي ، تسوية القضية الرومانية دون الانتظار أكثر من ذلك . وكانت حركة الرأي هذه تضايق الحكومة الايطالية بلا منازع . وفي كانون الأول ١٨٦٦ ، ألقى ماتزيني بنداء ، إلى سكان روما ، قال فيه : « يجب أن تعملوا » . وحاول أن يحرضهم على حركة ثورة ضد البابا .

لقد كان مع غاريبالدي قسم من الرأي العام . ولكن العنصر غير الملائم كان بالبداهة الحكومة الفرنسية : فقد أعلم نابوليون الثالث بأنه لايقبل التفسير الايطالي ، وبالتالي ، لن يترك السلطة الزمنية تنهار ، حتى ولو اثر ثورة في دولة الكرسي الأقدس . وبين ١٨٦٤ و ١٨٦٦ توالت التأثيرات على الامبراطور وأيدته في وجهة النظر هذه : كان للامبراطورة أوجيني دور أهم من السابق . فقد كانت تمثل النزعة الكاثوليكية ، وكانت هذه نزعة وزير الدولة روهر . واتخذ نابوليون الثالث بالتدريج موقفاً متصلباً في القضية الرومانية : فقد بين بوضوح ، وقد قال ذلك إلى ملك ايطاليا ، في تشرين الثاني ١٨٦٦ ، أي في الوقت الذي أجلت فيه الجيوش الفرنسية عن روما ، بأنه لايتردد في أن يقوم « بحملة جديدة » على روما إذا طرد البابا بحركة ثورية ، حتى ولو لم يكن الهجوم آتياً من الخارج ،

ويرى بأن « شرفه يلزمه » أن يدافع عن السلطة الزمنية » . لماذا شرفه ؟ يجب ألا ننسى أن فرنسا ، في ذلك الحـــين ، كانت تشعر بمرارة في المكسيك ، وقد تخلى نابوليون الثالث ، في هذه القضية المكسيكية عن الامبراطور ماكسمليان الذي وضعـه نفسه على عرش المكسيك . ولذا إذا تخلى في هذه المرة عن البابا ، بعد أن تخلى عن ماكسمليان ، فانه يعطي انطباعاً بأنه غير قادر عن الدفاع عن سياسته الخاصة . وكان بحاجـة ، بغية الانتخابات العامة القادمة ، إلى أن يجيب على لومـه بالضعف الذي كان يوجه إليه . ولهذا أعد ، لكل طارىء ، جيش حملة في تولون .

وحارت الحكومة الايطالية بفظاعة بين الماتزينيين واليسار الماتزيني من جهة ،وإرادة نابوليون الثالث،من جهة أخرى . وكان رئيس مجلس الوزراء ، منذ ١٨٦٦ ، **راتازي** وكان رجلاً « يسارياً » ، وبالتالي يميل شخصياً إلى الرغبة بحل سريع للقضية الرومانية وبوجودذلك لاسيماوان ثورة قامت في صقلية ،في آخر١٨٦٦ ، بتحريض من العناصر الاكليركية ،خصوم الحكومة الايطالية وكانت هذه العناصر الاكليركية مدعومة بوجود دولة الكرسي الأقدس . ومن جهة أخرى ، فكر راتازي بالا يصطدم جباهة بالحكومة الفرنسية . ثم رأى أن هجوماً من غاريبالدي على روما يمكن أن يكون له محذور خطير : فاذا حاول غاريبالدي أن يوطد في روما « جمهورية رومانية » باتفاق مع الماتزينيين فان الحالة تصبح خطيرة بشكل فريد على سلالة آل سافوا .

هكذا كانت ظروف آخر العام ١٨٦٦ . ورأى غاريبالدي ، في بداية ١٨٦٧ ، بأن الوقت حان لاستئناف العمل الذي خاب فيه للمرة الاولى . وهيأ خفية حملة ثانية ، بالرغم من أن أصدقاءه لم يكونوا متحمسين جداً . وعلمت الحكومة الايطاليـــة بذلك وأوقفت غاريبالدي وهو عند أحـد

اصدقائه ثم أبحرت به بالقوة إلى جزيرة كابريرا ، إلى ملكه الشخصي ، ووضع تحت المراقبة . وفي هذه المرة كانت المراقبة حقيقية : فقد أرسلت الحكومة الايطالية تسعة سفن حربية للتحرك أمام كابريرا .

ولكن صهر غاريبالدي استطاع أن يشتري من ليفورنـة زورق صيد ويقلع ليلاً بغاريبالدي ويذهب به الى ساردينيا . واستطاع غاريبالدي من هناك أن يذهب إلى فلورنسا . وعندئذ استعمل راتازي الاسلوب الذي استعمله كافور عام ١٨٦٠ ، فقد أعلن عالياً بأنه أعطى الأمر بتوقيف غاريبالدي ، واوصى الشرطة سراً بالا تعمل شيئاً . وهكـذا استطاع غاريبالدي أن يلحق بانصـاره وأن يشكل فرقـة من ٧٠٠٠ رجـــل ، على الحـدود الشمالية من دولةالكرسي الأقدس الصغيرة . وكان يأمل بثورة في روما ، وعندما تقوم هذه الثورة يدخل المدينة لنجدة أصدقائه . ولما لم تحدث الثورة في روما قرر غاريبالدي ، في ٢٥ تشرين الأول ١٨٦٧ ، أن يعبر حدود الدولة الحبرية : احتل قرية صغيرة التقى فيها ببضعة سويسريين في خدمة الكرسي الأقدس لم يدافعوا عن أنفسهم .

وعندما انتهكت حرمة حدود دولة الكرسي الأقدس أعلن نابوليون الثالث التدخل العسكري ، ولما كانت الجيوش الفرنسية في تولون مستعدة للاقلاع فقـد استطاعت الوصول في زمن قصـير : وفي ٢٩ تشرين الاول نزل جيش الحملة الفرنسية بقيادة الجنرال فايي ، وعدده ٢٢٠٠٠ رجـل ، في سيفيتا ـ فيكشيا . وأدرك غاريبالدي أنه لايستطيع النضال ، فلم يحاول أخذ روما ، وسعى أن ينسحب نحو الشرق ودخل منطقة الآبروز وفكر بان الجيش الفرنسي لايتدخـل . ولكن الغاريبالديين في ذلك الحـين لم يكونوا ٧٠٠٠ رجل ، بل ٤٥٠٠ ، لأن بعض المتطوعين لدى سماعهم بخبر وصول جيش الحملة الفرنسي عادوا الى بيوتهـــم . والتقى الغاريبالديون

الزاحفون إلى الشرق بجيش يتألف من ٦٥٠٠ رجل من جيوش حربية وطليعة فرنسية ، وقامت بين هذا الجيش والغاريبالديين موقعة في مانتانا ، على بعد خمس وعشرين كيلو متراً شمال شرقي روما .

ولم تكن هذه الواقعة معركة كبرى لأن غاريبالدي لايملك الا مدفعين . ومع ذلك فقد ابدى الغاريبالديون مقاومة شديدة . ولكن النجدات الفرنسية وصلت في منتصف بعد الظهر وغلب غاريبالدي على أمره ، وخرج عن طوره ، وأراد أن يجمع جنوده ليلقي بهم في هجوم بالحراب ولكن لم يتبعه أحد . وعندئذ أراد غاريبالدي أن يلقي بنفسه وحيداً إلى الأمام ليموت ، ولكن صهره كان إلى جانبه فاوقفه قائلاً له ببساطة : « تذكر بأنه لاشيء أدعى إلى السخرية أكثر من زعيم لاتتبعه جنوده ». وسببت واقعة مانتانا بعض الخسائر : فقد وجد ١٥٠ قتيلاً و ٢٠٠ جريح بين الغاريبالديين ، وأسر منهم ألف رجل . وبينما كان غاريبالدي يقاتل متراجعاً بعد مانتانا أوقف بناء على أمر الحكومة الايطالية واحتجز ثلاثة أسابيع ثم أطلق سراحه ، بعد أن وعد بان يرجع إلى جزيرته كابريرا والا يتحرك في هذه الآونة ، وظل فيها عامين ولم يخرج منها .

وهنا نتساءل ما إذا كان جيش الحملة الفرنسي الذي عاد إلى روما سيغادرها أو لا . وبعد كل شيء لم تكن للحكومة الايطالية يد في حملة غاريبالدي ، وفي حال تنفيذ اتفاق ايلول يجب على الجيوش الفرنسية أن تغادر روما ، ولكنها لم تغادرها . وعندما استجوب وزير الدولة الفرنسي ، روهر ، في الهيئة التشريعية ، أجاب : « لن تستولي ايطاليا أبداً على روما » لأن هذا يعني انتهاك حرمة شرف فرنسا وعواطف كاثوليكيي العالم اجمع » . ولم يكن نابوليون الثالث مقتنعاً بذلك كثيراً . وبعد هذه الجلسة قال إلى وزيره : في السياسة ، يجب ألا

يقال « أبداً » ، ولكنه لم يخيبه . وباختصار ، ان اتفاق ايلول الغي في الواقع ، وعادت الحال إلى ما كانت عليه عام ١٨٦٠ وأفلست جميع المحاولات لحل هذه القضية الرومانية .

٢ ـ المرحلة الثانية : حل الحكومة الايطالية

في ١٨٧٠ ، أفادت الحكومة الايطالية من الازمة الفرنسية ـ الألمانية لحل « القضية الرومانية » بالقوة .

قامت في البدء محاولة لحل « القضية الرومانية » بالطريق الدبلوماسية فأخفق هذا الحل ، وعندئذ ، توصلت الحكومة الايطالية إلى حل القوة وهو فتح روما في ايلول ١٨٧٠ .

محاولة الحل الدبلوماسي . ـ منذ أن وضعت قضية التهديد بحرب بين فرنسا وبروسيا عادت القضية الرومانية إلى حاضرها على الصعيد الدبلوماسي . وابتداءً من ١٨٦٧ ، حاول نابوليون الثالث ، في سياسته العامة ، أن يحصل على حلف النمسا ـ هونغاريا . وفي هذه المحاولة استطاع الامبراطور أن يقتنع بأن النمسا ـ هونغاريا ترغب كثيراً في الحصول ، في هذه الحالة ، على اشتراك ايطاليا في هذا الحلف . ولم تشأ النمسا ـ هونغاريا أن تلتزم بشيء مع فرنسا إذا كانت تخاطر بهجوم الجيوش الايطالية عليها « في الظهر » في يوم أو آخر . وهكذا ارتسم ، في ١٨٦٩ ، مشروع حلف بين النمسا ـ هونغاريا وايطاليا وفرنسا . وهذه المشاريع لا تهمنا هنا إلا بالقدر الذي تؤثر فيه على القضية الرومانية ، وعندما أعد مشروع حلف « الثلاثة » ، في أيار ـ حزيران ١٨٦٩ ، وضعت الحكومة الايطالية فيه شرطاً : فقد طلبت أن يعود نابوليون الثالث إلى اتفاق ايلول ، أي أن يسحب جيوشه من روما ، وكان

بديهياً أن الجيوش الفرنسية ، إذا ذهبت في هذه المرة ، لن يكون لها الحق في دخول روما مرة ثانية .

وإذا قبل نابوليون الثالث هذا الشرط ، فهذا يعادل ولا شك قبول دخول الايطاليين روما بسرعة قليلة أو كثيرة ، وربما كان من الممكن الابطاء بالحل خلال بضع سنين ، ولكن لا مجال للأوهام في النتيجة . وفي الوقت الذي جرت فيه الانتخابات (١٨٦٩) لم يشأ الامبراطور أن يتبنى حلاً يمكن أن يؤدي إلى قطيعة بين الكاثوليك الفرنسيين وبينه . ولهـذا السبب لم تؤد المفـاوضة بالتحالف إلى شيء . وكل ما فعله ملك ايطاليا وامبراطور الفرنسيين هو تبادل رسائل شخصية تواعدا فيها بتبادل الدعم في حال حرب ، ولكن دون اعطاء أي ايضاح . فمن ذلك أن رسالة فيكتور ايمانويل الثالث المؤرخة في ايلول ١٨٦٩ تقول: «لا يمكنني إلا أن أشارك بفكرة الحلف الثلاثي بين فرنسا والنمسا وايطاليا ، الذي يمكن أن يشكل عقبة قوية ضد المزاعم غير العادلة ويسهم ، على هذا النحو ، في استقرار السلام القائم على أسس أقوى وأصلب . انني أرغب بأن تبرم بسرعة المعاهدة التي ستكرس الحلف ، ولكني لا أستطيع ذلك إلا عندما ينفذ من جديد اتفاق ١٥ ايلول ١٨٦٤ ، المتعلق بدولة الكرسي الأقدس ، من كلا الجانبين ، تنفيذا تاماً وكاملاً . واني لأتمنى تلك اللحظة التي يمكن فيها أن تكون اتفاقاتنا قطعية » . وكانت القضية الرومانية تثقل سياسة نابوليون الثالث العامـة ، لأنه لا يستطيع الوصول إلى ابرام اتفاق مع ايطاليا ما لم تحل هذه القضية .

وظلت الأمور على حالها حتى القطيعة بين فرنسا وبروسيا . ففي ذلك الحين ، عندما قامت حرب ١٨٧٠ ، أدرك نابوليون الثالث بأنه سيضطر إلى جمع قواه كلها ، وأنه لا يستطيع أن يترك في روما جيوشاً فرنسية

غير مفيدة ومستعملة . وربما كان يريد من الحكومة الايطالية الحصول على ضمانات في موضوع القضية الرومانية : ولهذا السبب قام بالمفاوضة مع هذه الحكومــة . ودارت المفاوضـة حول موضـوع مفاوضة ١٨٦٩ وهو حلف بين فرنسا وايطاليا ، ولكن يجب في الوقت نفسه اعطاء حل متواجد للقضية الرومانية .

وفي ٢٥ تموز كانت الحرب قد بدأت منذ بضعة أيام بين فرنسا وبروسيا . وأجاب فيكتور ايما نويل بأن كل شيء سيكون سهلاً إذا إذا أخذت ايطاليا من فرنسا تأميناً ، ولو شفوياً ، بأن الجيوش الايطالية يمكن أن تحتل « بعض نقاط ستراتيجية » في دولة الكرسي الأقدس ، في الحالة التي تكون فيها روما مهددة من « عصابات ثورية » أو حالات أخرى مشابهة . إذن كان اسلوب الحكومة الايطالية أن تضع نفسها الآن حامياً للكرسي الأقـدس . ولكن الحكومـة الفرنسية رفضت هذا الشرط ، حتى ان اميل اوليفيه ، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي ، كان يتباهى بهذا الرفض . واستمرت المفـاوضات ، مع ذلك ، ولكن دون أن تؤدي إلى شيء . ولا نريد أن ندخل في التفصيلات ، لأن هذا يهم سياسة نابوليون الثالث العامة أكثر من تاريخ الحركة القوميةالايطالية ، ولكننا نشير إلى أن نابوليون الثالث كان في متز ، ليقوم بتوجيه العمليات العسكرية ضد بروسيا ، عندما جاء اليه السفير الايطالي للقيام بجهد أخير . ولكن القضية ظلت على حالها دوماً : وهي أن ايطاليا تقبل بابرام حلف شريطة أن تجلو الجيوش الفرنسية مباشرة عن الدول الحبرية « في شروط مطابقة لتمنيات ومصالح ايطاليا » . ورفض نابوليون الثالث مرة أخرى . وفي ٣ آب ١٨٧٠ مساءً ، كتب إلى الامبراطـورة : « بالرغم من

جهود نابوليون ، ويريد بذلك ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ، لن أتنازل عن روما » .

وهكذا لم يتم التحالف الفرنسي - الايطالي . وفي ٧ آب ، بعد الهزيمة الفرنسية في فورباخ وفروشفيلليه أرسلت الحكومة الايطالية برقية إلى سفيرها في باريس : « علقوا المفاوضات حتى وصول أنباء أكثر حسماً عن مسرح الحرب » . ونتساءل لماذا عارض نابوليون الثالث بهذه المقاومة ؟ لقد كان القصد قضية مبدأ . والواقع ، ان الجيوش الفرنسية غادرت روما في ٤ آب ١٨٧٠ ، لأن فرنسا كانت بحاجة اليها على مسرح العمليات في فرنسا . ولكن قضية المبدأ هذه كانت قضية سياسة داخلية فرنسية ، لأنه كان باستطاعة الامبراطور ، أن يترك روما تحتل ، عند اللزوم ، إذا اضطرته ظروف الحرب أن يسحب جيوشه ، ولكنه لم يشأ أن يعطي مسبقاً موافقته للحكومة الايطالية .

وعندما رأى نابوليون الثالث ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، أنه ضرب في المعارك الاولى حول متز ، اسف ، بالطبع ، على تعنته الأول وارسل إلى فلورنسا ، العاصمة الايطالية، ابن عمه الأمير نابوليون - جيروم ليطلب نجدة مسلحة من ايطاليا ، فلم يجب الايطاليون ، لا سيا وان خبر معركة سودان قد وصل والأمير نابوليون - جيروم ما زال في فلورنسا .

فهل يجب أن نستنتج أن لو كان نابوليون الثالث أقل عناداً ، لابرم التحالف مع ايطاليا فعلاً في آخر تموز ١٨٧٠ ؟ لقد اعتقد بعض المؤرخين بذلك ، ولكن ، في الحقيقة ، لا شيء يبرهن على أن ايطاليا كانت مصممة على الذهاب حتى ابرام معاهدة .

حل القوة . — لقد أصبحت الحكومة الايطالية الآن مطلقة اليدين ،

لا لأنه لا يوجد جيوش فرنسية في روما فحسب ، بل لأن هزيمة سودان كان من نتيجتها زوال الحكم الامبراطوري في فرنسا ، فما كاد خبر الهزيمة الفرنسية في سودان يعلم إلا وقام في الرأي الايطالي اضطراب شديد جداً : لقد صرح ممثلو اليسار إلى الحكومة ، في ٣ ايلول ١٨٧٠ بأنه لا مبرر للتردد ، وانه يجب احتلال روما مباشرة . وفي ٤ ايلول أعلمت الحكومة الايطالية الحكومة الفرنسية الموقتة ، حكومة الدفاع الوطني ، بأن ايطاليا تستعيد حريتها في العمل،فيما يتعلق بروما ، فلم يعترض وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، **جول فافر** . وفي ٧ ايلول وجه وزير الشؤون الخارجية الايطالي ، **فيسكونتي فينوستا** إلى الحكومات الأجنبية بلاغاً يعلمها فيه أن الحكومة الايطالية استقرت في روما لأن من واجبها حفظ النظام في شبه الجزيرة ، « وعدم ترك مصير زعيم الكنيسة عرضة لحادث ما » . وهكذا قررت الحكومة الايطالية احتلال روما لتحول دون وقوع البابا ضحية « حادث » سياسي .

موقف الدول . — أعلمت الحكومة النمساوية البابا بأنها لن تتحرك لأنها لا تريد أن « تقول قولاً لا يتبع بأي مؤيد » . وباختصار ،كانت النمسا عاجزة عن العمل ، وأضافت ان احتلال الحكومة الايطاليةلروما كان « مناسباً » لأن الثورات الغاريبالدية أوشكت أن تحدث . ومن جهة أخرى ، أوصت الحكومة النمساوية الحكومة الايطالية بجزم أن تتجنب اراقة الدم ، وبخاصة ، ألا تدع البابا يغادر روما ، لأن البابا إذا نقل عاصمة الكاثوليكية إلى مكان آخر ، فان هذا النقل يمكن أن تكون له انعكاسات معنوية كبرى في البلاد الكاثوليكية . ولذا يجب الاحتفاظ ، حيال البابا ، بحد ادنى من الاحترام والمداراة . ولنلاحظ

أيضاً أن الحكومة الايطالية قد شاورت حكومات غير كاثوليكية ، مثل الحكومة البروسية ، فأعطتها آراء مماثلة .

وهكذا كان الطريق حراً أمام ايطاليا . وأرادت الحكومةالايطالية « أن تقيم الدليل على روح المصالحة » قبل احتلال روما ، فعرضت على البابا اتفاقاً : ففي ٨ ايلول ، جاء السفير **سان مارتينو** برسالة من فيكتور ايما نويل الى البابا ، رسالة مهذبة جداً يصرح فيها الملك بأن من واجبه الحفاظ على راحة وطمأنينة الكرسي الأقدس ، وان احتلال الجيوش لروما ، إنما هو عمل حيطة « عمل حفاظ » ، وانه مستعد أن يترك للكرسي الأقدس كرسياً مجيداً ومستقلاً عن كل سيادة بشرية » . وشاور البابا الكرادلة : وإذا أخذنا بالقدر الذي وصل الينا من معلومات، أشار كردينالان ، في مجمع الكرادلة ، بالمقاومة المطلقة . وأشار كردينالان بالتفاهم مع الحكومة الايطالية ، وفضل الآخرون ، الأكثرية العظمى ، عدم الاعراب عن رأي . عندئذ ، أعطى البابا تعليماته إلى وزير الحربية ، الجنرال **كانزلر** . ولهذه التعليمات معناها : « يجب المقاومة حتى أول طلقة مدفع » . ثم بدلت التعليمات ، وتلقى الجنرال كانزلر الأمر بالمقاومة « حتى تفتح ثغرة في سور روما » . وأراد البابا أن يجعل الناس يلاحظون أن في الأمر عنفاً ، ولكن لا أكثر .

وصلت الجيوش الايطالية أمام روما وعددها ٥٠٠٠٠ ايطالي تحت قيادة الجنرال **كادورنا** : وكان الجيش الحبري نظرياً ٨٧٠٠ رجل ، وكان بينهم سويسريون لا يحرصون على القتال ، وسكان من الدولة الرومانية لا يحرصون مثلهم أيضاً ، ولذا لم يكن بامكان البابا أن يعتمد إلاعلى الجنود الحبريين الذين انخرطوا في الجيش للدفاع عن السلطة الزمنية وعددهم ١٨٠٠ رجل .

وفي ٢٠ ايلول ١٨٧٠ أعطى كادورنا الأمر بالهجوم وجعل هدفه أحد أبواب روما ، **لابورتا بيا** ، وفتح المدفع الثغرة ، وفي الساعة الخامسة صباحاً ، حمل الايطاليون بالحراب . وقاوم الجنود الحبريون وحدهم . واستسلمت روما . وسقط من الجود الحبريين ستة قتلى واربع وخمسون جريحاً . وسقط للايطاليين ٥٠ قتيلاً و ٦٣ جريحاً .

ثم جرى استفتاء في روما فأعطى أكثرية قوية جداً لصالح ربط مدينة روما بمملكة ايطاليا . وصرحت الاوساط الكاثوليكية المتعنتة ، فيما بعد ، بأن الاستفتاء لفق تلفيقاً ، ومن الممكن ، في الواقع ، وجود ضغوط محلية ، ولكن لا يبدو أن الشعب الروماني كان متحمساً ، وعلى أي حال لم يبد أي غيرة لدعم حكومة البابا .

ثم عرضت الحكومة الايطالية على البابا « قانون الضمانات » الذي يسمح له بالاحتفاظ بوضع خاص ، فرفض ، وصرح بأنه يعتبر نفسه سجيناً في الفاتيكان . وفي الأول من تشرين الثاني ١٨٧٠ قرر البابا الحكم بالحرمان على كل من أسهم في قلب السلطة الزمنية .

أما بنود « قانون الضمانات » فتنص على أن يحتفظ الكرسي الأقدس بانتفاعه من القصور الحبرية للفاتيكان ولاتران وكاستل — غاندولفو ، ولا يحق لأي سلطة ايطالية أن تدخل هذه القصور . وان شخص البابا مقدس ومصون لا ينتهك . وللبابا الحق في استقبال السفراء الأجانب والمراسلة بحرية مع أساقفة العالم أجمع . والحق بدخل سنوي قدره ٣,٢٢٥,٠٠٠ لير معفاة من كل ضريبة . ولكن البابا رفض قانون الضمانات ، وصرح بأنه لا يقبل بضمانات من الحكومة الايطالية مهما كانت فحواها .

وباختصار ، فضـل البابا أن يحافظ على موقف الاحتجاج ، لأنه كان يفكر بتسوية للمستقبل : فقد كان يرى أن حل ١٨٧٠ غير قطعي ، وربما يستطيع ، ذات يوم ، الوصول إلى استرداد أرضه وكامل سيادته . ولهذا رأى ألا يعترف رسميـاً بكل ما حدث عام ١٨٧٠ ، لأن قبول قانون الضمانات يعني الاعتراف بالأمر الواقع .

وفي آخر الأمر كان الحل ، في ١٩٢٩ ، باتفاقات لاتران ، بين الحكومة الفاشية والكرسي الأقدس ، التي ردت للبابا أرضاً صغيرة حقـاً ، ولكنها أرض وهو فيها ذو سيادة .

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الارسترداوية الايطالية

لقد حصلت ايطاليا في العام ١٨٦٦ على منطقة البندقية ، ولكنها لم تحصل على التيرول الجنوبي . ولم تتغير الحدود الايطالية بعد ١٨٦٦، بل ظلت كما هي حتى عام ١٩١٤ . وبقي عدد عظيم من شعوب اللغة الايطالية والعواطف الايطالية يعيش خارج حدود ايطاليا ، في أراضي النمسا - هونغاريا .

إن هذه الاراضي الايطالية في النمسا – هونغاريا هي التالية :

١ – **التيرول الجنوبي** ، وهو ، جغرافياً ، الوادي الأعلى لنهر الآديج على السفح الجنوبي لجبال الألب . ويحد التيرول الجنوبي من الشمال شعب برينير . ولكن التيرول الجنوبي لم يكن كله مأهولاً بالايطاليين : لأن القسم الشمالي منه مأهول بالألمان ؛ وحوالي ١٩٠٠ يقدر عدد الألمان فيه نحو ٢٥٠٠٠٠ الماني . والقسم الجنوبي مع مدينة ترانت مأهول بالايطاليين : فقد وجد فيه ، حوالي ١٩٠٠ ايضاً ، نحو ٣٨٥٠٠٠ ايطالي . وعدا هذا العنصر الألماني والعنصر الايطالي وجد ويوجدوماً، في التيرول الجنوبي ، شعب يسمى شعب « **اللادين** » ، وعدده قليل ، ويبلغ ٣٥٠٠٠ نسمة،ويتكلم لهجة متحدرة مباشرة من اللاتينية العامية. والحد الفاصل اللغوي بين العنصر الايطالي والعنصر الألماني في التيرول الجنوبي يمر ،

في هذا العصر الذي يهمنا، من مدينة **سالورنو** على الآديج وتقع سالورنو بين ترانت والمدينة الألمانية التي يسميها الألمان بوتزن والايطاليون **بولزانو**. وهكذا نرى الجزء « **الايطالي** » من التيرول الجنوبي كان ، من وجهة نظر المساحة ، أصغر بكثير من « الجزء » الالماني ، ولكنه أكثر سكاناً ، وذلك لأن الجزء الألماني هو الجزء الجبلي . وعندما نقول الجزء « الايطالي » والجزء « الالماني » ، إنما نبحث من وجهة نظر الاستيطان ومن وجهة نظر **القومية** ، لأن مجموع هذه الاراضي كان تابعاً للنمسا في العام ١٨٦٦ .

لقد كان الخط اللغوي الفاصل الذي أتينا على ذكره واضحاً . ومع ذلك ، وجدت في جنوب هذا الخط ، جزيرتان صغيرتان ألمانيتان : نفوس الأولى ١٧٠٠ نسمة والثانية ٢٠٠ ، وهما مهملتان من الناحية العملية . ولا ننسى أن القومية الايطالية تحتل الجزء الجنوبي من التيرول الجنوبي فقط . وهذه المنطقة التي قصبتها ترانت هي التي تسمى منطقة **الترانتان** .

٢ — توجد شعوب ايطالية في **منطقة البندقية الجولينية** ، وفي شبه جزيرة ايستريا . ومجموع هذه المنطقة البندقية ـ الجولينية وايستريا ، في حوالي ١٩٠٠ ، كانت نفوسه ٨٠٠٠٠٠ نسمة . وتحتوي المنطقة على مدينتين : احداهما هامة وهي تريستا ؛ والثانية متوسطة الاهمية وهي **غوريتزيا** ، وما عدا ذلك مدن صغيرة . وهنا أيضاً يوجد خليط من السكان : وحسب الاحصاءات النمساوية يقدر في ١٩٠٠ أن ٥٧٪ من سكان هذه المنطقة كانت مؤلفة من سلافيين ، بعضهم سلوفينيون والآخرون كرواتيون . و ٤٧٪ منهم مؤلفة من ايطاليين، ويسيطر الايطاليون بوضوح بالغ في مدينة **تريستا** ، حيث يؤلفون قرابة $\frac{2}{3}$

السكان . ولكن السلافيين كانت لهم الأكثرية في الأرياف . ولنشر إلى الأهمية التي تتمتع بها تريستا ، فقد كانت نفوسها نحو ١٥٠٠٠٠ نسمة ، وهي ميناء كبير ، ونشيط جداً ، ووراءه **داخل** عظيم ، لأنه كان منفذاً لقسم من النمسا ، وحتى بعض أراضي الامبراطورية الألمانية لعلاقاتها مع البحر المتوسط . وفي تريستا توجد بنوك كبرى ، وشركات تأمين كبرى ، أي ان الدور الاقتصادي لهذه المدينة كان عظيماً .

٣ ـ وأخيراً يوجد أيضاً عناصر ايطالية في **دالماسيا** ، وفي المنطقة الصغيرة التي تسمى **كوارنيرو** على تخوم دالماسيا وايستريا . وليست دالماسيا سوى شريط شاطئي على امتداد ٣٠٠ كم طولاً و ٧٠ كم عرضاً . وهي منطقة مأهولة بالسلافيين : يوجد فيها كرواتيون كاثوليك وصرب ارثوذكس ، وهم أقل عدداً من الكرواتيين ، ولكن يوجد سكان ايطاليون في **المدن** أي في المواني . وليس هذا إلا إرثاً للاستعمار البندقي الذي كان سائداً في هذه المناطق في آخر العصر الوسيط . وفي هذه المدن الدالماسية وجد ويوجد دوماً أوابد ايطالية ومن جهة أخرى ، كانت اللغة الايطالية اللغة المستعملة في التجارة وفيها ثلاث مدن تهم الايطاليين لأن لهم فيها نواة سكان ايطاليين هامة . وهي : **زارا** ، **سبالاتو** التي يسميها اليوغوسلافيون **سبليت** ، **وفيومه** . وكانت زارا حوالي ١٩٠٠ مدينة مؤلفة من ١٦٠٠٠ نسمة ، وسبالاتو ٢٤٠٠٠ وفيومه ٥٠٠٠٠ . ولنشر ، مع ذلك ، إلى أن عدد الايطاليين في دالماسيا كان يميل إلى التناقص ، لا من الوجهة المطلقة ، بل من الوجهة النسبية . ونريد بذلك أن نصيب الايطاليين في الاستيطان بالنسبة إلى السلافيين كان في تناقص ، لأن تزايد السكان السلافيين كان أسرع من تزايد السكان الايطاليين . وعلى أي حال ، كان نصيب الايطاليين ضعيفاً ، ولا يتجاوز

على وجه التخمين ٨ ٪ أو ٩ ٪ من كامل سكان المنطقة . ويزعم اليوغوسلافيون بأنها لا تتجاوز ٣ ٪ .

ولو حاولنا أن نقدر ما يمثل ، من الوجهة العددية ، هؤلاء السكان الايطاليون المقيمون في الارض النمساوية – الهونغارية ، لما أمكننا الاعتماد على الرقم باطمئنان كبير لأن العناصر التي تحت تصرفنا تافهة . فقد كانت الاحصاءات النمساوية مؤسسة على اللغة التي يتكلم بها لا على لغة الأم ، لأن الاحصاء ، عند التعداد قام على تصريح السكان باللغة التي يتكلمونها . وقد وجد ايطاليون يستطيعون في بعض الحالات أن يصرحوا بأنهم يتكلمون الألمانية ، وفي الواقع يتكلمون اللغتين ، ولكنهم لا يصرحون إلا بواحدة أثناء الاحصاء . ففي هذه الحالة يحسبون ألماناً . ولكن كان ، بالمقابل ، سلافيون يتكلمون الايطالية ويصرحون بأنهم يتكلمون الايطالية عند الاحصاء . وبالتالي فان معطيات الاحصاء لا يمكن أن تقدم نتائج مؤكدة بصورة مطلقة . ولهذا نوقشت طويلاً قيمة هذه الاحصاءات النمساوية ، وبالطبع ، اعتمد عليها السلافيون والايطاليون في السنوات بين ١٩١٥ و ١٩١٨ بخاصة .

ورغم ذلك يمكن القيام بتقدير تقريبي : ففي ١٩٠٠ يمكن أن يقدر أنه يوجد في الترانتان ٣٨٥٠٠٠ ايطالي ؛ وفي ايستريا ومنطقة البندقية الجولينية حوالي ٣٤٠٠٠٠ ؛ وفي دالماسيا وفي كوارنيرو ، أي في فيومه ، ٣٨٠٠٠ وهكذا نصل إلى مجموع ٧٦٣٠٠٠ . وكان الايطاليون في دعايتهم يصرحون غالباً بوجود « مليون » ايطالي رعايا النمسا – هونغاريا . وكان هذا الرقم مبالغاً فيه على وجه التأكيد . وربما وجد ٨٠٠٠٠٠ نسمة فقط . والرقم الذي تسمح باعطائه الاحصائيات ليس إلا

تقريباً . ولتثبيت الأفكار ، يجب أن نقارن رقم هؤلاء السكان الذين لغتهم الايطالية الخاضعين للسيطرة النمساوية – الهونغارية والرقم الكلي لسكان ايطاليا : فقد كانت نفوس ايطاليا في ١٨٧٠ نحو ٢٦٨٠٠٠٠٠ نسمة وفي ١٩١١ كانت ٣٤٢٠٠٠٠٠ . وهذه النسبة ضعيفة نسبياً بالنسبة إلى كامل سكان المملكة .

وفسح وجود الايطاليين ، في الأرض النمساوية – الهونغارية ، مجالاً لصعوبات لا تنقطع . وهذه هي قضية « الاستردادية » الايطالية . ويراد بها انهاء الوحدة الايطالية بربط السكان الناطقين باللغة الايطالية الموجودين في الارض النمساوية – الهونغارية بايطاليا . ولنلاحظ ، في الدور الذي يهمنا حتى ١٩١٤ ، أن كان من النادر جداً أن يرى استرداديون ايطاليون يتكلمون عن شيء آخر غير ايطاليي النمسا – هونغاريا . ومع ذلك وجد ايطاليون ينطقون باللغة الايطالية في مالطة ، ثم ان الايطاليين اثاروا فيما بعد قضية كورسيكا . ويوجد سكان ينطقون اللغة الايطالية في سويسرا في كانتون التسّن . ولكن الدعاية الاستردادية لم تتكلم عنهم أبداً أو تقريباً أبداً : لأن الاستردادية الايطالية كانت متجهة، في ذلك الحين ، ضد النمسا – هونغاريا فقط .

ولم تكن هذه المظاهرات الاستردادية من عمل الحكومة الايطالية ، التي ظلت ، خلال الدور الذي يعنينا ، تعتبرها غير مناسبة ، ولكنها كانت من عمل جزء من الرأي العام .

إن ما يهمنا من كل ذلك هو أن نرى نمو هذه الحركة الاستردادية في « الاراضي الاستردادية » وفي مملكة ايطاليا معاً ، وبيان الانعكاسات السياسية التي نجمت عنها .

يمكننا أن نميز في هذا التطور ثلاث مراحل : الاولى من ١٨٦٦ إلى ١٨٨٢ أي حتى ابرام معاهدة الحلف الثلاثي ؛ الثانية من ١٨٨٢ إلى ١٨٩٦ ؛ الثالثة من ١٨٩٦ إلى ١٩١٤ .

١ ــ المرحلة الاولى : ١٨٦٦ — ١٨٨٢

يمكن القول ان المظاهرات الاستردادية بدأت منذ ١٨٦٦ . فعندما جاء ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، لزيارة سكان منطقة البندقية ، في الوقت الذي ربطت فيه البندقية بمملكة ايطاليا ، استقبل في عدة مدن، بمظاهرات تلوم الحكومة الايطالية لأنها لم تحقق « الاهداف القومية » تماماً ، ولأنها تركت شعوباً ايطالية خاضعة للنمسا ــ هونغاريا وما كانت الحكومة الايطالية لتطلب أفضل من خلاصهم في ١٨٦٦ ، وعلى الأقل في الترانتان ولكنها لم تستطع . وعلى أي حال ، وجد الملك في اودين أمام نواب من ايستريا ، أي ايطاليين خاضعين للسيطرة النمساوية في ايستريا . وقامت مظاهرات مهاجرين من الاراضي الاستردادية في فيرونه وفي بـدّانو . وبالطبع ، احتجت الحكومة النمساوية في الحال ، وطلبت ايضاحات إلى الحكومة الايطالية فأنكرت هذه المظاهرات . ولكن قسماً من الصحافة الايطالية شجع ، بالعكس ، المظاهرات .

وفي ذلك الحين كان يؤمل في ايطاليا بأن القضية لم تسو نهائياً . وفي ١٨٦٨ — ١٨٦٩ أذاع نابوليون الثالث فكرة حلف بين النمسا ــ هونغاريا وايطاليا وفرنسا . ولم يؤد مشروع هذا التحالف، الذي تكلمنا عنه بمناسبة « قضية روما » ، إلى شيء . ولكن الحكومة الايطالية ، في ذلك الحين ، كانت تأمل أملاً مبهماً ، وربما فكرت أن بالامكان ، خلال مفاوضات الحلف مع النمسا ــ هونغاريا ، أن تطرح من جديد

قضية الترانتان الأصلية ، أي قضية القسم الجنوبي من التيرول الجنوبي . وفي الواقع ، لم تؤد مفاوضات الحلف إلى شيء وظل أمل الحكومة الايطالية دون جدوى .

وكانت الحالة هادئة نسبياً في الدور الواقع بين ١٨٧٠ و ١٨٧٥ . ولكن ،في ١٨٧٦، قامت حوادث جديده : فقد جاء سكان من الترانتان ومن تريستا إلى ميلانو لحضور الاعياد التي تحتفل بمرور سبعمائة سنة على معركة لانيانو ، في ١١٧٦ ؛ وفي الوقت نفسه ، علمت الحكومة النمساوية - الهونغارية بأنه يوجد في ايطاليا خارطة جدارية للاستعمال المدرمي صدرت فيها الترانتان ضمن الاراضي الايطالية . وكانت هذه الخارطة معلقة في مطعم محطة القطار في فلورنسا ، ولاحظها دبلوماسيون ايطاليون. واحتجت الحكومة النمساوية ، ولم تكتف بالاحتجاج، بل اتخذت اجراءات بوليسية في الترانتان : حلت كثيراً من الجمعيات الرياضية ، وجمعيات المعونة المتبادلة ، لأنها كانت تعتقد في أن هذه الجمعيات ، في الواقع ، كانت تمويهاً لنشاط سياسي . حتى انها أوقفت محرري جريدة « الترانتان » واتهمتهم بجريمة الاعتداء على سلامة الدولة واضطرت الجريدة إلى الاحتجاب .

وكان طبيعياً أن يحتج قسم من الصحافة الايطالية على هذه الاجراءات البوليسية . حتى ان غاريبالدي اشترك بهذه الحملة : فقد ألقى غاريبالدي، في ١٢ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بياناً هاجم فيه سياسة النمسا ـ هونغاريا ومع ذلك لم يصل إلى نصح سكان الترانتان بالثورة المسلحة على السيطرة النمساوية ـ الهونغارية . فقد كان يعلم جيداً ، في العام ١٨٦٦ ، ان الحكومة الايطالية لاتستطيع أن تحرر الترانتان ، وتستطيع أقل من ذلك في

١٨٧٦) . وفي مجلس النواب الايطالي ، قام نائب من أحزاب اليسار اسمه **ماركورا** ، وكان ، في ١٨٦٦ ، متطوعاً غاريبالدياً ، وبالتالي ، أسهم في غزو الترانتان بالجيوش الايطالية ، هذا الغزو الذي لم يدم إلا بضعة أيام ، واستجوب الحكومة بهذا الشأن . وعدا ذلك ، أذاعت بعض الجرائد الفكرة بأن النمسا – هونغاريا ، اثر الحوادث البلقانية وازمة القضية الشرقية عام ١٨٧٦ ، تفكر بتحقيق توسع في البلقان ، وربما تمكنت من منح « تعويض أرضي » إلى ايطاليا . وقالت الجرائد الايطالية إن هذا التوسع يمكن أن يكون فرصة لمطالبة النمسا – هونغاريا بالتعويض. ومن البديهي أن يكون هذا التعويض الأرضي منطقة **الترانتان** . ولكن الوزير النمساوي – الهونغاري للشؤون الخارجية ، آندراسي ، صرح علناً ، في ١٧ تشرين الأول ١٨٧٦ ، بأنه يجب على ايطاليا ألا تعتمد على شيء من هذا ، وان النمسا – هونغاريا غير عازمة على اعطائها أي تعويض .

وفي ١٨٧٨ عاد الاضطراب إلى ايطاليا ، في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر برلين ، وكانت فرصة هذه المظاهرات الجديدة حادثاً تفصيلياً ، وهو أن الشرطة النمساوية حرمت السفر إلى البندقية على فريق من شباب تريستا . وعندئذ قامت الاحتجاجات في البندقية ، وكسر زجاج نوافذ القنصلية النمساوية – الهونغارية . وكان هذا كافياً لتنفجر مباشرة، في كل ايطاليا تقريباً ، حملة عنيفة جداً ضد النمسا – هونغاريا : حملة صحافة أسهمت فيها ، في ذلك الحين ، جميع الجرائد تقريباً ، ومظاهرات في كثير من المدن الايطالية : في نابولي ، بافيا ، روما ، رافينه ، وصرخ : لتسقط النمسا ! ولتحي ترانت وتريستا ! ، وفي هذا الحين أيضاً انشئت

« رابطة ايطاليا الاستردادية » . وقد أعلنت انظمة هذه الرابطة ونشرت في الجريدة الرسمية الايطالية . وتقول هذه الأنظمة بوضوح بان غاية التجمع هي المطالبة بالاراضي الايطالية الخاضعة لسيطرة أجنبية وبخاصة الاراضي الخاضعة إلى سيطرة النمسا — هونغاريا .

احتجت الحكومة النمساوية – الهونغاوية ، فاعتذرت اليها الحكومة الايطالية ، وصرحت بأن منع هذه المظاهرات كان خارجاً عن سلطتها ، لأن القانون الايطالي يعترف بحرية الصحافة وحرية الجمعيات ، وكل ما استطاعت الحكومة أن تفعله هو المحافظة على **النظام العام** ، إذا وجدت اضطرابات . ولكنها لم تستطع ممارسة عمل وقائي ، وبخاصة ، لم تستطع أن تمنع حملة الصحافة ولا تشكل الجمعيات التي تعترف بهدفها وهو تخليص الايطاليين من النمسا — هونغاريا . ومع هذا فقد علمت الحكومة النمساوية ، في غضون ذلك ، ان الاستردادين كان يدعمهم سراً بعض أعضاء الحكومة الايطالية ، ورأت أن هذه الحكومة الايطالية عاجزة عن قمع الاضطراب ، واتخذت اجراءات عسكرية في منطقة الحدود ، ودامت حشود الجيوش النمساوية خلال بضعة أسابيع ، وجرى التساؤل ، بعض الوقت ، ما إذا كان من الممكن قيام حرب جديدة بين ايطاليا والنمسا .

وجهة النظر النمساوية – الهونغارية . — لقد عرض وجهة النظر هذه « آندراسي » وزير الشؤون الخارجية النمساوي — الهونغاري ، في برقية وجهها، في ٢١ أيار ١٨٧٤ ، إلى السفير النمساوي – الهونغاري في روما . فقد قال : « إن احترام الحدود » كما ثبتت في ١٨٦٦ كان شرطاً لازماً للحفاظ على العلاقات الطيبة بين النمسا — هونغاريا وايطاليا» ،

وان عرض هذه القضية على بساط البحث من شأنه أن « يعطي سلفاً عذراً لحق الأقوى » . فهو يؤكد بوضوح بأنه ، إذا ألحت ايطاليا ، فستكون القضية قضية قوة . وأضاف آندراسي : وليس بالامكان تصور تسوية ودية : وبالفعل ، إذا قبلت النمسا - هونغاريا أن ترضي ايطاليا وقبلت بتعديل الحدود النمساوية - الايطالية على أساس حق القوميات ، « على أساس تحديد اثنوغرافي » - وكان حرياً أن تقول « على أساس تحديد لغوي » ، وهذا هو الأصح - فماذا يحصل ؟ تنتشر مباشرة حركة تشعث في كل القوميات الأخرى الموجودة في الامبراطورية النمساوية - الهونغارية وبالقرب من حدود هذه الامبراطورية . ومن البديهي أن يفكر صرب هونغاريا وروتين غاليسيا بالانفصال عن النمسا - هونغاريا ويرتبطوا بدولة أخرى . ويختتم اندراسي كلامه بقوله: فاذا ارتكبت النمسا - هونغاريا خطأً وارضت ايطاليا ، لشجعت ، عندها ، الحركات الاستردادية الأخرى . وهذا يعني تعريض سلامة الملكية لخطر خطير .

هكذا كان آندراسي يحاكم الأمور . ولكن ما الذي سيحصل في اوربة إذا طبق مبدأ القوميات ؟ وما ستكون النتائج في العلاقات بين النمسا - هونغاريا والمانيا ؟ اننا نعرفها : ربط الماني النمسا بالمانيا . وما هي النتائج على العلاقات بين المانيا وروسيا ؟ وفي الامبراطورية العثمانية أيضاً ؟ لقد صرح آندراسي : اعادة بناء خارطة اوربه على أساس مبدأ القوميات . إن هذا غير قابل للتطبيق لأنه يوجد في كل مكان مناطق يختلط فيها السكان ، وبالتالي ، إن كل محاولة في هذا الاتجاه تؤدي إلى نزاع الكل ضد الكل » . واختتم آندراسي تصريحه بقوله : يجب أن تفهم الحكومة الايطالية بأن من مصلحتها ايقاف الاضطرابات الاستردادية ، ومساعدة الحكومة النمساوية - الهونغارية على الكشف عن

مسببي ومحركي الدعاية الاستردادية ، والحفاظ على تفاهم طيب مع النمسا — هونغاريا ، وهذا أهم بالنسبة لها من أن تحاول تملك الاراضي « الاستردادية » .

٢ — المرحلة الثانية : ١٨٨٢ — ١٨٩٦

إن الحادث الجديد الذي غير شروط القضية تماماً هو ابرام معاهدة الحلف الثلاثي ، في ٢٠ أيار ١٨٨٢ . فقد قررت الحكومة الايطالية أن تصبح حليف الامبراطورية الألمانية ، وفي الوقت نفسه ، حليف النمسا — هونغاريا . وقد فضلت ، في الحقيقة ، أن تكون حليف المانيا فقط ، ولكن بسمارك رفض وصرح إلى الايطاليين بأنهم إذا أرادوا حلفاً فينبغي عليهم أن يوقعوه مع **المانيا والنمسا — هونغاريا** ، باعتبار أن ألمانيا والنمسا — هونغاريا كانتا مرتبطتين من قبل ، منذ ١٨٧٩ ، بمعاهدة تحالف .

ولم تقرر الحكومة الايطالية أن تبرم هذا الحلف الثلاثي بداعي التعاطف مع النمسا — هونغاريا : بل لأنها كانت تشعر بأنها ضعيفة ، وبحاجة إلى نقطة استناد . وقد جربت كم كلفها هذا الضعف . وفي ذلك الحين ، أي في ١٨٨١ ، وطدت فرنسا حمايتها على تونس ، رغم انف الايطاليين الذين كانوا عاجزين تماماً عن منعها . ومن حوادث تونس استخلصت الحكومة الايطالية بأنه ينبغي أن يكون لايطاليا حلفاء . ولذا ابرمت الحلف الثلاثي . ولكن يجب أن نعلم بأنه يتوجب عليها ، بعد أن أصبحت حليفاً للنمسا — هونغاريا ، أن تتخلى رسمياً عن الاستردادية . هذا ما قاله بسمارك . وقال أيضاً : « ان ايطاليا والنمسا — هونغاريا لا يمكن أن تكونا إلا حليفتين أو عدوتين » . وأراد أن تصبحا

حايفتين لئلا تكونا عدوتين . وما دام الحلف الثلاثي فيجب منطقياً على الحكومة الايطالية أن تحاول كبح الحركة الاستردادية .

موقف الرأي العام . — يجدر بنا اولاً ، أن ننظر ما جرى في الاراضي الاستردادية : فقد كان اعلان الحلف الثلاثي على هؤلاء الايطاليين ، في النمسا — هونغاريا ، ضربة قاسية جداً ، وشعروا بأن الحكومة الايطالية تخلت عنهم . فمن ذلك أن شاباً من تريستا اسمه **غليوم اوبردان**، وكان طالباً في جامعة روما ، حاول ، في ١٧ ايلول ١٨٨٢ ، أن يغتال امبراطور النمسا ، فرانسوا — جوزيف . وكان يشعر بأن اغتيال فرانسوا — جوزيف يمكن أن « يقتل الحلف الثلاثي » في الوقت الذي تشكل فيه . وقد اوقف اوبردان ، وحكم عليه بالموت، وكان لتنفيذ الحكم صدى واسع في ايطاليا .

واستمر الاحتجاج في الاراضي الاستردادية . ونشرت جرائد استردادية في **ترانت** ، **وتريستا** ، **وروفيريتو** . وبالطبع ، وجدت هذه الجرائد في حالة صعبة للغاية ، لأن قانون العقوبات النمساوي لعام ١٨٥٢ نص على عقوبات خاصة لجرائم « الشغب على الراحة العامة » ، ووسعت جريدة هذا الجرم إذا كان موجهاً إلى هجوم على شخص الامبراطور ، وعلى شكل الحكم وعلى ادارة الدولة وإذا نصح الشعب « بمقاومة القوانين » . ومن الواضح أن أي جريدة استردادية ، حتى ولو كانت حذرة في لغتها ، توسع أغراضاً تقع تحت هذا القانون . ولذا كانت حياة الجرائد الاستردادية في الأراضي النمساوية — الهونغارية قلقة وغير مستقرة . ومن بينها جريدة اسمها « الاستقلال » وكانت تصدر في تريستا ، حكمت بـ ٤١٣ حكماً مختلفة المدة ، وجريدة أخرى كانت تصدر في روفيريتو ، فقد اوقف رئيس تحريرها في ١٨٨٣ وحكم عليه بالسجن .

ولكن إذا لم تستطع الصحافة الاستردادية أن تعيش إلا قليلاً في الأرض النمساوية – الهونغارية ، فقد وجد منها في الأرض الايطالية : في فيرونه ، وجدت جريدة تسمى « **آوينا** » أي « العرين »، وكانت تستقبل مراسلات من تريستا وترانت وتنشر مقالات عن الحركة الاستردادية. ولكن هذه الجريدة كانت بالطبع ممنوعة في الاراضي النمساوية – الهونغارية ابتداءً من ١٨٨٢ .

وحاول الاستردادييون ، في الاراضي النمساوية – الهونغارية أيضاً ، تنظيم دعايتهم على الصعيد « الثقافي » ، وأنشأوا ، في ١٨٨٥ ، جمعية تسمى « **أنصار الوطن** » ، وكان هدفها الدفاع عن اللغة والفكر الايطاليين في الأراضي الايطالية في النمسا – هونغاريا . وكان مؤسسو هذه الجمعية يعلنون بأن العنصر الألماني، في شمال التيرول الجنوبي بخاصة ، يقوم بدعاية مدرسية : فقد وجدت منظمة تدعى : « الاتحاد المدرسي » وتنمي باستمرار عدد المدارس الألمانية . وقد صرح العنصر الايطالي : ونحن أيضاً لنا الحق في تنمية عدد المدارس الايطالية . وكانت هذه الجمعية التي يتزعمها **برتوليني** تمارس نشاطها علناً ، ولم يكن هذا النشاط مخالفاً للقوانين النمساوية ، باعتبار أن غايتها كانت مدرسية صرفاً ولم تعترض الحكومة النمساوية اذن على انشاء الجمعية . وكان مقرها في روفيريتو ، وانشأت لها ستين فرعاً محلياً في جميع الأجزاء الايطالية في الاراضي النمساوية – الهونغارية . وقد القت « جمعية أنصار الوطن » بفكرة الحصول على تريستا وانشاء جامعة ايطالية ، وهذا ما لا تريد الحكومة النمساوية – الهونغارية ان تسمع الكلام عنه . وأنشأت أيضاً مكتبات جوالة لتنشر الأدب الايطالي بين الشعب الايطالي كله .

ولكن الادارة النمساوية - الهونغارية ، التي كانت تراقب ، بالطبع ، عن كثب هذا النشاط ، رأت أن لبعض ظاهرات الجمعية طابعاً سياسياً . وفي ١٧ تموز ١٨٩٠ حلت « جمعية انصار الوطن » ، ثم اعيد انشاؤها بعد بضعة أشهر تحت اسم آخر « **العصبة القومية** » . وقد نظم اعضاء هذه الجمعية في ١٨٩٦ ، في ترانت ، مظاهرة وطنية كبرى بمناسبة تدشين آبدة دانتي .

وفي ايطاليا نفسها ، نمت الحركة الاستردادية كثيراً في هذا الدور ، ونريد بذلك أن عدد المنظمات التي تهتم بذلك ازداد كثيراً . ولنقتصر على أهم هذه المنظمات : ففي ميلانو اسست في عام ١٨٨٤ « رابطة الالب الجولينية » التي انشأها استرداديون تريستيون هاجروا إلى ايطاليا . وقد القت هذه الرابطة نداءً : « لتحي ايطاليا المتحدة ! والموت للنمسا » . ثم انشئت في البندقية ، في ١٨٨٤ ايضاً ، «رابطة غليوم **اوبردان** الجمهورية » لتخليد ذكرى الطالب الشاب الذي اراد اغتيال فرانسوا - جوزيف . ثم انشئت في ميلانو ، في ١٨٨٥ ، « حلقة غاريبالدي لاجل ايطاليا الاستردادية» ثم اتحدت هذه المنظمات الثلاث في ١٨٨٥ وشكلت : « العصبة الشعبية لايطاليا المتحدة » وكان رئيسها النائب مافي . ومن جهة أخرى ، وجد جمع ثوري يدعى « ايطاليا الجديدة » ، وكان في الوقت نفسه جمعاً استردادياً ، وكانت له فروع واسعة جداً في كل ايطاليا . وأخيراً ، تأسست ، في ميلانو ، جمعية تسمى « حزمة الديموقراطية » ، وكانت لها جمعيات فرعية في روما . وبالاجمال ، كانت أفكار هذه التجمعات « تقدمية » . ووجدت الحركة الاستردادية اكبر عدد من المشايعين في ذلك العصر ، بين الجمهوريين الايطاليين . وكان الدافع لهؤلاء الجمهوريين ولا شك وطنياً . ولكن ، في الوقت نفسه ، كان يخفي فكرة سياسية ،

لا سيما وأن الحكومة الايطالية شاركت في الحلف الثلاثي وبالتالي حكمت على نفسها بالتخلي عن الاراضي الاستردادية ، ولذا حاول الجمهوريون أن يعرقلوا عمل الحكومة ويلغموا سلطتها في البلاد، وكان من صالحهم أن يدعموا النظرية المعارضة أي النظرية الاستردادية .

ومع هذا فقد وجدت منظمات أخرى تجذب العناصر المعتدلة . وأهم هذه المنظمات كانت « منظمة **دانتي الغيبيري** » التي انشئت عام ١٨٨٩ تحت رئاسة بوني . وكان هدفها : الدفاع عن «الايطاليانية » وبخاصة بين ايطاليي النمسا . وبعد ذلك بقليل انشئت « لجنة ترانت وتريستا » واسمها يدل عليها .

ولنشر إلى أن الحركات الاستردادية ، في ذلك الحين و لم يكن لها إلا صدى ضعيف في الجماهير الايطالية ، وصـــدى ضعيف في **الطبقات الموجهة** . وقد كتب مؤرخ ايطالي بأن الطبقات الموجهة باللغة الايطالية كانت « واقعة سطحية » ولا تهتم بترانت ولا بتريستا ، كما لا تهتم بالحصول على مكاسب استعمارية . حقاً لقد كانت الجمعيات الاستردادية تمور كثيراً وتقوم بكثير من الضجة والصخب ، ولكن يجب الا يظن أن أكثرية الرأي العام قد اعتنقت آراءها ودانت ببرامج عملها .

موقف الحكومة الايطالية . - لقـد سببت الاستردادية للحكومة الايطالية كل أنواع المتاعب ، لأنها كانت تتمسك بالحلف الثلاثي ، ولتظل حليفة النمسا - هونغاريا كان عليها بالطبع أن تنكر الاستردادية ، ولكن احتجاجـات الاستراداديين كانت تزعجهـا باستمرار ، وإذا لم يضايقها جماعة الترانتان وايستريا مباشرة فان المنظمات الاستردادية في ايطاليا ، مع حملات الصحافة التي توجهها ضد الحكومة ، كانت مصدراً للصعوبات .

وعندما حكم غليوم اوبردان بالاعدام ، اوقفت الحكومة ، في ايطاليا ، شركاءه : وطلبت الحكومة النمساوية - الهونغارية تسليمهم فرفضت ايطاليا ، لأنه لا يمكن أن تقبل بتسليم مسببي الاغتيال السياسي . ولكن الحكومة الايطالية ، من جهة أخرى ، صرحت بأنها مستعدة « اقمع الاستردادية » ، لا سيما وأن الحركة الاستردادية كانت في جزء عظيم منها حركة جمهورية . وعلى أي حال ، شجب رئيس مجلس الوزراء مانتسيني في مجلس النواب ، في ١٣ آذار ١٨٨٣ ، الاستردادية بصراحة ، وفي ١٨٨٦ صرح رئيس الحكومة من جديد ، في مجلس النواب ، بأن الوحدة الايطالية « انتهت » ، وبالتالي تخلى عن الايطاليين الموجودين خارج حدود المملكة . وعندما عاد الاضطراب الاستردادي نحو ١٨٨٦ - ١٨٨٩ ، كان رئيس مجلس الوزراء ، في ذلك الحين ، كريسبي ، وكان من « أنصار الحلف الثلاثي » ، وقد أكد في ١٨٨٩ للنمسا - هونغاريا بأن ايطاليا لا تفكر بكسب ترانت وتريستا . وفي حزيران ١٨٨٩ ، صرح في خطاب له ، في مجلس النواب ، بتصريحات من هذا النوع ، وأخيراً حل « لجنة ترانت وتريستا » .

وفي ١٨٩٠ حدث حادث مميز : وهو أن وزير المالية الايطالي دودا كان في وليمة في اودين ، ووجد في حالة مربكة ، لأن الخطباء ، في آخر الوليمة ، خطبوا خطباً استردادية ، فطلب كريسبي استقالة وزير المالية ، لأنه لم يغادر الوليمة لدى سماعه هذه الخطب . وقام نائب باستجواب في مجلس النواب . فصرح كريسبي بأنه لا يريد أن يشك في اخلاص الحكومة الايطالية في تنفيذ تعهداتها الدولية ، أي في الحفاظ على الحلف الثلاثي . فأجاب دودا مصرحاً بأن سياسة كريسبي تؤدي بايطاليا إلى « الخزي » ، ولكن هذا لم يمنع كريسبي من الحصول على التصويت بالثقة باكثرية

عظمى . اذن كانت الاكثرية العظمى في البرلمان تنكر الاستردادية ، في ذلك الحين . وقد أوضح كريسبي ، في خطاب له في فلورنسا ، في ٨ تشرين الأول ١٨٩٠ بأن الاستردادية في نظره اخطر الأخطـــاء . لأنهـــا ، اذا ظفرت ، وضعت ايطاليا في نزاع مع النمسا ـ هونغاريا ومع فرنسا، من أجل كورسيكا، وقال كريسبي: «ستكون الحرب ،وسنكون عزلاً من السلاح » ، فاذا أردنا أن نسلك سياسة استردادية وجب علينا أن نبدأ بتسلح كثيف : وان الناس الذين يطالبون بربـــط الأراضي الاستردادية هم الديموقراطيون ، رجال أحزاب اليسار ، وهم ، في الوقت نفسه ، اعداء التسلح . ان موقفهم غـير منطقي ، فاذا أرادوا أن نسترد هذه الاراضي فليقبلوا بتسلح كثيف ، ولكن ما داموا لا يقبلون بذلك ، فإن السياسة الاستردادية غباء وحماقة . هذا هو رأي كريسبي . ولكن هذا لا يمنع من أن الاستردادية ظلت بالنسبة للحلف الثلاثي خميرة انحلال لأن الحوادث كانت تتكرر باستمرار .

٣ ـــ المرحلة الثالثة : ١٨٩٦ ـ ١٩١٤

وفي هذه المرحلة وجدت الشعوب الاستردادية في حالة احرج مما في السابق ، لا لأن الحكومة النمساوية كانت أقسى عليها ، بل لأن العنصر الايطالي في النمسا ـــ هونغاريا يرى نفسه شيئاً فشيئاً مهدداً بدفـــع السلافيين والألمان .

في ايستريا وفي دالماسيا . ـ كان الفلاحون السلافيون ، بسبب النمو الديموغرافي السريع ، يتجهون نحو المدن لايجاد عمل لهم . حتى ان التفوق العددي، الذي كان للايطاليين في **زارا** وسبالاتو وفيومه،يمكن أن يفسد بين حين وآخر : لقد كان السلافيون يتوسعون ، ويحتلون جميع الأعمال

الصغيرة ، حتى انهم بدأوا يصلون الى المهن الحرة . وكان لدى هؤلاء السلافيين فكر « مقاتل » موجه ضد الايطاليين بخاصة ، لا سيما وان هؤلاء السلافيين كان لهم دور هام بين العمال ، على حين ان العناصر الايطالية في المدن الدالماسية كانت عناصر بورجوازية ، ولذا اضيف الشعور الطبقي بالجملة ، الى التباين الاجتماعي . وكانت الحكومة النمساوية تشجع العنصر السلافي ضد العنصر الايطالي لأن الايطاليين كانوا يضايقونها في هذه المناطق ويسببون لها المتاعب .

في **الترانتان** . — كانت الحالة تتطور على حساب العنصر الايطالي. لأن ازدياد عدد الألمان ، في أعلى وادي نهر الآديج ، وبخاصة منذ فتح الطريق الحديدي المار من شعب برينير ، كان يسهل العلاقات بين البلاد الألمانية والسفح الجنوبي لجبال الألب، وكانت منظمات الدعاية الألمانية ، وبخاصة المدرسية ، تنمو بسرعة . ويتم جهد الجرمنة في أعلى وادي الآديج ، اولاً: على حساب الشعوب الناطقة « باللاتينية » التي ليس لها وعي قومي ايطالي واضح . وعدا ذلك ، يرى أن الالمان يتقدمون شيئاً فشيئاً على منطقة الحد اللغوي ، في منطقـــة **سولاردنو** ، ويستقرون في منطقة ترانت ويشترون أثاثاً وفنادق سياحية . وفي القسم الجنوبي من الترانتان ، في الطرف الأقصى من بحيرة غارد، كانت مدينة **ديفا** مركزاً سياحياً ، ثم أصبحت ، في الواقع ، مدينة المانية . وكان الايطاليون في الترانتان يرون ان مستقبلهم سيء جداً ، لاسيا وان العنصر الجرماني يبذل جهداً في ايستريا وفي البندقية الجولينية : ففي تريستا كان عـدد الألمان حتى الآن تافهاً ، ولكنه أخذ يزداد باستمرار .

والنتيجـة ، هي أن العاطفـة الايطالية ظهرت بشدة في الأراضي

الاستردادية ، للنضال ضد هذا الاجتياح والغزو : ففي تريستا، نرى أن البورجوازية الناطقة بالايطالية ، التي لم تكن حتى الآن لترغب بالالتحاق بايطاليا ، باعتبارها تحب الاستقلال الذاتي ، بدأت تصبح استردادية لأنها شعرت بأنها مهددة بالعنصر الألماني وبالعنصر السلافي : ففي ترانت وفي منطقة الترانتان الأصلية أصبح الحرفيون استرداديين متحمسين ، وكذلك الاكليروس والكاثوليك ، لأنهم يخشون التسلل البروتستانتي الألماني . وأخيراً ساهمت الجماعات الاشتراكية بزعامة **قيصر باتيستي** في الحركة القومية الايطالية . واوقف النمساويون باتيستي في ١٩١٦ وحكموا عليه بالموت .

في فيومه – وأخيراً حاول العنصر الايطالي في **فيومه** أن يقاوم التسلل السلافي والنفوذ المجري أيضاً . وفي ١٩٠٤ أنشئت في فيومه رابطة تدعى « فيومه الفتاة » وكانت استردادية صراحة .

وقعت حوادث في هذه الاراضي الاستردادية ، وبخاصة في ١٩١٢ - ١٩١٣ ، وكان أخطرها في تريستا ، حيث اتخذ الحاكم النمساوي الأمير **هوهنلوه** ، قرارات تمنع استخدام **الرعايا الايطاليين** في المصالح البلدية في تريستا . وكان في هذه المدينة نحو ٤٠٠٠٠ ايطالي ، جاءوا من ايطاليا ولم يكونوا رعـايا نمساوية – هونغارية . وكانوا يقبلون في الوظائف البلدية : وقد أعطى حاكم تريستا الأمر بطردهم وتسريحهم ، وهذا ماسبب أستياءً عظيماً في ايطاليا . وفي الوقت نفسه طالب الطلاب الايطاليون بانشاء جامعة ايطالية في تريستا ، فاحتج الطلاب الألمان في الجامعات النمساوية الأخرى بعنف ، حتى انه وقعت منازعات دامية في جامعة غراتز بين الطلاب الايطاليين والطلاب الألمان .

ومن جهة أخرى ، نما ، في هذا الدور ، التحريض الاستردادي في ايطاليا ، وكان على صلة بحركة أفـكار جديدة في **القومية الايطالية**،

ويمكن القول أن أب القومية الايطالية **دانونزيو** . فقد أراد أن يعطي لايطاليا « أخلاقاً جديدة » ، و « مثلاً أعلى جديداً » ، وبخاصة أن يعطي الايطاليين ، مفهوماً رجولياً للحياة . ولكن الزعيم الجديد للحركة كان **انريكو كوراديني** ، وكان رجل آداب ، بدأ بكتابة قصة ومسرحية ، وابتداءً من ١٨٩٧ تقريباً ، اتجه نحو النشاط السياسي ، ونشر في ١٩٠٣ ، مجلة صغيرة تدعى « المملكة » ، ومن ثم أسس كتلة نشرت في ١٩١١ مجلة تسمى « الفكرة القومية » . وفي تقريره الذي كتبه الى « المؤتمر القومي » في عام ١٩١٠ ، أعطى كوراديني لحركته هدفاً مزدوجاً : من جهة ، إنشاء مستعمرات لايطاليا ؛ ومن جهة أخرى دعم الاستردادين .

وفي ١٩٠٣ ، أكد السفير الألمـــاني في روما ، في تقاريره ، ان الجيل الايطالي الجديد كان استردادياً ، وبخاصة المفكرون ، والاساتذة ، والطلاب . وكان يرى أيضاً أن ملك ايطاليا ، فيكتور ايمانويل ، على عكس أبيه ، كان في أعماقه استردادياً .

ومع هذا ، وبالرغم من الارادة المصممة على « الدفاع عن الايطاليانية » ، لانجد وحدة نظر في ايطاليا . لقد كان الرأي الايطالي في قضية **الترانتان** مجمعاً حقاً ، ويرى أن الترانتـــان أرض ايطاليـة ، ومن المؤمل ان امكن ذلـك ، أن تربط بايطاليا ، ولكن هـــذا لايعني أن أكثرية الايطاليين كانوا يرجون استرداد الترانتان بالقوة . أما في قضية **دالماسيا وفيومه** ، على العكس ، كان الرأي الايطالي لامبالياً تقريباً . وأمـا بشأن **تريستا** ، ففي الأمر شك عظيم : وكان الذين يتكلمون عن ربط تريستا بايطاليا يتساءلون ماإذا كان هذا قابلاً للتحقيق ، لأن ميناء تريستا بحاجة إلى داخل ، فاذا انفصل عنـــه ، زال ازدهاره الاقتصادي .

وبالرغم من أن الحكومة الايطالية كانت ترغب كل الرغبة في الحفاظ

على الحلف الثلاثي ، فقد كانت تلعب ، في تلك الآونة ، على حبلين : لانها وقعت في ١٩٠٣ اتفاقاً سرياً مع فرنسا . ولذا احتجت ، في ١٩١٣ ، على قرارات هوهنلوه بشأن الايطاليين ، فلم تجب الحكومة النمساوية - الهونغارية على هذا الاحتجاج ، حتى ان الانطباع في ، ١٩١٣ ، كان يدل على ان الحلف الثلاثي كان مهدداً . ولم تحافظ الحكومة الايطالية على الموقف الذي اتخذه كريسبي ، كما لم تتنكر للاستردادية .

★ ★ ★

وعندما دخلت النمسا - هونغاريا الحرب في ١٩١٤ ، أعلنت ايطاليا حيادها، بالرغم من وجود الحلف الثلاثي ، وتذرعت بأن المادة السابعة من الحلف الثلاثي لاتسمح للنمسا بزيادة اراضيها في البلقان ، اللهم إلا إذا قدم لايطاليا تعويض . وفي شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ تفاوضت ايطاليا مع النمسا - هونغاريا لتحاول الحصول على هذا التعويض ، وتريد بذلك الترانتان أولاً ، وربما تريستا ، ولكن الايطاليين كانوا يلحون بخاصة على الترانتان . ولم تشأ النمسا - هونغاريا أن تسمع بذلك : وعندئذ صممت الحكومة الايطالية أن تتجه وجهة أخرى ، وأبرمت ، في نيسان ١٩١٥ ، اتفاقاً مع فرنسا وانكلترا وروسيا ؛ ثم، في أيار ١٩١٥ ، دخلت الحرب ضد النمسا - هونغاريا، وهذه الحرب ساعدتها على تحقيق تطلعاتها القومية في البحر الادرياتيك . واعطتها فرنسا وروسيا وانكلترا وعداً بأن يكون لها قسم كبير من دالماسيا وايستريا والترانتان . ولكن ، في ١٩١٨ ، عند النصر ، بدأت الصعوبات ، لأن السلافيين احتجوا بعنف على المزاعم الايطالية في البحر الادرياتيك . وكان الرئيس ولسون ، نصير مبدأ القوميات ، يرى بأن الايطاليين يطلبون كثيراً ، لأنهم كانوا يطالبون

بأكثر من الأراضي المأهولة بالايطاليين. وأخيراً ، ساعدت معاهدات ١٩١٩ والاتفاقات المتممة، في ١٩٢٠ و ١٩٢٤ ، ايطاليا على الحصول على التيرول الجنوبي كله حتى برينير ، وبالتالي ، دخل فيه القسم الذي يسكنه الالمان . وساعدتها على الحصول على ايستريا كلها ، وعلى نقطتين على الشاطىء الدالماسي وشاطىء كوارنيرو ، وهما زارا وفيومه . وبموجب معاهدة رابالو ١٩٢٠ تقرر أن تكون فيومه دولة حرة ، ولكنها آلت إلى ايطاليا أخيراً في العام ١٩٢٤ .

وهكذا حققت المعاهدات ، التي أنهت الحرب العالمية الاولى ، التطلعات القومية الايطالية نحو الشمال والشمال الشرقي ، وأعطت إيطاليا أراضي مأهولة بقوميات غير ايطالية ، فطغت ، من وجهة نظر القوميات ، على الصعيد السلافي .

الفصل الحادي عشر

قضية ايرلنده

فتح الانكليز ايرلنده في القرن السادس عشر ، في عهد الملك هنري الثامن من آل تيودور ، وأخذ هذا الملك لقب ملك ايرلنده في العام ١٥٤٢ . وخضعت ايرلنده عقب هذا الفتح لما يسميه الانكليز نظام « التأصيل » ، لأن الملكية الانكليزية أقامت في ايرلنده معمرين انكليزاً وصادرت لصالح هؤلاء المعمرين جزءاً عظيماً من الأراضي الايرلندية . ثم نما هذا الغرس ، وبخاصة ابتداءً من ١٥٥٥ ، وتم بنشاط في القسم الشمالي – الشرقي من ايرلندة ، أي في اقليم اولستر . وقد أقام الانكليز في هذه المنطقة ، بخاصة . وفي الوقت الذي كان المعمرون الانكليز يستقرون في ايرلندة كانت الكنيسة الانغليكانية تتوطد فيها أيضاً .

ولاشك في أن ايرلنده حاولت أن تقاوم ، في القرن السابع عشر بخاصة ، وقامت بعدة ثورات قمعت في ١٦٤٩ بحملة كرومويل . وفي القرن الثامن عشر ، خضعت ايرلندة لانكلترا حقاً ولم تتحرك ، وعاشت في نظام اقسى قانون للعقوبات .

وبفضل الثورة الاميركية ، أي استقلال المستعمرات الانكليزية في امريكا ، والمضايقات التي لاقتها انكلترا في ذلك الحين ، حصلت ايرلنده في العام ١٧٨٢ على ترخيص يسمح بأن يكون لها برلمان خاص بها . وفي عهد الثورة الفرنسية حاول الايرلنديون القيام بثورة ضد انكلترا ، في

أيار ١٧٩٨ وقمعت هذه الثورة . وفي ١٨٠٠ طلبت الملكية الانكليزية التصويت على « صك الاتحاد » ، وبموجبه اتحدت ايرلنده ببريطانيا العظمى من الوجهة التشريعية ، وبالتالي ، فقدت ايرلنده برلمانها الخاص . وكان هذا العمل من انكلترا مؤيداً (عقوبـــة) لمحاولة الثورة الايرلندية في ١٧٩٨ . وعادت ايرلندة في عام ١٨٠٠ تابعة لبريطانيا العظمى . واقيم في ايرلنـده نائب – ملك يحمل لقب « اللورد القائقام العام » وكان يقيم في «قصر» دبلن .

ولا نريد أن نصر على هذه المقدمة ، لأن كل مانريد قوله هو أنـه وجد في ايرلنده ، في القرن التاسع عشر ، ويوجـد اليوم فيها أيضاً ، « أمتان » : من جهة أكثرية الشعب وتتألف من الايرلنديين الكاثوليك ، وكلهم تقريباً فلاحون ؛ ومن جهة أخرى ، أقلية مؤلفة من الانكليز أو الايكوسيين وهي أقلية فاتحين .

ولم تنقطع احتجاجات البروتستانتيين على السيطرة الانكليزية خلال القرن التاسع عشر . غير أن مايهم دراستنا في هذا الكتاب هو معالجة الحوادث ابتداءً من ١٨٥٠ ، أي أن نبين كيف نمـــا الاحتجاج الايرلندي منذ منتصف القرن التاسع عشر تحت تأثير العوامل الاقتصادية والدينية ، لأن في ذلك حادثاً من الحوادث الهامة في السياسة الداخلية الانكليزية . فقد كان للقضية الايرلندية رد فعل مستمر على سياسة بريطانيا العظمى ، فضلاً عن أنها كانت عنصراً هاماً من الوجهـة الدولية . لأن وجود ايرلنـده المحتجة في جانب بريطانيا العظمى ، وبأكثرية سكانها العظمى التي تظهر عواطف مناوئة للانكليز ، كان بالنسبة لانكلترا سبب ضعف ، حتى ان القضية الايرلندية ، في بعض الأحيان ، وبخاصة في ١٨٨٧ وفي ١٩١٣ وفي بداية ١٩١٤ ، كانت تضايق العمل الخارجي للحكومة البريطانية .

ولذا يجب أولاً أن نتساءل عن الأسباب التي أثارت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، احتجاج الايرلنديين ضد السيطرة الانكليزية؛ وان نأخذ بعين الاعتبار حالة البلاد الدينية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً الحالة السياسية.

١ ـ الحالة الدينية

كانت الأكثرية العظمى لسكان ايرلنده، نحو الأربعة أخماس، كاثوليكية. ولم تكن العناصر البروتستانتية بشكل كتل وجماهير هامة الا في اقليم اولستر، أي في القسم الشمالي - الشرقي من ايرلنده. ويجب الا نعتقد أيضاً ان اقليم اولستر كله كان كاثوليكياً. فقد كان الكاثوليك يشكلون فيه ٤٠ ٪ من السكان. وكان اقليم اولستر نفسه مقسما إلى تسع كونتيات: وعلى هذه الكونتيات التسع وجد ثلاث كونتيات، وهي الكونتيات الواقعة على التخوم الجنوبية والغربية، مأهولة بالكاثوليك بخاصة، والثلاث الأخرى، أي الواقعة على الشاطىء، تجاه انكلترا وايكوسيا، في منطقة بلفاست وفي منطقة لندندري، كانت مأهولة بالبروتستانت خاصة. والكونتيات الثلاث الأخيرة، كونتيات وسط وجنوب اولستر كان سكانها خليطاً كاثوليكاً وبروتستانتياً، وهي كونتيات تيرون وارماغ وفرماناغ.

وخارجاً عن الاولستر، وجد بروتستانتيون مبعثرون في باقي ايرلنده ولكن عددهم قليل. وهم موظفون، وملاكون كبار، وعملاء، ووكلاء كبار الملاكين. وعملياً، خارجاً عن اولستر، يمكن أن نقدر بأن شعب ايرلنده كله تقريباً يتألف من ايرلنديين كاثوليكيين.

حالة البروتستانت - يجب أن نميز ، بين البروتستانت الايرلنديين ، فريقين : من جهة ، **الانغليكان** ، وكانوا نحو ٥٠٠٠٠٠ نسمة ؛ ومن جهة أخرى . « **المنشقون** » غير المتكيفين ، وكانوا يشايعون كنائس مستقلة عن الدولة وعددهم نحو ٦٠٠٠٠٠ نسمة . وبالتالي ، ليس في الوسط البروتستانتي ما يدل على وحدة . ومع ذلك ، وبالرغم من العدد القليل لأشياعه ، ويبلغ عددهم ٥٠٠٠٠٠ ، وكلهم تقريباً في اقليم اولستر ، فقد كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده نظام خاص ، كما للكنيسة الانغليكانية في انكلترا . ويقول الانكليز ان هذه الكنيسة « موطدة » أي انها كنيسة تملك امتيازات خاصة . وكانت هذه الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة ، كالكنيسة الانغليكانية في انكلترا ، خاضعة بشكل وثيق للتاج الملكي ، أي انها كانت لحد ما عاملا حكومياً . ومن جهة أخرى ، كانت قوتها عصرية أكثر منها روحية . والواقع هو أن هذه الكنيسة كانت غنية جداً . فقد أخذت كل الأموال التي صدرت ، في القرن السادس عشر ، أثناء الفتح الانكليزي ، من الكنيسة الكاثوليكية . وكان عندها املاك كبرى ، وأقامت عليها فلاحين ايرلنديين بصفة منتفعين . وهؤلاء المنتفعون يدفعون الأجارات . وتجبي في كل سنة ضريبة العشر « الديم » أي أن لها الحق في نصيب من نتاج المحاصيل . وكان هذا العشر يدفع في الأصل من قبل جميع الفلاحين بل ومن الكاثوليك أيضاً . ولكن العشر بدل في ١٨٣٣ إلى ضريبة مالية يدفعها المالكون لا المستأجرون ، ولكن الملاكين عوضوها برفع الأجار . وفي ١٨٦٨ كان الدخل السنوي ، للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، نحو ٦١٤٠٠٠ جنيه استرليني ، منها ٢٠٥٠٠٠ ناشئة عن الاجارات والباقي ناشىء عن الأعشار .

والشيء المتناقض في حالة الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده هو انه لم يكن

لها اتباع الا في قسم صغير جداً من البلاد ، بالرغم من وجود كنائس انغليكانية في ايرلنده كلها : وبين هذه الكنائس الانغليكانية وجد منها ٢٠٠ كنيسة ليس لها أي مؤمن . وكانت الكنيسة الانغليكانية تقيم عليها راعياً، من حيث المبدأ ، ولكن لا يوجد أحد في العبادة . ووجد، من جهة أخرى، ١٠٧ كنائس حاول الراعي فيها أن يضم مائتي أو ثلثمائة عائلة بروتستانتية .

حالة الكاثوليك . – لقد ظل الشعب الكاثوليكي في ايرلنده زمناً طويلاً محروماً من حقوقه السياسية ، ولم يصل الى الوظائف العامة حتى عام ١٨٢٩ . ففي هذه الآونه صوت البرلمان الانكليزي على « قانون تحرير » الكاثوليك الذي طبق على الكاثوليك الايرلنديين كالكاثوليك الانكليز . ومنذ هذا التاريخ استطاع الكاثوليكي الايرلندي ان يكون ناخباً وأن يصبح موظفاً.

لقد كان الكاثوليك الايرلنديون يتظلمون من أنهم مجبرون على اعالة الكنيسة الانغليكانية على نفقتهم ، مع أن هذه الكنيسة ليس لها مؤمنون في القسم الأعظم من البلاد . ولنذكر ان الكنيسة الانغليكانية كانت تجبي ضريبة العشر . وكان هذا الرسم يقع حتماً على المكلف الذي يتساءل لماذا يدفع اعاشة الاكليروس الانغليكاني وليس للكنيسة الانغليكانية مؤمنون في أكثر النواحي .

ولكن الكاثوليك كانوا يتظلمون بخاصة من الحالة التي وضع فيها **الاكليروس الكاثوليكي** : فقد فقد هذا الاكليروس ، بعد الفتح الانكليزي ، جميع أبنية العبادة بعد أن صودرت لصالح الكنيسة الانغليكانية . ولذا اضطر الكاثوليك الايرلنديون أن يعمروا على نفقتهم كنائس جديدة ، وقد بنوا أكثر من ٢٤٠٠ كنيسة. وكان الاكليروس الايرلندي يأخذ ثقافته الدينية

في القارة ، لأنه لم يكن في ايرلنده مدارس اكليركية ، ويتلقى تعليمه الديني في لوڤَـنْ ، في بلجيكا ، وفي باريس ، وفي سالامانكا في اسبانيا. الا أن مدرسة كاثوليكية اكليركية انشئت حديثاً بالقرب من دبلن ، وهي مدرسة ماينوث : وكان الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي يضم الاكليروس العصري ، لأنه وجد ما يقارب ١١٠٠ كنيسة كاثوليكية ، مع خوارنة ومن يقوم مقامهم . ووجد اساقفة ايرلنديون ، وكانوا كثراً وعددهم ثلاث وعشرون . يضاف إلى ذلك الاكليروس النظامي ، وكان يضم بخاصة نظم التعليم : الدومينيكان ، الاغستينيين ، وأخوة القديس - باتريك . ولا يتقاضى هذا الاكليروس الكاثوليكي ، في ايرلنده ، أي مساعدة من الدولة ، ويعيش فقط من التكاليف التي يدفعها طواعية المؤمنون التابعون للكنائس .

وفي المناطق التي يتساكن فيها الكاثوليك والبروتستانت ، كما في قسم عظيم من الاولستر ، حيث يوجد ٤٠٪ من الكاثوليك في مجموع الاقليم ، كان الانفصال المعنوي تاماً بين عنصري السكان البروتستانت والكاثوليك . فلا يوجد بينهما زواج مختلط ولا علاقات اجتماعية ولا استقبالات ، وليس بينهما إلا علاقات أعمال .

لماذا هذا الكره المتبادل ؟ يجب أن نفكر أن البروتستانت كانوا مشيخيين ، أي تابعين للكنيسة البريسبيتيرية ، وكان هؤلاء يكرهون الاكليروس الكاثوليكي ، ومتشددين في ايمانهم . وكانت كلمة الامر فيما بينهم ، كما في عصر الاصلاح الديني ، لتسقط « البابية » ويريدون بذلك الكنيسة الكاثوليكية وسلطة البابا . وكانت تغذيهم بهذه الأفكار منظمة « الجمعية الاورانجية » . ولم تكن هذه الجمعية كثيرة العدد ، ولكنها نشيطة ،

ولها حجيرات تسمى « الواج » في اقليم اولستر كله . وكانت هؤلاء البروتستانتيون متعلقين عن تصميم بفكرة الهيمنة البروتستانتية .

ومن جهة أخرى ، كانت روح العداوة تغذي الكاثوليك حيال البروتستانت بواسطة الاكليروس : فقد كان الاكليروس الايرلندي قومياً ، وله دور سياسي ويحرص على استقلاله حيال الدولة : ففي ١٨٠٨ وضعت خطة كونكوردات يمكن أن تسمح للكنيسة الايرلندية بالحصول على مساعدات من الدولة ، ولكنها تعطي الى الحكومة حق الاشراف على رسم الاساقفة ، فرفضها الاكليروس الكاثوليكي . ومع ذاك فقد بذل الكاردينال رئيس أساقفة دبلن ، المونسنيور **كولن** ، في العام ١٨٦٠ ، جهداً لتعديل النشاط السياسي عند أكليروسه . وكان هذا الاكليروس يحتفظ بنفوذ معنوي عظيم . ففي الصعوبات التي كانت تنشأ بين المالكين والمستأجرين ، وكانت كثيرة في الحياة الايرلندية ، كان للخوري كلمته التي يقولها في فصل الخصام .

وكان الخوري الايرلندي يمارس هـــذا النفوذ ، لأن عاطفة الشعب الدينية كانت حية وشديدة ، وقد ازدادت « باضطهاد » الانكليز ؛ ولأن الكاهن ظل زمناً طويلاً قائداً وحيداً ، وحامياً وحيداً في أوقات المحن . وأخيراً كان الكاهن ، عادة ، في أكثر القرى الايرلندية ، الفرد المثقف الوحيد ثقافة كافية .

٢ — الحالة الاقتصادية والاجتماعية

كان الاقتصاد الايرلندي قبل كل شيء اقتصاداً زراعياً . لأن أكثر من ثلثي السكان كانوا يعيشون من الزراعة فقط . ولا يوجد صناعات إلا في

مدينتين : **بلفاست و دبلن** ، وبخاصة صناعة النسيج . وإذا لم يتوصل إلى انشاء صناعات أخرى في إيرلنده فذلك لأن فيها قليل من الفحم ، ومن الصعب على الصناعة الايرلندية ان تناضل ضد المنافسة الانكليزية .

ولهذا السبب كان الازدهار في هذا البلد متعلقاً بالأرض وبالحياة الزراعية فقط . ولهذه الحياة الزراعية شكلان : تربية الحيوانات والزراعة . وحسب احصاءات العصر ، في ١٨٧٢ ، وجد في ايرلنده ٦٨٠٠٠ مالك اطيان . وكان هؤلاء المالكون على نوعين مختلفين : من جهة كبار المالكين وعددهم نحو ١٤٠٠٠ ويسمون « **اللاندلوردات** » ، ويملكون وحدهم ٩٧٪ من سطح البلاد . وكان الواحد منهم يملك أملاكاً واسعة تبلغ مساحة أصغرها أربعون هكتاراً ، ولكن بعضهم كان يملك عشرة آلاف ، ثلاثين ألفاً ، وحتى أربعين ألف هكتار . ومن جهة أخرى ، ان الـ ٣٪ الباقية من سطح الأرض كانت موزعة بين ٥٤٠٠٠ ملاك صغير . وكان الواحد منهم يملك هكتاراً واحداً أو نصف هكتار ، حتى ان منهم ٣٦٠٠٠ مالك كان يملك أقل من نصف هكتار .

كان كبار الملاكين ، « اللاندلوردات » يؤجرون أراضيهم إلى « مستأجرين » . وكان على بعض الأملاك عدة مئات من المستأجرين ، وأحياناً في الأملاك الكبرى ، عدة ألوف .

وكانت الاكثرية العظمى من اللاندلوردات **انكليزا** ، وقد استقروا بعد الفتح ، وكانوا في أكثر الأحيان ، لا يحرصون على الاقامة في ايرلنده ، ويقضون معظم وقتهم في انكلترا ، لأن الحياة الاجتماعية الانكليزية تجذبهم اليها ، على حين أن الحياة الايرلندية لا تعجبهم ولا تسرهم . وكان أولادهم يذهبون للدراسة في الجامعات والكليات الانكليزية . ولذا كان

اللاندلوردات يغيبون عن أراضيهم ويتركون ادارة املاكهم إلى وكيل أو عدة وكلاء ، وكان هؤلاء على العموم انكليزاً أيضاً .

وبين ١٨٤٦ و ١٨٥٢ حدث تغير هام في الحياة الاقتصادية في ايرلنده : ففي ١٨٤٦ تضررت الزراعة الايرلندية بسبب مرض البطاطا ، وكان لهذه الزراعة أهمية كبرى في الحياة الزراعيـة الايرلنـدية . وأدى مرض البطاطا إلى مجاعة حقيقية ، مجاعة خطيرة جداً ، حتى ان قسما من الشعب الايرلندي لم ير مورداً غير الهجرة : وذهب الايرلنديون بمئات الألوف إلى الولايات المتحدة في ذلك العصر . وبعد هـذه الهجرة الجماعيـة انخفضت أسعار المنتجات الزراعية في ايرلنده ، ورأى كبـار الملاكين أن الحنطة تباع بسعر سيء . ولذا قرروا أن يحولوا مستغلاتهم ، وأن يتركوا الفلاحة ويتبنوا « الرعي » . وهذه العودة من الفلاحة إلى الرعي تعتبر حادثاً هاماً للغاية : ففي ١٨٥١ كان سطح الرعي يتجاوز كثيراً سطح الفلاحـــة . ويحسب الانكليزون مساحة الأراضي بـ « الاربنت » والاربنت يعادل تقريباً نصف هكتار : إذن ، في ١٨٥١ ، كان يوجد ٨٧٠٠٠٠٠ آربنت اراضي رعي مقـــابل ٤٦٠٠٠٠٠ آربنت أراضي فلاحة . وازداد هـذا التطور فيما بعد : ففي ١٨٨٥ وجد أكثر من عشرة ملايين آربنت رعي و ٢٩٠٠٠٠٠ آربنت فلاحة فقط .

نتائج التحويل . - أما نتائج هـــذا التحويل فكانت أولاً زيادة الحيوانات بالطبع . فقد ازداد عدد البقر والضأن زيادة عظيمة . ولكن الذي يهمنا هم الناس . فماذا جرى بهم ؟ ان تحويل الفلاحة إلى رعي كان من نتيجة نقص اليد العاملة الضرورية للاستغلال . فقد وجد في كل عام عدد من الفلاحين والمستأجرين ممن فقدوا الاراضي التي يزرعونها ، لأن الملاك الكبير قرر ألا يفلح أراضيه وأن يحولها إلى مراعي وبالتالي ، لم يعد

بحاجة إلى مستأجرين عديدين . وكانت النتيجة أن الفلاح ، الذي طرده الملاك ، حاول أن يجد أرضاً أخرى في مكان آخر ، ولكنه لم يتمكن من ايجادها الا بالحصول على جزء من أرض يزرعها آخر .

وهكذا كان للأزمة الاقتصادية نتائج اجتماعية عظيمة الأهمية .

النتائج الاجتماعية . - لقد حصل في الغالب أن المستأجرين لم يستطيعوا ان يدفعوا أجارهم : بسبب سقوط أسعار الحاصلات الزراعية . وفي هذه الحالة كان يحق للملاك الكبير ، اللاندلورد ، ان يطرد المستأجر عند انتهاء الاجار ، اذا فضل ، باعتباره ، مالكاً كبيراً ، أن يحول اراضيه إلى مراعي عوضاً عن أن يتركها للفلاحة . ويقال عندئذ ان المستأجر « مطرود ». وقد كان الطرد عظيماً بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ حتى ان المؤلف الانكليزي **لو** في كتاب له عن « القضية الايرلندية » كتب أنه طرد بين ١٨٤٩ و ١٨٥٢ نحو ٥٨٤٠٠ مستأجر . وإذا عدت النساء والأطفال وجد أن ما يمثل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ مرأة كن مضطرات لمغـــادرة البيت الذي كن يسكنه ، لأنهن مستأجرات ، ودون مأوى وليس لهن ما يسد رمق الفؤاد . واذا أخذنا بما قاله مؤلف انكليزي آخر يدعى **هاموند** الذي نشر مؤلفاً عظيماً عن « غلادستون وقضية ايرلنده » وجدنا عـدد المطرودات أضعف بقليل أي ٢٠٠٠٠٠ شخص . ولكن القصد ، بلا منازع ، حسب رأي الانكليز أنفسهم ، هو أن هذا الحادث كان غالباً جداً .

ما هو مصير هؤلاء الفلاحين المطرودين ؟ كانوا يعيشون عيشة بائسة في قرى أخرى ، أو أنهم يهاجرون إلى الولايات المتحدة . واذا لم يجدوا أرضاً للفلاحة ، ولم ينجحوا في الحصول على « قطعة » أرض ، لا يجدون

أمامهم إلا شيئاً واحداً وهو الذهاب وتسجيل اسمهم في « دارة العمل » . ولكن الادارة الانكليزية كانت ترفض مساعدة كل من كان يملك في السابق حقلاً متوسط الأبعاد ، ولذا كان يرى فلاحون ممن كانت حالتهم موسرة قد أصبحوا يعيشون عيشة بائسة فظيعة جداً بعد أن طردوا .

ترك هـــذا الطرد في قلوب الايرلنديين مراره شديدة . فضلاً عن أن المالك الكبير في ايرلنده كان يؤجر الأرض « عارية » ، وإذا بقي المستأجر عليها عدة سنوات كان يقوم بتحسين أرضه ، ولكنه إذا طرد كان يفقد ثمار أتعابه وتحسيناته التي أجراها لأنها تبقى للمالك . وإذا بنى عليها مخزناً أو غرس أشجاراً ، كان كل ذلك مكسباً للملاك .

وفي ختام تحويل الفلاحة إلى مرعى في غرب ايرلنده بخاصة نجدنا أمام الحالة التالية : من جهـة ، املاك واسعـة خالية تقريباً ، لأنها أصبحت مراعي مع بعض الدور المبعثرة لحراس الحيوانات ؛ ومن جهة أخرى ، في مكان آخر ، اكداس بشرية في الأراضي الجاهزة للزراعة والفلاحة . وهذا ما كان يسميه الانكليز « المناطق المحتقنة » حيث كان الفلاحون يعيشون في أكواخ حقيرة ويتغذون بالبطاطا خاصة . ولنذكر على سبيل المثال : منطقة كونتية مايو في غرب ايرلنده حيث نجد ٦٠٠٠٠ هكتار مراعي و ٦٠٠٠ هكتار مزروعة فقط ، على حين أنه كان يوجـد في هـذه المنطقة ٥٤٠٠ عائلة فلاحة ، أي ان جميع عائلات الفلاحين تقريباً كانت تعيش في هذه المنطقة على أرض مساحتها أقل من هكتار .

ونظراً لهذا البؤس ، حاول الفلاح الايرلندي أن يكسب حياته في غيرها . ولهذا السبب انساحت بـدءاً من ١٨٤٦ موجة هجرة عظيمة ، واستمرت حتى عام ١٩٠٠ ، واتجهت بخاصة نحو الولايات المتحدة . وكانت النتيجة نقصاً سريعاً في سكان ايرلنده : ففي ١٨٤١ كان سكان ايرلنده

٨١٧٥٠٠٠ نسمة ؛ وفي ١٨٥١ ، لم يكن فيها أكثر من ٦٥٥٠٠٠٠ ؛ وفي ١٨٧١ وجد ٥٤٠٠٠٠٠ ؛ وفي ١٩٠٠ لم يكن السكان أكثر من ٤,٥ ملايين (أربعة ملايين ونصف) . ونقص عدد سكان ايرلنده بمقدار النصف في نصف قرن . ومن الطبيعي أن تكون هذه الهجرة قد تناولت بخاصة العناصر الفتية : فقد كانت سن ثلاثة أرباع المهاجرين أقل من خمس وثلاثين عاماً .

ولعلنا ندرك في هذه الحالة أن الايرلنديين الذين يغادرون وطنهم ما كانوا ليغادروه فرحي القلب ، ولذا كان يتملكهم الغيظ والغضب على الانكليز ، كبار المالكين . حتى ان هذا الغضب ، الذي يتملك الفلاحين المطرودين ، كان يعبر عنه بجرائم . وكان « القتل الزراعي » ، كما يقول الانكليز ، نقداً (عملة) شائعاً في ذلك العصر : فقد تكونت بين الفلاحين جموع صغيرة سرية قررت القيام بأعمال الانتقام من ملاك طردهم دون سبب مقبول ، أو لأنه لم يشأ أن يعطيهم تعويضاً على التحسينات التي اجروها في أرضه . وعندما يوقف المجرمون ويمثلون أمام محكمة الاستئناف ، كانت المحكمة تبرىء ٥٠٪ من هذه الحالات ، لأن المحكمة كانت مؤلفة من الايرلنديين .

٣ — الحالة السياسية

لم يكن للايرلنديين بموجب « صك الاتحاد » لعام ١٨٠٠ برلمان خاص ، ولكن كان لهم الحق في أن يكون لهم نواب في مجلس العموم وحتى ١٨٢٩ ، تاريخ قانون التحرير ، كان هؤلاء النواب بروتستانتاً فقط ، لأنه لم يكن للكاثوليك الحق في ممارسة الوظائف العامة . ولكن منذ ١٨٢٩ ، كان للكاثوليك ممثلوهم . ومن البديهي أن يكون قانون

الانتخابات الانكليزي مطبقاً في ايرلنده . غـير أن قانون الانتخابات الانكليزي لعام ١٨٣٢ لا يعطي حق التصويت الا لعدد محدود من الناس . وفي ١٨٦٨ أيضاً ، كان يقدر ان العدد الكلي للناخبين ٢٢٠٠٠٠ في ايرلنده . وكان هؤلاء الـ ٢٢٠٠٠٠ ناخب ينتخبون ١٠٣ نواب إلى مجلس العموم . وحتى ١٨٧٢ ، كان التصويت عاماً : ومن هنا ندرك حالة الفلاح الايرلندي ، الذي يعلم بأن ملاكه يمكن أن يلقي به الى الخارج ، ويخشى قبل كل شيء أن يطرد . وفي يوم التصويت ، هذا التصويت الذي كان علنياً ، كان من مصلحته أن يصوت في الاتجاه الذي يوحي اليه به الملاك الكبير الذي يشتغل لحسابه . ومن جهة أخرى ، كان النظام الانتخابي يفيـد سكان المدن على حساب سكان الريف : لأنه كان للفلاحين الايرلنديين تمثيل أقل من سكان المدن حيث يوجد معظم الانكليز .

ومن ناحية أخرى ، كان الانكليز ، في ايرلنده ، يوجهون الادارة المحلية : فقد كان اللورد ـ القائمقام ـ أي نائب ملك ايرلنده ، يقيم في « قصر » دبلن ، والشرطة في انكلترا انكليزية . وأخيراً كان الانكليز يديرون الكونتيات الايرلندية .

وما فتيء الايرلنديون يشكون هذه الحالة . ولكن هذه الشكاوى كانت قليلة الصدى في انكلترا . فقد كان كبار الملاكين ، اللاندلوردات الانكليز ، مدعومين من قبل اللاندلوردات في انكلترا الذين كانت لهم نفس المنافع التي يدافعون عنها . وكان للاندلوردات انكلترا تفوق لا في مجلس اللوردات فحسب ، بل أيضاً ، حتى ١٨٦٧ ، في مجلس العموم . ومن جهة أخرى ، كان رأي الانكليز لا يتلاءم مطلقاً مع الايرلنديين وفي غير صالحهم . فقد كان الانكليزي المتوسط يشعر حيال الفلاح الايرلندي بأعمق الاحتقار ، وكان الانكليز يستاءون من هؤلاء الايرلنـديين ويعتبرونهم

« همجاً » وبخاصة بسبب « القتل الزراعي » الذي تكلمنا عنه . ولذا كان من الصعب الحصول من البرلمان الانكليزي على فكرة القيـــام باصلاحات لصالح ايرلنده . وظل الاصلاح حتى ١٨٦٥ مستحيلاً عملياً ، لأن الوزير الانكليزي الأول ، بالمرستون ، كان يحتقر الايرلنديين احتقاراً عميقاً ويريد الحفاظ في ايرلنده على سياسة السلطة .

الاحتجاج الايرلندي . ـ أخذ الاحتجاج الايرلنـدي ، بين ١٨٥٠ و ١٨٥٦ ، شكلين : شكلاً يمكن أن يسمى قانونياً وشكلاً ثورياً .

الاحتجاج القانوني . ـ ظهر هذا الشكل في تجمع الايرلنديين في رابطات ، وفي عصبات : ففي ١٨٥٠ تشكلت « عصبة حقوق الفلاحين » وتبنت هذه العصبة برنامج مطاليب عرف تحت اسم برنامج الثلاث « F » وهذا الحرف هو الحرف الأول من ثلاثة شعارات تبنتها العصبة . وهذه الشعارات هي : اجار معقول ، ثبات الأرض ، حرية البيع .

الاجار المعقول ، يعني أن الفلاحين كانوا يطالبون بأن يكون مبلغ اجارهم ثابتاً ومحدوداً بسعر معقول بالتحكيم أو بالقانون .

وثبات الارض ، يعني أن المستأجر لا يمكن أن يطرده الملاك ما دام يدفع اجاره .

وحرية البيع ، تعني حرية المستأجر في بيع حقه تأجيراً ، فاذا عقد اجـــاراً مع ملاك ، استطاع أن يبيع حقه في الاجار إلى فلاح آخر ، على حين أن المستأجر ، في العرف الايرلندي ، إذا كف عن الاستغلال ، حتى أثناء الأجار ، ليس له حق في أن ينقل اجاره إلى خلفه .

وقد استطاعت هذه العصبة أن تعمل على انتخاب خمسين من أعضائها

في الوفد الايرلندي إلى مجلس العموم الذي كان يضم ١٠٣ ايرلنديين . ولكن هذا لم يؤد إلى كبير نتيجة : ففي عشرين عاماً لم تحصل العصبة على شيء . وفي ١٨٦٠ صدر قانون قبل ، في بعض الحالات فقط ، أن يعطي الملاك تعويضاً إلى المستاجر المطرود إذا أتى هذا المستاجر بتحسينات على الأرض التي استأجرها .

ومن جهة أخرى ، وجدت في ايرلنده منظمة سياسية كانت تعمل ، هي أيضاً ، بالطرق القانونية وتسمى « العصبة القانونية » . وكانت تطالب **باستقلال ايرلنده الذاتي** ، أي أن يكون للايرلنديين الحق في سن قوانينهم الخاصة بهم . وهذا يعني الغاء صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ الذي قرر أن يكون للايرلنديين فقط نواب في البرلمان الانكليزي ، ومنح ايرلنده الحق بأن يكون لها برلمان خاص بها . وهذا الاستقلال التشريعي هو ما سمي فيما بعد « الحكم الذاتي » . وكان الغرض ، الذي وضعته هذه العصبة القومية ، ان الايرلنديين الحقيقيين هم الايرلنديون الكاثوليك الفلاحون الذين يشكلون أربعة أخماس الشعب ، وليتمكن الايرلنديون من الحصول على تشريع ملائم من الوجهة الدينية ومن الوجهة الزراعية يجب إقامة برلمان **ايرلندي** .

ولم يكن في البرلمان الانكليزي الا ١٠٣ نواب ايرلنديين على ٦٠٠ نائب . وهذا يعني أن الانكليز هم الذين يسنون القوانين التي يجب أن تطبق في ايرلنده . ولو وجد برلمان ايرلندي لكان أربعة أخماس النواب كاثوليكيين ويمثلون مصالح الفلاحين ، والخمس فقط يمثل مصالح البروتستانت وكبار الملاكين ؛ وبالتالي ، تسن القوانين لصالح الفلاحين ولصالح الكاثوليك . هذا هو الفارق الأساسي .

الاحتجاج الثوري . - ومن جهة أخرى وجد احتجاج ثوري . وكان من عمل جمعية سرية ، جمعية « الفنيان » ومنها أتى اسم « الفنيانية » الذي أطلق على هذه الحركة .

منذ ١٨٤٦ هاجر مئات الألوف من الايرلنديين ، كما رأينا ، إلى الولايات المتحدة . وظل هؤلاء الايرلنديون متجمعين في نفس المناطق : فقد وجد الكثير منهم في شيكاغو . وبين هؤلاء الايرلنديين المتأمركين تشكلت ، في العام ١٨٥٧ ، « جمعية الفنيان ». وجاء هذا الاسم من بطل اسطوري في تاريخ ايرلنده. تأسست هذه الجمعية على يد شاب مفكر اسمه **جون اوماهونه** درس في ايرلنده في « كلية الثالوث » في دبلن . وانشأت الجمعية مباشرة فرعاً لها في ايرلنده، وكان رئيس هـــذا الفرع جون **ستيفانس** . وبرنامجها اعداد ثورة مسلحة ضد السيطرة الانكليزية . ويقول ستيفانس : إن هذه الثورة يمكن أن تنجح بمساعدة ايرلنديي امريكا الذين يستطيعون أن يقدموا المال ويرسلوا الأسلحة ؛ وبمساعـــدة الجنود الايرلنديين الذين كانوا كثراً في القطعات الانكليزية - وكان الجيش الانكليزي يساق بتعهدات المتطوعين فقط - . هذا ولما كان الشعب الايرلندي فقيراً جداً ، وبائساً جداً ، فقد وجد كثير من الشباب الايرلنديين الذين لا يملكون وسائل العيش ، وخلصوا إلى الانخراط في الجيش الانكليزي . ولهذا السبب فكر الفنيان ، ولا شك ، بأنه يوجد بين الجنود الانكليز عدد من العناصر ممن يمكن أن يرفض الزحف عندما يراد النضال ضد الايرلنديين الثائرين . وإذا ما نجحت الثورة ، أعلن الفنيان **استقلال** ايرلنده وفصلها عن انكلترا أو انشاء **جمهورية ايرلنده** ولكنهم كانوا ينوون أن يدخلوا في جمهورية ايرلنده كل ايرلنده بما فيها اقليم اولستر حيث كان قسم من السكان بروتستانتياً وانكليزياً .

انشأت الجمعية جريدة تسمى « الشعب الايرلندي » وكانت تطبع سراً وتوسع الغرض الآتي · من العبث النقاش مع الانكليز ، ومن العبث أن يطلب اليهم منح ايرلنده الاستقلال الذاتي « الحكم الذاتي »، ولو منحوه لما أفاد في شيء : فهم يعتبرون دوماً أن ايرلنده بلد ملحق ، فلا تحاولوا النقاش : ان انكلترا لن تتنازل أبداً إلا أمام القوة .

وجمعت هذه الحركة الفنيانيـة مشتركين من بين المفكرين والحرفيين والمستخدمين . ويبـــدو أن مشتركيها من بين الفلاحين كانوا قليلين . ومع ذلك كان الفلاحون الايرلنديون مستائين جداً من السيطرة الانكليزية وقادرين على حركات غضب مفاجئة يذبحون فيها الملاكين أو وكلاءهم . غير أنهـم لم يكونوا قادرين ، في ذلك الحين ، على الاسهام بنشاط في حركة سياسية مستمرة ، ولا يفعلون شيئاً إلا إذا قال لهم اكليروسهم افعلوا . وبالرغم من أن الاكليروس الايرلندي قومي وفي أعماقه مناوىء للانكليز ، لم يدعم حركة الفنيان . فقد حذر رئيس اساقفة دبلن اكليروسه من خطر السير في هذا الطريق .

وقد تشكلت أطر هـذه الحركة بخاصـة من الايرلنديين المقيمين في امريكا ، ورجعوا إلى ايرلنده ليوجهوا المنظمة . وعاد هؤلاء الايرلنديون الاميركيون بخاصة ، ابتداءً من ١٨٦٥ ، ولم يكن بامكانهم ، بين ١٨٦٠ و ١٨٦٥ مغادرة الولايات المتحدة بسبب حرب الانفصال . فقد استنفروا أثناء هذه الحرب ، وتعلموا مهنة السلاح ولما سرحوا فكروا بأن الوقت قدحان للذهاب إلى ايرلنده، وانهم، بمعارفهم العسكرية التي اكتسبوها ، لا سيا وأن بعضهم أصبحوا ضباطاً في الجيش الاميركي ، يمكنهم محاولة تنظيم حركة ثورية في ايرلنده .

ففي ذلك الحين أصبحت حركة « الفنيان » جدية . وتلقى البوليس الانكليزي ، في ١٨٦٥ ، تعليمات واضحة : فقد علم بوجود مؤامرة . وقام بغارة على مكاتب الجريدة السرية « الشعب الايرلندي » واوقف جميع محرري جريدة ستيفانس زعيم المنطقة الذي استطاع أن يفر صدفة ، وحكم على المتهمين بعقوبة السجن . وبقي أحدهم واسمه اوليري في السجن عشرين عاماً ، لأنه أسهم في منظمة « الفنيان » . ولكن الحركة ، بالرغم من توقيف كبار زعمائها ، استمرت في منطقة دبلن ، وكورك ، أي في الشرق وفي الجنوب الغربي من ايرلنده . واكتشف البوليس ، في كل مكان تقريباً ، مستودعات أسلحة في سبيل الثورة .

عندئذ قررت الحكومة الانكليزية ، في شباط ١٨٦٦ ، أن تعلق في ايرلنده المبدأ الذي لا يوقف بموجبه أي مواطن انكليزي دون حكم . وبموجب قانون خاص بايرلنده ، قانون الاستثناء ، الذي صوت عليه في شباط ١٨٦٦ ، تلقت الشرطة الايرلندية السماح بتوقيف جميع المشبوهين خلال ستة أشهر ، والاحتفاظ بهم في السجن دون محاكمتهم (لأنه يخشى من أنهم إذا حوكموا أن يبرأوا) . وتم التوقيف بالمئات . واستمرت الحركة مع ذلك ، وبخاصة تحت دافع ايرلنديي امريكا . وفي كانون الثاني ١٨٦٧ عقد الفنيان اجتماعاً كبيراً في الولايات المتحدة ، وتقرر في هذا الاجتماع أن « يبدأ بالحرب » ضد انكلترا . وبالحال تفجرت الثورات في مختلف نقاط ايرلنده . وقامت اضطرابات في كونتية كيري : فقد استولى عدة مئات من المسلحين على مخفر شرطة وقطعوا الحبل البرقي العابر للاطلسي من ايرلنده نحو الولايات المتحدة ، ولزم الأمر ارسال الجيوش لاعادة النظام . ثم قامت اضطرابات في شهر آذار ١٨٦٧ في منطقة

دبلن ، في منطقة ليميريك . وقطعت الخطوط الحديدية والخطوط البرقية أيضاً .

وفي الوقت نفسه قرر الايرلنديون أن ينقلوا « عملياتهم » إلى الأرض الانكليزية ، ووجهوا أنظارهم ، في شباط ١٨٦٧ ، إلى ترسانة شيستر التي كانت تحرسها حامية مؤلفة من مائة رجل . وكان يراد الاستيلاء على الحامية وأخذ الأسلحة . وتجمعت عدة مئات من الفنيان في مدينة شيستر ، ولكن الضربة اكتشفت ، فقد أعلمت الشرطه الحكومة الانكليزية عن وصول الكثير من الأجانب إلى هذه المدينة . فشكت في الأمر ، واستدعت الجنود ، واخفق الهجوم الموجه على حامية شيستر . وعندما حاول المتآمرون أن يتفرقوا أوقف عدد عظيم منهم ، سبعون أو ثمانون . وبين الايرلنديين الموقوفين كيلي ، زعيم الجيش ، وكان جنرالاً امريكياً أثناء حرب الانفصال ، وقد أراد أن يستولي على الترسانة .
وبعد أن اوقف كيلي أخذ بعربة إلى السجن ، فما وسع الفنيان الفارين من التوقيف إلا أن ارتموا على العربة وخلصوا كيلي ، ولم ير بعدها أبداً . ثم علم بأنه عاد إلى الولايات المتحدة . وحكم على ثلاثة من الفنيان الأسرى بالموت ونفذ الحكم .

وقد أثارت قضية شيستر كثيراً من الهياج في انكلترا ، ووجهت الملكة فيكتوريا رسالة إلى البرلمان الانكليزي تكشف عن خطورة المؤامرة الايرلندية .

الفصل الثاني عشر

قضية ايرلنـــده

من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠

لعبت القضية الايرلندية في الدور الواقع بين ١٨٦٨ و ١٩١٠ دوراً من المستوى الأول في سياسة انكلترا الداخلية ، نظراً لما كان لها من انعكاسات خطيرة على الصعيد البرلماني .

لقد ساعد النضال ، الذي قام به الايرلنديون ، ضد السيطرة الانكليزية ، على الحصول على اصلاحات جوهرية ، ولكن هـــذه الاصلاحات كانت جزئية . فقـد حصلوا على اصلاحات في المضمار الديني ، واصلاحات في الاراضي الزراعية ، ولكنهم لم يحصلوا على اصلاحات سياسية. وغرضنا الآن أن نبين كيف تمكن الايرلنديون من الضغط على الحكومة الانكليزية بغية الحصول على هذه الاصلاحات ، ومن ثم نستعرض النتائج العملية التي كسبوها في هذا الدور.

١ ـــ المحاولات الايرلندية

نريد من هذه المحاولات أن نعرف كيف استطاع الايرلنديون أن يثيروا اهتمام انكلترا بقضية ايرلنده ، مع أنها كانت غير مستعدة لذلك ، وأن تمنح المطاليب الايرلندية ما يرضيها ولو جزئياً . ولفهم هـذه القضية

لا بد لنا من دراسة عمل الايرلنديين أنفسهم من جهة ، ومعرفة موقف الأحزاب السياسية الانكليزية من جهه أخرى .

عمل الايرلنديين . ـ لقد أخذ الاحتجاج الايرلندي في العام ١٨٦٨ شكلاً عنيفاً في الغالب ، واستمر هذا العنف من ١٨٦٨ إلى ١٩١٠ .

ان « الجرائم الزراعية » ، أي حرائق الحقول التابعة إلى الملاك الكبير الذي وقعت المشاكل بينه وبين الفلاحين ، واطلاق العيارات النارية على وكلاء الملاكين الكبار ، وحتى الاغتيالات التي ارتكبت على شخص هؤلاء الوكلاء أو الملاكين الكبار ، كانت كثيرة . وكان وقع هذه الجرائم الزراعية على صلة مباشرة مع قضية **الطرد** . ففي الدور ، الذي كثر فيه طرد الفلاحين ، كثرت هذه الجرائم مباشرة : ففي ١٨٧٧ وجد ٢١٧٧ طرد أي أن ٢١٧٧ فلاحاً طردوا من أرضهم على يد الملاك الكبير . وفي السنة نفسها وجد ٢٣٦ جريمة زراعية . وفي ١٨٧٩ وجد ٦٢٣٩ طرداً و ٨٠٣ جرائم . وفي ١٨٨٠ وجد ١٠٤٥٦ طرداً و ٢٥٩٠ جريمة زراعية . وهذا يدل على تزايد عدد الجرائم الزراعية .

وفي العام ١٨٨٢ بلغت الجرائم الزراعية حدها الأقصى : ففي شهر واحد ، في ١٨٨٢ ، أي في شهر نيسان وجد ٥٣١ محاولة اغتيال من كل نوع .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ ، في بعض الأحيان ، محاولات ذات **طابع سياسي** موجهة ضد كبار الموظفين الانكليز . وكانت الحالة الشهيرة ، في ٦ أيار ١٨٨٢ ، مقتل اللورد **كافنديش في فونيكس ـ بارك** ، في دبلن : كان اللورد كافنديش ، قريباً لغلادستون ، وكبير الأمناء في ايرلنده . وبينا كان يجتاز البارك ، بالقرب من قصر دبلن ، هاجمته عصابة مسلحة

وقتلته مع مساعد أمين الدولة الذي يرافقه . وكانت هذه المحاولة من عمل منظمة سرية ، اسمها « اللا يقهرون » ، وقد أنكر زعماء الحركة الايرلندية عملها . ومن جهة أخرى ، ارتكبت محاولات قتل بالديناميت في انكلترا نفسها ضد السجون ، بخاصة ، وأيضاً في محطات لندن . وفي ١٨٨٣ حاول الايرلنديون الاعتداء على ابنية سكوتلانديارد ، أي مقر أركان البوليس الانكليزي ، في لندن ، ونسفها بالديناميت .

وأخيراً ، قام الايرلنديون بمظاهرات كبرى ، وأشهرها المظاهرة التي كانت في ٩ ايلول ١٨٨٧ ، واشترك فيها ٨٠٠٠ شخص في كونتية يورك : ووقع فيها صدام عنيف مع البوليس الذي أطلق النار وقتل ثلاثة رجال من الايرلنديين . وفي السنة نفسها قـــام الايرلنديون ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٨٧ ، بمظاهرة كبرى، في **ساحة طرف الغار** ، في لندن ، وانضم اليهم الاشتراكيون الانكليز . وهنـا أيضاً قامت حملات بوليسية عنيفة وجرح مائة شخص ، ومات منهم اثنان متأثران بجراحها .

وما فتىء الهياج الايرلندي يظهر بأشكال عنيفة . ولكنه لم ينجح بهذه الوسائل ، لأن الأعمال العنيفة لم يكن منها سوى تحريض العاطفة العامة الانكليزية ضد الايرلنديين . واذا حصل الايرلنديون على نتـائج فذلك بطرق أخرى ، بالعمل البرلماني ، العمل الذي قاموا به في مجلس العموم. وكان يوجه هذا العمل البرلماني رجل يرتبط اسمـه بشكل وثيق بتاريخ الحركة الايرلندية كله وهو **بارنيل** .

بارنيل . ــ ولد بارنيل عام ١٨٤٦ . والجدير بالملاحظة أن هذا الرجل، الذي سيصبح زعيم الحركة القومية الايرلندية ، كان انكليزياً و بروتستانتياً . كان ابن ملاك كبير « لاندلورد » يعيش على مسافة من دبلن ، وكان

على صلة بالأوساط الرسمية . ولكن أمه كانت اميركية، أو، على الأصح ، من عائلة ايرلندية من اولستر هاجرت إلى الولايات المتحدة في القرن الثامن عشر ، وكانت بنت ضابط في بحرية الولايات المتحدة ، وترى القضية الايرلندية بعين تختلف تماماً عن أعين اللاندلوردات الانكليز .

كان بارنيل ابن لاندلورد ، وتربى تربية انكليزية ، وفي السادسة من عمره ارسل الى المدرسة في انكلترا ؛ ثم انتقل الى جامعة كمبردج . ولم يبرهن فيها على أي استعداد عظيم ، الا في الرياضيات . وغادر الجامعة دون أن يجتاز امتحاناته . ولم يعش في ايرلنده إلا في طفولته الصغيرة ، لأنه من السادسة حتى العشرين عاماً كان في الكلية أو في الجامعة في انكلترا ، ولم يظهر ، عندما كان طالباً ، أي اهتمام بالقضية الايرلندية .

الا أنه عند رجوعه الى ايرلنده ، عام ١٨٦٥ ، وتحت تأثير امه ، أخذ يهتم بقضية ايرلنده وشجب السياسة الانكليزية علناً . وفي ١٨٧١ – ١٨٧٣ قام برحلة الى الولايات المتحدة واتصل بالايرلنديين فيها . واكدت هذه الرحلة اقتناعه الذي تبناه فيما يتعلق بقضية ايرلنده .

وفي ١٨٧٦ ، وكانت سنه تسعة وعشرين عاماً ، فكر بالسياسة وانتخب في الدوائر الايرلندية نائباً لمجلس العموم . ولم يكن في ذلك الحين قادراً على الكلام أمام الجمهور ، وليس فيه شيء ظاهر يجلب النظر ، حتى ان الانطباع الذي تركه كان انطباع ضعف وبساطة . ولكن الشي الذي يلفت النظر في هذا الرجل هو التباين بين مواهبه الخارجية الضعيفة جداً ، والعمل العظيم الفائق الذي قام به .

لم يكن عند بارنيل مواهب فكرية عظيمة ، على حين ان معظم

رجال الدولة الانكليز في العصر كانوا رجالاً مثقفين جداً . ولم يكن فصيحاً ، وفي بدء عمله كان لا يتكلم جيداً بصراحة ولكنه توصل شيئاً فشيئاً ، بسائق المراس ، إلى اكتساب القوة والنشاط ، ولم تكن عنده موهبة الخطيب أو سحر المحدث . وكان أفضل اصدقائه مضطرين لمجاملته . وكان يعالج القضايا العملية ، ولا يرتفع الى الأفكار العامة . ولذا كان اسكويث ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول في انكلترا ، يعجب لضآلة بارنيل الفكرية ، ويصرح : « انني لم أسمع ابداً بارنيل يقول شيئاً جيداً حقاً - على الصعيد الفكري طبعاً - . وأخيراً كانت معارف بارنيل ضيقة جداً . كانت معارفه الرياضية بدائية ، بيد أنه كان يعرف الصناعة المعدنية بصورة كافية ويهتم بها . ولكنه ، خارجاً عن ذلك ، لا يعرف شيئاً تقريباً . والشيء النوعي النموذجي هو أنـــه يجهل مبادىء التاريخ الايرلندي ، وأخيراً ، لم يكن لهذا الرجل جاذبية شخصية كبيرة أو صفات خاصة تؤمن له شعبية في وظائفه بوصفه زعيماً للحركة القومية الايرلندية . وكان يدل على حيطة جليدية تدعو للدهشة . وتروى عنه نكتة تذكر دومـــاً : فذات يوم اتى عمدة مدينة صغيرة الى بارنيل بشيك قيمته اربعون الف جنيه استرليني ، وقد جمع هذا المبلغ بمشقة من تكاليف (ضرائب) أناس متواضعين في مدينته . وكان يتوقع أن يستقبل بحرارة . الا أن بارنيل أخذ الشيك وسأل العمدة : هل فكرت بتظهيره ، دون أن ينبس بكلمة شكر أو تشجيع .

ومع هذا ، فقد كان رجلاً ذا نفوذ عظيم فائق : لأن له بعض صفات تميز طبعه وحكمه وخلقه . فقد كان يتمتع بقوة لا تقهر ، وبالجرأة ، والشجاعة ، والهدوء المطلق ، واللامبالاة التامة في كل ما يقال فيه ،

وحضور البديهة بشكل مدهش ، والاستقامـة . وفي القضايا السياسية ، كان خصومه مضطرين إلى الاعتراف بولائه واخلاصه . وأخيراً ، كانت له نظرة لا تخيب . وفي الستراتيجية البرلمانية ، كما يظهر اطمئناناً في الحكم نافذاً . وكان يعرف بشكل يدعو إلى الاعجاب ، كيف يميز نقاط ضعف الخصم ، ويجد ، في وسط الجلسة ، الحلول التي يجب تبنيها . وبالتالي كان بارنيل يمتاز « بعبقرية الزعيم » ، وكان يمتاز بشرف تصرفاته ، وحسن تربيته ، وهذا لم يضره في أن يكون زعيماً – فهو لم يخرج من الشعب بل خرج من الطبقة الارستقراطية الانكليزية . وهذا يؤمن له بعض السلطة وبخاصة بين الفلاحين الايرلنديين .

لقد أراد بارنيل أن يجعل « ايرلندة قومية » ، ويوحد الايرلنديين ، جميع الايرلنديين . وقد توجه قبل كل شيء ، وهو البروتستانتي ، إلى الكاثوليك أولاً ، وحاول ان يجذب ، الى هذه الحركة القومية الايرلندية ، بروتستانتيين مثله . واراد أن يضم قوتين ظلتا الى الآن لا تسيران معاً في ايرلندة : القوة العظيمة للكنيسة الكاثوليكية ؛ والقوى الثورية ، ألفنيان . وأخيراً ، كان يعتمد باستمرار على الايرلنديين المهاجرين في الولايات المتحدة . وقام برحلة جديدة الى الولايات المتحدة عام ١٨٨٠ ليؤمن المساعدة المالية من الايرلنديين الاميركيين .

ولم تكن الطريقة التي استعملها بارنيل طريقة التمرد التي لا تؤدي الى شيء في نظره ، بل اراد أن يستعمل طرق الضغط والعمل في البرلمان الانكليزي ، وان يجمع ، خلفه ، في كتلة منظمة جيـداً ، النواب الايرلنديين ليفرض على مجلس العموم المقاوم المتردد لزوم الاهتمام بالقضية الايرلندية . وقد قال بهذه المناسبة : « أرى ، بأنني لا أستطيع أن

انجح مع العجلة البرلمانية » . ولكن همه الأول في النجاح مع « العجلة البرلمانية » كان في احداث الخلل بها ، واخترع اسلوب المناورة ، وذلك بأن يطالب الايرلنديون طوراً وطوراً بالكلام ويتناوبون على المنصة ، حتى ان بعض الجلسات كانت تدوم أربعاً وعشرين ساعة . ودامت احـــدى الجلسات ستاً وثلاثين ساعة لأن نظام مجلس العموم لا يسمح بمنع الخطيب من الكلام . وهكذا حاول الايرلنديون أن يجعلوا عمل البرلمان مستحيلاً. وكان بارنيل يقول : « سنكف عن هذه المناورة في اليوم الذي تهتمون فيه بالمطاليب الايرلندية .

وتوصل بارنيل لأن يكون له دور عظيم فائق . وقد قيل انه ظل خلال عشرة اعوام « ملك ايرلنده غير المتوج » . ولا شك في أنه وجد في ايرلنده ، هنا وهناك ، منشقون ولا يريدون أن يتبعوا بارنيـــل ، ولكنهم لم يجرأوا على كفاحه أو لم يكافحوه الا قليلا وبضعف شديد .

وكان نفوذ بارنيل حاسماً في ١٨٧٩ — ١٨٨٠ ، ولكنه كسر فجأة في عام ١٨٩٠ . وفقد « ملك ايرلنده غير المتوج » نفوذه بسبب فضيحة في حياته الخاصة : فقد كانت لبارنيل علاقة مع زوجه أحد زملائه في في مجلس العموم وهي كاترينا اوشي . وهذه الصلة ، وان تكن مجهولة من الجمهور ، كانت معروفة عند رجال الدولة الانكليز : فقد كان غلادستون على علم بها ، حتى انه ، عندما يكون له ما يبلغه سراً الى بارنيل ، كان يمرره بطريق السيدة اوشي . ولكن القضية افتضحت ، في كانون الأول ١٨٨٩ . وطلب الزوج الكابتين (النقيب) اوشي الحكم بالطلاق . وفي ١٧ تشرين الثاني ١٨٩٠ صدر الحكم بحق بارنيل . وأصبح وضع الزعيم الايرلندي حرجاً ، لأن الرأي العام الانكليزي، في هذا الاعتبار ، لا يقوم

برد فعل كالرأي العام الفرنسي : فقد كان يسوءه أن يزج رجل سياسي معروف في قضية زنا . واستغل خصوم بارنيل هذه الفضيحة . ويجب الا ننسى ان القوميين الايرلنديين كانوا كاثوليكيين ، وان هؤلاء الكاثوليكيين يخضعون لتأثير الاكليروسهم . ولذا نريد ان نعرف كيف كان رد فعل الاكليروس الكاثوليكي الايرلندي أمام هذه القضية .

الحق يقال ، ان الحزب الايرلندي ، في البدء ، ظل مخلصاً لبارنيل ، واعيد انتخابه زعيماً للكتلة البرلمانية الايرلندية . وقال أحد أعضاء الحزب « هل توقف جنود واترلو ، اثناء القتال ، ليطلبوا من قائدهم ما اذا كان يراعي جيداً احدى الوصايا العشر ؟ » . ولكن هذه الهدنة كانت قصيرة الأجل . وفي انكلترا ، صرح « اللامتكيفون » ، البروتستانتيون المنشقون ، بأنه من غير المقبول أن يكون زعيم حزب برلماني ، مهما كان ، رجلاً حياته الخاصة مشبوهة .

وبالرغم من أن غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي الانكليزي ، له مصلحة في البقاء على صلات طيبة مع بارنيل ، فقد انتهى بالاعراب عن رأيه ونشر في الصحافة رسالة صرح فيها بأنه ، بعد تفكير طويل ، وبالرغم من « الخدمات العظيمة التي قدمها بارنيل الى بلاده - أي الى ايرلنده - من المستحيل أن يستمر بارنيل في المحافظة على توجيه الكتلة الايرلندية في مجلس العموم . وحاول بارنيل ان يتخلص من الورطة فنشر بياناً جواباً على غلادستون ، ولكن الاكليروس الاعلى الكاثوليكي حكم على بارنيل . وفي كانون الاول ١٨٩٠ أبعد بارنيل عن توجيه الحزب الايرلندي . ومات بعد ذلك بقليل ، في تشرين الاول ١٨٩١ .

ولم توطد وفاة بارنيل وحدة الحزب لان الايرلنديين يتحمسون كثيراً

ويختلفون فيما بينهم : ووجدت في قلب الحزب القومي الايرلندي كتلتان : الكتلة التي يوجهها جون ردموند وتمثل الاتجاه البارنيلي ؛ والكتلة الأخرى ويوجهها توم هيلي وقد أضعف هذا الخلاف، بين الايرلنديين، قوة الحزب القومي الايرلندي بعد ١٨٩٠ .

عمل الاحزاب السياسية الانكليزية . — وإذا أردنا أن نفهم نجاح جهود الايرلنديين ، يجب أن نلاحظ رد فعل الانكليز . ولقد رأينا أن الاحزاب السياسية الانكليزية لم تكن مهيأة مطلقاً لفهم القضية الايرلندية والاهتمام بها : ففي هذه النقطة كان الاحرار والمحافظون في وضع واحد . ولكن رد فعل الزعماء كان مختلفاً : ظل زعماء المحافظين يعادون المطاليب الايرلندية ، لأنهم يرون وجوب المحافظة قبل كل شيء على صك الاتحاد لعام ١٨٠٠ بين ايرلنده وبريطانيا العظمى ؛ وعلى العكس ، كان زعيم حزب الأحرار ، غلادستون ، لصالح المطاليب الايرلندية .

ويمكن القول ، في القضية الايرلندية ، عندما تؤخذ من وجهة النظر الانكليزية ، ان دور غلادستون كان فيها اساسياً . كان غلادستون يهتم بالأمور الاخلاقية ويطبق دوماً هذه الاهتمامات الأخلاقية في الحياة السياسية . وكان منذ زمن طويل يهتم بالقضية الايرلندية : ففي ١٨٤٥ ، أي قبل أن يصبح الوزير الاول بثلاث وعشرين عاماً ، كتب ، في رسالة إلى زوجته ، ان قضية ايرلنده « غيمة العاصفة الآتية » ولم يكن ليعرف بحق القضية الايرلندية في ذلك الحين . والحادث الذي يلفت النظر هو أنه لم يزر ايرلنده الا مرة واحدة في حياته ، في العام ١٨٧٧ ، ولم يدرس بطل القضية الايرلندية قضية ايرلنده الا بعد فوات الأوان ، عندما كان عمره ستاً وستين أو سبعاً وستين عاماً .

ولقد دفعت اضطرابات ١٨٦٧ ، اضطرابات « الفنيان » ، غلادستون الى القيام بعمل في القضية الايرلندية ، بعد أن اظهرت هذه الاضطرابات اهمية القضية الايرلندية ، وأدرك منذ ذلك الحين وجوب البحث عن علاجات لهذه الازمة بشكل يبدل رأي الايرلنديين وابعادهم عن الاتجاهات الثورية . وقد فهم ، قبل جميع الانكليز الآخرين ، ان ما يثير استياء الايرلنديين انما هو **النظم الايرلندية** . ولكنه كان يعلم جيداً أيضاً ، انه من الصعب جداً ان يذهب بانصاره الخاصين ، اعضاء الحزب الليبرالي الانكليزي ، إلى هذا المفهوم ، وكتب في ١٨٦٧ ، في رسالة إلى أحد أصدقائه بأنه ، إذا قرر أن يهتم بالقضية الايرلندية ، فمن الممكن أن « يؤدي بالحزب الليبرالي إلى الشهادة » . ومع ذلك فقد فعل ، لان قلبه دفعه إلى العمل أكثر مما دفعه اليه عقله .

ولنلاحظ ان هذا لم يمنع غلادستون ، في بعض الاحيان ، مثلا في ١٨٨١ — ١٨٨٢ ، من أن يظهر شديداً حيال الايرلنديين ، لأنه كان مضطراً للقيام برد فعل أمام الاضطراب والعنف : فمن ذلك انه طلب التصويت في ٢ آذار ١٨٨١ ، على **قانون القمع** ، الذي يسمح للسلطة التنفيذية ، في ايرلنده ، بالقيام بتوقيفات وقائية أو تعسفية ، خارجاً عن جميع الظروف التي يحددها القانون : حتى انه اوقف بارنيل خلال ستة أشهر ، وهذا لم يمنعه بعد بضع سنين ، أن يكون على صلات طيبة مع الزعيم الايرلندي .

ولا شك في أن شخص غلادستون قد سيطر على النقاش على صعيد الاصلاحات الايرلندية .

٢ — نتائج الدور من ١٨٦٨ الى ١٩١٠

تجدر دراسة هذه النتائج من وجهات النظر الثلاث : الدينية والزراعية

والسياسية . فمن وجهة النظر الدينية حصل الايرلنديون تقريباً على مايرضيهم تماماً . ومن وجهة النظر الزراعية ، حصلوا على اصلاحات هامة جداً . ومن وجهة النظر السياسية ، لم يحصلوا حتى ١٩١٠ على شيء .

أ) **القضية الدينية** . ـ كانت الكنيسة الانغليكانية في ايرلنده كنيسة « موطدة » أي كنيسة رسمية ولها نظام ممتاز . فقد كانت ، بخاصة ، تجبي « الأعشار » ، وكان الايرلنديون جميعاً ، حتى الكاثوليك ، يدفعون هذه الأعشار . وكان للكنيسة الانغليكانية كنائس في كل ايرلنده ، حتى ولو لم يكن لهذه الكنائس مؤمنون . وعندما أصبح غلادستون الوزير الاول ، في آخر ١٨٦٧ ، قرر ان يضع قضية الكنيسة الايرلندية . وكان يرى ان من العدل ان يرفع عن هذه الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، وضعها الممتاز . ولم يكن هذا بالأمر السهل ، لأنه كان واثقاً من انه سيصطدم بمقاومات من جانب كنيسة انكلترا العليا ، ومن جانب مجلس اللوردات . ولكنه وضع مشروعاً وقدمه لمجلس العموم .

أثار هذا المشروع احتجاجات عنيفة من جانب المحافظين الانكليز ، حتى ان الملكة فيكتوريا نفسها تدخلت في هذه القضية . وقد عرفت الرسائل التي كتبتها الملكة الى غلادستون ليتخلى عن مشروعه ، أو ، على الأقل ، ليخففه . وأجاب غلادستون الملكة بانه يشعر بأنه « ملزم » بتحقيق هذا الاصلاح ، وانه من غير الممكن القيام باصلاح جزئي ، لان هذا لا يرضي احداً وأنه لا بد من تبني الحل الذي اقترحه هو .

صوت مجلس العموم بسهولة على مشروع غلادستون ، في الاول من آذار ١٨٦٩ ، بـ ٣٦٨ صوتاً مقابل ٢٥٠ . وكان يراد معرفة ما اذا كان مجلس اللوردات سيقاوم اولا : وتدخلت الملكة ايضاً ، ولكن ، في

هذه المرة ، لتهدئة اللوردات ، عندما فهمت ان غلادستون لن يتنازل . وكتبت بنفسها إلى رئيس أساقفة كانتربوري وحذرته : وقد صوت على القانون بأكثرية قوية جداً في مجلس العموم ، فاذا رفضه مجلس اللوردات، جازف بخلاف خطر . وبعد نقاش عاصف صوت مجلس اللوردات على القانون بأكثرية ٣٣ صوتاً .

وهذا القانون ، الذي أصبح قطعياً في تموز ١٨٦٩ ، قرر بأن تكون الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلندة ، غير موطدة ، حسب التعبير الانكليزي ، أي انها لم تعد كنيسة دولة : وفقدت حق جباية الضريبة من السكان. وكان لهذا العمل نتائج مختلفة :

النتائج السياسية : وهي ان الكنيسة الانغليكانية ، في ايرلنده ، لم تعد ، منذ الآن ، تابعة للدولة ، بل تدبر أمر نفسها بحرية : وأصبح الاساقفة الانغليكانيون في ايرلنده ينتخبون من قبل الجامع ؛ ولم يعد للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ممثلون في مجلس اللوردات أي انها لم تعد مؤسسة سياسية .

النتائج المادية : كان للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده اموال جسيمة ، أراضي ، أبنية ، تمثل رأسمال يقدر بـ ١٦ مليون جنيه استرليني . وبموجب قانون إزالة الصفة الرسمية عن الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة صادرت الدولة هذه الاموال التابعة للكنيسة الانغليكانية في ايرلنده ، أو استردتها ، وتركت للكنيسة الانغليكانية دور العبادة فقط . أما مصير هذه الاموال الكنسية فقد سلم نصفها تقريباً ، ويقدر بسبعة ملايين ونصف جنيه ، إلى جمعية تمثل الكنيسة الانغليكانية السابقة في ايرلنده ، وخصص هذا المبلغ لمساعدة الكنيسة الانغليكانية على دفع مرتبات اكليروسها . أما النصف الآخر ، أي السبعة ملايين جنيه الأخرى ، فقد سلمت الى مؤسسات

التعليم والاحسان والباقي ، وهو مبلغ صغير ، سلم الى المدارس الاكليركية الكاثوليكية في ايرلندة . ومن جهة أخرى ، زالت الأعشار . وفقدت الكنيسة الانغليكانية حق جباية الاعشار ، أو ، على الاصح ، الرسم الذي يمثل الاعشار .

وبالتالي ، لم تسقط الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة في البؤس . ولكنها فقدت وضعها الممتاز . وبهـذا الاعتبار أرضى الاصلاح الرأي الكاثوليكي الايرلندي تماماً ، الذي كان يقول دوماً ان الكنيسة الانغليكانية في ايرلندة لانفع لها لاكثرية السكان ، وانها غنيت بغير حق بالمصادرات والاعشار. وبالاجمال اعترفت الحكومة الانكليزية بالمطاليب الكاثوليكية الايرلندية .

ب) **الاصلاح الزراعي** . - ان هـذا الموضوع معقد ، ولكننا نقتصر على ذكر فكرة مجملة عنه ولنذكر ، قبل كل شيء ، مطاليب الفلاحين الايرلنديين : « ثبات الارض » ، و « حرية التخلي عن حق التأجير » وأخيراً « الاجار المعقول » .

لقد كان غلادستون يعتبر أن بؤس الفلاحين الايرلنديين لايتسامح به فقط من وجهة النظر الاخلاقية ، بل انه كان في الوقت نفسه خطراً من وجهة النظر السياسية ، ولذا رأى عدم وجوب تغذية حقد الفلاحين الايرلنديين الى ما لانهاية ضد الانكليز ، وطلب التصويت على اصلاحين زراعيين : احدهما سنة ١٨٧٠ والآخر سنة ١٨٨١ .

اصلاح ١٨٧٠ . - يتضمن هذا الاصلاح نقطتين يجـدر ايضاحهما :

النقطة الأولى : وضع الاصلاح مبدئياً الحق ، لكل فلاح ، بألا يطرد مادام يدفع اجاره . ومع ذلـك فقد احتفظ الملاك ، في بعض الحالات ، بامكان طرد الفلاح ، حتى ولو كان يدفع الأجار ، ولكن ، في هـذه

الحالات ، على الملاك أن يدفع تعويضاً الى الفلاح . وفي هـــذه النقطة الاولى لم يحصل الفلاحون الايرلنديون الا على رضى جزئي .

النقطة الثانية : يمكن للفلاح أن يبيع حقه في التأجير ، ومع ذلك يحتفظ الملاك الكبير ، اللاند لورد ، بحقه ، في بعض الحالات ، في أن يعارض هذا البيع . وأخيراً يغادر الفلاح الحقل ، ولو بصورة غير ارادية ، وله الحق في أن يأخذ من الملاك تعويضاً عن التحسينات التي أدخلها على الابنية أو على الارض .

ومن جهة أخرى ، قرر قانون ١٨٧٠ أن يشجع الفلاح على شراء الارض شريطة أن يقبل المـلاك الكبير ببيع هذه الارض . ولكن ، كيف يتمكن الفلاح من شراء أرضه ؟ لم يكن عنده مال : لذا قررت الدولة أن تسلف الفـلاح ثلثي سعر الشراء ؛ وعلى الفلاح ، الذي يشتري الارض ، ان يدفع هذه السلفة خلال خمس وثلاثين قسطاً سنوياً وبفائدة ٥٪ . وكان هذا الاجراء غير كاف ٍ على وجه التأكيد: أولاً ، لأنه ينص على أنه يمكن للفلاح أن يشتري أرضه في الحالة التي يقبل الملاك الكبير أن يبيعها له . ثم انه لايخول الفلاح إلا سلفة تبلغ ثلثي ثمن الشراء ، ولذا كان الفلاح مضطراً الى تدارك الثلث الأخير بالقرض ، وبالربا . وهكذا لم يتم أصول الشراء في شروط حسنة .

ولنشر الى أن قانون ١٨٧٠ لايتضمن شيئاً فيما يتعلق بسعر الأجار . ولذا ظل الاجار المعقول معلقاً .

اصلاح ١٨٨١ . ــ أما القانون الزراعي الثاني الذي وضعه غلادستون فقد فرضه الايرلنديون اثر اضطراب كبير نظمته « العصبة الزراعيـة » التي كان رئيسها **ميكائيل دافيت** ، ولكن بارنيل ، في الحقيقة ، هو الذي

أوحى به . قررت عصبة دافيت الزراعية «مقاطعة» كل من يأخذ حقلاً طرد منه فلاحه السابق . فاذا طرد ملاك فلاحه ثم بحث عن فلاح جديد فان الفلاح الذي يقبل ان يحل محل الفلاح المطرود يعزل حالاً ويرفض جميع الفلاحين الايرلنديين أقل علاقة معه ، وليس فقط العلاقة الشخصية ، بل علاقة الأعمال . ولتهدئة هذا الاضطراب، طلب غلادستون التصويت على قانون ١٨٨١ الذي حقق القسم الاعظم من برنامج الثلاثة « F » .

النقطة الأولى : كان للفلاح الحق في بيع اجاره دون ان يعارض الملاك الكبير في ذلك ، الا « لسبب معقول» . وهذا السبب المعقول تقدره المحكمة . ومن هنا حذف تسلط الملاك الكبير .

النقطة الثانية : يجب ان يحدد الأجار لمدة خمسة عشر عاماً من قبل محكمة خاصة تسمى « لجنة الأرض »

النقطة الثالثة : ان الفلاح الذي يتملك أرضه بموجب قرار المحكمة، اي الفلاح الذي حصل على حكم بحدد سعر الأجار ، لا يمكن ان يطرد ابداً اذا كان يدفع أجاره .

ولما كان عــــدد كبير من الفلاحين الايرلنديين مدينين باجارات متأخرة لملاكهم ، فقد قرر قانون ١٨٨١ الاعفاء من هذه الأجارات اذا دفع الفلاح متأخر أجار عام واحد .

التطبيق العملي لهذا القانون . - والواقع ان المحاكم الخاصة ، عندما حددت سعر الاجارات ، انتهت الى تخفيض نحو ٢٠٪ بالنسبة الى الاسعار السابقة للاجارات . وتم الوصول الى هذه النتيجة ، بعد عدد عظيم من الدعاوى : فعلى ٥٠٠٠٠٠ فلاح ، مثل امام المحكمة ٣٦٠٠٠٠ . ومن هنا كانت التعقيدات .

أثار هذا القانون انتقادات عنيفة للغاية من قبل المحافظين الانكليز الذين ادعوا ان اللاندلوردات كانوا، اجمالاً ، محرومين من جزء من حقهم بالملكية . وقالوا ان هذا الاجراء « اجراء ثوري ». ومع ذلك ، ظل القانون غير كاف ، لأنه لم يعالج أخطر محذور في الحياة الزراعيه الايرلندية وهي افراط تجزئة الأراضي الزراعية ، وافراط امتداد المراعي بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة .

وانساقت حكومات المحافظين في الدور ١٨٨٦ — ١٨٩٢ وفي الدور ١٩٠٢ — ١٩٠٥ ،في وزارة سالزبوري ووزارة بلفور ، إلى طلب التصويت على قوانين جديدة أرضت الايرلنديين جزئياً . وكان مبدأ هذه القوانين الجديدة تمكين الفلاح من شراء أرضه ، وبالتالي جعله ملاكاً . وهكذا أمكن الوصول إلى حذف الملكية الكبرى بالتدريج . ولتسهيل الشراء وضع قانونان: قانون ١٨٨٥ وقانون ١٩٠٣.

قانون ١٨٨٥ . — قرر هذا القانون أن تسلف الدولة الفلاح ، الذي يريد شراء أرضه ، بكامل الثمن لا الثلثين فقط . ومن جهة أخرى ، جعلت المدة ، التي يدفع فيها الفلاح الثمن إلى الدولة ، تسعة وأربعين عاماً عوضاً عن خمسة وثلاثين . وقضى هذا القانون بأن الاجارات ، التي حددت بموجب القانون السابق لمدة خمسة عشر عاماً ، يمكن أن تخفض خلال هـذا الدور إذا تغيرت الظروف الاقتصادية ، ولا يمكن أن تزاد . ولذا فالقانون لا يمكن أن يلعب دوره إلا لصالح الفلاحين .

قانون ١٩٠٣ . — وسهل هذا القانون الشراء أيضاً بتمديد الدور الذي يدفع فيه الفلاح ثمن الأراض . فقد جعل القانون ١٩٠٣ هذه المـدة ٦٨ عاماً . وهذا بالطبع عبء ثقيل ، وشيئاً فشيئا ، ثقيل على خزانة الدولة ،

وبالتالي ، على المكلف ، أي على المكلف الانكليزي الذي ، كان في الواقع ، يدفع نفقات الاصلاح الزراعي في ايرلنده .

قانون المناطق المحتقنة . - ومع هذا ، فان كل هذا التنظيم لم يسوّ قضية سعة المراعي . ولهذا السبب صوت على قانون آخر عام ١٨٩١ وهو قانون « المناطق المحتقنة » أي المناطق التي يتكدس فيها الفلاحون . وقد خول هذا القانون حق شراء الاملاك التي حولت إلى مراعي لتحويل هذه المراعي من جديد إلى أراضي زراعية . و نرى أيضاً في هذا النظام أن الخزانة الانكليزية هي التي تدفع دوماً نفقات الاصلاح .

وفي الواقع كان لهذه الاصلاحات الزراعية نتيجة جدية : ففي ١٩١٤ كان ثلثا الاراضي الزراعية في ايرلنده ملكاً للفلاحين الذين اشتروها ، وبالتالي بقي الثلث ملكاً لكبار الملاكين وهذا الحل غير كامل ، ولكنه جدير بالتقدير جداً بالنسبة للقضيه الايرلندية .

ج) **القضية السياسية** . - لقد اخفق الجهد في القضية السياسية حتى ١٩١٠ . فمنذ ١٨٧٠ وجدت في ايرلندة كتلة تسمى « رابطة حكم ايرلنده » تبنت مطلوب « **الحكم الذاتي** » ، أي أن هذه الرابطة كانت تطالب بانشاء برلمان ايرلندي يشرع في القضايا الايرلندية . وقد انشأ هذه الرابطة اسحاق بت ، القانوني الايرلندي ، في وقت لم يكن لبارنيل دور سيامي بعد . وهو الذي سعى في مجلس العموم ، في ١٨٧٤ ، لانتخاب أول كتلة من النواب تطالب بالحكم الذاتي .

لم يطالب أنصار الحكم الذاتي باستقلال ايرلنده ، وبالحق في سن قوانينهم الخاصة مع برلمانها الخاص ، بل قبلوا ببقائها متحدة مع انكلترا في قضايا السياسة الخارجية وفي القضايا العسكرية والبحرية .

وكان اسحق بت يقدم هذا المطلوب في جميع الأعوام من ١٨٧٤ إلى ١٨٧٩ ، وفي جميع الأعوام كان الاقتراح يرد بـ ٤٥٠ صوتاً مقابل ٦٠ . وكان عدد النواب الايرلنديين في ذلك العصر ٥٧ نائباً . ووجد بالضبط ثلاثة انكليز يصوتون مع الاقتراح ، ويشس بت ، لا سيا وأن الانكليز كانوا يعاملونه بكل احتقار. ولكن هذا المطلوب تناوله بارنيل وطبق طرقه الجديدة في المناورة ، وتوصل إلى نتيجة : ففي ١٨٨٥ توصل إلى خلق وضع يستطيع بموجبه التجمع القومي الايرلندي ، الذي وصل إلى ٨٠ عضواً - لأن قانون الانتخابات عام ١٨٨٤ وسع الهيئة الانتخابية ، وكان هذا التوسيع مفيداً للايرلنديين - أن يكون حكماً على الحالة السياسية : فكان يستطيع أن يعين الأكثرية في البرلمان ، حسبما يصوت « مع » أو « ضد »

وفي هذه الآونة اعتنق غلادستون ، زعيم الحزب الليبرالي، علنا فكرة الحكم الذاتي . ومن المحتمل أن غلادستون ، منذ بضع سنين ، كان يفكر بذلك ، ولكنه لم يقله علناً . وفي الانتخابات العامة لعام ١٨٨٥، وجد غلادستون أن ايرلنده انتخبت ٨٠ نائباً فصرح عندئذ : « إن هذا التصويت ، في نظري ، يسوي القضية ، وعندما يعبر الشعب عن ارادته بهذا الشكل ، لا يحق للحكومة الانكليزية ، باعتبارها حكومة ليبرالية ، أن تعارض هذه الارادة .

صرح غلادستون الى اصدقائه ، في كانون الأول ١٨٨٥ ، بانه يجب تخويل ايرلنده الحكم الذاتي . وقد اعلن ابنه هربرت غلادستون هذا القرار في بلاغ مغفل نشر في الجرائد في ١٦ كانون الأول ١٨٨٥ . وكان هذا البلاغ حادثاً في التاريخ الانكليزي : ويسميه الانكليز « عقاب هاواردن »، وهو اسم الملكية التي وجد فيها غلادستون وأرسل منها هذا البلاغ .

أما وصف هذا البلاغ بـ « عقاب » فذلك لأن هذا البلاغ « مزق أحشاء » الحزب الليبرالي الانكليزي وأحدث فيه الانقسام .

وعندما عاد غلادستون الوزير الأول في بداية ١٨٨٦ قدم إلى مجلس العموم مشروعاً يخول ايرلنده الحكم الذاتي . وبموجبه يكون لايرلندة برلمان في دبلن ، وهذا البرلمان يمكنه أن يعالج جميع الموضوعات المتعلقة بايرلنده ، عدا قضايا السياسة الخارجية والدفاع عن البلاد ، والقضايا الجمركية والقضايا النقدية (العملة) ، لأن البرلمان الانكليزي جعل هذه الأمور من اختصاصه . ولم يعد وجود للنواب الايرلنديين في البرلمان الانكليزي بالرغم من أن هذا البرلمان ظل يصوت بعض القوانين المطبقة على ايرلندة .

دام النقاش في هذا المشروع خمسة عشر يوماً . وخطب غلادستون خمس خطب عظيمة . ولكن بعض رجال الحزب الليبرالي العظام رفضوا أن يتبعوه فيما ذهب إليه : مثل **جوزيف تشامبرلن** و **هورتينغتن**. وعند التصويت على المشروع وجد ، على ٣٣٣ نائباً ليبرالياً ، أن ٩٣ تخلوا عن غلادستون ، وشكلوا كتلة ليبرالية « **منشقة** » . وفي هذه الظروف صوت الـ ٩٣ نائباً ضد المشروع ، وصوت جميع المحافظين أيضاً ضده . فرفض مشروع الحكم الذاتي . وعندئذٍ حل غلادستون مجلس العموم ، حسب التعامل البرلماني الانكليزي . وقامت حملة انتخابية عنيفة جداً ، واستعملت فيها عبارات تصدم العادات السياسية الانكليزية : فمن ذلك أن **راندولف** تشرتشل ، اب ونستون تشرتشل ، وكان من أنبه رجال حزب المحافظين ، شوهد يصرح في أحد خطبه الانتخابية أن مشروع غلادستون « مزيج من الحماقة والجنون والهستريا السياسية ، ولكن يجب الا يحقد على رجل عجوز طاعن في السن » .

كانت نتيجة هذه الحملة نكبة للأحرار الليبراليين : فقد انقسم الحزب

الليبرالي إلى قسمين : وأعطت الانتخابات ٣١ مقعداً للمحافظين و ٧٨ مقعداً لليبراليين المنشقين ، و ١٩١ مقعداً لليبراليين « الغلادستونيين » وبمساندة الايرلنديين ، الذين أصبحوا ٨٥ عوضاً عن ٨٠ ، وجدت أكثرية قوية ٣٩٤ صوتاً ضد ٢٧٦ رفضت الحكم الذاتي ، واضطر غلادستون إلى تقديم استقالته .

ولكن ، بعد انتخابات تموز ١٨٩٢ ، التي فقد فيها المحافظون كثيراً من المقاعد ، عاد غلادستون الى السلطة ، وكان عمره في تلك الآونة ٨٣ عاماً ، وهذه هي المرة الرابعة التي يصبح فيها الوزير الأول . وكان همه الأول أن يقدم مشروعاً جديداً في الحكم الذاتي لصالح ايرلنده . ووضع فيه شرفه ، وصرح الآن بأن حياته السياسية مرتبطة بالقضية الايرلندية ، وانه يريد ، قبل أن ينسحب أو يموت ، أن يتحقق هذا المشروع . ولم يكن هذا المشروع نفس المشروع الذي قدمه عام ١٨٨٦ : ففيه يوجد برلمان ايرلندي، وبموجبه ترك غلادستون للايرلنديين ٨٠ مقعداً في مجلس العموم : اذن يوجد برلمان ايرلندي يعالج القضايا الايرلندية ، باعتبار أن بعض القضايا ظلت خاصة بالبرلمان الانكليزي ، وقد خصص المشروع للنواب الايرلنديين مقاعد في البرلمان الانكليزي للاسهام في القضايا العامة التي تهم بريطانيا وايرلنده .

دام النقاش في هذا المشروع ستة أشهر : عقدت فيها ٨٥ جلسة ظلت في التاريخ البرلماني الانكليزي جلسات انشائية خالدة ، وكان فيها غلادستون عجيباً : رجل عمره ٨٣ سنة يخطب عدداً من الخطب بعبقرية وموهبة ، وبلهجة شديدة ، مع حضور بديهة وسرعة خاطر ، حتى حياه خصومه بعد الاعجاب ، واحترموا هذه الشجاعة العظيمة وهذه الوسائل الخطابية الفائقة عند رجل من سنه . وقد خانته قواه مرة فانهار ، في احدى

الجلسات ، ولكنه عاد الى المنصة في اليوم الثاني وبدأ يدافع عن مشروعه .

وبالرغم من جهد غلادستون اصطدم المشروع بمقاومة جوزيف تشامبرلن الليبرالي المنشق وآرثر بلفور ابن أخت سالزبوري ، أعظم زعيم في حزب المحافظين : وقال هؤلاء المعارضون انه من الخطر ان يخول برلمان الى ايرلنده ، لأن هذا البرلمان الايرلندي يمكن أن يكون على خلاف مع البرلمان الانكليزي في حالة أزمة خارجية . واذا خول الحكم الذاتي الى ايرلنده فما هو مصير البروتستانتيين في الاولستر ؟ الا يفيد الكاثوليك ، الذين سيكونون أكثرية في البرلمان من هذه الأكثرية وينتقمون من البروتستانتيين في ايرلنده ؟ وأخيراً من الخطر أن يترك نواب ايرلنده يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، لأن التجربة دلت على أن هؤلاء الايرلنديين يستطيعون في بعض الحالات أن يكونوا أو لا يكونوا الأكثرية البرلمانية ، وهذا يعني أن الحياة السياسية الانكليزية تجد نفسها تابعة لهؤلاء الايرلنديين في مجلس العموم .

ومع ذلك صوت مجلس العموم ، في هذه المرة ، على المشروع . ولكن الأكثرية كانت ضعيفة جداً وقد سقطت هذه الاكثرية في بعض المواد الى ٢٧ صوتاً ، ولذا لم يتردد مجلس اللوردات بطرح مشروع الحكم الذاتي بأكثرية عظيمة . عندئذ انحنى غلادستون ، ولم يستأنف خلفة روزبري المشروع . ودفنت قضية الحكم الذاتي في ايرلنده عشرين عاماً ، وستظهر بعد ١٩١٠ .

وهكذا نرى أن الايرلنديين ، في هذا الدور ، حصلوا على نتائج جوهرية على الصعيد الديني والصعيد الزراعي ، أي في القضايا التي كانت لها الاهمية الكبرى من الوجهة الاجتماعية . وبالمقابل اصطدمت المطالب السياسية بالرفض أولاً في مجلس العموم ، ومن بعد في مجلس اللوردات .

الفصل الثالث عشر

قضية ايرلنده

الازمة الايرلندية

من ١٩١٠ إلى ١٩١٤

لقد أغفت القضية الايرلندية في السنوات الأولى من القرن العشرين ، ثم صحت ابتداءً من العام ١٩١٠ . وغرضنا من هذه الفترة أن نبين الظروف التي حدثت فيها اليقظة والنتائج التي أثرت بها في السياسة الداخلية الانكليزية .

١ - يقظة المعارضة الايرلندية

لقد توصل البرلمان الانكليزي بعدة تدابير أن يحل ، على الأقل جزئياً ، قضية الأراضي في ايرلنده . وفي الحقيقة ، ان عدداً لا يستهان به من الفلاحين أصبحوا صغار ملاكين . ولكن قضية النظام السياسي في ايرلنده ظلت موضوعة دوماً كما في السابق . وقد حاول غلادستون ، كما رأينا خلال مرتين ، في ١٨٨٦ وفي ١٨٩٢ - ١٨٩٣ أن يعطي حلاً لهذه القضية السياسية بالتصويت على « قانون الحكم المحلي » الذي يخول ايرلنده الاستقلال الذاتي . ولكن محاولتي غلادستون أخفقتا : الأولى أمام مجلس العموم ، اثر انقسام الحزب الليبرالي ، والثانية أمام مجلس اللوردات . ومنذ ١٨٩٣ لم يحاول شيء جديد من هذا القبيل لسبب بسيط

وهو أن « **الوحدويين** » ، أي ائتلاف المحافظين والأحرار المنشقين ، كانوا يحتلون السلطة في انكلترا بين ١٨٩٥ و ١٩٠٥ ، ومن البديهي ألا ينتظر الايرلنديون شيئاً من هذا الائتلاف الوحدوي .

وابتداءً من ١٩٠٦ ، عندما أوصلت الانتخابات العامة الأحرار الى السلطة ، كان من الواضح أن تصبح المنظورات السياسية ملائمة للمطاليب الايرلندية . وقد أخذت هذه اليقظة شكلين : شكلاً **معتدلاً** يحاول الوصول إلى حل ودي ويطالب ببساطة باستقلال ايرلنده الذاتي ، « الحكم الذاتي » ، وشكلاً **متطرفاً** يريد فصل ايرلنده عن انكلترا وبالتالي استقلال ايرلنده .

ولندرس الحركة القومية الايرلندية في اطار هذين الشكلين بين ١٩٠٦ و ١٩١١ .

الشكل المعتدل . — كان زعيم هذا الاتجاه جون ردموند الذي كان رئيس الكتلة البرلمانية الايرلندية في مجلس العموم . وكان عدد كتلة هؤلاء النواب الايرلانديين ، في كل انتخاب ، حوالي ٨٠ نائباً ، و ٨٣ في انتخابات ١٩١٠ . وكان جون ردموند يطالب بتحقيق الحكم الذاتي حسب المشروع الذي قدمه غلادستون . وفي ١٩١٠ ، طلب جون ردموند في مجلس العموم أن يصوت على قانون يخول الحكم الذاتي لايرلنده ، وقام بحملة في نفس الاتجاه في مقالات في الجرائد وفي المقابلات حتى ١٩١٢ .

كان ردموند يطالب باقامة برلمان ايرلندي ، مع وزارة مسؤولة أمام البرلمان ، على أن يختص البرلمان بالقضايا « الايرلندية الصرفة » أي قضية العمل ، وقضية نظام الأراضي ، والنقل ، والعدل ، والتعليم العام . أما القضايا الأخرى ، وبخاصة السياسة الخارجية والجيش والبحرية والجمارك فتبقى دوماً من اختصاص البرلمان الانكليزي .

وردموند ، ان لم تكن له صفات بارنيل ، كان رجلاً له سلطته وخطيباًبرلمانياً ، ولكن هذا لم يمنع وجود تهديد بالانقسام في داخل الكتلة البرلمانية الايرلندية ، في عام ١٩١٠ ، : وذلك أن عشرة من الـ ٨٣ نائباً ايرلندياً الذين كانوا في هـذه الآونة في البرلمان الانكليزي ، بدأوا بتوجيـه من اوبرين يتهمون ردموند بالضعف ويأخذون عليه عدم سلوكه سياسة قوية .

الشكل الانفصالي . لقد نما هذا الشكل الانفصالي للحركة الايرلندية خارجاً عن جون ردموند ، وخارجـاً عن الكتلة البرلمانية ، في ثلاث منظمات مختلفة الأساليب ، ولكنها كانت تتابـع الهدف نفسه وهو **استقلال ايرلنده** . فقد احتج الجيل الفتي ، في ايرلنده ، على عدم نفاذ الأساليب البرلمانية التي كان يستعملها ردموند ، وأخذ عليه « بيع الأصوات الايرلندية » ، إلى الحزب الليبرالي الانكليزي ، وكانت نزعة هذا الجيل الجديد زيادة التباين في ايرلنده بين الكاثوليك والبروتستانت ، كما كانت الحال قبل بارنيل .

وهذه **المنظمات الثلاث** هي الآتية :

المنظمة الاولى ، وهي العصبة الغائلية ، وكان زعيمها **دوغلاس هايد** وكان بروتستانتياً . وقد أنشئت العصبة الغائلية في ١٨٩٣ ووقفت نفسها بخاصة على الصعيد الفكري الثقافي . وكان غرضها انعاش الحياة القومية في ايرلنده، ولذا يجب البدء بأحياء اللغة القديمة في ايرلنده ، اللغة الغائلية . ولكن معظم الايرلنديين هجروا تدريجياً ، مع الزمن ، في سياق القرن التاسع عشر ، اللغة الغائلية . وفي ١٩٠٠ لايوجد في ايرلنده أكثر من ٥٠٠٠٠٠ شخص قادر على التكلم بالغائلية . وسقطت بالتالي هـذه اللغة إلى لهجة في جميع المناطق الايرلندية التابعة لسلطة الخوري الروحية ،

حتى ان الخوري نفسه لايعرف الغائلية . وكانت غاية العصبة إعادة توطيد استعمال اللغة الغائلية ، كلغة كلام ، وفي الوقت نفسه خلق أدب غائلي . ونرى هنا الطريقة الكلاسيكية التي استعملتها حركات الأقليات القومية . فاذا لاحظنا ما جرى في البلاد التشيكية بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، وفي البلاد السلافية الجنوبية في نفس العصر ، رأينا أن حركة النهضة القومية بدأت بحركة نهضة لغوية . وقد أراد موجهو العصبة الغائلية أن يسلكوا هذا الأصول نفسه .

وكان لهذه العصبة ، منذ ١٩٠٢ ، أكثر من أربعمائة فرع ، وأصبحت منظمة قوية ، وتقوم بدعاية نشيطة جداً في الاكليروس الأدنى . ولكنها كانت تكتفي بالدعاية الفكرية . ومن البديهي أن الفكرة الخلفية لموجهيها كانت في تفضيل استعمال اللغة الغائلية على اللغة الانكليزية ، وتهيئة الاختلاف عن الانكليز ، وبالتالي اعداد الطرق لعمل انفصالي في المستقبل ، ولكن هذا العمل يحتاج الى أجل طويل .

المنظمة الثانية ، وهي منظمة انفصالية تحمل اسم « **سن - فاين** » وهذا يعني بالغائلية « ذاتنا » . وتصعد هذه الحركة في أصولها إلى عصر الحرب في جنوبي افريقية : وذلك ان قولاً قديماً ايرلندياً يقول : كلما وقعت انكلترا في محنة ، فعلى ايرلنده أن تفيد منها . واغتنم بعض القوميين الايرلنديين حرب جنوبي افريقية وفكروا بانشاء منظمة جديدة للنضال ضد النفوذ الانكليزي . وانتظمت هذه الحركة « سن - فاين » في ١٩٠٥ ، وأخذت تعرف الناس ببرنامجها .

كان المحرك لحركة « سن - فاين » **آرثر غريفث** . وكان مفكراً . ويتضمن برنامجه تنظيم حياة ايرلنده **دون الانكليز** . ومن هنا أتت التسمية « سن - فاين » أي : « لنعمل بأنفسنا دون الانكليز » وقال

غريفث : يجب ألا نحاول طرد الانكليز بالقوة ، لأننا لا نتوصل إلى ذلك . ولكن يجب « تجاهلهم » والعيش في ايرلنده كما لو كان الانكليز غير موجودين وذلك يكون بـ :

١ - عدم ارسال نواب ايرلنديين يأخذون مقاعدهم في مجلس العموم ، والاضراب عن الانتخابات .

٢ - عدم دفع الضرائب الانكليزية .

٣ - رفض كل علاقة مع المصارف الانكليزية ومع المعامل الانكليزية .

ومن هنا نفهم أن تحقيق هذا البرنامج يفترض أولاً أن السن - فاين تحاول أن تنظم الحياة الاقتصادية الايرلندية ، وأن تنشي مشاريع ايرلندية ، لتحل محل المشاريع والمصارف الانكليزية .

وقال غريفث : « اذا حققنا هـذا البرنامج أتى يوم لا يكون فيه للانكليز ما يعملونه في ايرلنده وسينصرفون بأنفسهم . وزعم أن هـــذا الاسلوب مستوحى من الاسلوب الذي اتبعه المجر قبيل ١٨٤٨ بدافع من الزعيم دياك . هذا مع العلم بأننا إذا لاحظنا تاريخ الحركة المجرية وجدنا ان التشابه بينها وبين الحركة الايرلندية غير جلي .

وليتوصل غريفث إلى أهدافه أنشأ منظمة سرية ضمت ، في ١٩١٧ ، سبعين كتلة . وكانت هذه الكتل تعقد مجلساً عاماً سنوياً ، سرياً دوماً . وعملها توجيه « مقاطعة » الانكليز ، وفي الوقت نفسه توجيه المبادهات الاقتصادية التي يجب أن يأخذ بها . الايرلنديون حسب برنامج غريفث .

إن حركة السن - فاين ، التي مثلت في الغـــالب حركة ثورية وحركة ترمي إلى العمل المباشر ، كانت تعتمد ، بخاصة في أعماقها ، على الاقتناع . ولم يكن لهـا في حوالي ١٩١٠ كثير اشعاع ، ولكن الذي عرف بها ، كما يقول الانكليز أنفسهم ، هم الصحفيون الانكليز الذين قاموا بدعاية

عظيمة « للسن — فاين » بنشر المقالات ضدها ، وكانوا سبباً في حسن حظها ، وكم من ضارة نافعة .

المنظمة الثالثة ، وهي منظمة ذات نزعات انفصالية وتعرف باسم منظمة « الاخاء الايرلندي » . وكانت هذه المنظمة ثورية صراحة وبالطبع سرية ، تريد ان تعمل بالسلاح وأن تثير ايرلنده ضد انكلترا للوصول إلى الانفصال الكامل . وتصعد الفكرة الاولى لهذه المنظمة إلى عام ١٨٩٤ . واسم الرجل الموحي بها **كونولي** ، وكان على اتصال بايرلندي اميركا ، وقضى نفسه سنين طويلة في اميركا ولم يعد إلى ايرلنده إلا في ١٩١٠ . وبمجيء كونولي إلى ايرلنده ، في هذا العام ، بدأ يظهر عمل منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » .

وبالرغم من هذه القرائن التي أتيناعلى ذكرها لا يمكن ان يزعم بأن الوضع في ايرلنده عام ١٩١٠ كان حرجاً . فقد كانت البلاد هادئة ، وأكثر هدوءاً مما كانت عليه قبل عشرين عاماً . ولذا لم يكن هنالك ما يضطر الحكومة الانكليزية إلى القيام ببادهات جديدة فجأة لارضاء الايرلنديين . ومع هذا فان الحكومة الانكليزية قررت في ذلك الحين أن تحل القضية الايرلندية .

٢ — حل الحكومة البريطانية

تسوية القضية الايرلندية . — بعد ان عاد الأحرار إلى السلطة ، في ١٩٠٦ ، أعلنوا مبدئياً ، بانهم يرغبون في تسوية القضية الايرلندية ، وكانوا مضطرين لذلك . لأن عملهم كان مطابقاً لتقاليد الحزب والتقاليد التي تركها غلادستون . وقد توفي غلادستون في ١٨٩٨ . وكان رئيس الحزب الليبرالي في ١٩١٠ — ١٩١١ **اسكويث** ، وكان محامياً لامعاً ،

ويمتاز بمؤهلات برلمانية عظيمة ، ولكن لم تكن عنده سعة نظر غلادستون وطبعه .

قرر اسكويث أن يهتم من جديد بالقضية الايرلندية ، وذلك لسببين :

السبب الأول . - كان مجلس اللوردات يمانع بحل القضية الايرلندية ، وقد أسقط مشروع غلادستون ، حتى قال الزعماء الليبراليون : « لا نستطيع حل القضية الايرلندية ، لأننا إذا طلبنا التصويت على مشروع جديد في مجلس العموم فمن المؤكد أن يرفضه مجلس اللوردات . وهذه الحجة أعفتهم من العمل . ولكن هذه الحجة ، منذ ١٩١١ ، لم تعد لها قيمة ، لأنه صوت في شهر آب ١٩١١ في انكلترا على صك « اصلاح دستوري » يسمى « صك البرلمان » وينص على انه إذا صوت مجلس العموم على قانون ثلاث مرات خلال ثلاث دورات متوالية ، ورفض مجلس اللوردات هذا القانون ثلاث مرات ، فان القانون، الذي صوت عليه مجلس العموم، يأخذ ، في نهاية الدورات الثلاث ، توقيع الملك ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات . وبموجب هذا الاصلاح الدستوري تكون موافقة مجلس اللوردات غير ضرورية لسن القانون . ولا يستطيع مجلس اللوردات ، في هذه الظروف ، أن يمنع التصويت على قانون يخول الحكم الذاتي لايرلنده. وهو يستطيع أن يعارضه خلال ثلاث دورات ولكن لا أكثر . وهكذا لم يكن لليبراليين أي عذر مقبول بعدم عرض مشروع الحكم الذاتي .

السبب الثاني . - إن الحزب القومي الايرلندي ، أي الـ ٨٣ نائباً الذين يجلسون في مجلس العموم تحت توجيه جون ردموند ، أصبحوا ، منذ ١٩١٠ ، تكملة لا غنى عنها لتشكيل أكثرية برلمانية . ففي

الانتخابات الانكليزية لعام ١٩١٠ وجد ٢٧٤ ليبرالياً منتخباً ، و ٢٧٣ وحدوياً ، و٨٣ نائباً ايرلندياً ، و ٤٠ نائباً « عمالياً » أي اشتراكياً . وبالتالي ان الـ٨٣ نائباً ايرلندياً كانوا ضروريين للأحرار لتأليف اكثرية . وفي هـــذه الظروف ، كان الحزب الليبرالي مضطراً لارضاء المطلوب الايرلندي إذا أراد الا ينقلب الايرلنديون عليه .

وهذان السببان حملا الحكومة الانكليزية ، في ١٩١٢ ، على عرض مشروع جديد للحكم الذاتي . والنظام الذي تبني في هذا المشروع كان من نوع اتحادي (فيدرالي) : وذلك بأن ينشأ برلمان انكليزي ، برلمان « امبراطوري » ، يجلس فيه دوماً النواب الايرلنديون ، ولكن بعدد قليل . وهذا البرلمان يهتم بالقضايا ذات المصلحة العامة ؛ وبرلمان ايرلندي ، مؤلف من مجلس منتخب ومجلس شيوخ ، ويختص بمعالجة القضايا الايرلندية بخاصة . وهذا الترتيب مطابق لمشروع جون ردموند .

لقد خول هذا القانون « قانون الحكم الذاتي » ايرلنده نظاماً شعبياً يشبه ، من بعض الاعتبارات ، نظام الدومينيون ، ولكنه أعطى مع ذلك إلى ايرلنده حقوقاً أقل من الحقوق التي يمتلكها الدومنيون عادةً : فبموجب هذا المشروع ، لا يحق للبرلمان الايرلندي أن يصوت على قوانين يكون من طبيعتها تفضيل دين من الأديان . وفي الحقيقة ، كان الانكليز يخافون من أن يتخذ البرلمان الايرلندي ، باعتباره مؤلفاً من أكثرية كاثوليكية ، تدابير انتقامية ضد البروتستانتيين ، وتدابير لصالح الكنيسة الكاثوليكية . وكذلك لايحق للبرلمان الايرلندي ان يهتم بالقضايا العسكرية والبحرية ، ولا يمكنه فرض رسوم جمركية . وعدا ذلك ، يجب على الحكومة الانكليزية أن تحتفظ بحق الاشراف على الشرطة في ايرلنده ، وأن توالي الاهتمام بتنظيم القوانين الاجتماعية في ايرلنده . وأخيراً، خرجت

أيضاً قضية شراء الأراضي من اختصاص البرلمان الايرلندي .

ونرى أن هـذا المشروع يعطي ايرلنده استقلالاً ذاتياً أقـل بصورة محسوسة من الاستقلال الذاتي الذي وعدها به غلادستون في ١٨٨٦ . ومع هذا فقد قرر جـون ردموند والاستقلاليون الذاتيون الايرلنـديون أن يكتفوا بهذا الحـل . وصوت على مشروع الحـكم الذاتي لأول مرة في ١٦ كانون الثاني ١٩١٣ بأكثرية ١١٠ أصوات في مجلس العموم . وطرحه مجلس اللوردات بالحال بـ ٣٢٦ صوتاً مقابل ٨٦ . وصوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثانية في آخر ١٩١٣ ، ورفضه مجلس اللوردات أيضاً . وفي آذار ١٩١٤ صوت مجلس العموم على المشروع للمرة الثالثـة . وفي هذه المرة انتهى كل شيء . حقـاً ان مجلس اللوردات يمكنه أن يرفض المشروع أيضاً في هذه المرة ، ولكن هذا القانون ، الذي صوت عليـه مجلس العموم ، يجب أن يأخذ توقيـع الملك ، بموجب الاصلاح الدستوري لعام ١٩١١ ، ولو لم يصوت عليه مجلس اللوردات .

وهكذا أصبـح « قـــانون الحـكم الذاتي » قطعياً في آخر حزيران ١٩١٤ . وبدت القضية محلولة . ومن الممكن أن يفكر ، على الرغـم من وجود تكتلات انفصاليـة ، بأن الأكثرية الايرلندية اكتفت بهـذا الحل ، لأن جميـع النواب الايرلنديـين في مجلس العموم ، عـدا كتلة اوبرين الصغيرة ، تبعوا جون ردموند .

٣ ـ قضية تطبيق الحكم الذاتي

والواقـع أن الحالة في ايرلنده كانت خطيرة عندما أصبـح « قانون الحـكم الذاتي « قطعياً » . وذلك لأن منظور تطبيق الحـكم الذاتي كان من

قبل كافياً ، منذ عامين ، أي منذ عرض المشروع في ١٩١٢ ، لاثارة اضطرابات جدية في ايرلنده ، وذلك بسبب قضية اولستر .

قضية اولستر . — كان شعب اقليم اولستر ، الواقع في الشمال الشرقي من ايرلنده ، يتألف في أكثريته من البروتستانتيين . وعليه فان هذا الجزء من ايرلنده يختلف تمامـاً عن باقي البلاد . ومن الممكن أن يؤكد بأنه يوجد في ايرلنده أمتان ايرلنديتان : أمة كاثوليكية وتؤلف أربعة أخماس السكان ، وأمة بروتستانتية وتؤلف الخمس الباقي . وكان البروتستانتيون لايريدون أن يؤلفوا جزءاً من ايرلنده المستقلة ذاتياً ، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الكاثوليكيين ، في البرلمان الايرلندي الذي سينشأ بموجب قانون « الحكم الذاتي » ، سيكونون أكثرية عظمى وستكون لهم أربعة أخماس المقاعد على الأقل ، وبالتالي كان البروتستانتيون في الاولستر يخشون من أن يسيطر عليهم خصومهم في الدين . ولاشك في أن « قانون الحكم الذاتي » يخولهم بعض الضمانات ، بمعنى أن البرلمان الايرلندي لايحق له التصويت على اجراءات من شأنها تفضيل دين على حساب آخر . ولكن وسائل الدوران على القوانين لاتعدم ، ولذا كان البروتستانتيون في الاولستر يشعرون بأنهم غير مطمئنين .

وهناك سبب آخر ، وهو سبب **اقتصادي** ، ويرجع إلى أن ايرلنده الكاثوليكية بلد ريفي أساساً ، بلد شعبه فلاح . أما ايرلنده البروتستانتية ، الاولستر ، فقد كانت ، في جـزء منها ، بلداً صناعياً : ففي منطقة بلفاست توجد مؤسسات صناعية هامة . ولهذا كان البروتستانتيون في الاولستر يخشون من أن يسيطر ممثلو المصالح الزراعية على البرلمان الايرلندي ويتخذوا فيه اجراءات منافية للمصالح الصناعية .

والنشر إلى أن هذا الموقف ، الذي اتخذه سكان الاولستر ، كان حديثاً نسبياً . ومما يلفت النظر أنه لم يعلق أي أهمية في عصر بارنيل على قضية الاولستر . وكتب بارنيل نفسه إلى غلادستون ان البروتستانتيين، وهو بروتستانتي ، كما نعلم ، لايعارضون « الحكم الذاتي » . ولكن منذ ١٨٨٦ تغيرت الحال كثيراً لأن الرجال السياسيين الانكليز شجعوا سكان الاولستر على اتخاذ موقف المقاومة حيال الكاثوليكيين الايرلنديين . فمن ذلك أن راندولف تشرتشل كان يشجعهم مباشرة وبشكل حار على المقاومة ، وتبنى ، في ١٨٨٦ ، أي في عهد المشروع الأول الذي وضعه غلادستون ، شعاراً ونشره بكثرة شديدة وهو : « على الاولستر أن تكافح » .

وكان يوجه عمل المقاومة للحكم الذاتي ، في ١٩١٢ ، وفي السنوات التي تلت ، **السير ادوار كارسون** ، وهو رجل سياسي له قيمته . فقد جمع ، في شهر كانون الثاني ١٩١١ ، قبل أن يستأنف الليبراليون مشروع الحكم الذاتي ، أنصاره « المجلس الوحدوي للاولستر » ، ووضع الخطة التالية : إذا صوت على الحكم الذاتي فعلى بروتستانتيي الاولستر أن يعلنوا **الانفصال** مباشرة عن باقي ايرلنده ويؤلفوا حكومة **مستقلة للاولستر** : وهذا يعني فصم وحدة ايرلنده . وتستطيع حكومة الاولستر هذه أن تحافظ على علاقات وثيقة مع انكلترا .

وهنا نرى صعوبات القضية : فكيف يمكن أن يفرض على بروتستانتيي الاولستر قانون « الحكم الذاتي » . إن هذا يعني اخضاعهم « لاعدائهم » الكاثوليكيين الايرلنديين . ولذا فان سكان الاولستر لايلبثون أن يلفتوا نظر البرلمان الانكليزي إلى أن يأخذ بعين الاعتبار أرادتهم مادام يأخذ بعين

الاعتبار إرادة الكاثوليكيين الايرلنديين ، وهذا يعني أن يجعل للبروتستانتيين نظام خاص ، لأنهم لا يريدون أن يروا أنفسهم تحت سلطة حكومة ايرلندية يسيطر عليها الكاثوليكيون وقد يقال بوجود حل ممكن : وهو أن يقرر بأن تشكل الاولستر ، من الوجهة السياسية ، بلداً منفرداً له نظام منفرد ، ولكن هذا الحل لم يقبل به الوحدويون الايرلنديون : فقد صرحوا بلزوم الحفاظ على وحدة ايرلنده ، ورفضوا التخلي عن أرض كانت ، قبل القرن السادس عشر ، أرضاً ايرلندية صرفاً ، ولم تسكن بالانكليز والبروتستانتيين إلا بفضل الفتح الانكليزي في القرن السادس عشر وسياسة « النصب » أو « الغرس » .

ومن جهة أخرى ، إذا قبل بأن يتبنى الحل الذي فضله بروتستانتيو الاولستر ، أي أن يعطى إلى الاولستر نظام منفرد ، تبقى قضية صعبة الحل جداً وهي : على أي المناطق بالضبط يجب تطبيق هذا النظام الخاص ؟ وفي الحقيقة ، ان الاولستر البروتستانتية لم تكن كل الاولستر : ففي احصاء ١٩١١ لم يكن في الجزيرة أكثر من ٤٠٠٠٠٠ نسمة . وكان سكان الاولستر في هذا الاحصاء ، ١٥٨١٠٠٠ نسمة ، وقد صرح ٨٩٠٠٠٠ أنهم بروتستانتيون ، و ٦٩٠٠٠٠ أنهم كاثوليكيون . وعلى التسع كونتيات ، التي تؤلف أقليم الاولستر ، وجد أن أربع كونتيات ، كونتيات الشمال والشرق ، كانت بحق بروتستانتية ، أما في الخمسة كونتيات الأخرى ، في الالستر ، فقد كان البروتستانتيون والكاثوليكيون مختلطين ، حتى وفي ثلاث من هذه الكونتيات الخمس كان التفوق للكاثوليكيين ، وعلى وجه الدقة ، يعترف بروتستانتيو الاولستر بوجود ثلاث كونتيات كان الكاثوليكيون فيها أكثرية ، وسلموا بالتخلي عن هذه الكونتيات الثلاث ، ولكنهم أرادوا أن يحتفظوا ، على الأقل ، بالاثنتين الأخريين ، أي الكونتيتين ، أي كونتية تيرون وكونتية فرماناغ .

وهكذا نرى أن هذه القضية معقدة .

حاولت الحكومة الانكليزية حل تسوية لهذه القضية : فعندما صوت على قانون « الحكم الذاتي » للمرة الثالثة في مجلس العموم ، في آذار ١٩١٤ ، اقترحت الحكومة إضافة تعديل ، وبموجبه تبقى الاولستر خارجة عن « الحكم الذاتي » خلال عشرة أعوام ، شريطة أن أن تطلب كل كونتية من كونتيات الاولستر هذا الخروج . وهكذ فان الحكم الذاتي لايطبق إلا على **ايرلنده الكاثوليكية** ، ويبقى الباقي خاضعاً لصك الاتحاد أي يحتفظ بنواب في البرلمان الانكليزي ، ويدار بموجب القوانين الانكليزية . ومع هذا فلم يقترح إقامة هذا النظام إلا خلال دور ستة أعوام ، وفي ذلك متسع من الوقت ليرى بماذا يأتي . ومن جهة أخرى ، طلب إلى كل كونتية في الاولستر أن تصوت وتقول إذا كانت تطلب أولاً أن تستفيد من هذا النظام الموقت . فاذا قبل هذا التعديل ربما تصوت أربع كونتيات في الاولستر فقط ، وربما على الأكثر ست ، لصالح التعديل ، ولهذا أعلم السير أدوارد كارسون ، زعيم الحركة البروتستانتية في الاولستر ، بان هذا التعديل غير مقبول لأنه يعادل : « إملاء الحكم بالموت مع مهلة ستة أعوام » . عندئذ صرح مباشرة جون ردموند ، زعيم القوميين الايرلنديين ، في مجلس العموم : مادام السير أدوار كارسون رفض هذه التسوية فلا يوجد إلا شيء يجب عمله ، وهو التصويت على « الحكم الذاتي » ، كما وضع ، وتطبيقه بل وتطبيقه في الواقع ، أي إذا رفضت الاولستر أن تخضع له ، فستجبر بالقوة بارسال جيوش إلى البلاد .

وهكذا نرى أن القضية يمكن أن تؤدي إلى قسر تمارسه الحكومة الانكليزية بالجيش الانكليزي ضد الانكليز البروتستانتيين في الاولستر ، وبالاجمال ضد الايرلنديين الكاثوليكيين .

وقد أدت قضية الاولستر ، في بداية ١٩١٤ ، إلى تهديد بالحرب الأهلية في ايرلنده : وفي الحقيقة استعد بروتستانتيو الاولستر علناً للمقاومة بالسلاح أمام الوضع الذي سيفرض عليهم نظام « الحكم الذاتي » ، وهذا مادفع ، بالطبع ، المعسكر الآخر ، في ايرلندة ، على القيام بالمثل . وهكذا شوهد في كلا الجانبين تشكل « جيوش » حقيقية تستعد للحرب .

لقد أنشأ السير أدوارد كارسون ، منذ ١٩١١ ، « المجلس الوحدوي » في الاولستر ، وكلف بالدفاع عن مصالح الاولستر في قضية « الحكم الذاتي » . وفي ٢٨ ايلول ١٩١٢ وقع الفا بروتستانتي ، من الرجال المعروفين بالاولستر ، ملتمساً يقول : « نحن المقتنعين في وجداننا بأن الحكم الذاتي سيكون نكبة الرفاه المادي في الاولستر وفي ايرلنده ، ومناقضاً لعواطفنا الدينية والمدنية ، وخطراً على وحدة الامبراطورية ، نقسم علناً بأننا سنقاوم كل برلمان ايرلندي يوطد حسب نظام « الحكم الذاتي » .

المقاومة البروتستانتية . ـ ولكن لا يكفي نشر الملتمس ، بل يجب تنظيم المقاومة ، ولم يتردد السير أدوارد كارسون في ذلك . فقد ألف ، ابتداء من آخر ١٩١٢ ، « متطوعي الاولستر » . وكان هؤلاء المتطوعون منظمين في قطعات وكتائب وفرق ، وعندهم مصلحة نقليات ، ومصلحة ارتباط مع ٤٠٠ دراجة نارية وعشرات الألوف من البنادق اشتريت من ألمانيا . ويقدر في آذار عام ١٩١٤ أن جيش المتطوعين في الاولستر يضم ١١٠٠٠٠ رجل ، يضاف إلى ذلك أن اللجنة الموجهة أسست « مال الحرب » فبلغ مليون جنيه استرليني لمساعدة عائلات القتلى . وأخيراً عينت اللجنة مقدماً سلفاً حكومة موقتة لتتشكل في بلفاست عندما يأخذ مشروع الحكم الذاتي قوة القانون .

وقد دعمت حركة مقاومة الاولستر في انكلترا نفسها من قبل أناس لهم شأنهم : إن زعيم حزب المحافظين بونار لو ، الذي أصبح فيما بعد الوزير الأول بعد ١٩١٩ ، لم يتردد بالمجيء الى ايرلنده ليحضر عرض متطوعي الاولستر ، وخطب خطباً شجعهم فيها على المقاومة . وفي ٢ آذار ١٩١٤ ، نشرت « عصبة الدفاع » ملتمساً في انكلترا يقول : « اذا اعطت الحكومة قوة القانون لمشروع الحكم الذاتي فيجب منع تنفيذه ، وبخاصة ، منع الجيش البريطاني من ان يستخدم لاجبار ايرلنده على التنازل » . وكان اول الموقعين على هذا الملتمس **اللورد روبرتز** وكان اكبر زعيم عسكري انكليزي ، وهو الذي قاد الجيش البريطاني اثناء حرب جنوب افريقية .

المقاومة الكاثوليكية . - وبينما كان سكان الاولستر يتهيأون على هذا النحو قامت في ايرلنده الكاثوليكية حركة مناظرة . واتفق كل الناس على الاعتراف بأن حركة المقاومة المسلحة في ايرلندة الكاثوليكية لم تكن الا رداً على حركة المقاومة المسلحة في الاولستر ، وان الايرلنديين الكاثوليكيين قرروا تنظيم أنفسهم بعد ان رأوا تنظيم بروتستانتيي الاولستر .

وفي تشرين الأول ١٩١٣ ، قررت كتلة من الشباب الايرلنديين ان تنظم في ايرلنده الكاثوليكية ، التي نسميها **ايرلنده الجنوبية** ، جيشاً من المتطوعين . وكان القائم بهذا المشروع **لاركين** الاشتراكي التابع لمنظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، أي للكتلة الثورية الانفصالية . وشكل مؤسسو المشروع لجنة مؤقتة ، دخل فيها خمسة او ستة اعضاء من منظمة « سان - فاين » ، وآخرون من منظمة « الاخاء الجمهوري الايرلندي » ، وآخرون غيرهم من الكتلة البرلمانية الايرلندية . وكان رئيس هذه اللجنة ، وفي الواقع موجه الحركة ، **ماك نايل** . وعدا هذا ، وجد رجل

آخر لعب في التنظيم دوراً هاماً جداً ، وهو **دوجر كازمنت** ، وكان انكليزياً وقنصلاً عاماً في بلاد مختلفة ، وفي آخر مكان في البرازيل ، وأخذ تقاعده مبكراً في الخمسين من عمره ، في ١٩١٣ ، وعاد الى ايرلنده، في هذه الآونة، وأصبح من أنشط أعضاء الحركة المناوئة للانكليز ، هذا الانسان الذي كان ، كل حياته ، موظفاً انكليزياً .

وقلق جون ردموند من تشكيل لجنه المتطوعين ، لأنه كان يناصر السياسة المعتدلة ، وحاول ان يعدل المشروع ، ويدخل في اللجنة الموجهة للمتطوعين ، أناساً من كتلته . ولكن ماك نايل طرد رجال ردموند . وبهذه الصورة استولى المتطرفون على توجيه الحركة ، وشكلوا جيشاً من المتطوعين ووضعوا على رأسه الكولونيل مور . وفي ١٩١٤ ، وجد حسب قول مور ، ١٧٠٠٠٠ متطوع ايرلندي . ويقول أمين دولة ايرلنده بأنهم كانوا ١٨٠٠٠٠ .

اذن ، من جهة : ١١٠٠٠٠ متطوع بروتستانتي في الاولستر ، ومن جهة أخرى ١٧٠٠٠٠ أو ١٨٠٠٠٠ متطوع ايرلندي كاثوليكي . ومن عجب ان كل هذا قد تم في وضح النهار . وكانت الشرطة الايرلنديـة عاجزة عن عمل شيء وقـــد وجدت انظمة تحرم حمل الاسلحة ولكن الشرطة لم تجرأ على تطبيقها .

ولم تهتم الحكومة الانكليزية ، حكومة اسكويث ، بالحال : ففي ١٩١٢-١٩١٣ تركت هذه الكتل من المتطوعين تتشكل ، وطبقت مـا يسميه الانكليز « **انتظر وانظر** » وأرادت ان « ترى ماياتي » وأملت بأن تهدأ الحالة ، الا انها ادركت في بداية ١٩١٤ ان الحالة أصبحت خطرة جداً . واذا قرأنا شاهدا يمكن ان يكون محايداً ، وهو قنصل فرنسا

في دبلن ، نجد انه كتب في حزيران ١٩١٤ : «يوجد الآن» في ايرلنده ، جيشان مستنفران مستعدان للدخول في المعركة احدهما ضد الآخر ، وتكفي شرارة لتثور الحرب الأهلية » .

وفي ربيع ١٩١٤حاولت حكومة اسكويث ان تقوم برد فعل ، ولكن بعد فوات الاوان ، ولاقت صعوبات عظيمة جداً : فقد وجد حادثان عظيمان يبزان حالة الرأي عند الايرلنديين ، في هذه الآونة ، في كلا الجانبين : الحادث الاول هو قضية **كوراغ** وهو اسم حصن وجدت فيه الجيوش الانكليزية في ايرلنده ؛ والقضية الثانية كانت قضية **باتشلر ووك** باسم شارع في دبلن .

قضية كوراغ . ـ قررت الحكومةالانكليزية، في آذار ١٩١٤، ارسال جيوش انكليزية الى اولستر . وكان في بلفاست مستودعات أسلحة تابعة للجيش الانكليزي ، وفكر بأن المتطوعين قد يستولون على مستودعات الأسلحة هذه بين يوم وآخر . لذا قررت الحكومة الانكليزية حراستها. هذا هو العذر ، والحقيقة هي انها ارادت ان تنقل الى الاولستر حاميات جدية تجبر فيها متطوعي الاولستر على البقاء هادئين ، ونقلت القيادة البريطانية الجيوش الى ايرلنده ، وفي الوقت نفسه ارسل اسطول ليقف أمام بلفاست لأن الحكومة الانكليزية فكرت بأن البحرية أكثر شعبية من الجيش في نظر السكان، وان وجود السفن الحربية الانكليزية يجبر الناس في الاولستر على التفكير بأمرهم .

وعندما ارسلت القيادة البريطانية هذه الجيوش قالت الى الضباط ان بامكانهم قمع الاضطرابات ، وأضافت ان بامكان الضباط ان يقدموا استقالتهم اذا احجموا عن هذا الواجب : ومباشرة ، في ٢٠ آذار، استقال مائة ضابط وقطعتا فرسان ، وجاء الجنرال قائد الجيوش ، يساعده

« كولونيلان » ، يطلب الى الوزير الأول ان يطمنه بأن ليس على جيوشه أن تزحف ضد بروتستانتيي الاولستر . ولم تشأ الحكومة ان تأخذ على عاتقها هذا التعهد ، ولكن وزير الحربية الكولونيل سيلي صرح بأنه لا يريد استخدام الجيش لاجبار بروتستانتيي الاولستر على الاذعان للحكم الذاتي. وعندئذ فرح البروتستانتيون في الاولستر. ولكن طلب الايضاح من الوزير في البرلمان فاضطر الكولونيل سيلي الى تقديم استقالته .

وأحدثت قضية كوراغ انفجاراً حقيقياً في البرلمان الانكليزي : فقد صرح الأحرار بأن المحافظين مسؤولون عن كل شيء ، لأنهم شجعوا هذا النوع من التمرد في الجيش ، وقال المحافظون لو لم يكن كذلك ، لسال الدم في الاولستر . ويحدثنا ونستون تشرتشل في مذكراته ان المناقشات في مجلس العموم ، في نيسان وفي أيار ١٩١٤ ، كلما اريد معالجة هذه القضية ، كانت تأخذ شكلاً عنيفاً حتى أمكن التساؤل : « هل النظم البرلمانية قادرة على المقاومة ؟ »

قضية باتشلر ووك - واتى ايرلنديو الجنوب ايضاً بالأسلحة من المانيا ، وفي ٢٦ تموز ١٩١٤ ، ذهب « متطوعون ايرلنديون » من دبلن لانتظار سفينة المانية تحمل اسلحة الى الشاطىء . وصلت السفينة دون صعوبة ، وافرغت على عجل ، قبل ان تتدخل الشرطة ، وعاد المتطوعون بموكب كبير الى دبلن مع اسلحتهم . ونبه الجيش الانكليزي الى ذلك فجاء وسد الطريق في وجههم وأمرهم بتسليم الأسلحة ، مضيفاً بأن لا يوقف أحد اذا سلمت الأسلحة ، وهذا يدل على ان الحكومة الانكليزية كانت خائفة من اثارة الحوادث . رفض الايرلنديون فاعطى النقيب الانكليزي الى رجاله الأمر بالقبض على الأسلحة . وقامت معركة ، مع تبادل الضربات باعجاز البنادق ، ومر الايرلنديون دون اطلاق أي عيار ناري . وعندما

دخلوا مدينة دبلن ظافرين ، قامت كتلة منهم في المؤخرة وقاومت الجنود الانكليز . فهتف بهم شعب دبلن . وبينا كان الموكب يسير في الشوارع في ركن باتشاروك ، اطلق البوليس الانكليزي النار على الجمهور وقتل كثيراً من النساء والاطفال .

وهذا الحادث يعطينا فكرة عن خطورة الأحداث التي كانت تحدث في تلك الآونة في ايرلنده . ولنفكر ان هذه الاسلحة كانت تأتي من المانيا ، ولكن لنفكر ايضاً ، بانه وجد في كلا المعسكرين الايرلنديين ، بعض رجال ، بعض ادمغة مجنونة مسعورة لم تتردد في القول بأنها مستعدة للبحث عن سند لها في المانيا . وصرح أحد زعماء الاولستر ، وهو السير جيمس كريغ بقوله : « توجد حالة رأي أخذت تنتشر تدريجياً ، وكل ماأستطيع أن أؤكده ، حسب تجربتي الخاصة ، هو اننا نفضل المانيا والامبراطورية الالمانية على نظام جون ردموند ! » . وهذا يعني الارتماء في احضان المانيا عوضاً عن قبول الحكم الذاتي . وفي المعسكر الآخر ، كتب كازمانت في مقالات نشرها في حينه ، وفيها يقول : سيضرب استقلال ايرلنده تفوق انكلترا البحري ضربة خطيرة ، بسبب وضع ايرلنده بين بريطانيا العظمى والمحيط الاطلسي . وان من اللازم استقلال ايرلنده للاضرار بالتفوق البحري الانكليزي ، وان هنالك بلداً ، له مصلحة في هذه النتيجة اكثر من غيره ، وهو المانيا . وما على الايرلنديين الا ان يؤملوا بمساندة المانيا » . وصرح كازمانت بان على الايرلنديين في حالة حرب عامة ، ان يرجوا ظفر المانيا لأن هذه هي الواسطة في تأمين استقلال ايرلنده .

وكان القيصر غليوم الثاني يراقب الحالة . وليس لدينا معلومات أكيدة جداً ، ولكننا نعلم بأنه ارسل ، في ١٩١٤ ، الى ايرلنده دبلوماسياً معروفاً ، وهو كولمان ، وجاء هذا ورأى الحالة بعينيه ، واستعرض قطعة متطوعين .

ومن المؤكد اثناء ازمة تموز ١٩١٤ ، ان قضية ايرلنده لعبت دوراً في قرارات المانيا ، ورأت ان انكلترا مشلولة بالقضية الايرلندية .

لقد كانت القضية الايرلندية في ١٩١٤ على درجة كبيرة من الخطورة . وصرح لويد جورج ، في ٢٣ أيار ١٩١٤ : « نجدنا أمام اخطر قضية وصلت في هذا البلد منذ زمن آل ستوارت . ان النظام البرلماني يدخل في هذه القضية » . وصرح تشرتشل في مجلس العموم في ٢٨ نيسان : «انظروا النتائج في الخارج : ففي جميع البلاد الصديقة يوجد قلق لأنه يخشى الآن من ان لاتتمكن انكلترا من ان تعمل » . وفي رسالة كتبها سفير الولايات المتحدة في لندن ، باج ، الى اخيه قال : ان الاحزاب السياسية تصرخ عالياً بأن كثيراً من رجال الحزب الثوري المحافظ لايريدون دعوة الأحرار إلى العشاء ، انهم على وشك حرب أهلية . وطلبت ذات يوم إلى الوزير الأول كيف يعمل لتجنب هذه الحرب الأهلية ، فلم يعطني جواباً واضحاً . وفي هذه العطلة البرلمانية أجد الحكومة تقضي وقتها ، بالرغم من انه لا يوجد انتخابات مرتقبة، بوضع الخطب في قضية ايرلنده ، وكلموني عنها : « ماذا تفعل لو كنت مكاننا ؟» فأجبتهم : ارسلوها كلها إلى الولايات المتحدة » .

وفي ٣ آب ، في الوقت الذي صوت فيه على دخول بريطانيا العظمى الحرب الاوربية ، صرح جون رد موند ، زعيم الكتلة البريطانية الايرلندية ، في مجلس العموم ، بأن الحكومة الانكليزية يمكن أن تكون هادئة ، ما دامت توجد حرب خارجية ، وان الايرلنديين مستعدون للمصالحة . وبامكان الحكومة الانكليزية أن تسحب جيوشها من ايرلنده لترسلها إلى القتال على القارة ، وان متطوعي جنوبي ايرلنده مستعدون للعمل مع متطوعي الاولستر للدفاع عن شواطىء ايرلنده ضد نزول الماني محتمل الوقوع . وكانت

هذه رغبة جون ردموند ، ولكن الايرلنديين المتطرفين لم يتبعوه . لقد أراد رجال « الاخاء الجمهوري » الانفصاليون ، أن يفيـدوا من حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ لتحقيق ارادة التمرد على انكلترا ، ولو أخفقوا ، للدلالة ، على الأقل ، على حركة لهذه الارادة . ولهذا انفجرت في عيد الفصح في ١٩١٦ في دبلن حركة تمرد اشترك فيها قسم صغير من الشعب الايرلندي . ولم يكن عدد المتطوعين الايرلنديين ، الذين اشتركوا بها ، اعلى من ١٨٠٠٠ رجل . وظلت معارك الشوارع في دبلن خمسة أيام ، وتوجب بالمدفعية أخذ الأبنية واحداً واحداً بعد أن استولى عليها الثوار . وكان الموحي بهذا التمرد **كازمانت** الذي كان في الولايات المتحدة في بداية الحرب ، ومر بالمانيا وتمت محادثات بينه وبـين الرجال السياسيين الألمان ، ثم عاد إلى ايرلنده في غواصة المانية ليحاول توجيه الحركة من جديد : ولكنه أوقف وأعدم رمياً بالرصاص .

ولكن القضية الايرلندية لم تحل إلا بعد حرب ١٩١٤ — ١٨١٨ وبعد مصاعب جديدة .

الفصل الرابع عشر

قضية شلزفيغ الشمالية

ترتبط قضية شلزفيغ الشمالية بمجموع قضية الدوقيات الدانيماركية ، أي الشلزفيغ وهولشتاين وامارة لاونبورغ الصغيرة .

ترجع أصول هذه القضية ، كما رأينا ، إلى ما قبل ١٨٤٨ . فقد كانت الشلزفيغ وهولشتاين متحدتين بالدانيمارك بموجب معاهدات تصعد إلى ١٧١٩ وإلى ١٧٢١ ، واللاونبورغ بموجب معاهدة ١٨١٤ . وتحقق الاتحاد بشكل اتحاد شخصي ، أي إن ملك الدانيمارك كان في الوقت نفسه سيد الدوقيات .

وفي احصاءات ١٨٦٠ كان سكان الدوقيات ٩٩٢٠٠٠ نسمة ، مع ان سكان باقي الدانيمارك ، أي الدانيمارك الأصلية،٠٠٠ ٦٠٠و١ نسمه ، وبالتالي تشكل الدوقيات خمسي الدولة الدانيماركية .

وبين هذه الـ ٩٩٢٠٠٠ نسمة وجد ٥٥٢٠٠٠ في هولشتاين و ٥٠٠٠٠ في لاونبورغ ، و ٣٩٢٠٠٠ في الشلزفيغ . وكان سكان الهولشتاين واللاونبورغ ينطقون الألمانية . أما الشلزفيغ فتنقسم أرضها إلى قسمين : القسم الشمالي ولغته الدانيماركية ، والقسم الجنوبي ولغة سكانه الألمانية . والحد اللغوي بين المنطقتين يقع تقريباً على ارتفاع مدينة فلنسبورغ . ومع هذا فان الخط الفاصل بين منطقة اللغة الألمانية ومنطقة اللغة الدانيماركية في الشلزفيغ

لم يكن واضحاً تماماً ، نظراً لوجود منطقة مختلطة يتكلم السكان فيها تارة الألمانية وتارة الدانياركية وتارة اللغتين .

وبالرغم من أن الشلزفيغ منقسمة، من وجهة النظر اللغوية، إلى قسمين متساويين تقريباً ، فلم يكن هذان القسمان مأهولين بصورة متساوية : فالقسم الجنوبي ، قسم اللغة الألمانيـة ، كان مأهولاً بالسكان أكـثر من القسم الشمالي . ومن الممكن ان يقدر ، حوالي ١٨٥٠ ، انه لا يوجد أكثر من ١٤٠٠٠٠ ، وربما ١٥٠٠٠٠ نسمة لغتهم دانياركية في الدوقيات . وكل هؤلاء السكان يتجمعون في الشلزفيغ الشمالية .

أما من حيث الوضع الدولي فيجب ان نشير الى انه كان للدوقيات أوضاع مختلفة ، لأن الهولشتاين تؤلف ، منذ ١٨١٥ ، جزءاً من الكونفدراسيون الجرماني ، بينما الشلزفيغ خارجة عنه .

ان السبب العميق لهذه القضية ، قضية الدوقيات ، كانت قضية قوميات : فقد كان الشعب الألمـاني في الدوقيات يشكو من خضوعه للسيطرة الدانياركية ، ويريد الانفصال عن الدانيارك . واختلف الألمان على الشكل الذي يتحقق فيه هذا الانفصال : كان أكثرهم - وهذه النظريه يفضلها ، بخاصة ، استاتذة جامعة كيل بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ - يدعمون نظرية عدم تقسيم الدوقيات ، أي انهم كانوا يصرحون بأن الشلزفيغ والهولشتاين واللاونبورغ تشكل كلاً واحداً ، ويجب أن يرتبط هـذا الكل بأجمعه بالكونفدراسيون الجرماني ، بمـا في ذلك ، الشلزفيغ الشمالية المأهولة بالدانيارك . وعلى العكس ، كان بعض المؤلفين الألمان ، مثل لورنسن ، يصرحون بلزوم تقسيم الدوقيات حسب مبدأ القوميات ، أي حسب خط التبعية اللغوية ، فالمناطق التي يسكنها الألمان تلتحق بالكونفدارسيون الجرماني ، والشلزفيغ الشمالية المأهولة بالدانيارك تبقى للدانيارك .

ولكن هذه القضية القومية تعقدت بقضية وراثية . وعندما يتكلم عن قضية الدوقيات ، يلح على هذه القضية الوراثية . وهذا خطأ ، لأنها لم تكن إلا ثانوية ، ومناسبة . وفي الحقيقة لم يكن القانون الوراثي واحـــداً في الدانيمارك وفي الدوقيات : فقد وجد أن ملك الدانيمارك ، الذي كان حتى ١٨٤٨ ، كريستيان الثامن ، لم يكن له إلا وارث واحد مباشر ، وهو ابنه فريديريك ، الذي تزوج مرتين ولم ينجب ولداً . فعنـد موت فريديريك ، وقد تصور قبل حينه بزمن طويل ، لمن يعـدد الأرث ؟ فحسب القانون الدانيماركي ، يجب أن يعود الارث إلى كريستيان غلوكسبورغ ، ابن عم ملك الدانيمارك . ولكن ، حسب عرف الدوقيات ، الذي يقبل الارث في الخط المذكر فقط ، يجب أن يعود الارث إلى فريديريك اوغستانبورغ ، وهو ابن عم آخر للملك الدانيمارك ، ولكنه لم يكن على وفاق معه . ولنشر إلى أن اوغستانبورغ ما كان ليؤكد مزاعمه إلا على الدوقيات فحسب ، ولم يطالب بوراثة التاج الدانيماركي . وإذا طالب اوغستانبورغ بالاعتراف بحقوقه فالنتيجة هي انفصال الدوقيات عن الدانيمارك .

ولقد اسالت هذه القضية الوراثية كثيراً من الحبر قبل ١٨٤٨ . وفي ٢٨ كانون الثاني ١٨٤٨ قرر الملك فريديريك السابع، الذي خلف كريستيان الثامن ، أن يضم الدوقيـــات دستورياً إلى الدانيمارك : فحتى ذلك الحين كان لسكان الدوقيات مجالس اقليمية ولا يرسلون نواباً إلى الدياط الدانيماركي . وابتداء من كانون الثاني ١٨٤٨ كان على الدوقيات أن ترسل نواباً إلى الدياط الدانيماركي . وهكـــذا ارتبطت الدوقيات بصـورة وثيقة بالدانيمارك .

وكان رد الماني الشلزفيغ ـ هولشتاين تشكيل حكومة مؤقتة في كيل ، في ٢٣ آذار ١٨٤٨ ، وعندئذ ، احتل الجيش الدانيماركي عسكرياً الشلزفيغ

ليمنع الألمان من دخولها . فاستنجدت الحكومة المؤقتة بالكونفدراسيون الجرماني . ونجم عن ذلك حرب بين الكونفدراسيون والدانيمارك . وقد قامت ، في الواقع ، الجيوش البروسية بهذه الحرب . وهذا يهم الوحدة الألمانية ولن نطيل البقاء عنده ، ويكفي أن نعلم ، بعد وقوع حربين منفصلتين بهدنة بين الكونفدراسيون والدانيمارك ، أن بروسيا أوقفت الحرب لأنها خافت أن تفسد علاقاتها مع روسيا في هذا الموضوع . وهكذا تركت الدوقيات تدبر مصيرها بيدها .

الا أن مؤتمراً دولياً عقد ، في أيار ١٨٥٢ ، في لندن ، واهتم بالقضية . وحضر هذا المؤتمر بريطانيا العظمى ، روسيا ، فرنسا ، النمسا ، بروسيا ، السويد . وسوى المؤتمر سلفاً وراثة ملك الدانيمارك فريديريك السابع ، وقرر بأن يذهب هذا الارث بكامله ، بما فيه الدوقيات ، إلى كريستيان غلوكسبورغ ، وبالمقابل ، وعد ملك الدانيمارك بأن يعامل ألمان الدوقيات ودانيماركيي الدوقيات معاملة متساوية ، والا يقيم اختلافاً بين الدانيماركيين والألمان . ولنشر إلى أن الكونفدراسيون الجرماني لم يوقع صك لندن لعام ١٨٥٢ ، بل وقعته النمسا وبروسيا فقط . أما الدوق اوغستانبورغ ، الذي الغيت حقوقه في هذا القرار ، فلم يشاور في الأمر ، ولكنه تخلى عن مطلوبه ، في كانون الأول ١٨٥٣ ، مقابل تعويضات نقدية .

هذه هي أصول القضية . اما ما نريد دراسته ، قبل كل شيء ، فهو تطور قضية الدوقيات بين ١٨٥٠ و ١٨٦٦ . والحادث الكبير الذي يميز هذه القضية هو حرب الدوقيات الشهيرة عام ١٨٦٤ . ولذا سندرس أصول حرب الدوقيات أي أسبابها البعيدة ، ومن ثم تطور الحرب ، لا من الوجهة العسكرية ، بل من وجهة النظر الدبلوماسية ، وأخيراً مصير الدوقيات بعد هذه الحرب .

١ — أصول حرب الدوقيات

لقد رأينا الحل الذي تبني فيما يتعلق بالدوقيات في المؤتمر الدولي الذي عقد في لندن ١٨٥٢ . وتجدر الاشارة إلى أن الحكومة الدانيماركية ، بالرغم من قرارات مؤتمر لندن ، لم تقف موقفاً فطناً حذراً أو سليماً . كان لدى الحكومة الدانيماركية انطباع بأن هذه القضية ستنتهي بفقد شيء ، وكانت تعلم بأنها لن تتوصل إلى انقاذ كل الدوقيات ، ولذا أرادت أن تنقذ ما يمكن انقاذه : فاذا فقدت الهولشتاين ، فيمكن أن تتسامح لأنه بلد ماهول بالألمان فقط . ولكنها حاولت أن تحتفظ بالشلزفيغ . وجهدت لتغيير الوضع الراهن لصالحها ، وقامت ابتداءً من ١٨٥٣ — ١٨٥٤ بجهد منظم في « الدمركة » بتأثير المدوسة وتأثير الاكليروس . وحاولت أن توسع ، شيئاً فشيئاً ، نحو الجنوب ، المنطقة التي يتكلم بها باللغة الدانيماركية . وعدا ذلك طلبت التصويت في ١٨٥٤ على دستور ينص على اتحاد تام بين الشلزفيغ (الشلزفيغ فقط لا الهولشتاين) والدانيمارك : اتحاد اداري ، واتحاد برلماني ، وبالتالي أقامت تمييزاً ، « تعاملاً تفاضلياً » بين الشلزفيغ والهولشتاين .

وارتفعت مباشرة تظلمات السكان الألمان في الدوقيتين : وذكروا الوعود التي قطعها ملك الدانيمارك على نفسه عام ١٨٥٢ . فقد وعد بأن يعامل الدانيماركيين والألمان في الدوقيات معاملة متساوية ، ولكنه لم يفعل ، وحاول ، بوسائل دعاية مختلفة ، ارجاع منطقة اللغة الألمانية إلى الوراء ، وخص نفسه بتعامل مختلف في الشلزفيغ ، من جهة ، والهولشتاين من جهة أخرى . ومن المؤكد أن الدانيمارك لم تتمسك بتعهداتها .

ومن الطبيعي أن يهتم الدياط الجرماني بالقضية : فقد أرسل مذكرات إلى الحكومة الدانيماركية يذكرها بتعهداتها التي قطعتها على نفسها، وابتداءً من ١٨٦٠ ، اشتركت بروسيا والنمسا في هذه الاحتجاجات . ورفضت الحكومة الدانيماركية أن تتنازل ، وصرحت بأن موقفها قانوني . واعلمتها الحكومة الانكليزية ، في مذكرة ٢٤ ايلول ١٨٦٠ ، بأنها أخطأت خطأً كبيراً بالتمسك بهذا السلوك . وبالرغم من نصائح انكلترا ، تمسك ملك الدانيمارك بقراراته السابقة ، بل جددها ، بدستور جديد ، في ١٣ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وأعاد هذا الدستور نشر المبدأ الذي تؤلف الشلزفيغ بموجبه جزءاً من الدولة الدانيماركية . ومع أن الهولشتاين تؤلف جزءاً من الدولة الدانيماركية فهي لا ترسل ممثلين الى البرلمان الدانيماركي .

وهكذا كانت الحالة متوترة في آخر ١٨٦٣ . وهددت بروسيا ، باسم الكونفدراسيون الجرماني وبناء على طلب سكان الهولشتاين ، الدانيمارك باتخاذ تدابير صارمة ضدها .

وظل هذا التهديد معلقاً ، منذ عدة أشهر ، لولا أن حادثاً وقع فأشعل النار بالبارود : وهو وفاة ملك الدانيمارك ، فريديريك السابع ، في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ . وعندئذ وضعت قضية الوراثة : وبموجب القرارات المتخذة عام ١٨٥٢ ، أعلن كريستيان غلوكسبورغ ملكاً على الدانيمارك . وهذه السيادة تنطبق على الدوقيات أيضاً . وكان هذا مطابقاً تماماً لما قرره المؤتمر الدولي في لندن من حيث الوراثة لصالح غلوكسبورغ وسلامة الملكية الدانيماركية . ولكن فريديريك اوغستانبورغ ألقى نداءً أعلن بموجبه أنه « دوق الهولشتاين وشلزفيغ » . ومع أن اوغستانبورغ قد تخلى ، بملء خاطره ، في ١٨٥٣ ، عن حقوقه مقابل تعويض ، فقد

انكر كلامه ، والتمس عذراً ، وقال انه قبل التنازل عن حقوقه عندما طلب مؤتمر لندن اليه ذلك ، ولكن الظروف تغيرت ، لأن ملك الدانيمارك لم يف بتعهداته ، ولذا اعتبر الدوق اوغستانبورغ نفسه في حل من تعهداته وطالب بوراثة الدوقيات .

أثارت هذه القضية في المانيا اضطراباً كبيراً : فقد درست المنظمة القومية الألمانية الكبرى « الجمعية القومية » القضية في ١٥ تشرين الثاني ١٨٦٣ ونادت بالمبادىء والشعوب الألمانية ، في ٢٤ تشرين الثاني ، بغية « تحرير » الدوقيات وتسليمها إلى اوغستانبورغ . ولكن الذي يحسب حسابه ، بهذه المناسبة ، هو موقف **الدول** الألمانية التي تتصرف بقوة السلاح ، أي النمسا وبروسيا . ورأت الحكومة البروسية في ذلك فرصة ممتازة لتضع نفسها بطلاً للمصالح القومية ، وبطلاً لحقوق القوميات . ووراء هذه الحجة السهلة ، وجد دافع آخر للعمل أقوى بكثير : وهو أن بروسيا كانت ترغب في الاستيلاء على منطقة كيل ، لأنها المنطقة التي يمكن منها اقامة قناة بين البحر البالطيكي وبحر الشمال . لكن هذه القناة ، قناة كيل ، التي لم تدشن إلا في العام ١٨٩٥ ، كانت ، في الواقع ، في حيز المشروع ، في ذلك الحين .

ولم تعلن الحكومة البروسية أنها في صالح اوغستانبورغ ، بل صرحت بأنها تريد أن تلزم الدانيمارك باحترام « حق الماني الدوقيات » ، وأعلنت عن نفسها أنها بطل مبدأ القوميات ، وأن الدانيمارك ، في سياسة « الدمركة » لم تحترم حق الألمان في الدوقيات ، ولذا تريد أن تحمي هذا الحق .

أما الحكومة النمساوية ، فكانت مترددة كثيراً ، وهذا مفهوم ، لأنه لا يمكن أن تقبل بأن تضع نفسها بطل القوميات ، ولا تستطيع أن

تطبق هذا المبدأ في أرضها الخاصة وفي دولتها الخاصة . ولذا لم يكن لها أي مصلحة مبدأ للعمل ، وان من مصلحتها عدم الحركة ، لأنها لو قامت بحركة ، لأمكن تذكيرها، بالبندقية وسلافيي الجنوب ، والتشيكيين وغيرهم . ومع ذلك لم تشأ الحكومة النمساوية أن تبقى منعزلة جانباً وبعيدة عن قضية تهم الألمان جميعاً . وكانت ترغب كثيراً في حفظ نفوذها في المانيا ولهذا السبب شاركت في السياسة البروسية .

وفي ١٠ كانون الثاني ١٨٦٤ وقع اتفاق نمساوي — بروسي . وبموجب هذه المعاهدة اتفقت النمسا وبروسيا أن تتوجها معاً إلى ملك الدانيمارك للمطالبة بالغاء الدستور الدانيماركي لعام ١٨٥٤ ، هذا الدستور الذي ربط بصورة وثيقة الشلزفيغ بالدانيمارك . واذا لم تقبل الدانيمارك بالغاء هذا الدستور فان النمسا وبروسيا تتفقان على العمل بالسلاح وتسويان ، باتفاق تام ، مصير الدوقيات في المستقبل .

وفي هذا الحين حدثت القطيعة : ففي ١٥ كانون الثاني ١٨٦٤ ، وجهت النمسا وبروسيا ، بموجب معاهدة التحالف ، انذاراً الى الدانيمارك تطالبان فيه بسحب دستور ١٨٥٤ مباشرة. فلم تجب الدانيمارك ، وفي الاول من شهر شباط ١٨٦٤ ، ادخلت بروسيا والنمسا جيوشها في الهولشتاين وفي الشلزفيغ معاً ، حتى ان الدياط الجرماني ارسل ، من جانبه ، جيوشاً لنفس الغاية .

٢ — حرب ١٨٦٤

بالرغم من الشجاعة التي أبدتها الجيوش الدانيماركية لا حاجة لأن يلح على وجهة النظر العسكرية . لأن نسبة التفاوت بين القوى المتصارعة عظيمة جداً : كانت نفوس الدانيمارك ١٦٠٠٠٠٠ نسمة ، ويمكن أن

يضاف اليها دانيماركيو شلزفيغ الشمالية ، فيصبح المجموع ٠٠٠ ٧٥٠ ١ نسمة ، أمام جيوش بروسيا والنمسا مجتمعتين . ولم تمض عشرة أيام على بداية الحرب حتى استولى النمساويون والبروسيون ، في القسم الشمالي من الشلزفيغ ، على أهم الحصون الدانيماركية في دوبل ، ومن ثم بلغت الجيوش النمساوية - البروسية الأرض الدانيماركية الأصلية أي الطرف الشمالي من شبه جزيرة جوتلاند .

وفي هذه الشروط ، اتجهت الدانيمارك ، منذ ١١ شباط نحو الدول الموقعة على اعلان لندن ١٨٥٢ ، وطالبت بالتدخل والنجدة .

كان مصير الحرب منوطاً بموقف هذه الدول : انكلترا ، فرنسا ، روسيا ، وخارجاً عن بروسيا والنمسا اللتين بدأتا الحرب ضد الدانيمارك .

موقف انكلترا — . لقد التمست انكلترا اولا اسباباً لئلا تعمل شيئاً : لقد استدعت حكومة لندن قانونيي التاج فصرحوا بأن انكلترا غير ملزمة بالتدخل ، لأن ملك الدانيمارك لم يحترم التعهدات التي قطعها في ١٨٥٢ . ولا شك في أن انكلترا كانت أيضاً موقعة على معاهدة ١٧١٩ التي تسلم بموجبها ملك الدانيمارك الدوقيات، ومن الممكن أن يتساءل ما إذا كانت معاهدة ١٧١٩ سارية المفعول ؟ ولكن قانونيي التاج صرحوا بأن معاهدة ١٧١٩ غير مقبولة ، لأنه كان يجب تجديدها في ١٨١٥ ، أثناء التنظيم العام للقضايا الأوربية ؛ وما دامت لم تجدد ، فتعتبر ساقطة . وهكذا استطاعت انكلترا من الوجهة الحقوقية الا تهتم بقضية الدوقيات .

ولكن هذا الرأي لم يكن رأي الفقهاء الذي يكون في هذه الحالة حاسماً . والحاسم هو أن الرأي الانكليزي كان يريد السلام ،

وبخاصة ، اوساط الأعمال التي لا تريد الحرب ، لأن الحرب تضيق حركة الأعمال وتجر إلى أعباء ضريبية عظيمة . يضاف إلى ذلك أن الملكة فيكتوريا ، في هذه القضية ، كانت « مناصرة الألمان » وقد كتبت بذلك إلى ابنتها زوجة الامير الوارث ولي عهد « كرونبرانز » بروسيا . والايضاح الوحيد الذي يمكن اعطاؤه لهذا الموقف ، هو أن فيكتوريا كانت وفية بشدة لذكرى زوجها الأمير - كونسود البير ، وكان أميراً المانياً . وربما تساءلت الملكة فيكتوريا كيف يمكن لزوجها أن يعمل لو كان حياً : وخلصت إلى أنه سيكون لصالح النظرية الألمانية ، ولهذا أعلنت بأنها نفسها لصالح هذه النظرية .

لقد كانت للانكليز أسباب للبقاء سلبيين . ولكن أسباباً أخرى كانت تدفعهم إلى العمل ، لأن الجيوش الالمانية إذا توصلت الى الحفاظ على الشلزفيغ وضم هذه الأرض إلى هولشتاين فان المنطقة التي يمكن أن تنشأ فيها قناة كيل تكون عندئذ منطقة المانية . وان انشاء قناة كيل لا يعجب الانكليز ، لأن بروسيا ، التي لا تملك حتى الآن بحرية حربية ، ستلقى تسهيلات جمة لانشاء هذه البحرية في اليوم الذي تحفر فيه قناة كيل . ويمكنها عندئذ أن تنشيء هذه البحرية في البحر البالطيكي أي في معصم من الاسطول الانكليزي ، ومن بعد ، تخرجه بواسطة قناة كيل إلى بحر الشمال . ومن جهة أخرى ، لا تريد انكلترا أن تنهار الدانيمارك تماماً ، لأن الدانيمارك تمسك بمفاتيح البالطيك أي ان المضايق التي توصل إلى البالطيك واقعة في المياه الاقليمية الدانيماركية ، وتستطيع الدانيمارك أن « تغلقها » بسهولة جداً .

وبعد أن وازنت الحكومة الانكليزية بين ما للقضية وما عليها ،

اتجهت نحو فرنسا وطلبت اليها ما اذا كانت مستعدة إلى المشاركة في ارسال اسطول انكليزي الى البحر البالطيكي وجيش فرنسي على «الراين» لجعل بروسيا والنمسا تفكران في الأمر .

موقف فرنسا — لم تظهر الحكومة الفرنسية حماسة . ففي السنة السابقة ، ١٨٦٣ ، قامت الثورة في بولونيا ضد الروسيا . وفي أثناء هذا التمرد استنجد البولونيون بفرنسا . وكان نابوليون الثالث ، على الأقل ، مستعداً لمساعدتهم . ولكنه رأى كثيراً من سوء ارادة انكلترا التي تظاهرت بأنها تريد أن تشارك في المبادهة الفرنسية ، ولكنها تركت أخيراً فرنسا وحدها حتى انتهت إلى لا مخرج . وفكرت الحكومة الفرنسية ، في عام ١٨٦٤ ، ان انكلترا ستعمل نفس العمل في قضية الدوقيات . وأجابت بأنه إذا وقعت حرب مع النمسا وبروسيا بمناسبة قضية الدوقيات فان دوريهما لا يكونان متساويين حقاً : لأن انكلترا تقترح أن تقوم وحدها بالجهد البحري : وذلك بأن ترسل اسطولاً إلى البالطيك حيث لا يخاطر هذا الاسطول بشيء ، لأنه لا يوجد لبروسيا فيه اسطول ، بينما ، على العكس ، ان ارسال قطعة جيش فرنسي على الراين يمكن أن يثير حرب فرنسية — بروسية مع جميع النتائج المترتبة عليه . ولذا صرحت الحكومة الفرنسية بأنه يستحيل عليها أن تلتزم بشيء في هذه الشروط .

وكان لنابوليون الثالث ، في قضية الدوقيات ، نظرات شخصية . فقد كان يرى في هذه القضية قضية قوميات ؛ وبالتالي إن كل منطقة الدوقيات المأهولة بالألمان يجب أن تكون ألمانية وتلتحق بالكونفدراسيون الجرماني . وعلى العكس ، ان القسم الشمالي من الشلزفيغ ، باعتباره مأهولاً بالدانياركيين ، يجب أن يبقى للدانيارك . وصرح الامبراطور ، في ١٣

نيسان ١٨٦٤ : « نحن الفرنسيين لا نستطيع أن نساند قضية القوميات في البندقية ونكافحها في الدوقيات » .

وأخيراً ، كانت السياسة الفرنسية ترجو تقسيم الدوقيات على أساس مبدأ القوميات ، وذلك بأن تعود أربعة أخماس الدوقيات ، من حيث رقم السكان ، إلى الكونفدراسيون الجرماني،والخمس الباقي يظل للدانيمارك .

موقف روسيا - . كانت الحكومة الروسية في ذلك الحين منهمكة بمشاغل كثيرة : ففي السنة السابقة كانت مهتمة بقمع الثورة البولونية الخطيرة ، وتساءلت ما إذا كانت هذه القضية البولونية قد هدأت حقاً ؛ وفكرت ، من جهة أخرى ، بأن بروسيا إذا استولت على الشلزفيغ - هولشتاين واحتفظت بهذه الأراضي ، انشأت على وجه التأكيد قناة كيل، وفي ذلك ما يساعد البحرية البروسية على النمو . وهذه البحرية البروسية تخفض من تفوق انكلترا البحري . وهذه النتيجة لا تسيء إلى روسيا . وهكذا اقتربت وجهة نظر الروس ، في هذا الاعتبار ، من وجهة النظر البروسية . ومن جهة أخرى ، لم تشأ الحكومة الروسية أن تذهب وتساعد على انهيار الدانيمارك انهياراً كاملاً ، لأنه لا يعلم أين تقف الجيوش النمساوية - البروسية . وبعد فتح الشلزفيغ يمكن أن تستولي على جوتلاند بكاملها وتنزل في الجزر الدانيماركية ، وعندئذ ، تنهار الدانيمارك. وفي هذه الحال من الممكن أن تعطى بقايا الدانيمارك إلى السويد . وهذا التضخم السويدي لا يعجب الروسيا ، لأن السويد والروسيا كانتا في صعوبة بمناسبة قضية فنلانده وجزر آلاند . وفي السياسة الدولية يجب الاهتمام بكل شيء ، لأنه لا يمكن معالجة القضايا بشكل يستقل فيها البعض عن الآخر.

وما دامت أي دولة من الدول الكبرى لا تريد القيام بجهد عسكري، فما من سبيل إلا الحل الدبلوماسي . وقد اقترحت بريطانيا عقد مؤتمر

دولي ، وقبلت روسيا وفرنسا ، فاضطرت النمسا وبروسيا أن تقبلا به . وانعقد هذا المؤتمر في نيسان ١٨٦٤ : بدأ بتقرير هدنة . وفي أثناء هذه الهدنة ، جرى التفاوض . وصرحت بروسيا بأن الحل الوحيد الممكن هو استقلال الدوقيات استقلالاً تاماً عن الدانيمارك ، وقالت ان هذا الحل هو الضمان الوحيد للسلام . ولذا يجب تشكيل الدوقيتين : هولشتاين والشلزفيغ في دولة مستقلة ، تحت صولجان فريديريك اوغستانبورغ . واقترحت بريطانيا العظمى وفرنسا ، على العكس ، تقسيم الدوقيات ، وهذه هي خطة نابوليون الثالث . وهكذا ينفصل المان الدوقيتين عن الدانيمارك (كل الهولشتاين ، واللاونبورغ والقسم الجنوبي من الشلزفيغ). ويبقى القسم الشمالي من الشلزفيغ دانيماركياً لأنه مأهول بالدانيماركيين ، وتضمن الدول استقلال الدانيمارك .

وهنا طرحت قضية صعبة وهي : كيف يحدد خط التقسيم ؟ اوحت الحكومة الفرنسية باستفتاء : وحسب نتائج هذا الاستفتاء تعين المناطق التي يريد سكانها أن يبقوا دانيماركيين ، والمناطق التي يريد سكانها أن يصبحوا المانا . رفضت الدانيمارك الاستفتاء وصرحت بأنها تريد أن تسوي القضية بمفاوضات مباشرة مع الكونفدراسيون الجرماني : وجرت هذه المفاوضات ، ولم تؤد إلى شيء وانتهى تاريخ الهدنة دون الفصل في شيء ، واستؤنفت الحرب .

لماذا ارتكبت الدانيمارك هذا الخطأ ولم تقبل بالحل الذي اقترحته الحكومة الفرنسية ؟ ربما لأنها لا تريد التخلي عن مدينة فلنسبورغ الواقعة في المنطقة المختلطة من الوجهة اللغوية . وفي هذه المنطقة لا يمكن التنبؤ بنتائج استفتاء . والنتيجه الوحيدة لعنادها استئناف الحرب في ٢٥ حزيران .

واستاءت بريطانيا العظمى وقررت بألا تزج نفسها في القضية . وأيد مجلس العموم هذا القرار بأكثرية ١٨ صوتاً .

وهكذا تركت الدانيمارك وشأنها تماماً . ولم تكن النتيجة طويلة : فبعد ثلاثة أسابيع على استئناف الحرب ، اجتاحت الجيوش الألمانية الجوتلاند ، وعبرت المضيق ، ودخلت الجزر . وعندئذ طلبت الدانيمارك الاستسلام . وأيد هذا الاستسلام بمعاهدة فينا في ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ . وبموجب هذه المعاهدة تتخلى الدانيمارك عن جميع الحقوق التي كانت لها على الدوقيات بكاملها ، لا الهولشتاين واللاونبورغ فحسب ، بل كل الشلزفيغ أيضاً . وعدا ذلك ، تعترف الدانيمارك بأن تتخذ النمسا وبروسيا الاجراءات التي تريدانها لتسوية مصير الدوقيات في المستقبل : أي انه يحرم سلفاً كل احتجاج . وحصلت الحكومة الدانيماركية على أن يكون لدانيماركيي الشلزفيغ الشمالية حق في الاختيار لصالح الدانيمارك ، وفي هذه الحالة ، يجب أن يغادروا الشلزفيغ وينتقلوا إلى الأراضي الدانيماركية ويأخذوا معهم اموالهم المنقولة . كما نصت المعاهدة على انه يحق لهم الحفاظ على ملكية ابنيتهم وعمائرهم .

٣ — مصير الدوقيات من ١٨٦٤ الى ١٨٦٦

هكذا كانت نتيجة حرب ١٨٦٤ . وبقيت قضية أخيرة تحتاج إلى تسوية : لقد نصت المعاهدة على أن تنظم النمسا وبروسيا مصير الدوقيات في المستقبل . وفي الحقيقة ، ان هذه القضية ، قضية « نمساوية - بروسية » وتهم ، قبل كل شيء ، قضية علاقات النمسا وبروسيا . وقد أصبحت هذه القضية ، في ذلك الحين ، عنصر تنافس بين النمسا وبروسيا . ونقتصر على ذكر مراحلها الأساسية .

لقد ظهر ، منذ البدء ، الاختلاف بين النمسا وبروسيا : وقبلت حكومة الدوقيات ، عند الضرورة ، أن يصبح فريديريك اوغستانبورغ سيداً ، شريطة أن يخول بروسيا ما يرضيها ، وذلك بابرام اتفاق عسكري بين الدوقيات وبروسيا ، أي عقد حلف ، ومنح بروسيا محطة بحرية في كيل ، مع حق انشاء قناة ، وأخيراً دخول الدوقيات في الاتحاد الجمركي الذي تترأسه بروسيا وليست النمسا عضواً فيه . وكل هذه البنود مخصصة لتحقيق ارتباط وثيق بين الدوقيات وبروسيا ، وهذا يعني ، عملياً ، ان الدوقيات ستكون تابعة لبروسيا .

احتجت الحكومة النمساوية على هذا الحل : وصرحت بأنها لا تستطيع أن تقبله ، وان ما تريده هو أن تجعل من الدوقيات امارة مستقلة حقاً ، تحت ادارة اوغستانبورغ ، امارة تكون عضواً في الكونفدراسيون الجرماني ، مثل بافاريا وفرتامبرغ وليس لها أي رابطة الحاق أو تبعية ببروسيا .

كيف يمكن التوفيق بين هاتين النظريتين ؟ لقد جرت مفاوضة نمساوية – بروسية وافهمت الحكومة النمساوية خلالها أنها مستعدة إلى تضحية حقوق اوغستانبورغ إذا أعطتها بروسيا تعويضاً من جهة سيليزيا ، ومن جهة غلاتز ، أو بشكل آخر : إذا أعطت بروسيا إلى النمسا ضماناً لأرضها في منطقة البندقية . وجرى تساؤل أيضاً ما إذا أمكن أن يكون هذا التعويض السماح بدخول النمسا في التسولفراين . وأخيراً ، اخفقت كل هذه الترتيبات . عندئذ انقلبت السياسة النمساوية : قدم وزير الشؤون الخارجية روشبرغ استقالته واتخذ خلفه موقفاً أكثر صلابة مع بروسيا ، حتى توترت الحالة تماماً ، في ١٨٦٥ ، وجرى تساؤل حول ما إذا كان الوضع على ابواب حرب نمساوية – بروسية بمناسبة قضية الدوقيات .

ولكن القضية سويت أخيراً بتسوية موقتة باتفاق غاشتاين ، في ١٤ آب ١٨٦٥ .

وبموجب هذا الاتفاق أصبح مصير الدوقيات كما يلي : ضمت دوقية اللاونبورغ إلى بروسيا التي دفعت مقابلها ٠٠٠ ٠٠٠ ٥٠ فرنك الى النمسا - هونغاريا ؛ وسلمت الشلزفيغ إلى ادارة بروسيا « بصفة موقتة » . وسلمت هولشتاين إلى ادارة النمسا بصفة موقتة أيضاً إلا مدينة كيل التي ادخلت تحت ادارة بروسيا . وكان مصير الدوقيات التقسيم بين النمسا وبروسيا ، ولكنه تقسيم موقت . ولنشر إلى أن الدوق اوغستانبورغ في هذا الاتفاق وضع جانباً تماماً ولم يتكلم عنه .

ولم تنه هذه التسوية الموقتة الصعوبات : لم يذعن اوغستانبورغ ، وأثار الاضطراب في الدوقيات ، وقام بحملة لصالح الاستقلال . واتخذت الادارة النمساوية والادارة البروسية حيال هـذه الحملة موقفـين مختلفين : كانت الادارة النمساوية ، في الهولشتاين ، متسامحة للغاية . لأن استقلال الدوقيات لم يضايقها مطلقاً . أما الادارة البروسية ، على العكس ، فقد قمعت حملة اوغستانبورغ بشدة لأنها لا تريد استقلال الدوقيات . وكان ذلك مناسبة لخلاف جديد نمساوي - بروسي : فقـد طلبت الحكومة البروسية من الحكومة النمساوية أن تتفق معها للقضـاء على دعاية اوغستانبورغ ، فرفضت النمسا . وتساءل الناس ما إذا كانت الحرب ستنفجر مرة أخرى . وفي هذا الحين انعقد مجلس التاج ، في برلين ، في كانون الثاني ١٨٦٦ وقرر أن قضية الدوقيات تستحق الحرب .

وهكذا كانت قضية الدوقيات منـاسبة لاثارة الحرب النمساوية - البروسية ، في ١٨٦٦ ، رغم انها لم تكن قضية اساسية . ففي بداية حزيران

١٨٦٦ ، صرحت الحكومة النمساوية ، بأنها تدع إلى الدياط الجرماني ، الناطق باسم الكونفدراسيون ، حل قضية الدوقيات . فاحتجت بروسيا بقولها ان النمسا بهذا التصريح خرقت حرمة معاهدة التحالف في ١٨٦٤ وادخلت جيوشها في الهولشتاين . فأجابت النمسا بأن هذا العمل عدوان من جانب بروسيا وطلبت إلى دول الكونفدراسيون الجرماني النفير ضد بروسيا، وصوتت الدول الكبرى في الكونفدراسيون : دول المانيا الجنوبية، الهانوفر وامارات المانيا الوسطى ، إلى جانب النمسا .

لقد وقعت الحرب ، وبعــد معركة سادوفا ، اقترح نابوليون الثالث وساطته بين بروسيا والنمسا ، دون أن يجرأ في الذهاب حتى التدخل المسلح : ففي ١٤ تموز ١٨٦٦ قدم امبراطور الفرنسيين أسس السلام : وفي هذه المقترحات ظل نابوليون الثالث وفياً لفكرته في عام ١٨٦٤ : وهي حل قضية الدوقيات على **أساس مبدأ القوميات** . وصرح بأنه يقبل بانضمام الدوقيات إلى بروسيا ، إلا فيما يتعلق بالشلزفيغ الشمالية التي يجب أن يتنازل عنها إلى الدانيمارك إذا استشير شعب هذه المنطقة باستفتاء وطلب هذا الانضمام . وقد سلم بسمارك بهذا الحل ، لأنه لم يستطع في ذلك الحين أن يجابه نابوليون الثالث ، وأيدت مقدمات نيكولسبورغ ، في ٢٦ تموز ١٨٦٦ هذا الحل . وسجل هذا الحل نفسه في صلح براغ ، في ٢٣ آب ١٨٦٦ .

وفي ١٨٦٦ كان الوضع الحقوقي كما يلي : لقد سويت قضية الدوقيات بمعاهدة براغ ، وتم التفاهم على أن تتبع جميع المناطق المأهولة بالألمان : هولشتاين ، لاونبورغ وجنوب الشلزفيغ ، بروسيا . وعلى العكس ، على « شلزفيغ الشمالية » أن تقرر مصيرها الخاص باستفتاء . وهذا الاستفتاء لا يشك بنتيجته ، لأن الشعب كان بكامله دانياركياً تقريباً .

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزفيغ الشمالية

إن معاهدة براغ ، التي انهت الحرب النمساوية – البروسية في ١٨٦٦ ، نظمت ، في مادتها الخامسة ، قضية الدوقيات . وتقول هـذه المادة : « إن صاحب الجلالة امبراطور النمسا ينقل إلى صاحب الجلالة ملك بروسيا جميع الحقوق التي اعترف بها صلح فينّا بمعاهدة ٣٠ تشرين الأول ١٨٦٤ له على دوقيتي الشلزفيغ والهولشتاين » . ومعاهدة فينا هذه هي التي انهت حرب الدوقيات وفصلت هذه الدوقيات عن الدانيمارك وسلمتها إلى بروسيا والى النمسا معاً . أما معاهدة براغ فقد سلمت إلى بروسيا كامل الدوقيات ، لأن النمسا تخلت عن حقوقها . ولكن المادة الخامسة من معاهدة براغ تضيف : « مع هذا التحفظ : وهو أن ينضم سكان المناطق الشمالية في الشلزفيغ من جديد إلى الدانيمارك إذا عبروا عن رغبتهم في ذلك بتصويت معلن بحرية » . وبالتالي ، ان المادة الخامسة من معاهدة براغ تنص على استفتاء في الشلزفيغ الشمالية ليساعد السكان على القول فيما إذا كانوا يريدون أن يبقوا ألماناً أو إذا أرادوا ، بالعكس ، أن ينفصلوا عن كونفدراسيون المانيا الشمالية ليعودوا ثانيةً دانياركيين .

وقد دست هـذه المادة الخامسة وبخاصة تحفظها النهائي في معاهدة براغ بناءً على طلب نابوليون الثالث .

ولفهم معنى هذه المادة الخامسة على وجه الصحة يجب أن ننظر إلى الخارطة : في ١٨٦٧ كان في الشلزفيغ نحو ٥٣٠٠٠٠ نسمة . وتنقسم الشلزفيغ إلى قسمين منفصلين بمنطقة مرازغ تمتد من فلنسبورغ حتى هوجر وان ما يسمى « بالاجمال » الشلزفيغ الشمالية ، هو القسم الواقع في شمال هذا الخط . وكانت الشلزفيغ الشمالية في العام ١٨٦٧ تضم تقريباً ١٩٠٠٠٠ نسمة ، وسطحها ٤٠٠٠٠٠ هكتار أي ما يساوي تقريباً مساحة شبه جزيرة كوتانتان في فرنسا . أما الشلزفيغ الجنوبية فكانت نفوسها في الوقت نفسه ٣٤٠٠٠٠ نسمة . اذن كانت الشلزفيغ الجنوبية مأهولة بالسكان بشكل محسوس اكثر من الشلزفيغ الشمالية . وفي الشلزفيغ الشمالية كانت لغة الشعب في أكثريته العظمى الدانيماركية . ففي شمال خط فلنسبورغ — هوجر يكاد يوجد ٢٠٠٠٠ شخص يتكلمون الألمانية . وفي الشلزفيغ الجنوبية ، في جنوبي هذا الخط نفسه يكاد يوجد ٢٠٠٠٠ شخص يتكلمون الدانيماركية . وعلى وجه الاجمال يمكن أن يقال انه يوجد خط تقسيم للقوميات ، وان هذا الخط يمتد تقريباً من فلنسبورغ إلى هوجر ، ولكن بوجه الاجمال فقط ، لأنه ، إذا أريد النظر إلى القضية عن كثب ، لشوهد ، على وجه الدقة حول هذا الخط المتوسط : فلنسبورغ — هوجر ، أنه يوجد مناطق يختلط فيها الدانيماركيون والألمان ، وليس بالسهل اقامة خط تقسيم كما يمكن أن يعتقد .

ونظراً لهذه الحالة ، على أي شيء يطبق التعبير الموجود في معاهدة براغ : « المناطق الشمالية في الشلزفيغ » ؟ من الممكن أن يفكر بأنه ينطبق على كل الجزء الواقع في شمال الخط فلنسبورغ — هوجر ؛ نقول من الممكن أن يفكر بذلك ، ولكن المعاهدة لا تقول بذلك صراحة .

ومن جهة أخرى ، ان هـذه المادة الخامسة تنص على استفتاء ، ولكنها تهمل أن تقول في أي تاريخ يقع هذا الاستفتاء .

اذن القضية الموضوعة هي الآتية : ما هو مصير شلزفيغ الشمالية ، ومصير هذه « المناطق الشمالية في الشلزفيغ » ؟ بهـذا الاعتبار يوجد حادثان كبيران يجدر حفظهما : الحادث الأول ، هو أن الحكومة البروسية لم تنفـذ الوعد الذي سجل في المادة الخامسة من معاهدة براغ ، أي ان استفتاء الشلزفيـغ الشمالية لم يحدث ؛ والحادث الثاني ، هو أن الحكومة الألمانية سلكت سياسة جرمنة منظمة في الشلزفيـغ الشمالية .

١ — عدم تنفيذ المادة الخامسة من معاهدة براغ

في ١٢ كانون الثاني ١٨٦٧ ، ضمت الدوقيتان ، الهولشتاين والشلزفيـغ ، إلى بروسيا ، وكان ذلك نتيجة منطقية لمعاهدة براغ ١٨٦٦ ، ودخلت الدوقيتان ، في الوقت نفسه ، في الاتحاد الجمركي . وابتداءً من هـذا الحين كانت القضية الموضوعة معرفة ما إذا كانت المادة الخامسة من المعاهدة ستنفذ ، أي ما إذا كان سكان الشلزفيـغ الشمالية سيدعون إلى التصويت ليقولوا ما إذا كانوا يفضلون العودة إلى الدانيمارك أو ما إذا كانوا يريدون البقاء رعايا الدولة البروسية . ومنذ ٢٣ آب ١٨٦٦ ، أي منذ اليوم الذي وقعت فيه معاهدة براغ ، وضعت الحكومة الدانيماركية مشروعاً بغيـة تنفيذ المادة الخامسة ، وابلغت هذا المشروع فرنسا ، لأن الحكومة الفرنسية كانت الموحية بفكرة هذا الاستفتاء .

ينص المشروع الدانيماركي على ما يلي :

١ — ان الأرض التي يقع فيها الاستفتاء تمتد حتى خط يمر قليلاً في جنوب فلنسبورغ .

٢ ـ في هذه الأرض المعرفة على هذا النحو بأنها الشلزفيغ الشمالية ، تميز ثلاث مناطق منفصلة من الشمال إلى الجنوب ، ويدعى السكان إلى التصويت في كل منطقة من المناطق . وقد وضعت الدانيمارك هذا الحكم لأنها فكرت بأن الأكثرية ، في منطقة فلنسبورغ، قد لا تكون لصالحها ، وأرادت على الأقل الاحتفاظ بمنطقتي الشمال إذا فقدت الثالثة .

٣ ـ اقترحت الدانيمارك أن يكون التصويت بالتصويت العام ، وأن يكون الناخبون جميع الرجال المولودين في الشلزفيغ أو كانوا يقيمون فيها منذ عشرة أعوام . وهذا الحكم يساعد الدانيماركيين ، الذين لم يريدوا البقاء في الشلزفيغ ، اثر حرب ١٨٦٤ ، لأنها أصبحت تحت الادارة البروسية ، على العودة إلى الشلزفيغ والتصويت . ويجب أن يكون هذا التصويت تحت رقابة ثلاثة مفوضين : دانيماركي ، والماني ، وفرنسي .

هذا هو النظام الذي اقترحته الدانيمارك ، وعرضه وفد من دانيماركيي الشلزفيغ ، في ٣٠ آب ١٨٦٦ ، على ملك بروسيا غليوم الأول ولكن ملك بروسيا رفض استقبال الوفد . وبعد ذلك بقليل ، في ٢٠ كانون الأول ١٨٦٦ ، قال بسمارك في خطاب له في مجلس النواب البروسي : « لقد كان رأيي دوماً أن الشعب ، الذي يبدي بثبات ارادة مصممة على ألا يكون بروسياً أو المانياً ، وان الشعب ، الذي يبدي ارادة مصممة على اتباع دولة مجاورة له مباشرة ومن نفس القومية ، لا يأتي بأي قوة إلى الدولة التي يريد الانفصال عنها » . وهكذا أفهم بسمارك ، بعد كل هذا ، بأن دانيماركيي الشلزفيغ ، إذا كانوا لا يريدون أن يبقوا بروسيين ، فهو لا يحرص على الاحتفاظ بهم . ولكنه أضاف بأنه من الممكن أن تكون هنالك عوامل « جغرافية » أو « ستراتيجية » يمكن أن تدفع الحكومة البروسية إلى عدم قبول رغبات الشعب

وهكذا نرى أن بسمارك يتبنى موقفاً غامضاً ملتبساً . فهو مبدئياً ، يبرر المطلوب الدانياركي ، وعملياً ، يصرح بأنه غير متأكد من أن بروسيا تقيم له اعتباراً . ويبـدو أن بسمارك ، في ذلك الحين ، كان على خلاف مع غليوم الأول : لأن الملك لا يريد ، بأي ثمن ، تنفيذ الاستفتاء ، على حين أن بسمارك ربما كان يقبل به .

وفي شباط ١٨٦٧ تشكل الرايخشتاغ التأسيسي لاتحاد المانيا الشمالية . ودعي سكان الشلزفيغ أن يرسلوا نوابهم إلى هذا المجلس ، لأن الشلزفيغ ، منذ شهر كانون الثاني ، ١٨٦٧ ، أصبحت تؤلف جزءاً من الدولة البروسية . وجرت الانتخابات في شباط ١٨٦٧ . وهذه الانتخابات جديرة بالملاحظة لأنها تعادل الاستفتاء . فقد وجد في كل دائرة انتخابية ، وعددها أربع في الشلزفيغ ، مرشح « الماني » أي مناصر للانضمام إلى المانيا، ومرشح « دانياركي » أي مرشح يحتج على هذا الانضمام .

أما نتائج هذه الانتخابات فكانت كما يلي :

١ - في الدائرة الانتخابية الاولى التي تمتد في شمال الشلزفيغ أي دائرة هادرسيبن ، التي تمر حدودها الجنوبية تقريباً على عشرين كيلو متراً في شمال فلنسبورغ ، حصل المرشح الدانياركي ، أي المرشح الذي احتج على الانضمام إلى بروسيا ، على أكثرية قوية جداً . فقد وجـد ١٥٠٠٠ صوت دانياركي ضد ٣٧٠٠ صوت الماني . وهـذا الرقم ٣٧٠٠ يدل ، مع ذلك ، على أن عدداً من الناس الذين يتكلمون الدانياركية قد صوتوا للانضمام إلى المانيا .

٢ - وفي الدائرة الانتخابية الثانية ، التي تضم مدينـة فلنسبورغ وجزيرة آلز ، توازنت الأصوات الألمانية والأصوات الدانياركية : ٩٩٠٠ للدانيارك و ٩٦٠٠ لألمانيا .

٣ ـ في الدائرتين الانتخابيتين الباقيتين الموجودتين في الجنوب كانت الأكثرية الألمانية عظيمة .

وعلى العموم : وجد في الشلزفيغ ، في مجموع الدوائر الانتخابية الأربع مجتمعة : ٢٧٠٠٠ صوت دانياركي و ٣٩٥٠٠ صوت الماني . ولكن الاكثرية الدانياركية في الدائرة الانتخابية الاولى لا تقبل الجدل . والحادث الجدير بالذكر أن نائبين من نواب الشلزفيغ ، وهما النائبان الدانياركيان عن الدائرة الانتخابية الاولى والثانية ، عندما جلسا في المجلس التأسيسي لكونفدراسيون المانيا الشمالية ، صرحا على الفور : « نحن دانياركيون ونريد أن نبقى دانياركيين » .

وفي غضون ذلك قرر بسمارك القيام بمفاوضات مع الدانيارك : ففي ٧ أيار ١٨٦٧ ، استدعى وزير الدانيارك في برلين وصرح له بأنه مستعد لأن يدرس مع الدانيارك الشروط التي يمكن أن يجري بها الاستفتاء . وفي ١٨ حزيران ١٨٦٧ وجهت الحكومة البروسية مذكرة إلى الحكومة الدانياركية أوضحت فيها الشروط التي سيجري فيها هذا الاستفتاء . وهي كما يلي :

١ ـ إن حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية تطلب « ضمانات » لأمن الألمان الذين يعيشون في الشلزفيغ الشمالية . وطلب بسمارك : هل الدانيارك مستعدة لمنح الماني الشلزفيغ الشمالية هذه الضمانات ؟

٢ ـ صرحت حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية بأن امتداد الأراضي التي سيتنازل عنها يتعلق بمنح هذه الضمانات .

وهكذا صرح بسمارك إلى الحكومة الدانياركية بقوله : أي الضمانات أنتم مستعدون لاعطائنا إياها لنكون مطمئنين على أن الألمان ، في

الشلزفيغ الشمالية ، إذا صوتت هذه الشلزفيغ الشمالية على أنها «دانيمركية» ، ليس لهم ما يشكونه من نقل السيادة ؟ والنقطة الثانية : انني انتظر الجواب على هذا السؤال لأعين امتداد الأرض الخاضعة للاستفتاء . ويجب ألا ننسى أن المادة الخامسة من معاهدة براغ قالت فقط « مناطق شمالية » دون أن توضح أكثر من ذلك .

وعندما سلمت هذه المذكرة إلى الحكومة الدانيماركية اوضح بسمارك شفهياً ، في حديث له مع وزير الدانيمارك في برلين بأن الأرض التي يمكن أن تخضع إلى الاستفتاء لا تضم ، على كل حال ، مدينة فلنسبورغ ، لأنه يوجد في فلنسبورغ المان بقدر ما يوجد دانيماركيون ، ولا تضم جزيرة آلز ولا منطقة دوبيل . والشعب في دوبيل وآلز دانيماركي دون نقاش . ولكن بسمارك قال : « في هذه المنطقة جرت المواقع العنيفة ، في ١٨٦٤ ، أثناء حرب الدوقيات ، وبالتالي ان هذه الأراضي فتحها الجيش البروسي ، ولا مجال لارجاعها .

وفي ١٨ تموز ١٨٦٧ أعطت الحكومة الدانيماركية جوابها ، ويتضمن النقاط التالية :

النقطة الاولى . — قالت الحكومة الدانيماركية : فيما يتعلق بالضمانات ، ما هي الضمانات المقصودة ؟ إن الدستور الدانيماركي ينص على الحرية الدينية وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع لجميع سكان الدانيمارك . وقالت الحكومة الدانيماركية ايضاً : إننا لا نريد أن نقهر بعض الألوف الألمانيين في الشلزفيغ الشمالية ، إذا أعيدت هذه الأرض لنا . ولكنها أضافت : ان ما تخشاه الدانيمارك هو أن تكون هذه الضمانات التي يطلبها بسمارك من طبيعة تساعد الألمان على ممارسة حق اشراف على

الادارة الداخلية في الدانيارك ، وتساعد المان الشلزفيغ الشمالية ، إذا ضموا إلى الدانيارك ، على توجيه شكاواهم ، فيما بعد ، إلى حكومة كونفدراسيون المانيا الشمالية ، زاعمين بأن الدانيارك تعاملهم معاملة سيئة. وهكذا طلبت الحكومة الدانياركية أن توضح بشكل دقيق طبيعة الضمانات التي تطلبها بروسيا .

النقطة الثانية . – فيما يتعلق بالحدود الأرضية ، في المنطقة التي سيجري فيها الاستفتاء ، صرحت الحكومة الدانياركية بلزوم اجراء الاستفتاء في كل المنطقة ، التي وجدت فيها اكثرية أصوات لصالح الدانيارك ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، لأن هذا الاقتراع كان تعبيراً لارادة السكان . ولنلاحظ ، في انتخابات شباط ١٨٦٧ ، أن جزيرة آلز ومنطقة دوبيل صوتتا للدانيارك ، وأن دائرة فلنسبورغ الانتخابية أعطت أكثرية خفيفة للدانياركيين .

وهكذا كان موقف بروسيا والدانيارك مختلفين بوضوح ، عندما حاولت الحكومة الفرنسية أن تزج نفسها في القضية ؛ وان التدخل الفرنسي في قضية الشلزفيغ الشمالية يستحق أن يلاحظ عن قرب ، لأن هذا الحادث يلفت النظر في دبلوماسية نابوليون الثالث . وقد عرفنا ذلك من مجموعة الوثائق التي نشرت عن أسباب حرب ١٨٧٠ بين فرنسا والمانيا .

في ١١ تموز ١٨٦٦ ، ارسل وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، الماركيز **موستيه** ، تعليمات إلى القائم بالأعمال الفرنسي في برلين ، **لوفيفر دو بيهين** ، وقال فيها : هل الشروط التي وضعتها المانيا لتنفيذ الاستفتاء في الشلزفيغ مقبولة ؟ ولاحظ بأن فرنسا لها الحق بأن تهتم بالقضية ، لأنها ، بعد كل شيء ، هي التي طلبت تسجيل المادة الخامسة في معاهدة براغ . ومن المعلوم أن هذه المعاهدة ابرمت فقط

بين النمسا وبروسيا ، ولكن المادة الخامسة في الواقع دست بناء على طلب فرنسا الصريح والرسمي ولذا ترى الحكومة الفرنسية ما يلي :

١ - إن من واجب المانيا أن تتنازل عن الشلزفيغ الشمالية إلى الدانيمارك إذا طلب السكان ذلك . انه « واجب » ، وبالتالي لا يمكن لبسمارك أن يضع شروطاً لتحقيق هذا الواجب .

٢ - اذا اعطت الدانيمارك كونفدراسيون المانيا الشمالية **الضمانات** التي يطلبها بسمارك في موضوع مصير المان الشلزفيغ في المستقبل ، فان حكومة الكونفدراسيون لها الحق بالتدخل في القضايا الداخلية للملكية الدانيماركية ، وسيكون ذلك فرصة لصعوبات اكيدة بين بروسيا والدانيمارك. واستخلص موستيه ان الحل الوحيد الممكن هو التنازل دون شرط ، وثم التنازل حسب خط التقسيم بين القوميات كما عرفه التصويت في انتخابات الرايخشتاغ التأسيسي في شباط ١٨٦٧ .

وهكذا تبنت الحكومة الفرنسية ، بالاجمال ، النظرية الدانيماركية المطابقة للمبادىء العامة لسياسة نابوليون الثالث .

وفي ١٦ تموز ١٨٦٧ ذهب لوفيفر دوبيهين القائم بالأعمال الفرنسية ، في برلين ، إلى تيله ، أمين سر الدولة في الشؤون الخارجية لكونفدراسيون المانيا الشمالية ، وكان بسمارك في تلك الآونة غائباً ، عن برلين ، يستريح في ملكيته في الريف . بلغ لوفيفر دوبيهين امين سر الدولة الالمانية المقاطع الأساسية من البرقية التي ارسلها اليه وزير الشؤون الخارجية الفرنسي مبيناً له ، وهذا تمييز دقيق ولكنه دبلوماسي ، بأنه يطلعه على هذه المقاطع ولا يقرأها عليه . والواقع انه قرأها عليه ولكن قراءة غير رسمية . وباختصار اخذ امين الدولة الألماني علماً بوجهة نظر الحكومة الفرنسية .

ورأساً أجاب تيله الى القائم بالأعمال الفرنسي: « ان هذا خطير جداً » ، وصرح بانـــه سيرجع بذلك على الفور الى ملك بروسيـا . ولم يسمع بشيء . ولكن بعد ثمـــانية ايام تفجرت في جميع الصحف البروسية حمـــلة صحفية موجهة ضد فرنسا ، واوضحت الجرائد أن فرنسا سلمت الحكومـة البروسية مذكرة في قضية الشلزفيغ الشـمالية ، وان هذه المذكرة كتبت بلهجة قاسية ، وان فرنسا ، على وجه التأكيد ، ترجو الحرب ، وان بروسيا لن تترك نفسها عرضة للمفاجأة

وكان انطباع القائم بالأعمـــال الفرنسي ان هذه الحملة المقحمة كانت نتيجة حساب ، وان بسمارك يحاول أن يولد حادثـــاً ، وبموجبه تهمل القضية الاساسية وتنقل الى الصعيد الثاني ، اي اغراق هذه القضية في قضية اخطر منها بكثير ، وهي معرفة ماذا كان هنالك نزاع فرنسي - الماني . ما هي وجهة نظر بسمارك ؟ في الوثائق المنشورة تحت العنوان « سياسة بروسيا الخارجية » ١٨٥٩ - ١٨٧٠ ، نجد مذكرتين بخط يده . يصرح بسمارك في الاولى ، بان البليغ ، في رأيه ، ان تجرأ الحكومة الفرنسية وتوجه الى حكومـــة كونفدراسيون المانيا الشمالية احتجاجات في موضوع قضية الشلزفيغ ، وانه لاينبغي « التسامح لحظة واحدة » بهذا التدخل الفرنسي . وهـذه هي محاكمة بسمارك في الواقع : ان الرأي العام الفرنسي يسخر تماماً من دانياركيي الشلزفيغ ، واذا تظاهر نابوليون الثالث بانه مهتم بهم فذلك لأنه يريد البحث بأي ثمن عن فوز دبلومـاسي : وكان بحـاجة الى ذلك لأسباب سياسة داخلية ، ليمحو ذكرى الاخفاق الذي مني به في مغامرته المكسيكية . وصرح بسمارك عندئذ بأن بروسيا لن تتنازل . وفي المذكرة الثانية يوضح وجهة نظره في قضية الاستفتاء نفسه بقوله بأن لامجال ، باي

حال من الأحوال ، للتنازل للدانيمارك عن دوبيل وجزيرة آلز ؛ ان هذه النقطة خارجة تماما عن نطاق البحث .

ماالذي ستفعله الحكومة الفرنسية ؟ لم تعرف مذكرتي بسمارك، ولكنها عرفت حملة الصحافة الألمانية . وفي ٢٧ تموز كتب وزير الشؤون الخارجية الفرنسي ، دوموستييه ، الى القائم بالأعمال الفرنسي ، في برلين ، بان الحكومة البروسية ، على وجـــه التأكيد ، « استاءت » من طابع الملاحظات التي ابدتها فرنسا : ان فرنسا ابعد ما تكون عن « جرح حساسية بروسيا » . وفي ٢٨ تموز كرر موستييه قوله ، واوضح ان الحكومة الفرنسية لم تسلم الحكومة البروسية **مذكرة دبلوماسية** ، وانها لم تقدم ايضاً الى الحكومة البروسية **بلاغا رسميا** ، بل نقلت اليها ببساطة ملاحظات شفوية . ولكن الصحافة الألمانية شوهت كل القضية زاعمة وجود مذكرة احتجاج فرنسية . وفي الوقت نفسه نشرت « **المونيتور** » ، الجريدة الرسمية الفرنسية ، بلاغاً رسمياً يصرح :« لم تسلم اي مذكرة الى حكومة برلين لافي قضايا الشلزفيغ ولا في أي قضية أخرى » .

وباختصار ، قاتلت الحكومة الفرنسية متراجعة . ومذ رأت حمـــلة الصحافة الألمـــانية تقول : « اذن هل تريد فرنسا الحرب ؟ اذا ارادتها ، فستكون عليها » تراجعت ، وهدأ الحادث . واراد بسمارك ان يصرح في بلاغ شبه رسمي في « الجريدة الألمـــانية » بانه عرف ، بالاجمال ، بان مساعي فرنسا لم تكن من طبيعتها ، لا في الجوهر ولا في الشكل، ان تثير من جانب برلين أي مساع ، وان السلام غير مهدد . وفي الحقيقة ، حصل بسمارك على مايريد : فبعد ان حاول نابوليون الثالث تقديم ملاحظات الى بروسيا ، لم يعد يلح .

وتركت الدانيمارك وشأنها . ولاشك في انه كان من الممكن لدولتين

أخريين ان تهتما في القضية وهما روسيا وانكلترا . وقد أبدت الحكومة الروسية بعض الاهتمام : من ذلك أن المستشار **غورتشاكوف** وجه الى بسمارك رسالة شخصية يوصيه فيها « أن يبرهن على العدل »، ولكنه اضاف : « اما من جهتنا فنحن غرباء عن هذه المساومات ونريد ان نراعي نفس التحفظ عند تنفيذها » . ومن جهة أخرى ، سألت الحكومة الفرنسية الحكومه الانكليزية ، فاجابت بان ليس لها أي داع للاهتمام بالقضية ، وانها لن تخرج من التحفظ الذي رأت من واجبها الحفاظ عليه في هذه القضية.

واضطرت الدانيمارك ان تستمر **وحدها** في المحادثات مع حكومة برلين، ولكن هذه المحادثات لم تؤد الى شيء . وظل بسمارك خلال عدة أسابيع يلح على قضية **الضمانات** التي ستمنح الى المانالشازفيغ . وخلصت الحكومة الدانيماركية بان أسمعت بان من الممكن منح ضمانات ، ولكن طلبت مدى امتداد المنطقة الخاضعة للاستفتاء : فاجاب بسمارك ستكون على الاكثر منطقة **واحدة** ، المنطقة الشمالية الاكثر من غيرها في الشلزفيغ . وفي الشلزفيغ الشمالية يوجد كما رأينا **اربع** مناطق من الوجهة الادارية والشمالية اكثر من غيرها هي منطقة هادرسيبن . وفي هذه الشروط لم تتمم الحكومة الدانيماركية المحادثة وظلت القضية معلقة . ولم تنفذ المادة الخامسة من معاهدة براغ ولم يجر الاستفتاء .

ودامت هذه الحال عشرة أعوام . ولكن في ١٨٧٨ قررت الحكومة البروسية أن تتحرر من الوعد الذي قطعته . وافادت من ظرف ربما لم تكن الحكومة الدانيماركية فيه مستقيمة جداً : فقد تزوجت ابنة ملك الدانيمارك دوق كامبرلاند . وكان هذا يدعي بعرش هانوفر ، وهذا العرش لا يوجد منذ ضمت هانوفر إلى بروسيا عام ١٨٦٦ . ولكن باعتبار أن العائلة الملكية في الدانيمارك ، التي تطالب بالشلزفيغ الشمالية ، ترتبط بعائلة

كانت تطالب، على الأقل مبدئياً ، بهانوفر ، فقد ظهر هذا الادعاء لبسمارك لبسمارك أنه طريقة سيئة ، فأفاد منه ، وصرح بأنه يجب اعطاء درس إلى الدانيمارك . ولما كان في ذلك الحين على علاقات طيبة مـــع الحكومة النمساوية ، لأنه كان على وشك ابرام الحلف النمساوي - الألماني ، فقد حصل ، في ١١ تشرين الأول ١٨٧٨ على توقيع معاهدة جديدة نمساوية - بروسية ، وبموجبها حذف المقطع الأخير من المادة الخامسة في معاهـدة براغ . وهذا المقطع الأخير كان بالضبط العبـارة التي تعد بالاستفتاء . ولا ننسى ان معاهدة ١٨٦٦ كانت معاهدة نمساوية - بروسية : فاذا تخلت النمسا عن المطالبة بتنفيذ هذا البند ، فان بروسيا يمكن أن تقول بأنها ليست ملزمة بشيء ، لأنها أخذت تعهداً حيال النمسا ، وأن النمسا الغت هذا التعهد . وعلى هذا يمكن ان يجاب بأنه يوجد ، مع هذا ، تعهد متخذ، على الأقل اخلاقياً ، حيال الشلزفيغ الشمالية . ولكن بسمارك لم يقبل بهذا أبـداً .

٢ ــ سياسة الجرمنة في الشلزفيغ الشمالية

لقد استعملت الادارة البروسية في الشلزفيغ الشمالية طرقاً مختلفة في سياسة الجرمنة ، ونريد أن نستعرض بسرعة هذه الطرق ، فقد كانت ذات أهميه وتعتبر مثلاً صالحاً للطرق التي استعملت في مناطق أخرى بمناسبة قضايا القوميات . وقد يبدو احساسنا بهذه الطرق انها تافهة بالنسبة لما نشاهده من حوادث في عصرنا . ولكن الدانيمركيين يعتبرون مضطهدين في اوربة آخر القرن التاسع عشر وتقاليدها الليبرالية ، وهذه الطرق التي استعملتها الادارة الالمانية هي كما يلي :

١ - **اجراءات ضغط ضد بعض الأفراد** : فمن ذلك اجراءات ضغط ضد الموظفين : ففي الشلزفيغ الشمالية وجد ، بالطبع ، عند الانضمام إلى بروسيا ، عدد عظيم من الموظفين من أصل دانياركي . ودعي جميع هؤلاء الموظفين لتأدية يمين الولاء إلى ملك بروسيا ، وعزل الموظفون الذين رفضوا تأدية هذه اليمن ، دون راتب تقاعدي : فقد وجد من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ موظف رفضوا اليمين . ومن بعد وجدت قضية « **المختارين** » وليس في نيتنا أن نشرح هذه القضية بالتفصيل ، فقد كتب عنها الدانياركيون كتباً مطولة حقوقية كبرى . وغرضنا أن نبسط الأمور ما أمكن : فبموجب معاهدة ١٨٦٤ ، أي المعاهدة التي تنازلت بموجبها الدانيارك عن الدوقيات للنمسا والبروسيا ، ذكر ، في المادة التاسع عشرة بان لسكان الشلزفيغ الحق ، اذا أرادوا ، أن يختاروا الدانيارك ، شريطة أن يذهبو ويعيشوا في الدانيارك آخذين معهم أموالهم المنقولة ، وبامكانهم أن يبقوا مالكين للبنايات التي يملكونها في الشلزفيغ . ومن حيث المبدأ ، للحفاظ على القومية الدانياركية ، يجب على ساكن الشلزفيغ الشمالية ، أن يغادر الأرض ويذهب ليقيم في الدانيارك . ولكن ، في ١٨٧٢ ، ابرم اتفاق بين الدانيارك وبروسيا يسمح « للمختارين » أي لسكان الشلزفيغ الشمالية ، الذين يريدون الحفاظ على قوميتهم الدانياركية ، أن يبقوا مع ذلك في الشلزفيغ مع كونهم مواطنين دانياركيين . وهذا الاجراء سمح لعدد من المختارين ، الذين ذهبوا من قبل ، أن يعودوا إلى بلدهم . لأن الأختيار لم يكن بملء القلب ، فاذا أمكن الرجوع إلى الأهل والعائلة والدار وإلى الاماكن التي يجد فيها الانسان عاداته وملكياته لفضل ذلك . ووجد اناس اختاروا بعد ١٨٦٤ لصالح الدانيارك ، وبعد ١٨٧٢ ، عادوا إلى الشلزفيغ الشمالية مع المحافظة على قوميتهم الدانياركية.

وفي ١٨٩٨ قررت الادارة الألمانيـة طرد هؤلاء المختارين الدانياركيين بالمئات دون اعطائهم أقل سبب مبرر .

وبالطبع ، ان للحكومة الحق دوماً في طرد الأجانب الذين يبدون لها غير مرغوب بهم : هذا اجراء بوليسي بسيط . امـا « **المختارون** » فكانوا حقوقياً أجانب لأنهم اختـاروا الدانيارك . حقاً لقد عاشوا في الشلزفيغ ، وعاشوا فيها دوماً ، وفيها ثرواتهم ومشاغلهم ولكن الادارة الألمانية طردتهم وعائلاتهم في أربع وعشرين ساعة ، ومن الطبيعي أن من طردتهم قد اختارتهم بعناية : لقـــد طردت اناساً كان من عادتهم أن يحضروا اجتماعات جمعيات دانياركية ، واناساً لم يكن موقفهم السياسي موثوقاً ، واناساً كان من عادتهم أن يربوا اولادهم في مدارس الدانيارك .

٢ ـ **اجراءات تتعلق بالقضية اللغوية** : ان العلامة الخارجية للقومية هي اللغة . فقد كان الناس ، الذين يتكلمون بالدانياركية ، ولا يريدون التكلم بالألمانية ، يظهرون بذلك بأن لهم عاطفة قومية دانياركية . وقد حاولت الادارة الألمانية أن تقلل ، ما أمكن ، عدد الناس الذين يستعملون اللغة الدانياركية ، ووضعت قضية التعليم : فقد جرمنت الحكومة الألمانـية التعليم الثانوي . ولكنها ، في التعليم الابتدائي ، في مدارس الريف على الأقل ، سمحت بالتعليم بالدانياركية ، ثم شيئاً فشيئاً عدلت عن هذا الوعد : وفي ١٨٧١ ، فرضت في كل المدارس الابتدائية ست ساعات لغة المانية في الاسبوع . وفي ١٨٧٨ قررت أن يعطى التعليم في المدارس الابتدائية باللغة الألمانية في كل المواد الأساسية : النحو ، الحساب ، العلوم الطبيعية ، التاريخ ، الجغرافية ؛ وأخيراً في ١٨٨٨ قررت الا تعلم اللغة الدانياركية في المدارس ، إلا فيما يتعلق بالتعليم الديني . وفي الوقت نفسه ، اغلقت

المدارس الخاصة الدانياركية ، الواحدة بعد الأخرى ، حتى لم يبق منها شيء في ١٨٨٨ . وهذا يوضح بأن لا سبيل أمام العائلة الشلزفيغية ، التي تريد أن يعرف أبناؤها اللغــة الدانياركية ، إلا أن ترسلهم إلى مدرسة في الدانيارك .

وفي نفس هذا النظام من الأفكار ، يمكن أن نضع **قضية الكنيسة**، وهي قضية **لغوية** : فقد أرسلت الحكومة الألمانية مباشرة إلى الشلزفيغ أمواجاً من الرعاة الألمان . وكان الشلزفيغيون لوثريين ، ولوثريين طيبين ، وبالتالي يمكن أن يكونوا حساسين بتأثير الراعي اللوثري الألماني . وكان هؤلاء الرعاة يستخدمون اللغة الألمانية فقط كلغة للكنيسة ، وشيئاً فشيئاً، لم يبق في الشلزفيغ الشمالية ، في ١٩٠٤ ، على ١٠٨ كنائس إلا ٣٦ كنيسة دانياركية ظلت فيها اللغة الدانياركية لغة الكنيسة .

قضية الجرائد . — ولتغذية استعمال اللغة الدانياركية يجب وجود صحافة دانياركية . وقد أنشأ الألمان عدداً عظيماً من الجرائد الألمانية في الشلزفيغ الشمالية : وجد عشر جرائد . وتركوا أربع جرائد باللغة الدانياركية : ولكن حياة هذه الجرائد الأربع كانت صعبة للغاية ، لأنها كانت عرضة لمراقبة السلطات البروسية وخلال مرات عديدة كان المحررون والصفافون هدفاً للتوقيف والطرد . وحكم على رؤســاء التحرير بعقوبة السجن . ووجد بين ١٨٦٨ و ١٩٠٤ خمس وستون حكماً بالسجن ضد الصحفيين الدانياركيين في الشلزفيغ .

٣ — **الهجرة الألمانية** . لقــد كان من صالح الألمان بالطبع ، لجرمنة الشلزفيغ الشمالية ، زيادة عدد السكان من أصل الماني ، وبالتالي، الاتيان بألمان من الداخل . وفي بعض الأحوال ، كان هذا الأمر سهلاً

جداً . فمن ذلك أن مستخدمي الخطوط الحديدية كانوا المانا . وجاء إلى المناطق التجارية والصناعية عدد من الألمان من بروسيا ، وبراندبورغ وساكس وريناني . إن مدينة فلنسبورغ، وهي أهم مدينة،كانت تضم في العام ١٨٦٧ عشرين الف نسمة ؛ وفي ١٩١٢ أصبح سكانها ٦٣٠٠٠، لأنه حدث بهذه المدينة نهوض تجاري وصناعي واجتاحتها موجة مهاجرين المان ، حتى انه لم يوجد فيهـــا في انتخابات ١٩١٢ إلا ٤٥٦ صوتاً دانياركياً بينما وجد فيها ٥٠٠٠ صوت الماني .

ولكن لا يكفي استيطـان المدن ، بل ينبغي استيطان الأرياف أيضاً . وهذه القضية صعبة . ولهـذا انشئت ، في ١٨٩١ ، « شركة الاستعمار الألمانية » ونظمت في ١٩٠٩ تحت ادارة الكونت **دانتزاو** . وكانت هذه الشركة الاستعمارية ، التي تساعدها الحكومة الألمانية ، تشتري في الشلزفيـغ الشمالية الأملاك وتؤجرها إلى معمرين المان، أو أنها تستخدم نظاماً آخر يسميه الألمان نظام « **دنتن غوتر** » : وذلك بأن تقدم شركة الاستعمار إلى الألماني ، الذي يرغب في شراء ارض في الشلزفيـغ الشمالية ، قرضاً بفائدة معتدلة بسعر ٣ ١/٢ ٪ ، واتفق على ألا يبيع المستفيـد ملكه دون موافقة الدولة . وبالطبـع كانت الحكومة البروسية ترفض هذه الموافقة إذا كان البيـع إلى دانياركي . وبالتالي كان هذا النظام واسطة لكسب أراضي كان ملاكها المانا وسيظلون دوماً المانا . وأخيراً تدخلت الدولة نفسها في القضيـــة ، وبين ١٩٠٠ و ١٩١١ اشترت أراضي في الشلزفيـغ الشمالية ، لحساب املاك الدولة، ثم أجرتها ، وخصصت الحكومة البروسية ، في ١٩١١، اعتماداً ضخماً لهذا الغرض .

كانت تدابير الجرمنـة جميعاً نشيطة بخاصة بين ١٨٩٧ و ١٩٠١ ،

عندما كان الرئيس الأعلى **فون كولر** يوجه إدارة الشلزفيغ . وقد أثارت هذه الأعمال احتجاجات عديدة في الرايخشتاغ ، وحاول النائب الدانيماركي الوحيد أن يجذب الانتباه إلى شدة هذا النظام . ونجح ، مرة واحدة فقط ، في شهر شباط ١٨٩٩ ، في الحصول على تصويت اشترك فيه الاشتراكيون الألمان والوسط الكاثوليكي بل وجزء عظيم من القوميين - الأحرار ، أي الأحزاب الثلاثة الكبرى . فقــد صوتت مع النائب الدانيماركي ، ووضعت الحكومة في حالة أقلية . ولم يكن لذلك نتيجة أخرى ، ولكن فيه دليلاً : لأنه وجـد في الأوساط الألمانية من كان يرى أن موقف فون كولر كان مبالغاً ومفرطاً .

مقاومات الجرمنة . — اصطدمت سياسة الجرمنة بالطبع بمقاومات. وتجدر الاشارة إلى أن العنصر الدانيماركي كان في تناقص مستمر بسبب الهجرة : فمن ذلك ان كثيراً من شبان الشلزفيغ الشمالية ، عندمايبلغون سن الخدمة العسكرية ، كانوا يغادرون البلاد ، لئلا يخدموا في الجيش البروسي . ونقص الشعب الدانيماركي في الشلزفيغ الشمالية ٦٠٠٠٠ نسمة بين ١٨٦٦ و ١٨٨٦ ، مع العلم بأن سكان الشلزفيغ الشماليـــة ، في ١٨٦٧ ، كانوا ١٩٠٠٠٠ نسمة تقريباً . ومع ذلك ، قاوم دانيماركيو الشلزفيغ الشمالية . ولتقدير هذه المقاومة يجب أن نلاحظ نتائج الانتخابات التي يتقدم اليها دوماً مرشح دانيماركي محتج . ويكفي أن نرى الأصوات التي يحصل عليها . ففي شباط ١٨٦٧ ، وجد في الشلزفيغ الشمالية كلها ٢٧٠٠٠ صوت « دانيماركي » ومن ثم ، بين ١٨٧٨ و ١٨٩٠ انخفض العدد ، وبلغ في ١٨٩٠ أخفض نقطة ؛ فلم يوجـد اكثر من ١٣٧٦٠ صوتاً دانيماركياً . ثم صعد رقم الأصوات الدانيماركية إلى ١٥٠٠٠ ، وفي ١٩١٢ إلى ١٧٢٠٠ . وفي هذا قرينة تدل على أن الاحتجاج الدانيماركي لم ينقطع .

لقد وجهت هذه المقاومة تباعاً من قبل ثلاثة رجال كانوا في الوقت نفسه نواباً « دانيماركيين » عن الشلزفيغ في مجلس الرايخشتاغ : **كروغير**، **يوهانسن** ، **يسّن**. كان كروغير يمثل الاتجاه المتشدد، وقد قبل الجلوس في الرايخشتاغ لأن النواب في هذا المجلس كانوا غير ملزمين بحلف اليمين ، ولكنه انتخب أيضاً في **لاندتاغ** بروسيا . وهنا كان ملزماً بحلف يمين الولاء لملك بروسيا ، فرفض أن يجلس في المجلس . وأثار هذا الموقف بعض التردد والحيرة ، وتساءل عدد من دانيماركيي الشلزفيغ ما إذا كان اسلوب : « كل شيء أو لا شيء » مناسباً ، وبخاصة ما إذا كان اسلوب رفض اليمين حاذقاً .

ولكن دانيماركيي الشلزفيغ لم يكتفوا بالتعبير عن رأيهم بالتصويت . فقد نظموا أنفسهم لمقاومة الجرمنة ، وانشأوا عصبة للحفاظ على اللغة الدانيماركية ، وأسست هذه العصبة مكتبات المطالعة بلغ عددها ١٧٠ مكتبة دانيماركية في الشلزفيغ الشمالية ، وكانت توزع الكتب على السكان. وأنشأوا أيضاً عصبة التعليم، وقد نظمت لترسل على نفقتها التلاميذ إلى مدارس الدانيمارك . وأخيراً نظموا كتلة اهتمت بقضية الأراضي ، وجمعت، باكتتابات طوعية ، مبالغ هامة جداً لتمنع الألمان من شراء الأراضي . وعندما يريد الماني الحصول على أرض ، يأتي مباشرة دانياركي تساعده الكتلة ويقترح سعراً أعلى ويحاول انتزاع المعاملة .

ولم يخب جهد مقاومة الدانياركيين في الشلزفيغ حتى ١٩١٤ ، ولكن يجب أن نقول إن هذا الجهد ، بعد ١٩٠٠، لم تشجعه الحكومة الدانياركية الا قليلا . وعندما وصل الاشتراكيون والجذريون الدانياركيون إلى السلطة ، قام الوزير **كريستنسن** ، حسب الوثائق الدبلوماسية الألمانية المعروفة اليوم ، خلال عدة مرات ، بمحادثات مع المانيا .

وكانت الدانيارك تخاف حرباً عامة ، وفكرت بأنها ستكون مأخوذة بين المانيا وانكلترا ، ومحتلة من هذه أو تلك ، وحاولت أن تسحب اصبعها من القضية . وقبلت في ١٩٠٧ بتوقيع اتفاق مع المانيا . وبموجبه أرضت المانيا الدانياركيين بعض الرضى في قضيـــة « المختارين » . وبالمقابل وعدت الحكومة الدانياركية ، بأن تؤثر على دانياركيي الدانيارك بغيـة « تهدئة قضية الشلزفيغ » ، أي ، باختصار ، أن تنصح الدانياركيين ، في الدانيارك ، بالا يدعموا دانياركيي الشلزفيغ الشمالية في مقاومتهم ضد المانيا .

وهكذا ظلت الحالة حتى ١٩١٤ . وبعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ قرر مؤتمر السلام استفتاءً في الشلزفيـغ الشمالية . وكان هـذا الاستفتاء تنفيذاً لما وعـد به بسمارك ولم يفعله . وجرى الاستفتاء في منطقتين : في منطقة شمالية تنطبق تقريباً على الدائرة الانتخابية في **هادرسيبن** ، وفي منطقة ثانية تضم مدينة فلنسنبورغ: ففي المنطقة الاولى، الشمالية ، وجد ٧٥٠٠٠ للدانيارك و٢٥٠٠٠ لألمانيا . وفي المنطقة الثانية ، بالمقابل ، كان للألمان ٥١٠٠٠ صوت وللدانياركيين ١٢٧٠٠ . وهذا يرجع إلى أن استيطان هـذه المنطقة ، وبخاصة فلنسنبورغ ، قد تغير كثيراً منذ ١٨٦٦ ، بسبب الهجرة الألمانية. وعادت الشلزفيـغ الشمالية إلى الدانيارك في العام ١٩٢٠ .

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

ان حالة الحركة القومية النورفيجية خاصة ، حتى انه من الممكن التردد ، بادىء ذي بدء، في ادخالها في حركة القوميات . فقد كان للنورفيجيين ، في مملكة السويد ، التي يؤلفون جزءاً منها ، استقلال ذاتي كامل في قضاياهم الداخلية ، وبالتالي لا يمكنهم أن يزعموا بأنهم « مقهورين » او مضطهدين من قبل السويديين ، لأنهم يديرون أنفسهم ويسنون قوانينهم بحرية ، ومع ذلك ، لم يشاؤوا الاكتفاء بهذا النظام ، وانفصلوا عن السويد، وكانت المطالبة بالاستقلال ظاهرة عاطفة قومية نورفيجية .

وفي دراستنا هذه نريد أن نبين أصول الحركة القومية النورفيجية ؛ وأن نلح على الخلاف الذي شجر بين النورفيجيين والسويديين بين ١٨٩١ و ١٩٠٥؛ وأخيراً ، أن نوضح الظروف التي تكونت فيها دولة النورفيج المستقلة .

١ — اصول الحركة القومية

لفهم هذه القضية يجب أن نرى أولاً وضع النورفيج في الدولة السويدية وكيف نما احتجاج السويديين على هذا الوضع .

وضع النورفيج في الدولة السويدية . — لقد وجدت النورفيج متحدة بالسويد منذ ١٨١٥ .

في بداية القرن التاسع عشر كانت البلاد الاسكاندينافية منقسمة إلى دولتين : من جهة ، مملكة الدانيمارك ، وتضم الدوقيات الدانيماركية والنورفيج ؛ ومن جهة أخرى ، السويد التي تملك فنلانده .

وفي ١٨٠٩ ، اثر حرب بين الروسيا والسويد ، اضطرت السويد أن تتنازل لروسيا عن فنلانده مع جزر آلاند الموجودة في البحر البالطيك بالقرب من الشاطىء السويدي . وكان هذا الظرف خطيراً للغاية على المملكة السويدية ، لأن الهزيمة ، التي منيت بها ، أدت إلى هزات داخلية ، حركة ثورية : فقد خلع الملك غوستاف آدولف الرابع بهذه الحركة ، واستعيض عنه بعمه ، الدوق شارل ، الذي أصبح ملكاً تحت اسم شارل الثالث عشر .

وكان هذا الملك الجديد مسناً ، ولم ينجب أولاداً : وكان همه الأول أن ينتخب وارثاً له . وبنتيجة ظروف مختلفة ، لا مجال للتعرض اليها الآن ، وقع اختياره على جنرال فرنسي اسمه برنادوت ، وكان معروفاً من قبل السويديين ، لأنه أتى في ١٨٠٦ على رأس جيش فرنسي واحتل بوميرانيا السويدية ، وخلال هذا الاحتلال ، كسب عطف السكان . وكان برنادوت في هذه الآونة في باريس : فارسل اليه رسول ، وقبل أن يأتي إلى السويد ويصبح فيها أميراً وارثاً . لماذا كانت للسويديين هذه الفكرة الغريبة في البدء في الذهاب والبحث عن جنرال فرنسي ؟ لأن اوربه كانت ، في ذلك الحين ، في اوج النظام النابوليوني ، وفكروا بأنه إذا كان ملكهم في المستقبل أميراً فرنسياً ، شملهم عطف نابوليون ، الذي يستطيع أن يحميهم ضد هجوم جديد من الروسيا . ولكن الأمور دارت بشكل آخر لا يتصور في ١٨١٠ عندما قبل برنادوت أن يكون أميراً وارثاً .

ومنذ أن فقدت السويد فنلانده بحثت عن « تعويض » ، وكان التعويض الهام بالنسبة لها ضم النورفيج . لأن السويد سجينة في بحر البالطيك ، فاذا ضمت النورفيج، كسبت واجهة محيطية، وأصبحت دولة بحرية، ويمكنها أن تتأكد من مساندة بل وحلف انكلترا ، بينما لا تستطيع انكلترا أن تعمل شيئاً لمساعدة السويد إذا ظلت هذه محصورة في البحر البالطيك . غير أن السويد لا تستطيع أن تنتظر كسب النورفيج من نابليون، لأن الدانيمارك كانت حليفة نابليون . وهكذا تطورت السياسة السويدية . وعند القطيعة بين نابليون والقيصر الكسندر ، رأى هذا الأخير أن يستميل السويد إلى جانبه ، فوعدها، إذا دخلت في التألب ضد نابليون بأن يعطيها النورفيج. واستعد برنادوت لهذه السياسة ، وتخلى عن نابليون ، ودخل في التألب ضد فرنسا ، وحصلت السويد على النتيجة التي بحثت عنها . وبما أن الدانيمارك بقيت حليفاً لنابليون ، فقد اضطرت ، في كانون الثاني ١٨١٤ ، في معاهدة كيل أن تتخلى عن النورفيج .

وحدث حادث له معناه في هذه الآونة : فقد أراد النورفيجيون ، في ١٨١٤ ، أن يؤلفوا دولة مستقلة . كان حاكم النورفيج ، في ظل النظام الدانيماركي ، أميراً من الأسرة الملكية الدانيماركية ، الأمير **كريستيان** : فقد نادى كريستيان هذا بنفسه ملك النورفيج وبادر بسرعة ، في ١٧ أيار ، إلى وضع دستور يشبه كثيراً الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ . ولم تشأ السويد أن تترك النورفيج تنظم استقلالها . وقامت حرب بين السويد والنورفيج ، وظفرت الجيوش السويدية بسهولة . وفي ١٨١٥ وقع **صك الاتحاد** بين السويد والنورفيج ، وبدا هذا الصك في شكله ارتباطاً مقبولاً بحرية ، ولكنه، في الحقيقة، فرض على النورفيجيين بالقوة .

ولكن صك الاتحاد ترك للنورفيجيين حريات واسعة جداً . وقد فهمت

الحكومة السويدية المقاومة التي ظهرت في النورفيج ضد الاتحاد ، ورأت ، إذا أرادت الوصول إلى شيء ، أن تقوم بتنازلات . واتحدت النورفيج والسويد تحت ظل السلالة السويدية ، ولكن كان لكل منهما وزاراتها المتميزة ، وادارة منفصلة تماماً لكل بلد . الا أن توجيه الشؤون الخارجية ظل عاماً على السويد والنورفيج . وتأمن هذا التوجيه بوزير **سويدي** . وبالتالي ، كانت النورفيج ، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية ، ملحقة بالسويد . أما في القضايا الأخرى فقد حكمت النورفيج نفسها بحرية ، مع التحفظ بموافقه ملك السويد . إذن يوجد نوع من نظام « ثنائي » . وهذا هو الاسم الذي أعطي فيما بعد ، في ١٨٦٧ ، في النمسا - هونغاريا ، إلى نظام مشابه . ومع ذلك وجد اختلاف محسوس بين الثنائية السويدية - النورفيجية في ١٨١٤ ، والثنائية النمساوية - الهونغارية في ١٨٦٧ : وهو أن القضايا المشتركة بين السويد والنورفيج ردت إلى الحد الأدنى ، لأن الادارة الوحيدة المشتركة كانت ادارة الشؤون الخارجية .

تنظيم الحكم . - لقد كان النظام في السويد دستورياً . فقد وضع في عام ١٨٠٩ بعد الثوره التي أطاحت بالملك غوستاف الرابع آدولف . وكان في السويد مجلس منتخب ، ولكنه في العام ١٨١٥ كان مجلساً من نوع مجلس المملكة العام في النظام القديم في فرنسا ، مجلساً مؤلفاً من ممثلي الطبقات الأربع : **الاكليروس ، الطبقة النبيلة ، البورجوازية ، الفلاحون** . وكانت هذه الطبقات تصوت منفردة . وبالتالي كان هذا النظام **ارستقراطياً** ، لان الطبقة النبيلة والاكليروس يؤلفان حلفاً ويتوصلان بسهولة إلى الحصول على الاكثرية . إلا أن هذا النظام حول في العام ١٨٦٦ واقيم في السويد برلمان من اسلوب حديث ، **الريكسداغ** ، وكان ينتخب بالتصويت الضريبي .

أما **النورفيج** ، في الاتحاد السويدي - النورفيجي ، فقد احتفظت بدستور أيار ١٨١٤ الذي تكلمنا عنه . وهذا الدستور ينص على وجود مجلس منتخب في النورفيج ، «الستورتينغ» وكان ينتخب بالتصويت الضريبي ، ولكن بضريبة مخفضة : وليكون المواطن ناخباً في الأرياف يكفي أن يكون وارده ٨٠٠ فرنك في العام . وهذا الدستور لعام ١٨١٤ مستوحى من الدستور الفرنسي لعام ١٧٩١ ، ومبني على مبدأ فصل السلطات . والنتيجة هي أن الملك لا يستطيع أن يحل الستورتينغ النورفيجي . وهذا المجلس يستطيع أن يصوت على القوانين ، ولكن كان للملك، مثل لويس السادس عشر في نظام دستور ١٧٩١ ، حق الفيتو التعليقي ، أي انه إذا رفض توقيع قانون ، فعلى الستورتينغ أن يصوت على هذا القانون خلال ثلاث دورات تشريعية متوالية ليضطر الملك أخيراً إلى توقيعه .

وهكذا نرى انه كان للنورفيج استقلال ذاتي كامل في شؤونها الداخلية ، ولم تكن تابعة للسويد إلا في قضايا السياسة الخارجية ، وكان يوجد ، في مكاتب وزارة الشؤون الخارجية ، موظفون نورفيجيون . وفي الوظائف الدبلوماسية والوظائف القنصلية ، كان الملك يستخدم أيضاً نورفيجيين نوعاً . ولا يمكن للنورفيجيين أن يزعموا بأنهم كانوا موضوعين جانباً .

ومع كل ذلك فقد احتج النورفيجيون على هذا النظام الذي ليس فيه شيء قهري أو اضطهادي . فلماذا لم يرضوا عن الحالة التي وضعت لهم عام ١٨١٥ ؟ يوجد سبب أساسي ، وهو أن هذا النظام فرض عليهم بالقوة . فما زالت ذكرى حرب ١٨١٥ ضد السويد ماثلة في أذهانهم . ولكن توجد أسباب أخرى ترجع إلى الاختلافات بين النورفيجيين والسويديين .

الفارق اللغوي . — كانت اللغة الرسمية ، وهي اللغـــة الأدبية أيضاً ، في النورفيج اللغة الدانيماركية ، الدانيماركية المتبدلة قليلاً . وكانت كتلة الشعب النورفيجي لا تتكلم الدانيماركية ، بل تتكلم لهجة خاصة ، وهذه اللهجة تختلف عن السويدية اكثر بكثير منها عن الدانيماركيه . ولنلاحظ أن هذه القضية اللغوية لم يكن لها أهمية كبرى ، لأن النورفيج تدير أمورها بحرية ؛ وبالتالي ، لا يوجد في النورفيج أي موظف يتكلم السويدية .

الفارق الاجتماعي . — على الرغم من أن أكثرية الشعب في السويد كانت مؤلفة من الفلاحين فقد كان يوجد فيها طبقة نبيلة كثيرة العدد ودورها هام ، وبخاصة في القسم الجنوبي بلد الملكية الكبرى . وبالعكس ، لا يوجد في النورفيج طبقة نبيلة : فقد وجد فيها في القديم طبقة نبيلة دانيماركية في العصر الذي كانت فيه النورفيج مرتبطة بالدانيمارك ، ولكن هـذه الطبقة النبيلة زالت عملياً . حتى ان الطبقة الموجهة ، في النورفيج ، لم تكن من صاحبة الأطيان من كبار الملاكين ، لأنها لا توجد إلا قليلاً ، بل من التجار ، وبخاصة تجار المواشي والرعاة ، رجال الدين . أما كتلة الشعب فتتألف من الفلاحين وصغار الملاكين ، والنوتيين ، النوتيين الصيادين والنوتيين التجار (٥٦٠٠٠ نوتي دون حساب الصيادين) .

فارق السياسة الاقتصادية . — كانت السويد تنزع إلى تبني نظام المبادلة الحرة ، وهذه الحال أمر طبيعي لبلد تجارته البحرية هامة جداً .

وبالرغم من الوحدة الدينيـــة ، لأن النورفيجيين كالسويديين كانوا لوثريين صالحين ، كان الشعب النورفيجي يشعر بأنه يختلف أساساً عن الشعب السويدي .

الحركة الفكرية . — وزادت عاطفة الاختلاف القومي بالحـركة

الفكرية التي تمت في النورفيج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . وتمتاز هذه الحركة بصفتين أساسيتين :

١ - في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، كان للحركة الأدبية النورفيجية ممثلون مشاهير : ويكفي لذلك أن نذكر اسم **ايبسن وبيورسون** .

وتجدر الاشارة إلى أن هؤلاء الأدباء النورفيجيين الكبار كانوا في الوقت نفسه ، رجال عمل ، ورجالاً سياسيين : فقد كان بيورسون مثلاً حواري الراديكالية في النورفيج ، أي كان يمثل الجناح الأيسر للحزب الليبرالي ، وان عمل هؤلاء الأدباء كان يمارس دوماً في الاتجاه الديمقراطي . وهذا الاتجاه كان يتعارض تماماً مع ما يجري في السويد ، حيث كانت الارستقراطية تهيمن على الحياة السياسية . وفي هذا ما يزيد الفوارق بين النورفيج والسويد .

٢ - يمكننا أن نشير إلى أهمية حركة الدراسات التاريخية إلى جانب الحركة الأدبية الأصلية . وقد توخت هذه الدراسات التاريخية أن تري النورفيجيين وجود قومية نورفيجية لها دوماً فرديتها ، وعليها أن تؤكد هذه الفردية . وكان المؤرخ النورفيجي العظيم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر **سادس** . فقد جهد ، في المؤلفات الكبرى التي نشرها ، أن يعطي تفسيراً كاملاً للتاريخ النورفيجي ، ويبين أن الارستقراطية النورفيجية زالت منذ زمن طويل ، وان النورفيج ، منذ تاريخ مديد ، كانت بلداً ديموقراطيا ، على خلاف السويد ، وانه ينبغي بناء على هذا الطابع الديموقراطي للشعب ، أن تكون للنورفيج نظمها السياسية الحرة ، ورسم نمو هذه النظم منذ ١٨١٥ . والفكرة التي يصر عليها هي أن للنورفيج سياسة خاصة بها في البلاد الاسكاندينافية . وسعى كثيراً في مؤلفه أن يقوي العاطفة القومية ويطبع في النورفيجيين فكرة لزوم محاولة ارجاع استقلال النورفيج .

كان انتشار هذه الأفكار ، في القسم الاعظم منها ، من عمل المدرسة . ففي ١٨٧٧ جرت محاولة لانشاء مدارس شعبية خاصة في الأرياف ، مدارس من نموذج أصيل جداً : فلم يحاول في هذه المدارس اعطاء الأطفال معارف دقيقة ، بل كان يراد ببساطة تشكيل طبعهم ، واعطاؤهم فكرة لزوم التضحية بالنفس في سبيل قضية عادلة . واريد منهم دراسة لغة الأم ، ولا يراد بهذه اللغة اللغة الدانماركية — النورفيجية ، بل اللهجة النورفيجية المحلية . وأخيراً اريد ايقاظ اهتمامهم بالقراءات التاريخية والأدبية . ولا توجد في هذه المدارس دورة دراسات منظمة : بل ان التلميذ يأتي إلى الصف عندما يسمح وقته بذلك ، عندما لا يكون عنده شيء أفضل للعمل . ومن جهة ثانية لا يوجد نظام امتحانات . وفي الدور الذي لا يوجد فيه بعد مدارس دولة ، كانت هذه المدارس الخاصة تمارس في شعب الأرياف النورفيجية نفوذاً هاماً جداً .

وبقي الشعب النورفيجي معادياً ، منذ ١٨١٥ ، لصك الاتحاد مع السويد ؛ ويطالب بالمساواة في جميع الحقوق بين النورفيجيين والسويديين ، ويقول ان هذه المساواة غير موجودة ، لأن وزارة الشؤون الخارجية بأيدي السويديين . وان افضل وسيلة ، بالنسبة للنورفيجيين ، لابداء رأيهم ، هو القاء المسؤولية على الامتيازات الملكية . ولهذا السبب قام الستورتينغ ضد ملك السويد بنضال عنيف وانتهى ، في ١٨٨٤ ، باجبار الملك على منح النورفيج حكومة برلمانية : واتفق ، ابتداءً من ١٨٨٤ ، على أن تؤخذ الوزارة النورفيجية من الحزب الذي تكون له الاكثرية في الستورتينغ . وهذا الحادث هام جداً لأن الستورتينغ أصبح منذ الآن قوة لا تضاهى .

٢ — النزاع بين السويد والنورفيج

بدأ هذا النزاع عندما وصل الراديكاليون إلى السلطة في النورفيج ، أي عناصر اليسار المتطرفة ، الديموقراطيون التقدميون اكثر من غيرهم . حصل هؤلاء الراديكاليون على الأكثرية في انتخابات ١٨٩١ وكان لهم ٦٥ مقعداً في الستورتينغ على مجموع ١١٤ . وقام رئيس مجلس الوزراء النورفيجي الراديكالي ، شتين ، عندئذ ببادهة اثارة قضية تبدو لأول وهلة أنها ثانوية ، ولكن يجب ملاحظتها عن كثب لأن قضية القنصليات خرجت منها .

قضية القنصليات - لقد كان ملك السويد يوجه ادارة الشؤون الخارجية ، وكان الوزير السويدي للشؤون الخارجية يوجه سياسة الاتحاد الخارجية : ولذا كان قناصل الاتحاد السويدي — النورفيجي ، في الخارج ، يخضعون لأوامر الوزير السويدي للشؤون الخارجية . وكان شتين يطالب باقامة مصلحة قنصلية منفصلة للنورفيج من جهة ، ومثلها للسويد من جهة أخرى ، أي أن يكون للنورفيج قناصلها الخاصون . والحجج التي تذرع بها هي كما يلي :

الحجة الاولى . — هي أنه ليس للنورفيج والسويد مصالح واحدة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، ولذا ، فان القناصل ، الذين تسميهم وزارة الشؤون الخارجية السويدية ، يدافعون بشكل سيء عن مصالح التجارة النورفيجية ويهتمون كثيراً بالتجارة السويدية .

الحجة الثانية . — ان للنورفيج تجارة خارجية أهم بمرتين من تجارة السويد ، وبالتالي ، ان النورفيج بحاجة إلى قناصل في بعض المدن الخارجية وليس للسويديين حاجة بان يكون لهم فيها قناصل .

وقد أثار هذا المطلوب نزاع مبدأ . قالت الحكومة النورفيجية

بتوظيف قناصل نورفيجيين ؛ لأن هذه القضية قضية داخلية صرفاً. ولكن الحكومة السويدية أجابت بأن هذا مستحيل ، لأن القناصل موظفون يتبعون وزارة الشؤون الخارجيـــة ، وأضافت ، ان هـذه القضية قضية دستورية ولا يحـق للنورفيجيين تسمية قناصل بسلطتهم الخاصة ، لأن تسمية القناصل تتعلق بوزارة الشؤون الخارجية ، أي بوزير سويدي .

وفسحت هـذه القضية مجالاً لمناقشات طويلة . ويكفي أن نمر عليها سريعاً .

المرحلة الاولى . — طلبت وزارة شتين الراديكالية النورفيجية من الستورتينغ في ١٨٩١ التصويت على انشاء قنصليات نورفيجية، فرفض ملك السويد اوسكار الثاني أن يوقع هذا القانون ، بموجب حق الفيتو التعليقي المخول اليه . عندئذ استقالت وزارة شتين . ولكن في انتخابات ١٨٩٥ حافظ الراديكاليون النورفيجيون على الاكثرية ، فظهر النزاع ثانية، وتوترت الحالة حتى اتخذت الحكومة في السويد تدابير عسكرية : بدأت بالاستنفار . وكانت الجرائد السويدية تتكلم علناً عن التأهبات التي تقوم بها الحكومة السويدية ، وكان يراد ارسال جيوش سويدية لاحتلال المدينتين الأساسيتين في النورفيج : كريستيانيا ، وهي اليوم اوسلو ، وتروندهيم . وكانت النورفيج في حالة لا تمكنها من المقاومة . كانت قواها المسلحة تافهـة ، فخضع النورفيجيون في ١٨٩٦ : وصوت الستورتينغ النورفيجي ، في ٧ حزيران ١٨٩٥، على اقتراح قبل فيه فكرة المفاوضة مع السويد في قضية القنصليات . ومن الممكن القول ، في هذه المناسبة ، ان الحزب الراديكالي النورفيجي قد أخفق .

المرحلة الثانية . — دامـت المفـاوضة سنوات : جرت المفاوضـة الاولى بين ١٨٩٥ و ١٨٩٨ ، والف لهذه الغاية ما تسميه الحقوق الدستورية

السويدية — النورفيجية « لجنة اتحادية » تتألف من ثلاثة سويديين وثلاثة نورفيجيين . وبعد مناقشات طويلة اخفقت المفاوضة . ولكن النورفيج ، التي شعرت بضعفها أثناء أزمة ١٨٩٥ ، قامت بجهد كبير في تنظيم دفاعها الوطني : زادت عدد الجنود في الجيش ، واشترت عتاد الحرب من الخارج ، وانشأت تحصينات على الحدود بين السويد والنورفيج ، في القسم الجنوبي على الأقل ، وهو القسم الاكثر حساسية ؛ ومن جهة أخرى ، شكلت النورفيج اسطولاً حربياً صغيراً ضم أربعة عمائر ضخمة ، ونسافات ؛ وأخيراً حصنت ميناءي اوسلو — كريستيانيا وتروندهيم حيث يفترض أن يأتي الاسطول السويدي اليها ويهاجمها . وشعرت النورفيج بأنها قوية منذ اتخذت هذه الاجراءات ، وشعرت الحكومة السويدية بذلك أيضاً ، ولهذا السبب قبلت الاستمرار في المفاوضات .

وفي ١٩٠٢ تشكلت لجنة اتحادية جديدة وبحثت عن الوسائل العملية لتنظيم قنصليات منفصلة . وبعد مناقشات طويلة تم الوصول ، في ٢٤ آذار ١٩٠٣ ، إلى اتفاق : فقد تم التفاهم على أن تتميز القنصليات النورفيجية عن القنصليات السويدية ، وان للنورفيج الحق في أن يكون لها قناصلها الخاصون . وهؤلاء القناصل النورفيجيون أو السويديون ، كما يقول النص ، يتبعون « سلطة بلدهم التي تعينهـا حكومتهم » أي ان للنورفيج الحق في انشاء وظيفة رئيس الادارة القنصلية . وأخيراً ، ان وضع القنصليات حيال وزارة الشؤون الخارجية العامة ، التي كانت سويدية ، يجب أن ينظم بقوانين واحدة في البلدين ، السويد والنورفيج ، ولا يمكن أن تكون قابلة لتبديلات لاحقة .

ويبدو أن القضية سويت في ذلك الحين . وقد صادق الستورتينغ على الاتفاق ووافق الملك عليه .

المرحلة الثالثة . — بقي وضع « القوانين الواحدة » الشهيرة . واستؤنف النقاش ، وكانت الجلسات حادة للغاية . وفي البدء ، لم يصر النورفيجيون بشدة ، لأنه وجد في آخر ١٩٠٣أزمة اقتصادية فيالنورفيج. ولكن في ربيع ١٩٠٤ تعارضت وجهات النظر النورفيجية والسويدية علناً : فقد رأى السويديون أن ينص في « القوانين الواحدة » على انه يمكن لوزير الشؤون الخارجية ، السويدي ، أن يعزل القناصل ، ولو كانوا نورفيجيين ، إذا كانت طبيعة سلوكهم افساد العلاقات مع الدول الأجنبية . ومن جهة أخرى ، صرح السويديون بأنهيجب على الادارة القنصلية النورفيجية ألا تعطي تعليمات معاكسة للتعليمات التي يعطيها وزير الشؤون الخارجية ، فلم يقبل النورفيجيون بهذه البنود .

واقترح النورفيجيون ، من جانبهم ، بأنه يمكن للعمال الدبلوماسيين اعطاء أوامر للقناصل ، شريطة ألا تكون هذه الأوامر متناقضة مع الأوامر التي تعطيهم إياها الادارة القنصلية النورفيجية ، فأجاب السويديون ، ان هذا المشروع النورفيجي يخاطر بحذف وحدة الشؤون الخارجية إذا أعطت الادارة القنصلية النورفيجية ، من جانبها ، تعليمات تعاكس تعليمات وزارة الشؤون الخارجية .

وهكذا انقطعت المفاوضات . وعلى اثر هذه القطيعة قامت ، في النورفيج، في ربيع ١٩٠٥ ، حركة رأي عام عنيفة : هياج ضد السويد ، لا ضد الحكومة فقط ، بل ضد الشعب السويدي ، واحتجاج ضد ارادة تفوق السويديين ، والمطالبة بالمساواة بالحقوق ، والمناداة بالوطنية النورفيجية . وكانت الدعاية النورفيجية نشيطة جداً ، في ذلك العصر ، في مدن اوربة الرئيسية . وقدأشرف على تنظيمها **نانس** . وكانت هذه الحركة حركة الرأي

العام النورفيجي كله . إلا أن بعض الأصوات المنعزلة حاولت التبشير بالمصالحة ، فلم تلق أي صدى . وفي آذار ١٩٠٥ تألفت في النورفيج وزارة اتحاد قومي ضمت ممثلين عن جميع الأحزاب تحت رئاسة ميشيلسن الراديكالي ، وقد اظهر ارادته في أن يصل بالمفاوضات النورفيجية إلى هدفها .

وهذه الظاهرة ، في اجماع النورفيجيين في هذه القضية ، جعلت الحكومة السويدية تفكر في الأمر . وكان الملك اوسكار الثاني طاعناً في السن ، فأرسل إلى النورفيج ولي العهد الأمير الوارث ، الأمير غوستاف ، فناشدهم الحفاظ على الاتحاد ، وطلب استئناف المفاوضات بشرط واحد : وهو الابقاء على وحدة وزارة الشؤون الخارجية ، أي أن يبقى وزير الشؤون الخارجية وزيراً سويدياً . وقال الأمير غوستاف : هذا هو الشرط الأساسي للاتحاد . فلم تشأ الحكومة النورفيجية أن تسمع ذلك ، وأرادت أن تحرج ملك السويد ، فطلبت التصويت في ١٨ أيار ١٩٠٥ على قانون يقرر انشاء قنصليات نورفيجية ، وان يدخل هذا القانون في حيز التنفيذ في ١ نيسان ١٩٠٦ ، وهذا يعني الرجوع ، بالاجمال ، إلى الزعم الذي أعلنه النورفيجيون في ١٨٩١ واطرحته السويد .

وصوت الستورتينغ بالاجماع على القانون عدا بعض الامتناع .

اجاب السويديون بأن هذا العمل اجراء ثوري ، وان النورفيج تريد تخليص نظامها القنصلي من طاعة وزارة الشؤون الخارجية ، وليس لها الحق في ذلك دون التفاهم بادىء ذي بدء مع السويد . ولذا رفض الملك ، في ٢٧ أيار ١٩٠٥ تأييده للقانون . وقدمت الوزارة النورفيجية استقالتها . وبما أن اجماع الستورتينغ كان إلى جانبها ، كان من المستحيل تشكيل وزارة جديدة . واضطر الملك أن يرفض استقالة الوزارة القائمة ، لأنه لا يستطيع في الوقت الحاضر تشكيل وزارة جديدة . وكان هذا

منه اعتراف تام بالعجز . وفي ٦ حزيران ١٩٠٥ قرر الوزراء النورفيجيون ، بالرغم من رفض استقالتهم ، أن ينقطعوا عن وظائفهم . ولم يعد للنورفيج حكومة .

وفي ٧ حزيران ١٩٠٥ قرر الستورتينغ بأن الملك لم يستطع تأليف وزارة جديدة ، وان الوظيفة الملكية كفت عن القيام بما يطلب منها لأن الملك كف عن القيام بوظائفه ، وان الحل المنطقي هو الاعلان عن حل الاتحاد السويدي – النورفيجي والمناداة باستقلال النورفيج .

وانطلاقاً من هذه القضية الصغيرة ، الصغيرة ظاهراً على الأقل ، قضية التنظيم القنصلي ، توصل النورفيجيون إلى اعلان استقلالهم . ومع أن الستورتينغ صرح بحل الاتحاد ، فقد أكد ، في رسالته إلى الملك اوسكار الثاني ، بأنه يرغب في العيش بسلام مع السويد والبقاء على الصلات الطيبة معها . وأضاف بأنه لا يضمر أي مرارة أو حقد على السلالة الحاكمة والشعب السويدي ، وانه يشعر تجاهها بعواطف الصداقة والعطف الخالص .

٣ – تشكيل دولة النورفيج المستقلة

لقد اعلن الاستقلال ، ولكن يجب معرفة كيفية تحقيق القرار في الواقع .

العقبات . – وضعت أمام النورفيجيين قضية أساسية : وهي التساؤل عن موقف السويد . فهل ستتسامح مع القرار الذي اتخذه الستورتينغ النورفيجي في ٧ حزيران ١٩٠٥ ؟ لنلاحظ أن الحكومة السويدية يمكن أن تدعي على حق بأنه وجد في العام ١٨١٥ صك اتحاد وان هذا الصك وقع ، على الأقل ولو ظاهراً ، بحرية ، وبالتالي فان النورفيجيين يرتكبون عملاً ثورياً بكسرهم صك الاتحاد . هذه هي النظرية الحقوقية السويدية . ولكن القضية ليست هنا ، لأن قضية القوة هي التي يحسب

حسابها في مثل هذه الحالات . فهل الحكومة السويدية تنوي استدعاء الجيش ومحاربة النورفيج كما فعلت في ١٨١٥ لاجبار النورفيج على الخضوع؟ هكذا كان رأي الارستقراطية السويدية المتنفذة سياسياً . ولكن نفوذها في العام ١٩٠٥ قلّ عما كان عليه قبل قرن . لقد تصورت فكرة الحرب ضد النورفيج ، ولكن هذه الفكرة اصطدمت بعقبات جدية .

العقبة الاولى . — كان الجيش السويدي في حالة تنظيم جديد . فقد تقرر من قبل تحويله كاملًا ، ولم ينته هذا التحويل ، وبالتالي كان من الصعب جداً استنفار هذا الجيش .

العقبة الثانية . — وهي الخوف من التعقيد الخارجي . فقد كانت الحكومة السويدية تخشى دوماً روسيا ، وتساءلت ما إذا كانت روسيا ، في افتراض حرب سويدية — نورفيجية ، تتدخل زاعمة بأنها تأتي لمساعدة النورفيج ، ولكن ، في الحقيقة ، لتسوية قضية تشغل روسيا ، وهي قضية جزر آلاند ، هـذه الجزر القريبة من الساحل السويدي ، وقد سبق لروسيا أن ضمتها عام ١٨٠٩ اليها مع فنلانده في نفس الوقت . ولكن في ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، التي انهت حرب القرم ، فرضت فرنسا وبريطانيا العظمى على روسيا ، بناء على طلب السويد ، لزوم عدم تحصين جزر آلاند وعدم اقامة حاميات فيها . وكان حياد جزر آلاند ضماناً يؤمن السويديين كثيراً . وكانوا يعرفون بأن الروسيا يمكن أن تفيد من حرب سويدية — نورفيجية لتتخلص من بند معاهدة باريس كما تخلصت ، عام ١٨٧١ ، من بند معاهدة باريس في تحييد البحر الأسود .

ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة السويدية تعلم بأن الرأي في فرنسا وفي بريطانيا العظمى ، كان في صالح القضية النورفيجية ، ولذا لم يكن لها أي سند تنتظره من جانب الدول الكبرى .

العقبة الثالثة . — إن جماهير الشعب السويدي كانت ترغب في السلام: فقد وجد في السويد حزب اشتراكي نشيط يحب السلام ويوصي الحكومة بأن تكون « عادلة » تجاه النورفيج . وفي الأول من أيار ١٩٠٥ ، بمناسبة عيد العمل ، مر موكب من ثلاثين الف مناصر للسلام في شوارع ستوكهولم مع لافتات كتب عليها : « العدل للنورفيج » ، ونادى المتظاهرون بقرار يشجب سياسة الحكومة السويدية ويطالب بحق النورفيجيين « بتسوية شؤونهم الخاصة » .

ولكل هذه الأسباب ، لم تلح الحكومة السويدية وصوت الريكسداغ ، في ٢٧ تموز ١٩٠٥ على قرار قبل بوجبه « حل الاتحاد » شريطة أن يكون هذا الحل في « ظروف مرضية لتأمين السلام » . وهذه الشروط هي كما يلي :

١ — أن تقوم النورفيج باستفتاء يقول فيه الشعب النورفيجي بوضوح ما إذا كان يريد حل الاتحاد .

٢ — أن تكون منطقة الحدود بين السويد والنورفيج منزوعة السلاح ، وهذا يؤدي إلى تقويض التحصينات التي شادتها النورفيج بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ على طول الحدود السويدية .

٣ — أن يكون للابونيين ، في شمال السويد ، الحق في الانتجاع في الأراضي النورفيجية ، لأنهم بحاجة إلى المراعي النورفيجية أثناء الصيف لترعى فيها قطعان وعولهم .

٤ — أن يقوم اتفاق يتعلق بالخطوط الحديدية ليبقى ميناء نارفيك منفذاً لفلزات الحديد السويدية ، وذلك لأن مناجم الحديد السويدية الهامة جداً والواقعة في شمال البلاد لا تستطيع نقل فلزاتها إلا بواسطة الخط الحديدي الذي ينتهي في ميناء نارفيك على الشاطىء النورفيجي .

وأخيراً قبل الستورتينغ النورفيجي هذه الشروط . ولا شك في أنه أبدى بعض المقاومة ، وبخاصة ، في قضية تقويض التحصينات التي تشغل قلبه ، ولم يشأ تدميرها بعد أن كلفت نفقات باهظة وخلال بضع سنوات. وتدخلت انكلترا في الأمر ولعبت دور الحكم . وكان للنورفيجيين دواع قوية في تعليق أهمية كبرى على ما تنصحهم به انكلترا . واعلمتهم انكلترا بأنها لن تدعمهم إذا تمت القطيعة بسبب قضية التحصينات . فسلم النورفيجيون وقبلوا الشروط التي وضعها السويديون . وفي ١٣ آب ١٩٠٥ جرى الاستفتاء . وكانت نتيجته واضحة جداً : فقد وجد ٨٠٪ من المصوتين : ٣٦٨٠٠٠ صوت مع الاستقلال ، و ١٨٤ ضده ، و ٣٠٠٠ ورقة باطلة تقريباً .

ولا شك في ان اجماع البلاد كان إلى جانب حل الاتحاد . وكان هذا التصويت حاسماً : وفي ١٦ تشرين الأول ١٩٠٥ صوت الريكسداغ السويدي على الغاء صك الاتحاد لعام ١٨١٥ ، وفي ٢٧ تشرين الأول تنازل الملك اوسكار الثالث عن اعتباره ملك النورفيج . وتركت السويد جزءاً من أرضها يعلن استقلاله بنفسه دون أن تقوم برد فعل .

وقرر الستورتينغ الحفاظ على الملكية في النورفيج ، ودعا لعرش النورفيج الأمير الدانياركي ، شارل الدانيارك ، الذي أخذ اسم هاكون السابع ، وهو الاسم الذي يحمله ملوك النورفيج ، في القرن الرابع عشر ، قبل اتحاد النورفيج والدانيارك ، وأراد النورفيجيون أن يسجلوا بذلك استمرار الملكيه النورفيجية . وقد تزوج هاكون السابع ، قبل أن ينتخبه النورفيجيون ملكاً عليهم ، ابنة ملك انكلترا ؛ وكان ارتباطه الزواجي قوياً على الصعيد الدولي . وكان من الذكاء أن ألحق قبوله العرش باستفتاء . ولما حصل على اربعة أخماس الأصوات ، في تشرين الثاني ١٩٠٥ ، قبل تاج النورفيج .

وضع النورفيج الدولي . — وبقيت نقطة واحدة بحاجة إلى تسوية ، ولا تخلو من أهمية ، وهي قضية وضع النورفيج من الوجهة الدولية .

ولفهم هذه القضية ، يجب أن نعلم أن فرنسا وبريطانيا العظمى ، أثناء حرب القرم ، منحت السويد ، في ٢١ تشرين الثاني ١٨٥٥ ، معاهدة ضمان موجهة ضد روسيا ، أي انها وعدتا السويد بأن تدعماها إذا هاجمتها روسيا . وكانت السويد ، في ذلك الحين ، تشمل النورفيج . وهذا الضمان ينطبق أيضاً على الأرض النورفيجية . ولكن هل تحافظ معاهدة ١٨٥٥ على قيمتها عند حل الاتحاد السويدي — النورفيجي ؟ لقد كانت الحكومة النورفيجية ترغب في الحفاظ على ضمان الاستقلال ، لأنها كانت تشعر بنفسها ضعيفة . ولذا حاول النورفيجيون أن يحموا أنفسهم بالحصول على معاهدة مع انكلترا : وفي ١٣ كانون الأول ١٩٠٦ طلبت الحكومة النورفيجية من انكلترا الاعتراف بحيادها وضمان سلامة أراضيها .

وكانت الحكومة الانكليزية تهتم كثيراً بالقضية النورفيجية بسبب وضعها الجغرافي : لأن القضية بالنسبة لها قضية سيادة بحر الشمال : ففي حال خلاف انكليزي — الماني ، يمكن أن تضطر انكلترا ، بقوة الظروف ، إلى القيام بعملية نزول على شواطىء النورفيج . ولذا لم تشأ اتخاذ تعهد قد تجد نفسها يوماً ما مضطرة لخرقه . وبالمقابل ، كانت مستعدة إلى منح النورفيج ضماناً بسلامة أرضها . ولكن انكلترا رأت أن من الحكمة أن تعطي لهذا العمل طابعاً دولياً ، أي أن تطلب من الدول الكبرى الأخرى أن تعمل عملها . وقامت بمفاوضات مع فرنسا والمانيا والروسيا . ولن نقف على التفصيلات التي أصبحت معروفة بنشر الوثائق الدبلوماسية الألمانية عن أصول حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ ، وأيضاً ،

بالوثائق الانكليزية . وبعد مشاريع عديدة ومشاريع معاكسة لها ابرمت معاهدة ٢ تشرين الأول ١٩٠٧ ، ووقعتها المانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا والنورفيج، وتتضمن البنود التالية :

١ — تتعهد النورفيج بألا تتنازل ، عن أي جزء من أرضها ، إلى دولة أخرى ، ولو بصفة احتلال موقت .

٢ — تتعهد الدول الأربع الكبرى باحترام سلامة الأرض النورفيجية ، واعطاء مساندتها إلى النورفيج ، إذا هددت سلامتها دولة من الدول . وبالتالي فان هذا التعهد يبقى ساري المفعول حتى ولو كان الخرق من احدى الدول الموقعة : وهذا ما حدث من المانيا بالضبط ، في ١٩٤٠ .

وكانت هذه المعاهدة صالحة لعشرة أعوام ، ولكنها قابلة للتجديد ضمناً دون تحديد زمن . وفي الوقت نفسه الغى تصريح فرنسي-انكليزي معاهدة ١٨٥٥ .

هذه هي الظروف التي انشئت فيها الدولة النورفيجية الجديدة . ومن البديهي أن هذه القضية صغيرة ، ولكنها ذات أهمية ، رغم أن الاهتمام بها كان قليلاً . ولكن قضية البالطيك ، في ذلك الحين ، ما زالت بحاجة إلى دراسة هامة ، وستظهر هذه الدراسة أهمية الدور الذي لعبته القضية النورفيجية .

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

لهذه الحركة صفة خاصة : وهي أنها حركة كتلة لغوية أخذت تشعر بفرديتها رويداً رويداً ، لأن لها « ثقافة » خاصة وصلت بها ، في بداية القرن العشرين ، إلى المطالبة بالاستقلال الذاتي الاداري . ولكن الحركة الفلاماندية لم تضر، قبل ١٩١٤، وحدة الدولة البلجيكية . ولذا يجب ألا تشبه بحركات الأقليات القومية التي درسناها .

وغرضنا من هذه الدراسة أن نبين أولاً كيف وضعت القضية اللغوية غداة الثورة البلجيكية عام ١٨٣٠ واستقلال بلجيكا ، وأن ندرس فيما بعد نمو حركة « الاحتجاج » الفلاماندي ، وأخيراً ، أن نرى النتائج التي ترتبت عليها قبيل حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ .

١ — القضية اللغوية

إن البلاد ، التي شكلت ، في ١٨٣٠ ، بلجيكا المستقلة ، كانت في السابق خاضعة إلى سيطرات أجنبية . ويكفي أن نذكر السيطرة الاسبانية ، ثم ، بعد ١٧١٥ ، السيطرة النمساوية ، وأثناء حروب الثورة والامبراطورية ، السيطرة الفرنسية . وأخيراً ، بين ١٨١٥ و ١٨٣٠ الحقت البلاد البلجيكية بمملكة البلاد المنخفضة الجديدة التي تألفت بمؤتمر فينا ، أي ان الشعوب البلجيكية أخضعت إلى السيطرة الهولاندية .

ولكن خلال كل هذه التغيرات والتطورات وجد حادث لم يتبدل أبداً : وهو انقسام هذه البلاد البلجيكية إلى كتلتين لغويتين : الكتلة « **الفلاماندية** » والكتلة « **الفالونية** » . ويتكلم الفلامانديون لهجة قريبة جداً من النيثرلاندية مع بعض الفروق في اللفظ فقط ؛ ويتكلم الفالونيون، بالعكس ، لهجة فرنسية ولغتها الأدبية هي اللغة الفرنسية . والحد بين هاتين الكتلتين اللغويتين لم يتغير أبداً بصورة محسوسة منذ القرن الخامس الميلادي . وهذه حالة استمرار لغوي تلفت النظر . ويعرف هذا الحد بخط يتجه تقريباً بالضبط من الشرق إلى الغرب ويمر في **مستريخت** ، **وبروكسل** ليبلغ منطقة **الايزر** .

ولنشر إلى أن اللغة الدارجة المستعملة في إدارة البلاد المنخفضة النمساوية ، في ظل السيطرة النمساوية ، في القرن الثامن عشر ، كانت اللغة الفرنسية لا الفلاماندية . وكانت الأوساط المثقفة ، أي كل ما اتفق على تسميته « المجتمع الطيب » ، البورجوازية الغنية ، كانت تتكلم الفرنسية فقط في جميع المدن سواءً في بلاد اللغة الفلاماندية أو في البلاد الفرنسية الفالونية . وكانت الجرائد جرائد فرنسية ، والمسرح فرنسي . وهذا يرجع إلى نفوذ الحركة الفرنسية في القرن الثامن عشر .

ان الفتح الفرنسي الذي بدأ في آخر ١٧٩٢ وانتهى في ١٧٩٤ - نقطة انطلاق السيطرة الفرنسية التي دامت حتى ١٧١٤ - كان من نتيجته عمّ استعمال الفرنسية ، لأن الادارة الفرنسية قررت أنه يتوجب على جميع الموظفين المحليين وحتى في المدن الريفية أن يعرفوا الفرنسية . وفي التعليم الثانوي كانت اللغة الفرنسية اللغة الأساسية .

وبعد ١٨١٥ ، عندما الحقت البلاد البلجيكية بمملكة البلاد المنخفضة

الجديدة ، بذلت الملكية الهولاندية جهداً لنشر استعمال اللغة النثرلاندية في ادارة البلاد البلجيكية . وفي ١٨٢٣ تقرر أن تكون اللغة النثرلاندية لغة الادارة في الأقاليم التي يتكلم شعبها الفلاماندية ، أي في اقليم آنفرس ، والفلاندر الغربية ، والفلاندر الشرقية ، وفي الليمبورغ . وكان الموظفون ، الذين لا يعرفون غير الفرنسية ، ينقلون ويرسلون إلى وظائف أخرى . وقررت الحكومة النثرلاندية أيضاً أن تكون النثرلاندية لغـــة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلامـاندية . وفي بروكسل نفسها انشئت « جمعية دعاية للغة والادب النثرلانديين . ولكن هذا الجهد الذي بذلته الادارة الهولاندية لم يدم إلا خمسة عشر عاماً ، وبالتالي ، لم تكن له نتائج ناجعة . وفي الواقع ، ظلت البورجوازية في المدن الفلاماندية تتكلم الفرنسية : وتتألف هذه البورجوازية من بورجوازيين « مفرنسين » في مدن المنطقة الفلاماندية ويسمون « الفرنسكيون » .

والجدير بالاشارة ، قبيل ثورة ١٨٣٠ ، هو أن كتلة الشعب الريفي البلجيكي كانت منفصلة إلى كتلتين لغويتين : **الفلاماندية** ، من جهة ، و **الفالونية** ، من جهة أخرى . إلا أن البورجوازية في كافة مدن البلاد كانت تستعمل ، على العموم ، اللغة الفرنسية .

وفي ١٨٣٠ قامت الثورة التي كان منها فصـل البلاد البلجيكية عن هولانده وتأسيس دولة بلجيكية مستقلة . ودارت ثورة ١٨٣٠ لصـالح اللغة الفرنسية لأنهـا دمغت ظفر البورجوازية المطبوعـة بطابع الثقافة الفرنسية . فقد كان استعمال اللغة الفرنسية ، في أعين هذه البورجوازية البلجيكية ، علامة كره لحكومة البلاد المنخفضة ، بعد أن انفصلت عنها . وأخيراً كان الاكليروس الكاثوليكي البلجيكي ، أثناء ثورة ١٨٣٠ ، يميل إلى تشجيع استعمال اللغة الفرنسية كرهاً بهولانده الكالفنية .

ميدان اللغة الفرنسية . - لقد تقرر في الكونغرس التأسيسي في ١٨٣٠ أن استعمال اللغات المألوفة في بلجيكا « اختياري » ، ولكن كان مفهوماً أن القانون يمكن أن يحدد استعمال هذه اللغات ، بخاصة، من أجل القضايا المتعلقة بالادارة القضائية ، ونشر النصوص التشريعية . وبموجب هذا القرار الذي هو قرار مبدأ يمكن لأي مواطن ، وبالتالي كل موظف ، أن يستخدم حسب هواه ، في العلاقات التي يقيمها مع الادارة أو في المراسلة الرسمية ، الفرنسية أو الفلاماندية ، وحتى ، نظرياً ، أن يستخدم الألمانية ، لأنه يوجد في شرق مدينة فيرفيه وفي شرق مدينة آرلون ، بضعة الوف من السكان يتكلمون الألمانية . ولكن ، عملياً ، اتخذ الكونغرس قرارات لا تتفق تماماً مع المبدأ الذي أعلنه :

١ - تذاع القوانين باللغة الفرنسية فقط . ولكن ينشر لها ترجمات في المدن التي لا يتكلم فيها بالفرنسية . ولنلاحظ أن النص الفرنسي للقانون هو المعتمد وحده . وان الفرنسية ، بهذا الواقع ، اللغة الرسمية للادارة .

٢ - من جهة أخرى ، كانت لغة الجامعات اللغة الفرنسية ولغة مؤسسات التعليم الثانوي الفرنسية . وفي الأقاليم الفلاماندية كانت الفلاماندية تعلم أيضاً ولكن بصفة « لغـة حيـة » فقط ، وكانت الفرنسية لغة التبادل .

٣ - استعمل الجيش البلجيكي اللغة الفرنسية فقط « لغـة القيادة » أي ان الضباط البلجيكيين يعبرون ويفصحون بالفرنسية فحسب .

وهكذا كانت الحكومـة والبرلمان والادارة والجيش تستخدم الفرنسية . ولا غرابة في ذلك لأن الفرنسية كانت لغة البورجوازية ، ولأن النظام المنبثق عن ثورة ١٨٣٠ كان مؤسساً على التصويت الضريبي : ففي ١٨٣٠ وجد قليل من الناخبين في بلجيكا : ١١٦٠٠٠ تقريباً على مجموع ١٧٥٠٠٠٠

رجل في سن له الحق بالتصويت . ولقد وجدت البورجوازية سيدة الحياة السياسية ولذا كان من الطبيعي جداً . في ١٨٣٠ ، ان تجعل من الفرنسية لغة شبه رسمية . ومن جهة أخرى ، استخدم الموظفون المادة التي صوت عليها « الكونغرس التأسيسي » ، وبموجبها كان استعمال اللغات اختيارياً للتصريح ، حتى عندما كانوا يعملون في الأقاليم الفلاماندية ، بانهم ليسوا بحاجة إلى تعلم الفلاماندية ، لأن كل مواطن له الحق في أن يستخدم الفرنسية أو الفلاماندية حسب هواه .

وفي الواقع ، لم تكن البورجوازية لتهتم مطلقاً بالفلاماندية التي لا يتكلم بها إلا الشعب، ورأت أن من الخير نشر استعمال الفرنسية ، لأن تحقيق الوحدة اللغوية شيئاً فشيئاً في البلاد يقوي القومية البلجيكية وبعد ١٨٣٠ وجد أناس يفكرون بأن الفلاماندية ، إذا توصل إلى ارجاعها إلى حالة «لغة محلية» ستنتهي تدريجياً إلى الزوال . يضاف إلى ذلك أن اللغة الفرنسية كانت تستخدم فقط في الأعمال الكبرى : كالبنك الرئيسي ، الشركة العامة لبلجيكا ، وكانت له فروع في كل أجزاء البلاد ويستخدم جهازاً يفصح عن نفسه بالفرنسية فقط ، حتى في الاقاليم الفلاماندية .

ميدان اللغة الفلاماندية . - ولم تكن اللغة الفلاماندية في حال استعمال إلا عند شعب الاقاليم الفلاماندية . وحوالي ١٨٣٠ ، لم يعرف على وجه الدقة عدد الناس الذين يتكلمون الفلاماندية في بلجيكا . الا أنه وجدت ، في احصاء ١٨٤٦ ، مسلمات دقيقة وشوهد عندئذ أنه يوجد ٢٤٧١٠٠٠ شخص يصرحون بأنهم يتكلمون الفلاماندية ، على حين انه يوجد منهم ١٨٢٧٠٠٠ يتكلمون الفرنسية . وهكذا كانت الفلاماندية اللغة التي

تتكلم بها أكثرية الشعب ، ومع هذا لم يكن لها أي دور في الادارة وفي الحياة الاقتصادية وحتى في التعليم ، باستثناء التعليم الابتدائي .

٢ ـــ نمو حركة الاحتجاج الفلاماندية

الحركة الأدبية . ـ ولا يخلو من فائدة أن نشير إلى أن هذه الحركة بدأت بشكل شبيه بالحركات الاخرى التي درسناها في أوربه الوسطى . فاذا لاحظنا أصول الحركة التشيكية مثلاً ، أو الاصول البعيدة للحركة اليوغوسلافية ، لرأينا في البدء « يقظة أدبية ». وهذا ما جرى في البلاد الفلاماندية في بلجيكا ، لانه يرى في أصل الحركة عمل بعض المفكرين الفلامانديين الذين حاولوا أن يروا وجود ثقافة فلاماندية أصلية وأن شعوب اللغة الفلاماندية تؤلف شعباً حي « فردية تاريخية » .

وفي هذه الحركة الادبية يجدر ذكر دور رجلين :

جان دافيد وفيللمز

دافيد . ـ كان دافيد كاهناً كاثوليكياً ، وابتداءً من ١٨٣٤ سمي استاذ الادب والتاريخ الفلاماندين في جامعة لوفن الكاثوليكية . ونشر تاريخ الفلاندر وسماه « تاريخ الوطن » ، في أحد عشر مجلداً ولم ، يقرأها الا قليل من الناس . وهذا العمل له معناه ومغزاه ، لانه كان في أصل جميع الحركات القومية . وفيه نرى الاهتمام بالبحث عن السوابق التاريخية واظهار ان الشعب ، الذي يهتم به ، تاريخاً خاصاً ، وماضياً مشتركاً .

فيللمز . ـ اما فيللمز فقد اختص بدراسة فقه اللغة الفلاماندية وفي البحث عن المخطوطات القديمة الفلاماندية وفي نشر هذه المخطوطات . وفي ١٨٣٦ انشئت في غاند جمعية فلاماندية وأصبحت ملتقى المفكرين الفلامنضيين .

هنري كونسيانس . - ولم تكن هذه الحركة بعد الا حركة أدبية بالمعنى الصحيح . وقد بدأت في ١٨٣٧ ، وكان المحرك لها **هنري كونسيانس** . ولد في آنفرس ، وأبوه ملاح فرنسي أتى اليها في عهد نابوليون وتزوج فلاماندية وبقي في آنفرس الى ما بعد ١٨١٥ . نشر هنري كونسيانس بالفلاماندية ،ابتداءً من ١٨٣٧، روايات وقصصاً شعبية ، كتبت بكثير من القريحة ، والموهبة ، ولكن دون كثير فن، وفيها يرجع إلى نفس الغرض : حب البلد الفلاماندي ، حب اللغة الفلاماندية والأعراف الفلاماندية . وكان لأثره الأسامي الذي ظهر في ١٨٣٩ صدى عظيم وعنوانه « أسد بلاد الفلاندر » وهو تمجيد لماضي الفلاندر .

البيرت رادنباخ . - ونمت هذه الحركة الأدبية التي بدأها هنري كونسيانس وبلغت أوجها في ١٨٨٠ على يد البيرت رادينباخ . وكان رادينباخ طالباً في جامعة لوفن الكاثوليكية عندما بدأ بنشر قصائد في ١٨٧٧ - ١٧٧٨ ، ثم أعطى في ١٨٨٠ درامة كبرى شعرية تسمى « غودرون » . وغودرون هذه تجسد الفلاندر المتنازعة بين الجرمانيين والرومانيين . وتوفي رادينباخ شابا جداً في ١٨٨١ ، ولكن أثره طبع نمو الحركة الادبية الفلاماندية .

الاتصال مع الخارج . - ولا يخلو من فائدة أن نرى أن هذه الحركة الادبية الفلاماندية بحثت عن اتصالات مع الخارج ، وبالطبع من جهة **فرنسا** . بدأت الاتصالات الاولى مع **الالمان** . وجرت محاولات « تآخي » بين طلاب جامعة لوفن وطلاب جامعة بون ، في رينانيا . وجرت زيارات قام بها زعماء الحركة الادبية الفلاماندية إلى كتاب المان : فقد كان فيلمز مثلاً ، على صلة بجاكوب غريم الذي لعب في

الحركة القومية الألمانية قبل ١٨٤٨ دوراً هاماً . ولكن الفلاماندين ما عتموا أن لاحظوا أن هذه الصداقة مع الألمان لا تخلو من خطر ، لأنه شوهد منذ ١٨٤٤ ظهور كتاب ، تحت توقيع مؤلف الماني،**سيمروك**، يقول فيه أن اوستاند يجب أن تكون الحد الطبيعي للوطن الألماني » . فهل يجب أن نرى في هذا تهديداً بامتصاص المانيا للفلاندر ؟

ومن جهة أخرى ، كان لهذه الحركة الادبية اتصالات مع الهولانديين وابتداء من ١٨٤٩ عقدت بانتظام مؤتمرات أدبية نيئرلاندية ، وأولها في غاند ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع الكتاب الفلاماندين والكتاب الهولانديين، ولكن هذه الحركة ظلت أدبية فقط ، وبرهن الهولانديون على رزانة عظيمة ، ورأوا أن حوادث ١٨٣٠ ، انفصال بلجيكا وهولاندة ، يجب أن تعتبر قطعية ، ولم يحاولوا استخدام هذه الصداقات ، التي عقدوها في بلجيكا ، لغرض سياسي .

الاحتجاج السياسي . ـ وهيأت هذه اليقظة الأدبية نمو حركة احتجاج سياسي : فمنذ كانون الثاني ١٨٣١ ، لاحظ أحد أعضاء الكونغرس القومي البلجيكي ان مواطني اللغة الفلاماندية سيخرجون من الوظائف العامة لأن شرط التوظيف معرفة اللغة الفرنسية . ولكن هذه الملاحظة ، في ذلك الحين ، وقعت في الفراغ ، ولم يلتفت اليها أحد ، وشيئاً فشيئاً قامت احتجاجات من جانب بعض بورجوازيين فلاماندين نادرين « لم يتفرنسوا » وحافظوا على عادتهم بالتكلم بالفلاماندية . وهذه حال **بلوموت** . فقد نشر في ١٨٣٢ اثراً صغيراً يدعى : « ملاحظات على إهمال اللغة النيئرلاندية » . ويصرح ، في هذا المؤلف ، ان الادارة البلجيكية اخطأت بعدم تعليق أي أهمية على الفلاماندية ، وان واجب الادارة الصالحة هو قبل كل شيء التكلم بلغة محكوميها . ولكن كراس بلوموت لم يترك اثراً كبيراً .

الا أن حركة احتجاج بدأت بالظهور بحق نحو ١٨٤٠ وسنذكر عدداً من الاحداث التي تحدد معالم هذه الحركة .

في ١٨٤٠ قرر المجلس الاقليمي لاقليم آنفرس بالا يعهد في المستقبل بالوظائف الادارية في الاقليم الا للاشخاص الذين يمكنهم التعبير بالفلاماندية وفي ١٨٤٠ ايضاً احتج النائب دكر في مجلس النواب البلجيكي على « التآخي الاداري » . وفي السنة نفسها وجه فيللمز وجمع من أصدقائه عريضة الى مجلس النواب يطالبون فيها بأن تكون اللغة الفلاماندية لغة الادارة في الفلاندر . وزعم بان عريضته وقعت من قبل مائة الف شخص .

وفي ١٨٤١ ظهر مؤلف أحدث ضجة . ومؤلفه تيؤدور فان ريسفيك وكان ذا موهبة أدبية غير منازعة . وقد حاول ان يفيد من هذه الموهبة الأدبية لاغراض سياسية : نشر رواية تدعى « انتيغون » ، وكان انتيغون نابوليون ، وقص حول انتيغون تاريخ البلاد الفلاماندية مع شيء من أدب الرواية ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، وانتهى مصرحاً بان الشعب الفلاماندي منذ ١٨٣٠ ، أي منذ استقلت بلجيكا ، في حالة « بائسة » . وأخيراً في ١٨٤٦ انشئت في آنفرس جمعية تسمى « الاتحاد المقدس »، واشترك فيها هنري كونسيانس وفان ريسفيك . وكان لكل من الرجلين ، على الصعيد الأدب ، أهمية كبري في الحركة الفلاماندية في ذلك الحين . ونشرت هذه الجمعية في ١٨٤٧ تصريح مبدأ طالبت فيه بالمساواة بين الفرنسية والفلاماندية في التعليم والادارة . وقال التصريح : يجب ان يطلب من كل موظف معرفة اللغتين : الفرنسية والفلاماندية .

ولكن بعد ١٨٤٨ ، وتحت تأثير الحركة العامة لعام ١٨٤٨ ، التي كانت في أساسها حركة قوميات ، نمت حملة الاحتجاج . وبدأت الجرائد

الفلاماندية في ذلك الحين تقول ان الحالة اللغوية في الاقاليم الفلاماندية في حالة يرثى لها أكثر من أي وقت مضى . حتى انها قالت : لقد كان الفلاماند يون تحت السيطرة النمساوية « اكثر اعتباراً » منهم في زمن استقلال بلجيكا .

ومع هذا لم يكن للحركة دوماً كبير نفاذ : أولاً ، لأن جمهور الرأي في الأقاليم الفلاماندية ظل سلبياً ، ولان المحتجين لم يظهروا « جبهة وحيدة » ، فقد وجد بينهم كاثوليكيون واحرار وكانوا عاجزين عن انتظامهم في حزب فلاماندي . وأخيراً ، يجب ألا ننسى أن النظام الانتخابي البلجيكي ظل نظاماً حزبيا ، وأن البورجوازية بالتالي هي التي تحكم وتمارس حق التصويت . ولما كانت هذه البورجوازية مثقفة ثقافة فرنسية ، فان المحتجين لا يمكنهم أن يكونوا كثراً في مجلس النواب البلجيكي .

وفي ١٨٥٦ تقدمت الحركة الفلاماندية خطوة هامة الى الأمـام : فقد قبلت الحكومة ، في ذلك الحين ، ان تشكل لجنة التحقيق لدراسة المطاليب الفلاماندية وادخلت ، في هذه اللجنة التي تضم تسعة اعضاء ، هنري كونسيانس وجان دافيد . وتوصلت اللجنـــة الى القول بأن شكاوي الفلاماند يين لهـا أساس ونشرت في ١٨٥٨ تقريراً اقترحت فيه عـدداً من الحلول :

١ ـ من وجهة نظر التعليم ، يقول التقرير ان الفلاماندية يجب أن تكون لغة التبادل في كل التعليم في الفلاندر ، بل وحتى في التعليم العالي ويجب أن يعطى التعليم في جامعة بلجيكية ، جامعة غاند ، باللغـة الفلاماندية ، في المواد الأساسية ، على الأقل .

٢ ـ من وجهة نظر الادارة ، يجب أن تنشر القوانين باللغتين :

الفرنسية والفلاماندية : وعلى القضاة والمحامين أن يعرفوا اجبارياً اللغتين. والمراسلة الادارية في الاقاليم الفلاماندية يجب أن تكون بالفلاماندية . وعلى العمال الدبلوماسيين والقنصليين أن يعرفوا جميعاً الفرنسية والفلاماندية لتمثيل بلجيكا في الخارج .

٣ ـ وأخيراً، من وجهة نظر الجيش ، يقترح تقرير اللجنة تقسيم الجيش إلى قسمين : القطعات الفلاماندية والقطعات الفالونية ، لغة القيادة في الاولى الفلاماندية ، ولغة القيادة في الثانية اللغة الفرنسية .

كان برنامج اللجنة في عام ١٨٥٨ هاماً ، لا لأن له اقل نتيجة في ذلك الحين ، لأن الحكومة لم تأخذ له أي اعتبار ، بل لانه ظل أساساً لبرنامج المطاليب الفلاماندية حتى ١٩١٤ .

وابتداء من ١٨٧٠ تزايدت حركة الدعاية للقومية الفلاماندية فقد نمت الصحف الفلاماندية كثيراً . وفي ١٨٧٠ نشرت في غانـد أول صحيفة يومية فلاماندية عظيمة الاخراج « الفولكسبلاد » ؛ حتى ان بعض الجرائد الفلاماندية ، مثل : « صحيفة آنفرس » ، الجريدة الكاثوليكية ، كانت ، في آخر القرن التاسع عشر ، عظيمة الاخراج ان لم تكن اعظم من جرائد اللغة الفرنسية في بروكسل . وانتظمت جمعيات الدعاية ، ووجدت جمعيتان : كان اتجاه الاولى ليبرالياً أي مناوئاً للكنيسة وتسمى « كنز » فيللمز باسم فيللمز الذي توفي في ذلك الحين ولكن تقاليده استمرت ، والأخرى كانت كاثوليكية وتسمى كنز دافيد ».وشرعت هاتان الجمعيتان بنشر كتب وكراريس واغاني فلاماندية.

ولكن يجب الوصول حتى عام ١٨٩٣ لرؤية تغيير عميق . وهـذا التاريخ مطبوع باصلاح أساسي في الحياة السياسية في بلجيكا وهو حذف النظام الضريبي واقامة التصويت العام .

وفي الحقيقة ان هذا التصويت العام قد شوه قليلًا بالتصويت «الاكثري» أي التصويت الذي يحق فيه لبعض الناخبين صوت أو صوتان اضافيان إذا توافرت فيهم بعض الشروط . وليكون للناخب الحق في هذه الأصوات الاضافية ، يجب أن تكون له ثروة أو القاب جامعية : وبالتالي فان التصويت الاكثري كان يلعب دوره لصالح البورجوازية . ولكن هذا الاصلاح أدخل ، في الهيئة الانتخابية ، الجماهير الشعبية التي كانت في غالبيتها فلاماندية اللغة ، وبدل شروط القضية تماماً . وابتداءً من هذا الحين تأكدت المطاليب الفلاماندية على منصة مجلس النواب بحماسة وحرارة وفي الغالب بجفاء لم يكن لها من قبل .

النتيجة - كانت الحكومة حتى ١٨٦١ تعارض المطاليب الفلاماندية بموقف سلبي مطلق. وفي ١٨٦١ ، أعطت انطباعاً لأول مرة بأنها مستعدة للتنازل : وقبلت أن تدخل ، في الرسالة التي صوت عليها مجلس النواب جواباً على خطاب العرش ، عبارة تلزم الحكومة « بإزالة شكاوى الفلاماندين » . ولم يكن هذا الا تصريح مبدأ . وفي الواقع ، تنازلت الحكومة ببطء وبعدة إجراءات جزئية . ولا بد لنا من ذكر هذه الاجراءات التشريعية التي غيرت الحالة ، وهي كما يلي :

١ - في ١٨٧٠ قررت الحكومة ألا تسمي في المستقبل في المناطق الفلاماندية إلا موظفين يعرفون الفلاماندية عدا الفرنسية .

٢ - وفي ١٨٧٣ ، قرر قانون ، في الأقاليم الفلاماندية الأربعة ، آنفرس ، فلاندر الغربية ، فلاندر الشرقية ، ليمبورغ ، أن يكون أصول المحاكمات الجزائية لا المدنية باللغة الفلاماندية . ومع ذلك يحتفظ للشهود بحق التعبير بالفرنسية إذا فضلوا ذلك . ولهذا القانون أصل مميز خاص

بسبب وقوع حادث مشين في بروكسل ، وهو أن عاملًا لا يعرف إلا الفلامـــاندية أراد أن يصرح بميلاد ابنه ، والقانون يلزمه أن يخبر ديوان الأحوال المدنية ، ولما كان موظف الديوان يجهل الفلاماندية ، كان من المستحيل التفاهم معه ، وانصرف العامل . ولما لم يصرح بابنه في دائرة الأحوال المدنية فرضت عليه مخالفة ، فرفض أن يدفع هذه المخالفة وشجعته الجمعيات الفلاماندية على هذا الرفض . وعظمت القضية ، وحكم على العامل بالسجن ، فاستأنف الحكم ، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم الاول . وانتهى الرأي العام إلى التفكير بأن شيئاً غير سوي في النظام الموجود .

٣ — وفي ١٨٧٨ ، قرر قانون أن تكون البلاغات الرسمية والمراسلة الادارية بالفلاماندية في الاقاليم الفلاماندية الاربعة . ومع هذا فان كل فرد يأخذ مراسلة ادارية بالفلاماندية ، ويصرح بأنه لا يعرف هذه اللغة ، يمكنه أن يطلب ترجمة لها .

٤ — وفي ١٨٨٣ صدر قانون في التعليم ، وبموجبه أصبحت الفلاماندية لغة التعليم الثانوي في الأقاليم الفلاماندية .

٥ — وفي ١٨٨٩ ، أقر قانون نشر النصوص التشريعيـة بالفرنسية والفلاماندية . أي أن للنص الفلاماندي نفس قيمة النص الفرنسي ، ولا يخلو ذلك من فائدة ، وذلك لأن الترجمة لا تكون مضبوطة تماماً ، وفي القضايا القضائية يمكن أن يؤدي عدم الضبط إلى منازعات وصعوبات .

٦ — وأخيراً ، في ١٩١٣ ، الزم ضباط الجيش بمعرفة الفلاماندية والفرنسية .

وشيئاً فشيئاً حصلت المطاليب الفلاماندية على بعض النتـــائج الجديرة بالتقدير .

٢ ـ الحالة قبل حرب ١٩١٤

لم يرض زعماء الحركة الفلامنغية عن النتائج الجزئية التي حصلوا عليها . فقد كانوا يرون أن المساواة اللغوية لم تتحقق بعد ، وان اللغة الفرنسية تحتفظ بدور ممتاز ، لأن **الادارات المركزية** ما زالت لغتها فرنسية ، ففي الوزارات ، لا يتكلم إلا باللغة الفرنسية ، وبالتالي ، يقول زعماء الحركة الفلامنغية ان المواطنين البلجيكيين الذين لا يعرفون إلا اللغة الفلاماندية هم « بلجيكيون من المنطقة الثانية » لأن ليس لهم المكانة العددية التي لهم الحق بها عادة في الادارة ، وبخاصة ، في وظائف الادارة العليا . ولتشكيل الاطر الادارية الفلاماندية كان زعماء الحركة الفلامنغية ، في ١٩١٤ ، الليبرالي **لويس فرانك** والاشتراكي **هويسمانس** ، والكاثوليكي **فان كاوفيلادت** ، يلحون على ضرورة إنشاء جامعة فلاماندية : أي تحويل جامعة غاند ، لأن الأطر الادارية في المستقبل تؤخذ من الجامعة .

ولكن بعض الفلامنغيين ذهبوا بعيداً ، ولم يكتفوا بانشاء جامعة فلاماندية فحسب ، بل أرادوا اجراءين هامين جداً : **الفصل الاداري** ، و **فصل الجيش** . وهذا الإجراء الاخير ، فصل الجيش ، كان يطالب به ، في العام ١٨٥٨ ، في تقرير اللجنة الذي تكلمنا عنه آنفاً . أما الفصل الاداري ، فقد كان الفلامنغيون يريدون منه بأن تنفصل ادارة المنطقة **الفلاماندية** تماماً عن ادارة المنطقة **الفالونية** ، وبهذا يمكن الوصول إلى وزارات فلاماندية ووزارات فالونية ، عدا بعض الامور العامة . وهنا يبدو الخطر : لان له محاذير خطيرة على وحدة الدولة البلجيكية التي يمكن أن تصبح « ملكية ثنائية » كالنمسا ـ هونغاريا .

ولنشر إلى أن هذه المطاليب التي تتعلق ظاهراً بالقضية اللغوية وحدها ، كانت ترتبط في الحقيقة بقضية اجتماعية وبقضية دينية .

كانت هذه المطاليب مرتبطة بالقضية الاجتماعيـــة لان الناس الذين يتكلمون الفلاماندية ولا يتكلمون إلا الفلاماندية كانوا أناساً من الشعب. وفي بداية القرن العشرين قامت دعاية على يد كنسي وهو الاب دينز ، وكان يصرح بأن الفلاماندية « لغة الفقراء »، والفرنسية « لغة الاغنياء » ولذا كان يضع القضية اللغوية على الصعيد الاجتماعي .

ولكن القضية اللغوية كانت مرتبطة بالقضية الدينيـة : فقد كان الاكليروس الكاثوليكي الفلاماندي ، وهو قوي جـداً ، يرى في اللغة الفرنسية عجلة الفكر الحر . وكان هـذا الاكليروس الفلاماندي معادياً لفرنسا ، لأنها كانت تسلك ، منذ ١٩٠١ ، سياسة مناوئة للاكليروس . ولكن يجب أن نشير إلى أن حالة الرأي هذه لم تمكن من رأي الاكليروس الأعلى : فقد كان هذا الاكليروس الاعلى ، حتى في الاقاليم الفلاماندية ، اكليروساً مثقفاً ثقافة فرنسية ، وكان أكثر مقاومة وترددا حيال الحركة الفلاماندية من الاكليروس الادنى . وهذا الحادث مميز لان الاب دينز ، الذي تكلمنا عنه ، شجبه اسقفه وحرم عليه الاستمرار في دعايته .

حركة المقاومة الفالونيـة . - وفي ١٩١٣ - ١٩١٤ ، أخـذت المناقشات في القضية الفلاماندية في البرلمان البلجيكي طوراً حرجاً . فقـد كان بعض الخطباء يلمحون ، أثناء الدفاع عن وجهـة النظر الفلاماندية ، إلى العبقرية الجرمانية « ليعارضوا بها » « الانحطاط الفرنسي » ، وبالطبـع كان الفالون يجيبون بشدة .

وكلما نمت هذه الحركة الفلامنغية تأكدت حركة المقاومة من جانب

الفالونيين . ووجد في فالونيا أناس يفكرون بأن الحالة لا تخلو من القلق وإذا لاحظنا الاحصاءات رأينا ، في النصف الاخير من القرن ، أن نسبة البلجيكيين الذين يتكلمون الفرنسية قد تناقصت: ففي١٨٦٦ وجد مليونا شخص يتكلمون الفرنسية ، و ٢٤٠٠٠٠٠ يتكلمون الفلاماندية و ٣٠٠٠٠٠ يتكلمون اللغتين . وفي ١٩١٠ تكاثر السكان ووجد أن ٢٨٠٠٠٠٠ يتكلمون الفرنسية و ٣٢٢٠٠٠٠يتكلمون الفلاماندية و ٨٧١٠٠٠ يتكلمون اللغتين. ولهذا انتقلت الفرنسية من ٤٢٪ في ١٨٦٦ إلى ٢٨٪ في ١٩١٠ . وهذا يعود إلى أن شعب الاقاليم الفلاماندية كانت الولادة فيه أقوى من الولادة في الاقاليم الفالونية. ومن هنا يمكن التفكير بأن الثقافة الفرنسية في بلجيكا آخذة شيئاً فشيئاً بالتراجع ، ولا يوجد إلا خطوة.. ويرى بعض الفالونيين وجوب الدفاع عن النفس ضد هذا الخطر ، ووجد مجلس فالوني كان يعقد جلساته من حين لآخر . وقد عقدت احدى هذه الجلسات في تشرين الاول ١٩١٢، في شارلوروا ، وكان برنامجها النضال ضد الحركة الفلاماندية .

كان اللسان الناطق لحركة الاحتجاج الفالونيـــة نائب اشتراكي من شارلوروا ، وهو جول ديستريه ، نشر في آب ١٩١٢ وثيقة شهيرة تسمى « رسالة إلى الملك » ، وفي هذه الرسالة بالغ جول ديستريه في المخاوف التي يشعر بها بشكل هيج الرأي . واظهر تقدم الحركة الفلاماندية ، والاخطار التي يمكن أن تؤلفها على الدولة البلجيكية في المستقبل ، وتوصل إلى عبارات مقلقة ومزعجة جداً ، وقال إلى الملك : « يا صاحب الجلالة ، لا توجد روح بلجيكية ، ان صهر الفلاماندييين والفالون غير مرجو ولكنه مرغوب فيه ، ويجب أن نرى أيضاً أنه غير ممكن ، ولا يوجد بلجيكيون في بلجيكا إلا الموظفون الذين يرتبطون بالدولة بوضعهم ، وان الناس في منطقة بروكسل الذين يرون رأي رجل شارلوروا هم ريبيون ، ضئيلون ،

أناس ليس عندهم حماسة » . وهذه الاقوال من جول ديستريه ليس فيها ما يطمن عن مصير دولة بلجيكا في المستقبل . وتوصل ديستريه إلى القول بضرورة « الفصل الاداري » وتحويل بلجيكا إلى دولة اتحادية .

وطرحت في بلجيكا نظريات أخرى كان أهمها ولا شك نظرية المؤرخ البلجيكي الكبير هنري بيرين . ان كل « تاريخ باجيكا » ، الذي ألفه ، ملهم بهـذه الفكرة الاساسية وهي : وجود قوميـــة بلجيكيـة . ولا شك في أنه يوجد في بلجيكا شعبان يتكلمان لغتين مختلفتين ؛ وثقافة أحدهما جرمانية وثقافة الآخر فرنسية . ولكن بسبب المنافع الاقتصادية وبسبب الذكريات التاريخية المشتركة يشكل الفلامانديون والفالون أمة .

هل هـذا التفاؤل الذي يظهره هنري بيرين مقنع ؟ إن كثيراً من البلجيكيين يرون في ربيع ١٩١٤ ان الحالة مظلمة ومقلقة ، فضـلًا عن أنه يوجد في ألمانيا أناس يراقبون عن كثب كل ما يجري في بلجيكا ، « كرجال الجامعة الجرمانية » الذين كانوا ينظرون حـول ١٩٠٠ إلى جهة بلجيكا ولا يترددون في أن يصرحوا بأن الفلاماندبين يتبعون الكتلة اللغوية الجرمانية ، ولذا يجب ان يقعوا في يوم أو آخر في منطقـة نفوذ المانيا السياسي ؛ وفي منشورات معتدلة اللهجة ، في المجلة الالمانية الكبرى : « الكتاب السنوي البروسي » ظهر في العـام ١٩١٤ مقال لمساعد في جامعة ليبزيغ واسمه اوسفالد بعنوان : « كفـاح القوميات بين الفلاماندبين وبين الفالونيين » : وفيه يأتي المؤلف على سرد تاريخ الحركة الفلاماندية للوصول إلى الاشارة إلى أن هذا « الكفاح » بين الفلاماندبين والفالونيين كان عنصراً مدمراً للدولة البلجيكية .

وهنا نجد عنصراً من العناصر التي دفعت الحكومة الالمانية إلى الاعتقاد، في ١٩١٤ ، بان الجيش الالماني لن يلق مقاومة متى خرق حياد البلجيك .

ويروى عن السفير الالماني في باريس أنه قال ، قبل قيام حرب ١٩١٤ ببضعة أيام : « ان البلجيكيين ، في اليوم الذي ندخل فيه بلجيكا ، يضعون سياجا ليرونا نمر » وعندما خرقت المانيا حياد بلجيكا ، كانت حمية الشعب البلجيكي مجمعة ضد الغازي المجتاح .

★ ★ ★

وهذا لا يمنع من أن لهذه الحركة الفلاماندية بعض الاهمية في تاريخ السياسة الالمانية في بلجيكا من ١٩١٤ إلى ١٩١٨ . ومن المهم دراسة هذا الموضوع لان الالمان، منذ أن احتلوا بلجيكا وأقاموا فيها خلال أربعة أعوام ، حاولوا أن ينعشوا الحركة الفلاماندية وأن يستخدموها لغايات سياسية . وكانوا يرغبون في أن تكون لهم اليد العليا على بلجيكا بعد الحرب بشكل أو أو بآخر . وفكروا بأن أفضل وسيلة للوصول إلى ذلك هي كسب نقطة استناد في بلجيكا ، وأملوا أن يجدوا نقطة الاستناد هذه بدعم الحركة الفلاماندية ، وهذا ما حملهم على أن يقرروا ، في ١٩١٦ ، انشاء جامعة فلاماندية في غاند ، وفي ١٩١٧ ، تحقيق الفصل الاداري بين الفلاندر والفالونيا ، وأخيراً انشاء « مجلس الفلاندر » الذي يجب أن يكون الناطق بلسان استقلال الفلاندر الذاتي في المستقبل . ولكن هذه السياسة لم تتبع إلا من قبل عدد ضئيل من الفلاماندين : وهم الفلامنغيون النشيطون الذين قبلوا خدمة المصالح الالمانية . وبالاجمال ، ان الاجراءات التي اتخذتها الادارة الالمانية اصطدمت من ١٩١٦ إلى ١٩١٨ بمقاومة مستمرة من جميع عناصر السكان تقريباً .

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

ضم الالزاس - لورين

يتناول البحث ، في هذه القضية ، ضم الامبراطورية الالمانية للالزاس لورين في ١٨٧١ ، وحياة الالزاس - لورين تحت الادارة الالمانية حتى ١٩١٤ ، وأخيراً النتائج الدولية لقضية الالزاس - لورين ، وبخاصة في العلاقات الفرنسية - الألمانية .

١ - موقف الرأي الالماني والحكومة الالمانية قبل ١٨٧٠ من قضية الالزاس - لورين

في عام ١٦٤٨ خولت معاهدات وستفاليا ملك فرنسا الحقوق التي كان يملكها حتى الآن الامبراطور الجرماني في الالزاس . وفي القرن الثامن عشر الحقت اللورين بفرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر . ولكن يجب الا ننسى أن الالزاس ، بخاصة ، حافظت حتى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ على شيء من روح النعرة المحلية . ولكن الثورة الفرنسية والنتائج الاجتماعية ، التي ادت اليها ، دمجت الالزاس تماماً في الجماعة الفرنسية . وقد اتفق المؤرخون الالمان والمؤرخون الفرنسيون على هذه النقطة . وكان مجموع

الشعب الالزاسي ، باستثناء قسم من الطبقة النبيلة ، يحبذ الاصلاحات التي أتت بها الثورة ، ويشعر ، منذ ذلك الحين ، بأنه مرتبط ولا شك بالجماعة الفرنسية .

والمهم هنا أن نرى وجهة نظر الالمان في قضية الالزاس ـ لورين في القرن التاسع عشر ، قبل ١٨٧٠ .

ظروف المطالبة ـ لقد ظلت **الالزاس** حتى ١٦٤٧ ، **واللورين** حتى القرن الثامن عشر ، اراضي تابعة للأمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة . وظهرت فكرة انتزاع هذين الاقليمين من فرنسا ابتداء من ١٨١٣ في مناسبات مختلفة : وهذا التاريخ ١٨١٣ يسميه الالمان « حرب الخلاص » أو « حرب التحرير » ، وهي الحرب القومية التي قامت ضد السيطرة الفرنسية . وفي هذه الحرب أخذ الرأي العام الالماني يطالب بالالزاس ـ لورين .

ان الظروف التي ظهرت فيها هذه المطالبة هي الآتية :

١) في ١٨١٣ - ١٨١٤ - . في خريف ١٨١٣ ، بعد الاخفاق العظيم الذي منيت به جيوش نابوليون في لايبزيغ ، بدأ انهيار الامبراطورية النابوليونية ، كما بدأت تظهر في المانيا حركة وحدوية ، ولم توضع ، منذ ذلك الحين ، قضية الالزاس ـ لورين من قبل بعض رجال الدولة فحسب ، بل ومن قبل الناشرين ايضا . وجرى تساؤل عن الحدود الغربية لالمانيا المستقبل اذا تحققت الوحدة الالمانية . وقد طبق الالمان على هذه القضية الفكرة التي وسعها فيخته في « خطب الى الامة الالمانية » الشهيرة التي القاها بين ١٨٠٨ و ١٨١٠ . وتتلخص نظرية فيخته في كلمة وهي : ان اساس **القومية وحدة اللغة** ، وبالتالي يقول المان ١٨١٣ : لما كان السكان في الالزاس ، وفي قسم من اللورين ، يتكلمون لهجة ليست في الحقيقة اللغة الالمانية الصرفة ، ولكنها لهجة جرمانية ، ويؤلفون جزءاً من المجموعة اللغوية الجرمانية ، فيجب أن يؤلفوا جزءاً من الوحدة السياسية الالمانية .

يضاف الى ذلك ان المان ١٨١٣ يرون أن فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، يمكنهم من الوصول الى تأليف نوع من حاجز بين فرنسا وألمانيا. ويجب هنا ألا نحكم على هذه الامور كما نحكم عليها بافكار اليوم ، أي كالفرنسيين الذين تحملوا الغزو الالماني ثلاث مرات في قرن واحد ، بل يجب أن نضع أنفسنا موضع الالمان عام ١٨١٣ الذين يعتبرون فرنسا خطراً عليهم ويتذكرون ، بخاصة ، غزو جيوش لويس الرابع عشر في البالاتينا .

وقد وضحت فكرة فصل الالزاس - لورين عن فرنسا ، ابتداء من كانون الثاني ١٨١٤ أي ابتداء من الوقت الذي اجتازت فيه جيوش التألب نهر الراين .

وقد عبر عن هذه الفكرة اولاً الشاعر والكاتب السياسي آرندت . فقد نشر في ١٨١٣ كراساً يسمى « الراين نهر الماني وليس حداً لالمانيا » . وهذا يعني ان الراين يجب أن يجري في ارض المانية . ويطالب آرندت، في هذا الكراس ، بالالزاس وأراضي السار (سارلوي وساربروك) وبلاد الموزيل ، بلاداً ألمانية . واستؤنفت هذه الفكرة في العصر نفسه في دورية تسمى « الصحيفة الالمانية » ، وظهرت في الاركان العامة للجيوش الحليفة . وسعت في هذه الدورية الفكرة التي تقول بان الحدود الستراتيجية الصالحة لالمانيا هي كتلة جبال الفوج .

ومن جهة أخرى ، كان أمراء المانيا الجنوبية ، في بداية ١٨١٤ ، يتصورون ايضا ضم الالزاس ويعتبرونه « هدف حرب » . فقد فكرت الحكومة البافارية ، مثلا ، في تقسيم الالزاس بين مملكة فرتامبرغ ودوقية باد الكبرى ، على ان تأخذ بافاريا ، بالمقابل ، أراضي من دوقية باد الكبرى ومن مملكة فرتامبرغ . وأخيراً ، كان القائد الاعلى للجيوش البروسية ، غنيزنو ، يرى أيضاً ، أن ضم الالزاس لاغنى عنه لاسباب ستراتيجية .

ولم تأخذ الحكومات الحليفة بهذه الفكرة . حتى ان الحكومة البروسية نفسها لم تأخذ بها ، أولا ، لان الدول الظافرة كانت تتحاسد ويراقب بعضها بعضاً ، ولا تريد ان ترى واحدة منها تكبر وتتضخم كثيراً ؛ ولان هذه الدول كانت ترغب في توطيد الملكية في فرنسا ولا تريد أن تخاطر أكثر مما خاطرت في عدم الثقة بآل بوربون : لان فرض التنازل عن الألزاس على أسرة آل بوربون ، في وقت يتوطد فيه السلام ، معناه جعل دورها في فرنسا صعباً في المستقبل .

٣) **بعد حكم المائة يوم** . ـ ولكننا نرى ظهور فكرة ضم الالزاس واللورين في البلاد الالمانية بعد حكم المائة يوم وبعد اخفاق نابوليون ، في واترلو في ١٨١٥ . فقد أعلن ملك فرتامبرغ في شباط انه في صالح ضم الالزاس ـ لورين . ودعمته الحكومة البافارية . وكانت بافاريا ترى بأن تستولي الفرتامبرغ على الالزاس ، شريطة أن تأخذ ، بالمقابل ، تعويضات أرضية في ألمانيا الجنوبية . ثم عاد غنيزنو إلى فكرته وأعرب عنها في مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران ١٨١٥ ، وأوضح فيها للحكومة البروسية ان هدف الحرب الاساسي يجب أن يكون في ضم الالزاس - لورين لبروسيا . وكذلك كان هاردانبرغ ، مستشار بروسيا ، يحبذ في ذلك الحق ضم الالزاس وجزءاً من اللورين من متز إلى تيونفيل بخاصة ، على حين أنه ما كان ليريد ذلك في العام الفائت .

ووجد بين المؤلفين والناشرين من كان دوره أساسياً وشهيراً في ١٨١٥ مثل **جوزيف غورز** : فقد نشر جريدة « عطارد الريناني » ، والح في صيف ١٨١٥ على ضرورة ضم الالزاس ـ لورين : وأراد أن يجعل منها أرضاً تابعة لمجموع الدول الالمانية . وظهرت عنده لاول مرة الفكرة التي حققها بسمارك في ١٨٧١ ، وهي فكرة الريخسلاند أي : « أرض

الامبراطورية » . ولكن المستشار النمساوي مترنيخ لم يشأ هذا الحل ولم تلح الحكومة البروسية . ولنلاحظ أنها حصلت ، من جهة ثانية ، على فوائد هامة في ١٨١٥ وهي الاقليم الريناني ، على الضفة اليسرى لنهر الراين ، وعلى السار مع سار لوي . وتخلت عن المطالبة بالالزاس – لورين . وفي ١٨١٥ افلست فكرة الوحدة الالمانية . وزالت تقريباً قضية الالزاس – لورين من وجهة نظر الرأي الالماني .

٣) **أزمة ١٨٤٠** . – ولكن الفكرة ظهرت في زمن **أزمة ١٨٤٠**، هذه الازمة التي أثارتها القضية المصرية ، قضية محمد علي ، وكان لها انعكاسات اوربية خطيرة . وقد قام تبادل جدل شهير فرنسي – ألماني ، في ذلك الحين ، واغنية **نيقولا بيكر** « الراين الالماني » ورد الشاعر الفرد موسيه عليها . والمهم ، بالنسبة لنا ، هو أن نرى الفرنسيين والالمان ينتصبون من جديد ، وجهاً لوجه ، في وقت كانت حركة الرأي عنيفة من كلا الجانبين وتعارض الشعبين ، وظهور المطالبة بالالزاس – لورين مباشرة : فمن ذلك أننا نرى رجلاً لعب فيا بعد دوراً هاماً في تاريخ الوحدة الالمانية ، وهو هانس **فون غاغيرن** ، كتب في ١٨٤٠ « ان الالزاس ارض يجب أن ترجع إلى المانيا . هذه هي الفكرة الثابتة عند الفرنسيين وهي ان الراين ملكهم ، ولكن هذه الفكرة لا يمكن للألمان ان يقبلوها » ، واضاف : « ان استرداد المناطق ، التي ينطق سكانها اللغة الجرمانية ، على ضفة الراين اليسرى ، هو بالنسبة لالمانيا قضية شرف » ويقول : وسيقوم ذات يوم نزاع جديد ضد فرنسا ، وعندئذ يجب تسوية القضية .

٤) **أزمة ١٨٤٨** . – ثم اغفت قضية الالزاس – لورين من جديد حتى ازمة ١٨٤٨ : فقد انعقد المجلس القومي في فرنكفورت وجرت محاولة لتوطيد الوحدة الالمانية ولكنها اخفقت . وقد فكر المجلس القومي في

فرنكفورت بتوطيد الوحدة الالمانية ، ووجد نفسه بالضرورة امام قضية : ما هي حدود المانيا في المستقبل ؟ لقد اهتم المجلس القومي بقضية الدوقيات وبخاصة الشلزفيغ ، وبقضية اللوكسمبورغ ، والتيرول الشمالي المأهول بالالمان . ولكن لاي درجة اهتم بقضية الالزاس - لورين ؟ قليلا على العموم . والحق يقال ، اننا نجد في كراريس العصر وخطبه التوكيد مراراً وتكراراً على « الصفة الالمانية » للالزاس . ولكن رجال ١٨٤٨ لا يتكلمون عن فتح . بل كانوا أنصار « حق الشعوب في تقرير مصيرها » . وفي المجلس القومي في فرنكفورت ، قال أحد النواب الذين عالجوا هذه القضية واسمه **كارل فوغت** : « هذا واقع ، وهو أن الالزاسيين واللورينيين ، وان تكلم قسم كبير منهم اللهجة الجرمانية ، لا يرغبون ان يكونوا المانا . وما دامت هذه الرغبة غير موجودة ، بموجب حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فان القضية غير موضوعة » . ولكن فوغت اضاف : اذا كان الالزاسيون واللورينيون لا يرغبون بذلك فهذا يرجع إلى أن فرنسا ، التي يؤلفون جزءاً منها ، دولة قوية ، على حين أنه لا توجد دولة المانية قوية : فاذا ما تبدلت الحالة وانشئت دولة المانية قوية ، عندئذ يمكن التفكير بأن يتغير رأي الالزاسيين . وعليه فقد كان فوغت يأمل بأن يوماً سيأتي ويتغير فيه رأي الالزاسيين .

٥) في عام ١٨٥٩ . - وبعد أزمة ١٨٤٨ عادت القضية فاغفت من جديد . ولكنها ظهرت في عام ١٨٥٩ عندما تشكلت المنظمة الالمانية الكبرى التي تسمى « الجمعية الألمانية » (ناسيونالفراين) . إن رجال هذه المنظمة ، أي الرجال الذين رفعوا علم الوحدة الالمانية في ١٨٥٩ وتكلموا مباشرة بقضية الالزاس ولورين ، رأوا أن تكونا المانيتين . ثم ان رئيس الأركان العامة الجنرال فون مولتكه ، عندما وصل إلى هذا

المنصب ، كتب في ذلك الحين ان « الحدود الطبيعية » بين فرنسا وألمانيا هي الكتلة الفوجية ، جبال الفوج .

٦) في ١٨٦٦ . — بعد أن غلبت النمسا في الحرب النمساوية — الألمانية عام ١٨٦٦ ، وأصبحت فرنسا بالنسبة للألمان خصماً قريباً ، أخذت قضية الالزاس بالتدريج مكاناً هاماً في الرأي الالماني .

وعندما اثيرت « قضية اللوكسمبورغ » في ١٨٦٧ وجه طلاب برلين نداءً إلى طلاب الالزاس — لورين يلومونهم فيه على « تنكرهم لقوميتهم » وينصحونهم بان يعودوا « ابناء الوطن الألماني الخلص » . حتى ان بسمارك نفسه لمح بالمطلوب الألماني : ففي غداة مقدمات صلح نيكولسبورغ التي انهت الحرب النمساوية — البروسية ، عندما حاولت حكومة نابوليون الثالث أن تحصل من بسمارك على تعويضات ثمناً للموقف الذي وقفته فرنسا اثناء حرب ١٨٦٦ ، وعندما جاء سفير فرنسا بينيديتي ليجتمع ببسمارك ، في بداية آب ١٨٦٦ ، ليطلب منه أن يمنح فرنسا هذه التعويضات ، رفض بسمارك رفضاً مطلقاً وهدد فرنسا بالحرب ، في ٧ آب ١٨٦٦ وأضاف : « وسنأخذ منكم الالزاس » .

وهكذا كانت الالزاس هدف حرب الحكومة البروسية في حالة حرب فرنسية — ألمانية ، هذا أمر ليس فيه أقل شك . ومنذ بداية حرب ١٨٧٠ كان الالزاسيون يعرفون ذلك .

٢ — تحقيق اهداف المانيا

منذ بداية حرب ١٨٧٠ وجدت في ألمانيا حركة رأي نشيطة لصالح ضم الالزاس — لورين . وقد صرح المؤرخ الكبير تيؤدور مومسن ، في ٣٠ آب ١٨٧٠ ، في « رسالة إلى الايطاليين » بأن تأخذ ألمانيا

الالزاس – لورين وبرر هذه المطالبة بالحجة اللغوية . ونشر **آدولف فاغنر** استاذ الجامعة كراساً يسمى « الالزاس – لورين : العودة إلى المانيا ». وكتب **هينريك فون ترايتشكه** ، المؤرخ الشهير في الوقت نفسه ، في ٢٠ آب ١٨٧٠ ، بأن النصر الألماني يجب « أن يمحو كل ما مضى منذ القرن السابع عشر » أي منذ معاهدة وستفاليا فيما يتعلق بالالزاس واللورين .

وكانت حركة الرأي هذه عامة تقريباً . والاستثناءات الوحيدة يمكن أن تعد على الأصابع : فقد وجد بعض الاشتراكيين الماركسيين ، وبخاصة **بيبيل** ، الذي ظل حتى ١٩١٤ زعيم الحزب الاشتراكي : ففي ١٨٧٠ أعلن بيبيل رأيه في عدم ضم الالزاس – لورين . ووجد استاذ أو استاذان جامعيان : **فونز فيتيش** ، **وماكس نوردداو** من هذا الرأي . وكذلك وجد رجلان أو ثلاثة رجال سياسيين « جذريين » ، أي بقايا من ١٨٤٨ ، وبخاصة **جاكوبي** الذي كان قبل ١٨٤٨ أحد زعماء الحركة الليبرالية في بروسيا ، لا يحبذون الضم . ولكن خارجاً عن هذه الآراء المنعزلة كان الألمان من جميع الأحزاب لصالح ضم الالزاس – لورين .

ومنذ ١٥ آب ١٨٧٠ ، أي بعد بداية الحرب بثلاثة أسابيع ، أعلن بسمارك عن عزمه ، في ضم الالزاس في حال النصر ، ولم يقل بعد باللورين . ولكنه ، في ٣١ آب ، صرح ، في مقال نشر في « جريدة المانيا الشمالية » التي كانت جريدة بسمارك الشبه رسمية ، وقد علم منذ ذلك الحين أن بسمارك نفسه قرأ هذا المقال ثانية ، أنه لنزع كل امكانية عدوان من فرنسا يجب أن تضم إلى المانيا ستراسبورغ ومتز . وبالتالي فقد توسع برنامج بسمارك . وأخيراً في ١٣ و ١٦ ايلول رجا بسمارك

في بلاغات وجهها إلى عماله الدبلوماسيين ان يعرفوا رأي الحكومات المحايدة بنوايا الحكومة البروسية في ضم ستراسبورغ ومتز .

ومنذ ١٤ آب ١٨٧٠ ، أي بعد ثمانية أيام على معركة فروشفيلار ، صدرت براءة من ديوان ملك بروسيا بتسمية حاكم عام للألزاس . والحق يقال أن مدينة ستراسبورغ نفسها لم تؤخذ بعد ، لأن ستراسبورغ ، وان ضربت بالقنابل ابتداء من ١١ آب ١٨٧٠ ، قاومت حتى ٢٧ ايلول ، ولكن مجموع الأرض الالزاسية احتل ، وسمي ملك بروسيا الكونت بسمارك - بولن حاكماً عاماً . وفي ٢١ آب حددت تعليمات ملكية حدود الحكم العام في الالزاس - لورين : « ويجب أن يمتد على المقاطعات الفرنسية المحتلة في مناطق الراين الاعلى والراين الادنى والموزيل مع ضم مناطق متز وتيونفيل وسارغومين وشاتو - سالان وسارلوي » . وهذا الخط الفاصل الذي ثبت في ٢١ آب كان أساساً ، فيما بعد ، في مقدمات الصلح .

وكان الالمان يرون أن القضية سويت في ذلك الحين . وإذا نظرنا إلى الصحافة الألمانية في آخر ١٨٧٠ وجدنا أن القضية التي كانت موضع مناقشة هي قضية معرفة النظام القادم للالزاس واللورين اللتين ضمتا إلى الامبراطورية الألمانية : كان يتساءل ما إذا كان من اللازم الحاق الالزاس بأحدى دول المانيا الجنوبية أو الحاقها ببروسيا . وقد نوقشت هذه القضية كثيراً في الجرائد . وصرح المؤرخ ترايتشكه البروسي بأن لامندوحة عن ربط الالزاس واللورين ببروسيا . وعلى العموم ، كان القوميون الليبراليون يناصرون هذا الحل . وفي بعض الاوساط المحافظة ، كان المحافظون ، الذين تعبر « صحيفة الصليب » عن رأيهم ، مقاومين ومترددين لأنهم لا يريدون زيادة قوة بروسيا بالنسبة إلى الدول الالمانية الاخرى .

وتوازياً مع هذا الجدل الصحفي ، قامت محادثات بين الحكومات الالمانية : قامت محادثات ، في قضية الالزاس ـ لورين ، بين الحكومة البروسية وحكومات ساكس ، وبافاريا ، ودوقية باد الكبرى . ولكن بسمارك كان من المهارة بألا يطالب بالالزاس — لورين من اجل بروسيا : لأنه فهم جيداً بأنه في الوقت الذي يريد به تأسيس الامبراطورية الالمانية ، لا يكون من مصلحته ايقاظ قلق الامراء الالمان الآخرين واخافتهم بالهيمنة البروسية . وهذه الهيمنة كانت اكيدة وغير ممكن اجتنابها ولكن يجب ألا تظهر بروسيا نهمة جداً ، لأن هذا يزيد في الصعوبات عند المفاوضة بتشكيل الامبراطورية . ولهذا السبب أعلن بسمارك أنه في صالح الحل الذي دل عليه غورز في عام ١٨١٥ وهو الحل الذي يقضي بجعل البلاد المنضمة « ارض امبراطورية » أي أرضاً غير تابعة لأي من الدول الالمانية وحدها ، بل إلى الامبراطورية الالمانية بمجموعها . ورأى بسمارك أن الالزاس — لورين بهذا الشكل تكون « اسمنت الوحدة الالمانية » .

ونعلم من اشارات في يوميات كرونبرنز بروسيا أن هذا الحل : الالزاس — لورين « ارض امبراطورية » قد تبنته الاوساط الرسمية الالمانية منذ ١٢ ايلول ١٨٧٠ . فقد أشار الكرونبرنز إلى ذلك في هذا اليوم في يومياته : « محادثة في الالزاس — لورين : ستكون الالزاس — لورين ارض امبراطورية » ودل على أن هذه هي وجهة نظر بسمارك .

٣ — رد الفعل الفرنسي

أمام هذه المطالبة الالمانية التي اعرب عنها علناً بعد بداية الحرب بستة أسابيع ، نريد معرفة رد فعل الرأي والحكومة الفرنسيين .

الرأي الفرنسي . — لقد عبر عن رد فعل الرأي الفرنسي بوثيقة

شهيرة وهي الرسالة التي وجهها المؤرخ الكبير **فوستل دو كولانج** إلى تيؤدور مومسن ، المؤرخ الالماني ، الذي اعرب عن رأيه أنه لصالح ضم الالزاس – لورين . ورسالة فوستل دوكولانج وثيقة كلاسيكية تقريباً ، لأنه عبر فيها بأوضح بيان عما يمكن أن يسمى « النظرية الفرنسية » في القومية تجاه « النظرية الالمانية » . لقـد أراد الالمان ضم الالزاس – لورين لأسباب ستراتيجية : وهي الرغبة في سحب الحدود إلى ما وراء الراين ، وكانت الحجج التي يعرضونها أمام الرأي العام على نوعين :

١ – **الحقوق التاريخية** : وهي أن الالزاس لورين كانت تابعة في الماضي إلى الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة .

٢ – **الحجة اللغوية** : وهي أن وحدة اللغة علامـة تبعية لقوميـة واحـــدة . ويجيب على ذلك فوستل دوكولانج في هـذه الرسالة ، التي نشرت في ٢٧ تشرين الاول ١٨٧٠ ، أن ما يمكن الاعتماد عليه في تعيين تبعية شعب إلى قومية ، ليس اللغـة التي يتكلمها ، بل إرادة السكان . ويقول فوستل دو كولانج : ولا شك في أن إرادةالالزاسيين واللورينيين هي البقاء فرنسيين : « **الوطن هو مايحب** » .

رأي الحكومة الفرنسية . – حاولت الحكومة الفرنسية ابتـداءً من ١٢ ايلول ١٨٧٠ أن تثير اهتمام المحايدين إلى هـذه القضية : ففي البلاغ الذي وجهه وزير الشؤون الخارجية للحكومة الموقتة ، **جول فافر** ، إلى الدول المحايدة ، في ١٢ ايلول ١٨٧١ طلب بأن تتوسط لدى المانيـا لاقامة السلام على اساس السلامة الارضية ، أي أن تتخلى عن ضم الالزاس – لورين . ومن جهة ثانية ، ان تيير الذي كان في ١٨٧٠ يعارض اعلان الحرب ، قام بناءً على طلب الحكومة الموقتة ، بجولة لدى الحكومات

المحايدة : في النمسا ، في روسيا ، في انكلترا ، في النصف الثاني من ايلول ١٨٧٠ ودعم في كل مكان نفس الغرض بقوله : هل تريدون مساعدتنا في تسوية السلام على اساس السلامة الارضية ؟ ولكن هذه المساعي التي قام بها تيير والحكومة الموقتة لم تؤد إلى نتيجة .

وفي الحقيقة ، إذا لاحظنا الوضع الدولي ، نرى حالة واحدة تحبذ النظرية الفرنسية وتوافق عليها علناً ، وهي حالة النواب التشيكيين في دياط بوهيميا : ففي ١٨٧٠ نشر هؤلاء النواب التشيكيون بياناً يقول ان ضم الالمان للالزاس - لورين من قبل الألمان مناقض لحق البشر ولارادة الشعوب . وهم الوحيدون الذين أعطوا رأيهم بوضوح . ومن جهة أخرى نرى ان المستشار النمساوي بوست المناوىء لبروسيا صراحة يدعم فكرة الاستقلال الذاتي للالزاس - لورين ، لأن الالزاس - لورين المنفصلة عن فرنسا ، يمكن أن تشكل دولة - حاجزة بين فرنسا والمانيا ، وقد دعم بوست هذه الفكرة،في كانون الأول ١٨٧٠، في مذكرة وجهها الى الحكومة الانكليزية . وفيما يتعلق بالحكومة الانكليزية نفسها « لا شك في أن الوزير الأول الانكليزي ، غلادستون ، قد خطأ المانيا ورأى أن ضم الالزاس - لورين يناقض جميع مبادىء الحق الدولي . ولكنه عندما وضح آراءه لزملائه في الوزارة ، فهم جيداً ، بأنهم لا يجارونه ، لأن الوزارة الانكليزية لم تشأ أن تضع المانيا « عدواً لها » ولذا لم يحتج غلادستون ، ويجب الا ننسى ، إذا لاحظنا الصحافة الانكليزية المعاصرة ، ان أكثرية الجرائد الانكليزية ك « التايمز » و ساتر دي ريفيو » و « الدايلي نيوز » كانت تصرح جميعاً بان ضم الالزاس لورين إلى المانيا كان، بالاجمال ، طبيعياً تماماً : وبعد كل شيء ، ان هذه البلاد كانت تؤلف جزءاً من الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وقد أخذتها فرنسا

في القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر ، والآن تعود المانيا وتستردهما ، ولا شيء يعترض عليه .

ويجب أن ندرك حالة الرأي هذه لنفهم اخفاق الجهود التي بذلتها حكومة الدفاع الوطني في فرنسا .

وبعد إخفاق الجيش الفرنسي على اللوار واستسلام باريس وقعت الهدنة في ٢٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وقبل فتح مفاوضات السلام ، أراد بسمارك أن تكون الحكومة الفرنسية مجهزة بسلطات نظامية ، ورغب في أن تجري في فرنسا انتخابات عامة ، مقتنعاً بان الناخبين سيكونون لصالح السلام . وجرت الانتخابات في ٨ شباط ١٨٧١ لتشكيل المجلس الوطني . وبالرغم من أن الالزاس - لورين كانت محتلة من قبل الالمان ، وانها كانت موضوعة تحت الادارة الألمانية ، وان الحكومة الالمانية عينت حاكماً عاماً ، فقد قررت الحكومة الألمانية بان سكان الالزاس واللورين يمكنهم أن يمارسوا حق التصويت . واتيحت للالزاسيين واللورينيين الفرصة في ٨ شباط ١٨٧١ للافصاح عن عاطفتهم . وقد دلت القوائم التي شكلت في الالزاس واللورين على أنها كانت تضم فقط ، انصار المقاومة حتى النهاية عدا اسم واحد ، وان الرجل الذي يشخص فكرة المقاومة حتى النهاية كان غامبتّا ، وقد انتخب هذا في منطقة الراين الأعلى وفي منطقة الراين الأدنى .

ولكن إذا أعربت الالزاس عن المقاومة حتى النهاية ، فلم يكن هذا رأي أكثرية الناخبين الفرنسيين . فقد اعطت انتخابات ٨ شباط ١٨٧١ أكثرية قوية لصالح السلام ، ولا سبيل إلى الخداع والضلال . وكان يعلم أن السلام يعنّي ضياع الالزاس واللورين . وفي هذه الظروف

سمى المجلس الوطني في بوردو ، في ١٠ شباط ١٨٧١ ، تيـــير رئيساً للسلطة التنفيذية .

جرت مفاوضات مقدمات الصلح في فرساي ، من ٢١ إلى ٢٦ شباط ، بين تيير وجول فافر عن الجانب الفرنسي ، وبسمارك عن الامبراطورية الألمانية التي تألفت في ١٨ كانون الثاني ١٨٧١ . وأوضح بسمارك شروطه الأرضية وهي : التنازل عن الالزاس وعن قسم من اللورين ، مقاطعة الموزيل. وكان تيير يخشى ما هو اقبـح من ذلك . ففي العجلة الـتي اقلته إلى فرساي ، قال إلى جول فافر بانه يتساءل ما إذا كان بسمارك سيطلب منه اللورين كلها . ولكن ، عندما شعر تيير بمفاجأة مواتية ، لم يظهر شيئاً من ذلك واحتج مصرحاً بان الضم الاجباري غير عادل وحاول الحصول على مخففات : حاول أن ينقذ بلفور و متز : بلفور ، لأن الكولونيل دانفر دوشيرو قاوم في المدينة فيما وراء حد الهدنة ، ولم يستسلم ، إلا في ١٨ شباط ١٨٧١ ، بعد أن مضى على توقيـع الهدنة ثلاثة أسابيـع ؛ و متز ، لأن المدينة ، دون منازع ، مدينة فرنسية . وقد نوقشت هذه القضية طويلا بين بسمارك وتيير في ٢٤ شباط . واستخدم تيير جميـع الحجج الممكنة ، حتى انه عرض على بسمارك ، إذا تخلى عن متز ، أن يضم دوقية اللوكسمبورغ الكبرى ، ووعده بالا تضع فرنسا العراقيل في سبيله ، وعند الحاجة تساعده على ذلك . ولكن بسمارك كان صعب المراس مطلقاً . وعلى العكس ، في قضية بلفور ، هدد تيير بسمارك بتقديم استقالته وترك فرنسا دون حكومة ، مما يجعل الادارة الالمانية أمام حالة صعبة . وأخيراً ربح القضية ، وتم التفاهم على أن تبقى بلفور مدينة فرنسية ، وبالمقابل ، قبل تيير ان تحتل الجيوش الالمانية ، في باريس ، حي الشانزيليزيه حتى التصديق على مقدمات الصلح ، أي خلال بضعة أيام

فقط . ووقعت مقدمات الصلح في ٢٦ شباط ١٨٧١ وتخلت فرنسا عن الالزاس ، عدا مدنية بلفور ، وعن مقاطعة الموزيل .

مفاوضات بروكسل . — وجرت مفاوضات المعاهدة النهائية بعد ذلك مباشرة وبدأت في بروكسل . وفي غضون ذلك ، كانت الحكومة الفرنسية في عراك مع ثورة **القومون** ، وهذا ما جعل وضعها حرجاً بشكل فريد ، لانها لا تستطيع في الواقع، للقضاء على ثورة القومون ، ان تعتمد على الجنود العسكريين ، عدا اسرى الحرب الذين تريد ألمانيا أن تردهم اليها . وقد نصت مقدمات الصلح على أن أسرى الحرب بامكانهم أن يعودوا مباشرة ، ولكن الحكومة الالمانية نظمت عملياً انطلاق القطارات ، وكان بامكانها ، حسب هواها ، أن تؤخر عودة الاسرى إلى فرنسا ، ولذا كانت الحكومة الفرنسية مضطرة ، للنضال ضد القومون ، أن تنتظر ارادة المانيا بارسال اسرى الحرب . وهذا بالطبع ما أعطى لالمانيا وضعاً قوياً .

وتناولت مفاوضات بروكسل نقطتين :

١ — **قضية حق الاختيار** : فقد قالت مقدمات الصلح ان الحكومة الالمانية لا تضع أي عقبة « لهجرة السكان من الاراضي المتنازل عنها »، ولكن يجب تحديد كيف يمكن لهؤلاء السكان أن يبقوا فرنسيين إذا أرادوا ذلك .

٢ — **قضية تحديد أرض بلفور** : لقد قالت مقدمات الصلح بان تبقى مدينة بلفور فرنسية ، ولكنها لم توضح بالضبط مدى امتداد قطرها ، وحاول تيير بالطبع أن يوسع هذا القطر ما أمكن .

معاهدة فرانكفورت . — وأخيراً ، وبعد مفاوضات شاقة جداً ،

وبعد التهديد بانذار من بسمارك ، انتقل المفاوضون ، في بدايـــة أيار ١٨٧١ ، إلى **فرنكفورت** ، وفيها وقعت في ١٠ أيار ١٨٧١ المعاهدة النهائية . ومن الوجهة الارضية ، إذا قارنا معاهدة فرنكفورت بمقدمات الصلح ، نجد أنها أتت بتعديلين :

الأول ، يتعلق بأرض بلفور : فقد تم الاتفاق على الا تضم هذه الارض مدينة بلفور فحسب ، وانما مناطق بلفور الاصلية : **ديلوجيرومانيي** وجزءاً من منطقة **فونتين** أي أرضاً تضم ٢٧٠٠٠ نسمة . وبالمقابل ، حصلت المانيا على « تصحيـح حدود » على طول منطقة تيونفيل . وهذا التصحيـح في الحدود أعطى المانيـا ٧٠٠٠ نسمة كان من الممكن أن يظلوا فرنسيين حسب مقدمات الصلح . إذن كانت المفاوضة تبادلاً ترك إلى فرنسا ٢٧٠٠٠ فرنسي وافقدها ٧٠٠٠ فقط . وقبل بسمارك بذلك ، لانه يعلم بأنه يوجد ، في الارض الصغيرة على طول تيونفيل ، فلزات حديد ، وهذا يعتبر من الوجهة الاقتصادية كسبا هاماً جداً .

الثاني ، يتعلق بقضية الاختيار . فقد قررت المعاهدة النهائية أن الرعايا الفرنسيين المقيمين في الاراضي المتنازل عنها في الالزاس - لورين يمكنهم أن يحافظوا على قوميتهـم الفرنسية ، ولكن شريطة أن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا قبل ١٠ تشرين الاول ١٨٧٢ . لقد سمح بالاختيار ، ولكنه علق بشرط وهو أن يغادر المختارون الالزاس واللورين .

وقد صادق المجلس الوطني الفرنسي على معاهدة فرنكفورت في ١٨ أيار في فرساي ، وكرس القانون الالماني الصادر في ٩ حزيران ١٨٧١ ضم الالزاس - لورين إلى الامبراطورية الالمانية بصفة « أرض امبراطورية » .

٤ - موقف الالزاسيين - اللورينيين

عندما انعقد المجلس الوطني في بوردو ، في ١٧ شباط ١٨٧١ ، ولم تبدأ المفاوضة بمقدمات الصلح بعد ، أخـذ نائب الراين الاعلى ، كيلر ، الكلام في المجلس الوطني وصرح بأن الالزاس واللورين لا تريدان أن تكونا المانيتين ، وإن فرنسا لا يمكن أن تقبل ولا أن توقع هذا التنازل عن الالزاس واللورين ، وإن أوربة لايمكن أن تسمح ، ولا أن تصادق على هذا التنازل : « في عصرنا هذا ، في كامل الحضارة ، لا مجال للتصرف بمصير الشعب دون رضاه » . فقام تيير الذي انتخب ، في ١٢ شباط ، رئيساً موقتاً للسلطة التنفيذية ، واعترض بانه يجب على المرء أن يكون منطقياً . وقال : إذا أريد السلام فـــلا يمكن أن يصوت على اقتراح كيلر ، لان هذا الاقتراح يقتضي استمرار الحرب . وأخيراً ، صوت المجلس الوطني على قرار يصرح بأنه يتقبل بكل عطف شديد تصريح كيلر وزملائه ، ولكنه يترك ذلك « إلى حكمة ووطنية » المفاوضين .

كانت الثقة بتيير عظيمة . وقد بذل جهد استطاعته لانقاذ ما يمكن انقاذه ، ولكنه استسلم أخيراً .

لقد وقعت مقدمات السلام ، في ٢٦ شباط ١٨٧١ ، وتدخل تصديق المعاهدة بالحال ، وكان عاجلاً ، لا سيا وان الجنود كانوا يحتلون حي الشانزيليزيه ، و درس مجلس بوردو على الفور مقدمات الصلح . وفي جلسة الاول من آذار ١٨٧١ جرت المناقشة . وقدم الالزاسيون - اللورينيون عدة ملتمسات واحتجوا على ضم المانيا ، ودعمت هذه الملتمسات بخطب عدد من عظماء الحزب الجمهوري ، مثل **ادغار كينية** ، فقد صرح بأن المانيا إذا اضمت الالزاس - لورين ، فانها لا تستطيع أن تكرس

هذا التملك بالتصويت العام ، وسيكون هذا العمل ظفراً للقوة المحضة ، ومن غير الممكن اعطاؤه مظاهر ظفر الحق . وصرح **فيكتور هوغو**: « التملك يفترض الرضى » ، والرضى غـير موجود ، وستنهض فرنسا يوماً فظيعة ولن تسترد الالزاس واللورين فحسب ، بل ضفة الراين اليسرى كلها . وقال **لوي بلان** : « ليس للمجلس الوطني الحق في تشويه الامة » ، وليس له حق في انتزاع صفة فرنسي عن الفرنسيين ، وإن من واجبه الاستمرار في الحرب . وعندئذ صعد كيلر ، النائب الالزاسي إلى المنصة وصرح بأنه يحتج كالزاسي وفرنسي على مقدمات الصلح التي كانت في نظره « ظلماً وكذباً وعاراً » .

وأجاب تيير ببساطة ان فرنسا في حالة اضطراب تام ومن غير المفيد أن تمدد المقاومة ، لأن هذه المقاومة مستحيلة . وصادق المجلس الوطني على مقدمات الصلح ، وبالتالي التخلي عن الالزاس ـ لورين بـ ٥٤٦ صوتاً مقابل ١٠٧ أصوات .

وبعد التصويت قرأ نائب الراين الأعلى ، **غروجان** ، الاحتجاج الشهير الذي قدمه النواب الالزاسيون واللورينيون : « مع الاحتقار لكل عدل ، والاساءة البشعة لاستعمال القوة تسليمنا لسيطرة الاجنبي ، علينا آخر واجب للقيام به . اننا نصرح مرة أخرى أيضاً بأن ما من صك يتصرف بنا دون رضانا ، واننا نحافظ على تعلقنا بشكل لا يتسرب اليه الخلل والفساد بالوطن الذي انتزع منا بالعنف ، وعلى عطفنا البنوي لفرنسا . اننا ننتظر ، بثقة كاملة في المستقبل ، اليوم الذي تستعيد فيه الالزاس ـ لورين مكانها في فرنسا » .

الفصل التاسع عشر

الالزاس ـــ لورين تحت النظام الالماني

من ١٨٧١ إلى ١٩١٤

رأي بسمارك : ـ لدينا وثيقة عن رأي بسمارك في قضية الالزاس ـ لورين عام ١٨٧١ ، وهي ضبط المحادثة التي تمت في ١٤ آب١٨٧١ بين المستشار الالماني ، والقائم بالاعمال الفرنسي في برلين ، **غابرياك** الذي تسلم وظائفه حديثاً . وبموجب هذا التقرير اوضح بسمارك بهذه العبارات عن رأيه في قضية الالزاس ـ لورين : « انني لاأضلل نفسي ، الشيء اللامعقول بالنسبة الينا هو أننا اخذنا منكم متز الفرنسية ، ولا أريد ان احتفظ بها لالمانيا » . وأوضح بان الاركان العامة للجيش هي التي فرضت عليه ضم متز . وواصل بسمارك قوله : « وأقول كذلك بالنسبة للالزاس ـ لورين : انها خطأ ارتكبناه باخذها منكم ، اذا أريد أن يكون السلام دائماً ، لأن هذين الاقليمين بالنسبة لنا ورطة » . فأجاب غابرياك : « ان بولونيا وفرنسا خلفها » ، فرد بسمارك : « نعم ، بولونيا وفرنسا خلفها » . وهكذا أدرك بسمارك تماماً ان قضية الالزاس ـ لورين ستظل سبباً عميقاً ومستديماً في الخلاف بين فرنسا والامبراطورية الالمانية الجديدة .

ومع ذلك فان بسمارك كان يأمل ، في ١٨٧١ ، بان تتوصل الامبراطورية الالمانية الى تمثل سكان الاراضي التي ضمتها . ففي ١٨٧١ كان

عـدد هؤلاء السكان ١٥٤٢٠٠٠ شخصاً) . وكان يعتقد ان ليس عند شعب الالزاس واللورين ، بالاجمال ، الا « طلاء فرنسي » وان ثقافتها الفرنسية سطحية ، ولذا كان يأمل بأن تكون الصعوبة التي تشعر بها المانيا في حكم الالزاس - لورين موقتة ، وأن يكون الوصول الى هذا التمثل بثلاث وسائل : بالهجرة الالمانية وقدوم الموظفين الالمان الى الاراضي المضمومة للبدء بعملهم ، ثم مجيء الصناعيين ومستخدمي الصناعة والعمال الألمان ، وتأثير المنافع المادية بتأمين الرفاه الاقتصادي الذي يرضي سكان الالزاس - لورين ؛ وأخيرا بمحاباة العواطف الدينية العميقة جداً عند الالزاسيين - لورينيين . وكان بسمارك يشعر بعدم سلوك سياسة كنسية في الالزاس - لورين شبيهة بالسياسة التي سلكها في بروسيا او في الامبراطورية .

موقف الالزاسيين - لوراينيين . - وجد في شعب الالزاس - لورين المنضم موقفان ، «**الاحتجاجيون**» و«**الاستقلاليون**». وكان الاحتجاجيون لا يريدون أي تسوية ، بل أن يبقوا غرباء عن حياة الدولة الالمانيه ، دون البحث عن اسهام في سن القوانين او تطبيقها : وباختصار ، ان يدعوا نظام الغالب يفرض عليهم دون قبول المشاركة به . أما **الاستقلاليون** ، فلم يريدوا الاقتصار على المقاومة السلبية ، بل حاولوا الحصول من الحكومة الألمانية على بعض الحق في ادارة قضايا الألزاس - لورين الخاصة بها .

وقد تنوعت هذه المواقف الاحتجاجية والاستقلالية حسب العصر ، وذلك لانه كلما طال النظام الالماني ، كلما أصبح محتوماً على سكان الالزاس - لورين ان يقبلوا ببعض الخضوع . ولكن هذه التغيرات في الرأي العام في الالزاس - لورين تتعلق أيضاً بعوامل أخرى : فهي تتعلق بموقف الحكومة الألمانية التي تختلف طرقها صرامة وتسامحاً . وتتعلق أيضاً بموقف الحكومة الفرنسية وموقف الرأي العام في فرنسا ؛ فهل تفكر فرنسا بالثأر اولا ؟

من الواضح في الأدوار التي يتخلى فيها الرأي العام الفرنسي في أكثريته العظمى عن فكرة أي ثأر من المانيا ، فان هذا التخلي لا يكون من طبيعته ان يشجع الالزاسيين - لورينيين على مقاومة النفوذ الالماني .

ومن المفيد ان نتابع تغيرات هذه الحالة ، ولذا يجب تمييز ثلاثة أدوار: الاول من ١٨٧١ الى ١٨٧٤؛ والثاني : من ١٨٧٤ الى ١٩١١ . والدور الاخير من ١٩١١ الى ١٩١٤ . وهذه التقسيمات تختلف حسب المبادىء التي تبنتها الادارة الالمانية في كل منها .

الدور الاول : ١٨٧١ - ١٨٧٤

لقد عاشت الالزاس - لورين في هذا الدور الاول تحت نظام « الدكتاتورية » فقد كانت المناطق المضمومة تحكم بعمال المستشار ، الرئيس الاعلى للالزاس - لورين واتباعه ، وكان الرئيس الاعلى في الالزاس - لورين ، في حالة خطر ، بموجب القانون المؤرخ في ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ ، سلطة اتخاذ جميع التدابير التي يراها ضرورية للأمن العام . وهذه المادة في قانون ٣٠ كانون الاول ١٨٧١ تخول الرئيس الاعلى للألزاس - لورين سلطات استثنائية تسمى « سلطة الدكتاتورية » ، وظلت سارية المفعول حتى ١٩٠٢ .

ولم تكن ادارة الالزاس - لورين خلال هذا الدور خاضعة الى أي اشراف من البرلمان الالماني ، الرايخشتاغ . كانت القوانين العائدة للألزاس - لورين يبرزها البندسرات أي المجلس الاتحادي (الفيدرالي) الالماني ، وليس فيه ممثل عن الالزاس - لورين . وكانت التدابير المتخذة في هذا الدور صارمة للغاية : فقد كان الموظفون المستخدمون في الالزاس - لورين ألماناً جميعاً ، ولم يقبل أي الزاسي - لوريني في وظائف الادارة .

وحرم استعمال اللغة الفرنسية ، لا في المدارس فحسب ، بل في المؤسسات العامة . ويريد القانون الالماني بالمؤسسات العامة حتى الخطوط الحديدية ؛ وأخيراً في الماركات التجارية . ولم تنفذ الجرائد الفرنسية إلى الالزاس - لورين ، حتى ان الجرائد المحلية التي كانت تتعاطف مع فرنسا كانت ممنوعة .

وقد انتقدت هذه الطرق الادارية في الالزاس - لورين ، في عصر «الدكتاتور» ، في البرلمان الالماني ، وبخاصة ، من قبل زعيم حزب الوسط ، أي الحزب الكاثوليكي ، **فيندهورست** ، خصم بسمارك ، في خطاب ألقاه ، في ١٦ أيار ١٨٧٣ ، في الرايخشتاغ .

ما هي نتيجة العلاقات بين الشعب المضموم والحكومة الالمانية ؟ لنفكر أولاً بالعاصفة التي انتابت الالزاس - لورين عقب الانضمام . وقد ظهر في هذا الاضطراب اتجاهان مختلفان منذ الأصل : لجنة الدفاع وعصبة الالزاس .

لجنة الدفاع . — ظهر هذا الاتجاه عندما شكلت غرفة تجارة **ملهوز** ، في ١٨٧١ ، ماأسمته « لجنة الدفاع » . وقد ضمت لجنة الدفاع هذه وجهاء الزاسيين ، وبخاصة صناعيين ، تحت رئاسة صناعي من ملهوز ، **اوغست دولفوس** ، وقررت أن ترسل مندوبين إلى برلين لاجراء اتصال مع بسمارك ، وللحصول على نظام صالح ماأمكن في نطاق الامبراطورية الالمانية يتضمن إمكان ادارة **مستقلة ذاتياً** ، وابقاء التشريع الفرنسي ، وبخاصة عدم تطبيق الخدمة العسكرية الاجبارية في الالزاس - لورين ، أو ، على الاقل ، تأخير محسوس في تطبيق هذه الخدمة العسكرية الاجبارية . واستقبل بسمارك مندوبي لجنة الدفاع ، وكلمهم كلاماً طيباً ، ولكن لاشيء أكثر من ذلك .

عصبة الالزاس . — وتمثـل الاتجـاه الآخر بمنظمـة سرية تسمى « عصبة الالزاس »، وقد انشئت في مقاطعـة الراين الأعلى ، وجعلت هدفها « تقوية الايمان عند الاقوياء ، وشد الضعفاء ، وفضح الجبناء » . وكان لهذه العصبة السرية تأثير قوي جداً في السنوات الأولى من النظام الألماني في الألزاس - لورين، وكانت مركز مقاومة للنظام الألماني . ولاشك في أن الشرطة الألمانية عملت ما في وسعها للبحث عن زعماء هذه العصبة ، ولكنها لم تستطع اكتشافهم أبداً .

ولكن ماهي **القضايا** المباشرة التي توضـع بالنسبة لسكان الالزاس — لورين ؟ وجدت قضيتان : قضية الاختيار وقضية الخدمة العسكرية .

قضية الاختيار . — لقد نصت معاهدة فرنكفورت على أن الاشخاص المقيمين في الالزاس - لورين الذين يريدون الاحتفاظ بقوميتهم الفرنسية ، أي أن يختاروا فرنسا ، يجب أن يصرحوا باختيارهم قبل الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ ، وأن ينقلوا منازلهم إلى فرنسا . ولذا يجب توافر شرطين لاختيار القومية الفرنسية : تصريح إلى الادارة الالمانية ونقل المنزل الى فرنسا . وهذا الامر يضع قضايا خطيرة على الصعيد الفردي وعلى الصعيد العام . فمن وجهة النظر الشخصية ، من الواضح أن البقاء معناه قبول الاحتكاك مع الالمان ، وبالنسبة للشبان ، قبول الخدمة العسكرية البروسية التي يعلمون أنها ستنفذ عاجلاً أو آجلاً ؛ وان الذهاب ، من جهة أخرى، يعني التخلي عن عادات وروابط عائلية ، وأوضاع مكتسبة . ومثل هذه الأمور يحسب حسابها بالنسبة للموظفين أو الصناعيين .

ومن وجهـــة النظر العامة ، يعني البقاء الحفاظ على إمكانية الدفاع عن التقاليـــد الفرنسية في الالزاس - لورين . ويعني الذهـــاب ترك المكان حراً للعناصر الالمانية التي يمكن أن « تجرمن » البلاد بسهولة .

ويبدو أن الحكومة الفرنسية ، أي الحكومة الموقتة التي كان فيها تيير رئيس السلطة التنفيذية ، لم تعط ، ولو سراً ، تعليمات إلى وجهاء الالزاس - لورين ؛ وأن رأي تيير كان في تفضيل البقاء على الاختيار لفرنسا وذلك للتمكن من الحفاظ على الفكرة الفرنسية في الالزاس - لورين .

ولكن من المؤكد ، من جهة ثانية ، أن الاختيار ، في نظر العالم ، اوضح وسيلة لتسجيل احتجاج معنوي على الضم .

حالة الموظفين . — ان القضاة الذين كانوا على وظائفهم في الالزاس - لورين ، أثناء معاهدة فرنكفورت ، يبدو أنهم ذهبوا كلهم ، ولم يبق منهم إلا ستة قضاة . وكذلك ذهب كبار موظفي التعليم كلهم تقريباً . ولا يوجد إلا ثلاثة أو أربعة اساتذة من كلية ستراسبورغ قبلوا البقاء في الالزاس - لورين ، والخدمة تحت النظام الالماني . وذهب معظم اساتذة التعليم الثانوي ، وعدد كبير من المعلمين ومستخدمي البريد . وبقي آخرون ، لأن الادارة الفرنسية لم تعدهم باعطائهم وظيفة معادلة في فرنسا وعليهم أن يختاروا دون أن يكون عندهم أي ضمان . وبالعكس ، بقي معظم الكنسيين ، وذلك لانهم يرون بأن لهم نفوذاً معنوياً يمارسونه ، ونفوذاً هاماً ، لاسيما وأن الالزاس - لورين سيكون لها ادارة بروتستانتية أي ادارة يكون للبروسيين فيها الدور الفعلي ، وأراد الاكليروس الكاثوليكي أن يقوم بدور الدفاع .

حالة غير الموظفين . — وذهب نصف كتاب العدل والمعرفين . ويجب أن نقول ان الحكومة الفرنسية قبلت نظام التعويض عليهم . وذهب مستخدمو السكك الحديدية كلهم تقريباً . وكانوا مطمئنين بأن يجدوا عملاً

في فرنسا . وعلى العكس ، لم يستطع الفلاحون أن يذهبوا ، لأنهم متعلقون بالارض . وذهب بعض الصناعيين ، وربما لاسباب مرتبطة بمنافعهم الاقتصادية ، لان ضم الالزاس - لورين إلى الامبراطورية الالمانية ستكون نتيجته اقامة خط جمركي بين الالزاس - لورين وفرنسا . وبالتالي فإن صناعيي ملهوز، مثلاً ، لايستطيعون الاستمرار في بيع منسوجاتهم في فرنسا بسهولة . ولذا فان كثيراً منهم فضلوا أن ينقلوا معاملهم إلى الجهة الاخرى من الحدود .

وبالاجمال ، ان ١٦٠٠٠٠ شخص على شعب ١٤٥٢٠٠٠ اختاروا فرنسا ، أي أكثر من ١٠٪ بقليل . ولكن من هؤلاء الـ ١٦٠٠٠٠ شخص لم ينقل فعلاً إلا ٥٠٠٠٠ شخص منازلهم إلى فرنسا قبل التاريخ المتوقع الذي كان الاول من تشرين الاول ١٨٧٢ . أما بالنسبة للآخرين فقد صرحت الادارة الالمانية بأنهم مادامو لم ينقلوا منازلهم إلى فرنسا ، فان اختيارهم اصبح لاغياً . وبهذه الصورة الغي ١١٠٠٠٠ اختيار . وهذا الفرق بين الارقام يرجع إلى أن « عصبة الالزاس » اذاعت في الشعب مناشير مهربة تؤكد بأنه يكفي المواطن إذا أراد اختيار فرنسا ، أن ينقل منزله إلى فرنسا خلال وقت قصير . ويمكن فيما بعد أن يعود الى الالزاس . وفي هذه الشروط اختار كثير من الالزاسيين تفضيلهم لفرنسا . ولكن عندما وضعت الادارة الالمانية حداً لهذا الامل مصرحة بأن الاختيار لايقبل إلا إذا انتقل المنزل فعلاً ونهائياً إلى فرنسا ، وجد أن كثيراً من الناس الذين اختاروا فرنسا لم يقدروا على مغادرة منازلهم .

قضية الخدمة العسكرية الاجبارية . — لقد قال بسمارك في البدء بأنه سيؤخر تطبيق الخدمة العسكرية في الالزاس - لورين خلال عدة سنوات على الاقل . ثم غير رأيه ورأى أنه يحسن تطبيق الخدمة الاجبارية

فوراً ، ويجب إرسال المجندين من الالزاس - لورين إلى القطعات داخل المانيا وبخاصة القطعات البروسية ، وبالصداقة التي ستعقد بين الجنود الذين يقومون بالخدمة العسكرية يمكن الوصول بسرعة ،كما يعتقد ، الى التمثيل .

وقرر ابتداءاً من تشرين الاول ١٨٧٢ أن تطبق الخدمة العسكرية الالمانية في الالزاس - لورين . ووضعت قوائم قرعات التجنيد ، واستدعي ٣٣٤٧٥ شاباً لخدمة العلم في آخر ١٨٧٢ . وعلى هؤلاء الـ ٣٣٤٧٥ شاباً اطاع الدعوة ٧٤٥٤ فقط . وعبر الآخرون الحدود . واستمرت هذه الحالة في السنوات التالية : فعلى ٤٠٠٠٠ مدعو بالقرعة وجد ١٠٠٠٠ مقاوم . ولكن عدد هؤلاء المقاومين أخذ يقل من سنة لاخرى : فحوالي ١٨٩٩ - ١٩٠٠ لم يكن أكثر من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ في السنة .

وإذا تجردنا الآن ممن ذهبوا ، من مختارين أو مدعوين للخدمة مقاومين ، فلا شك في أن مجموع الالزاسيين - لورينيين الذين ظلوا في أمكنتهم قد تبنوا موقف المقاومة حتى ١٨٧٥ . وعبرت الاكثرية العظمى من الشعب الالزاسي - لوريني عن تعاطفها مع فرنسا بمظاهرات عامة ، وأغاني وطنية ، والعلم المثلث الألوان ، والاشتراك في الجمعيات الفرنسية . ولم يكتم بسمارك نفسه ، في آخر نظام الدكتاتورية ، بأن أمله خاب ، وانه كان يأمل شيئاً آخر .

الدور الثاني : ١٨٧٤ - ١٩١٠

وبدءاً من ١٨٧٤ هيأت الحكومة الألمانية نظاماً جديداً للالزاس - لورين أقل صرامة من النظام السابق . وتحقق هذا النظام بعدة اجراءات اتخذت بين ١٨٧٤ و ١٨٧٩ .

لقد قررت الحكومـــة الألمانية نظام الالزاس - لورين الجديد ،

بقانون الأول من كانون الثاني ١٨٧٤ ، ان توطد اشراف الرايخشتاغ على تشريع الالزاس – لورين ، وهـذا يعني أن القوانين المتعلقة بالألزاس – لورين ، عوضاً عن أن تهيأ فقط في البند سرات ، كما هي الحالة حتى الآن ، يجب أن يصوت عليها الرايخشتاغ أيضاً . والنتيجة المنطقية لهـذا القرار هي أنه يجب أن يسمح للالزاسيين – لورينيين بارسال نواب إلى الرايخشتاغ . وعدا ذلك قرر قرار ٢٩ تشرين الاول ١٨٧٤ أن يقيم في الالزاس مجلساً محلياً يسمى لاندسأوسشوس الذي يمكن ترجمتـه حرفياً بـ « اللجنة المحلية » . ويترجم عموماً بـ « مندوبية » وتنتخب هـــذه الهيئة من قبل المجالس العـــامة ، لان المجالس العـــامة القديمة ، في النظـــام الفرنسي ، لم تحذف . وعلى كل مجلس عام أن ينـدب عشرة أعضاء إلى « مندوبية الالزاس – لورين » . ومجموع الاعضـاء ثلاثون عضواً . ولهذا المجلس سلطة استشارية فقط . فهو يدرس مشاريـع القوانين العائدة إلى الالزاس – لورين ويعطي رأيه قبل أن يصوت عليها الرايخشتاغ والبندسرات ، وليس له سلطة اتخاذ أي قرار .

وفي ٢أيار ١٨٧٧ تم الاصلاح الثالث : فقد خولت الحكومة الالمانية مجلس الالزاس - لورين حق التصويت على القوانين العائدة إلى الالزاس – لورين لا لإعطاء رأيه فحسب . ويمكن الرايخشتاغ أن يتدخل ، ولكنه في الواقع لم يتدخل إلا في حالات استثنائية .

وفي ١٨٧٩ تم الاصلاح الرابع : فقد قرر القانون المؤرخ في ٤ تموز ١٨٧٩ ان تحكم الالزاس – لورين بموظف يمثل الامبراطور مباشرة ويحمل لقب شتاتهالتر . ويرتبط هذا الحاكم بالامبراطور مباشرة ، لا بالمستشار ، فهو اذن « مستشار الالزاس – لورين » . ويساعده أمين دولة ووزراء ، ولكن هؤلاء الوزراء كانوا غير مسؤولين مطلقاً أمام « مجلس الالزاس

لورين » . ومن جهة أخرى رفع عدد أعضاء مجلس الالزاس - لورين إلى ٥٨ عوضاً عن ٣٠ . وتعين المجالس العامة وبلديات المدن الكبرى ، ٣٨ عضواً منهم ، وال ٢٠ الآخرون يجب أن ينتخبوا بنظام التصويت على درجتين في النواحي الريفية . وحصل هذا المجلس أخيراً على حق التصويت على القوانين العائدة للألزاس - لورين دون أن تمر هذه القوانين بعد ذلك إلى الرايخشتاغ ، ولكنها تعرض دوماً على رقابة البند سرات . ولنلاحظ مع ذلك ، في هذا النظام ، ان سلطة الدكتاتورية التي تكلمنا عنها ما زالت موجودة ، أي ان الحاكم (شتاتها لتر) مازال يحتفظ بسلطات استثنائية بوليسية واسعة للغاية .

موقف الالزاسيين - لورينيين من النظام الجديد . - يجب أن نميز هنا دورين : قبل ١٨٩٠ وبعد ١٨٩٠ . قبل ١٨٩٠ سيطر الاتجاه الاحتجاجي . وبعد ١٨٩٠ حصل تقدم واضح جداً في اتجاه الاستقلال الذاتي .

قبل ١٨٩٠ . - في ١٨٧٤ ، ولاول مرة ، دعي الالزاسيون - لورينيون للتصويت لتعيين نوابهم في الرايخشتاغ . وكان هذا التصويت هاماً . ووجد خمسة عشر مقعداً . وكان الخمسة عشر نائباً منتخبا احتجاجيين أو ، على الاقل ، اعلنوا انهم كذلك . وقدموا للرايخشتاغ ، منذ أخذوا مقاعدهم ، اقتراحا يطلبون فيه أن تقوم الامبراطورية الالمانية في الالزاس - لورين باستفتاء للقول ما إذا كان الشعب يقبل بأن يصبح المانياً أو يريد أن يبقى فرنسياً . ويقول الناطق بلسان هؤلاء النواب الالزاسيين - لورينيين : « نريد أن نخضع التنازل المتحقق في معاهدة فرنكفورت إلى تصديق الشعب » . فطرح الرايخشتاغ هذا الاقتراح حالاً ولم يناقشه . وقرر سبعة نواب من نواب الالزاس - لورين إلا يحضروا الجلسات وانسحبوا . واستمر سبعة من الثمانية الباقين في حضور الجلسات ، متخذين

موقفاً محتجاً . أما النائب الخامس عشر فكان اسقف ستراسبورغ ، المونسنيور رايس . فقد صرح في الرايخشتاغ ، بأن التنازل الذي قررته معاهدة فرنكفورت لا يمكن طرحه على بساط البحث . وكان الوحيد ، من بين الخمسة عشر نائباً ، الذي اعترف بالنظام الألماني .

وفي الانتخابات الجديدة التي جرت في ١٨٧٧ استطاع الاستقلاليون أن يكون لهم خمسة منتخبين على خمسة عشر ، أتوا بهم من ستراسبورغ، وسافيرن وهاغيناو . وكان زعيم هؤلاء الاستقلاليين شنيغانز ، ثم ترك الحياة السياسية فيما بعد ، ودخل الادارة القنصلية الالمانية ، ومات قنصلاً عاماً لألمانيا في تريستا . وفي انتخابات المجالس العامة التي تمت في نفس الفترة ، كانت اكثرية المرشحين احتجاجيين . وفي الالزاس السفلى أعلن بعض أعضاء المجالس العامة أن اتجاههم استقلالي ، أي قبول السيطرة الالمانية ومحاولة التفاهم مع الحكومة الالمانية بغية تخفيف النظـــام المطبق في الالزاس – لورين .

ولكن ، ابتداءً من ١٨٨٠ ، كان الاستقلال الذاتي في تراجع . ففي انتخابات ١٨٨١ ، كان شتاتهالتر الالزاس – لورين الماريشال مانتويفل وكان موقفه مصالحاً وموفقاً شخصياً حيال الالزاسيين – لورينيين . وقد اتته فكرة مشؤومة فطلب إلى الاستقلاليين الاعتراف الموالي والصريح باتحاد الالزاس – لورين مع المانيا . فانهار مباشرة حزب الاستقلاليين . وانتخب استقلالي واحـد في انتخابات ١٨٨٠ ، وكذلك كانت الحال في ١٨٨٤ وفي ١٨٨٧ ، عندما كانت العلاقات الفرنسية – الألمانية متوترة بخاصـة ، بسبب قضـــية الجنرال بولانجيه وقضية شنابيليه وقـد أفهمت الحكومة الالمانية بأن التصويت ضد المرشحين المحبذين لزيادة جنود

الجيش الألماني ، معنـــاه التصويت لفرنسا في الواقع . ولذا صوت الالزاسيون - لورينيون جماهيرياً ضد المرشحين المحبذين لزيادة الجيش الالماني ، حتى ان الـ ١٥ منتخباً في ١٨٨٧ كانوا كلهم احتجاجيين . ولذا قال المستشار كابريفي ، أول خلف لبسمارك ، في الرايخشتاغ ، في ١٠ حزيران ١٨٩٠ : « الواقع ان الروح الالمانية بعد سبعة عشر عاماً على الضم ، لم تحرز أي تقدم في الالزاس » .

بعد ١٨٩٠ . - وابتداءً من ١٨٩٠ يرى تطور مختلف : ففي انتخابات ١٨٩٠ ، وجد ، على خمسة عشر نائباً ، احد عشر نائباً احتجاجياً وأربعة نواب استقلاليين . وفي انتخابات ١٨٩٣ وجد خمسة نواب استقلاليين ، واحتجاجي واحد واضح في احتجاجه ، والباقون أناس « ملونون قليلاً » ويحاولون ألا يصطبغوا بهذا اللون أو ذاك ، وألا يكونوا مشتركين في هذا الاتجاه أو ذاك . وفي انتخابات ١٨٩٨ وجد على خمسة عشر نائباً ان اثني عشر نائباً يؤكدون ولاءهم لألمانيا .

ووجدت بوادر أخرى تدل على التطور نفسه . فقد قبل النواب الالزاسيين - لورينيين ، ابتداءً من ١٨٩٥ ، وبخاصة من ١٩٠٠ ، أن يأخذوا مقاعدهم بين الأحزاب الألمانية : دخل بعضهم في الحزب الكاثوليكي ، وآخرون في الحزب الاشتراكي . ومنذ أن قبل هؤلاء النواب الجلوس في الاحزاب الالمانية ، فهم انهم بدأوا يتخلون عن صعيد « المطلوب القومي » . ومن جهة أخرى ، يرى عدة مرات ، ابتداءً من ١٩٠٢ ، في الوفد الالزاسي - لوريني ، خطباء يفصحون علناً عن أفكار استقلالية . وحوالي ١٩٠٢ - ١٩٠٣ وجد رجال عرفوا بعاطفتهم العدائيـة حيال المانيا ، مثل النائب برايس والأب فاترليه ، يقبلون انفسهم بامكان النقاش إذا اقترحت المانيا نظاماً مقبولاً للألزاس .

أسباب تقدم الاتجاه الاستقلالي . — يمكن تفسير هذا التقدم في الاتجاه الاستقلالي بثلاثة أسباب .

السبب الأول .—ان معظم الالزاسيين - لورينيين في ١٨٩٥ — ١٩٠٠ لم يعرفوا النظـام الفرنسي ، ودرسوا في المدرسة الالمانية . ولذا كان اتجاههم قبول الضم ، محاولين فقط تحسين مصير الالزاس — لورين . وشيئاً فشيئاً ، أخذ يندر في ذلك الحين عدد من يعتقدون بامكان عودة الالزاس - لورين إلى فرنسا . حتى ان منظور حرب فرنسية - المانية ، بين ١٨٩٥ و ١٩٠٠ لم يكن موجوداً إلا قليلاً . وفي فرنسا نفسها، لم تظهر فكرة الثأر من المانيا . ولذا كان من الطبيعي أن يفكر قسم من شعب الالزاس - لورين، في ذلك الحين ، بأن الاذعان لا يمكن اجتنابه . ولنفكر بالعدد العظيم من المهاجرين الألمان الذين جاءوا واستوطنوا الالزاس - لورين . فقد جاء نحو ٤٠٠ ٠٠٠ بين ١٨٧١ و ١٩١٤ . ومن الطبيعي أن تتوطد الصلات الشخصية وحتى الصلات العائلية بين المهاجرين والالزاس - لورينيين .

السبب الثاني . — كان الكاثوليكيون كثراً بين الالزاسيين - لورينيين ومتمسكين بكاثوليكيتهم عن قناعة . وكان للاكليروس الكاثوليكي دور هام في سياسة مقاومة الادارة الألمانية حتى ١٨٨٠ — ١٨٨٥ . وكان هؤلاء الكاثوليكيون الالزاسيون - لورينيون مستائين من نمو السياسة المناوئة للكنيسة في فرنسا التي كانت بخاصة نشيطة بين ١٩٠١ و ١٩٠٦ ، وحولت سياسة وزارة **كومب** في فرنسا عدداً كبيراً من الكاثوليكيين الالزاسيين - لورينيين عن فرنسا .

يضاف إلى ذلك أن الاكليروس الالزاسي - اللوريني كان منذ ١٨٩٩

تحت سلطة الأساقفة الألمان : فحتى ١٨٩٩ كان اسقف ستراسبورغ ، وقد رأينا موقفه سابقاً ، واسقف متز ، بالعكس ، يحافظان على موقف المقاومة ، وما زالا من الاساقفة الذين عينوا في عهد النظام الفرنسي ، واضطرت الادارة الألمانية أن تنتظر حتى موتهما . ولكن الامبراطورية الالمانية حصلت عندئذ من البابا على تسمية حبرين المانيين وغير الزاسيين لكرسي اسقف ستراسبورغ ومتز . وقـــد أثر حضور هذين الاسقفين الألمانيين على الاكليروس الالزاسي - اللوريني . وأخيراً ، قدمت ألمانيا ، في ذلك العهد ، عروضاً محسوسة للكاثوليكيين الالزاسيين ، وبخاصة إنشاء كلية للاهوت الكاثوليكي في جامعة ستراسبورغ . وقـدر الاكليروس الالزاسي هذه المبادهة كثيراً .

السبب الثالث . - كان الالزاسيون - لورينيون على العموم راضين عن الرفاه المادي والخصب الاقتصادي اللذين تمتعت بهما الالزاس - لورين تحت النظام الألماني . ولا نريد هنـا أن ندرس التطور الاقتصادي في الالزاس - لورين ، حسبنا أن نشير إلى النقاط الأساسية : لقد تقدمت الصناعة تقدماً كبيراً . فقد نهضت صناعة اللورين المعدنية نهوضاً عظيماً ، ابتداءً من ١٨٨٦ ، بتبني الطرق الجديدة في معالجة فلزات الحديد ، طرق « تصفية الفوسفور » التي ساعدت على استعمال فلزات الحديد في أفضل الشروط ، وانتقـــل انتاج فلزات الحديد بين ١٨٧١ و ١٩١٤ من ٣٦٤٠٠٠ طون في السنة إلى ما يقارب ٢١١٠٠٠٠٠ طون . وصحت صناعة النسيج من كبوتها بعد أن كانت قلقة جداً في بادىء الأمر ، ووجد الصناعيون الالزاسيون للمنسوجات زبائن في المانيا ، ولم يكن لهم ما يشكونه . وأخيراً ، نشأت في الالزاس العليا صناعة جديدة ، وهي صناعة البوتاس .

أما في **الزراعة** ، فقد أفادت الكروم الالزاسية كثيراً من الانضمام إلى المانيا ، لأن خمور الالزاس ، عندما كانت تباع في السوق الفرنسية ، كانت تنافسها الخمور الفرنسية الاخرى ، بينما لم تجد في السوق الالمانية الا منافسة كرم محدود جداً في وادي الراين ، وتباع جيداً . وكان الخمّار الالزاسي راضياً على العموم عن منافعه المادية .

وأخيراً ، من وجهة النظر التجارية . قام الألمان باعمال كبرى في ميناء ستراسبورغ في ١٨٩٢ وبخاصة ابتداءً من ١٩٠٥ - ١٩٠٧ . لقد أنهوا أعمال تصحيح أرض مجرى نهر الراين في القسم الالزاسي ، وهذا ما ساعد ستراسبورغ على أن تصبح ميناءً نهرياً كبيراً ، وأن تكون له تجارة نامية مع روتردام وانفرس ، ومن جهة أخرى تجارة بالقنوات مع مناجم السار .

وهكذا أعطى الالزاسيون - لورينيون انطباع الرفاه والخصب على الصعيد الصناعي والزراعي والتجاري .

وتغيرت طرق الادارة الالمانية حسب استعدادات الشعب الالزاسي - لوريني : فبين ١٨٧٩ و ١٨٨١ تقدم الشتاتهالتر مانتويفل بعروض كثيرة إلى الالزاسيين - لورينيين ، وحاول أن يصالح الشعب ، وبخاصة الوجهاء والاكليروس . فلم ينجح ،لان انتخابات ١٨٨١ أخفقت.عندئذ رجعت الادارة الالمانية ، بين ١٨٨١ و ١٨٩٠ ،إلى طرق القمع والشدة : منع استعمال اللغة الفرنسية في « مجلس الالزاس - لورين » وأوقف النائب اللوريني، **انطوان**، ولوحق بتهمة الخيانة العظمى ، ومنع تعليم اللغة الفرنسية للاطفال ، ومنع الفرنسيون من المجيء والاقامة في الالزاس - لورين ، إلا إذا حصلوا على جواز سفر ، ولا يمنح هذا الجواز إلا نادراً . ومنع وضع نقوش كتابية بالفرنسية على المقابر . وبعد انتخابات ١٨٨٧ التي كانت بالاجماع

احتجاجية ، كانت اجراءات الادارة الالمانية أكثر شدة : رفـع دعوى الخيانة العظمى ، حل الجمعيـات ، وحتى الجمعيات الموسيقية الـتي كانت مشبوهة بتعاطفها مع فرنسا . وعلى العكس ، تراخى النظام الاستبدادي بعد ١٨٩٠. فقد حذف الحصول على جواز السفر في ١٨٩١ ، وأعيد منح حق نشر الجرائد بالفرنسية في ١٨٩٨ ، وأخيراً ، في ١٩٠٢ ، حذفت « سلطة الدكتاتورية الاستثنائية » . وفي ١٩٠٥ و ١٩٠٨ ، اتخـذت الادارة الالمانية اجراءات لزيادة حرية الاجتماع والجمعيات .

وبالاجمال ظهر انطباع ، في ١٩٠٧ – ١٩٠٨ ، ولاحظه المؤلفون الالزاسيون ، وهو أن « صورة الوطن الفرنسي » ، كما قال أحدهم ، « تضاءلت شيئاً فشيئاً عند الالزاسيين » .

الدور الثالث ١٩١١ – ١٩١٤

يلاحظ ، في هذا الدور ، يقظة عاطفة مقاومة .

ومع ذلك فقد بدأ هذا الدور بظاهرة مصالحة من الحكومة الالمانية : وهي منح الالزاس – لورين قانون ٣١ أيار ١٩١١ الذي حول من جديد نظام البلاد .

النقطة الاولى . – حصلت الالزاس – لورين على ممثل في البندسرات ، وكان لها ثلاثة أصوات في البندسرات ، مثل دوقية باد الكبرى أوهس . وكان الشتاتهالتر يعين هذا الممثل ، ولكن الممثل في البندسرات في الدول الالمانية الاخرى كان ينتخبه السيد ولم يكن منتخباً .

النقطة الثانية . – حـذف « مجلس الالزاس – لورين » وعـوض ببرلمان يضم مجلسين : مجلس النواب ، وينتخب بالتصويت العام ؛ ومجلس

الشيوخ ، ويضم أعضاء يعينين ،أعضاء يسميهم الشتاتهالتر وبعض أعضاء منتخبين كانوا مندوبين عن غرفة التجارة والجامعات .

وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا النظام نظام استقلال ذاتي حقيقي ، لا شيء من هذا . لأن وزارة الالزاس ـ لورين لم تكن مسؤولة مطلقاً أمام البرلمان الالزاسي ـ لوريني . ومن جهة أخرى ، احتفظ الشتاتهالتر بحق التشريع ببراءات عندما لا يكون البرلمان في حالة انعقاد ، واحتفظ أيضاً بحق اقتطاع الضرائب إذا لم تتبن الموازنة في الوقت المطلوب . وبالتالي ، ان دستور ١٩١١ أيضاً لا يعطي إلى الالزاس ـ لورين نظاماً شبيهاً بنظام الدول الالمانية . ومع ذلك فان التقدم محسوس نحو الاستقلال الـــذاتي .

كيف نفسر هذا القرار ؟ لدينا عن ذلك وثيقة هامة : وهو تقرير أرسله الشتاتهالتر فيديل إلى غليوم الثاني . ففي هذا التقرير شرح ، في آذار ١٩١٠ ، أن السياسة الالمـانيـة حاولت منذ ١٨٧٤ أن تعتمـد على « الوجهاء » : فقد عين « الوفد الالزاسي ـ لوريني » بالتصويت الضيق ، وكان تعبيراً لرأي **البورجوازية** الالزاسية ـ لورينية . ويقول فيديل : « إن هذه البورجوازية ليست في صالحنـا » ، لأنهـــا بقيت فرنسية الروح أكثر من غيرها ، ولذا فان من صالحنـا وجود برلمان الزاسي ـ لوريني منتخب بالتصويت العام ، لأننا نجد في الشعب عطفاً أكبر مما عند البورجوازية ، ومن هنـا نرى أن الاصلاح كان يهدف إلى إيجاد نظـام انجع « لتمثل » الالزاس ـ لورين .

في انتخابات تشرين الاول ١٩١١ ، لتعيين أعضاء برلمان الالزاس ـ لورين ، ضرب المرشحون الناجحون في حزب **الاتحاد القومي** ، وهو الاسم

الذي يحمله حزب الاحتجاجيين ، وكانت أكثرية البرلمان الالزاس ـ لورين إلى جانب النواب الذين يؤلفون جزءاً من الوسط الكاثوليكي ، الحزب الالماني ، والحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي ، وهو حزب ألماني أيضاً . ومع ذلك ، لم تبد كتلة الشعب أي عطف لألمانيا ، وظل الموظفون الالمان يشعرون بالعزلة . وقد قال نائب استقلالي ، وهو عضو لبرلمان الالزاس ـ لورين : لقد غلبت القومية باعتبارها حزباً ، ولكنها ما زالت موجودة كحالة رأي » .

ولما نجحت هذه السياسة الجديدة نجاحاً ضعيفاً عادت الادارة الالمانية حالاً إلى إجراءات الشدة : بدأت بحل جمعية تسمى « ذكرى الالزاس ـ لورين » وكان هدفها العناية بقبور قدامى المحاربين في عام ١٨٧٠ . وكذلك الحملات التي تقوم بها الصحف الالمانية ضد بعض أساتذة جامعة ستراسبورغ الذين كانوا يعتبرون ممثلين للفكر الفرنسي ، ومنع مسابقات الجمعيات الرياضية التي تعقد كل عام لأن هذه الجمعيات كانت تبدو مراكز للدعاية الفرنسية .

قضية سافيرن . ـ ولكن قضية سافيرن أثارت، في تشرين الثاني ١٩١٣، في الالزاس ـ لورين هياجا عظيما جديداً : ففي قطعة المشاة الـ ٩٩ ، التي كانت حامية سافيرن ، حذر ملازم أول ، ملازم أول صغير ، عمره تسعة عشر عاماً ، واسمه فورشنر ، في تعليماته إلى الجنود ، من الشعب الالزاسي ، وأضاف ، إذا قامت مشادة بين جندي ألماني والزاسي ، « فليس للجندي قانون عقوبات » يخشاه . وإذا طعنت بمدية أحد هؤلاء « الزعران » ، رجال السوء ، فلن تسجن شهرين ، « وفي كل مرة تأتيني بواحد منهم تأخذ عشرة ماركات » . وقد ذكرت هذه الأقوال في الصحافة الالزاسية نقلا عن تصريحات جنود الزاسيين في

القطعة . وقامت القيادة المحلية بالتحقيق ، فوجدت أن التصريحات صحيحة ، ولكنها لم تتخذ أي عقوبة بحق الملازم الأول فورشنر . ولذا تمادى في طغيانه وتطرف في تعليماته إلى الجنود بمناسبة الجوقة الأجنبية الفرنسية : واستعمل تعابير وسخة حيال العلم الفرنسي . وفي ٧ تشرين الثاني ١٩١٣ قامت مظاهرة ضد فورشنر أمام منزله . وفي اليوم التالي ، دخل الضابط مطعماً وأراد المستهلكون إخراجه ، وبالحال ، أخرج مسدسه من جيبه ووضعه على الطاولة أمامه . وفي ٩ تشرين الثاني ، وبينما كان يسير مع قطعته في قرية في جوار سافيرن ، صاح الجمهور ساخراً فأمر ببعثرة الجمهور . وأوقف سبعة وعشرون شخصا وطرحوا في السجن .

كان لقضية سافيرن انعكاسات كبرى جداً في ألمانيا : ففي الرايخشتاغ تقدمت العناصر الليبرالية تطلب استجوابا من الحكومة ، وصرحت بأن موقف القيادة الألمانية غير مفهوم ، فهل حبذت لغة هذا الضابط أو لا ؟ غطى وزير الحربية الضباط ، واتهم الجنود الالزاسيين « بعدم القيام بواجبهم » ، ونشر على الجمهور عبارات قيلت في داخل القلعة . وقال إن الجنود جوزوا بالسجن من ثلاثة إلى ستة أسابيع وأوقف فورشنر ستة أيام ومثل أمام مجلس حربي ، ولكنه بريء ، أما كولونيل القطعة فقد مثل أمام مجلس حربي وبرىء وبدل حاميته وأعطي وساما .

كان احتجاج الالزاسيين شديداً للغاية . وكان هذا الاحتجاج ضد سلوك الضباط والعقلية الالمانية عموما . وقد دلت قضية سافيرن على وجود « عدم تلاؤم » بين الالزاسيين - اللورينيين والالمان . وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٣ صوتت المجالس العامة في الالزاس العليا والدنيا بالاجماع على قرار يشجب الضابط فورشنر الشنيع » . وصوت المجلس الثاني الألزاس - لورين ، في ١٣ كانون الثاني ١٩١٤ على اقتراح بنفس

المعنى ، وصوت مجلس الشيوخ الالزاسي ـ لوريني أيضاً بالاجماع ، إلا ثلاثة أصوات، على قرار باوم الادارة .

وهكذا تدل بداية ١٩١٤ على نضال بين الادارة الالمانية والبرلمان الالزاسي ـ لوريني .

وأخيراً صمتت الاحتجاجات المرتعدة ، وخضع النـــاس . وكانت الاكثرية العظمى من الالزاسيين ـ لورينيين ترجو الهدوء ، ولا ترغب بحرب فرنسية ـ ألمانية وهي مع ذلك الوسيلة الوحيدة لعودة الالزاس ـ لورين الى فرنسا . ولكن الالزاسيين ـ لورينيين ، من جهة أخرى ، ظلوا يؤكدون نعرتهم ويقاومون الجرمنة ، وبخاصة في الاوساط المثقفة: فقد حافظت الثقافة الفرنسية على تماسكها بفضل عمل بعض المجلات ، مثل «المجلة الالزاسية » التي كان ينشرها الدكتور بوخر ، و « دفاتر الزاسية » بفضل عمـل بعض الصحافيين أو الـكاريكاتوريين ، مثـل هانسي . وفي ١٩٠٨ درس سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون مجموع القضية الالزاسية ـ اللورينية وتوصل إلى هذه النتيجة وهي « ان بقاء الثقافة الفرنسية أفضل وسيلة لانقاذ ما يمكن إنقـاذه . وإنه ، على كل حـال ، أفضل وسيلة لحفظ النار تحت الرماد » .

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس ـ لورين

على العلاقات الفرنسية ـ الألمانية

إن القول بأن قضية الالزاس ـ لورين كانت سبباً أساسياً ودائماً للصعوبات الفرنسية ـ الالمانية ، خلال هذا الدور (١٨٧١ — ١٩١٤) هو من قبيل توكيد البديهي ، ولكن يجب معرفة موقف رجال الدولة الفرنسية ورجال الدولة الألمانية ، مع العلم بأن هـــذا الموقف يتعين جزئياً بتطور الرأي العام . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، نميز في العلاقات الفرنسية ـ الالمانية ، بمناسبة قضية الالزاس ـ لورين ، ثلاثة أدوار : الأول ، يذهب حتى ١٨٩٠ ، ويتفق مع العصر الذي كان فيه بسمارك مستشار الامبراطورية الالمانية ؛ والثاني ، يذهب من ١٨٩٠ تقريباً إلى ١٩١١ ؛ والثالث ، من ١٩١١ إلى ١٩١٤ .

الدور الاول (١٨٧١ ـ ١٨٩٠)

لقد ظل الرأي العام في فرنسا ، في هذا الدور ، يهتم بنشاط بقضية الالزاس ـ لورين . وفي السنوات التي تلت ١٨٧٠ ازدهرت الحفلات التذكارية ونشاط الرابطات الوطنية وبخاصة الرابطة العامة للالزاس ـ لورين التي انشئت في ١٨٧١ . وكانت فكرة حرب الثأر ، التي هدفها استرداد الالزاس ـ لورين ، موضوع هذه التظاهرات . ومع

ذلك يرى ، في حوالي ١٨٨٠ ، تخفيف ظاهر يتفق مع الدور الذي اتجه فيه انتباه فرنسا نحو القضية الاستعمارية ، ولكن بعد ربيع ١٨٨٥ ، اضطر جول فيري ، اثر قضية تونكن ، أن يتخلى عن السلطة . وانتكست العاطفة « القارية » في الرأي الفرنسي . ولعبت قضية الالزاس - لورين من جديد دوراً نشيطاً في تطور الرأي العام . ويتفق هذا الدور مع الحركة البولانجية من بدء ١٨٨٦ حتى ١٨٨٩ . ونرى في هذه الفترة أولاً : نشاط عصبة الوطنيين، وكان رئيسهم منذ ١٨٨٥ ، **بول ديروليد** . ونرى أيضا في باريس نشر جريدة عنوانها : « الثأر » وقد صدرت في شهر آذار ١٨٨٦ . ونشرت هذه الجريدة صورة وزير الحربية آنذاك ، الجنرال بولانجيه . ونرى أخيراً أن جريدة « فرنسا العسكرية » ، اللسان الرسمي لوزارة الحربية ، تلمح باستمرار إلى فكرة الثار : « بعد خمسة أعوام ، سيخيف الجيش الفرنسي المتجدد الامراء الالمان من بعيد » .

وعلى العموم ، كان الرأي الفرنسي جملة ، خلال هذا الدور ١٨٧١ - ١٨٩٠ ، متجهاً بوضوح نحو فكرة حرب الثأر . ونتساءل عن موقف رجال الدولة الفرنسية وهم المسؤولون عن توجيه السياسة ، ومن المفيد أن نرى عن كثب تفكير الكبار منهم .

موقف آدولف تيير . - كان تيير أول رئيس للسلطة التنفيذية بعد ١٨٧١ ، ونذكر أنه صرح أمام مجلس بوردو بأن لا بد من السلام ، وانه عند احتجاج الالزاسيين - لورينيين ، أوصى المجلس القومي ، بعدم أخذ هذا الاحتجاج بعين الاعتبار . حتى ان انطباع بعض المعاصرين يدل على أن تيير كان جاف القلب ، ولم تؤثر قضية الالزاس - لورين في أعماقه . ومن المهم أيضاً أن نرى الموقف الذي اتخذه ، في ١٨٧٣ ، عندما شاعت

ضجة بأن الحكومة الألمانية تنوي الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لتعترف كل أوربة بالتعديلات الارضية التي جرت بين ١٨٦٦ و١٨٧١، أي بالتعديلات الارضية التي جرت على حساب فرنسا . وقد علم تيير بنية بسمارك هذه ، فكتب ، في ٢٢ آب ١٨٧٢ ، إلى سفير فرنسا في سان ـ بطرسبورغ : « إذا كلمنا عن ذلك » ، ويقصد مشروع بسمارك في عقد مؤتمر دولي ، « فلا مجال للتردد : يجب أن نقاوم على الاطلاق ، وانه ليستحيل علينا ، بعد توقيع الشروط المفروضة في فرساي ، ان نذهب بأنفسنا ، في عز السلام ، ولسنا ، كما كنا ، تحت قدم غالبنا ، ونتحمل مرة ثانية عار توقيع معاهدة فرضت علينا » ، ان هذا خزي . اذن تبدو وجهة نظر تيير في أنه يعتبر أن ضياع الالزاس ـ لورين قطعي ، ولا يناصر فكرة الثأر ، ومع ذلك لا يريد أن يقبل ، طوعاً هذه المرة ، ان يوقع تخلياً صريحاً عن الالزاس ـ لورين. ولنلاحظ هذا الفرق الدقيق لاننا سنرى بعد قليل بأنه لعب دوراً في السياسة الفرنسية .

موقف غامبتّا . ـ لقد لعب غامبتا دوراً مسيطراً في سياسة فرنسا الداخلية والخارجية بين ١٨٧٧ و ١٨٨٢ . لقد كان غامبتا في ١٨٧١ رجل الحرب حتى النهاية ، وبعد ١٨٧١ بدا حقاً رجل الثأر ، ما دام في صف المعارضة . ولم يسؤه أن يظهر كما هو ، ولكنه عندما رأى امكان اقتراب السلطة منه ، أخذ يبدل نوعاً ما موقفه .

لقد كان غامبتا يرى أن ضم الالزاس ـ لورين « نبتة موت » ، هذا هو التعبير الذي استعمله ، لعمل بسمارك » : وقد كتب في ١٨٧٥ : « ما دام الالمان لا يصلحون هذا الخطأ فسيظل السلام قلقا ضعيفا ولا أحد يلقي السلاح »، ورأى أن واجب فرنسا أن تنتظر فرصة مواتية

تساعد على « إعادة النظام والحق في أوربة » ولكن غامبتا توصل شيئاً فشيئا إلى فكرة تقول بامكان الحصول من بسمارك نفسه على اصـــلاح للماضي . ولكن كيف كون هذا الضلال ؟ من الصعب النفوذ إلى نفسيته. ولكن الحادث أكيد : ففي ١٧ شباط ١٨٧٨ القى بسمارك خطابا في الرايخشتاغ يحتوي تضمينات ودية حيال فرنسا : فاستنتج منها غامبتا مباشرة ان بسمارك في حالة تطور وانه من الممكن الحصول منه على تنازلات، ربما تكون اعادة الالزاس - لورين . ونجد الدليل ، على هذه الحـــالة الفكرية ، في رسالة وجهها ، في ٢٠ شبـــاط ١٨٧٨ ، الى صديقته ليوني ليون « وهكذا يشرق الآن في هذا الرجل ، ويريد بسمارك ، فجر حق مشع ، وعلينا الآن أن نفيد من هذه الظروف والاستعدادات لنضع بوضوح مطالبنا المشروعة ونؤسس النظام الجديد باتفاق معه » . وقد اعتقد ، في ذلك الحين ، ان من الممكن الذهاب إلى بسمارك والقول له : « السلام قلق لانك أخذت منا الالزاس - لورين ، أعـد الينا الالزاس - لورين ، يكن كل شيء على ما يرام » . ووضع في ذلك الحين مشروع لقاء بين غامبتا وبسمارك . وكان الوسيط الذي فاوض في هذا المشروع مالي الماني اسمه هنكل فون دونر سمارك . وحدد اللقاء في ٣٠ نيسان ١٨٧٨ . وكان غامبتا ينوي عرض قضية الالزاس - لورين على بسمارك ، ولكنه تهرب في الزمن الاخير : فقد أدرك ولا شك أن الرأي الفرنسي غير ناضج لفكرة تقارب مع ألمانيا ، وانه إذا ذهب إلى هذا اللقاء خـــاطر بفقد جاهه الشخصي ، وربما يكون قـد فهم ، في آخر الامر ، بأنه لن يكسب شيئا ، لان بسمارك أصعب اقتناعا ممـا كان يتصور في البدء . ولذا عدل عن لقاء بسمارك .

وعلى اثر هذه الخيبة ، تبنى غامبتا موقفاً آخر وعرفه في خطابـــين

شهيرين : القى الأول في **شربورغ** ، في شهر آب ١٨٨٠ والآخر في **مينيلمونتان** ، في شهر آب ١٨٨١ ، وقد قال : « عندما يلاقي الحق كسوفاً فعلى الشعوب أن تنتظر بهدوء وحكمة . ان الاصلاحات الكبرى يمكن أن تخرج من الحق . وان العدل في أمور هذه الدنيا عتيد وملازم ويأتي في يومه وفي ساعته » ؛ وأضاف :« على السياسة الفرنسية أن تتجنب التهور ، روح الانقلاب والتآمر والعدوان » ؛ وقال « ومن السائغ أخيراً أن نأمل يوماً بجلال الحق والحقيقة والعدل ، وسنجد وسنضم اخوتنا المنفصلين عنا » . وهذا يعني أن غامبتا يؤجل المطالبة بالالزاس لورين . انه لا يتخلى عن المطالبة ولكنه يحاول مساومة بين سياسة التنازل البسيط وبين سياسة الثأر ، سياسة التهور . وهذه المساومة هي ما سميت « الانتهازية » .

جول فيرّي . — لقد سيطر جول فيرى على السياسة الفرنسية ابتداء من ١٨٨٠ وكان رئيساً لمجلس الوزراء بين ١٨٨٣ و ١٨٨٥ ، ومحركاً للسياسة الاستعمارية في فرنسا . وكان من طبيعة هذه السياسة الاستعمارية ان تضع فرنسا في صعوبة ، إن لم تكن في نزاع ، مع بريطانيا العظمى . ويرى جول فيري أن من غير الممكن ، إذا أريد القيام بسياسة استعمارية ، أن تبقى فرنسا في الوقت نفسه على علاقات سيئة مع المانيا ، لأن فرنسا قد تخاطر وتجد نفسها ذات يوم أمام انكلترا وألمانيا معاً . ولهذا السبب صرح جول فيري بأن واجب الفرنسيين الا يبقوا منومين « بخط الفوج الازرق » ، حسب التعبير الذي استعمله في خطاب شهير . ولا فائدة ، في رأيه ، من البقاء والانظار مصوبة على الالزاس ـ لورين ، بل يجب البحث عن تبديل حالة العلاقات الفرنسية ـ الألمانية . وفي الرسائل الخاصة ، وبخاصة في رسائله إلى زوجته ، التي نشرت بعد زمن طويل ، عبر جول فيري

بان فرنسا تكون بدون هدف إذا ظلت العلاقات فاسدة إلى الابد مع المانيا ، وانه يجب أن تقبل بفكرة التعاون مع المانيـــا ، في بعض المناسبات ، وبخاصة بمناسبة القضايا الاستعمارية . ولنلاحظ أن هذه الفكرة البسيطة تتضمن بوضوح التخلي عن كل فكرة ثأر . ولكن هل كان جول فيري مستعداً لأن يذهب إلى أبعد من ذلك ؟ لقد فكر احياناً أنه يناصر ولا شك التقارب بل والتحالف مع ألمانيا . لا شيء من ذلك البتة . فقد كان يشعر بأن الرأي العام الفرنسي لا يقبل بذلك ، بدليل أن جول فيري ، في آخر ١٨٨٤ ، عندمـا وجد أمام بعض العروض التي قدمها اليه بسمارك ، جعل جل اهتمامه في ترك قضية الالزاس — لورين خارجاً عن المحادثات الفرنسية — الألمانية . حقاً انه لم يشأ المطالبة بالالزاس — لورين ، لانه يعلم أن هذا عبث ، ولم يشأ أن يقول له بسمارك : هل تقبل بالتخلي صراحـة عن الالزاس ؟ .

وغادر جول فيري السلطة في ربيـع ١٨٨٥ ، اثر الاخفاق الذي منيت به الجيوش الفرنسية في تونكن . وفي ذلك الحين حصل تبدل في السياسة الخارجية الفرنسية ، وبدأت تظهر بوادر الحركة البولانجية . وقد نتساءل ما هو موقف المسؤولين عن السياسة الخارجية في هذه الحركة البولانجية ؟ كان بولانجية وزيراً للحربيـة ، وكان وزير الشؤون الخارجية في ١٨٨٦ وفي بداية ١٨٨٧ ، فلورن ، وما فتىء فلورن يردد بأنـه يريد السلام وينكر كل فكرة لحرب الثأر ، وكتب ، في ١٨٨٧ ، الى سفير فرنسا في برلين : « يمكنك أن تقول بان وزير الحربية لا يقرر عندنا الحرب أو السلام ، وان الارادة الحازمة للحكومة الفرنسية بكاملها ، بما فيها المجلسان اللذان يمثلان الرأي ، إنما هو الحفاظ على السلام »، ومن جهة أخرى ، ان رئيس الجمهورية في ذلك العصر ، غريفي ، قال، في أيار ١٨٨٧ ،

في حديثين إلى السفير الالماني في باريس ، بأنه تدخل شخصياً ، باعتباره رئيساً للجمهورية ، ليذهب ببولانجه إلى ترك وزارة الحربية ولأنه يرى في بولانجه « مشاغباً على السلام » .

وهكذا يمكن القول ان خط السلوك الذي تبعته الحكومات الفرنسية المتعاقبة كان واضحاً : وهو أن فكرة الثأر لم تفصح عنها الحكومات ، حتى انها لم توجد في فكر رجال الدولة الفرنسيين في ذلك العصر ، لأنهم عرفوا أن ذلك مستحيل . ولكن ، من جهة اخرى ، ما من أحد منهم ، حتى الذين كانوا مسبقاً أكثر استعداداً لتقارب فرنسي - الماني ، كان يرضى بتخلٍ جديد ، تخل صريح عن الالزاس - لورين .

موقف بسمارك . - لقد كان موقف بسمارك أقل وضوحاً . فقد قال مراراً ، وبخاصة في ١٣ آب ١٨٧٨ : « لن نعيد الالزاس - لورين أبداً » . وكان هذا التاريخ ١٣ آب ١٨٧٨ ، بعد المقابلة التي لم يحضرها غامبتا بثلاثة أشهر . ولكن هذا يدل بشكل كاف على أن غامبتا يخدع نفسه إذا كان يعتقد بانه يستطيع أن يذهب ببسمارك إلى التخلي عن الالزاس - لورين .

موقف غليوم الثاني . - وكان هذا الموقف موقف غليوم الثاني عندما وصل إلى السلطة : ففي أحدى خطبه الأولى ، في ١٨٨٨ ، قال بأنه لا يمكن التخلي عن شيء من فتوحات « العصر العظيم » أي العصر ١٨٦٦ - ١٨٧١ .

سياسة بسمارك . - وبالرغم من التصريحات المعتدلة دوماً من قبل رجال الدولة الفرنسية ، ظل بسمارك مقتنعاً بان فرنسا تفكر بالثأر . ولقد رأينا ما قاله إلى القائم بالأعمال الفرنسي ، غابرياك ، في شهر آب

١٨٧١ ، وهو أنه « يرى بأن السلام لن يدوم » ، وانه يشعر بأن ضم الالزاس - لورين حفر وهدة بين المانيا وفرنسا . وفي هذه الظروف كان بسمارك يبحث دوماً عن ضمانات تؤمن تملكه للألزاس - لورين . ففي ١٨٧٩ ، عندما فاوض التحالف بين المانيا والنمسا - هونغاريا ، حاول الحصول من النمسا - هونغاريا على وعد بالدعم المسلح ضد فرنسا ، ولكن الحكومة النمساوية - الهونغارية رفضت : كانت النمسا - هونغاريا تريد أن تصبح حليفة الامبراطورية الألمانية ضد روسيا ، ولكنها لم تشأ أن يكون الحلف موجهاً ضد فرنسا . وقد قال المستشار الهونغاري ذلك صراحة إلى بسمارك : « لماذا تريدون حلفاً ضد فرنسا ؟ ليضمن لكم تملك الالزاس - لورين ؟ انكم أقوياء للدفاع عنها وحدكم » . وفي ايلول ١٨٧٩ تصور بسمارك فكرة تحالف بين انكلترا والمانيا . فأجاب الوزير الانكليزي الاول ، ديزرائيلي : « حلف ضد روسيا ؟ نعم وبطيب خاطر . حلف موجه ضد فرنسا ؟ لا » . وفي آخر آب ١٨٧٩ قام بسمارك بمحاولة لدى روسيا : ففي حديث له مع السفير الروسي في برلين ، سابوروف قال : « ان هدفنا أمن الالزاس - لورين . أمنوا لنا تملك هذا الأقليم وسأكون مستعداً لان اتبعكم في كل شيء ، وان أضع كل قوى ألمانيا في خدمة مصالحكم في الشرق » فاجابه السفير الروسي : « إن المانيا قوية لحماية فتوحاتها بنفسها » . وهكذا لم تشأ النمسا - هونغاريا ، ولا انكلترا ، ولا روسيا ، أن تعطي لالمانيا ضماناً أرضيا مقبولاً ضد فرنسا . والدولة الوحيدة التي أعطتها هذا الضمان كانت إيطاليا بمعاهدة الحلف الثلاثي في ١٨٨٢ .

ولما لم ينجح بسمارك ، في الحصول على حلف من الدول الكبرى ضد فرنسا ، حاول أن يتملق لها ويدفعها إلى التخلي عن فكرة كل ثأر ، مقابل

الدعم الذي ستخوله المانيا إلى فرنسا في القضايا الاستعمارية . وهذه هي الفكرة التي أفصح عنها بسمارك ، في آخر ١٨٨٤ في المحادثات التي جرت مع سفير فرنسا في برلين : فقد قال بانه يريد « أن يدفع فرنسا إلى الصفح عن سودان كما صفحت عن واترلو » . ولينجح في ذلك أبدى استعداده لمساعدتها فيما يرضيها في جميع الاتجاهات الممكنة ، باستثناء اتجاه الراين . وإذا أرادت فرنسا أن تصرح بان تتخلى عن استعادة الالزاس - لورين فان بسمارك مستعد لاعطاء فرنسا دعمه في القضايا خارج أوربه .

ولم تؤد هذه المحاولة في التقارب مع فرنسا إلى شيء ، لانه يشك باخلاصها ، ولذلك عاد بسمارك إلى طرق الصارمة اثناء الازمة البولانجية ، بعد أن اقلقته هذه الحركة . وإذا قرأنا الوثائق الدبلوماسية الالمانية التي نشرت منذ ذلك الحين رأينا برقيات عديدة موقعة من بسمارك تصرح بأن وجود بولانجيه في وزارة الحربية في فرنسا خطر على السلام . وهو يرى بان بولانجيه ، إذا أصبح رئيساً لمجلس الوزراء أو رئيساً للجمهورية ، يحاول أن يقيم نظاماً دكتاتورياً عسكرياً ، وان هذا النظام يقوم على الحرب. هذا ما قاله بسمارك . ولكن ما الذي يفكر به ؟ هل هو مخلص في تخوفاته ؟ ان ما يسمح بالشك إنما هو هذا الموقف الفريد الذي وقفه في بداية ١٨٨٧ : فقد وجه السفير الالماني في باريس مونستر ، اليه تقريراً يقول فيه ان الحركة البولانجية كانت ، بعد كل شيء ، سطحية ، وان حالة الرأي الفرنسية كانت مسالمة ، وإذا كان لا بد من وقوع الحرب بين فرنسا وألمانيا ، فعلى ألمانيا أن تقوم بالمبادهة ، لان فرنسا لا تقوم بها حقا. وبعد أن أخذ بسمارك هذا التقرير أبرق إلى مونستر يقول له : « أرجوك أن تسحب التقرير الذي وجهته الي » . فقبل السفير . وهذه المرحلة

تجعلنا نفكر بأن بسمارك ربما كان يلعب لعبة معقدة : فقد كان يحاول أن يقنع الامبراطور غليوم الاول بوجود مخاطرة بحرب ، وان وصول تقرير مونستر قائلاً بان لا شيء من هذا القبيل يضايق الفكرة التي يريد دعمها . ولهذا رأى أن يسحب السفير هذا التقرير . وكل هذا يدل على أن بسمارك ربما لم يكن مخلصاً تماما عندما أفصح عن خوفه من الحرب .

وقام بسمارك ، في تلك الآونة ، بعدة أعمال : « فقد جهد في تعزيز الحلف الثلاثي مع إيطاليا ، وبخاصة قام بجهـــد للحصول على مشايعة بريطانيا العظمى للحلف الثلاثي باتفاق البحر المتوسط في شباط ١٨٨٧ .

الدور الثاني : ١٨٩٠ - ١٩١١

لقد تبدلت ، ابتداء من ١٨٩٠ ، مسلمات قضية الالزاس - لورين . لأن إخفاق الحركة البولانجية في فرنسا كان تاما في ١٨٨٩ وله معناه ، باعتبار أن هذه الحركة البولانجية كانت في الاصل فكرة الثأر . ومن جهة أخرى ، ان المنازعات الداخلية ، التي نمت في فرنسا ابتداء من ١٨٩٣ ، أضعفت ذكرى العنف التي اثيرت للالزاس - لورين : لقـد ضعفت المطالبة الفرنسية ، وكان رد فعل الرأي العام يشك شيئا فشيئا في موضوع الالزاس - لورين : فقد كان يميل ، في أعماقه ، إلى التسليم بالامر الواقع . ونجد الدليل على ذلك في الاوساط الفكرية : فقد أدلى ريمي غورمون بتصريـح عن الالزاس - لورين ظل شهيراً ويرجع تاريخه إلى ١٨٩٧ : وفيـه يقول : « بأنه لن يضحي حتى باصبـع صغـيرة لاستعادة الالزاس - لورين . ثم قامت مجلة « عطارد فرنسا » بتحقيق في ١٨٩٧ في قضية الالزاس - لورين ، فوجـــدت من جانب بعض

مشاهير الرجال تصريحات من هذا النوع : فقد قال **جول دونار** مثلاً :
« اني لآمل عما قريب بان تعتبر حرب ١٨٧٠ - ١٨٧١ حادثا تاريخيا قليل الاهمية كظهور « **السيد** » أو خرافة **لافونتين** » أما وأن مثل هذه الافكار قد عبر عنها في الاوساط الفكرية دون اثارة رد فعل عنيف فهذا يعني بادرة . ومن جهة أخرى، حدث في الاوساط السياسية والبرلمانية حادث ذو معنى وهو الوضع الذي اتخذه الحزب الاشتراكي وبخاصه زعيمه **جان جوريس** . ففي خطاب ٨ حزيران ١٩٠٢ أنكر جوريس صراحه فكرة الثأر ، وصرح بأنه لما كانت فرنسا لاتريد حرب الثأر فمن غير المفيد ادخار الاسلحة . وفي تشرين الثاني ١٩٠٩ قال جوريس : «لقد أبدى الالزاسيون - اورينيون « شجاعة حقيقية » . وهذه الشجاعة كانت في التخلي عن فكرة حرب الثأر ومحاولة الحفاظ على أصالة فكرة الالزاس - اورين . ويرى جوريس ان حركة الاستقلال الذاتي في الالزاس - اورين تتجاوب مع مصلحة الالزاسيين - اوريئيين .

رد الفعل الشعبي . - ولتكون لدينا فكرة عن رد فعل العنصر الشعبي ، نجد في كتاب للاشتراكي **مارسيل - سمبا** نشر في ١٩١٣ واسمه : « اصنع ملكاً ، والا فاصنع السلام » . وهو يتضمن قصة ذات طابع مميز : فقد ذكر مارسيل سمبا ان اجتماعا عاما عقد ، قبل بضع سنين ، في حي مونمارتر ، في شارع لوبيك ، وفيه تناول الكلام **بيلليتان** الراديكالي - الاشتراكي العجوز - وكان عسكري المزاج ، ولكنه كان وطنياً لأنه يرجع الى الجيل الذي عاش حوادث ١٨٧٠ - ١٨٧١ . ويقص مارسيل - سمبا ان بيلليتان اندفع في حملته حتى الأعماق ضد الرجعيين والمتعصبين القوميين « الشوفينيين » ، ولكنه أضاف : « اما أنا وأنا الوطني » وتوجه الى سماعته وصرخ بها : « أنسيتم

١٨٧٠ ؟ » فشـده عندما أجابه الحضور : « نعم ، نعم » فأصر بيليتان بصوت اقوى ظاناً بأنه لم يفهم ، وصرح : « هل تشعرون في أعماق قلوبكم بجرح الالزاس - لورين الدامي ؟ » فأجابته السباعة : «لا ، لا » ، هذا هو الفرق في الموقف بين راديكالي عجوز من جيل ١٨٧٠ - ١٨٧١ ، وبين العناصر الشعبية الفتية التي لم تعرف ١٨٧٠ - ١٨٧١ . والواقع في ١٩١٠ ان الناس الذين ظلوا يهتمون بنشاط بقضية الالزاس - لورين كانوا يرون بأن ذكرى ١٨٧٠ قد بهتت في الاجيال الفرنسية الشابة ، وان تذكر الظلم المرتكب لم يكن الغالب الا عبارة عن صيغة توزيع جوائز ، وليس مصدر هياج عميق .

موقف رجال الدولة . — وبالرغم من هذا الهدوء في الرأي ، ومن الممكن القول من هذا الخبل في الرأي الفرنسي ، فقد ظلت قضية الالزاس - لورين عقبة دائمة لكل تقارب فرنسي - الماني . ولذا يحسن بنا أن نرى موقف رجال الدولة الفرنسيين والالمان .

الجانب الفرنسي . — لقد وجد في السياسة الخارجية الفرنسية حادث كبير جديد في هذا الدور : وهو ابرام الحلف الفرنسي - الروسي الذي أصبح قطعياً في آخر ١٨٩٣ ، فقد بدل ابرام هذا الحلف ظروف التوازن الأوربي ، ولم يعد بالامكان الكلام ، منذ ابرام هذا الحلف ، عن « هيمنة المانية » . ومن الممكن أن يشجع هذا الحلف من كانوا في فرنسا يفكرون بالثأر . ولكن القيصر اتخذ حيطته وقال أثناء تصديق الحلف الفرنسي - الروسي الى سفير فرنسا في سن - بطرسبورغ : « لاشك في أن فكرة استرجاع الالزاس - لورين عاطفة طبيعية ، ولكن يوجد ماهو ابعد من هذه الفكرة وهو الاثارة بغية الثأر : وستعرفون كيف تنتظرون بكرامة » . وفي الوقت الذي انهى فيه

القيصر ابرام الحلف مع فرنسا كان همه ان يقول بلغة دبلوماسية ، بأنه يعتمد على فرنسا بالا تستخدم هذا الحلف الفرنسي - الرومي بغية حرب للثأر ، وانه لايوجد حيال قضية الالزاس - لورين الا موقف واحد يجب اتخاذه : وهو استمرار الانتظار .

رد فعل الوزراء الفرنسيين . - كان الاسمان المسيطران : **هانوتو** اولاً ، ودلكاسيه ثانياً .

كان **هانوتو** وزيراً للشؤون الخارجية بين ١٨٩٤ و ١٨٩٨ ، عدا فترة بضعة أشهر ، وإذا أخذنا بما تقوله الوثائق الدبلوماسية الألمانية وجدنا أن هانوتو أفصح ، في ايلول ١٨٩٦ ، إلى وسطاء شبه رسميين عن رغبته في تقارب مع ألمانيا

قال هانوتو : « يجب وضع الالزاس - لورين خارجاً عن السياسة العملية » . وهذه فكرة جديدة . ويبدو أن هانوتو قال بأنه يقبل التخلي عن الالزاس - لورين . ولنلاحظ أنه يجب النظر إلى التاريخ : ايلول ١٨٩٦ ، فقد كان هذا التاريخ زمن تهيئة النزاع الفرنسي - الانكليزي، بمناسبة منطقة أعلى النيل ، الذي سينتهي بقضية فاشودا ، وحسبما يتراءى يبدو أن هانوتو كان يرى بان هذا النزاع آتٍ ، ولذا كان يشعر بحاجة إلى البحث عن نقطة استناد من جانب ألمانيا ، وعندما قدم هانوتو هذه العروض إلى ألمانيا لم يجب المستشار الالماني هوهنلوهه ، أو بالأحرى صرح بأنه لايريد أن يجيب على عروض قدمت بواسطة أناس شبه رسميين » . وكان يريد ولا شك تصريحاً مباشراً من هانوتو . فلم يفعل هانوتو ، وبقيت رغبة التقارب في حالة إرادة ضعيفة لاتستطيع الصمود .

أما **دلكاسيه** فقد خلف هانوتو في ١٨٩٨ وظل في وزارة الشؤون

الخارجية حتى حزيران ١٩٠٥ ، وكان يفكر بأن قضية الالزاس - لورين هدف أساسي من أهداف السياسة الفرنسية .

في شهر آب ١٨٩٩ شخص دلكاسيه إلى سن بطرسبورغ وتفاوض مع وزير الشؤون الخارجيـة الروسي ، الكونت **موروافيف** ، بشأن متمم للحلف الفرنسي - الروسي . وهذا المتمم يبدل مدة الحلف ، ويبدل ، بخاصة ، هدفه : فقد تم التفاهم على أن هـدف الحلف ليس « الحفـاظ على السلام » فحسب ، بل أن له هدفاً آخر وهو « الحفاظ على توازن القوى الاوربية » . ورأى دلكاسيه أن لهـذا التبدل في الكلمات أهميـة عظيمة : فهو يرى أن هذا التبدل وسيلة لعرض قضية الالزاس - لورين في المستقبل وإقناع روسيا بدعم فرنسا في قضية الالزاس - لورين . ولدينا الدليل على ذلك وهـو رسالة تلفت النظر من دلكاسيه وجهها إلى رئيس الجمهورية عند عودته من سان بطرسبورغ : ويذكر فيها الاحتياطات التي اتخذها ليعود بنص الاتفاق السري موقعاً من روسيا . ولم يشأ أن يعهد به إلى أحد ، بل انه أتى به بنفسه ، بين قميصه وجلده » وأضاف : « ان الاتفـاق الذي وقعته وسيلة لتحقيق أهدافنا وآمالنا » . لقد كان إذن يفكر بقضية الالزاس - لورين ، ويأمل بأن يكون من الممكن دعم روسيا في قضية الشرق ، مثلاً ، للحصول بالمقابل على سند من روسيا في قضية الالزاس - لورين .

وإذا فتحنا كتاب **موريس باليؤلوغ** : « المنعطف الكبير للسياسة العالمية » ، وهو كتاب هام لأن باليؤلوغ كان في ذلك الحين في وزارة دلكاسيه ، وجدنا فيه محادثة لدلكاسيه تدل على حالة فكره . فقد قال في تشرين الثاني ١٩٠٤ إلى باليؤلوغ : « إذا لم يعاد النظر بمعاهـدة فرنكفورت فمن غير الممكن أن يكون تعاون وثيق بين فرنسا والمانيا . ان

مشايعتنا السياسة الالمانية لاتعادل في شيء على الأقل إلا تأييد فقدان الالزاس - لورين تأييداً لايمكن نقضه . واذا ، لسوء الحظ ، لم تثر غريزتنا القومية فستكون نهاية فرنسا » .

الجانب الالماني . - لقد ظلت ألمانيا مصممة على عدم طرح قضية الألزاس - لورين . وقد صرح بذلك **كابريفي** ، اول خلف لبسمارك ، في الرايخشتاغ في شباط ١٨٩٣ : « ان ألمانيا لتفضل اراقة آخر نقطة من دمها على ان تعيد الالزاس - لورين » . ومن المفيد أن نرى أنه خلال ثلاث مرات : في حزيران ١٨٩٨ ، وفي أيار ١٨٩٩ ، وفي آذار ١٩٠٠ ، ونعلم ذلك من الوثائق الدبلوماسية المنشورة ، ان المستشار الالماني **بلوف** قام بمحاولات ، لدى الحكومة الفرنسية ، كان غرضها واحداً دوماً : هل تقبل فرنسا حلفاً مع ألمانيا وروسيا ، حلفاً « قارياً » مع العلم بأن الشرط الأولي لهذا الحلف هو الاعتراف الصادق والصريح بمعاهدة فرنكفورت فلم تجب الحكومة الفرنسية على هذه العروض .

الدور الثالث : ١٩١١ - ١٩١٤

بعد ١٩١١ ، وبالرغم من تطور السياسة الالمانية في الالزاس - لورين من حيث منح دستور ١٩١١ ، تشاهد يقظة في الرأي العام الفرنسي : فقد أصبحت قضية الالزاس - لورين أكثر حيوية مما كانت عليه في السنوات السابقة . وهذا يرجع إلى الحالة الدولية عموماً : كالصعوبات الفرنسية - الألمانية في قضية مراكش وأزمة اغادير والتهديد المخيم بالحرب ؛ وإلى مايجري في الالزاس - لورين أيضاً : وبخاصة ، في آخر ١٩١٣ ، وهو حادث سافيرن الذي تكلمنا عنه آنفاً .

اتجاهات الرأي العام في فرنسا . ـ من المؤكد أنه يوجد ثلاثة اتجاهات على الأقل :

١ ـ الاتجاه الأول ويمكن أن يسمى « الاتجاه القومي » . فقد لوحظ في ١٩١٢ - ١٩١٣ أن هذا الاتجاه القومي آخذ بالتقدم : ففي الصحافة الفرنسية ترى تلميحات عديدة إلى حرب فرنسية ـ ألمانية ممكنة ، وتلميحات متكررة إلى قضية الالزاس ـ لورين .

وكان سفير فرنسا في برلين **جول كامبون** ينكر ، وعلى كل حال ، يأسف لافراط الصحافة القومية . ولاشك في أن الرأي العام في قسم عظيم منه ، في فرنسا ، قد تبع العناصر القومية أثناء قضية سافيرن ، في آخر عام ١٩١٣ ، لأنه كان يرى في هذه القضية ظفر ما كان يسمى « حزب السيف » في ألمانيا والدليل على أن الالزاسيين ـ لورينيين كانوا يعاملون مواطنين من « المنطقة الثانية » . وهكذا استيقظت بالتأكيد ذكرى الالزاس في الرأي العام الفرنسي . ولنشر مع ذلك إلى أن المراقبين الألمان ، في تقاريرهم عام ١٩١٣ مافتئوا يقولون إلى حكومتهم بان هذه الحركة القومية سطحية جداً ، وان الشعب الفرنسي ، بالإجمال ، كان مسالماً تماماً ولا يفكر أبداً بحرب مع المانيا .

٢ ـ وفي الطرف الآخر من الأفق السياسي نرى الحملة الاشتراكية . وكان غرضها : أن فرنسا يمكن أن تقبل قطعاً بمعاهدة فرنكفورت إذا منحت ألمانيا الالزاس ـ لورين استقلالاً ذاتياً كاملًا في نطاق الرايخ . هذا مع العلم بأن دستور ١٩١١ الذي منحه غليوم الثاني الى الالزاس ـ لورين لايقيم الاستقلال الذاتي التام ، بل كان تقدماً في اتجاه الاستقلال الذاتي ، ولا يساوي النظـــام الذي تفيد منه الدول الألمانية الأخرى .

٣ ـ وبين هذين القطاعين في الرأي ، القومي والاشتراكي ، نريد أن نتعرف بحالة الرأي في الأوساط الأخرى . ولدينا على ذلك دليل يلفت النظر : وهو مامر في شهر أيار ١٩١٣ في المؤتمر البرلماني في برن . فقد قام البرلمانيون السويسريون بمبادهة عقد مؤتمر برلماني في برن . وجاء الى هذا المؤتمر نواب وشيوخ فرنسيون من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، أعضاء من الرايخشتاغ الألماني . وكان الفرنسيون اكثر من الالمان : ١٩٦ فرنسياً و ٤٤ ألمانياً فقط . وكان الالمـــان الذين أتوا الى مؤتمر برن اشتراكيين تقريباً . ووجد بين الفرنسيين اشتراكيون وراديكاليون . وصوت المؤتمر البرلماني في برن على اقتراح لصالح تقارب فرنسي ـ الماني . ولكن جوريس أراد أن يضاف الى هذا الاقتراح مقطع اضـافي يلمح فيه الى الالزاس ـ لورين . الا أن نصف الاعضاء الفرنسيين تقريباً في المؤتمر ، أي الراديكاليين ، رفضوا أن يوقعوا على جدول الاعمال لانه يلمح الى الالزاس ـ لورين . وهكذا نرى ان الراديكاليين كانوا مسالمين ويرجون تقارباً فرنسياً ـ ألمانياً ، ولكنهم لايقبلون بتخل صريح عن الالزاس ـ لورين ، بل يريدون أن يمرروا القضية بصمت ، والا يطلب منهم أن يقولوا بصراحة بان فرنسا تتخلى عن المطالبة بالالزاس ـ لورين .

وفي هذا الدور الأخير ، لم تعالج قضية الالزاس ـ لورين الا قليلاً في العلاقات الدبلوماسيه الفرنسية ـ الالمانية ، والحادث الوحيد كان قضية صغيرة حدثت في شهر آذار ١٩١٢ وهي : ان ألمانياً يدعى **كارل دونيه** ، وكان عاملا شبه رسمي في وزارة الشؤون الخارجية الألمـانية في بعض مفاوضات استعمارية ، جاء لرؤية سفير فرنسا في برلين ، جول كامبون ، وصرح اليه أن مساعد أمين الدولة الألمانية في الشؤون الخارجية ، **تسيمرمان**، على استعداد لاعطاء تنازلات واسعة فيما يتعلق باستقلال الالزاس ـ لورين

الذاتي » ، إذا قبلت السياسة الفرنسية أن تتطور من جهة المانيا . وفي محادثات ثانية أوضح **كارل رونيه** بأن تسيمرمان مستعد للتفاهم مع فرنسا على أساس الاستقلال الذاتي التام للألزاس - لورين في نطاق الأمبراطورية وتحييد الالزاس - لورين ، أي عدم وجود حدود ألمانية في الالزاس - لورين ، فلم يجب السفير الفرنسي ونقل تصريحات رونيه الى الحكومة الفرنسية ، فأجاب رئيس مجلس الوزراء ، **ريمون بوانكاريه** ، في ٢٧ آذار ١٩١٢ ، بهذه العبارات الى سفير فرنسا في برلين : « اذا أصغينا الى اقتراحات كاقتراحات السيد رونيه ، أفسدنا علاقاتنا مع انكلترا وروسيا ، وأضعنا كل الفائدة التي تتابعها سياسة فرنسا منذ سنوات طويلة ، ولا نحصل من اجل الألزاس إلا على رضى وهمي ، ونجد أنفسنا في اليوم التالي معزولين ومتصاغرين وفاقدين اعتبارنا » .

ولم يقبل بوانكاريه المحادثة . ولنلاحظ أن هذا الحادث لم يكن له أي أهمية عملية ، لأن وثائق المحفوظات الألمانية برهنت ، منذ ذلك الحين ، على أن كارل رونيه لم يكن مندوباً مطلقاً من الحكومة الألمانية ، بل جاء ليرى سفير فرنسا دون ان يكون مكلفاً من أحد بهذا المسعى . ولكن هذا الحادث يبقى له معنى ، لأنه يدل في العام ١٩١٢ على أن الحكومة الفرنسية كانت تحافظ على الموقف الذي لم يتغير وحافظت عليه دوماً منذ ١٨٧١ : وهو انها لاتستطيع ان تتخلى صراحة عن الألزاس - لورين ، وتعطي ألمانيا وعداً بالا تطرح قضية الاقليمين المفقودين على بساط البحث .

الفصل الحادي والعشرون

الحركة القومية الكاتالونية

لقد وجدت في اسبانيا ، من جهة في بلاد البشكنس (الباسك) ، ومن جهة أخرى ، في كاتالونيا ، حركات تدعو باسم مبدأ القوميات . وكانت **للحركة الكاتالونية** أهميه خـاصة في الحياة السياسية الاسبانية .

وفي الحقيقة ، ان أهمية هذه الحركة الكاتالونية لم تظهر بكاملها الا بعد حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ . فقد أوجدت القضية الكاتالونية للحكومة الاسبانية ، صعوبات خطيرة . ولهذه الحركة أصول ترجع الى ما قبل ١٩١٤ . ولمعرفة هذه الأصول لابد لنا من دراسة ماضي كاتالونيا وتبيان الحد الذي استطاع به الشعب الكاتالوني ان يبرز ملامح مميزة « لحركته القومية » ، ثم الظروف التي حدثت فيها اليقظة القومية في كاتالونيا ، وأخيراً ، المطلب السياسي لهذه الحركة قبل ١٩١٤ .

١ - كاتالونيا

جغرافية كاتالونيا . - كاتالونيا هي المنطقة الواقعة في الشمال الشرقي من اسبانيا وتضم أقاليم بارشلونة وجيرونه ، وتاراغونه وليريدا ، أي المنطقة التي تضم ارضا مثلثة الشكل يحدها من الشمال جبال البيرينة الشرقية ، ومن الشرق ، البحر المتوسط ، ويبلغ طول شواطئها ٤٠٠ كـ م تقريباً . وهي بالاجمال بلاد

جبلية ، وتؤلف السهول فيها مايقارب ربع السطح العام . ويتراوح ارتفاع سلسلتها الجبلية الشاطئية الصغيرة بين ٣٠٠ و ٤٠٠ متر . وسلسلتها الوسطى أهم وتتراوح ذراها بين ارتفاع ١٢٠٠ و ١٧٠٠ متر ، وأخيراً ، في الشمال ، الكتلة البيرينية ويقارب ارتفاعها ٣٠٠٠ متر .

كان شعب كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، نحو مليونين ونصف المليون نسمة ، أي ما يعادل عشر شعب اسبانيا تقريبا . وهو شعب نشيط يتألف من ملاحين وفلاحين وعمال يتصفون بالفكر العملي والحماسة للعمل. وفي آخر القرن التاسع عشر ، ازدهرت الصناعة الكاتالونية ، رغم أنه لا يوجد في الارض الكاتالونية مناجم حديد أو فحم ، ولكن يوجد فيها صناعة نسيجية . ويمثل انتاج المنسوجات القطنية في كاتالونيا ٩٦٪ من الانتاج الاسباني . وتوجد فيها صناعة كيماوية تستعمل بخاصة املاح البوتاس .

تاريخ كاتالونيا . - هذا ويجدر بنا أن نعطي كلمة سريعة ومقتضبة عن تاريخ كاتالونيا .

عندما لاحق الفرنجة العرب ودخلوا اسبانيا ، استولى شارلومان على بارشلونه ، وبقي خلال عام سيد كاتالونيا . وفي عهد لويس التقي تألفت كونتية بارشلونه ، ولكن هذه الكونتية رفضت فيما بعد الاعتراف بهوغ كابت ملكا على فرنسا ، وعاشت كونتية بارشلونة أي كاتالونيا حياة مستقلة . وفي القرن الثاني عشر ، أصبحت كاتالونيا دولة كبرى تشمل قسماً من جزر الباليئار ، جزيرة ماجوركا ، كما تشمل قسما من الارض الفرنسية الحالية ، في منطقه روسيون . حتى ان قار قاصونة خلال فترة من الزمن ، في القرن الثاني عشر ، كانت تؤلف جزءاً من دولة كاتالونيا.

وبعد ١١٦٢ توسعت دولة كاتالونيا في اتجاه بروفانس . وظلت هـــذه الدولة هامة حتى بداية القرن الخامس عشر . ولكن السلالة الكاتالونية انطفأت في ١٤١٢ ، واتحدت كاتالونيا بآراغون . وفي ١٤٧٩ اتحدت آراغون بدورها بقشتالة ، وبالتالي خضعت كاتالونيا لهيمنة قشتالة .

ولقد تألمت كاتالونيا في الدور الذي تلا مباشرة الحاقها بقشتالة بسبب حادثين دوليين :

١ ـ لأن استيلاء الاتراك على القسطنطينية خولهم نفوذاً في البحر المتوسط ، وتألمت ، على اثره ، تجارة كاتالونيا المتجهة نحو البحر المتوسط بسبب منافسة سفن افريقية الشمالية لها في هذا البحر .

٢ ـ لأن اكتشاف امريكا على يد كريستوف كولومب حول النشاط التجاري للموانيء الاسبانية ، نحو الاطلسي ، بعد أن كانت تتجه ، حتى الآن ، نحو حوض البحر المتوسط . ووجدت كاتالونيا البلد المتوسطي ، بسبب هذا الحادث ، في شروط ملائمة أقل مما في السابق .

ثم ان الملك فيليب الثاني طبق في اسبانيا ، في النصف الثـاني من القرن السادس عشر ، سياسة مركزية ، وأرسل إلى كاتولونيا اكليروساً قشتالياً . واستمرت هذه السياسة في عهد خلفائه ، فاحتجت كاتالونيا ، وقامت حركة ثورية في ١٦٤٠ ، ولكن ملك اسبانيا قمع هذه الثورة في١٦٥٢ . ثم قامت حركة تمرد جديدة في كاتالونيا في الوقت الذي أصبح فيه دوق آنجو ملكاً على اسبانيا . وفي هذه المرة قمعت الملكية الاسبانية الثورة الكاتالونية واستسلمت بارشلونه في ايلول ١٧١٤ ووضع ملك اسبانيا فيليب الخامس ادارة المنطقة في أيدي الموظفين القشتاليين .

وفي القرن الثامن عشر ، زادت الادارة الاسبانيـــة الاجراءات

المركزية : فمن ذلك ان حرم استعمال اللغة الكاتالونية أمام المحاكم . وحذفت الجامعات الموجودة في كاتالونيا وعددها خمس واستعيض عنها بجامعة اسبانية واحدة . وأخيراً طبق النظام الضريبي الاسباني بكامله تقريباً في كاتالونيا . ومع هذا حافظت كاتالونيا على نظام خاص من الوجهة الحقوقية ، فمن ذلك أن المحاكم ظلت تطبق الحق الكاتالوني ولم تطبق الحق الاسباني .

وفي آخر القرن الثامن عشر خضع الكاتالونيون إلى نفوذ قشتالة . وأضمروا للقشتاليين حقداً أكيداً وشعروا بضرورة تشكيل « أمة » خاصة . ولكن هذه العاطفة القومية الكاتالونية لم تكن عاطفة « محرضة ». وباختصار، خضع الكاتالونيون واستسلموا .

وظهر الدليل على هذا التسليم بما جرى في الدور النابوليوني . ففي ١٨٠٦ نمت فكرة احتلال كاتالونيا في الاوساط الرسمية الفرنسية : فقد فكر تالليران بأن احتلال فرنسا لهذا البلد يمكن أن يلجم الحكومة الاسبانية ، حتى انه فكر بأن من الممكن أن يوجد في كاتالونيا ، نظراً لكراهة الكاتالونيين للاسبانيين عموماً ، بعض العطف الذي يمكن للحكومة الفرنسية أن تستغله لصالحها . وفي آخر شباط ١٨٠٨ دخلت الجيوش الفرنسية بارشلونة . وعلمت الحكومة الاسبانية بالأمر ، قبيل الحادث ، ولم تحتج ، ودام الاحتلال خمسة أعوام . ولا مجال للشك في عواطف الشعب الكاتالوني في هذا الدور . وقد درست القضية في اطروحة الدكتوراة للسيد بيير كونار وعنوانها : « نابوليون وكاتالونيا » . ويمكننا أن نرى في هذا العمل العظيم تاريخ الاحتلال الفرنسي يوماً يوماً . لقد كان الكاتالونيون مجمعين على الاحتجاج ضد الاحتلال الفرنسي . وظهر استياؤهم حيال نظام الاحتلال الذي أدى إلى السلب والنهب ونفوذ

الاكليروس الكاتالوني الذي يخشى أن تطبق في كاتالونيـــا المبادىء الفرنسية ، أي مصادرة أموال الاكليروس . وقبل بعض الموظفين فقط « التعاون » في بارشلونة مع السلطات الفرنسية . أما جمهور الشعب ، وبخاصة « الشعب الصغير » على العكس ، فقد احتفظ حيال فرنسا ، بتصرفات سيئة باستمرار . وفي الريف الكاتالوني لم تنقطع الثورة ضد فرنسا في ١٨٠٩ و ١٨١٠ .

وفي هذه الأزمة النابوليونية ، لم يقم الكاتالونيون برد فعل يختلف عن رد الفعل الذي قام به الاسبانيون عموماً . فقد أظهروا ، حيال فرنسا ، نفس العداء الذي أظهره الشعب الاسباني . وما من أحد تقريباً في كاتالونيا كان يرى أن بالامكان الافادة من الاحتلال الفرنسي للانفصال عن اسبانيا .

وبعد أزمة الثورة والامبراطورية ، أعيد تنظيم الدولة الاسبانية ، ابتداءً من ١٨١٤ ، واستأنفت الحكومة الاسبانية حيال كاتالونياالسياسة التي سلكتها في الماضي . حتى انها قوت سياسة المركزية . وبين ١٨٢٢ و ١٨٧٥ — ١٨٧٧ ظل جهد المركزية مستمراً . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد الحقوق . فقد حافظت كاتالونيا حتى الآن على قانونها المدني وقانون العقوبات ، ولكنها فقدت هذا الامتياز . وطبقت المحاكم الكاتالونية ، ابتداءً من ١٨٢٢ و ١٨٢٩ القانونالاسباني . ومن جهة أخرى ، قامت الحكومة الاسبانية بتوحيد التعليم : وابتداءً من ١٨٢٥ حرم التعليم باللغة الكاتالونية في المدارس . وأخيراً وحدت العملة ، بعد أن حافظت كاتالونيا ، حتى ١٨٣٧ على نظام نقدي خاص بها وفقدته بهذه المناسبة .

وهكذا وجدت كاتالونيا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، خاضعة بصورة وثيقة للادارة الاسبانية ، وفقدت تقريباً كل ما كان يؤلف فرديتها . ومع ذلك فقد بقي في كاتالونيا صفة مميزة : وهي اللغة . فقد كان الكاتالونيون يتكلمون ويتكلمون دوماً اللغة الرومانسية ذات الاصل اللاتيني ، والمشتقة مباشرة من اللاتينية ، والمتميزة تماماً عن القشتالية . وكان لهذه اللغة الكاتالونية ، في القرن الثاني عشر ، أهمية عظيمة : ونشرت لها آثار شعرية وآثار أدبية ، ومؤلفات حقوقية .

ثم إن تركيب الجملة في اللغة الكاتالونية يشبه تركيبها في اللغة الفرنسية أكثر من القشتالية . ومنذ ١٨٢٥ لم يسمح بتعليم اللغة الكاتالونية في المدارس ، وبخاصة ، كفت البورجوازية والارستقراطية في المدن عن التكلم بالكاتالونيــة . ولكن الشعب ظل يتكلم بلغته ، ويشجعه الاكليروس على ذلك . وكان الكهان يبشرون باللغة الكاتالونية . واستمرت البلديات في استعمال اللغة الكاتالونية وكذلك التجار في علاقات الأعمال . وبالرغم من هذا الاختلاف اللغوي الموجود ، فمن الممكن القول بأنه لا يوجد ، حوالي العام ١٨٣٠ ، « احتجاج كاتالوني » على النظام الاسباني .

٢ ـــ اليقظة الكاتالونية

لم تحدث هذه اليقظة استجابة لفكر « محلي » بل استجابة لفكر « اوربي » ، لأن تأثير الحركة « الابداعية » كان في أصل اليقظة الكاتالونية . والابداعية كما نعلم تبحث عن إثارة الذكريات التاريخية والاعتماد على إعادة بناء الماضي . وكان الكتاب الابداعيون ، وبخاصة الابداعيون الانكليز يتمتعون بحظوة في كاتالونيا ويقرؤون فيها كثيراً . وقد استلهمت الحركة القومية الكاتالونية نوعاً من هذا التأثير .

وتجلت هذه اليقظة بعدة مظاهر نذكرها فيما يلي :

النهضة الأدبية . — يلاحظ في كاتالونيا ، تحت تأثير الابداعية ، نزعة لدراسة الماضي واخلاق الماضي ، والتقاليد الشعبية ، والاهتمام عن كثب باللغة الكاتالونية . فقد نشر أول نحو للغة الكاتالونية في ذلك الحين . وكان المحرك لهذه النهضة الأدبية **كارلوس آريبو** الذي نظم في ١٨٣٣ ، باللغة الكاتالونية ، قصيدة تسمى « نشيد الوطن » ثم نمت هذه النهضة الأدبية في كاتالونيا فيما بعد في اثر **روبيو اي اورس** ، وهو كاتب وفقيه نشر ، في ١٨٤٠ ، قصائد باللغة الكاتالونية ، وفي اثر **بيفرد** ، وهو مؤلف مجموعة اغاني وقصائد باللغة الشعبية . وعادت اللغة الكاتالونية لغة أدبية ، على حين أنها ، منذ قرنين ، كانت تنزع لأن تكون لغة شعبية .

وظهرت اللغة الكاتالونية ، باعتبارها لغة أدبية ، في ١٨٥٩ ، بتأسيس « العاب زهرية » في بارشلونة كان لها تأثير كبير في حث استعمال اللغة الكاتالونية ، ونشر **استعمال اللغة القوميـــة** في الشعب المثقف في كاتالونيا ، وفي أوساط البورجوازية والارستقراطية . وقد أيقظ هذا العمل الفكري عاطفة النعرة الكاتالونية .

المنافع الاقتصادية . — وازدادت هذه اليقظة بتأثير المنافع الاقتصادية. فقد أخذ النشاط الاقتصادي في كاتالونيا ، في القرن التاسع عشر ، سيماء تختلف عن سيماء اسبانيا عموماً . وهذا يرجع إلى أن الحكومة الاسبانية في ١٧٧٨ ، في عهد الملك شارل الثالث ، الغت الحصر الذي منح حتى الآن إلى ميناء قادس وميناء اشبيلية من أجل العلاقات مع الممتلكات الاسبانية في أمريكا : فحتى ١٧٧٨ ، كانت التجارة الاسبانية مع الممتلكات

الاسبانية في أمريكا تجري بواسطة أحد هذين الميناءين . وقد ساعد الغاء الحصر بارشلونة على المشاركة بالتجارة ، وأدى ذلك إلى إنشاء صناعات مختلفة في بارشلونة : صناعة الحرير والصوف ، اللذين كانا ، في الأصل ، مخصصين لتجهيز مواد التصدير إلى المستعمرات في أمريكا . وفي بداية القرن التاسع عشر ، حوالي ١٨٢٥ — ١٨٣٠ ، عندما بدأ استخدام الآلة ينتشر في أوربه ، على مثال انكلترا ، أصبحت كاتالونيا أهم مركز صناعي في اسبانيا . وابتداء من ١٨٤٠ ، كان تفـــوق كاتالونيا في الصناعة حادثاً معروفاً . وهذا مايهمنا في بحثنا . فقد وجد الصناعيون الكاتالونيون في اختلاف مصالح مع باقي اسبانيا بسبب النظام الجمركي : وكانت الحكومة ، في ذلك العصر ، ترجو نظام التبادل الحر ، أو ، على كل حال ، نظاماً يقتضي رسوماً جمركية معتدلة . وعلى العكس ، كان صناعيو النسيج الكاتالونيون بحاجة إلى نظام حماية جمركية يمكنهم من النضال ضد المنافسة الأجنبية . وعلى صعيد هذه المنافع الاقتصادية ، بدأت كاتالونيا تشعر بأنها تمثل شيئاً يختلف عن باقي البلاد الإسبانية .

المظهر السياسي .ـ وأخيراً أخذت هذه النهضة مظهراً سياسياً ، وظهرت نقطة انطلاق هذه الحركة السياسية في ١٨٦٠ . وفي هذا الحين نشر مؤلف **كورتادا** المسمى « كاتالونيا والكاتالونيون » . وفي هذا المؤلف ، يحتج كورتادا على السياسة المركزية التي سلكتها الحكومة الاسبانية منذ عصر فيليب الثاني . وبعد قليل ظهرت كتب **بي أي مارغال و الميرال** . فقد وضع بي أي مارغال قضية بنية الدولة واوصى بتحويل اسبانيا الى دولة اتحادية . وأنشأ الميرال ، في ١٨٨٠ ، منظمة أخذت اسم « المركز الكاتالوني » ، وكانت ترمي الى الدفاع عن حقوق كاتالونيا ضد الادارة

الاسبانية . وفي ١٨٨٦ نشر الميرال كتابه الأساسي « الكاتالونية » .وعرض في هذا الكتاب مطالبة الكاتالونيين **بالاستقلال الذاتي** . ولنلاحظ أنه طرح بصراحة كل فكرة **انفصالية** ، ولم يكن ليريد أن يجعل من كاتالونيا دولة مستقلة ، بل قبل ان يراها تعيش في اطار الدولة الاسبانية ، واراد ان يبدل بنية الدولة في الاتحاد الذي دل عليه بي أي مارغال ، أي في اتجاه البنية الأتحادية ، (الفيدرالية) .

ومع ذلك ، لانجد في حركات الأفكار هذه وحدة كاملة : فقد كان بعضهم « تقليديين » ويريدون تأمين نظام خاص لكاتالونيا وارجاع « الشخصية التاريخية» لكاتالونيا ، ولكنهم لا يهتمون مطلقاً بقضايا الدولة العامة . والآخرون يتقيدون بمثل اعلى مجرد ويريدون أن يعملوا باسم مبدأ يمكن أن يؤدي الى تنظيم جديد عام للدولة الاسبانية .

وقد تأكد هذا الوعي القومي بعد ذلك بقليل في كتابين أو ثلاثة كتب تضم ، بالاجمال ، الأساسي من مذهب القومية الكاتالونية : كتاب **توراس أي باجس** وكتاب **دوران أي فانتوزا** ، وبخاصة كتاب **برات آل ريبا** . ونشر توراس أي باجس في ١٨٩٣ كتاباً يسمى « التقاليد الكاتالونية » . وكان هذا المؤلف كاهناً ، ثم أصبح اسقفاً في كاتالونيا . وفي كتابه يطبق مباىء «حركة القوميات» بملاحظة تاريخ كاتالونيا ويحاول ان يري ان بالامكان وجود روح كاتالونية ظهرت في مختلف العهود في اثر المفكرين والشعراء ورجال الدين . أما دوران أي فانتوزا ، فقد نشر في ١٩٠٥ مؤلفاً يسمى « الاقليمية والاتحادية » ، ودرس فيه قضية الدولة الاتحادية وقضية كونفدراسيون الدول من وجهة النظر الحقوقية . وأخيراً نشر برات آل ريبا في ١٩٠٦ ، مؤلفاً أساسياً يسمى « القومية الكاتالونية »، وأعطى فيه تعريفاً للعاطفة القومية الكاتالونية ، ودل على أن

الكاتالونيين ، للذكرى التي تخامرهم في التقاليد القومية ، يشكون من نظام المركزية الذي فرضته عليهم حكومة مدريد ، وانهم يشعرون بتشكيل « كتلة طبيعية » ، وباختصار ، انهم يريدون أن يبقوا « كاتالونيين » .

٣ ـ الدور العملي للمطالبة الكاتالونية في حياة اسبانيا السياسية

وابتداءً من ١٨٨٥ تأكدت هذه المطالبة الكاتالونية في الوقائع . فقد دعا « المركز الكاتالوني » ، الذي تكلمنا عنه ، جميع الكاتالونيين لتجديد البلاد خارجاً عن نفوذ مدريد ، ودعا مشتركيه إلى اجتماعات اعدت فيها « مذكرة للدفاع عن منافع كاتالونيا المعنوية والمادية » ، ووجهت هذه المذكرة إلى الملك الفونسو الثاني عشر ، وفيها طالب الكاتالونيون بتأسيس نظام اقليمي في كاتالونيا مستوحى ، « من النظام الساري في النمسا ـ هونغاريا » (وهذه العبارة غامضة) . وفي الوقت نفسه أكد مؤلفو هذه المذكرة لزوم الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني.

وفي الحقيقة ، لم يكن لهذه المبادهة أي مفعول في مدريد . فقد استقبل الملك بود المندوبين الكاتالونيين ، وقال بأنه هذا الأمر يرجع إلى وزارته ، ودفنت الوزارة القضية .

وفي آذار ١٨٩٢ ، تشكل تجمع جديد يسمى « الاتحاد الكاتالوني » ودعا الى مجلس يعقد في مانريسا ، إحدى مدن كاتالونيا ، يحضره مندوبون عن جميع أجزاء البلاد . وقد حضر مجلس مانريسا ٢٤٣ مندوباً عن خمسة عشر اقليما كاتالونياً . وحرر هؤلاء المندوبون وثيقة أساسية ، بسبع عشرة مادة ، وسميت هذه الوثيقة « أسس مانريسا » وتشكل ميثاق المطاليب الكاتالونية حتى ١٩١٤ .

وثيقة أسس مانريسا . ـ تقترح هذه الوثيقة تنظيم الدولة الاسبانية من جديد على الأسس التالية :

١ ـ أن تظل حكومة مدريد ، الحكومة المركزية الاسبانيـة ، مختصة بالقضايا العائدة للعلاقات الخارجيـة ، وتدخل في ذلك العلاقات الاقتصادية، والجيش، والاسطول ، والعلاقات مع الكنيسة، والاشغال العامة ذات النفع العام .

٢ ـ ان تحصل كاتالونيا على الاستقلال الذاتي في جميع القضايا الأخرى، أي أن يكون لها تشريعها الخاص المدني والجزائي ، ونظامها البوليسي، والضريبي ، والتعليمي الخاص .

٣ ـ أن يكون جميـع الموظفين وجميع أعضاء الاكليروس ، في كاتالونيا ، كاتالونيين بخاصة .

٤ ـ ان تستعمل اللغة الكاتالونية وحدها في الادارة في كاتالونيا .

٥ ـ أن تتأمن ادارة كاتالونيا ، في الأمور الآنفة الذكر ، بمجلس اقليمي منتخب يعين لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أو سبعة أعضاء .

ونظم الاتحاد الكاتالوني دعاية على هذا الأساس بنشر « موجز المذهب الكاتالوني » ، فلاقى هذا الموجز نجاحاً كبيراً . وقد وضع هذا الموجز « بشكل أسئلة وأجوبة » وفيه نجـد توكيدات قاسية حيال اسبانيا : ويقول: إن وطن الكاتالونيين كاتالونيا لا اسبانيا، وان الدولة الاسبانية « انشاء اصطناعي » ، وان كاتالونيا ، على العكس ، أمة ، لأن للشعب الكاتالوني عاطفة مشتركة . وهكذا نرى ، دون لفظ الكلمة ، امكان تأسيس حركة انفصالية على أساس « موجز المـذهب الكاتالوني » .

الحركة الانفصالية . - نمت هذه الحركة أثناء الحرب الاسبانية - الاميركية : وهي الحرب التي فقدت فيها اسبانيا ، في ١٨٩٨ ، كوبا ، أكبر مستعمرة في الآنتيل ، وجزر الفيلبين ، أكبر مستعمرة اسبانية في المحيط الهادىء . وأدت هذه الحرب الاسبانية - الاميركية إلى دمار الامبراطورية الاستعمارية الاسبانية ، لأن الاسبان « صفوا » فيما بعد مابقي لهم من ممتلكات في المحيط الهادىء ، عندما باعوا الباقي إلى المانيا . وأدت الحرب إلى سقوط الصادرات وإلى أزمة اقتصادية . وعززت هذه الأزمة العاطفة « الكاتالونية » : فقد احتج الكاتالونيون على طرق مدريد السياسية التي أدت إلى انحطاط القوة الاسبانية في العالم . وبفضل هذا الضيق الذي ران على اسبانيا عقب هزيمة ١٨٩٨ صدرت رسالة تسمى « القضية الكاتالونية » نشرتها « اللجنة القومية » الكاتالونية المقيمة في باريس ، وفيها عبرت بوضوح ، في هذه المرة ، عن الفكرة **الانفصالية** التي يمكن بموجبها الانفصال عن المملكة الاسبانية لمحاولة تشكيل دولة مستقلة .

وفي الحقيقة ، يجب ألا نأخذ هذه الفكرة الانفصالية مأخذ الجد كثيراً ، لأن الصناعة الكاتالونية كانت ، عملياً ، بحاجة إلى السوق الاسبانية لتعيش . ولم تتصور الاوساط البورجوازية ، في أي وقت ، الانفصالية التي كانت فقط مذهب بعض المفكرين المتحمسين المندفعين .

وفي نيسان ١٩٠٠ عقدت العناصر المناضلة ، في كاتالونيا ، اجتماعاً لتشكيل منظمة ، سميت « العصبة الاقليمية » لان « الاتحاد الكاتالوني » بدا معتدلاً . وأعلنت العصبة بأنها تريد أن تعمل ، ولكن بوسائل قانونية فقط ، للحصول على الاستقلال الذاتي لكاتالونيا في داخل الدولة

الاسبانية . وعلى رأس هذه العصبة وجد رجال سيلعبون في المستقبل دوراً هاماً في الحركة الكاتالونية نخص بالذكر منهم **فرانسيسكو كامبو** ، وبويغ أي كادا فالش ، وبرات آل ريبا .

وفي تموز ١٩٠١ رفعت العصبة الاقليمية لأول مرة القضية الكاتالونية إلى البرلمان الاسباني ، فسمع عرضاً كاملًا للمطاليب الكاتالونية . ولم تتصور الحكومة الاسبانية أن تتنازل لهذه المطاليب : بل اقتصرت على اقتراح حلول متواضعة جداً ، مثلًا ، وذلك باعطاء حقيبتين في الوزارة إلى كاتالونيين ، أو قبول استقلال جامعة بارشلونة . ورأى الكاتالونيون أن هذا غير كاف ، ولذا قامت مظاهرات فريدة بعد عدة أشهر بمناسبة زيارة الاسطول الفرنسي لميناء بارشلونة ، وقام الشعب يصرخ : « لتسقط اسبانيا » ، وغنى نشيد « المارسييز ». ولا يعني هذا أن الكاتالونيين يريدون الانفصال عن اسبانيا وطلب ضمهم إلى فرنسا ، بل كان واسطة اظهار مزاج سيء ضد الدولة الاسبانية .

ولتهدئة المطلوب ، ارضت الحكومة الاسبانية المنافع الاقتصادية الكاتالونية ارضاءً جدياً بالتقدير بالاصلاح الجمركي الذي تم في ١٩٠٤ . ولقد رأينا أن الصناعة الكاتالونية كانت تطالب بنظام الحماية الجمركية . وحصلت كاتالونيا في هذا الحقل على ما يرضيها ، كما حصل أصحاب المصانع النسيجية الكاتالونيون على مضاعفة الرسوم الجمركية ، واقتصرت السوق الاسبانية عملياً ، ابتداء من ذلك الحين ، على الانتاج الكاتالوني ؛ وحذفت، المنافسة الأجنبية .

ورغم هذا الارضاء ، الذي منحته الحكومة الاسبانية على الصعيد الاقتصادي ، شهدت السنوات التالية نكسة جديدة وعـــاد التحريض

على الاستقلال الذاتي في كاتالونيا . وفي ١٩٠٧ تأسس تجمع جديد أخذ اسم « التضامن » . وحصل هذا التجمع الجديد في الانتخابات التشريعية ، في نيسان ١٩٠٧ على نجاح عظيم : فعلى ٤٤ نائباً عن كاتالونيا وجد ٤١ نائباً يمثلون « التضامن » . وهكذا تقدم النواب الكاتالونيون بعرض مطاليبهم من جديد على البرلمان الاسباني ، ولكن الاستقلال الذاتي الذي طلبوه كان أكثر تواضعاً مما نصوا عليه في برنامج ١٨٩٢ : فقد طالبوا فقط بأن تعهد الدولة الاسبانية ، في كاتالونيا ، إلى هيئات كاتالونية ، بادارة القضايا المتعلقة بالاشغال العامة والتعليم والاحسان . ووعد رئيس الحكومة مورا أن يخول عدداً من الاجراءات اللامركزية شريطة « الحفاظ على وحدة الوطن الاسباني » . وانقسم الكاتالونيون على هذا البرنامج : وكان رأي المعتدلين ، وعلى رأسهم فرانسيسكو كامبو ، قبول مشروع الحكومة . ولكن عناصر « اليسار » ، العناصر الجمهورية ، قالت إن مشروع الحكومه غير كاف . وعندئذ انحل تجمع « التضامن » ، وظلت الحياة السياسية مضطربة في اسبانيا خلال عدة سنوات . وقام النزاع بين العناصر المعتدلة والعناصر الجمهورية . ولكن الرأي العام تطور في ١٩١١ في الاتجاه الذي يفضله المعتدلون وهو الاكتفاء ببرنامج الحد الأدنى .

عندئذ سمحت الحكومة الاسبانية ، في قرار ١٨ كانون ١٩١٣ ، للبلديات في التجمع ، في منطقة واحدة ، لتشكيل رابطة . وسميت هذه الرابطة ، باللغة الاسبانية « رابطة البلديات » (مانكو مونيتاد) . وقرر الكاتالونيون الافادة من هذا القرار الحكومي . وفي ٦ نيسان ١٩١٤ تجمعت البلديات الكاتالونية في « **رابطة البلديات** » ، وتقرر أن يكون لأقاليم

كاتالونيا مجلس عام ، مؤلف من ٩٣ عضواً ، يصوت على موازنة المنطقة ، ويسوي القضايا المتعلقة بالتعليم والأشغال العامة ، وينتخب لجنة تنفيذية من ثمانية أعضاء ، على أن يكون رئيس هذه اللجنة في الوقت نفسه رئيس الادارة في كاتالونيا . وكان هذا الرئيس ، في بادى الأمر ، في ١٩١٤، برات آل ريبا ، أي مؤلف ، « المذهب الكاتالوني » ، وبعد ذلك بقليل، بوبيغ أي كادافالش ، الذي كان رئيس « رابطة البلديات » في ١٩١٨ .

النتيجة . – لقد وجدت منذ الآن فصاعداً ، في بارشلونة ، هيئة مختصة بالقضايا العائدة للتعليم والاشغال العامة . وبامكانها أن تنشىء مدارس يعلم فيها باللغة الكاتالونية ، وأن تنشىء طرقاً ، وجسوراً والخ.. وهذا شيء قليل . وهـذا الاصلاح يدل على « لا مركزية ادارية » ، ولكنه في فكر الكاتالونيين مرحلة نحو استقلال ذاتي أوسع : لقد اعتبر الزعماء الكاتالونيون أن « الرابطة البلدية » يمكن أن تصبح شيئاً فشيئاً أداة سياسية ، وعلى اعتبار أنها ستدفع رواتب هؤلاء الموظفين الكاتالونيين فإن هؤلاء الموظفين يمكن أن يصبحوا عملاء « الكاتالونية » .

وهكذا كان الكاتالونيون في ١٩١٤ بعيدين جداً عما كانوا يطالبون به . لقد حصلوا على ارضاءات متواضعة ، ولكنهم رأوا ان هذه الارضاءات يمكن ان تؤلف نقطة انطلاق للحصول ، فيما بعد ، على ارضاءات اوسع . ويجب ان نعترف ان كاتالونيا لاتستطيع الحصول على اكثر من ذلك في العام ١٩١٤ ، لأن المطالبة بالاستقلال الذاتي لم تجد نقطة استناد في النقاط الأخرى من اسبانيا ، عدا البشكنس (الباسك)

ولقد برزت هـذه الحركة اثناء الحرب العالمية الأولى ، لأن كل اضطراب ، خلال هذه الحرب ، مما حول « حق الشعوب في تقرير

مصيرها » . ففي آذار ١٩١٦ نشرت جريدة « صوت كاتالونيا » بياناً يقول فيه المحررون بعجز اسبانيا من وجهة النظر السياسية والاقتصادية والاستعمارية ، وينسبون هذا الانحطاط الى التفوق الذي تمارسه قشتالة . وان مايجب هو انشاء « اتحاد » بين مختلف مناطق اسبانيا على ان يكون لكل منها كامل الاستقلال الذاتي الاداري ، وحق الافادة من لغته الخاصة .

ثم استؤنفت المطالبة بالاستقلال الذاتي ، في تشرين الثاني ١٩١٨ ، واعدت جميع الأحزاب السياسية الكاتالونية ، في ذلك الحين ، مشروعاً وبلغته ، في ١٩١٩ ، الى مؤتمر السلام . وقد أفادت جميع الشعوب ، من كوريا حتى ايرلنده ، من ظروف مؤتمر السلام للتعريف بأسباب استيائها من النظام السياسي الذي تخضع له . وقد أفاد الكاتالونيون من هذه الظروف ، كسائر الشعوب ، وارسلوا الى مؤتمر السلام مذكرة ولم يكن لهذه المذكرة أي نتيجة .

ولكن الحركة الكاتالونية أخذت في ١٩٢٢ طابعاً انفصالياً بظهور تجمع جديد سمي « الدولة الكاتالونية » وكان رئيسه ماسيا . وطالب هذا التجمع باستقلال كاتالونيا ، لابالاستقلال الذاتي . واثناء دور دكتاتورية بريمو دو ريفيرا تبنت الحكومة الاسبانية ، حيال الكاتالونية ، سياسة القمع . وفي ١٩٢٥ حذف نظام « رابطة البلديات » الذي وجد منذ ١٩١٤ ، وحذفت أيضاً « الألعاب الزهرية » التي وجدت منذ ١٨٥٧ . وحرمت الحكومة الاسبانية على الاكليروس استعمال اللغة الكاتالونية ، وهذا ما كانت تفعله دوماً في كل عصور التاريخ . وحاول ماسيا أن يقاوم وينظم ثورة في كاتالونيا فأخفق .

وبعد سقوط الملكية في ١٩٣١ ، واعلان الجمهورية في اسبانيا أخذت

كاتالونيا نظاما في ١٩٣١ ، والفت، في داخل الجمهورية الاسبانية ، جمهورية كاتالونية ، واختصت السلطة الاتحادية بالشؤون الخارجية ، والشؤون العسكرية ، والجمارك ، والقضايا المتعلقة بالهجرة وغيرها . والسلطة الاقليمية ، السلطة الكاتالونية ، اختصت بالقضايا الاقتصادية ، والنقليات ، والقضايا المتعلقة بالصحافة والتعليم ، والشرطة المحلية ، والحقوق المدنية . أي ان الكاتالونيين ، في ١٩٣٢ ، حصلوا تقريبا وبصورة تامة على تحقيق البرنامج الذي وضع في ١٨٩٢ . ومن الممكن القول أن « أسس مانريسا » قد طبقت في السياسة الاسبانية .

الفصل الثاني والعشرون

قضية الوحدة الرومانية

حدود القضية الرومانية . - لفهم القضيـة الرومانية يجب الصعود إلى عصر الامبراطورية الرومانيـة . ففي ذلك العصر ، كانت المناطـق الواقعة بين نهر الدانوب وجبال الـكاربات مأهولة بالداسيين . وقـد فتح الرومانيون داسيا واستعمروهـا ، وتبنى الداسيون اللغة اللاتينية ، لغة الرومان ، واللغة الرومانية مشتقة من اللغـة اللاتينية . وتأثر الداسيون بنفوذ الحضارة الرومانية ، وتبنى الرومانيون ، أي الداسيون - الرومانيون بمجموعهم ، إبتدءاً من القرن الرابـع عشر ، الديانة الارثوذكسية .

وفي بداية القرن التاسع عشر شكلت شعوب اللغة الرومانيـة كتلة كثيفة على نهـر الدانوب وقوس جبال الـكاربات في المناطق الـتي تسمى **الأفلاق** (فالاشيا) **والبغدان** (مولدافيا). وخارجاً عن هذه المناطق ، حيث يبدو السكان في كتلة كثيفة ومتجانسة ، وجدت مناطـق مجاورة اختلطت فيها شعوب اللغـــة الرومانية بالشعوب الأخرى . ففي داخل القوس المشكلة بسلسلة جبال الكاربات ، في هضبة ترانسلفانيا ، كانت تختلط بالمجر والالمان والساكسون ، ولكن الرومانيين يؤلفـون الأكثرية . وفيما وراء نهر البروت ، رافد الدانوب ، والدنيستر ، في المنطقة الـتي تسمى اليوم **بسارابيا** ، كانت شعوب اللغة الرومانية تختلط بشعوب اللغة

الروسية . وأخيراً ، في جنوب مصب الدانوب ، في منطقة **الدوبروجا** ، توجد شعوب رومانية مختلطة بشعوب بلغارية .

لقد شكلت الشعوب الرومانية ، في النصف الأول من القرن السادس عشر ، أمارات مستقلة . ثم فتحت الامبراطورية العثمانيـة هذه البلاد ، ولكن الامبراطورية العثمانية نفسها فقدت فيما بعد بعضاً من هذه المناطق : فقد تخلت عن ترانسلفانيا في ١٦٨٩ إلى هونغاريا ، وتنازلت في ١٧٧٥ إلى النمسا عن **البوكوفين** ، أي عن الوادي الأعلى لنهر البروت . وأخيراً في ١٨١٢ تنازلت الامبراطورية العثمانية إلى روسيا عن بسارابيا أي عن المنطقة الواقعة بين البروت والدنيستر .

وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت البلاد المأهولة بشعوب اللغـة الرومانية مجزأة بين عدة دول ، وهي كما يلي :

في الامبراطورية الرومانية . ـ توجد ، في الافلاق والبغدان ، كتلة كثيفة من الرومانيين في جنوب وفي جنوب ـ شرقي الكاربات ، وكانت الافـلاق والبغدان تحكمان من قبل امراء تابعين لسلطان القسطنطينية ، ولكن روسيا ، منذ معاهدة أدرنة ، حصلت على حق تعيين الحكام من هذين الاقليمين ، ولذا فان هذين الاقليمين مع بقائهما جزءاً من الامبراطورية العثمانية ، وجدا في الواقـع ، تحت شبه ـ حماية روسية . وفي جنوب مصب الدانوب ، في الدوبروجا الشمالية ، خضعت شعوب اللغة الرومانية لادارة الامبراطورية العثمانية المباشرة ، ولم تؤلف جزءاً من أمارتي البغدان والافلاق .

في الامبراطورية النمساوية . ـ وجدت الشعوب الرومانيـــة في

امبراطورية النمسا ، التي أصبحت منذ تسوية ١٨٦٧ ، دولة النمسا - هونغاريا موزعة كما يأتي :

١ - في هضبة ترانسلفانيا ، في داخل قوس الكاربات ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بالمجر والساكسون ، ولكن تفوق الرومانيين كان واضحاً في هذه المنطقة ، ويثاون أكثر من مليوني نسمة .

٢ - في البوكوفين ، أي منطقة وادي البروت الأعلى ، يحتل الرومانيون القسم الجنوبي ، والسلافيون القسم الشمالي .

٣ - في منطقة بانات - تيميسفار الواقعة في الجنوب الغربي من ترانسلفانيا ، في شمال بلغراد مباشرة ، وجدت الشعوب الرومانية مختلطة بشعوب اللغة الالمانية أي بأنسال المعمرين الالمان الذين أتوا إلى هذه المنطقة في القرن الثاني عشر ، وبشعوب اللغة الصربية .

في الامبراطورية الروسية . - وجد الرومانيون في الامبراطورية الروسية التي تملكت بسارابيا منذ ١٨١٢ . وكان الرومانيون يؤلفون فيها الاكثرية أي ٦٠٪ من السكان تقريباً . ويقدر عددهم من ٢٣٠،٠٠٠ إلى ٢٥٠،٠٠٠ روماني .

وبالإجمال ، يؤلف مجموع الرومانيين ، في منتصف القرن التاسع عشر ، كتلة من ٩ إلى ١٠ ملايين نسمة مجزأة بين ثلاث دول مختلفة : الامبراطورية العثمانية ، والنمسا ، والامبراطورية الروسية ، ومامن أحد من هؤلاء الرومانيين كان يعيش في دولة مستقلة .

في ١٨٤٨ ، ظهرت حركة الاستقلال القومي في أمارات مولدافيا وفالاشيا وترانسلفانيا ، واضطر زعماء هذه الحركة إلى الاغتراب والالتجاء في الخارج . وجاء معظمهم إلى باريس وألفوا فيها ، منذ ١٨٤٩-١٨٥٠

كتلة ضمت زعماء « الحركة القومية » الرومانية ، ممـــن كانوا يحلمون بتحقيق استقلال الشعوب الرومانية مثل : الاخوين براسيانو اللذين لعبا دوراً هاماً جداً ، والجنرال روزيتي والأمير غيكا . وعندما جـاء هؤلاء الزعماء الشبان الرومانيون إلى باريس ، في ١٨٤٩ ، أو في ١٨٥٠ ، اتصلوا بالرجال الذين كانوا يمثلون آنذاك النخبة الفكرية في فرنسا ، مثل ميشليه ، ادغار كينيه ، فيكتور كوزن ، ليروهم وجود قومية رومانية يجدر تشجيعها . ولكن بعد انقلاب نابوليون الثالث ، لم يبق لميشليه وفيكتور كوزن وادغـار كينيه نفوذ سياسي ، فمـــال الرومانيون عندئذ إلى رجال العهد وحاولوا أن يتقربوا من نابوليون الثالث ، ونجحوا في ذلك بوساطة ابن عم الامبراطور ، الأمير جيروم ، وهو الذي قدم جان براسيانو إلى نابوليون الثالث .

ان الغرض الذي دعا إليه هؤلاء الرومانيون هو أنـــه ينبغي خلق رومانيا « حرة » بمساعدة فرنسا ، وقالوا ان فرنسا تستطيـع أن تكون متأكدة من عطف وود المفكرين الرومانيين . وكان من عادة « المجتمع الروماني الطيب » أن يبعث شبانه إلى باريس لتحصيل دراساتهم العليا ، وكانت اللغة الفرنسية منتشرة بين أثرياء الناس في رومانيا .

وعلى اثر حرب القرم ، في ١٨٥٦ ، وضعت القضيـــة الرومانية وأخذت حلاً جزئياً ، وأدت قرارات ١٨٥٦ إلى تشكيل دولة رومانيـة تضم البغدان (مولدافيا) والافلاق (فالاشيا) دون الشعوب الرومانية الأخرى .

ان قضية تشكيل الدولة الرومانية تتضمن مرحلتين : المرحلة الأولى من ١٨٥٦ إلى ١٨٥٩ ، وفي خلالهـــا تحقق « اتحـاد شخصي » بين

مولدافيا وفالاشيا ؛ والمرحلة الثانية من ١٨٥٩ إلى ١٨٦٧ وفيها تأسست الدولة الرومانية الأصلية .

١ - المرحلة الاولى : تشكيل الاتحاد الشخصي بين البغدان والافلاق (١٨٥٦ - ١٨٥٩)

لقد تحولت حالة الامارتين ، مولدافيا وفالاشيا ، أثناء حرب القرم ، لأن القيصر بعد أن احتل الأمارتين ،في بداية الحرب،اضطر في حزيران ١٨٥٤ ، أن يجلو عنها ، ولأن النمسا ، وإن كانت غير محاربة ، بادرت واحتلت عسكرياً هذين الاقليمين مؤكدة بأنها ستعيدهما إلى تركيا في آخر الحرب .

وقد أيقظ هذا التحويل أمل القوميين الرومانيين . فقد كانوا ، حتى ذلك الحين ، يخشون السيطرة الروسية ، لأن الروس منذ معاهدة ادرنه ، كانوا يسيطرون على الامارتين . أما الآن فقد أصبح هم الرومانيين ألا تبقى النمسا سيدة الوضع . ولهذا السبب نشر براسيانو ، في ١٨٥٥ ، كراساً يسمى « مذكرة عن النمسا في القضية الشرقية » ، ووسع ، في هذا الكراس ، الفكرة التالية : يجب تعمير أوربة الشرقية بالاعتماد على مبدأ القوميات ، أي بتشكيل دول تضم شعوب اللغة الواحدة . وان فرنسا تجد فائدتها في هذا الحل ، لأن الرومانيين ، إذا ماتوصلوا إلى تأسيس دولة مستقلة بمساعدتها ، لايسعهم إلا أن يعترفوا بجميلها . وهذا التأكيد مشكوك فيه ، وسنرى الدليل على ذلك عما قليل .

وعندما انتهت حرب القرم ، عالجت معاهدة باريس ، في موادهامن ٢٢ إلى ٢٧ قضية أمارتي مولدافيا وفالاشيا ، وقررت الغاء « حماية »

روسيا على الامارتين واجلاء النمسا عنها ، ونصت على تنظيم جديد « للبلاد الرومانية » وذلك بأن يكون للامارتين ، مع بقائها تابعتين لتركيا ، « ادارة قومية مستقلة وذاتية » ،(وهذا التحرير غريب) ، لأن الدول في الواقع ، عند تحريرها لهذه المادة ، كانت تفكر **بالاستقلال الذاتي** لا بالاستقلال ، وقبلت بأن يكون لهذه الشعوب الرومانية الحق في إدارة نفسها بحرية ، ولكن دون تشكيل **دولة** مستقلة .

وبموجب مواد معاهدة باريس يجب أن ينشأ مجلسان أحدهما في مولدافيا والآخر في فالاشيا . وعلى هذين المجلسين أن يعينا حاكمي الاقليمين . وعدا ذلك ، يجب أن تقوم لجنة دولية بتحقيق ميداني بغية طرح أسس النظام النهائي ، بعد أن تتاح الفرصة للسكان للتعبير عن أمانيهم .

وصلت لجنة التحقيق إلى بخارست ، في شهر آذار ١٨٥٧ ، وعاد الرومانيون الذين هاجروا في ١٨٤٩ إلى باريس إلى بلادهم منذ أن زال « النظام الروسي » وشكلوا لجنة سميت « لجنة الاتحاد » . وقامت هذه اللجنة بالدعاية لصالح **الوحدة الرومانية** . فاذا نجحت هذه الحركة ، أي إذا توصلت الأفلاق والبغدان إلى الاتحاد ، تشكلت ، على نهر الدانوب الأدنى ، دولة تقارب خمسة ملايين نسمة . وهذه الدولة التي تقبض على أفواه الدانوب ، ستحتل في اوربة وضعاً هاماً على طرق المواصلات الكبرى . ولهذا السبب أصبحت القضية الرومانية فجأة قضية دولية .

موقف الدول . — لذا يجب أن نفهم منافع الدول وموقف هذه الدول من القضية .

فرنسا . — كانت فرنسا لأول وهلة تحبذ فكرة وحدة مولدافيا وفالاشيا ، واستلم نابوليون الثالث زمام المبادهة واقترح **اتحاد** الامارتين ،

لأن هذا يتفق وتطلعات الامبراطور العامة ، فقد كان يناصر مبدأ القوميات ، رغم أنه لم يدفع به دوماً حتى نتائجه المنطقية . ومن جهة أخرى ، كان نابوليون الثالث يرغب باعادة النظر في وضع اوربة الدولي ، كما حدد في ١٨١٥ . ولذا فإن إنشاء الوحدة الرومانية كان فرصة طيبة لاثارة إعادة النظر هذه . وأخيراً ، بدأ يفكر بالقضية الايطالية : فقد كان يعلم بأن من طبيعة هذه القضية اثارة حرب بين فرنسا والنمسا ، ولم يكن ليغضبه قيام دولة طيعة للنفوذ الفرنسي على الدانوب الأدنى ، يمكنها أن تضايق النمسا بتهديدها من الخلف .

وفي شهر نيسان ١٨٥٦ أعطى نابوليون الثالث إلى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، تعليمات دقيقة لتشجيع وحدة مولدافيا وفالاشيا . ومن جهة أخرى ، كان قنصلا فرنسا في فالاشيا ومولدافيا ، بكلار في بخارست ، وفيكتور بلاس في ياسي ، نشيطين ، في ١٨٥٧ ، في تشجيع حركة الوحدة الرومانية . وشهد ممثل فرنسا في لجنة التحقيق الدولية ، عندما جاء إلى بخارست ، في ١٨٥٧ ، تظاهرات عامة لصالح الاتحاد . وأخيراً صرحت « المونيتور » ، الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية ، في شباط ١٨٥٧ ، بأن رغبة نابوليون الثالث تحقيق اتحاد مولدافيا وفالاشيا وأن لا داعي للشك في السياسة الفرنسية ، لأنها ترغب في هذا الاتحاد .

المعارضة . — وجاءت المعارضة من ثلاث دول : تركيا ، انكلترا ، النمسا .

تركيا . — كانت تركيا سيدة هاتين الامارتين ، ومن الطبيعي

ألا تستسلم لأول وهلة لهذه التجزئة ، ولكنها استسلمت بسهولة في حرب القرم ، لا سيما وانها كانت حليفة فرنسا .

انكلترا . — لقد كان مبدأ سياسة الحكومة الانكليزية دوماً ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، الحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية : لذا كانت معادية إلى الوحدة الرومانية ، وترى ، من جهة أخرى ، أن هاتين الامارتين يمكن أن تكونا مسرحاً للمكايد الروسية . ولذا أعطت الحكومة الانكليزية إلى عاملها في بخارست أن يعارض اتحاد الأمارتين الرومانيتين « بجميع الوسائل المشروعة » . وفي الحقيقة ، إن هذا الرأي لم يكن رأي جميع الانكليز : فقد وجد في مجلس العموم ، بعد قليل ، نقاش كبير ، ووجد من دافع عن حق الرومانيين بالاستقلال ، ولكن وزير الشؤون الخارجية أجاب بأن هذه الوحدة الرومانية ليست مطابقة لمصلحة انكلترا .

النمسا . — كانت النمسا معادية بوضوح إلى الوحدة الرومانية . ولا ترغب مطلقاً في رؤية تشكيل دولة على مصب الدانوب . وكانت تخشى ، من جهة أخرى ، انعكاسات هذه الوحدة في صربيا ، لأن صربيا كانت أيضاً امارة تابعة لتوركيا : فاذا حصل الرومانيون على استقلالهم ، فان هذا الاستقلال يوحي إلى الصرب بفكرة المطالبة باستقلالهم . وأخيراً ، كانت النمسا تخشى من أن تثير وحدة مولدافيا وفالاشيا انعكاسات لها في ترانسلفانيا : لأن الرومانيين ، من رعايا النمسا ، إذا رأوا أن الرومانيين في مولدافيا وفالاشيا شكلوا دولة مستقلة ، رغبوا أن يلتحقوا بهذه الدولة . وهكذا كان للنمسا دواعيها في معارضة الوحدة الرومانية .

روسيا . — أما روسيا فلم تتقدم في البدء بشيء . ولكنها مالبثت أن رأت أن وحدة مولدافيا وفالاشيا من طبيعتها اضعاف الامبراطورية

العثمانية . وضعف الامبراطورية العثمانية هدف دائم للسياسة الروسية في القرن التاسع عشر . ومن جهة أخرى ، إن هذه الوحدة الرومانية من طبيعتها مضايقة النمسا ، ولذا لم تغضب روسيا منها ، لأن القيصر يحقد على النمسا التي لم تدعمه في حرب القرم فحسب بل وهددته وأخيراً، فكرت روسيا بأن هذه الوحدة المولدافية - الفالاشية من طبيعتها اغاظة انكلترا ، ولذا رأى القيصر فيها فرصة لتهديم هـذا الحلف الفرنسي - الانكليزي الذي كان معادياً لروسيا .

ولا عجب ، بعد أن رأينا اختلاف وجهات النظر ، إذا أثارت القضية الرومانية مفاوضات معقدة جداً في ١٨٥٧ و ١٨٥٨ .

المفاوضات . - لم يكن باستطاعة الرومانيين في ذلك الحين أن يعملوا بأنفسهم شيئاً كبيراً . ولا يمكنهم أن يعملوا إلا في الحد الذي تساعدهم فيه احدى الدول الكبرى .

ولقد رأينـــا أنه توجب تشكيل مجلسين في الامارتين . وجرت الانتخابات ، ولكن الحكومة العثمانية دبرت الأمور « لتزييف » هذه الانتخابات : فقد أخرجت من القوائم الانتخابية $\frac{٩}{١٠}$ السكان ، والتمنع المطالبات أوقفت مصلحة البريد . ولذا ففي انتخابات تموز ١٨٥٧ ، وعلى الأقل في مولدافيا ، لأن الانتخابات فيهـــا كانت اكثر حرية ، لم يستطع معظم الناخبين أن يصوتوا : فعلى ٢٠٠٠ ملاك زراعي كبير ، مارس ٣٥٠ فقط حقهم في الانتخـاب ؛ وعلى ٢٠٠٠٠ ملاك صغير ، صوت ٢٣٠٠ . وعلى ٣٢٠٠ كاهن ، صوت ٢٩ . ولنــلاحظ أن الحكومة التركية ، بتزييفها الانتخابات ، قد عملت باتفاق كامل مع الحكومة النمساوية . ولدينا عن ذلك وثائق واضحة ودقيقة في هذا المعنى:

فقد كتب السفير النمساوي في القسطنطينية إلى وزير الشؤون الخارجية النمساوي ، بأن « جميع الوسائط صالحة » لمنع الوحدة الرومانية . أما العامل الانكليزي في بخارست فقد صرح ، في تقرير له إلى حكومته ، بأن الانتخابات كانت « نظامية تماماً » . ولكن هذا الشكل من السلوك أثار احتجاجاً في الأوساط الرومانية .

طالبت الحكومة الفرنسية والحكومة الروسية بالغاء الانتخابات ، وتلقى سفير فرنسا في القسطنطينية ، توفنيل ، الأمر بطلب جوازاته إذا لم تتنازل الحكومة التركية ، وتظاهر بالذهاب حتى السفينة التي تقله إلى فرنسا . وعلى العكس ، نصحت الحكومة الانكليزية تركيا بالانتنازل ، وحصل توتر فرنسي — انكليزي دام بضعة أيام ، بسبب القضية الرومانية . ولكن هذا التوتر وجد انفراجاً سريعاً عندما التقى الامبراطور نابوليون الثالث والملكة فيكتوريا ، في ٦ آب ١٨٥٧ ، في قصر **اوسبورن هاوس** في جزيرة وايت الانكليزية . وفي هذه المقابلة ابرمت تسوية : وبموجبها وعدت فرنسا بألا تقترح **اتحاد** امارتي مولدافيا وفالاشيا ، ولكنها اشترطت أن يكون لهاتين الامارتين « نظم متماثلة » . وقبلت انكلترا ، مقابل هذا الوعد ، بالغاء الانتخابات . وفي ٢٢ آب ١٨٥٧ أبطلت الحكومة العثمانية الانتخابات .

وجرت انتخابات جديدة ، في ٢٨ ايلول ١٨٥٧ ، وأعطت في هذه المرة نتائج ملائمة لأنصار **اتحاد** الامارتين : فعلى ٨٧ نائباً منتخباً ، وجد ٧٠ مناصراً للاتحاد ، و ٦ معادين ، و ١١ محايداً في مولدافيا . وفي فالاشيا كانت الأكثرية أقل وضوحاً ، لوجود منافسات محلية ، ولكن ، منذ أول جلسة للمجلس ، اعترف بوجود اكثرية لصالح الاتحاد .

وصوت المجلسان ، الديوانان ، كما يسميان ، على اقتراح واحد يطالب

بالاستقلال الذاتي لامارتي مولدافيا وفالاشيا ، واتحاد هاتين الأمارتين « في ظل أمير أجنبي » ، وأخيراً تأسيس حكم تمثيلي .

موقف الدول من التصويت . — لقد اتفقت فرنسا وروسيا ، في مقابلة بين نابوليون الثالث والكسندر الثاني ، في شتوتغارت ، على التوصية باتحاد الامارتين . وقاومت انكلترا والنمسا . ولكن مقاومة الحكومة الانكليزية ضعفت ابتداء من شباط ١٨٥٨ ، عندما غادر بالمرستون السلطة وجرت استقالته استقالة السفير الانكليزي في القسطنطينية **ستراتفورد ريدكليف** ، المعادي جداً للرومانيين ، وأصبحت السياسة الانكليزية أكثر مصالحة وتوفيقاً . وانعقد مؤتمر ، في باريس ، في أيار ١٨٥٨ وانتهى بابرام تسوية سجلت في اتفاقية ١٩ آب ١٨٥٨ ، وتنص هذه الاتفاقية على ما يلي :

١ — « على الامارتين أن تظلا تابعتين وموضوعتين تحت الضمانة الدولية المشتركة .

٢ — على الامارتين أن تشكلا دولتين منفصلتين ، ولكل منهما أمير ينتخبه المجلس .

٣ — يمكن مع ذلك أن يكون للامارتين قوانين واحدة ، وتنظيم عسكري واحد ، ونظام جمركي واحد ، ونظام نقدي واحد .

٤ — للامارتين حق عقد حلف بينهما .

وبالاجمال سمح للامارتين أن تكونا متماثلتين ولكنهما حرمتا من حق اعلان اتحادهما .

ولكن الانكليز كانوا دقيقين ، وكانوا يفهمون أنهم تنازلوا ، في الحقيقة ، عن كل ما هو أساسي . ولكن الحكومة الانكليزية ، حيال

الرأي العام والبرلماني ، تستطيع أن تقول : ان موقفي لا يمس لأني لم أقبل بالاتحاد .

ولكن هل سيدوم هذا الاجراء النصفي الذي تبني في آب ١٨٥٨ ؟ لقد فهم القوميون الرومانيون أن باستطاعتهم أن يعملوا وأن لهم واسطة بسيطة في الوصول إلى أهدافهم . ولما كان يجب على كل مجلس ، في مولدافيا وفي فالاشيا ، أن ينتخب أميراً فيكفي أن ينتخب **أميراً واحداً** ويتم الاتحاد . ولنلاحظ أن مؤتمر باريس لم يتوقع هذه الحالة : لقد ترك الرومانيين هذا الباب المفتوح للحـــال التي يريدون استعماله . والواقع إن المجلسين ، عندما انعقدا ، بعد الانتخابات التي جرت في مولدافيا، في ١٧ كانون الثـــاني ١٨٥٩ ، ثم في فالاشيا في ٥ شباط ، انتخبا نفس الشخص ، **الكسندر كوزا** ، أميراً وهو ابن ملاك اطيـان كبير . وتم الاتحاد ، وأخذ كوزا لقب « أمير رومانيا » . وتحقق هذا الاتحاد الشخصي ببساطة في شخص كوزا ، ولكنه لم يتحقق حقوقياً بشكل قطعي

موقف اوربه من الانتخاب . — وجه الأمـير كوزا نداءً إلى نابوليون الثالث : يقول : « إن مصير الرومانيين بين يدي جلالتكم » . وصرح نابوليون الثالث في رسالة إلى الهيئة التشريعية : « إن مصلحة فرنسا في كل مكان يدافع فيه عن قضية عادلة » . واستاءت الحكومة النمساوية ، ولكنهـــا كانت ، في ذلك الحين ، منهمكة في القضية الايطالية ، فلم تقم برد فعل . ودعمت روسيا وجهة النظر الفرنسية ، ورأت انكلترا أن أمامها ولساعتهـا قضايا أهم من القضية الرومانية وظلت مترددة . وأخيراً ، وبعد أن توقف انعقاد المؤتمر الدولي ، بسبب حرب ايطاليا ، قبلت الدول ، في بروتوكول ايلول ١٨٥٩ ، انتخاب الأمير كوزا المزدوج . وقبل الواقع وأفادت رومانيا من حرب ايطاليا .

٢ ــ تشكيل الدولة الرومانية (١٨٥٩ ــ ١٨٦٧)

يجب أن نتتبع نمو الحوادث بين ١٨٥٩ ، سنة انتخاب الأمير كوزا ، و ١٨٦٧ . لقد وجد الأمير كوزا الواسطة لتحقيق الوحدة الكاملة ، أي الانتقال من الاتحاد الشخصي إلى الاتحاد الحقيقي . ولكن هذا العمل فسد بأزمة داخلية انتهت بتنازل كوزا عن العرش . ومع هذا فان جلوس أمير جديد ، أجنبي في هذه المرة ، على العرش ، أيد اتحاد الأمارتين في دولة واحدة .

الأزمة الداخلية . ــ عندما أصبح كوزا أميراً على رومانيا ، عام ١٨٥٩ ، كان شاباً ، ولم يبلغ الأربعين عاماً ، وعاش في شبابه كالكثير من أبناء العائلات ، في باريس ، وكان طالباً في السوربون ، ولكنه لم ينجح في تأدية امتحان . وعاد إلى مولدافيا وانخرط في الحركة الثورية في عام ١٨٤٨ واضطر إلى الجلاء عن البلاد . وفي ١٨٥٧ عاد إلى بلاده وانتخب نائباً في « ديوان » مولدافيا . وكان كوزا وطنياً رومانيــاً متحمساً جداً ، ولكن لم يكن له أي خبرة سياسية ، ولا أي طريقة ادارية ، ومع هذا فقد استطاع بسرعة أن يحصل على نتائج هامة ورئيسية . وفي رحلة رسمية إلى القسطنطينية ، باعتباره تابعاً للسلطان ، حصل على السماح بتحويل الاتحاد الشخصي إلى اتحاد « حقوقي » ، أي توحيد حكومتي ومجلسي الامارتين . ولكن الحكومة العثمانية أعطت هذا السماح وبينت أنه صالح مدة حكم كوزا فقط ، ولذا ففي اليوم الذي يزول فيه كوزا ، يصبح السماح لاغياً .

واتخذ كوزا اجراءات ضرورية لتوحيد الجمارك والعــدل وإدارة المالية . وفي ٥ شباط ١٨٥٩ قرر صهر مجلسي مولدافيــا وفالاشيا ،

وأصبحت الوحدة المولدافية ـ الفالاشية ، في ذلك الحين ، حقيقة واقعة .

ثم طفق كوزا يبحث عن تثبيت سلطته . وكان في صعوبة مع المجلس الذي انتخب بالتصويت الضريبي وسيطر عليه كبار الملاكين من أصحاب الأطيان . وفي ١٤ أيار ١٨٦٤ ، قـرر حل المجلس وتعـديل الدستور : وذلك بأن يكون المجلس من الآن فصـاعداً منتخباً بتصويت أوسع يسمح للفلاحين بالتصويت . ومن جهة أخرى ، يتضمن تعديل الدستور زيادة سلطات الأمير واختصاصه ببادهة القوانين ، وتمت الموافقة على هذا التغيير باستفتاء وجد فيه ٦٨٢٠٠٠ صوت « مع » و ١٣٠٧ فقط «ضد».

وعندما قويت سلطة كوزا تبنى في البلاد اصلاحـاً كبير الأهمية : وهو قانون ٢٤ آب ١٨٦٤ الذي حول وضع الفلاحين . ففي مولدافيـا وفي فالاشيا كان الشعب فلاحاً بخاصة وكانت أكثرية الفلاحين العظمى متصرفين يعيشون على أملاك كبار المالكين ويخضعون إلى نظام الاتاوات والسخرة . وفي ٢٤ آب ١٨٦٤ طلب كوزا التصويت على قانون يحرر الفلاحين : بحذف الاتاوات الاقطاعية ، وحذف الأعشار ، وتسليم الفلاحين المتصرفين ثلثي الارض التي يفلحونها ، أي إذا كان الفلاح يفلح تسعة هكتارات من الأرض ، فله الحق في أن يتملك ملكية تامة ، هذه المرة ، ستة هكتارات على تسعة . وهكذا خلعت الملكية عن كبار المالكين بمعدل ثلثي ما يملكون .

كان هذا التحويل حادثاً رئيسياً : لأن الفلاحين حتى الآن لم يلعبوا أي دور في الحركة القومية ، ولذا فقد مالوا إلى التفكير ، ابتداءً من هذا التاريخ ١٨٦٤ ، بأن النظام الجديد ، أي النظـــام الذي أوجدته الحكومة الرومانية ، كان مفيداً لهم ، لأنهم « تحرروا » في ظله ،

وبالتالي علق اصلاح الأراضي الفلاحين الرومانيين بفكرة **الوحدة الرومانية** .

وبالرغم من هذه النتائج ، فقد انتقد نظام الأمير كوزا بعنف لأسباب عدة : وهذه الأسباب ، التي تقدم عادة ، ليست كافية . ولا شك في أنه كان للأمير كوزا خليلة يقيمها في قصره الخاص ، وله منها أولاد سفاح ، وأراد أن يعترف بهم شرعاً ، وأن يجعلهم ورثته . وعدا ذلك ، كان محاطاً بأناس فاسدين ومتهمين بسرقة التجهيزات المخصصة للجيش ، وبطلبات ممنوحة إلى دور تجارة خارجية مقابل جعائل مالية أعطيت لهم أجراً ومكافأة على خدماتهم . وأصبح كل هذا نقداً متداولاً . ولكن هل شكلت هذه الفضائح سبباً حاسماً ؟ حقاً لقد كانت هنالك أسباب أخرى. لا شك أن كوزا سبب استياء **الأحرار** لأنه قوى سلطات الأمير في التعديل الدستوري الذي أجراه . وكان هؤلاء الأحرار يتهمون كوزا بأنه يريد تبني طرق دكتاتورية . وكان كبار الملاكين للاراضي ضده بخاصة ولا يغفرون له اصلاح الأراضي الذي قام به .

وشكل هؤلاء الخصوم لجنة سرية لتحضير انقلاب . ولكن يجب أن نعلم ما يقوله نابوليون الثالث : لقد بعث الرومانيون رسلاً ، واتصلوا بالامبراطور واستطاعوا أن يقنعوه بأن كوزا محب للروس ، ولا يحب فرنسا . حتى ان نابوليون الثالث سمح للرومانيين ، إذا أرادوا ، أن يتخلصوا من كوزا وأرسل براسيانو رسالة إلى أصدقائه في بخارست يقول لهم : يمكنكم أن تعملوا . وبأمر اللجنة السرية دخل ضباط القصر ليلاً ، واستولوا على الأمير واضطروه أن يوقع ، على الفور ، تنازله عن العرش ، وبعد ذلك اقتيد كوزا حتى الحدود .

ولم يحل هذا الانقلاب القضية الرومانية ، بل ، بالعكس ، عقدها . لقد سمحت الحكومة العثمانية لكوزا بتحقيق الاتحاد ، ولكن طيلة حكمه . وبما أن كوزا غادر السلطة ، فانه يحق للحكومة العثمانية بأن تصرح بأنها لا تخول خلفه شيئاً . وفي الحقيقة ، لو كانت تركيا وحدها في القضية لما أمكن أن تعمل شيئاً . ولكن في بداية آب ١٨٦٦ وجد تهديد آخر أكثر خطراً ، وهو القضية الايطالية : فقد تحرك الايطاليون ، وأرادوا أن يستردوا البندقية من النمسا ، وتصوروا ترتيباً ربما يستطيعون بموجبه اقناع النمسا بتسليم البندقية إلى الايطاليين عن طيب خاطر على أن تعوض ذلك بأخذ مولدافيا وفالاشيا .

الامير شارل هوهنتسولرن . — وقد عبرت الحكومة الايطالية عن هذه الفكرة بشكل مكشوف ، وكلمت نابوليون الثالث بها . واهتمت سفارات اوربه بالقضية ، وكان أمام الرومانيين متسع للعمل ، ولو تركوا منصب أمير رومانيا شاغراً لكان ذلك خطراً . ولهذا السبب عاد جان براسيانو إلى باريس وبادر بايجاد مرشح . لقد تطلع إلى الأمير **شارل هوهنتسولرن سيغمارنغن** وهو من الفرع الكاثوليكي لآل هوهنتسولرن ، وابن عم ملك بروسيا . ويبدو أن أول شخص لفظ هذا الاسم كانت **السيدة كورنو** وهي أخت نابوليون الثالث بالرضاع ، وكانت على صلات ممتازة معه ، وتعرف شارل هوهنتسولرن معرفة جيدة ، لأنها استقبلت عدة مرات عند أميرة باد ، جدة شارل ، وهي بوهارنية النسب . وكانت السيدة كورنو مقتنعة بأن هذا الأمير غير « بروسي » ، بل ، بالعكس ، سيكون صالحاً للنفوذ الفرنسي ، ولكنها كانت مخدوعة تماماً .

طلب الأمير شارل رأي بسمارك فأجاب : « سر ولا تتردد » .

وقبل الأمير وتقـرر أن يذهب إلى رومانيـا ، وفي الوقت نفسه نظم براسيانو استفتاء لقبوله فقبله . وكان يراد أن يذهب إلى بخـارست . وللوصول إلى رومانيـا يجب اجتياز الأراضي النمساوية . وحصل الأمير على جوازات مزيفة ، باسم ممثل تجاري سويسري . ولم يعرفه أحـد ، ووصل بخارست وحياه الشعب وأصبح أمير رومانيا في ايلول ١٨٦٦ .

وفي ٢٠ تشرين الأول ١٨٦٦ اعترفت به الحكومة العثمانيـة أميراً وراثياً على رومانيا ، ثم اعترفت به الدول .

٣ ـ قضية الوحدة الرومانية من ١٨٦٧ الى ١٩١٤

لقد رأينا الظروف التي تشكلت فيها الدولة الرومانية ، وكيف دعت هذه الدولة ، في ١٨٦٧ ، شارل هو هنتسولرن . ورومن هذا الأمير اسمه وأصبح يسمى **كارول** . وبقيت هذه الدولة تابعة للامبراطورية العثمانية وتضم فقط امارتي مولدافيا وفالاشيا ، أي انه بقيت خارج الدولة العثمانية شعوب تمثل رقماً يساوي تقريباً رقم سكان الامارة الرومانية ، وهم رومانيو ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات ـ تيميسفار ، رعايا النمسا ـ هونغاريا ؛ ورومانيو بساراييا ، رعايا روسيا ؛ والرومانيون المبعثرون في الدوبروجا ، رعايا الدولة العثمانية . ووضعت قضية الوحدة الرومانية أمام هذه الشعوب . وغرضنا أن نبين كيف وضعت القضية بالنسبة لهذه الشعوب بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ .

يجب ملاحظة مظهرين : من جهة موقف الشعوب الرومانية التي كانت تعيش خارجاً عن الامارة الرومانية ، وكانت خاضعة لسيطرة أجنبية ، ومن جهة أخرى، موقف الحكومة الرومانية حيال قضية الوحدة الرومانية .

مصير وموقف « الاقليات الرومانية » في النمسا ـ هونغاريا

وروسيا والامبراطورية العثمانية . ـ لقد كانت الشعوب الرومانية في الحقيقة ممتزجـــة بالشعوب الأخرى . وكانت الكتلة الوحيدة الكثيفة بشكل كاف كتلة روماني ترانسلفانيا ، وكانت في آخر القرن التاسع عشر نحو ٢٤٠٠٠٠٠ نسمة وتشكل في ترانسلفانيا العنصر الأهم عددياً أي ٧٢ ٪ من سكان ترانسلفانيا . وكان رومانيو ترانسلفانيا وحدهم ، في هذا الدور الذي يهمنا ، يقومون بنشاط « قومي » . وهم وحدهم الذين أعلنوا عن مطاليب تساعد على ربط حركتهم بالحركة العامة للقوميات .

رومانيو ترانسلفانيا : ـ لقد كان رومانيو ترانسلفانيا يؤلفون ٧٢ ٪ من السكان تقريبـــاً . وكانوا ممتزجين بالعناصر الأخرى، المجر والساكسون ، ولكن هذه العناصر لم تكن لتوجد على محيط ترانسلفانيا ، بل بالعكس ، كانت توجد في وسط هضبة ترانسلفانيا . وكانت الكتلة الرومانية مؤلفة في أكثريتها من الفلاحين ، بينما نجد العنصر السائد والمتفوق اجتماعياً في الكتلة المجرية . لقد كان كبار الملاكين كلهم مجراً تقريباً ، وكان لترانسلفانيا قبل ١٨٤٨ دياط ، أي مجلس يمثل لحد ما رأي الشعب المحلي . وفي ١٨٤٨ حاول المجر انشاء دولة هونغارية وحدوية فاصطدموا بمقاومة روماني ترنسلفانيا كما اصطدموا بمقاومة الكرواتيين . واشترك الرومانيون والكرواتيون عملياً ، في ١٨٤٨ وفي بداية ١٨٤٩ في الحرب الأهلية ضد مجر هونغاريا. وفي ١٨٤٩ أسقط في يد المجر وأخفقت محاولتهم تماماً في إنشاء هونغاريا مستقلة . ومن ثم أعيد تأسيس دياط ترانسلفانيا ، وصوت هـذا الدياط على قانون وقعه امبراطور النمسا ، في ٢٦ تشرين الأول ١٨٦٣ ، وفيه يعلن المساواة في الحقوق بين مختلف « أمم » ترانسلفانيا أي بين العناصر الرومانية والعناصر المجرية والعناصر الساكسونية .

وفي ١٨٦٧ ابرمت تسوية « نمساوية ـ هونغارية » ، وبموجبها أصبحت

الامبراطورية النمساوية ، كما نعلم ، ملكيه ثنائية ، ملكية مؤلفة من دولتين : النمسا وهونغاريا ، دولتين تتحدان في بعض الشؤون المشتركة . وفي هـذه التسوية ، في عام ١٨٦٧ ، الفت ترانسلفانيا جزءاً من الدولة الهونغارية .

وكانت مباديء السياسة المجرية في هذه الدولة الهونغارية تقضي بأن تكون هونغاريا دولة وحدوية ، أي دولة لا تقبل الاختلافات المحلية من وجهة نظر النظام اللغوي او الاداري . ومن جهة ثانية يسيطر المجـر على هذه الدولة .

اما السياسة العملية المجرية حيال القوميات غير المجرية في هونغاريا ، وبخاصة حيال روماني ترانسلفانيا ، فقد درسها طويلًا المؤلف الانكليزي **سيتون واتسون** وقام بتحقيقات ميدانية وخرج منها بانطباعات عدة .

النظام الانتخابي . — لقد رتب النظام الانتخابي بشكل يشجع فيه العناصر المجرية . ولم يكن التصويت عاماً ، بل كان ضريبياً معقداً للغاية . وينص القانون على سبع وثلاثين فئة ناخبين . وكان الناخبون في أكثريتهم من كبار أصحاب الأطيان ، شريطة أن يدفعوا ضريبة مباشرة أعلى من ١٤٥ كورون ؟ والمكلفون الذين يدفعون ضريبة مباشرة ٢١٠ كورون ، والحرفيون ، شريطة أن يستخدموا عاملًا على الأقل ؛ والمستخـدمون الذين يتقاضون أجراً أعلى من ١٤٠٠ كورون ؛ والموظفون الذين راتبهم أعلى من ١٠٠٠ كورون ، يضـاف إلى ذلك ما يسمى « الكفاءات » أي الأشخاص الحائزون على شهادات جامعية . وقد رتب كل ذلك إما لافادة الملاكين الأغنياء نسبياً ، واما العناصر المدنية في السكان . وقد رأينا أن الأكثرية العظمى من روماني ترانسلفانيا كانوا فلاحين فقراء ، ولذا فان قسماً عظيماً من هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يملكون حق

التصويت . ومن جهة أخرى ، كان على من يرشح نفسه للانتخابات أن يعرف اللغة المجرية ، ومعظم هؤلاء الفلاحين الرومانيين لا يعرفون المجرية. وأخيراً ، نظم توزيع المقاعد في برلمان بودابست بشكل يفيد المدن بالنسبة للأرياف . والعنصر الروماني كان عنصراً فلاحاً : فعلى ٧٤ مقعداً للنواب في ترانسلفانيا ، لم يكن للرومانيين إلا ثلاثون . وبالرغم من أن الرومانيين يؤلفون ٧٢٪ من السكان ، لا يستطيعون أن يكون لهم في الحد الأعظم إلا ثلاثون نائباً في برلمان بودابست ، على حين كان لمجموع هونغاريا ٣٧٢ نائباً . يضاف إلى ذلك أن الادارة لم تشعر بحرج في تطبيق الضغط على الانتخاب : كان التصويت عاماً ويجب أن يعلن شفوياً . ومكتب التصويت لا يتكلم إلا المجرية : فاذا وجه سؤالاً إلى ناخب ، كأن يطلب اليه عنوانه وكان الناخب غير قادر على الاجابة بالمجرية ، بطل تصويته . وأخيراً ، كانت الادارة تطبق طرقاً ملتوية للوصول إلى الغاية نفسها ، أي لإبعاد الفلاحين عن حق التصويت : كأن ترتب الأمور بشكل تغلق جسراً للمواصلات في يوم الانتخاب ، فيضطر الفلاحون من منطقة ما أن يدوروا عدة كيلومترات ، ولا يلحون ويعودون إلى دورهم ولا يصوتون .

نظام الصحافة . — ومن جهة أخرى كانت الصحافة حرة مبدئياً ، ولكن القانون المجري لعام ١٨٧٨ يحرم الهجوم الموجه « ضد الوحدة الأرضية ، والدستور ، إذا كان هذا الهجوم يقتضي فكرة اللجوء إلى القوة » . وأخيراً يعاقب القانون كل مقال في جريدة « من طبيعته إثارة الحقد بين مختلف القوميات » . ولا يمكن تشكيل الجمعيات إلا باذن من الحكومة . وقد وجد أن الحكومة رفضت السماح لجمعية زراعية لأنها كانت رومانية . وكذلك الاطر الادارية يجب أن تتشكل فقط من

أناس قادرين على التكلم باللغة المجرية . وعليه فان كل موظف، ولو كان ثانوياً ، يجب أن يعرف المجرية ، ويجب أن يعرف نظرياً أيضاً اللغة المحلية ليكون قادراً على إجابة السكان بلغتهم ، وعلى الأقل في المصالح التي لها علاقة بالجمهور . أما في الواقع ، فان جميع الوظائف الهامة كانت محتجزة للمجر . وفي ترانسلفانيا التي يؤلف الرومانيون فيها ٧٢ ٪ من السكان لا يوجد إلا ٦ ٪ من الرومانيين الموظفين . أما الموظفون الآخرون فكانوا مجراً يعرفون الرومانية قليلاً أو كثيراً ، وفي الغالب لا يعرفونها مطلقاً .

والنتيجة هي أن الشبان المثقفين الرومانيين في ترانسلفانيا ليس لهم أمل بالحصول على وظيفة إدارية ، عندما ينهون دراساتهم العليا ، وأمكنهم أن يعملوا ذلك . ولذا كانوا مضطرين إلى الانصراف والافادة من شهاداتهم في بلاد أخرى ، كأن يهاجروا إلى الامارة الرومانية ويحاولوا أن يجدوا لهم وظيفة . ونتيجة انطلاقهم تجريد الحركة القومية الرومانية من عناصرها الفكرية ، من كل ما يمكن أن يكون أطرها وزعماءها .

التعليم . – كان التعليم يعطى في الجامعات ، وفي التعليم الثانوي ، وفي جميع مؤسسات الدولة باللغة المجرية . ومن الممكن وجود مؤسسات حرة ، ولكن في الواقع ، في كل ترانسلفانيا ، في ١٨٨٥ ، وجد أربع مؤسسات حرة للتعليم الثانوي . اما التعليم الابتدائي فكان يعطى في نوعين من المدارس : مدارس الدولة وتعطي التعليم باللغة المجرية ؛ والمدارس الحرة ، ويمكنها أن تعلم باللغة المحلية ، شريطة أن تعلم المجرية أيضاً .

هذه هي الظروف التي وجد فيها الشعب الروماني في ترانسلفانيا من الوجهة القانونية ومن الوجهة الواقعية .

مدى الاحتجاج . - يجب ألا ننسى أن الأكثرية العظمى من الشعب الروماني في ترانسلفانيا كانت تتألف من الفلاحين ، وكان هؤلاء سلبيين . وفي الحقيقة، أن الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا كانت عمل أقلية من المفكرين .

الأحزاب الرومانية . - بعد ١٨٦٧ تأكد اتجاهان بين الرومانيين في ترانسلفانيـــا : الأول ومحركه رئيس الأساقفة **ساغونا** ، والثاني ، وزعيمه **باريتيو** . كان الاتجاه الأول يقبل مقاومة النفوذ المجري بالوسائل **القانونية والبرلمانية** ، ويراد بذلك العمل ما أمكن على انتخاب نواب رومانيين في برلمان بودا - بست ومحاولة الحصول على تحسين للنظام بتأثير هؤلاء النواب . وكان الاتجاه الثاني اتجـاه المقاومة السلبية : وهو يرى أن لا شيء يرجى من المجر ، ولذا فالأفضل الامتناع ، ورفض المشاركة تماماً في حياة الدولة .

لقد سيطر الاتجاه الأول حتى ١٨٧٥ : فقد وجد بين ١٨٧٠ و ١٨٧٤ نحو خمس وعشرين نائباً رومانياً في برلمان بودا - بست. ولكن هذا الاتجاه ضعف بعد وفاة رئيس الاساقفة ساغونا وظفر الاتجاه الآخر ، اتجاه الامتناع . وفي ١٨٧٥ صرح اجتماع للناخبين الرومانيين بأن الذين يقبلون بالجلوس في برلمان بودا - بست خونة وتبنى اسلوب الامتناع البرلماني .

وفي الحقيقة ، ان كل هذا لم يذهب إلى بعيد . ولكن ابتداءً من ١٨٨١ يرى ، بين روماني ترانسلفانيا ، تشكل حزب سياسي في مؤتمر عقد في **سيبيو** حضره نحو مائة وخمسين مندوباً عن الناخبين الرومانيين . وقام باريتيو بمبادهة هـــذا الاجتماع ، وتبنى الحزب القومي الروماني البرنامج التالي :

١ ـ الاحتجاج على القوانين المدرسية والقوانين الانتخابية ، لأن هذه القوانين سنت لمصلحة المجر وحدهم .

٢ ـ المطالبة باستعمال اللغة الرومانية في الادارة في ترانسلفانيا ، وبالتالي المطالبة بوصول الرومانيين بنسبة عادلة الى الوظائف .

٣ ـ مطالبة الدولة بمساعدة المدارس الدينية التي تعطي التعليم بالرومانية .

٤ ـ توسيع حق التصويت لجميع **المكلفين** ، وأراد بعضهم الذهاب حتى التصويت العام .

ولنلاحظ أنه لايوجد في هذا البرنامج أي أثر **للانفصالية** ، أي ان روماني ترانسلفانيا لم يطلبوا الانفصال عن هونغاريا ، بل طلبوا ببساطة نظام **الاستقلال الذاتي** في إطار الدولة الهونغارية .

واصبح نشاط هذا الحزب هاماً في حوالي ١٨٩٠ . وفي ذلك الحين ، لم يتردد مؤتمر **الحزب القومي الروماني** في التلميح بوجود « أسرة رومانية كبرى من أحد عشر مليون نسمة » . وهذا أول تلميح واضح بامكان وجود **وحدة** رومانية . ولكن يجب أن نلاحظ أن روماني ترانسلفانيا لم يلحوا كثيراً على فكرة الوحدة الرومانية ، بل كانوا يصرحون بأنهم يقبلون ببقاء الدولة الهونغارية ، أو بالأحرى ، بالملكية الثنائية : وكل ما يطلبونه ببساطة هو أن تقرر الحكومة الهونغارية ، حيال روماني ترانسلفانيا ، تبني سياسة أكثر مصالحة وتوفيقاً مما كان في الماضي . وكان هذا المطلب ، في ١٨٩١ ، مطلب رجل تجب معرفة اسمه : وهو **اوريل بوبوفيشي** . فقد نشر في ١٨٩١ « بيان الى الرأي الأوربي » في موضوع سوء المعاملة التي يلقاها رومانيو ترانسلفانيا من جانب الحكومة الهونغارية ، وعلى اثر

هذا البيان حكم على اوريل بوبوفيتشي بالسجن أربع سنوات، ولكنه استطاع ان يفر ويعبر الحدود .

وفي كانون الثاني ١٨٩٢ ، انعقد مؤتمر الحزب القومي الروماني ، في هذه المرة أيضاً . في سيبيو ، وقرر ارسال مذكرة إلى امبراطور النمسا ، ملك هونغاريا ، وأتى بهذه المذكرة الى فينا وفد من ثلثمائة روماني . فرفض الامبراطور فرانسوا - جوزيف أن يستقبل الوفد وصرح بأن ينقل هذه المذكرة إلى الحكومة الهونغارية . وبالطبع أجابت الحكومة الهونغارية بأن موقعي هذه العريضة ليس لهم أي حق في التكلم باسم الشعب الروماني . وعندئذ نشر الرومانيون مذكرتهم ، ووجهوا جميع الانتقادات إلى أعمال الادارة المجرية في النظام المدرسي والاداري والانتخابي وغيرها . .

أجابت الحكومة الهونغارية هذه التظاهرة في أيار ١٨٩٤ بملاحقات قضائية ضد أعضاء الحزب القومي الروماني بسبب « التحريض ضد القومية المجرية » . ولقد رأينا أن القانون الهونغاري في الصحافه ينص على جريمة من هذا النوع . وأقيمت الدعوى أمام محكمة عدلية مجرية ، وطعن المتهمون في صلاحية المحكمة مصرحين بان القضاة كانوا في الوقت نفسه طرفاً في النزاع ، وقرأوا تصريحاً يناشدون فيه الرأي العام العالمي . ثم حكم على رئيس اللجنة الرومانية مع أربعة عشر منها آخر بعقوبة السجن وأمرت الحكومة بحل الحزب القومي الروماني ، لأن برنامج هذا الحزب لايتلاءم مع « أنظمة الدولة الهونغارية » .

وهكذا أخفقت هذه المحاولة الأولى من رومانيي ترانسلفانيا .

وفي ١٩٠٥ ظهر الحزب القومي من جديد، وكان برنامجه في هذا العام مطابقاً تقريباً لبرنامج ١٨٨١، أي ان الشعب الروماني في ترانسلفانيا ، مع تصريحه بانه يريد احترام سلامة الدولة الهونغارية ، يرغب في الحصول ، في نطاق

هذه الدولة ، على **استقلاله الذاتي** . وكان يطالب بخاصة بمساواة اللغة في الادارة ، وفي العدل ، وفي التعليم ، ويطالب بالاصلاح الانتخابي ، أي بالتصويت العام والاقتراع السري وإعادة النظر في توزيع المقاعد .

التفوق المجري : - وفي هذه المرة أيضاً لم تؤد مطاليب روماني ترانسلفانيا إلى شيء . وبالعكس ، في ١٩٠٧ وفي ١٩٠٨، طلبت الحكومة الهونغارية التصويت على قانونين من طبيعتها زيادة التفوق المجري .

القانون الأول : قانون ١٩٠٧ . - وهو القانون المدرسي . وبموجبه تقدم الحكومة الهونغارية مساعدات إلى المدارس الحرة ، ولكن شريطة أن يصبح المعلمون الأحرار موظفين في الدولة ، وان تتمكن الدولة من تسميتهم وعزلهم . ومن جهة أخرى ، أن تعلم جميع المدارس الحرة التاريخ والجغرافيا والحساب باللغة **المجرية** . اذن في التعليم الابتدائي يتلقى تلاميذ المدارس الحرة الجزء الأساسي من تعليمهم باللغة المجرية . وقد اعتبر رومانيو ترانسلفانيا ان قانون ١٩٠٧ موجه لخنق المدارس الحرة ، لأن هذه المدارس مازالت مستمرة في إعطاء التعليم باللغة الرومانية .

القانون الثاني : قانون ١٩٠٨ . - وهو القانون الانتخابي الذي أقر التصويت الاكثري وبدل الشروط المطلوبة للناخب، وذلك باعطاء فوائد أعظم أيضاً لمن يحصلون على درجة في التعليم . ولكن هذا القانون كان في صالح السكان من غير ابناء الريف . ولما كان رومانيو ترانسلفانيا فلاحين ، فان هذا القانون لم يكن في صالحهم .

احتج الرومانيون ضد قانوني ١٩٠٧ و ١٩٠٨ ولم يحصلوا على شيء آني . وعندما تفاقمت الحالة الدولية في البلقان ، في العام ١٩١٣، قرر رئيس مجلس الوزراء الهونغاري ، الكونت **ايتين تيسزا** ، الذي لعب دوراً هاماً

أثناء حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ان يقترح على الحزب القومي الروماني المفاوضة وعرض أن يعين في ترانسلفانيا موظفين قادرين على الكلام باللغة الرومانية ، واقترح إعطاء مساعدة الدولة الى المدارس الحرة الرومانية ، وإنشاء كراسي الأدب الروماني في جامعات هونغاريا ، وأخيراً ، تأمين نظام الاستقلال الذاتي للكنيسة الموحدة في ترانسلفانيا . فأجاب رومانيو ترانسلفانيا بأن هذه التنازلات غير كافية . وبقيت القضية عند هذا الحد ، وأخفقت المفاوضة .

وفي الحقيقة كان زعماء الحركة القومية الرومانية في ترانسلفانيا ، في ذلك الحين ، يعتبرون ان الأمل لم يفقد ، ويعلمون ان تيسزا معاد لهم ، ولا يعتمدون عليه . ولكنهم يعرفون ايضاً أن أفكار الأرشيدوق فرنسوا - فرديناند ، وارث عرش النمسا - هونغاريا ، تختلف عن أفكار وسطه . وانه يتصور تعمير الدولة النمساوية - الهونغارية على أساس جديد : فقد تصور بملء ارادته ، على مايبدو ، لانه ليس لدينا وثيقة اكيدة عن القضية ، «اتحاد الدول» ، وان رومانيي ترانسلفانيا في نطاق اتحاد الدول يستطيعون الحصول على درجة الاستقلال الذاتي . وان الأمل في حكم فرانسوا - فردينـــاند من طبيعته ان يذهب برومانيي ترانسلفانيا الى اتباع أسلوب التأني والتمهل .

ولكن كيف جرى ان رومانيي ترانسلفانيا وهم أكثر القوميات تلاحماً في هونغاريا ، وقد حافظوا على هذا التلاحم بفضل اكليروسهم ، لم يحتجوا على النظام الهونغاري احتجاجاً حاراً شديد اللهجة ؟ ان هذا الاعتدال يتضح إذا أخذنا بعين الاعتبار موقف الحكومة الرومانية .

موقف الحكومة الرومانية من قضية الوحدة الرومانية . - في الحقيقة ان الحكومة الرومانية ، بين ١٨٦٧ و ١٩١٤ ، لم تحـــاول تحقيق

التطلعات القومية بنشاط ، كما لم تبحث عن انهاء الوحدة القومية . ولكن يجب الا ننسى ان هذه الامارة الرومانية كانت ، في ١٨٦٧ ، دولة صغيرة مؤلفة من خمسة ملايين ، دولة مضطرة الى مراعاة الحذر والتبصر والفطنة ، لاسيما وان امامها دولاً كبرى ، وعلى حساب هذه الدول الكبرى يجب ان تمارس المطاليب القومية التي تفيد منها : **روسيا** ، فيما يتعلق برومانيي بسارابيا ، **والنمسا ـ هونغاريا** ، فيما يتعلق برومانيي ترانسلفانيا والبوكوفين وبانات ـ تيميسفار. وترددت الحكومة الرومانية في القاء نفسها في مثل هذه المغامرة . ويجب ان نأخذ بعين الاعتبار ، عدا هذا العامل الاساسي ، شخص الامير ايضاً : وهو ان شارل هوهنتسولرن بروسي وأنه حكم حتى تشرين الأول ١٩١٤ .

قبل مجيء شارل هوهنتسولرن الى عرش رومانيا ، أي في زمن حكم الأمير كوزا ، كانت قضية ترانسلفانيا مضطربة بشكل جدي. وفي أثناء حرب ١٨٥٩ ، أي اثناء حرب فرنسا والبيمونت ـ ساردينيا ضد النمسا ـ هونغاريا ، فكر رئيس الحكومة الساردية ، كافور ، ان من المناسب للعمليات العسكرية في ايطاليا ، إثارة ثورة في ترانسلفانيا ، لأن من طبيعة هذه الثورة أن تضايق النمسا ـ هونغاريا . ووضع كافور خطة يستطيع بموجبها المهاجرون المجر ، في ١٨٤٩ ، ممن غادروا هونغاريا اثر اخفاق حركة الاستقلال ، من أمثال كوسوط واصدقائه ، أن يتجمعوا في الامارة الرومانية ، في أسفل الكاربات ، ثم يعبرون الكاربات بمساعدة الجيوش الرومانية ، وينفذون الى ترانسلفانيا ليحاولوا القيام فيها بثورة .

وضعت هذه الخطة بجد وعناء ، لأن الرومانيين والمجر ، في الواقع ، يكرهون بعضهم ، وبالرغم من ان المهاجرين المجر كانوا اعداء الحكومة الرسمية في الامبراطورية ، فقد كان الرومانيون يحذرون منهم . وبفضل وساطة قنصل فرنسا في ياسي ، فيكتور بلاس ، ابرم اتفاق ، في ٢٠

أيار ١٨٥٩، بين المهاجرين المجر وحكومة الامير كوزا: وبموجبه تعهد المهاجرون المجر ، أن يمنحوا في حالة النصر الاستقلال الذاتي الاداري الى الرومانيين في ترانسلفانيا ، وان يمنحوا غير المجريين حقوقاً مساوية لحقوق المجر . ونرى هنا ان القصد لم يكن مطلقاً ضم ترانسلفانيا الى الامارة الرومانية ، بل منح الرومانيين في ترانسلفانيا نظام الاستقلال الذاتي المطابق لرغباتهم .

ومع ذلك لم تقبل حكومة الأمير كوزا بهذا الاتفاق : وكانت تحذر ، وبخاصة لم تشأ التسليم بامكان احتمال ربط ترانسلفانيا بالدولة الرومانية ، لأن قبول الاستقلال الذاتي معناه التسليم بهذا الالحاق . لذا لم تقبل الاتفاق وأعلمت به كافور ونابوليون الثالث في تموز ١٨٥٩ .

وعندما أصبح شارل آل هوهنتسولرن ، في ١٨٦٧ ، أمير رومانيا ، اختلفت الظروف . ومن البديهي أن يأخذ شارل هوهنتسولرن بعين الاعتبار رأي الحكومة البروسية : وقد قال له بسمارك، في ١٨٦٨ ، بأن بروسيا لا تشجع ، بأي حال من الأحوال ، تطلعات رومانيا الى ترانسلفانيا . ومن جهة أخرى ، أراد شارل هوهنتسولرن أن يتجنب المغامرات نظراً لأن دولته ضعيفة ونظراً للمصاعب الداخلية التي واجهتها في السنوات الاولى من تأسيسها ، وكانت لديه الواسطة لفرض هذا الحذر ، لأن زعماء الأحزاب ، في الحياة السياسية الرومانية، حتى ١٩١٤ ، كانوا دوماً قليلاً أو كثيراً أدوات بيد الأمير . وفي الحقيقة ، لم يكن في رومانيا انتخابات حرة ، لأن تطبيق الضغط الانتخابي مكن الملك من الحصول دوماً على أكثرية الحزب الذي يرغب أن يراه في السلطة . ولذا سيطرت إرادة الملك .

سياسة الملك . — لقد وجد الملك نفسه أمام ظروف دقيقة للغاية ،

وأول هذه الظروف أزمة الشرق ، في ١٨٧٧ – ١٨٧٨ ، التي أثارت الحرب الروسية — التركية . وإذا وقعت هذه الحرب اجتاز الروس الأراضي الرومانية ، لأن امارة رومانيا تابعة للامبراطورية العثمانية . وباعتبار أن الروس في حرب مع تركيا ، فقد توقعت رومانيا أن تكون ميدان قتال بين روسيا والامبراطورية العثمانية . فما العمل في هذه الحالة ؟ الحل الأول الممكن هو الحفاظ على الحياد ، أي تحمل الغزو الروسي ، لأن الامارة الرومانية مازالت تابعة للامبراطوريةالعثمانية . والحل الثاني : هو الاشتراك مع روسيا ، وفي هذه الحالة يكون للغزو الروسي طابع آخر : وهو أن يتم بأشكال أكثر ملاءمة .

قررت الحكومة الرومانية أن تأخذ بالحل الثاني ، لأنها رأت فيه فائدة : فقد رأى شارل هوهنتسولرن أمير رومانيا بأنه إذا تحزب لروسيا ، استطاع أن يصبح ملكاً ؛ ومن جهة أخرى ، إذا أصبحت رومانيا حليفة روسيا ، استطاعت أن تأمل بأن تعاملها روسيا معاملة حسنة . ولا ننسى أن روسيا في العام ١٨٥٦ ، في معاهدة باريس ، فقدت المناطق الثلاث الجنوبية من بسارابيا ، حول مدينة بولغراد . وكانت الحكومة الرومانية تخشى دوماً من ان تسترد روسيا هذه المناطق الثلاث : فاذا كانت رومانيا حليفة روسيا في الحرب ضد تركيا ، استطاعت أن تؤمل بألا تطالب روسيا بهذه الأراضي .

تفاوضت الحكومة الرومانية مع المستشار الروسي غورتشاكوف ، ووقع اتفاق في ١٦ نيسان ١٨٧٧ . وينص هذا الاتفاق على أن تترك رومانيا المرور حراً للجيوش الروسية لمهاجمة الامبراطورية العثمانية ؛ وأن يأخذ الرومانيون على عاتقهم حماية مواصلات الجيش الروسي . ومن جهة أخرى ، تعد الحكومة الروسية امارة رومانيا بالحفاظ على سلامة

أرضها . وكان الرومانيون يفهمون من ذلك أيضاً : **سلامة أرض المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية** .

وفي الواقع ، كان للرومانيين دور نشيط أثناء الحرب الروسية — التركية ، وعملوا أكثر مما وعدوا : فعندما أخفقت الجيوش الروسية أمام بلفنا ، ووجد القائد الروسي في صعوبات ، قبل الرومانيون التعاون مع الجيش الروسي وأرسلوا ٥٠٠٠٠ رجل لحصار بلفنا . وبالرغم من الخدمات التي أدوها لروسيا ، لم تعامل رومانيا معاملة حسنة عند تنظيم السلام : لأن الروس ، عندما أبرموا معاهدة **سان — ستيفانو** ، أهملوا دعوة الحكومة الرومانية ، للاسهام في المفاوضات ، وعلمت الحكومة الرومانية فجأة شروط السلام . وفي شروط السلام هذه خصت روسيا نفسها **بالمناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية** ، وطلبت إلى تركيا أن تعطي رومانيا ، بصفة تعويض ، الدوبروجا الشمالية أي القسم الممتد من الدوبروجا حتى نقطة واقعة إلى الجنوب قليلاً من ميناء **قونستانزا** . واستاء الرومانيون كثيراً من هذا البدل : فقد انتزعت منهم ثلاث مناطق ذات أهمية ستراتيجية ضخمة ، لأنها واقعة مباشرة في شمال دلتا الدانوب ، واعطوا الدوبروجا ، وهي أرض عقيم تقريباً يسكنها شعب خليط للغاية من الرومانيين والترك والتتر والبلغار . ومن المؤكد أن هذا البدل كان في غير صالح رومانيا .

وتساءلت الحكومة الرومانية ، مرة أخرى ، عما يجب عمله فرأى بعضهم أن من الأفضل القبول ومحاولة تحسين الشروط قليلاً . ولكن زعيم الحزب الليبرالي الروماني براسيانو تبنى موقفاً متشدداً وقال : من الأفضل لرومانيا ، إذا لم تستطع أن تعمل غير ذلك ، أن تسلم بتحمل هذا الحل ، وتدعه يفرض عليها على أن تحتفظ بحقوقها للمستقبل . وهذا

ما جرى في آخر الأمر : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، لم يدع الرومانيون ، بل ترك اليهم أن يرسلوا مندوباً عنهم . وقرأ براسيانو مذكرتهم على المؤتمر . وبعد ذلك دعي إلى الانصراف ولم يؤخذ بعين الاعتبار بأي مطلب من المطاليب الرومانية . وقررت معاهدة برلين ، في ١٨٧٨ ، بأن تعيد رومانيا إلى روسيا المناطق الثلاث من بسارابيا الجنوبية ، وأن تأخذ رومانيا الدوبروجا عوضاً عنها . واعتبر الرومانيون هذه الشروط نكبة ، وأصبح سوء الظن حيال روسيا ، حتى ١٩١٣ ، نقطة أساسية في السياسية الخارجية الرومانية .

ومع ذلك ، فقد كسب الرومانيين شيئاً في هذه القضية : وهو الاستقلال التام . وفي الواقع ، ان الملك كارول ، بعد أن قطع العلاقات مع الامبراطورية العثمانية ، حصل ، في عام ١٨٨١ ، على لقب ملك .

وهذه التجربة الشاقة التي تمت في ١٨٧٨ والغضب الذي نجم عنها في الرأي الروماني ضد روسيا ، قد تفاقما خلال السنوات التالية ، لأن الحكومة الرومانية تأكدت من أن السياسة الروسية في البلقان تعمل لصالح البلغار : ففي مؤتمر برلين ١٨٧٨ اوجدت روسيا امارة بلغارية ، وحتى ١٨٨٥ سيطر النفوذ الروسي في بلغاريا . وأصبح وضع رومانيا خطراً لأنها أصبحت « محاصرة » بين امارة بلغاريا ، التابعة لروسيا في الواقع ، والدولة الروسية . وبحث الرومانيون عن حماية أنفسهم . وكان عليهم أن يخرجوا من عزلتهم ، ويحاولوا ايجاد نقطة استناد في الخارج . وكان بامكان رومانيا ، إذا أرادت ، أن تمد يدها إلى النمسا - هونغاريا ، وهي مطمئنة بأن تستقبل استقبالاً حسناً . ولكن يجب أن نفكر بالنتائج : فاذا قامت رومانيا ، بهذه الحركة ، تخلت عن كل مطالبة بترانسلفانيا . وكان من المستحيل عليها أن تصبح حليفة النمسا-هونغاريا ،

وفي الوقت نفسه ، أن تدعم انفصالية روماني ترانسلفانيا . ويفهم جيداً أن الرومانيين ترددوا . لقد ترددوا من ١٨٨١ إلى ١٨٨٣ . وإذا قرروا في العام ١٨٨٣ فذلك بناءً على مبادهة بسمارك عندما دعا ، إلى غاشتاين ، جان براسيانو ، زعيم الحزب الليبرالى الروماني ، واستطاع أن يقنعه بأن من المفيد لرومانيا أن تتحالف مع النمسا — هونغاريا .

وأبرم هذا الحلف ، في ٣٠ تشرين الأول ١٨٨٣ ، بالنصوص التالية:
« إذا هوجمت رومانيا ، دون إثارة من جانبها ، فعلى النمسا — هونغاريا أن تمدها بالمساعدة المسلحة . وإذا هوجمت النمسا — هونغاريا ، دون إثارة من جانبها ، في قسم من دولها المتاخمة لرومانيا أي في البوكوفين أو في ترانسلفانيا ، فعلى رومانيا أن تعطيها مساعدتها المسلحة .

وهذه المعاهدة ، دون أن يلفظ اسم روسيا ، كانت موجهة لأن تلعب دورها ضد روسيا لأن الدولة التي تستطيع أن تجتاح النمسا — هونغاريا في البوكوفين أو ترانسلفانيا هي روسيا وحدها . كان الحلف سرياً ، وحفظ السر بشكل يدعو إلى الاعجاب : وتدل الوثائق الدبلوماسية الألمانية على أن الملك شارل هوهنتسولرن حفظ نص المعاهدة في صندوقه الحديدي الشخصي ولم يودع نسخة من هذه المعاهدة في محفوظات وزارة الشؤون الخارجية الرومانية ، ولم يطلع الملك عليه إلا بعض الرجال السياسيين : ثلاثة أو أربعة على الأكثر ؛ وفي بعض الأحيان ، كان وحده يعرف المعاهدة ، لأن الآخرين ماتوا : وعندئذ قرر أن يخبر رجلاً أو رجلين سياسيين لئلا يكون وحده كاتماً لهذا السر . ولم يكن الرأي العام ليعلم بوجود هذا الحلف .

ويجب أن نقول ان الرجال السياسيين الرومانيين سلموا بهذه الحالة . وبعد وفاة جان براسيانو ، في ١٨٩١ ، خلفه ستوردزا على رأس الحزب الليبرالي . وبعد قليل على استلامه توجيه الحزب

القى خطاباً شديداً صرح فيه أن سياسة المجر في ترانسلفانيا تجعل التفاهم النمساوي — الروماني ، مستحيلاً ، مع ان هذا التفاهم موجود ، وبشكل حلف ! وبعد سنتين ، في ١٨٩٥ ، أصبح ستوردزا رئيساً لمجلس الوزراء ، فاختلفت لغته ، وخطب خطاباً صرح فيه بأن بقاء الوحدة الأرضية في النمسا — هونغاريا ضروري للتوازن الأوربي . حتى ان الرجال السياسيين المعادين للتفاهم مع النمسا — هونغاريا كانوا مستعدين لتفسير موقفهم إذا وصلوا إلى السلطة ، لأنهم يجدون أنفسهم في حضرة الملك ويطلعون على وجود المعاهدة .

إلا أن السياسة الرومانية تطورت في ١٩١٣ ، أثناء الحرب البلقانية الثانية ، الحرب بين بلغاريا من جهة ، وصربيا واليونان من جهة أخرى . وتدخلت رومانيا في هـــذه الحرب ولعبت دوراً حاسماً في إنهاء سحق بلغاريا . وابتداء من ذلك الحين ، أصبحت علاقات رومانيا والنمسا — هونغاريا باردة ، بل وسيئة تقريباً : فقد استاءت النمسا — هونغاريا من تدخل رومانيا في الحرب البلقانية الثانية وأشعرتها بذلك . ونعلم تقارير وزير النمسا — هونغاريا في بخارست ، في ذلك العصر ، الكونت تشرنين: ففي كل شتاء ١٩١٣ - ١٩١٥ مافتىء تشرنين يكرر على حكومته : لاتعتمدوا على رومانيا ؛ ومن المعلوم أن الحلف ميت ولكن المعاهدة موجودة ، وهذه الحالة شائعة ومعروفة في السياسة الدولية ، فقد توجد المعاهدة ولكن المتعاقدين يعلمان جيداً بانها لن يطبقاها إلا إذا لزم الأمر . وكان الملك كارول ، وهو الهوهنتسولرني ، يرغب بدعم الدول الوسطى ، ولكنه صرح إلى الكونت تشرنين بأنه ، إذا قامت حرب أوربية ، فسيكون ولا شك غير قادر على جر بلده في هذه الحرب . وهذا ماحدث في ١٩١٤ : فعندما دعا الملك كارول ، في ٣ آب ١٩١٤ ، مجلس التاج ،

وجمع فيه رؤساء الأحزاب السياسية الرومانية وأعلم هذا المجلس بأن رومانيا أبرمت معاهدة سرية مع النمسا - هونغاريا منذ ١٨٨٣ ، وانها مضطرة بالتالي أن تدعم النمسا - هونغاريا ، لم يكن بين الواحد والعشرين رجلاً سياسياً حاضراً ، إلا رجل واحد يدعم الملك وهو **كارب**. أما الآخرون فقرروا حياد رومانيا ، حتى انه شوهد في هذا المجلس ، رجل سياسي روماني ، **تاك يونيسكو**، يلمح إلى إمكان دخول رومانيا الحرب إلى جانب فرنسا **ضد النمسا - هونغاريا**. فأجاب الملك كارول: إذا حدث هذا يوماً ، فسيذهب « ويعود إلى المكان الذي أتى منه » . وهذا يعني التهديد بالتنازل عن العرش .

ولكن الملك كارول لم يتنازل عن العرش ، لأنه مات في ١٠ تشرين الأول ١٩١٤ . وبعد وفاته ، تطورت السياسة الرومانية تدريجياً : ولنذكر أن الحكومة الرومانية ، في آب ١٩١٦ ، اعتقدت بانتصار سريع لدول الوفاق ، وأصبحت حليفة فرنسا وانكلترا وروسيا . ولكنها قررت ذلك بعد فوات الأوان بقليل ، أي في وقت ضعف فيه الهجوم الرومي الذي تعتمد عليه : وغلبت رومانيا واجتاحتها الجيوش النمساوية - الألمانية ، ووقعت صلحاً منفرداً مع المانيا في بداية ١٩١٨ ، وهذا لم يمنعها ، عندما دار مصير السلاح ، وانتصرت دول الوفاق ، من أن تجني ثمار النصر ، كما لو كانت وفية حتى النهاية . وفي ١٩١٩ تحققت الوحدة الرومانية بعد أن كسبت رومانيا ترانسلفانيا بكاملها ، وثلثي بانات - تيميسفار ، وبسارابيا ، مع أن سكان بسارابيا روس في جزء منهم ، واحتفظت بالدوبروجا ، حتى ان الدولة الرومانية ، في ١٩١٩ ، لم تضم جميع شعوب اللغة الرومانية فحسب ، بل ضمت أيضاً شعوباً من قوميات أخرى .

ثبت الاعلام

A

أبردين	Aberdeen
أبروز	Abruzzes
آلاند(جزر)	Aland
الميرال	Almiral
الز	Als
اندراسي	Andrassy
أنهالت	Anhalt
أنجو	Anjou
أنّونزي	Annunzi (d'
انتونيلّي	Antonelli
أريسيه	Arese
أرماغ	Armagh
أرندت	Arndt
اسبروبومونته	Aspropomonte
اسكويث	Asquith
اتيليو ، ليغوري	Attilio , Ligui
اوغستنبورغ	Augustenburg

B

باخ	Bach
باتشلرووك	Bachelor walk
بالاتون	Balaton
بلفور ، آرثر	Balfour, Arthur
بامبرغ	Bamberg
باريتيو	Baritiu
باسّانو	Bassano
باتيستي ، قيصر	Batisti, César
بيبيل	Bebel
بيكلار	Beclard
بيهين ، لوفيفر دو	Behaine, Lefebvre de
بلفاست	Belfast
بلفور	Belfort
بينديتي	Benedetti
بينيغسن	Bennigsen
بينتيفينيا	Bentivegnia
برنادوت	Bernadotte

Civita - Vecchia سيفتا ـ فيكشيا

Clarendon كلارندون

Cobourg كوبورغ

Combes كومب

Conart, Pierre كونار ، بيير

Connoly كونولي

Connubio كونو بيو

Conscience, Henri
كونسيانس ، هنري

Conztanza قونستانزا

Cormons كورمونز

Cornu, Mme كورنو ، السيدة

Corradini, Enrico
كوراديني ، انريكو

Cortada كورتادا

Craig, Sir Jemes
كريغ ، السير جمس

Crispi, Francesco
كريسبي ، فرنسيسكو

Cromwell كرومويل

Cullen كولّن ، المونسنيور

Curragh كوراغ

Cuza, Aleseandre de
كوزا ، الكسندر دو

Czernin تشرنين

D

Daens دينز

Dalmatie دالماسيا

Dalvigkh دالفيخ

David, Jean دافيد ، جان

Davitt, Michael دافيت ، ميكائيل

Decker دكر

Delbruck دلبروك

Delcassé دلكاسّه

Delle ديلّ

Denfert - Rochereau
دنفر ـ روشرو

Deroulède, Paul ديروليد ، بول

Destree, Jean ديستريه ، جان

Disraëli ديزرائيلي

Dniester دنيستر

Doda دودا

Dollfuss, Auguste
دلفوس ، اوغست

Donnersmarck, Henckel Von
دونرسمارك ، هنكل فون

Düppel دوبل

Duran y Ventosa
دوران اي فانتوزا

E

Eugénie اوجيني

F

Fabrizzi , Nicolas فابريزي ، نيقولا

Failly فايي

Favre , Jules فافر ، جول

F , Les Trois الثلاث F :
« Fair Rent »
« Fixity of Tenure »
« Freedom of Sale »

Fenians الفينيان

Fenianisme الفينيانية

Fermanagh فرماناغ

Ferry , Jules فيرّي ، جول

Fiume فيومه

Flensborg فلنسبورغ

Flourens فلورن

Forbach فورباخ

Forstner فورشنر

Franck , Louis فرنك ، لوي

Fransquillons (Les) الفرنسكيون

Freiderich , Neumann فريديريك ، نويمان

Fried Jung فريديونغ

Froeschviller فروشفيلليه

Fulda فولدا

G

Gabriac غابرياك

Gambetta غامبتّا

Gand غاند

Gastein غاشتاين

Ghika غيكا ، الأمير

Gialdini جيالديني

Giromagny جيرومانيي

Glatz غلاتز

Glücksburg غلوكسبورغ

Gneiseneau غنيزنو

Gofone غوفونه ، جنرال

Goritzia غوريتزيا

Görres , Joseph غورز ، جوزيف

Gortschakoff غورتشاكوف

Gourmont , Remy de غورمون ، ريمي دو

Griffith , Arthur غريفث ، آرثر

Grosjean غروجان

Goyon غويون ، جنرال

Gudrun غودرون

H

Habeas Corpus	هابيئا كوبورس
Haderseben	هادرسيبن
Haguenau	هاغناو
Hakon VII	هاكون السابع
Homburg	هومبورغ
Hammond	هاموند
Hanotaux	هانوتو
Hardenberg	هاردنبورغ
Harse	هارس
Hawarden	هاوردن
Healy , Tom	هيلي ، توم
Hertington	هرتينغتون
Hohenzollern , Charles de	هوهنتسولرن ، شارل دو
Höjer	هوجر
Holstein	هولشتاين
Hohenlohe , Clovis Von	هوهنلوهه ، كلوفيس فون
Hübner	هوبنر
Huysmans	هويسمانس
Hyde , Douglas	هايد ، دوغلاس

I

Ibsen	ايبسن
Irrédentisme	الاستردادية
Isonzo	ايسونزو ، نهر
Istrie	ايستريا

J

Jaurès , Jean	جوريس ، جان
Jessen	يسّن
Johanssen	يوهانسن
Jonescu , Tak	يونيسكو ، تاك

K

Kanzler	كانزلر
Karolyi	كارولي
Keller	كيلر
Kelly	كيلي
Kerry	كيري
Kiel	كيل
Klas , Heinrich	كلاس، هاينريك
Köller	كولر
Koniggrätz	كونيغراتز
Kork	كورك
Kronprinz	كرونبرنز
Krüger	كروغر
Kuhlmann	كوهلمان

L

Ladins	لادين ، شعب
Lafarina	لافارينا
Lafontaine	لافونتين
Lagnago	لانياغو
Laguerronnière	لاغيرونيير
Lamarmora	لامارمورا ، جنرال
Lamoricière	لاموريسيير ، جنرال
Landau	لانداو
Landesausschuss	لاند ساسشوس
Landtag	لاندتاغ
Langensaltza	لانغنزالتسا
Larkin	لاركين
Lassalle , Ferdinand	لاسال ، فرديناند
Law , Bonar	لو ، بونار
Léon , Leonie	ليون ، ليوني
Lepic	لوبيك
Lérida	ليريدا
Limerick	ليميريك
Lippe	ليب
Londonderry	لوندوندري
Lornsen	لورنسن

M

Mac Neill	ماك نايل
Maëstricht	مستريخت
Maffi	مافي
Magenta	ماجنتا
Mancini	مانشيني
Mancommunitad	مانكومونيتاد
Manresa	مانريسا
Marcel - Sembat	مارسيل - سامبا
Manteuffel	مانتويفل
Marcora	ماركورا
Maura	مورا
Maynooth	ماينوث
Mayo	مايو
Menilmontant	مينيلمونتان
Mentana	منتانا
Michelsen	ميشيلسن
Minden	ميندن
Minghetti	مينغيتي
Miquel , Johannes	ميكيل ، جوهانس
Mommsen , Theodore	مومسن ، تيودور

Treitschske, Heinrich Von — ترايتشكيه ، هنريك فون
Trentin — ترانتان
Tisza, Etienne — تيسزا ، ايتين
Tonkin — تونكن
Torras y Bagès — توراس اي باجيس
Trondhem — تروندهيم
Tyrone — تيرون

U

Ulster, (L') — اولستر

V

Varnbühler — فارنبوهلر
Verviers — فيرفيه
Villafranca — فيللافرانكا
Visconti Venosta — فيسكونتي فينوستا
Vogt, Karl — فوغت ، كارل
Volksblad — فولكسبلاد

W

Wagner, Adolf — فاغنر ، آدولف
Walweski — والويسكي
Waterlé — واترليه
Wedel — ويديل
Welfe — ويلف
Weser — فيزير
Willems — فيللمز
Windhorst — فيند هورست
Wittich (Werner) — فيتيك ، فرنر

Y

Ypres — ايبر

Z

Zara — زارا
Zimmermann — تسيمرمان
Zollparlement — تسولبارلمان
Zollverein — تسولفراين

الفهرس

المقدمة

الفصل الأول

الحركة القومية الألمانية

الفصل الثاني

الحركة القومية الألمانية

من ١٨٦٣ إلى ١٨٦٥

الفصل الثالث

أزمة ١٨٦٦ في المانيا

الفصل الرابع

أزمة ١٨٦٦

الفصل الخامس

قضية المانيا الجنوبية

من ١٨٦٧ الى ١٨٧١

الفصل الثامن

الحركة القومية الايطالية

من ١٨٦١ الى ١٨٦٦

الفصل التاسع

الحركة القومية الايطالية

القضية الرومانية

الفصل العاشر

الحركة القومية الايطالية

الاستردادية الايطالية

الفصل الرابع عشر

قضية الشلزفيغ الشمالية

الفصل الخامس عشر

مصير الشلزفيغ الشمالية

الفصل السادس عشر

الحركة القومية النورفيجية

الفصل السابع عشر

الحركة الفلامنغية في بلجيكا

الفصل الثامن عشر

قضية الالزاس — لورين

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

ضم الالزاس — لورين

الفصل التاسع عشر

الالزاس ـ لورين تحت النظام الألماني

من ١٨٧١ الى ١٩١٤

الفصل العشرون

انعكاسات قضية الالزاس — لورين

على العلاقات الفرنسية — الألمانية

اسماء الاشهر في البلاد العربية

كانون الثاني	=	ينـــاير
شباط	=	فبراير
آذار	=	مارس
نيسان	=	ابريل
أيار	=	مايو
حزيران	=	يونيو
تموز	=	يوليو
آب	=	اغسطس
ايلول	=	سبتمبر
تشرين الاول	=	اكتوبر
تشرين الثاني	=	نوفمبر
كانون الاول	=	ديسمبر

كلمة شكر

أجزل الشكر لكل من أسهم في نشر هذا الكتاب

تاريخ

الحركات القومية

في أوروبة

تعريب

الدكتور نور الدين حاطوم

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة الكويت

الجزء الأول : يقظة القوميات الأوروبية (القومية والوطنية)
الجزء الثاني : يقظة القوميات الأوروبية (الحرية والقومية)
الجزء الثالث : الوحدات القومية
الجزء الرابع : السلاف والجرمن والأقليات القومية
الجزء الخامس : القومية الألمانية والقومية – الاشتراكية

علي مولا

ISBN 978-9953-68-367-0
9 789953 683676